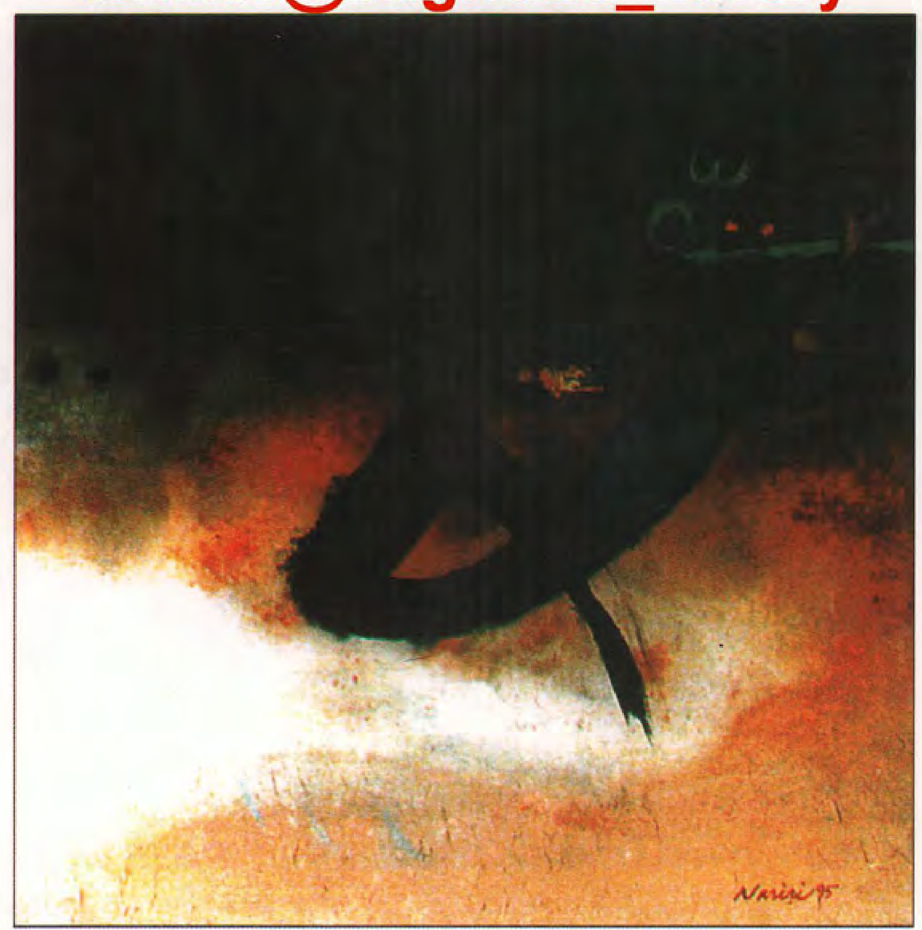
ماريون فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت

من الثورة إلى الديكتاتورية

العراق منذ ١٩٥٨



منشورات الجمل

ماريون فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت

من الثورة إلى الديكتاتورية

العراق منذ ١٩٥٨

ترجمة : مالك النبراسي

منشورات الجمل

ماريون فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت: من الثورة إلى الديكتاتورية،
العراق منذ ١٩٥٨
ترجمة: مالك النبراسي

رسمة الغلاف: رافع الناصري

Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship

Postfach 210149 . 50527 Köln . Germany
Tel: 0221 736982 . Fax: 0221 7326763
E-Mail: KAlmaaly@aol.com

الإهـداء

في ذكرى

عمر فاروق محمود الأوقاتي ١٩٣٢ - ١٩٦٣

وماريون فاروق سلوغلت ١٩٣٦ - ١٩٩٦

من المترجم

قصة هذه الترجمة لا تخلو من غرائب ما يعيشه العراق. عثرت عام ١٩٩٢ على الكتاب بطبعته الإنكليزية الأولى، الصادرة في لندن عام ١٩٨٦، فأعجبني منهجه الأكاديمي في دراسة تاريخ العراق السياسي لفترة شهدتُ أفراحها وأتراحها. ولعلي ما كنت لأبذل الجهد في ترجمتها لولا سماعي في صيف ١٩٦٣ السيدة ماريون تروي، وهي تنشج، لمراسل إذاعة سرية، قصة قتل زوجها السابق، عمر فاروق محمود الأوقاتي، تحت التعذيب الشنيع بعد انقلاب شباط ١٩٦٣ وكانت قد وصلت للتو إلى وطنها، ألمانيا، برفقة ولديها مروان وشعلان وجدّيهما. ومما شجعني كذلك على خوض هذه المغامرة، في أجواء العراق المعروفة، أن الأجيال التي لم تعايش التطورات السابقة على العهد الحالي والتطورات التي تخللت أعوامه الأولى، قد ظلت محرومة من الاطلاع على مثل هذا الكتاب القيم.

اشتريت الكتاب بما يعادل نصف دولار من شارع المتنبي، الذي اكتضت أرصفته بكتب كانت موضع اعتزاز أصحابها قبل أن يعزّ عليهم الغذاء والدواء بعد غزو الكويت. لكن مالك نسخة الكتاب لم يكن من العراقيين، فمن يجرؤ منهم على اقتناء مثلها، حتى وإن كانت بطبعة إنكليزية. كان صاحبها من الدبلوماسيين الذين سحبتهم دولهم عشية حرب الخليج الثانية.

وزّعتُ نسخا محدودة من الترجمة الكاملة، عدا الفصل السابع الذي وزّع على نطاق أوسع، ثم حصل المحذور إذ وقع أحد الذين أعرتهم الترجمة الكاملة في قبضة أجهزة الأمن. وخوفا من كشف مصدر الترجمة تحت التعذيب الشهير، هرعت إلى مغادرة الوطن وفي متاعي أقراص الكومبيوتر التي تحوي جهدي. وكان هذا الجهد واحدا من أدلة تسند طلبي لحق اللجوء السياسي، وذلك بعد سنوات من التشرد،

كحال كثير من العراقيين الذين لا يستطيعون تدبير ما يطلبه المهربون لإيصالهم إلى بلدان آمنة.

أثناء ذلك حزنت لرحيل الدكتورة ماريون عام ١٩٩٦ وكذلك لنشر ترجمة مشوّهة جدا للكتاب في مصر أثناء أزمة الكويت، حتى بدون علم مؤلفيه الذين كانا يعملان أستاذين في جامعات أمريكا. لكني فرحت كثيرا عندما علمت أن الأستاذ بيتر كان على وشك إنجاز طبعة ثالثة منقّحة وموسّعة من الكتاب تمد الدراسة حتى عام ألفين وقد زودني مشكورا بنص الطبعة الجديدة قبل نشرها لإنجاز العمل على أساسها. وسيلاحظ القارئ في الهوامش ملاحظات طفيفة وجدت من المناسب إدخالها. ثم أسعفني الحظ بتطوع السيد مصباح كمال لمراجعة الترجمة، لأني سمعت ما يكفي عن معرفته للإنكليزية واطلاعه على الفترة التي يبحثها الكتاب، وذلك فضلا عن سمو خلقه. وقد بذل جهدا مضنيا في مطابقة الترجمة مع النص الإنكليزي، فله جزيل الشكر.

وختاما، ما كانت أرصفة شارع المتنبي لتتحول إلى أوسع سوق لنفائس الكتب في العراق، وما كان للطبعة الأولى أن تجد طريقها إلى هناك لولا حرب الخليج الثانية، فرحل صاحب الكتاب عشيتها بحقيبة ملابسه فقط، ومن ثم قام مؤجر مسكنه الجاهل ببيع مخلفاته. لقد استكملت تلك الحرب تدمير اقتصاد العراق وجرّت عليه حصارا جائرا أفقر الذين اضطروا إلى بيع حتى كتبهم لتدبير شيء من أبسط ضرورات العيش. وكان بودي أن أجد الفصل التاسع المضاف قد حمّل الإدارة الأمريكية، بوجه خاص، مسؤولية أساسية عن مآسي الشعب العراقي، إلى جانب الدكتاتورية الحاكمة.

المترجم

شكر وتقدير

هناك الكثير من الأصدقاء الذين لعب صبرهم وطول أناتهم وعطفهم دورا مهما في مساعدتي على إنجاز الطبعة الثالثة من هذا الكتاب. أنا ممتن الامتنان الأعظم للسيد أحمد جياد من باراديس في النرويج، الذي كان كريما بإرساله لي لائحة بالأغلاط التي لاحظها في الطبعة الثانية، وسيرى أني قد أخذت بجميع اقتراحاته تقريبا. لقد كان إيراج باقر زاده من تاوريس، أكثر من كبير أناة وأكثر من مضياف. وتم استخدام مهارات كاثي واير على الآلة الكاتبة الفائقة بشكل كبير وبدون رحمة. ولم يكن من الممكن كتابة الطبعتين الأولى والثانية بدون توفر العمل الريادي لحنا بطاطو، ولم يكن ممكنا كتابة هذه الطبعة الثالثة بدون الاستفادة من الأعمال الأخيرة لكل من: أماتزيا بارام، وسارة غراهام-براون، وكنعان مكية، وودافيد ماك داو وول، ومالك مفتي، وتشارلز ترب.

سيعلم الكثير من قراء هذه الطبعة بأن ماريون فاروق- سلوغلت قد توفيت في مدينة سولت ليك في الخامس والعشرين من شباط ١٩٩٦، نتيجة لإصابتها بنوع نادر من السرطان الذي تم تشخيصه بعد أسبوعين من وصولنا إلى سولت ليك في آب ١٩٩٤

لقد قمنا في معظم أيام حياتنا معا، منذ التقائنا صدفة في دائرة الوثائق العامة بشارع البرتغال (بلندن) في الثالث عشر من آب ١٩٧٠، قمنا بكتابة كل شيء معا، إذ كنا نجلس كل بجانب الآخر، في الفترات الأولى أمام الآلة الكاتبة، وبعدها أمام جهاز معالجة الكلمات الحاسوبي. وكنا نتناقش ونتجادل حول ما سنقوم بكتابته، ثم أقوم بطباعة مسودة له، بعدها تقوم ماريون بتحوير تلك المسودة أو بالإضافة عليها، وأخيرا نقوم بمراجعة الموضوع مرة أخرى. وكانت ماريون، دائما، مندهشة - وفي بعض المناسبات قليلة الأناة - تجاه تعليمي الذي يكاد أن يكون في معظمه قائما على التجربة

العملية. وقد تعلمت الكثير منها وبشتى الطرق لقد كانت رفيقا عجيبا ومتنوع الفعاليات وسريع الانتقال من فعالية إلى أخرى، وذلك في كل من الكتابة والحياة. وقد كان لها تأثير كبير، وبشكل غير اعتيادي على الناس الذين احتكت بهم وحتى في أكثر المناسبات عرضية: على الطلبة والشباب في كل مكان، وعلى الناشطين سياسيا في كل من بيروت، ودمشق، ودرم، ولندن، وعلى القرويين اليمنيين، وعلى أعيان حلب، وعلى جيراننا في لندن، وعلى المنظفات ومدبرات المنازل في درم، وزبيد، وحلب، وسولت ليك، وعلى زملائنا الأكاديميين وعلى أصدقائنا.

لقد كانت السنوات الست والعشرون التي انصرمت معها ثرة وعجيبة، وكانت كلية في تفردها الكامل. وذلك أمر ملئ بالحبور والمتعة لا يمكن تصوره أبدا.

أود أن أشكر عددا من الأصدقاء والمعارف الآخرين، وبشكل رئيس أولئك الذين أعانوني على استعادة ترتيب حياتي مجددا في السنوات القليلة الأخيرة. وقبل الجميع أود أن اشكر ولدي مروان وشعلان مع كل من كلير ونليدا، والذين بدون حبهم وشجاعتهم وتسامحهم مع شطحاتي لكنت ضائعا تماما. وأود أن أشكر والدي نليدا: باولا وكلينيو فوكورو من أوداين، وذلك لضيافتهم الحميمة والبناءة. لقد ساعد حب ودعم شقيقتي جوديث، وكذلك رعايتها الرقيقة شخصيا ورعاية زوجها بيير لوالدينا العجوزين في بريستول وساعدني كل ذلك على مغادرة إنكلترا وأنا عالم بأن والدينا بأيد أمينة.

هناك آخرون كثيرون عززت صداقتهم ودعمهم من عزيمتي في اللحظات الحرجة وعبر سنوات طويلة وهم: في إنكلترا كل من جيليان وليني هوفمان، وأديل وزلفا حوراني، وجوني وماركاريت باري، وجودي وروبرت مابرو، وباول وسهيلة لوفت وسامي زبيدة. وفي تل أبيب آمي سنجر. وفي برلين ابنة أخينا فيفيان هانيور. وفي باريس كن براون. وفي مدن مختلفة من الولايات المتحدة: ديك وأفخم ديفيز، وأليانور دوماتو، ودينا وألفريد خوري، وروجر وماركاريت أوين، ومارثا بتي، وجو وبرسكيلا ستورك. وفي مدينة سولت ليك كل من: روث تسوفار، وفرانسسك بورغوس، ودبورة بورتر، وأناند يانغ، وألين كانون، وجوديث وبيتر فون سيفرز، وهاريس لينوفيتز، وكاثي واير، وليانا سونسون، وكريستوف وستنفلدر، وجيم بولتون، وفرانسس بورغر، وبول وندر، وشيرين ورضا خازني، وإبراهيم كروان، وميلانيه تايلور، والأكثر حداثة وبكل سعادة: شهرة إسلامي وعائلتها.

بيتر سلوغلت، مدينة سولت ليك، في ٢٥ نيسان عام ٢٠٠٠

مقدمة الطبعة الثالثة

من الصعب الكتابة حول العراق بتجرد في نيسان ٢٠٠٠ وخصوصا بالنسبة لمن له خلفية طويلة من الاهتمام بالعراق والعراقيين، لقد كتبت الطبعة الأولى من هذا الكتاب عام ١٩٨٥، وبعد خمسة عشر عاما من ذلك التاريخ لا يزال نفس النظام البشع ممسكا بالسلطة ولقد تدهور وضع المواطن العادي في العراق تدهورا هائلا. وارتفعت وفيات الأطفال، مهما كانت مسبباتها، من ٥٦ طفل لكل ألف ما بين أعوام ١٩٨٤-١٩٨٩ إلى ١٣١ طفل من كل ألف في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٩وهناك ٣ ملايين عراقي يعيشون خارج العراق، وهناك الكثيرون يودون ذلك إن استطاعوا إليه سبيلا. لقد كان الدولار يعادل ثلثا واحدا من الدينار العراقي، وفي عام ٢٠٠٠ أصبح الدولار الواحد يعادل أكثر من ٢٢٠٠ دينار عراقي. لقد أصبح نظام توزيع الحصص الغذائية صارم التقشف، والذي طبق في أوائل تسعينيات القرن العشرين، أكثر قسوة في السنوات الأخيرة، وغالبا ما تنفد تلك الحصة لدى أغلب العائلات بحلول منتصف الشهر. من الصعوبة القصوى الحصول على صورة واضحة لما يجري داخل البلد، بالرغم من أن المتخصصين الذين لهم معلومات جيدة عن العراق يحصلون في بعض المناسبات على أنباء حول التدهور الإضافي المتزايد للبنية التحتية، وحول الوحشية الدائمة والمستمرة، وحول محاولات الانقلاب الفاشلة.

يتمثل رد فعل الكثير من الأفراد المهتمين بأوضاع العراق خارج العراق، وعلى الخصوص بين أوساط اليسار المعادي للإمبريالية في لوم الغرب والعقوبات حول أمراض العراق. مع احترامي الأعظم للكثير من الأفراد المخلصين والمحترمين الذين يؤمنون بهذه المنظورات، فإنني غير مقتنع بذلك كلية. بطبيعة الحال يعمل نظام العقوبات بشكل غير كفوء، إذ لا توجد لدى الأمم المتحدة أية خبرة في تنفيذ مثل هذه البرامج ولمثل هذه الفترة الطويلة. وكانت هناك أمثلة على الوطأة الثقيلة في تطبيق تلك

البرامج، وعلى الغباء، وعلى سوء النوايا. وبالمقابل فقد عانى الشعب العراقي ولا يزال يعاني، وبشكل مأساوي ومكثف. لكني لا أعتقد أن فكرة محاولة إجبار النظام العراقي على التخلي عن أسلحة الدمار الشامل فكرة غير معقولة. وبالتأكيد لا يزال نظام العقوبات قيد التنفيذ بسبب أن حاكم العراق يعتقد بأن الإبقاء على تلك الأسلحة أكثر أهمية من التخفيف من معاناة الشعب الذي يحكمه. من المؤكد أنه من الضروري إيجاد حل لمأزق الشعب العراقي في بغداد، وليس في نيويورك أو واشنطن.

لقد استغرق وضع ترتيبات النفط مقابل الغذاء موضع التنفيذ مدة أربع سنوات وهي الفكرة التي طرحت أولا من قبل موظفي الأمم المتحدة، ووافقت الأمم المتحدة على الفكرة لكن النظام العراقي تلكأ بسبب ما رآه من المساس بالسيادة الوطنية للعراق. لماذا تؤخذ هذه الحجة بجدية ولو للحظة؟ هل يمثل صدام حسين وحاشيته، بأي مفهوم كان، شعب العراق؟ أنا لا أؤمن بأنه يمثل الشعب العراقي. وتمثل الأمر الخطأ في التساهل مع، وحتى بناء، أنظمة مثل نظامي سلوبودان ميلوسوفيتش وصدام حسين لمثل هذه المدة الطويلة، وقد يبدو الانقلاب (الأخير) ضدهم نفاقا، لكن من المؤكد أن ذلك هو الفعل السليم. لقد تاق العراق طويلا إلى التخلص من صدام حسين، وليس من مصلحة أي طرف أن يبقى صدام حسين في السلطة.

كنت مقيدا، في إعداد الطبعة الثالثة، بعض الشيء لكن ليس بشكل بارز، بعدد من الاعتبارات التقنية. وتم استنساخ الفصول من الأول إلى السابع كما كانت عليه تقريبا، بالرغم من تصحيح الأغلاط حول الحقائق وغيرها من الأغلاط الأخرى. تمت إعادة كتابة جميع الملاحظات وكذلك الفصلين الثامن والتاسع، وتم خصوصا توسيع الملاحظات الخاصة بالفصول السبعة المتقدمة لتأخذ بعين الاعتبار العمل الأكاديمي الذي أُنجز بعد كتابة الطبعة الأولى وقد تم تحديث المصادر كلية.

بيتر سلوغلت، جامعة يوتا، ٢٠٠١

مقدمة الطبعة الأولى

مرت الدول العربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية بسلسلة من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تتسم على العموم بالتشابه في محتواها وذلك بالرغم من اختلاف الملامح السياسية لهذه الحكومات. وهذه الاضطرابات شملت إسقاط الطبقات الإقطاعية القديمة التي كانت مسيطرة سياسيا - أو طرد المستوطنين الأوربيين في حالة شمال إفريقيا - وإحلال الشرائح الدنيا من الطبقات الوسطى والبرجوازية الصغيرة محل تلك الطبقات. وتفكيك النظام السياسي الذي أسسه المستعمرون الإنكليز أو الفرنسيين واستبداله بنظام الحزب الواحد والذي غالبا ما يكون دكتاتورية عسكرية. وجرت كذلك مركزة متزايدة للنشاطات الاقتصادية في يد الدولة وبتعبير أدق في أيدي الحزب الحاكم أو العصبة المسيطرة عليه. وتم قسر الدولة على الالتزام بـ«التنمية» أيا كان تعريف هذا المفهوم بالنسبة لكل نظام من تلك الأنظمة.

بشكل عام يمكن أن نجد هذه التفاعلات أو العمليات في كل الدول الواقعة بين المغرب والعراق مع استثناءات محلية وعلى الخصوص في شبه الجزيرة العربية حيث عمدت الطبقات الاجتماعية القديمة إلى احتواء وامتصاص بعض الجماعات التي طردت في السابق من السلطة ومراكز القوة. بالإضافة إلى ذلك برزت اتجاهات هامة ومترابطة وبالأخص في العقدين الأخيرين وهذه تتسم بالسمات التالية :-

أولا: تسارع الهجرة باستمرار من الأرياف إلى المدن الذي أدى إلى انخفاض في الإنتاج الزراعي والإنتاجية في جميع الدول العربية من جهة وأفرز نزوح المهاجرين إلى المدن أزمة حادة في السكن وفي العمالة والنقل وبقية الخدمات في أغلب المدن الرئيسة في المنطقة من جهة أخرى. أنتجت هذه الهجرة تفككا اجتماعيا وثقافيا عميقا

جدا في أوساط المهاجرين إذ تم اجتثاثهم من واقعهم ووجب عليهم أن يكيفوا أنفسهم مع أنماط الحياة الجديدة عليهم في المدن والتكيف مع أوضاع المدينة وقيمها.

حدثت في البلدان العربية الأفقر، وبشكل ملحوظ في مصر والمغرب والسودان وتونس، حالات غليان عفوي من الغضب الجماهيري في المدن وكثيرا ما يتفجر هذا الغليان جراء قرارات حكومية لرفع الدعم عن المواد الغذائية الأساسية. ومن الملاحظ أيضا أن الصحوة الدينية الأصولية تجد الدعم والتجنيد لها بين صفوف المهاجرين الفقراء والذين اجتثوا من أصولهم الريفية.

ثانيا: كان هناك تغير في ميزان القوى في العالم العربي منذ زيادة أسعار النفط في السبعينيات وهو العامل الذي مكن السعودية ودول الخليج من أن تصبح القوى الرئيسة في المنطقة. كان أهم ناتج عرضي للثروة النفطية الجديدة قيام نوع آخر من الهجرة إذ انتقل مئات الآلاف من الأشخاص ما بين الدول الغنية والفقيرة في المنطقة. وقد أدى هذا إلى درجة ما من التكامل أو الاندماج بين دول المنطقة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية وبتحديد أكثر تميز هذا التكامل في اعتماد أجزاء كبيرة من المنطقة على التحويلات القادمة من ليبيا والعراق أو من شبه الجزيرة العربية. إن الانخفاض الحالي في أسعار النفط العالمية لم يؤثر على اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط فقط بل أثر - وبشكل ملحوظ - على دول أخرى مثل سوريا ومصر واليمن الشمالي.

ثالثا: أدت ظاهرة زيادة الاستثمار في الدول الأغنى في المنطقة وخصوصا في البناء التحتي والزيادة السريعة في القوة الشرائية للسكان - إلى - دمج المنطقة ككل مع اقتصاد العالم الغربي ونتيجة لذلك بدأ الغرب ينظر إلى الشرق الأوسط كسوق مهمة للمواد الغذائية وللسلع الغربية سواء الاستهلاكية أو الوسيطة أو الرأسمالية. وأصبح الشرق الأوسط يتأثر وبشكل متزايد بالأزمة الاقتصادية في الغرب كما هو واضح من انهيار سوق الأوراق المالية الكويتي عام ١٩٨٢ والتباطؤ الاقتصادي الناجم عن انخفاض أسعار النفط في أواسط الثمانينيات.

رابعا: لقد برزت درجة من التماثل في الصورة السياسية للحكومات العربية وبدأ يتضح أن الحكومات العربية كلها موالية للغرب وهذا يترك مجالا قليلا للتأثير من جانب الاتحاد السوفيتي عدا الجانب التجاري وخصوصا مبيعات السلاح. يمكن أن يعزى هذا التطور جزئيا إلى هزيمة أو تهميش اليسار العربي في الخمسينيات والستينيات وإلى الظهور اللاحق للدكتاتوريات وللحكومات المتسلطة في أغلب دول المنطقة

وكذلك إلى الابتعاد التدريجي عن السياسة لقطاعات كبيرة من السكان لنمو النزعة الاستهلاكية بينهم.

خامسا: يمكن ملاحظة بروز موجة من السياسات الانعزالية ومن الانكفاء إلى القضايا الداخلية فقط لدى جميع الأنظمة العربية. إن الأحداث في دولة عربية ما لم تعد بالضرورة تنل ذات الاهتمام في دولة عربية أخرى إلا إذا كان هناك اعتقاد بأن مصالح الدولة الثانية الأساسية ستتأثر بتلك الأحداث. وهذا يحدث بالرغم من أن هناك وعيا وإيمانا - دائمين ومستمرين - بأن العرب لهم إرث لغوي وثقافي مشترك وأن غالبيتهم مسلمون نجد أن الاهتمام في ميدان السياسة يتركز على قضايا وطنية ضيقة (إقليمية ضيقة) وأصبح هذا الاهتمام يجد تحبيذا وتفضيلا على الأولويات القومية العربية.

يبدو هذا الحال وكأنه مؤشر على أن الدول (الوطنية/ الإقليمية) بدأت تتحول إلى كيانات سياسية متميزة عن بعضها - مثل دول أمريكا الجنوبية على سبيل المثال - وبدأت تتطور مبتعدة عن بعضها أكثر مما تتطور متقاربة مع بعضها. سواء أسفنا لهذه الظاهرة أعلاه أو رحبنا بها فإن العملية أقل أهمية من الاعتراف بحدوثها وأكثر دقة فهي أقل أهمية من أنها حدثت فعلا. وبضوء هذه الظاهرة فقط يمكن فهم ضعف الرد العربي تجاه الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ أو المواقف العربية شديدة الغموض تجاه القضية الفلسطينية والفلسطينيين.

وأخيرا: يجب أن نذكر بعض الأحداث في الشرق الأوسط العربي عام ١٩٨٦ وهو أن الانخفاض في أسعار النفط قد خلق وضعا جديدا على المستوى الدولي وعلى المنطقة والذي لا تزال عواقبه المستقبلية غير واضحة. لقد خسرت العربية السعودية قسما من قوتها الاقتصادية والسياسية على الصعيد العالمي بالرغم من استمرار الدول العربية المنتجة للنفط، وبالأخص العربية السعودية، في فرض هيمنتها على مستوى المنطقة. لقد سمح هذا الوضع ببروز نوع من التجاهل المتزايد من جانب الولايات المتحدة لحساسية الدول العربية تلك الحساسية التي قد تتسبب في تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة وحلفائها من المحافظين في شبه الجزيرة العربية. إن أبرز تبيان لحالة التجاهل تلك هو التبني الصارخ لدعم إسرائيل من قبل الإدارة الأمريكية وكذلك - بشكل مماثل في التأثير - هجوم الولايات المتحدة على ليبيا في نيسان ١٩٨٦ الذي كان إهانة وإذلالا صريحا للدول العربية مجتمعة. بالرغم من أن ودا قليلا قد كان قائما بين القذافي وحكام شبه الجزيرة العربية لكن الطريقة التي تم بها الهجوم

اظهر بأن الغرب لن يتردد في إرباك حلفائه من العرب وإحراجهم عندما يكون ذلك من مصالحه. وبالمقابل فإن من المستبعد جدا أن ينجم عن حدث كهذا أي تحول جذري في مواقف الأنظمة العربية نحو الغرب أو الولايات المتحدة. برغم ذلك بدأ الانطباع بأن الغرب حليف لا يعتمد عليه يعم الآن وحتى ضمن الجماعات في البلاد العربية التي لها رأي سياسي موال للغرب بشكل دائم. وكان من أحد نتائج هذه الوضعية هو أن قطاعات واسعة من السكان كانت لا تظهر في السابق أي ارتباط قوي ووثيق بالإسلام أخذت تعتبر الحركات الإسلامية أدوات ممكنة تساعد العرب في الدفاع عن سلامة أراضيهم وموقعهم بين شعوب العالم.

أثناء تأليف كتابنا هذا عن العراق خلال السنوات الأربع الماضية تابعنا بشكل مستمر التغيرات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية بالرغم من فهمنا القاصر لطبيعة تلك التغيرات. من المبكر جدا الوصول إلى أكثر من فهم أولي أو مؤقت للتحولات التي تجري تحت السطح إذ ليس من المعروف بصوره وافية خصائص الطبقات الاجتماعية الجديدة التي برزت أو هي في طور البروز. وكذلك فإن القليل جدا يعرف عن عمليات اتخاذ القرار ضمن مجموعات النخب الحاكمة في كل دولة عربية وعلاقة هذه النخب بالمجموعات الاجتماعية الأخرى وطبيعة الروابط بين النخبة الحاكمة ورأس المال الخاص سواء المحلي أو الأجنبي.

نجد ضمن هذا المجال أن أغلب الكتابات المثيرة في الستينيات والسبعينيات التي حاولت أن تقدم إطارا تحليلياً لدراسة العالم الثالث عموما والشرق الأوسط خصوصا وتشمل كتابات سمير أمين وأنور عبد الملك لم تصمد أمام اختبار الزمن لأنها لم تكن مرتكزة على بحوث تجريبية كافية.

يكمن السبب المهم لانعدام البحوث التجريبية - نوعا ما - في غياب المعلومات الكافية أو التي يمكن الاعتماد عليها كما يعي ذلك جميع الدارسين في المنطقة بشكل جلي جدا. تزداد هذه المشكلة تعقيدا بالعقبات وبالتقييدات التي تضعها أغلب حكومات الشرق الأوسط في طريق الباحثين المحليين والأجانب الراغبين بإجراء بحوث عن التطورات المعاصرة في بلدان الشرق الأوسط.

في حالة العراق قادنا الترابط بين فقر المعطيات المعلوماتية حول الجانب الاجتماعي - الاقتصادي وبين استحالة جمع المعلومات من قبلنا، إلى كتابة تاريخ سياسي أكثر من محاولة إجراء تحليل اجتماعي - اقتصادي للمجتمع العراقي المعاصر. بدا لنا أنه من المهم كتابة مثل هذا الكتاب ليشكل أحد معالم الدراسات التاريخية

للمنطقة وذلك لأن أغلب الأعمال الحالية عن العراق إما أن تكون سطحية ومثيرة للأسف وإما تعتمد بشكل مكثف على ادعاءات بعض أعضاء الطغمة الحاكمة أو كليهما معا باستثناء كتاب حنا بطاطو: «الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق: دراسة عن الطبقات الإقطاعية والرأسمالية القديمة في العراق وعن شيوعييه وبعثييه وضباطه الأحرار» بالإضافة إلى ذلك فإن الصورة الغالبة عن العراق وإلى وقت قريب جدا سواء أفي الشرق أم في الغرب بأنه دولة متطرفة واشتراكية وموالية للسوفييت هذه الصورة التي سنثبت أنها كانت زائفة دوما.

إن هذا الكتاب كتاب «تاريخ غير حكومي» لذا فإنه لا يزوق صورة للنظام القائم حاليا لأن جميع البينات تشير إلى عكس ذلك. إذا بدا وكأن علينا الانحياز «إلى جانب» أولئك الذين عانوا وبشكل عنيف ووحشي على أيدي البعثيين ومن سبقهم فإن ذلك تعبير دقيق عن تعاطفنا معهم.

بالرغم من ذلك حاولنا تقديم صورة موضوعية - قدر الإمكان - وتقديم أدق تقرير تسمح به مادة المعلومات المتوفرة والتي يمكن أن توضح طبيعة الأسلوب المتبع في القسم الأعظم من كتابتنا وكذلك استقلالية ذلك الأسلوب نوعا ما.

لقد كان من الصعب علينا مرارا كبح اشمئزازنا ورعبنا إزاء بعض الأعمال البربرية للنظام الذي اختار اضطهاد وقمع شعبه وبأسلوب إجرامي قاسٍ وشرير جدا - هذا الاختيار الذي لا يمكن إيضاحه أو تبريره ضمن أي مفهوم من مفاهيم الوطنية.

من خلال الحوار مع مراقبين عراقيين وغير عراقيين بدا واضحا جدا بأن أغلبية الشعب العراقي ترتعب من الدكتاتورية الحالية وتمقتها وتزدريها. لقد ترك الطابع الشمولي لحكم صدام حسين والعقوبات الصارمة ضد من يبدي أدنى بادرة للتعبير عن المعارضة للدكتاتورية، لقد بات الشعب العراقي في حالة من التقبل الخنوع والإذعان المهين المحزن. وهذه الحالة تتناقض تناقضا شديدا مع عنفوان التحدي عالي المعنويات الذي أبداه الذين كافحوا بشجاعة فائقة من أجل تحرير الوطن ومن أجل العدالة الاجتماعية لعقود قليلة سبقت.

إضافة لما تقدم يجري الآن تخريب البلاد بحرب مدمرة لا معنى لها على الإطلاق والتي أودت بحياة ٢٠٠ ألف نفس على الجانب العراقي فقط والتي اندلعت قبل كل شيء لصنع دور قيادي لصدام حسين في المنطقة ككل.

يؤكد هذا الوضع اليائس الحاجة الماسة إلى إقامة الديموقراطية في العراق مهما

اتسع تعريف تلك الديمقراطية. تكمن المأساة في أنه من الصعب أن نرى كيف يمكن تحقيق الديمقراطية في ظل الظروف الراهنة. يمكن أن تكون المتطلبات الأولى لذلك تغيير الزمرة الحاكمة واستبدالها بنظام يمكن أن يعطي شعب العراق فضاء للتنفس ويسمح بدرجة ما من حرية التعبير السياسي.

لقد كان من الصعب جدا الحصول على مصادر للمعلومات الأصلية التي يعتمد عليها حتى في سبيل كتابة تاريخ سياسي لذلك اعتمدنا بشكل أساسي على الصحف والمجلات العالمية وعلى ملخصات هيئة الإذاعة البريطانية وعلى بعض الأطاريح غير المنشورة وعلى النشرات الرسمية والحزبية وسلسلة الكتابين السنويين «أرقام الشرق الأوسط» و«مسح الشرق الأوسط المعاصر» وكانت لنا كذلك مناقشات مثيرة وملهمة حول الشؤون السياسية للعراق مع أصدقاء عراقيين وغير عراقيين. لقد اتبعنا - وبشكل صارم - التوالي الزمني للأحداث السياسية وطرح التطورات الاقتصادية بإيجاز تاركين تفاصيلَ تحليلية أكثر للاقتصاد لفصل مستقل. إن تناولاً متكاملاً للموضوع يتطلب تفاصيلَ أكثر ومعلومات اقتصادية خاصة أكثر مما كان متوفرا بين أيدينا. بالرغم من أن إنجاز الكتاب استغرق السنوات الأربع الماضية لكنه يعكس - حتما - ثمار جهد أمده عشرون عاما عن عراق القرنين التاسع عشر والعشرين ويعكس كذلك خبرة أحدنا لعقد من الزمان امتدت للفترة قبل ثورة ١٩٥٨ وبعدها. إن الكتاب ككل عبارة عن جهد مشترك لنا وقد كتبناه معا ولا يمكن اعتبار أي جزء منه يعود لواحد منا فقط.

نحن ممتنان جدا لكثير من الأصدقاء لمساعدتهم في تحضير هذا الكتاب. وعلى الخصوص نود أن نشكر السيد البير حوراني الذي قرأ مسودات الكتاب بكاملها ولنقده النفاذ وكذلك كما هو الحال دائما نشكره على كرمه ورقته وتشجيعه على الدوام.

لقد قرأ مخطوطات الكتاب بكاملها كل من جون أرينبك وفريد هاليداي وروجر أوين وأبدوا ملاحظات واقتراحات مهمة جدا أدخل أغلبها ضمن متن الكتاب ولا يتحمل أي منهم - بأي حال من الأحوال - المسؤولية عن أي نقص أو عيب بقى في الكتاب. ونقدم شكرنا - كذلك - إلى فيصل دراج وعبدالله حنا وعبد المجيد الهيتي وعصام الخفاجي الذين ندين لهم بساعات من المناقشات البهيجة الملهمة.

ونود كذلك الاعتراف بديننا الكبير جدا لحنا بطاطو ونود أن نعبر عن عميق تقديرنا لكتاباته الأكاديمية والنيرة والشجاعة عن العراق.

قامت كاترين مونرو بقراءة الصيغ الأخيرة للكتاب وساعدتنا بتصحيح عدد من

الأخطاء والتضارب في التعبير. ونود أن نشكر كذلك السيد مالكولم فركسن من القسم الشرقي في مكتبة جامعة درم إذ كان مثابرا معنا بشكل استثنائي لتلبية جميع استعاراتنا العويصة للكتب داخل المكتبة وكذلك شكرنا لبقية زملائه في المكتبة. ونحن ممتنان لموظفي مكتبة الصحف والمجلات في «جاتهام هاوس» وكذلك لكادر هيئة منح السفر في جامعة درم على المنحة التي ساعدتنا على العمل هناك.

وأخيرا نود أن نعبر عن امتناننا القلبي لجوزيف وماريوري سلوغلت ولمروان وشعلان الذين أبدوا جلدا ملحوظا وتعاطفا وهم يتحملون انشغالنا بالكتاب طيلة هذا الوقت.

ماريون فاروق سلوغلت وبيترسلوغلت، حزيران ١٩٨٦

الفصل الأول

العراق قبل ثورة ١٩٥٨

بدايات العراق الحديث: من مقاطعة حدودية عثمانية إلى الاحتلال العسكري البريطاني من ١٥٥٠ إلى ١٩١٤

لقد كانت المنطقة التي تؤلف ما يدعى الآن العراق الحديث - من الناحية الرسمية - جزءاً من الإمبراطورية العثمانية لمدة أربعة قرون تقريبا وذلك إلى حين إنزال القوات البريطانية المرابطة في الهند في الفاو في الأسابيع الأخيرة من ١٩١٤

بدأت سلطة الخلافة العباسية بالهبوط - والتي كانت بغداد في ظلها المركز الاقتصادي والسياسي والثقافي والروحي للعالم الإسلامي - منذ بدايات القرن العاشر (الميلادي) وبعد تعاقب أحداث كثيرة زالت الخلافة العباسية نفسها بسبب اجتياح المغول لبغداد في ١٢٥٨ ميلادية. وحكم المنطقة في القرنين التاليين المغول الأيلخانيون أولا ثم تيمور لنك الرهيب الذي توفي عام ١٤٠٥م.

تلا ذلك قرن ونصف تعاقب خلالها حكام من أصل تركي وهما الحلفان التركمانيان قره قويونلو - الخروف الأسود - وآق قويونلو - الخروف الأبيض - ثم تلاهما الصفويون وأخيرا العثمانيون الذين أخذوا الموصل وكردستان من الصفويين عام ١٥١٦م وأخضعوا البصرة وبغداد لسيادتهم عام ١٥٥٥

بالرغم من أن العثمانيين كانوا قد غزوا العراق واحتلوه في القرن السادس عشر لكن الضم اللاحق للمنطقة إلى إمبراطوريتهم كان تدريجيا ومتقطعا. وكان مدى وشدة السيطرة يتغيران عبر القرون وبشكل ملحوظ ولم تشكل لسكان المنطقة المعاصرين لها أمرا ذا أهمية آنية أو دائمة. ولنأخذ بغداد على سبيل المثال فقد انتقلت السيطرة على المدينة من العثمانيين إلى قوى محلية في بداية القرن السابع عشر ومن ثم تم احتلالها

مجددا عام ١٦٢٣من قبل الصفويين والذين بقوا هناك إلى أن جهزت حملة عثمانية جديدة في ١٦٣٩ وفي عام ١٧٠٤ انقطع الحكم العثماني المباشر بتسلط المماليك على مقاليد الحكم في بغداد وفي أغلب المناطق التي كانت ستشكل العراق (الحالي) لغاية ١٨٣١ حين تمكن جيش عثماني من هزيمة المماليك. عندها بدأت عملية إعادة دمج وربما بدأت عملية الدمج الحقيقية نفسها ضمن الإمبراطورية.

على العموم تمتع العراق - مثل غالبية أجزاء الإمبراطورية - بنوع من الإستقلالية في الشؤون الإدارية والاقتصادية والمالية لمعظم الفترة بين الغزو العثماني الأصلي وأواسط القرن التاسع عشر[١]

من نتائج هذا الاستقلال الجزئي والنسبي أن أصبحت السيطرة الإدارية الفعلية بيد الوجهاء في المقاطعات والمدن وبيد شيوخ العشائر أو المغامرين العسكريين إما بشكل مباشر أو من خلال وسطاء. بالرغم من أن مثل هؤلاء الأشخاص كان يجب عليهم - في الغالب - الحصول على تثبيت حقهم في الإدارة من السلطات العثمانية في استنبول لكن قواعدهم كانت محلية أو ضمن منطقة محدودة ونتيجة لذلك فإن قليلا من الناس الذين كانوا يسكنون ولايات البصرة وبغداد والموصل كانوا يملكون الإحساس بأنهم جزء من وحدة سياسية كبرى.

لقد ساعد البعد عن استنبول - مركز الإمبراطورية - مع سوء المواصلات ومع الطبيعة الصعبة للمنطقة - على الأقل إلى أواسط القرن التاسع عشر - على عدم بسط

---

(١) س. همسلي لونكريك: أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث - لندن ١٩٢٥ رغم تقادمه فلا يزال هو المرجع القياسي عن العراق العثماني. أنظر كذلك ب.م. هولت: «مصر والهلال الخصيب من ١٥١٦ الى ١٩٢٢: تاريخ سياسي» لندن ١٩٦٦ وخصوصا الصفحات ١٣٤ - ١٤٨ و٢٤٧ - ٢٥٤. وكذلك نجد أن القسم الأخير من فترة المماليك هو موضوع دراسة للهولندي السيد توم نوفنهويس: «السياسة والمجتمع في بدايات العراق الحديث: باشوات المماليك وشيوخ العشائر والحكم البلدي المحلي بين ١٨٠٢ و١٨٣١» هاك هولندا ١٩٨٢ ويستخدم المؤلف الأرشيف الفرنسي بشكل ممتاز جدا. ودينا رزق خوري «الدولة ومجتمع المقاطعات في المراحل المبكرة من الامبراطورية العثمانية الحديثة: الموصل من ١٥٤٠ - إلى ١٨٣٤» كامبردج، مطبعة جامعة كامبردج ١٩٩٧ وفيه تفسير اصيل لعلاقة الدولة بالمقاطعات ويسلط أضواءً جديدة على عمل الاقتصاد المحلي. وهالة فتاح ظط السياسة والتجارة بين المقاطعات في العراق، والجزيرة العربية، والخليج للفترة ١٧٤٥ - ١٩٠٠ «الباني، مطبعة جامعة الولاية في نيويورك ١٩٩٧»، يؤكد على الديناميكيات الداخلية للاقتصاد بين المقاطعات. وسارة شيلدز «الموصل قبل [تكوين] العراق» الباني (٢٠٠٠)، ويناقش الاقتصاد المحلي للموصل وتوابعها.

سلطات الحكومة المركزية كثيرا خارج حدود المدن التي أنشئت قربها حاميات عسكرية إلا نادرا. وتبعا لذلك استطاع رجال القبائل العربية في الصحراء وسكان مناطق الأهوار والأكراد القاطنون في الجبال يوفقون عموما في صد اختراق قوات الحكومة المركزية لمناطقهم إلى درجة جيدة - نوعا ما - ولحين الانتداب البريطاني عام ١٩٢٠

من العوامل الاخرى التي كانت تتعارض مع المحاولات المبذولة فيما بعد لتكوين الدولة هو انعدام حس خاص بأن المناطق الثلاث تشكل وحدة جغرافية سياسية واقتصادية على العكس من مصر وسوريا مثلا. إذ كانت البصرة ولحين افتتاح قناة السويس - على الأقل - متجهة نحو الخليج والهند وكانت بغداد محطة على الطريق بين سوريا وإيران أما الموصل فإنها اتجهت نحو إرساء روابط اقتصادية أوثق مع الأناضول وحلب أكثر من تلك الروابط مع بغداد. بدأت هذه الأوضاع بالتغير - نوعا ما - مع أواسط القرن التاسع عشر إذ بدأت إسطنبول في ذلك الوقت بأن تبدي اهتماما متزايدا وبالتدريج لتأمين روابط أوثق حتى مع المناطق المنيعة أو صعبة الوصول من الإمبراطورية. لقد اخترقت الإصلاحات الرئيسة ولايات العراق الثلاث وبدأت بجر تلك الولايات الى ما كان سيصبح نظاما إمبرياليا متزايد التماثل(٢) وذلك بالرغم من ان تطبيق تلك القوانين العثمانية والترتيبات الإدارية الجديدة والتي عرفت باسم - التنظيمات - كان بطيئا ومترددا. لقد تزامنت هذه الاجراءات مع العلاقات الاقتصادية الأوروبية المتنامية داخل الدولة العثمانية ككل ومع صعود النشاطات التجارية البريطانية في العراق بشكل خاص(٣) ومع الانتقال التدريجي للمنطقة من اقتصاد الكفاف إلى اقتصاد يقوم على التصدير. بدأت الجهود الجدية لإعادة بناء السيطرة العثمانية تحت

---

(٢) لقد تم تشكيل ولاية الموصل رسميا عام ١٨٧٩ - تحت النظام الأداري الصادر بموجب قانون الولايات لسنة ١٨٦٤ - أما البصرة فقد تشكلت كولاية عام ١٨٨٤

(٣) لم يعد بالإمكان تحدي السيطرة التجارية البريطانية المطلقة منذ بداية القرن الثامن عشر إذ ابتدأت مع اتفاقية الامتيازات لسنة ١٦٧٥ واستمرت مع التفوق السياسي والعسكري لبريطانيا في الشرق بعد حرب السنوات السبع - ١٧٥٦ الى ١٧٦٣ - وتوجت بالاتفاقية الأنكلوعثمانية سنة ١٨٣٨ حيث تمتعت البضائع البريطانية والتجار البريطانيون ومن هم برعاية بريطانيا بمجال واسع من الامتيازات والفوائد. راجع حنا بطاطو في كتابه «الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق: دراسة عن الطبقات التجارية والإقطاعية العراقية وعن شيوعييه وبعثيه وضباطه الأحرار» برنستون ١٩٧٨ ص ٢٣٦ عن التاريخ الاقتصادي للعراق في القرن التاسع عشر. وكذلك روجر أوين: «الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي من ١٨٠٠ إلى ١٩١٤» لندن ١٩٨١ الصفحات ١٨٠ - ١٨٨ و٢٧٣ - ٢٨٦ والمؤلفات الحديثة لخوري، وفتاح، وشيلدز المذكورة في الهامش (١) سابقاً.

إدارة حاكمين اثنين لبغداد هما محمد رشيد الذي كان واليا للفترة ١٨٥٢ - ١٨٥٧ ونامق باشا (١٨٦١ - ١٨٦٨) وتم استئنافها لاحقا من قبل خلفهما الشهير مدحت باشا. لقد سعى هؤلاء الولاة الثلاثة إلى تحسين الري ومد سلطة الدولة على العشائر وكذلك العمل على زيادة إيرادات الخزينة. وقد التجؤوا في محاولتهم لتحقيق الهدفين الأخيرين إلى تعيين شيوخ العشائرفي مناصب رسمية في مناطقهم القبلية. لقد طبقت السياسة وبتصميم أيضا من قبل من أعقب العثمانيين سواء الانتداب البريطاني أو العهد الملكي في العراق لاحقا وإن لم تعد هذه السياسات تعنى بزيادة إيرادات الخزينة في ظلهما بل كانت تهدف إلى تأمين السيطرة على الأرياف بكلفة أقل بالنسبة للحكومة المركزية.

الاقتصاد والمجتمع للفترة ١٨٥٠ - ١٩١٤:

لقد ساعد فتح قناة السويس والإدخال التدريجي للبواخر التجارية البخارية في دجلة والفرات على أن يصبح العراق بلدا مصدرا للغلال وغالبا إلى منطقة الخليج والهند. وازداد حجم صادرات الحبوب من حوالي ١٤٠٠٠٠ باون إسترليني سنويا خلال الفترة ١٨٦٧ - ١٨٧١ إلى حوالي ٨ ملايين باون في السنة في ١٩١٢ - ١٩١٣ أي بزيادة حوالي عشرين ضعفا في ظرف ٤٠ عاما[(٤)] لقد ترافقت هذه الزيادة في الصادرات باتساع جوهري في مساحة الأرض المزروعة من مساحة لا تزيد على ١٠٠٠٠٠ إيكر[*] إلى مساحة تصل إلى المليون إيكر[(٥)] في نفس الفترة.

في مثل تلك الظروف أصبحت الشروط المقيدة لحدود الارض وعقود تأجيرها وامتلاكها ذات اهمية كبيرة لمن يحوزها[**] ومصدرا للخلاف في الوضع القائم الذي تميز إلى حد كبير بخلوه من القيود وذلك في مناطق احتلال القبائل للأرض لأن واقع «إن الأرض كانت متاحة لجميع أفراد القبيلة» قد أصبحت مهددة بمثل تلك الامتيازات.

---

(٤) محمد سلمان حسن: «دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية في العراق من ١٨٦٤ إلى ١٩٦٤: دراسة في نمو الاقتصاد التابع» ضمن منشورات أم. إي. كوك في سلسلة «دراسات في التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط منذ انتشار الإسلام إلى الوقت الحاضر» لندن ١٩٧٠ ص ٣٤٦ - ٣٧٢.

[*] الإيكر حوالي ٤٠٤٧ متر مربع [المعرب].

(٥) أوين: نفس المصدر السابق. ص ٢٧٣

[**] يعني المؤلفان الاهمية الاجتماعية والاقتصادية [المعرب].

حاول مدحت باشا خلال حكمه لولاية بغداد إدخال نصوص قانون الأرض العثماني الصادر عام ١٨٥٨ إلى العراق بهدف توسيع قدرة الدولة كجامع للضرائب(٦) وكانت هذه الجهود فاشلة وبشكل واسع. لقد كان الهدف الرئيس من القانون في العراق، وكما هو الحال في سائر أنحاء الإمبراطورية العثمانية، استعادة حق جباية الضرائب ذلك الحق الذي فقدته الدولة - في واقع الأمر - في أوقات سابقة نتيجة اللجوء إلى سياسة جمع الضرائب بـ(اللزمة)(٧) وتلك حالة لايمكن تحقيقها إلا في حالات تكون فيها حقوق الملكية الفعلية المختلفة محددة بوضوح. لقد تعارض القانون في العراق - حيث أدت العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلى تحديد أو كبح تطور الملكية الخاصة للأرض(٨)- مباشرة مع العادات القبلية حيث كانت ملكية الأرض لكل القبيلة وان امتلاك الأرض لا يعتمد على منح أو امتيازات رسمية من الحكومة بل على المقدرة المستمرة لرجال القبيلة على حماية حيازتهم للأرض من رجال القبائل الأخرى(٩) لقد كانت النتيجة المباشرة لتطبيق القانون إصدار سندات الملكية (سندات الطابو) والتي كانت توثق ما كان في الواقع حقوق الانتفاع وحقوق الحيازة غير

---

(٦) نص هذا القانون، الذي ضم مصطلحات مبهمة حول المالك والشاغل والمزارع، على أن حقوق الانتفاع من الارض (حق التصرف) سيكون خاضعا من الآن فصاعدا لإذن ممثل الحكومة المعني بالامر وحقه في منح هذه الحقوق التي ستكون موثقة بسندات التملك (سندات الطابو). أنظر بحث ماريون فاروق سلغلت وبيتر سلغلت: «تحولات امتلاك الأرض والبناء الاجتماعي في العراق الأوسط والجنوبي للفترة ١٨٧٠ - ١٩٥٨» في المجلة العالمية للشرق الأوسط العدد ١٥ سنة ١٩٨٣ ص ٤٩١ - ٥٠٥. وكذلك بحثهما: «تطبيق قانون ١٨٥٨ في سوريا الكبرى: ملاحظات أولية» ضمن منشورات طريف الخالدي في سلسلة: «ملكية الأرض والتحولات الاجتماعية في الشرق الأوسط» بيروت ١٩٨٤ ص ٤٠٩ - ٤٢١. وكذلك تم اقتباس نص القانون من قبل ستانلي فيشر: «قوانين الأرض العثمانية» لندن ١٩٦٩

(٧) أنظر غابرييل بيير: «تطور ملكية الأرض في مصر والهلال الخصيب» ضمن منشورات شارل عيساوي (محرر): «التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط من ١٨٠٠ إلى ١٩١٤» لندن وشيكاغو ١٩٦٦ وكذلك كمال قرباط: «نظام الأرض: البناء الاجتماعي والتمدن في الإمبراطورية العثمانية» ضمن منشورات و. بولك ور. تشابرز في سلسلة «بدايات التمدن في الشرق الأوسط: القرن التاسع عشر» شيكاغو ولندن ١٩٦٨ ص ٦٩-٩٠

(٨) لم تتطور ملكية الأرض الصغيرة إلى أية درجة ملحوظة في العراق العثماني وكانت موجودة فقط في مناطق[*]: الفرات الشمالي بين هيت وحديثة[*] وفي الخالص ووادي ديالى الأسفل وحول البصرة وفي منطقة شطي الهندية والشامية. راجع بطاطو: المصدر السابق ص ٥٥.

[*] وردت في الأصل الفرات الأوسط ولكن ما أثبتناه ينطبق على الواقع في العراق. [المعرب].

(٩) راجع هولت: المصدر السابق ص ٢٥١.

المنقولة. وكانت تلك السندات تمنح إلى تجار المدن اعتمادا على ادلة سطحية وغير دقيقة وإلى ملتزمي الضرائب السابقين وشيوخ القبائل وغيرهم ممن لهم ما يكفي من ذكاء «لفهم الفوائد التي تمنحها تلك القسائم الورقية»[١٠] والذين تحولوا بين عشية وضحاها إلى ملاكي أرض كبار بسبب تملكهم لمثل تلك السندات. لقد خفف هذا التحول الفعلي، من خلال الطابو، عن حامل السند أي سبب يضغط عليه لدفع الضريبة، آخذين بعين الأعتبار عدم وجود آلية فعالة لإجباره على دفع الضريبة، ووجد العثمانيون أنفسهم بعد ذلك يواجهون التهديد الجدي من أغلب القوى التي سعوا هم أنفسهم لإنشائها وتقويتها ونتيجة لذلك لم يتم منح سندات إضافية جديدة بعد عام ١٨٨١[١١]

وقد قام العثمانيون بمحاولات عديدة خلال الثلاثين سنة اللاحقة لاستعادة تملكهم للأراضي التي أضاعوها بسبب تلك السندات بسهو وبغفلة على الأغلب. وبذا نلاحظ أنه لم يتم تسجيل إلا الجزء اليسير من الأراضي الأميرية لأي شخص قبيل الاحتلال البريطاني عام ١٩١٤ ونتيجة لهذه الأوضاع وجد كل من الدولة ومن سيصبحون مالكين للأرض أنفسهم محشورين في مجابهة صريحة حول المصالح[١٢]

ونتيجة لذلك لم يتمكن ملاك الأرض الطموحون، وكان أغلبهم من شيوخ القبائل، من تثبيت سلطتهم ودعمها بشكل فعال على رجال قبائلهم إذ إنهم لو فعلوا ذلك لوضعوا أنفسهم بين المطرقة والسندان. لقد قال أحد رجال القبائل في تلك الأيام: - (. . . لقد كان من الخطر على الشيخ أن يجعل عددا كبيرا من أبناء القبيلة غير راضين عنه).[١٣] وبنفس الطريقة كان حصول آل السعدون على سندات الطابو بشكل جشع، وهم عائلة شيوخ رئيسة في الفرات الجنوبي[*]، سببا في زيادة تآكل احترام قبائل المنتفك لآل السعدون. إذ بدأ رجال قبائل المنتفك بالنظر إليهم وبشكل

---

(١٠) ألبرتين جويدة: «مدحت باشا ونظام الأرض في العراق الأسفل» ضمن منشورات ألبير حوراني (محرر): «أوراق كلية القديس أنتوني الجزء ٣» لندن ١٩٦٣ ص ١٠٥ - ١٣٦

(١١) أوين: المصدر السابق ص ١٨٦

(١٢) لتفصيل أكثر أنظر ماريون عمر فاروق: «تغير الإنتاج وتوزيع السيطرة والقوة حول الأرض في العراق تحت الانتداب البريطاني من ١٩١٤ إلى ١٩٣٢» أطروحة دكتوراه من جامعة هومبولت ١٩٧٤

(١٣) روبرت أي فرنيا: «شيخ وأفندي: تغير أنماط السلطة بين الشبانة في العراق الجنوبي» كامبردج، وماسوتشوتس ١٩٧٠ ص ١٢١

[*] وردت في الأصل الفرات الأوسط والصحيح ما أثبتناه [المعرب].

متزايد كملاك أرض غائبين عنها مما زاد في الاستياء منهم[١٤]

على العموم لو استمر الصراع بين رؤساء العشائر والدولة العثمانية من جهة وبين رؤساء العشائر وافرادها من جهة أخرى بالإضافة إلى سياسة، فرق تسد، التي اتبعتها الدولة العثمانية واختراق اقتصاد السوق للمجتمع لأدى ذلك كله، على الأغلب وبشكل لايمكن تجنبه، إلى التحلل التدريجي للأحلاف القبلية بالاقتران مع تدني سلطة زعماء القبائل التقليديين[١٥]

بدأ كثير من رؤساء العشائر بالنظر إلى رجالهم باعتبارهم مصدرا للفائدة أكثر من اعتبارهم مقاتلين أكفاء بالرغم من حاجتهم للاعتماد على أتباع مخلصين لحمايتهم من خطر القبائل الأخرى أو من الدولة العثمانية. بدأ هذا التحول مع زيادة النخر في الاقتصاد المنكفئ - اقتصاد الكفاف - بسبب تنامي دور المنتجات الزراعية العراقية المصدرة إلى السوق العالمي.

ترافقت هذه الأوضاع المتغيرة مع تبدل تدريجي في الهيكل المهني للسكان. إذ أبرزت هذه الحالة الجديدة ظاهرة زيادة عدد المزارعين الحضريين بعد عام ١٨٦٧ تقريبا التي ترافقت معها ظاهرة الانخفاض في نسبة البدو إلى السكان من ٣٥٪ إلى ١٧٪ خلال الفترة ١٨٦٧ - ١٩٠٥ وهبطت إلى ٧٪ عام ١٩٣٠ بينما أزداد عدد المزارعين من ٤١٪ إلى ٥٩٪ في نفس الفترة وإلى ٦٨٪ عام ١٩٣٠[١٦] من الطبيعي أن تؤخذ تلك الأرقام بحذر وذلك لصعوبة التمييز الدقيق بين الشرائح الاجتماعية المختلفة ورغم ذلك لايمكن تخطئة القول بأنه كان هناك ميل للتحضر[١٧]

لذا فقد أصبح وضع الشيوخ في تلك الفترة غامضا وغير مأمون وبقي الحال كذلك إلى أن غير الاحتلال البريطاني الوضع مرة واحدة إلى الأبد وذلك «بتحرير» الشيوخ من اعتمادهم على رجال قبائلهم وذلك باندماج مصالحهم مع مصالح الدولة.

---

(١٤) البرتين جويدة: «بعض جوانب ملكية الأرض والتغير الاجتماعي في العراق الجنوبي في أواخر الأزمنة العثمانية» في نفس كتاب طريف الخالدي أعلاه ص ٣٣٣ - ٣٥٦.

(١٥) بطاطو: نفس المصدر السابق أعلاه ص ٧٧.

(١٦) محمد سلمان حسن: «نمو وتركيب سكان العراق من ١٨٦٧ - ١٩٤٧» ضمن نشرة معهد الاقتصاد والإحصاء في جامعة أوكسفورد سنة ١٩٨٥ ص ٣٣٩ - ٣٥٢. وكانت نسبة سكان المدن كالآتي: ٢٤٪ سنة ١٨٦٧ و٢٤٪ سنة ١٩٠٥ و٣٠٪ سنة ١٩٣٠

(١٧) أعتبرت أرقام محمد سلمان حسن - والتي كانت مبنية على تقديرات المراقبين والزوار الغربيين - منخفضة جدا. أنظر جوستن ماكارثي: «عدد سكان سوريا والعراق العثمانيين للفترة ١٨٧٨ - ١٩١٤» في مجلة الدراسات الآسيوية والأفريقية المجلد ١٥ عدد آب ١٩٨١ ص ٣ - ٤٤.

السنوات الأخيرة للحكم العثماني:

بالرغم من تأثير وأهمية سن «التنظيمات» لكن يجب أن لا يبالغ في تقديرها[١٨] إذ كان من الواضح أن لجو الإصلاح التأثير المهم على الحياة الاجتماعية والثقافية في الولايات العراقية وخصوصا مكن إنشاء المدارس الحديثة في المدن الرئيسة قبيل نهاية القرن التاسع عشر المزيد من الشباب الانتقال إلى المدارس والمعاهد العسكرية أو المدنية في إسطنبول حيث أصبح بامكانهم الالتقاء بمعاصريهم الذين هم على شاكلتهم من مناطق أخرى من الامبراطورية العثمانية وكان الكثير منهم متشبعين بالمفاهيم المؤسساتية الدستورية والتحرر وتلك المفاهيم التي كانت تنتشر على نطاق واسع في ذلك الوقت. لقد تم دعم عقيدة العثمانية (أوصمانليليك) بثبات للفترة ١٨٣٩ - ١٨٧٦ من قبل مصلحي «التنظيمات»[١٩] وتم في عام ١٨٧٦ إدخال دستور وإدخال صيغة من صيغ البرلمان أيضا وكان ينظر بموجب تلك العقيدة إلى تساوي جميع أبناء الإمبراطورية أمام القانون بغض النظر عما إذا كانوا مسلمين أو مسيحيين وعما إذا كانوا عربا أو إغريقا أو تركا.

لقد تم تعطيل هذه النزعات مؤقتا خلال حكم السلطان عبد الحميد الثاني الطويل ١٨٧٦ - ١٩٠٩ وحل محلها نمط من أشد الأعمال أوتوقراطية وطغيانا.

في نفس الوقت بدأت فكرة أن العرب يشكلون وحدة عرقية-لغوية مختلفة عن العثمانيين تفرض تأثيرا مهما على المثقفين العرب وقد أكسبت الظواهر الاستبدادية لحكم السلطان عبد الحميد الثاني هذه الأفكار قيمة واعتبارا مهمين في المناطق العربية[٢٠] كانت المعارضة الرئيسة لاستبداد السلطان عبد الحميد الثاني - في

---

(١٨) على سبيل المثال كان في الموصل في الفترة ١٨٩٥ - ١٩١١ رجل واحد كان هو الدكتاتور الفعلي لمدينة الموصل - وكان يدعى مصطفى جلبي صابونجي - وكان أقوى بكثير من العديد من الولاة الذين أرسلوا من الأستانة. أنظر حنا بطاطو في المصدر السابق حول وصف ممتع عن الموصل بين ثورة الشباب الترك في ١٩٠٨ وبين المحاولة المضادة سنة ١٩٠٩ وكذلك أنظر رسالة مساعد القنصل البريطاني في الموصل السيد أج. أي ويلكي يونك إلى السيد جيرارد لوش في القسطنطينية في ٢٨-١-١٩٠٩ وقد أعيد نشرها مع ملاحظات تمهيدية من قبل إيلي خدوري في مجلة الدراسات الشرق-أوسطية العدد ٧ سنة ١٩٧١ ص ٢٢٩ - ٢٣٥.

(١٩) أنظر رودريك دافيدسون: «الإصلاح في الإمبراطورية العثمانية من ١٨٥٦ إلى ١٨٧٦» برنستون ١٩٦٣

(٢٠) نجد مناقشة مفصلة لهذه الأفكار في كتاب البير حوراني «الفكر العربي في العصر الإصلاحي من ١٧٩٨ إلى ١٩٣٩» لندن ١٩٦٢ ص ٦٧ - ١٠٢ و٢٦٠ - ٢٩١. وكذلك كتاب بسام طيبي «القومية العربية: مراجعة نقدية» لندن ١٩٨١ ص ٦٩ - ٨٠.

الثمانينيات من القرن التاسع عشر - تأتي من التحالف الهش الذي كان يعرف بالاسم العام (تركيا الفتاة) والذي تكون من عدد من الجمعيات الاحتجاجية التي انتشرت في أرجاء الإمبراطورية وكذلك في المنفى في أوروبا[٢١] وفي عام ١٨٨٧ أنشئت جمعية الاتحاد والترقي وتكونت في غالبيتها من ضباط في الجيش وأصبحت من أهم الجمعيات المعارضة إذ كان لها فروع في باريس وجنيف والقاهرة ولندن[٢٢] عندما نجحت الجمعية في الوصول إلى السلطة عام ١٩٠٨ وأخيرا في إجبار السلطان عبد الحميد الثاني على التنازل عن العرش عام ١٩٠٩ بدا واضحا وبالتدريج أن هدف الجمعية الرئيس هو تقوية العناصر التركية في الإمبراطورية ولا مكان في الوضع الجديد لأفكار منح الحكم الذاتي لمقاطعات الإمبراطورية ولا للامركزية. عند هذه النقطة بدأ الكثير من المثقفين والسياسيين العرب يفيقون ويغيرون آراءهم إلى أن المطامح الثقافية والسياسية للعرب يتم تحقيقها بصورة أفضل عبر انفصال المقاطعات العربية عن الإمبراطورية العثمانية وقد اقتنع بعضهم بتكوين دولة عربية موحدة برئاسة ملك عربي. وقليل من هؤلاء كان مدركا أن تحقيق مثل تلك الطموحات سوف لن يكون موضع عدم ترحيب كامل من القوى الأوربية إذ إن قسما منها سيؤيده وعلى الخصوص بريطانيا[٢٣]

نتيجة لذلك تكونت عدة جمعيات سرية عربية في مختلف أجزاء الإمبراطورية وإحدى تلك الجمعيات كانت جمعية (العهد) التي أنشأها عزيز علي المصري عام ١٩١٤[*] وضمت إليها الكثير من الضباط العراقيين وأصبح الكثير منهم فيما بعد قادة سياسيين سواء أفي عهد الانتداب أم في العهد الملكي بضمنهم نوري السعيد

---

(٢١) أنظر أس. جي. وأي. كي. شاو «تاريخ الإمبراطورية العثمانية وتركيا الحديثة» الجزء الثاني الموسوم: «الإصلاح والثورة والجمهورية ونهوض تركيا الحديثة ١٨٠٨ - ١٩٧٥» لندن ١٩٧٧ ص ٢٥٥ - ٢٨٢

(٢٢) أنظر برنارد لويس: «ظهور تركيا الحديثة» ط٢ لندن ١٩٦٨ ص ١٧٥ - ٢٣٨. وفيروز احمد «تكوين تركيا الحديثة» لندن ١٩٩٣ ص ١٥ - ٥٢. وبالنسبة للفترة الحميدية في العراق أنظر غوكن شاتنسيه «الادارة العثمانية ي العراق» اطروحة دكتوراه، جامعة مانجستر ١٩٩٤، وسليم ديرنجيل «الصراع ضد المذهب الشيعي في العراق الحميدي: دراسة في الدعاية العثمانية المضادة» مجلة عالم الإسلام (بالألمانية) العدد ٣٠ ص ٤٥ - ٦٢

(٢٣) والذي اعتقد البعض أن يكون من عائلة شريف مكة. أنظر حوراني - مصدر سابق - الصفحات من ٢٦٠ إلى ٢٩١.

[*] أسست هذه الجمعية في تشرين الأول ١٩١٣ وليس كما أورده المؤلفان. [المعرب]

وجعفرالعسكري وياسين الهاشمي وجميل المدفعي وناجي شوكت ومولود مخلص وعلي جودت الأيوبي[(٢٤)]

في بداية الحرب العالمية الأولى بدأت فكرة انفصال العرب عن الدولة العثمانية، بالرغم من أنها لم تتجه إلى تكوين دولة عراقية محددة عموما، لذا لم تسد في أوساط السياسيين والضباط العراقيين وأن قسما من هؤلاء الضباط سيلعبون دورا مهما في الجيش الشريفي الذي ترعاه بريطانيا والذي بدأ بالثورة العربية في الحجاز عام ١٩١٦

أصول المصالح البريطانية في العراق والخليج وتطورها:

كانت أصول المصالح البريطانية في العراق والتي ذكرت سابقا باختصار تعود إلى اتساع اهتمامها في حماية الطريق إلى الهند ولمنع هجمات القراصنة الذين يتخذون من شواطئ الخليج قواعدَ لأنطلاقهم على السفن البريطانية. أبرمت بريطانيا في بدايات القرن التاسع عشر سلسلة معاهدات مع الحكام في مشايخ الخليج ولقد مكن السلام الذي أعقب تلك المعاهدات التجار البريطانيين من المتاجرة بحرية كاملة مع جميع شواطئ الخليج والعراق الذي كانت صادراته، والتي كان أغلبها من الحبوب والتمور، قد ازدادت باضطراد في الفترة ١٨٧٠ - ١٩١٤ وفي الوقت نفسه ازدادت استيرادات العراق، والتي كان أغلبها من الأقمشة عبر البصرة، من (٥١٠٠٠) بان سنويا في ١٨٦٨ - ١٨٧٠ إلى (١١٢٨٠٠٠) بان سنويا في ١٨٧٩ - ١٨٩٩ وإلى (٣٠٦٦٠٠٠) بان سنويا في ١٩٠٧-١٩٠٩ وكانت حصة بريطانيا في التجارة مع العراق والخليج تصل إلى حوالي (٩٦٠٠٠٠٠) بان سنويا أي حوالي ثلاثة أرباع إجمالي تجارة العراق والخليج[(٢٥)] بدأ في ذلك الوقت عامل جديد بجذب الحكومات والمصالح الأوروبية بقوة إلى المنطقة. إذ تم اكتشاف النفط وبكميات تجارية في (مسجد سليمان) بجنوب إيران عام ١٩٠٨ وبعد ذلك بسنة تم إنشاء (شركة النفط الأنكلو-فارسية). وفي عام

---

(٢٤) لتفاصيل أكثر أنظر غسان ر. العطية: «العراق من ١٩٠٨ - ١٩٢١: دراسة سياسية» بيروت ١٩٧٣ وكذلك أنظر وميض نظمي: «الجذور السياسية والاجتماعية والثقافية لحركة الاستقلال العراقي سنة ١٩٢٠» جامعة درم. أطروحة دكتوراه عام ١٩٧٤ وكيكو ساكاي «الأحزاب السياسية والشبكات الاجتماعية في العراق ١٩٠٨ - ١٩٢٠»، اطروحة ماجستير جامعة درم ١٩٩٤

(٢٥) الأرقام الإحصائية منقولة عن بطاطو - المصدر السابق - ص ٢٣٩ - ٢٤٠. وإن الرقم الشامل عن التجارة البريطانية منقول عن تقرير بعثة هولاند ويلسون المنشور عام ١٩١٩ بعنوان «نظرة عامة على التجارة البريطانية مع بلاد الرافدين والخليج الفارسي» دائرة الهند - لندن ضمن رسائل سياسية وسرية رقم ١٠\ ١٢٨٣\١٩١٣\١٩\٥\٨١٩٣.

١٩١٤ صدر مصفى النفط في عبادان ربع مليون طن من النفط وبعد ذلك بفترة وجيزة جذب المشروع اهتمام الحكومة البريطانية وخصوصا بعد التوافق والتنسيق بين الأدميرال فيشر - الذي كان يدعى على نطاق واسع «بمهووس النفط» منذ عام ١٨٨٦[٢٦] - كأدميرال أول للبحر وبين تشرتشل كرئيس أول للأدميرالية البريطانية عام ١٩١١ وقد أوضحا وبشكل مقنع إن النفط هو وقود سلاح البحرية في المستقبل. لقد كان فيشر وتشرتشل تواقين إلى الحصول على مصدر للنفط أقرب إلى أيديهما من خليج المكسيك الذي كانت تأتي منه معظم تجهيزات النفط في العالم آنذاك ونتيجة لجهودهما قررت الحكومة البريطانية الحصول على ٥١٪ من أسهم الشركة الأنكلو-فارسية وتم تأمين ذلك بموجب قانون صدر من البرلمان قبل أيام قليلة من نشوب الحرب العالمية الأولى في آب ١٩١٤

وفي نفس الفترة قدم عدد من المنافسين الدوليين عطاءاتهم للحصول على امتيازات للتنقيب عن النفط في الإمبراطورية العثمانية وخصوصا في ولايتي الموصل وبغداد. في عام ١٩٠٣ تم توقيع اتفاقية سكة حديد بغداد بين السلطات الإمبراطورية البريطانية وبين الشركة العثمانية «شركة خطوط الأناضول» - وهي شركة ألمانية تحت سيطرة المصرف المركزي الألماني[*] - وذلك لمد سكة حديد برلين بغداد وتشمل السماح بالتنقيب عن المعادن لمسافة ٢٠ كيلومترا على جانبي السكة. في عام ١٩١١ تشكل اتحاد مقاولين، تم فيه تأمين الهيمنة البريطانية، ضم شركة شل الملكية الهولندية وكالوست س. كولبنكيان ومصرف تركيا الوطني - بريطاني الجنسية - والمصرف الوطني الألماني وسمي هذا الأتحاد باسم «الشركة الأفريقية الشرقية لامتيازات النفط» وغير اسمه إلى «شركة النفط التركية» في عام ١٩١٢

في عام ١٩١٣ اندمجت شركة النفط التركية مع شركة النفط الأنكلو-فارسية وتم توزيع الأسهم الجديدة بين مساهمي شركة النفط التركية من البريطانيين والألمان والهولنديين وكولبنكيان بنفس نسب مساهماتهم في شركة النفط التركية. وعلى الأساس نفسه عندما استولت الحكومة البريطانية على الشركة الأنكلو- فارسية في آب ١٩١٤ حصلت على أسهم بنفس نسبة أسهمها في شركة النفط التركية[٢٧]

---

(٢٦) أرثر ماردر: «من المدرعة (دريدنوت) إلى خليج سكابافلو» المجلد الأول: «الطريق إلى الحرب من ١٩٠٤ إلى ١٩١٤» لندن ١٩٦١ ص ٤٥

[*] هناك تناقض بين عبارة الشركة العثمانية وعبارة هي شركة المانية لكن هذا ماورد أصلا. [المعرب]

(٢٧) أنظر ستيفان لونكريك: «النفط في الشرق الأوسط: اكتشافه وتطوره» لندن ١٩٥٤ ص ١٦-٣٢

قوّى اكتساب تلك الأسهم من ارتباطات بريطانيا التجارية والاستراتيجية مع المنطقة بحيث إنه في خريف ١٩١٤ عندما بدا واضحا وبشكل متزايد أن الإمبراطورية العثمانية ستدخل الحرب مع قوى المحور المركزي، ألمانيا والنمسا بطبيعة الحال، بدأت بريطانيا بإعداد الترتيبات لتحمي مصالحها في رأس الخليج.

الاحتلال البريطاني والانتداب ١٩١٤ - ١٩٣٢:

في الثالث من تشرين الثاني ١٩١٤ قررت الإمبراطورية العثمانية رسميا عقد حلف مع ألمانيا وأعلنت الحرب على بريطانيا وفرنسا بعد ذلك بيومين(٢٨)

في السادس من تشرين الثاني ١٩١٤ أنزل جزء متقدم من قوة الحملة الهندية في الفاو وبذا ابتدأت حملة «ما بين النهرين» لانتزاع، الاراضي العربية التركية، كما كانت تدعى ولايات البصرة وبغداد والموصل في الدوائر الرسمية البريطانية - من الإمبراطورية العثمانية وكذلك تم وضع الأسس لمملكة العراق(٢٩)

دلل صغر حجم القوة المحتلة والأهداف المحدودة الموضوعة لها على أنه لم تكن هناك نية لدى بريطانيا للسيطرة على بلاد ما بين النهرين لكن انعدام المقاومة الحقيقية والفعلية من جانب الأتراك قد ساعد القوة على احتلال البصرة في ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٤ والتقدم نحو القرنة التي تبعد حوالي ١٠٠ ميل شمالا[*] باتجاه مجرى شط العرب وبحلول ٩ كانون الأول بدا وكأن هناك حيوية ونشاطا قد سريا في الجانب البريطاني مما سبب نتائج مهمة وثمينة(٣٠)

---

(٢٨) لأجل وصف مفعم بالحيوية للأحداث التي أدت إلى التحالف العثماني الألماني أنظر باربرة توجمان «آب ١٩١٤ - ج ٢» لندن ١٩٨٠ ص ١٣٩-١٦٢

(٢٩) فيليب آيرلاند: «العراق: دراسة في التطور السياسي» لندن ١٩٣٧ ص ٢١ إن هذا الكتاب يمدنا بأدق عرض متوفر عن عملية وأداء إدارة الاحتلال البريطاني بين ١٩١٤ و١٩٢٠ أما القسم المتعلق بالانتداب ص ٣٣٨ - ٤٥٦ فقد تم عموما تجاوزه من قبل كتاب متأخرين وتضمنت أعمالهم معلومات من الأرشيف البريطاني لم تكن متوفرة للسيد آيرلاند عام ١٩٣٧

[*] تبعد القرنة عن البصرة بحوالي ٤٧ ميلا أو ٧٦ كيلومترا وليس كما ورد أعلاه [المعرب].

(٣٠) أنظر أي.جي. باركر: «الحرب المهملة» لندن ١٩٨٧ أنظر أيضا مقالتي ستيوارت كوهين «اصول الحملة في وادي الرافدين ١٩٠٣ - ١٩١٤» المجلة العالمية للدراسات الشرق - أوسطية العدد ٩، ١٩٧٨ ص ١٧١ - ١٨١، وبي. موريس «الاستخبارات وتفسيرها: وادي الرافدين ١٩١٤ - ١٩١٦» في سي. أندرو، وأ. نوكس (محرران) «الاستخبارات والعلاقات الدولية» أكستر ١٩٨٧ ص ٧٧ - ١٠١

اضطرت دائرة الهند في لندن إلى الموافقة بإكراه على تسيير حملة غير كاملة الإعداد لبلاد الرافدين وذلك بتحريض من الرجال الموجودين في مواقع القتال ومن سكرتارية حكومة الهند في سيملا ولقد توجت تلك الحملة بمحاولة ناقصة الإعداد للزحف على بغداد في خريف ١٩١٥

لملم العثمانيون صفوفهم وتم دحر القوات البريطانية وإرغامها على التراجع إلى كوت الإمارة وأجبرت على الاستسلام بعد حصار دام خمسة أشهر. وفي النهاية أعفيت حكومة الهند من مسؤوليتها عن العملية وأنيطت مهمتها إلى دائرة الحرب في لندن فتم تجهيز تعزيزات رئيسة وأخيرا تمكنت القوات البريطانية من احتلال بغداد في آذار ١٩١٧ وفي أوائل ١٩١٨ تم الاستيلاء على كركوك التي تبعد ٢٠٠ ميل إلى الشمال من بغداد[*] وتم احتلال الموصل بعد ثلاثة أيام من هدنة مودروس وسقط معظم ولاية الموصل في أيدي البريطانيين[٣١] قام البريطانيون - في نفس الوقت - بتكثيف سيطرتهم على المناطق الواقعة تحت احتلالهم العسكري وذلك بفرض نوع من الإدارة المدنية. ولما كان أغلب الإداريين المرافقين للحملة قد تلقوا تدريباتهم في دائرة الخدمات السياسية الهندية فإنهم بدؤوا بتطبيق ماتعلموه هناك في العراق الأسفل والأوسط ولما كانوا غير مزودين بتعليمات مغايرة أو مناقضة لما تعلموه لذا فليس من المستغرب أن يبدو العراق إلى حين احتلال بغداد وكأنه يشبه مقاطعة هندية يحكم فيها الناس حكما مباشرا من قبل الموظفين البريطانيين وبمعاونة بعض «الموثوقين» من الرؤساء المحليين - قدر ما أمكن إقناعهم بذلك -

برغم ذلك بدت الأمور بشكل مختلف بعد أن دخلت الولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء في نيسان ١٩١٧ إذ بدا واضحا أولا - وبشكل غير مريح للدوائر البريطانية - أن الحكم المباشر لأرض تم احتلالها عسكريا سوف لن يكون مقبولا في أية تسوية من تسويات مابعد الحرب[٣٢] وثانيا أن الموظفين القلائل في المناطق

---

[*] تبعد كركوك عن بغداد بأقل من ١٦٠ ميلاً وليس كما ورد أعلاه. [المعرب]

(٣١) لتفاصيل أكثر أنظر بيتر سلوكلت: «بريطانيا في العراق: ١٩١٤ - ١٩٣٢» لندن ١٩٧٦ ص ٩-١٦

(٣٢) قارن رسالة السير آرثر هرتزل من دائرة الهند في ٣١ - ١٢ - ١٩١٧ إلى دبليو. أج. كلارك من دائرة تجارة ما وراء البحار وهي رسالة شخصية جاء فيها (... إن خطر التهديد التركي قد أزيح ظاهريا ولكن خطرا آخراً قد أخذ مكانه وهو من نوع آخر وسيىء والذي أعتقده أنا هو أن نبادر للعمل. الذي أعنيه هو ذلك الذي يوجب علينا على الأقل أن نأخذ احتمال أن يكون هناك سلام لكنه لايؤمن لنا السيطرة السياسية المطلقة في بلاد الرافدين تلك السيطرة التي يجب - ومن الضروري - أن نملكها...). من وثائق وزارة الخارجية البريطانية برقم ٣٦٨\١٩٩٩\١٠٧١

المحكومة فهموا أو رغبوا هم أن يقوموا بإدارة تلك المناطق أي قبلوا أو رغبوا بتحمل مهام الدولة البريطانية هناك. وكانت النتيجة سلسلة من مواقف عدم الفهم حول طبيعة الدور البريطاني في العراق في المستقبل. وقد استولى شعور من الحيرة على قسم من الإداريين إزاء شعارات «الهدف التحريري» للمنطقة أو إزاء آراء ويلسون الأربع عشرة[٣٣] - التي أعلنت خلال خطبة للرئيس ويلسون في كانون الثاني ١٩١٨ - وتلك المبادئ لم تنشر في العراق لحد تشرين الأول ١٩١٨ - أو إزاء الإعلان الأنكلو-فرنسي عام ١٩١٨ والذي وعد بتأسيس حكومات وإدارات محلية في كل من سوريا وبلاد الرافدين[٣٤]

كانت الأشهر الثمانية عشر بين تشرين الأول ١٩١٨ ونيسان ١٩٢٠ حاسمة بالنسبة لمستقبل العراق إذ كان الكثير من الأعضاء السابقين في جمعية (العهد) السابقة يديرون المملكة العربية في سوريا بزعامة فيصل بن الحسين والذين خدموا معه في الحجاز بينما كان العراق مايزال يحكم مباشرة من قبل الموظفين البريطانيين. وفي هذه الحالة بدا أن البريطانيين قد قدروا أن العرب مهيّؤون لأدارة شؤونهم في أحد طرفي الهلال الخصيب - سوريا - ولكن ليس في الطرف الآخر وهذا وضع يبدو وكأنه متناقض ظاهريا إذ كان الكثير من أعضاء الإدارة السورية من العراقيين بينما في الطرف الآخر من الهلال الخصيب - أي بلاد الرافدين - تمسك البريطانيون بإدارة العراق وعلى لسان أحد الموظفين البريطانيين «..إن أية فكرة لدولة عربية - في العراق - هي ببساطة عبارة عن قتال سيىء ملطخ بالدم في الوقت الحاضر»[٣٥]

في نيسان ١٩٢٠ تم توزيع الانتدابات بين إنكلترا وفرنسا إذ تم منح سوريا ولبنان لفرنسا ومنح العراق وفلسطين وشرق الأردن إلى بريطانيا وفي تموز ١٩٢٠ تمت هزيمة فيصل في خان ميسلون الواقعة على الطريق بين دمشق وبيروت على يد جيش فرنسي بقيادة الجنرال غورو. وكان الكثير من الأعوان العراقيين لفيصل قد بدؤوا بتحويل اهتمامهم نحو العراق نفسه - وكأنهم كانوا يتوقعون مثل تلك الهزيمة!- وفي العراق

---

(٣٣) لأجل شرح ممتع لدلالات النقاط الأربع عشرة أنظر وليام ستيفرز: «القوة العظمى والنفط: العراق وتركيا والنظام الأنكلو-أمريكي للعالم ١٩١٨ - ١٩٣٩» إيتاكا ولندن ١٩٨٣ ف ٢.

(٣٤) النص الكامل موجود في سلسلة «حسابات وأوراق» السنة ١٩٣٨-١٩٣٩ ١٤ (أوراق الحكومة ٥٩٧٤) ص٥٠ - ٥١.

(٣٥) وهو جي.أس. مان في: «اداري قيد التكوين جي.أس. مان ١٨٩٣ - ١٩٢٠» لندن ١٩٢١ وقد قتل مان هذا لاحقا خلال الغليان في سنة ١٩٢٠

حيث بدأت المقاومة للحكم البريطاني تشتد وتنتشر أخيرا ووصلت ذروتها في ما عرف بثورة ١٩٢٠ والتي عمت الأقسام الجنوبية والوسطى من البلاد لمعظم الصيف والخريف من ذلك العام. إن ثورة ١٩٢٠ ذات دلالة هامة لأنها أول إعلان واضح عن صيغة ما من الشخصية الوطنية العراقية وربما أكثر من ذلك إذ إنها أبرزت بجلاء أن السياسات «الهندية» المتبعة من قبل بريطانيا على مدى السنوات السابقة لا يمكن أن تستمر إلى الأبد. وقد بدا واضحا - وإلى حد مربك- أن هذا الأستمرار سيكلف غاليا سواء أفي الأرواح أم في الأموال ولفترة طويلة بعد نهاية الحرب. وقد حدثت الثورة في وقت بدأت فيه سياسات بريطانيا في الشرق الأوسط كله تتعرض إلى نقد فعال في بعض الدوائر على أساس أن تلك السياسات ثقيلة الوطأة وباهظة التكاليف(٣٦) لذا وتحت التأثير الجزئي لهذه الضغوط الاقتصادية والسياسية برز الإحساس بضرورة إدخال سياسات إدارية أقل تكلفة في المناطق التي خضعت مؤخرا لبريطانيا في الشرق الأوسط. وأنشئت لهذا الغرض دائرة فرعية لدائرة المستعمرات وكذلك نظم مؤتمر لذلك في القاهرة في آذار ١٩٢١ حيث طرح تشرتشل الذي أصبح وزيرا للمستعمرات الخطوط العامة الجديدة(٣٧)

بالنسبة للعراق تقرر التخلي عن الحكم المباشر واستبداله بحكم غير مباشر من خلال إدارة مدنية وحكومة عراقية مزيفتين مسنودتين بعدد قليل من المستشارين ذوي الصلاحيات الواسعة وكانت آراؤهم واجبة التنفيذ. وبقيت بريطانيا تدير شؤون العراق الخارجية ولها حق يعادل حق النقض (الفيتو) على الشؤون العسكرية والمالية ويجب أن تكون الحكومة العربية برئاسة شخص عربي ولأسباب عديدة اعتبر فيصل بن حسين أفضل مرشح لهذا المنصب(٣٨) وعلى الخصوص لأنه أجنبي أو غريب عن البلاد لذا فإنه سيعتمد على بريطانيا أكثر لضمان بقائه وكذلك سيبقى الموظفون المدنيون البريطانيون بصفة اسشاريين ومدربين لمن هم تحت رعايتهم من الموظفين العراقيين.

أبقي الدفاع عن العراق وعن الأمن الداخلي وحماية المصالح الاستعمارية

---

(٣٦) «إن السبب الرئيس للغليان في بلاد الرافدين هو أن العرب وعدوا وبتأكيد شديد بأنهم سيديرون أنفسهم بأنفسهم تحت توجيه استشاري. لكن السلطات البريطانية اتجهت إلى القيام بعمل كأننا عنينا أن نستولي على البلد بالكامل ونقفل عليه في برميل للخزن الطويل» هذا ما جاء في افتتاحية صحيفة التايمز في ٦ أيلول ١٩٢٠

(٣٧) أي.أس. كليمان: «أسس السياسة البريطانية في العالم العربي: مؤتمر القاهرة ١٩٢١» بالتيمور ولندن ١٩٧٠

(٣٨) لتفاصيل أكثر راجع سلغلت - مصدر سابق - ص ٤٢ - ٧٣.

البريطانية في العراق بأيدي القوات البريطانية أو بأيدي قوات تشرف عليها بريطانيا مثل قوات الليفي - المشكلة أساسا من أفراد من الأقلية الآثورية المسيحية - ومن جيش عراقي تقوم بريطانيا بتزويده بالأسلحة والمعدات وتشرف على تدريبه. في الواقع العملي كان الخط الفاصل بين الدفاع والأمن الداخلي مبهما بعض الشيء فخلال سنوات الانتداب الاثنتي عشرة كانت حماية الزمرة الحاكمة من التهديدات سواء الداخلية أو الخارجية بأيدي القوات الجوية الملكية البريطانية وقد بدا تأثيرها واضحا بعد فترة قصيرة[٣٩]

وكان السؤال المباشر والملح على الإدارة البريطانية في العراق هو: ما هي أفضل السبل لانتخاب فيصل ملكا على العراق؟ وبالطبع فإن اختياره وتبنيه من قبل بريطانيا قد أعاق وبشكل فعال فرص أي مرشح آخر ولكن بدا من المهم لبريطانيا أن يكون هناك تفضيل أو تحبيذ شعبي له أو على الأقل أن تتكون هناك معارضة عريضة له. ولحسن حظه فإن المنافس الجدي الوحيد له - وهو السيد طالب النقيب من البصرة، كان قد أساء لنفسه في أواسط نيسان وذلك بأن قام بتهديد مبطن مفاده أن العشائر ستثور إذا لم تكن انتخابات الملك نزيهة، وذلك في حفلة عشاء لكل من القنصلين الفرنسي والأيراني ولمراسل صحيفة ديلي تلغراف وأعتقل بعدها ونفي إلى خارج البلاد في اليوم التالي[٤٠] تم تنصيب فيصل ملكا على العراق كما يجب وذلك في آب ١٩٢١ وتشكلت حكومة «وطنية». ولأجل المظاهر فقط تقرر تنظيم العلاقات بين العراق وبريطانيا بواسطة معاهدة وهي وسيلة وأداة شملت كل معاني الانتداب. لقد استغرقت موافقة الحكومة العراقية على المعاهدة مدة سنة كاملة وسنتين أخريين لحين مصادقة المجلس التأسيسي العراقي عليها. لم يكن هناك ضمن الساسة أي شخص ضد بريطانيا ولكن التظاهر بأن المعاهدة عبارة عن اتفاقية أبرمت بحرية تامة بين طرفين متساويين كان، أي التظاهر، جليا بحيث لم يزدرده العديد من الناس[٤١]

---

(٣٩) سلغلت - مصدر سابق - الفصل السابع ص ٢٥٩ - ٢٧٢ وديفيد أوميسي «القوة الجوية والسيطرة الكولونيالية: القوة الجوية الملكية ١٩١٩ - ١٩٣٩» مانجستر ١٩٩٠

(٤٠) أنظر النقيب: «دراسة نقدية للسيد طالب باشا النقيب من البصرة على خلفية زمانه وبيئته» جامعة ليدز أطروحة دكتوراه سنة ١٩٧٢ - ١٩٧٣ وكذلك أي. توبير «سيد طالب وتركيا الفتاة في البصرة» مجلة الدراسات الشرق - أوسطية العدد ٢٥، ١٩٨٩ ص ٣ - ٢٢

(٤١) قارن ما كتبه آيرلاند «. . . إن أغلب الممثلين المئة الذين انتخبوا إلى المجلس التأسيسي العراقي كان يعتقد أنهم يفضلون التصديق. . . . وكان هناك حوالي ١٥ شخصا فقط معروف عنهم أنهم معارضون بشكل أكيد. . .» آيرلاند - مصدر سابق - ص ٣٩٤.

لم يثبت الملك فيصل خلال هذه الفترة ولحين وفاته بأنه مطواع كما كان يتوقع أسياده الإنكليز وكان هو والدائرة المحيطة به منهمكين دائما في حالات توازن هش إذ كان عليهم أن يلبوا متطلبات السياسة البريطانية بينما يحاولون في نفس الوقت الاحتفاظ بدرجة من الثقة بأعين الشعب بأنهم يسعون لتحقيق الطموحات العراقية الضعيفة. أبرز بطاطو مختلف السبل التي بواسطتها أبقت بريطانيا فيصلا وحكومته في السلطة لكن بنفس الوقت تحدد حريتهم في المناورة السياسية[٤٢]

لقد كانت سياسة بريطانيا الرئيسة في العراق منذ الاحتلال وما بعده هي دعم قوة شيوخ العشائر والإقطاعيين وذلك بخلق سلطان قضائي خاص بالعشائر والذي بقي نافذا لحين قيام ثورة تموز ١٩٥٨ وكذلك تعيين الملائمين من وجوه العشائر كشيوخ حكوميين. لقد تم وضع مرسوم قواعد جرائم ومنازعات العشائر عام ١٩١٦ والذي أدخل إلى الدستور العراقي رسميا عام ١٩٢٥

لقد تم وضع القوة السياسية وصلاحيات تحصيل الضرائب خلال فترة الاحتلال والانتداب وكذلك العهد الملكي في أيدي أشخاص أنتدبها لهذه الأغراض وعلى أساس ولائهم للسلطات.

في السنوات الأولى للعهد الملكي حاولت الحكومة الجديدة أن تسحب بعض هذه الامتيازات ولكنها أجبرت بسرعة على الاقتناع بأنه بإمكان الحكومة البقاء في السلطة فقط من خلال خلق تحالف بين الحكومة ورؤساء العشائر. خلال أواسط العشرينيات تمت ترتيبات غير رسمية بين الحكومة وكبار الإقطاعيين حيث تركت أيديهم مطلقة في مناطقهم في القضايا الإدارية والضريبية واعتقال المخالفين أو المعارضين كل في منطقته وحسب تعلق الأمر بتلك المنطقة مقابل الحصول على دعمهم للحكومة[٤٣]

بالرغم من قدرة بريطانيا على سحق المعارضة العراقية للمعاهدة ولكن كانت هناك - من غير شك - أوقات حرجة إذ إن مستقبل ولاية الموصل لم يكن قد تم حسمه بعد. لقد كانت بريطانيا تواقة إلى إلحاق ولاية الموصل بالعراق لضمان السيطرة على حقول النفط التي كانت مشمولة ضمن منطقة امتياز شركة النفط التركية. بينما كان

---

(٤٢) بطاطو - مصدر سابق - ص ٥٣ - ٦١

(٤٣) خصوصا في العراق الجنوبي: أنظر فاروق سلوكلت في مصدر سابق ص ٤٩٨. وكذلك أنظر سلوكلت في مصدر سابق - الملحق ٢ «ترتيبات امتلاك الأرض والسياسة الضريبية في لواء العمارة تحت الانتداب» ص ٣١٧ - ٣٣١.

العراق يريد ولاية الموصل لأسباب اقتصادية وسياسية إذ كان من الصعوبة بمكان على ولايتي البصرة وبغداد أن تشكلا دولة لوحدهما بدون الموصل إذ سيكون العراق عندها دولة بأغلبية شيعية. لقد كانت الحكومتان البريطانية والعراقية متحدتان بالسعي نحو هذا الهدف (إلحاق الموصل بالعراق) لكن المعارضة الرئيسة - بعيدا عن مطالبات الحكومة التركية نفسها - أتت من السكان الأكراد في المنطقة نفسها إذ إن قسما منهم كانوا يفضلون أن تتكون هناك حكومة خاصة بهم على أن يكونوا في ظل حكومة أنكلو-عراقية ولهذا فضلوا استمرار الحكم التركي لهم كأهون الشرور.

وصلت العلاقات الأنكلو- عراقية إلى مأزق في منتصف ١٩٢٤ وذلك جزئيا بسبب عدم تمكن بريطانيا من ضمان إلحاق الموصل بالعراق في مؤتمر لوزان. بالأضافة لذلك فقد بدأت حملة تدعو إلى ترك بلاد الرافدين بالتصاعد والانتشار في الصحف البريطانية بين عامي ١٩٢٢ و١٩٢٤ إذ كان أصحاب تلك الحملات خائفين من الأخطار الناجمة عن نهضة الجيش التركي وكانوا غير مدركين لأهمية نفط الموصل المرتقب(٤٤)

إن انعدام التيقن المطلق من نوايا بريطانيا - والذي تزامن مع فترة حكم حزب العمال الوجيزة ولأول مرة عام ١٩٢٤ - وبالربط بأن المعاهدة كانت مرفوضة من أغلبية العراقيين الذين كانوا يفهمون مضامينها قد شجعا كثيرا من النواب المنتخبين إلى المجلس التأسيسي الجديد في آذار ١٩٢٤ على إعلان معارضتهم للتصديق على المعاهدة وبعد بضعة أشهر من هذا المأزق هدد رئيس المجلس في حزيران بإيقاف الجلسات لكي يجبر النواب على إكمال النصاب والحصول على النتيجة المرغوبة - أي التصديق -(٤٥)

لقد قررت لجنة التحكيم التابعة لعصبة الأمم - في الحقيقة - في تموز ١٩٢٥ منح الموصل إلى العراق شرط أن يمتد الانتداب لمدة ٢٥ سنة أخرى أو إلى أن يصبح

---

(٤٤) كانت هذه الهجمات فعالة على الأقل لدرجة أن بوترلو كان قد هيِّيء وبشكل واضح للتخلي عن الموصل وعن الانتداب على العراق بدلا من المخاطرة بمجابهات أخرى مع تركيا. أنظر بي. جي. بيك «مناظرة خطيرة ومملة: بريطانيا وتسوية قضية الموصل ١٩١٨ - ١٩٢٦» مجلة الدراسات الشرق - أوسطية العدد ١٧، ص ٢٥٦ - ٢٧٦.

(٤٥) لقد حدث هذا في ١٠ حزيران وهو اليوم التالي لعرض قضية الموصل على عصبة الأمم للتصويت عند الاتفاق على آخر صيغة لقرار المصادقة (٣٧ مع و٢٤ ضد وامتناع ٨ من مجلس أعضاؤه ١٠٠) «الذي جاء فيه أن هذه الاتفاقية والاتفاقيات الملحقة بها ستكون صفرا أو لاغية إذا فشلت بريطانيا في ضمان حقوق العراق في ولاية الموصل» أورد النص آيرلاند في كتابه السابق ص ٤٠٣ - ٤٠٤.

العراق عضوا في عصبة الأمم. وقبل ذلك بأشهر قليلة أي في آذار ١٩٢٥ وقعت الحكومة العراقية امتيازا لشركة النفط التركية للتنقيب عن نفط الموصل بشروط غير ملائمة لمصالح العراق وكان ذلك يعني في حالة صدور قرار محكمي عصبة الأمم لصالح العراق - وقد كان من المؤكد أنهم سيفعلون ذلك - فإن بريطانيا ستضمن السيطرة النهائية على نفط العراق. كان إلحاق الموصل بالعراق يشكل في معناه المهم نقطة تحول في الانتداب إذ بحلول عام ١٩٢٥ أصبحت الحكومة العراقية واعية ولربما أشد من ذي قبل بأهمية وسرعة إدامة علاقاتها مع بريطانيا وتخلت عن أي محاولة جدية للأختلاف معها. لقد احتاج العراق إلى ولاية الموصل من أجل بقائه واستمراره ولن يضمن له هذه الولاية ويبعد التأثير التركي عنها، كما سنناقشه لاحقا، ويضمن كبح الأكراد سوى المساعدة البريطانية سواء الدبلوماسية أو العسكرية. لذا فإن السنوات السبع الباقية للانتداب شكلت فترة من التعاون التام مع بريطانيا على النقيض من المواجهات الحادة في السنوات الأولى. وقد أنعكس ذلك في تخفيف الروابط الرسمية بين الحكومتين وبدا واضحا أن بريطانيا كانت في ذلك الوقت متأكدة من موقعها في العراق إلى درجة تتمكن من تخفيف السيطرة على العراق(٤٦) في أيلول ١٩٢٩ وافقت بريطانيا على أن توصي بقبول العراق عضوا في عصبة الأمم سنة ١٩٣٢ لقد أصرت بريطانيا على إبقاء قواتها الجوية الملكية في العراق لضمان حماية المواصلات الإمبريالية - وكذلك وبشكل غير مباشر لضمان عدم خروج أي حكومة عراقية عن الخط - وطلبت تأكيدا بأن يكون جميع الموظفين الأجانب من البريطانيين. كانت قضية التجنيد الإجباري للجيش العراقي سببا لخلاف دائم بين الحكومتين لعدة سنوات وترك الخلاف ليخفت بهدوء لحين فرضه أخيرا في ١٩٣٤ تم تحرير بنود معاهدة أنكلو-عراقية جديدة عام ١٩٣٠ وصمم لها أن تكون نافذة المفعول بعد دخول العراق عصبة الأمم عام ١٩٣٢ لقد كان هناك عدد من التقاطعات بين عامي ١٩٣٠ و١٩٣٢ عندما بدا واضحا جدا أن الحكومة العراقية لم تكن مهيأة لتقديم تعهدات ملزمة لتنفيذ

---

(٤٦) «. . . عليك أن لا تنزعج كثيرا بشأن السنوات الخمس والعشرين.[*] إذ لو أننا سرنا بنفس السرعة التي خطونا بها خلال السنتين الماضيتين فإن العراق سيصبح عضوا في عصبة الأمم قبل انقضاء خمس أو ست سنوات وعندها تنتهي مسؤوليتنا المباشرة. . .» من رسالة من كرترود بل إلى السير هاو بل في ١٣-١-١٩٢٦ نشر الليدي بل تحت عنوان: «رسائل كرترود بل» لندن ١٩٢٧ ص ٧٤٧.

[*] هكذا وردت في الأصل. [المعرب]

القواعد الإدارية والتعليمية التي سبق وأن وعدت بإدخالها في المناطق الكردية. ولكن - كما بدا وكأنه سياسة بريطانية لدعم دخول العراق لعصبة الأمم - تم طمس وإخفاء البينة على أن الحكومة العراقية لم تنفذ التزاماتها تجاه الأكراد ومنعت تلك البينة من الانتشار. وبعد أن أصبح العراق مستقلا لم يعد لبريطانيا - من الناحية النظرية على الأقل - القوة على الضغط. لقد أحدث ظرف انتقال البلاد من منطقة تحت الانتداب إلى دولة مستقلة والذي حدث في ٣ تشرين الأول ١٩٣٢ انفعالا قليلا جدا لدى شعب العراق - وهذا مما يثير الاستغراب جدا - إذ إن القوة والنفوذ البريطانيين المقنعين في البلاد جعلا الكثير من العراقيين يشعرون بأنهم ليسوا أسياد البلاد. لقد كان النصر الذي تحقق محدودا جدا وعلاوة على ذلك فقد تم إحرازه من قبل زمرة صغيرة مفروضة على البلاد من الخارج وأفراد هذه الزمرة لهم حق ضئيل في الادعاء بتقبل الناس لهم أو باستحسان أفعالهم أو بالثقة بهم من قبل بقية أفراد الشعب لقد كان لانتهاء الانتداب أهمية للمجموعة الصغيرة من الموظفين السنة وللضباط الشريفيين القدماء الذين تجمعوا حول فيصل والذين أعطيت لهم يد مطلقة في السيطرة على البلاد لكن بقيت السلطات البريطانية هي القوة الكبرى والشاملة واستمر استبعاد الغالبية العظمى من الشعب من أية مشاركة ذات معنى في الحكومة[٤٧]

العراق المستقل:

مثلت السنوات الست والعشرون التالية من عمر ما أصبح يدعى دولة مستقلة - وإلى درجة عالية - استمرارا للانتداب بمعنى استمرار السيطرة الكلية على البلاد من قبل بريطانيا وبقاء الميدان السياسي المسموح به مشغولا من نفس الزمر التي برزت في العشرينيات ولأصدقائهم المقربين ولمساعديهم. إن الفرق الأكثر وضوحا بين سياسات العشرينيات والثلاثينيات - خصوصا بعد الوفاة المبكرة للملك فيصل في ١٩٣٣ وارتقاء

---

(٤٧) في برقية من البعثة الأمريكية في بغداد سنة ١٩٣٢ توضح النقطة التالية «..بالرغم من أن العراق أصبح عضوا في عصبة الأمم كدولة مستقلة حرة ولكن الحقيقة لايمكن إخفاؤها ألا وهي أن المواطنين العراقيين - وبدون استثناء - يشعرون بأن بلادهم لاتزال مرتبطة ببريطانيا العظمى ذلك الارتباط الذي يجعل من المستحيل على العراق أن يتصرف أو أن يعتبر كدولة كاملة الاستقلال.
إني أعتقد بأني على صواب في قولي بأن هذه الانطباعات يحملها جميع العراقيين بدون استثناء..»
سلو آن من بغداد إلى وزارة الخارجية في ١٧ - ١١ - ١٩٣٢ من الأرشيف الوطني للولايات المتحدة ١٩٣٢ - ١٩٤٦ تم إيراده من قبل مظفر أمين بكتابه: «جماعة الأهالي: أصولها.. عقيدتها ودورها في السياسة العراقية». أطروحة دكتوراه جامعة دورهام سنة ١٩٨٠ ص ١٦

ابنه المتهور غازي (١٩٣٣ - ١٩٣٩) العرش بعده - هو بروز القوات المسلحة وبشكل أدق بروز زمر أو مجموعات ضمن القوات المسلحة أصبحت مصدرا للقوة السياسية بالرغم من أن هذا التغيير كان - من نواح عدة - في الاسلوب وليس في الجوهر(٤٨)

لقد كرس الجيش الأنطباع الوطني والبطولي في قلوب غالبية السكان خارج المدن الكبرى في صيف عام ١٩٣٣ بهجومه على الآثوريين والذين كانوا يعتبرون مساعدين مهمين للوجود البريطاني(٤٩)

قام الجيش بقيادة رئيس أركانه بكر صدقي باستلام السلطة بعد انقلاب عسكري في تشرين الأول ١٩٣٦ وذلك بالاستفادة من عدم شعبية حكومة ياسين الهاشمي وكذلك بتشجيع من الملك غازي الذي كان يرغب في التخلص من التأثير المقيد لياسين الهاشمي. كان أول عمل قام به رئيس الوزراء الجديد حكمت سليمان - الذي عينه بكر صدقي - بعد تشكيله الوزارة هو إرساله رسالة إلى السفير البريطاني مؤكدا له أن الحكومة الجديدة ترغب في إبقاء العلاقات الودية مع بريطانيا التي كانت قائمة في

---

(٤٨) لأجل تفصيلات أكثر أنظر محمد طربوش: «دور الجيش في السياسة: حالة العراق إلى حد ١٩٤١» اندن ١٩٨٢

(٤٩) بالرغم من أنه صحيح أن الكره لأفراد الليفي الآثوريين[*] كان يتصاعد عاليا دائما لكن أغلب الذين قتلوا فعليا في الحملة التي شنها عليهم الجيش عام ١٩٣٣ كانوا من أفراد عوائل الليفي وليس الليفي أنفسهم. لقد كان هؤلاء الليفي مكروهين لأن الإنكليز استخدموهم في عمليات مشتركة مع القوات الجوية الملكية البريطانية وكانوا يعتبرون أفرادا في الجيش البريطاني وليس في الجيش العراقي. أنظر آر.أس. ستافورد: «مأساة الآثوريين» لندن ١٩٣٥ وكذلك مقال خلدون ساطع الحصري: «المسألة الآثورية لسنة ١٩٣٣» القسمين الأول والثاني في المجلة الدولية للدراسات الشرق-أوسطية العددين ٢و٣، ١٩٧٤ ص ١٦١-١٧٦ وص ٣٤٤-٣٦٠ بالرغم من أن المقال هو نقد لستافورد في نقاط التفاصيل لكنه ممتع من ناحية الاعذار البغيضة لهذه الحادثة بسبب المشاعر القومية ويموه على الحقيقة الناصعة وهي أن «نصر» الجيش الأعظم كان بالأساس عبارة عن مذبحة لقرويين عزل تجمعوا في مركز شرطة سميل طلبا للحماية. أنظر فيبي مار: «التاريخ الحديث للعراق» بولدر ولندن ١٩٨٥ ص ٥٧ - ٥٩. ولاحظ ايضا سمير الخليل في كتاب «جمهورية الخوف: عراق صدام» لندن ١٩٨٩ ص ١٦٦ - ١٧٥ وللمزيد من التفاصيل حول الليفي الآثوري راجع ديفيد أوميسي «بريطانيا والآشوريين والليفي العراقي ١٩١٩ ١٩٣٢» مجلة تاريخ الإمبراطورية والكومنولث، العدد ٣٠١٧، ١٩٨١ ص ٣٠١ - ٣٢٢.

[*] لم يكن الليفي يضم آثوريين فقط بل كان يضم عربا أيضا ولكن على نطاق محدود ثم إن افراد الليفي كانوا يشكلون نسبة ضئيلة من الأقلية الآثورية ولكن يبدو أن المزايدات السياسية آنذاك حولت المسألة وكأن الآثوريين جميعهم من الليفي. [المعرب]

عهد سلفه(٥٠) وأعطى تشكيل حكومة حكمت سليمان بعض الأرضية للأمل بأن أسسا جديدة في العمل السياسي أصبحت ممكنة. إذ كان ثلاثة من الوزراء وهم كامل الجادرجي وجعفر أبو التمن ويوسف عز الدين مرتبطين مع جماعة الإصلاحيين المسماة «الأهالي»(٥١) ووزيران هما صالح جبر وحكمت سليمان نفسه كان معروفا عنهما بأن لهما أفكارا حرة. بدا تدريجيا - نوعا ما - بأنه إما أن بكر صدقي كان ليرغب أو لا يستطيع السماح بانتخابات حرة أو بصدور صحافة حرة. بالإضافة إلى ذلك فإنه كان مستعدا إكراه خصومه على فعل ما يريد. وشمل هذا الإكراه أخيرا وزراء جماعة الأهالي والذين قدروا أن الوضع شديد الخطورة لذا طاروا إلى قبرص بعد أن قدموا استقالاتهم في حزيران ١٩٣٧ وبعد ذلك بشهرين اغتيل بكر صدقي نفسه.

أُستدعى جميل المدفعي - وهو ومرشح إحدى مجموعات الضباط القوميين - لتشكيل الوزارة الجديدة. وطيلة السنوات الأربع التالية وإلى ربيع ١٩٤١ كانت الوزارات تشكل وتقال حسب رغبات الضباط. وازداد الوضع تعقيدا بمقتل الملك غازي في نيسان ١٩٣٩ وتسمية أبن عمه الموالي للإنكليز وصيا على ابن غازي -فيصل الثاني- البالغ من العمر أربع سنوات ومما زاد الأمور سوءا اندلاع الحرب العالمية الثانية.

في هذا الوقت انقسم رجال الجيش ورجال السياسة بشكل عام إلى مناصر وغير مناصر لبريطانيا وحلفائها ضد ألمانيا وإيطاليا وازداد هذا الانقسام وضوحا كلما استمرت الحرب. وكان من أشد مناصري بريطانيا الوصي ونوري السعيد ومن أشد مناوئيها رشيد عالي الكيلاني ودائرته الذين كانوا يتمتعون بدعم فئة من الضباط عرفت باسم المربع الذهبي(٥٢) وهنا نكرر وبعبارات أكثر عمومية بأن أغلبية الضباط كانوا منحازين

---

(٥٠) أنظر طربوش: مصدر سابق ص ١٢٣: «إن الإشاعة المعاصرة بأن بريطانيا بشكل أو بآخر كانت خلف الانقلاب تبدو كأنها لا أساس لها كما تبين ذلك الرسائل المتبادلة بين السفير البريطاني السير آرشيبالد كلارك كير وجورج رندل من وزارة الخارجية البريطانية: «عزيزي جورج إني آسف لأن أقذف بوجهك خبر انقلاب عسكري بدون كلمة تحذيرتسبقه. لكن حكمت سليمان وبكر صدقي كانا غير عاقلين لدرجة أنهما لم يخبرا أحدا على الإطلاق» وثائق وزارة الخارجية البريطانية ٣٧١/ ٢٠٠١٤/أي ٧١٨٤/١٦١٩/٩٣ في ١٥-١١-١٩٣٦

(٥١) لتفاصيل أكثر راجع دراسة أمين - مصدر سابق- وطربوش - مصدر سابق - ص ١٢٩-١٣٣

(٥٢) وهم العقداء صلاح الدين الصباغ ومحمد فهمي سعيد ومحمود سلمان وكامل شبيب. وعن السبعاوي راجع خلدون ساطع الحصري: «الأفكار السياسية ليونس السبعاوي» ضمن كتاب مروان بحيري (محرر) «الحياة الثقافية في الوطن العربي من ١٨٩٠-١٩٣٩» بيروت ١٩٨١ ص ١٦٥-١٧٥

إلى الاتجاهات القومية العربية المختلفة وهي عقائد تمتعت برواج شعبي في دوائر معينة وصغيرة نسبيا في العراق بينما كانت أكبر في بلدان عربية أخرى.

التيارات السياسية من ١٩٢٠ إلى ١٩٤٦:

كما ذكرنا سابقا فقد تشكلت عدة جمعيات سرية في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى مع الهدف العمومي لتحرير البلاد العربية من السيطرة العثمانية وتشكيل دولة عربية ربما بمساعدة أو تحت حماية القوى الأوربية.

في أعقاب التسوية السلمية في ١٩١٨ - ١٩٢٠ والتي لم تنتج الدولة العربية المستقلة التي رغب فيها أو قاتل من أجلها كثير من العرب بدأ نوع جديد من العروبة أو القومية العربية بالبروز لقي تأييدا - في جوهره - من جميع المشاركين على المسرح السياسي تقريبا في العالم العربي خلال فترة ما بين الحربين وما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة تمثل في إعادة الاكتشاف الشعبي للتراث العربي المشترك وفي الإقرار بوجود شعب عربي واحد يشكل العراق - أو سوريا أو فلسطين - جزءا منه. وفي حالة العراق الخاصة كان هذا الإحساس قد تزامن مع الدعاية إلى فكرة أن عراقيي القرن العشرين هم الأحفاد المباشرون لسكان وادي الرافدين القدماء وللبابليين وذلك في محاولة لبناء وتعزيز مشاعر الولاء والافتخار بالبلد الجديد - أي العراق - وكان يتم التعبير عن هذين التيارين - القومية العربية والوطنية العراقية - في الكتب المدرسية مما أدى إلى أن يبدأ شعور أو وعي جديد بالقومية/ الوطنية بالانتشار بين الأوساط العريضة من السكان وبالتدريج وتطور هذا الشعور إلى سمة عقائدية مشتركة حاول كل الممثلين السياسيين تكييف أنفسهم حوله. وعندما برزت الأحزاب السياسية الفعلية والحقيقية فإنها لم تكن تنجح في جذب الدعم الواسع لها إلا بعد أن ربطت ما بين برامجها السياسية والمفاهيم والطموحات الواسعة أي إما بالاستقلال العربي وإما بالاستقلال العراقي تبعا للوضع السياسي في ذلك الوقت.

هناك تحذير ضروري وهو أن مضمون الطموحات القومية قد مر بتغييرات نوعية مع مرور الوقت وكذا الحال مع الداعين لتلك الطموحات. في حالة الضباط من الجيش الشريفي الذين ألقوا بأوراقهم مع فيصل ومن ثم الدولة العراقية بعد ١٩٢٠ فإن قوميتهم وميولهم القومية ليست موضع شك. وعلاوة على ذلك كان بإمكانهم أن يحاججوا وحتى قبل أوائل العشرينيات بأنه مهما كان استقلال العراق باهتا كدولة عربية مستقلة فانه كان على الأقل أكثر عروبة في إدارته وبالتأكيد فإنه أكثر تماسكا واتحادا من

الولايات الثلاث السابقة تحت الحكم العثماني والتي كونت العراق فيما بعد.

كان واضحا في نهاية العشرينيات بأن أشخاصا مثل نوري السعيد وجعفر العسكري قد أصبحوا مقتنعين بتقديم خدماتهم للبريطانيين وبالنتيجة فإن صورتهما السابقة كممثلين للقوميين العرب بدأت بالتغير بالتدريج إلى أن أصبحت في غير صالحهما في النهاية بين سكان العراق. انتقل الاتجاه السائد للوعي القومي العربي أو الوطني العراقي إلى المجموعات المختلفة التي مدت جذورا لها بين غالبية السكان بإبراز رغبة في الاستقلال العراقي أو الاستقلال العربي والإصرار عليه مع الطموحات السياسية والاجتماعية ذات العلاقة.

لسوء الحظ من ناحية فهم الأحداث أنه كان يطلق وصف القوميين العرب على السياسيين الذين خدموا الملكية وحتى لفترة طويلة من تحول تلك اللافتة إلى لافتة لايمكن أن تعبر عن الحقيقة سواء أفي وصف نشاط أولئك الساسة أم في فهمهم هم لدورهم السياسي. من الصعب توثيق الطريقة التي انتشر بها الوعي الجديد بين صفوف سكان العراق إذ إن منشورات ومطبوعات الأحزاب السياسية المختلفة كانت تعكس جوانبَ منه فقط. برغم ذلك فمن الضروري الانتباه إلى أن هذه النظرة العامة كامنة خلف فعاليات جميع الأحزاب السياسية خلال الفترة موضوع النقاش.

لقد كانت الوثبات الشعبية الضخمة والنضالية العالية التي كانت تبرز في المظاهرات التي كانت تندلع ضد البريطانيين وضد الحكومة وخصوصا في ١٩٤١ وبعد ١٩٤٥ - كانت تلك الوثبات - بمثابة المؤشرات الرئيسة للوعي الجديد. بالإضافة إلى ذلك - وغالبا بتأثير الشيوعية والحزب الشيوعي - نجد أن أغلب التفكير السياسي في ذلك الزمن أصبح مشربا بالأفكار الاشتراكية والشيوعية والتي نفذت إلى مفردات وعبارات التنظيمات السياسية. وكما سنرى لاحقا كان الإعجاب بالحزب الشيوعي، وبشكل واسع، يعود إلى نجاحه في الدمج بين المعركة من أجل التغيير الاجتماعي مع النضال من أجل الاستقلال الوطني ضد الإمبريالية(٥٣)

في نهاية العشرينيات أصبحت الحياة السياسية أكثر وأكثر شبها بلعبة متقنة للكراسي الموسيقية وكانت الأحزاب التي يسمح لها بالعمل عبارة عن تحالفات قصيرة الأجل بين مجموعات من الأشخاص لها تفكير متماثل بالمصادفة أو آنيا.

---

(٥٣) أنظر ماريون فاروق سلغلت وبيتر سلوكلت: «العمال وحركة التحرر الوطني: الحركة النقابية في العراق من ١٩٢٠ إلى ١٩٥٨» في مجلة الدراسات العربية الفصلية مجلد ٥ ج٢ ١٩٨٣ ص ١٣٩ - ١٥٤

كان الإفلاس العقائدي والأخلاقي للنظام السياسي واضحا وبشكل جلي جدا خصوصا في نظر أولئك الذين استبعدوا عن المشاركة الكاملة فيه. وبدأت مجموعات وتيارات سياسية بالبروز خارج إطار البرلمان. في الفترة ماقبل الحرب العالمية الثانية - أي قبل بروز الحزب الشيوعي العراقي كقوة رئيسة إن لم يكن أقوى قوة في المعارضة المنظمة ضد الطغمة الحاكمة - كان هناك اتجاهان يمكن تمييزهما بوضوح: اتجاه يربط مابين الإصلاح الاجتماعي والوطنية العراقية في يد واتجاه عروبي في اليد الأخرى. لقد كان تيار «الإصلاحية الاجتماعية - الوطنية العراقية» ممثلا بشكل جلي وواضح بواسطة جماعة الأهالي والتي سبق وأن تشكلت من طلاب عراقيين درسوا في الجامعة الأمريكية ببيروت في أواخر العشرينيات وكان من أعضائها المؤسسين: محمد حديد وعبد الفتاح إبراهيم وعبد القادر إسماعيل وحسين جميل وكل واحد من هؤلاء سيكون له تأثير على السياسات العراقية وبقدرات مختلفة سواء أفي معارضة الملكية أم بعد ثورة تموز ١٩٥٨ وقد كانوا جميعا نشطين - كشبان - في سياسات الطلبة وساهموا في المظاهرات ضد الانتداب(٥٤) وبفترة وجيزة أصبحت جريدتهم «الأهالي» - التي صدر العدد الأول منها في كانون الثاني ١٩٣٢ - جريدة محبذة لدى الشعب ومنبرا للفكر التقدمي. لقد اقتبست عقيدة جماعة الأهالي في معظمها من الفابية البريطانية ووصلت إلى حد الاعتقاد بضرورة الربط بين الاستقلال السياسي والاقتصادي مع إصلاحية اجتماعية ديمقراطية والتي كان يعتقد آنذاك بإمكان تحقيقها من خلال صندوق الاقتراع. وكانت هذه القناعات منتشرة بين الكثير من أوساط المثقفين من الطبقة الوسطى ولكن أية محاولة من جانب أعضاء الأهالي أو مؤيديهم كانت تكبح من جانب أولئك الذين كانت مصالحهم المكتسبة من الوضع القائم قوية إلى الحد الذي كان كافيا لمنع جماعة الأهالي من تنفيذ أفكارهم فعليا. لقد عني الارتباط بين الضعف الملازم لموقع البرجوازية ضمن الاقتصاد وبين الاستقطاب الهائل - والذي كان يتزايد باستمرار - بين الفقراء والأغنياء والذي صبغ الفترة الممتدة من تكوين الدولة ولحين قيام ثورة تموز ١٩٥٨ - عني - إن الأفكار الديمقراطية البرجوازية لم تحرز أبدا أكثر من موقع قدم قليل الثبات في المجتمع العراقي. إن التقليد الذي كانت تمثله جماعة الأهالي في الثلاثينيات والذي استمر تمثيله من قبل الحزب الوطني الديمقراطي بعد ١٩٤٦ لم يكن يملك إلا القليل من الجذور في التكوين الاجتماعي للعراق وبالنتيجة

(٥٤) أنظر أمين - مصدر سابق - ص ٦٨ - ٩٥.

لم يكن باستطاعتهم قيادة حشود واسعة مؤيدة لهم بالرغم من أن قسما منهم - والأكثر بروزا منهم بالإضافة إلى المؤسسين أنفسهم مثل كامل الجادرجي وعزيز شريف - قد أصبحوا شخصيات سياسية مرموقة.

كان التيار السياسي المؤثر الثاني في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية هو تيار القومية العربية وهي عقيدة ترتبط بالمربي ساطع الحصري الذي تسربت أفكاره إلى جيل كامل خصوصا من خلال مساهمته في إعداد الكتب المدرسية في تلك الفترة[٥٥]

بعبارات عامة نجد أن الحصري قد طور نوعا جديدا من القومية العربية والتي تقول بالرغم من أن العرب قد تحرروا من السيطرة العثمانية لكن وضع البلاد العربية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى أدى إلى استبدال سيطرة بنوع آخر من السيطرة وأن العالم العربي في جوهره يشكل وحدة جغرافية-سياسية قسمت بشكل مصطنع في البداية من قبل العثمانيين وفيما بعد بواسطة القوى الغربية بعد الحرب العالمية الأولى، ولا يمكن إعادة بناء المجتمع العربي إلا من خلال إعادة توحيد الشعب العربي - الذي يشكل العراق جزءا لايتجزأ منه -

في الحقيقة كانت طبيعة تكوين الدولة العراقية الجديدة - تلك الطبيعة ذات العناصر شديدة التباين بغالبيتها الشيعية وأقليتها الكردية المهمة - شكلت مانعا لرواج تلك الأفكار القومية في الأوساط الشعبية في فترة مابين الحربين ولم تلاق ذلك الرواج الذي لاقته في سوريا التي كانت تحت الانتداب الفرنسي - حيث وجدت فكرة العروبة هناك أولا - حيث كان الإحساس بالتقسيم قد تولد عن فصل فلسطين عن بقية سوريا الجغرافية ومن ثم عن تقسيم سوريا نفسها الذي فرض من قبل سلطة الانتداب الفرنسي. إن سبب عدم الرواج هذا - نوعا ما - هو أن العراق كان مستقلا من الناحية الاسمية على الأقل وكان له جيشه الذي ضباطه الكبار إما خدم في الجيش العثماني وإما مع جيش الشريف حسين - أو مع كليهما في بعض الحالات - وكانوا في أغلبيتهم من السنة[٥٦] كان سلك الضباط العراقيين من المتقبلين جزئيا لتلك الأفكار

(٥٥) لقد درست شخصية ودور وتأثير ساطع الحصري من قبل بسام طيبي - مصدر سابق - وخصوصا ص ٩٠ - ١٧٢ ووليم ايل. كليفلاند «تكوين قومي عربي: العثمانية والعروبة في فكر وحياة ساطع الحصري» برنستون ١٩٧١ وللمزيد من التفاصيل حول القومية في العراق للفترة بين الحربين أنظر أس. سايمون «العراق بين الحربين العالميتين: تأسيس وتطبيق الآيديولوجية القومية» نيويورك ١٩٨٦

(٥٦) أنظر طربوش - مصدر سابق - ص ٨٠ - ٨٢ حيث يورد مثالا عن ٦١ ضابطاً برتب عالية في الجيش العراقي والقوة الجوية سنة ١٩٣٦ كان هناك ٥٨ سنياً ومسيحيان وشيعي واحد.

القومية العربية وكانوا رافضين لما أسموه بالأفكار الإقليمية المتطرفة والوطنية العراقية - المتمثلة في جماعة الأهالي -

بعيدا عن شيوع تلك الأفكار القومية - نوعا ما - ضمن أعضاء نادي المثنى[٥٧] والذين جاؤوا من أرضية مشابهة لأرضيات الضباط المؤمنين بأفكار القومية العربية وكانوا مرتبطين معهم بوشائج القربى والصداقة فإن تلك الأفكار لم تجد رواجا لها وبشكل واسع خارج صفوف الضباط قبل أواسط الثلاثينيات أو على الأقل قبل ١٩٣٦ ونجد أن القضية الفلسطينية - التي كانت دائما مقياسا مفيدا لقياس شعور العرب جميعا - لم تجد أي مناصرة محسوسة من أية حكومة عراقية أو أية منظمة سياسية في العراق[٥٨] وبرغم ذلك - وكما أشرنا سابقا - فإن مجموعة صغيرة من الضباط متشربة بهذه العقيدة قد هيمنت في الحقيقة على الحياة السياسية العراقية بين ١٩٣٧ وآيار ١٩٤١ وهي فترة بدأت فيها المعارضة لبريطانيا تأخذ أشكالا جديدة.

بالرغم من أن الضباط أوضحوا في البداية بأنهم غير مهتمين بمحاولة إحداث تغييرات جوهرية في علاقات العراق مع بريطانيا فانهم :-

أولا: الآن هم مركز القوة السياسية في البلد وكان بإمكانهم إسقاط الوزارة وفعلا أسقطوا الوزارات السبع التي جاءت للحكم خلال تلك السنوات الأربع[٥٩]

ثانيا: بدءا من ١٩٣٩ بدأت الأحداث في فلسطين تجد لها تأثيرا أكبر في الدوائر السياسية في العراق وخصوصا بعد مؤتمر المائدة المستديرة في لندن ما بين كانون الثاني وآذار من تلك السنة وبعد وصول مفتي القدس الحاج أمين الحسيني إلى بغداد في تشرين الأول.

وأخيرا: اندلاع الحرب العالمية الثانية والتي يبدو أن نصر بريطانيا فيها لن يكون محسوما. بل أتاحت الحرب مجالا جديدا من الاحتمالات والإمكانيات لأولئك الذين

---

(٥٧) للتفاصيل راجع حنا بطاطو - مصدر سابق - ص ٢٩٧ إلى ٣٠٠.

(٥٨) في تعليق للسيد جون سيمون في جريدة نيويورك تايمز في ٧ - ٢ - ١٩٣٥ بأن: «لا النظام الحالي ولا من سبقه قد قاموا بأي عمل للإضرار بوضع الحكومة البريطانية في فلسطين» وتم نقل هذا النص من قبل باري روبين في كتابه: «الدول العربية والمواجهة الفلسطينية» سيراكوزة ١٩٨٠ ص٥٦. أنظر ايضا مايكل أيبيل «القضية الفلسطينية في تاريخ العراق الحديث: ديناميكية المشاركة ١٩٣٢ - ١٩٤٨» لندن ١٩٩٤

(٥٩) لقائمة كاملة أنظر مجيد خدوري: «العراق المستقل ١٩٣٢ - ١٩٥٨: دراسة في السياسة العراقية» ط٢ منقحة لندن ١٩٦١ ص ٣٧١.

قد انخدعوا بالصيغ الجديدة للقومية في ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية وهما بلدان كان من الملاحظ أنهما برزا كبلدين قويين ومدججين بالسلاح وكلاهما موحد الشعب بعد فترة طويلة من التقسيم ويمكن اعتبارهما مثالا يحتذى من أجل التطور اللاحق للعالم العربي.

في آذار ١٩٤٠ استقال نوري السعيد من رئاسة الوزارة التي كان يرأسها منذ ١٩٣٩ - وهو أكثر خدام بريطانيا وفاءاً وإخلاصا لها - ووافق على أن يدخل الوزارة التي يرأسها أشهر شخصية مدنية تؤمن بالقومية العربية أي رشيد عالي الكيلاني. لقد فشل نوري السعيد في إقناع زملائه بإعلان الحرب على ألمانيا وفي قطع العلاقات الديبلوماسية مع إيطاليا خلال رئاسته للوزارة[٦٠] كان موقف زملائه يتعارض مع البند الرابع للمعاهدة الأنكلو- عراقية لسنة ١٩٣٠[٦١] لكن موقفهم هذا كان يحظى عموما بالتأييد الشعبي في العراق وخصوصا بعد وصول المفتي وحزبه في تشرين الأول ١٩٣٩

بدأت المواجهة بين بريطانيا والحكومة العراقية تتصاعد بشكل جاد عندما أعلنت إيطاليا الحرب على بريطانيا والحلفاء في حزيران ١٩٤٠ ولأن العراق مازال يرفض قطع العلاقات مع إيطاليا أصبحت مفوضيتها في بغداد حلقة الوصل بين الألمان والمفتي - الذي بدأ تأثيره وتأثير رشيد عالي بالازدياد وبالمقابل ازداد سوء الوضع الاستراتيجي البريطاني. لقد وصلت الأحداث إلى القمة خلال السنة التالية حين رفض رشيد عالي - الذي أصبحت الغالبية العظمى من القوات المسلحة خلفه وتؤيده - الانحناء للضغط البريطاني عليه ليقدم استقالته مادام غير متهيئ لتنفيذ بنود الاتفاقية الأنكلو عراقية والتي تمنح القوات البريطانية معسكرات إنزال وحق المرور عبر الأراضي العراقية وكان هذا الموضوع شديد الحساسية جدا إذ بدا بأن مثل هذه الموافقة ستشكل محاولة مباشرة للتدخل في الشؤون الداخلية للعراق. تمكن رشيد عالي من البقاء رئيسا للوزراء إلى كانون الثاني ١٩٤١ حين حل طه الهاشمي محله والذي استمر إلى نيسان وفي ذلك الوقت - أي نيسان - مكن ضغط الضباط رشيد عالي من العودة لرئاسة وزارة جديدة

---

(٦٠) للتفاصيل راجع لوكاش هيرتسوفيتش: «الرايخ الثالث والشرق العربي» لندن ١٩٦٦ ص٦٧-٦٨ وكذلك طربوش - مصدر سابق - ص١٧٠ وإن معالجة هيرتسوفيتش للعلاقات الألمانية العراقية قبل الحرب مباشرة وخلالها تبقى أكثر دراسة تفصيلية متوفرة.

(٦١) نجد النص لدى طربوش - مصدر سابق - ص ١٩٨ - ٢٠٨ وكانت العلاقات الدبلوماسية قد قطعت مع ألمانيا في ٥ أيلول ١٩٣٩

وهنا قرر الوصي ونوري السعيد الهرب من البلاد بمساعدة الإنكليز. في هذه المرحلة كان رشيد عالي ومساعده يونس السبعاوي يعتمدان على - أو على الأقل يتوقعان نوعا من - المساعدة من ألمانيا. بالرغم من المخاطر الواضحة التي واجهت حكومة رشيد عالي والتي عبر عنها الإنزال البريطاني في البصرة في منتصف نيسان لم يكن هناك أي شك في أن الحكومة كانت تتمتع بتأييد شعبي واسع جدا(٦٢) بسبب موقفها الحازم ضد بريطانيا وبالرغم من ذلك فإذا قارنا بين القوات العسكرية على الجانبين(٦٣) لتبين أن هزيمة العراق - التي حدثت بعد حرب الثلاثين يوما في آيار ١٩٤١ - كانت محسومة بشكل أو بآخر - لصالح بريطانيا بطبيعة الحال. ولكن بالمقابل أبرزت الأحداث كم كان ضئيلا الدعم للسيطرة البريطانية على العراق وكم كان هزيلا كيان شركاء بريطانيا في العراق. لقد قبل نوري والوصي - الذي لم يكن يتمتع بأي قدر من الشعبية التي كان ابن عمه يتمتع بها - وبكل خنوع أن يربطا نفسيهما ببريطانيا بشكل وثيق وغير قابل للتبديل وبدعم المصالح البريطانية في نيسان ١٩٤١(٦٤) لقد ورد في تقييم حديث لتلك الأحداث «إن سنة ١٩٤١ تشكل حدا فاصلا في تاريخ العصر البريطاني في العراق» وأن أهميتها ضرورية في فهم الرفض الوطني الحازم لمعاهدة التحالف مع بريطانيا عام ١٩٤٨ ومن ثم إنهاء العائلة المالكة بعد ذلك بعشر سنوات(٦٥)

لقد تميزت السنوات السبع عشرة الأخيرة من عمر الملكية بدرجة عالية من عدم

---

(٦٢) بطاطو - مصدر سابق - ص ٤٥٣. لم يتمكن الشيوعيون - كما لاحظ بطاطو في صفحات لاحقة - في حزيران ١٩٤١ من التغيير جذريا لموقفهم المؤيد والمرحب بالحركة القومية من دون أن يسيؤوا للشعور الشعبي وحتى ربما كانوا سيواجهون خطر الانعزال والنبذ الاجتماعيين لهم. لكن المسألة لم تكن مجرد حساسية للحقائق المحلية تماما. لقد كان الكثير من الشيوعيين غير متأثرين بموجة الخيبة والمرارة التي عمت الشعب - ص ٤٦٢ - ولربما أدرك الشيوعيون مؤخرا وبتأثير من العداء للشيوعيين الذي عبر عنه رشيد عالي ومعظم رجال دائرته أن على حزبهم أن يرفض هذا التحليل وأن يعتبرتأييده للحركة على أنه خطأ سياسي - ص ٤٦١ - ومن المحتمل أن الهجوم اللاحق على الاتحاد السوفييتي من جانب المانيا النازية قد ساهم أيضا في التأثير على الحزب ليغير موقفه.

(٦٣) أنظر عرضا مفصلا عند السيد وليد حمودي: «العراق وبريطانيا والمحور: دراسة سياسية وعسكرية لأزمة ١٩٤١» أطروحة دكتوراه في جامعة برمنكهام ١٩٨٥

(٦٤) لتقييم دقيق لشخصية نوري السعيد وتأثيره أنظر إيلي خدوري: «المملكة العراقية: تأمل الماضي» في كتابه «نمط قصر شاتهام والدراسات الشرق - أوسطية الأخرى» لندن ١٩٧٠ ص ٢٨٠ - ٢٨٢

(٦٥) أو. أم. روجر لويس: «الإمبراطورية البريطانية في الشرق الأوسط ١٩٤٥ - ١٩٥١: القومية العربية والولايات المتحدة وإمبريالية ما بعد الحرب» أوكسفورد ١٩٨٤ ص ٢١٣

الاستقرار وعدم الوضوح ويعود ذلك جزئيا إلى التقلبات المفاجئة في اتجاه السياسة الناجمة عن تغييرات الوضع العالمي وجزئيا بسبب القوة الجديدة واتجاه أهداف المعارضة. لقد كان ينظر إلى عودة الوصي إلى بغداد في حزيران ١٩٤١ بعد هزيمة القوات العراقية وإلى عودة نوري إلى منصب رئيس الوزراء في تشرين الأول ١٩٤١ وفي حزيران ١٩٤٤ _ ينظر إليها - وكأنها كانت نذيرا بجو سياسي أكثر كبتا.

لقد أدى الهجوم الألماني على الاتحاد السوفييتي في حزيران ١٩٤١ والتحالف اللاحق بين الاتحاد السوفييتي والحلفاء إلى بروز فترة قصيرة من منح حريات سياسية أكثر والتي خدمت المجموعات السياسية اليسارية وبضمنها القوة الاشتراكية الديمقراطية المتعاونة مع جماعة الأهالي والحزب الشيوعي. لقد أصبح الحزب الشيوعي - الذي تأسس عام ١٩٣٤ - عاملا مهما في السياسات العراقية منذ أوائل الأربعينيات[٦٦]

ابتدأ أول عرض للقوة من جانب العمال المنظمين من قبل جمعية أصحاب المهن والتي كانت تدعى: «جمعية أصحاب الصنعة» والتي شكلها محمد صالح القزاز عام ١٩٢٩ في عام ١٩٣١ نظمت الجمعية إضرابا عاما ضد قانون رسوم البلديات وكذلك نظمت مقاطعة لشركة الكهرباء بريطانية الجنسية في ١٩٣٣-١٩٣٤ وقد حصل هذان العملان على دعم الوطنيين في ذلك الوقت ومن ضمنهم رشيد عالي وجعفر أبو التمن وياسين الهاشمي[٦٧] وبعد مقاطعة شركة الكهرباء والتي دامت شهرا كاملا تم حضر نشاطات الاتحادات وسجن رؤساؤها وأُجبرت الحركة العمالية على العمل في الخفاء للسنوات العشر التالية.

إن الآمال التي علقت على حكومة حكمت سليمان - التي كانت تضم ٣ وزراء من جماعة الأهالي - في أن تعطي أذنا صاغية للإصلاحات الديمقراطية ولحرية النقابات العمالية قد تلاشت عندما بدا واضحا أن الحكومة ليس لها الرغبة أو القدرة على أن تباشر مثل هذه الخطوات. بالإضافة إلى ذلك فإن جعفر أبو التمن وحكمت سليمان قد اتخذا نفس الإجراءات للتأكيد - وعبر مقابلات صحفية - بأنهما على الرغم

---

(٦٦) إن الجزء المركزي من عمل حنا بطاطو الضخم حول التاريخ السياسي والاجتماعي للعراق مكرس للحركة الشيوعية من أصولها إلى حد ثورة تموز ١٩٥٨ وسيكون الفصل ١٧ المعنون «الأسباب الرئيسة التي أدت إلى أنتشار الشيوعية في العقدين اللذين سبقا ثورة تموز» - ص ٤٦٥ إلى ٤٨٤ - هو المصدر الرئيس للأحداث المعروضة في الفقرات التالية.

(٦٧) حول الحركة العمالية قبل ١٩٥٨ راجع فاروق سلوكلت وبيتر سلوكلت - مصدر سابق - ١٩٨٣ ص ١٣٩ - ١٥٤

من توقهما للإصلاح فإنهما ليشعران بالميل إلى أو العطف على الشيوعية(٦٨) وبعد فترة قصيرة في ١٩٣٦-١٩٣٧ عندما برز الشيوعيون - الذين أصبحوا قوة يحسب لها حسابها - إلى العلن مؤيدين الحكومة قام بكر صدقي بمحاولة يمكن اعتبارها إبعادا لنفسه عنهم إذ شن هجوما على الشيوعية في آذار ١٩٣٧ موضحا بجلاء أن حكومته ستتخذ جميع الإجراءات اللازمة لفرض النظام ومنع أي إعلان عن الشيوعية. وبعد أيام قامت إضرابات رئيسة في ميناء البصرة وشركة الدخان الوطنية وفي شركة نفط العراق وكانت كلها إما منظمة من قبل القزاز أو من قبل أعضاء الحزب الشيوعي. لقد قمعت الإضرابات ونفي قادتها وبعض الزعماء البارزين من الشيوعيين إلى مدن أخرى داخل العراق(٦٩) واختفى الحزب الشيوعي من البروز العلني إلى أن جرت أحداث نيسان وآيار ١٩٤١ عندما قرر منح دعمه لحركة رشيد عالي كما رأينا سابقا.

الكرد تحت الانتداب والملكية:

من بداية حديثنا ولحد الآن لم يرد ذكر للكرد إلا عابرا وهم الذين يشكلون ٢٠٪ من سكان العراق ولعل السبب يعود جزئيا إلى أن دمج المنطقة الكردية ضمن العراق كان مبدأ أساسيا في السياسة العراقية خلال جميع الفترات السياسية التي مرت على العراق.

كانت جذور المسألة الكردية فريدة وخاصة لذا فإنه من الأكثر ملاءمة دراستها كموضوع مستقل. لحين انتهاء الحرب العالمية الأولى كان الكرد تابعين - اسميا على الأقل - إما لسلطة شاه إيران وإما لسلطة السلطان العثماني بالرغم من أن الحدود بين الدولتين لم ترسم بشكل نهائي إلا في عام ١٩١٣

خلال القرن التاسع عشر - وكما مر بنا سابقا - حاول العثمانيون فرض سيطرتهم حتى على أبعد الأجزاء من إمبراطوريتهم ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا. وقد تسببت جهودهم في هذا السبيل - في المناطق الكردية - بثورات عديدة ورئيسة في السنوات ١٨٣٧ - ١٨٥٢ و١٨٨٠ - ١٨٨١ ولحين اندلاع الحرب العالمية الأولى كانت سلطة العثمانيين غير مقبولة بشكل كامل في الأجزاء التي تشكل اليوم شرقي تركيا وشمال العراق.

---

(٦٨) طربوش - نفس المصدر السابق - ص ١٣١ - ١٣٢
(٦٩) بطاطو - نفس المصدر السابق - ص ٤٤٢ - ٤٤٣

كما هو حال العرب في نفس الفترة كان الكرد يتأثرون بالتيارات القومية في أوربا وآسيا وإن كانت بدرجة أقل من العرب. بدأ الكرد في النصف الثاني من القرن الماضي بتشكيل الجمعيات السياسية التي كانت تطالب إما بنوع من الإدارة اللامركزية و-إما - وهو الأكثر ندرة - بالاستقلال الكامل عن السيطرة العثمانية. إن مثل هذه الفعاليات في مجتمع قبلي متخلف لن تكون فعالة مال يتم دعمها من قبل رؤساء العشائر الأقوياء الذين كان بإمكانهم أن يجهزوا السلاح والرجال اللازمين لأحداث التغييرات السياسية المرغوبة من قبل المثقفين.

لقد كان العثمانيون والروس في عداء دائم وكانوا يتقابلون مع بعضهم بعضاً في مصادمات على أو عبر المناطق الكردية في شرق تركيا أو غرب إيران. وبعد انسحاب روسيا من الحرب في كانون الأول ١٩١٧ نشأ هناك فراغ في القوة السياسية واستمر هذا الفراغ في تركيا إلى عام ١٩١٩ أما في إيران فقد استمر لحين استلام رضا خان زمام القوة في ١٩٢١

لقد سمح غياب أية سلطة أجنبية بانتشار الفوضى والاضطراب وساعد على ذبح وتهجير معظم الآثوريين وقسم من السكان الأرمن والذين كانوا - بسبب كونهم مسيحيين - قد ساعدوا الروس عموما(٧٠)

إلى الجنوب من تلك المناطق - كما رأينا سابقا - تم احتلال مدينة الموصل - من قبل الإنكليز - بعد أيام من توقيع معاهدة مودروس في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨ وتم توسيع رقعة الاحتلال البريطاني بعد ذلك بوقت قصير ليشمل كامل ولاية الموصل. لقد رأى القوميون الأكراد في المنفى وكذلك رؤساء العشائر في كردستان العثمانية سابقا في هزيمة العثمانيين واحتلال الموصل فرصة ذهبية للضغط من أجل مطالبهم والتي تم دعمها وتشجيعها بوعود الحكم الذاتي والتي بدت وكأنها مشمولة بنقاط الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون الأربع عشرة.

يجب أن نتذكر أن المقاطعتين العثمانيتين سابقا: البصرة وبغداد كانتا في تلك الأثناء تحت الإدارة البريطانية المباشرة لكن لم يكن بالإمكان إدارة ولاية الموصل بنفس الطريقة وذلك بسبب الظروف التي رافقت احتلال ولاية الموصل وكذلك لصعوبة الوصول إلى المناطق النائية من الولاية لذا أصبحت السياسة البريطانية في تلك الولاية

---

(٧٠) أنظر وليام إيكلتون «جمهورية مهاباد الكردية» لندن ١٩٦٣ ص ١٤ - ٢٤ وكذلك السبر آرنولد ويلسون: «مابين النهرين ١٩١٧ - ١٩٢٠: صراع الولاءات» لندن ١٩٣١ ص ٢٩ - ٣٨.

هي تشجيع تعيين شخصيات محلية «مناسبة» في المنطقة لإدارتها بمساعدة مستشارين سياسيين بريطانيين وكانت أبرز تلك الشخصيات هي شخصية الشيخ محمود البرزنجي الذي عين حاكما للسليمانية في تشرين الثاني ١٩١٨

تظافرت عدة عوامل لتؤكد أن هذا الأجراء لم يكن مقدمة لخلق دولة كردية مستقلة أو شبه مستقلة. وهذه العوامل :-

أولا: كان البريطانيون منهمكين في إنشاء حكومة عربية في بغداد تحت الوصاية البريطانية على أن تكون الموصل مقاطعة النفط الحاوية على آبار النفط المنتجة ضمن حدود تلك الدولة.

ثانيا: أعقب هزيمة العثمانيين في الحرب نهوض المقاومة الوطنية في الأناضول عام ١٩١٩ التي أصبحت تمهيدا لحرب من أجل الاستقلال وانتهت بانتصار أتاتورك وقواته وإجبار الجيوش البريطانية واليونانية على الانسحاب في تشرين الأول ١٩٢٢ في هذا الظرف بالذات تردد الكرد القاطنون شمال وجنوب خط الحدود التركي العراقي الحالي في رمي ثقلهم مع بريطانيا إذ لم يبد واضحا في حينه عما إذا كانت بريطانيا ستبقى في المنطقة أم لا

وأخيرا وهو الأهم للمستقبل: إن مفهوم «الدولة الكردية» أو حتى «الحكم الذاتي للكرد» في العراق يستدعي درجة ما من الإجماع أو اتفاق الآراء وكذلك اتفاق الكرد فيما بينهم على ممثلين ملائمين عنهم وهذا لم يحصل في حينه إذ نجد - في تلك المرحلة - أن الرغبة في الإدارة الذاتية الكردية لم تنتج أية حركة متلاحمة أو متماسكة من أجل الوحدة الكردية وذلك بسبب المنافسة بين رؤساء الجماعات والقبائل الكردية.

عندما تناقص الإسناد الذي كان يتمتع به الشيخ محمود ولم يعد كافيا إذ لم يعد بإمكانه السيطرة على مناطق تبعد ٢٠ ميلا عن السليمانية استوجب ذلك الأمر استبداله من قبل الأنكليز في آيار ١٩١٩[٧١]

لقد كان هنالك عدة ثورات في شمال العراق طيلة عامي ١٩١٩ و١٩٢٠ وكان قسم منها بتحريض من الأتراك في محاولة لدفع بريطانيا خارج ولاية الموصل لكن

---

(٧١) سلوكلت: نفس المصدر السابق ص١١٧ وكذلك أنظر سي.جي. إدموندز: «كرد وترك وعرب: سياسة وجولة وبحث في العراق الشمالي الشرقي ١٩١٩ - ١٩٢٥» لندن ١٩٥٧ ص ٢٨ - ٧٨.
وروبرت دبليو أولسن «العودة ثانية: السياسة البريطانية نحو الكرد ١٩٢١ - ١٩٢٢» مجلة العالم الإسلامي، العدد ٢٧، ١٩٨٧، ص ٩١ - ١٠٢

الغالبية منها كان تعبيرا عن التقليد الكردي في معاداة ورفض أي فرض للسلطة عليهم من خارجهم.

وافقت حكومة إسطنبول على معاهدة سيفر ضد رغبات أتاتورك وأعوانه في أنقرة وذلك في صيف ١٩٢٠ بعد أشهر قليلة من توزيع الانتدابات في سان ريمو. أدت هذه الاتفاقية إلى تمزيق كل ماتبقى من الدولة العثمانية وتقسيم تركيا نفسها وتوزيعها بين إيطاليا واليونان مع دولتين مستقلتين في أرمينيا وكردستان. بالرغم من أن استحواذ أتاتورك على السلطة كان يعني عدم تطبيق المعاهدة أبدا لكنها رسمت نقطة تحول في طريق نشوء الحركة الكردية إذ إنها كانت أول اعتراف دولي رسميا بهدف إنشاء وحدة سياسية كردية.

بدأت الخريطة الجغرافية - السياسية للمناطق الكردية في أخذ وضعها الحالي في أوائل العشرينيات حيث يتوزع الكرد بين إيران والعراق وسوريا وتركيا. لقد كانت السياسات التركية تجاه الكرد في العشرينيات قمعية وقاسية جدا وأن الانتفاضة الأولى التي قادها الشيخ سعيد في ١٩٢٥ وانتفاضة خويبون ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وتمرد درسيم في ١٩٣٧ قد تم سحقها جميعا بوحشية وبضراوة.

أما في إيران فقد كانت أوائل العشرينيات مليئة بالغموض إذ شجع انعدام سلطة الدولة في البلد قسما من زعماء الكرد هناك على التفكير بدولة مستقلة أو على الأقل الحصول على مقاطعة بحكم ذاتي ولكن تم سحق تلك الطموحات أخيرا بعد هزيمتها على يد الجيش الإيراني الذي أعيدت له الحياة وذلك في تموز ١٩٢٢

لقد كان وضع الكرد في العراق أكثر تعقيدا إذ سبق وأن وعدت السلطات البريطانية الكرد بصيغة من الحكم الذاتي ضمن الدولة العربية في العراق وذلك عام ١٩٢٢ وتمت إعادة الشيخ محمود إلى حاكمية السليمانية في هذا الوقت لعدم وجود أفضل منه. ومن جانبه قرر رفض أي نوع من السيادة أو السلطان العراقي على كردستان. في الربيع حصلت حركته على القوة الكافية لدرجة قررت عندها بريطانيا إرسال قواتها لاحتلال المنطقة متخذة في حركتها سلسلة من العمليات التي تصاعدت إلى حد قصف السليمانية في كانون الأول ١٩٢٤ في نفس الوقت كانت عصبة الأمم قد قررت إرسال بعثة إلى المنطقة لتعطي توصياتها عما إذا ستكون ولاية الموصل جزءا من العراق أو جزءا من تركيا والتي كانت - التوصيات - كما رأينا سابقا لصالح العراق.

في أوائل ١٩٢٦ أقر رئيس وزراء العراق بأن الموظفين المدنيين الكبار في المنطقة الكردية سيكونون من الكرد وأن اللغتين العربية والكردية ستكونان اللغتين الرسميتين في المنطقة وسيتم تعليم الأطفال الكرد باللغة الكردية[٧٢]

بالرغم من أن هذه التعهدات لم تكن أكثر من وعود باهتة لكن من الإنصاف القول بأنه قد تم الاعتراف في العراق بالكينونة الشخصية المتميزة للكرد عموما إلى هذه الدرجة أو تلك وعلى الأقل لم يتم إنكارها من قبل جميع الحكومات منذ ذلك التاريخ وقد أصبح بعض الرموز من الكرد وزراء في أغلب حكومات العهد الملكي وذلك على النقيض الصارخ للحال الأكثر اضطهادا وقمعا في كل من تركيا وإيران [وعلى الخصوص في تركيا حيث كان الكرد يضطهدون لمجرد أنهم يعبرون عن كونهم كردا][*]

ثارت مخاوف الكردي في نهاية الانتداب بأنه لا يوجد أي بند في المعاهدة الأنكلو عراقية لسنة ١٩٣٠ يضمن حقوق الأقلية الكردية على وجه الخصوص وقد سبق وأن اعترض بعض النواب الكرد لدى رئيس الوزراء في ١٩٢٩ واحتجوا بأن القليل قد عمل في سبيل تنفيذ وعود عام ١٩٢٦ وقد بين الشيخ محمود، الذي كان منفيا فعليا من العراق ما بين ١٩٢٦ و١٩٣٠، استعداده لتشديد هجومه على الحكومة بعد المظاهرات الجادة والحاشدة في السليمانية في أيلول ١٩٣٠ للاحتجاج على بنود معاهدة ١٩٣٠ في هذه المرة تم دحر الشيخ محمود بشكل بات وحاسم ونفي إلى جنوب العراق ولكن في نفس الوقت تبلورت وبرزت نواة جديدة وأكثر فعالية للمقاومة في براد وست. لقد برز الملا مصطفى البارزاني وهو الأخ الأصغر للقائد الديني والعشائري للبارزانيين الشيخ أحمد في أوائل الثلاثينيات وكأنه الشخصية السياسية الرئيسة في السياسات الكردية في العراق وهو موقع أحتله لحين وفاته في المنفى ١٩٧٩[٧٣] بعد تنظيم عدة هجمات ضد الحكومة العراقية في بارزان أُجبر الأخوة البارزاني أخيرا على الاستسلام وعلى الإقامة الإجبارية في السليمانية عام ١٩٣٦ لقد أصبح الملا مصطفى خلال إقامته في السليمانية - التي هرب منها لاحقا في عام ١٩٤٣

---

(٧٢) إن الكلام مدرج في كتاب سلوكلت - مصدر سابق - ١٩٨٣ ص ١٨٢.[*]

[*] ورد ذلك في حديث رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون امام مجلس الأمة عند مناقشة خطبة العرش في ١٩٢٦ راجع تاريخ الوزارات العراقية. [المعرب].

(٧٣) أنظر سي. كوتشيرا: «الحركة القومية الكردية» باريس ١٩٧٩ ص ١١٣- ١٢١ إن كتاب كوتشيرا الذي يعنى بالحركة الكردية ككل يعتبر عموما أكبر وأدق مصدر يعتمد عليه في هذا الموضوع.

- على احتكاك مع الكتاب والمفكرين الكرد الذين تكتل قسم منهم في الحزب السري «هيوا» (الأمل) في ١٩٣٩[٧٤]

لقد كان حزب هيوا تجمعا مفككا وحوى جناحا يساريا وآخر يمينيا أي جناح أولئك الذين كانوا يعتقدون أن الثورة والاشتراكية هما الشرطان الضروريان للحصول على الحقوق القومية الكردية وجناح أولئك الذين اعتبروا أن مفتاح الحصول على تلك الحقوق بيد. بريطانيا وهو رأي يدعو إلى ضرورة وجود نوع من التحالف أو التعاون مع بريطانيا. بما أن مثل هذه الاختلافات كانت ستشكل الأرضية السياسية للانشقاقات المهمة داخل الحركة القومية الكردية لاحقا لذا كان من الضروري ذكرها في هذه المرحلة. وكما هو متوقع من أي رئيس عشائري كان البارزاني نفسه ميالا لنوع من التحالف مع بريطانيا.

بالإضافة إلى هيوا نشط الحزب الشيوعي في كردستان منذ تأسيسه عام ١٩٣٤ تقريبا[*] لقد رفعت أقدم جريدة شيوعية - كفاح الشعب - شعارات لصالح حقوق الكرد وتم تشكيل منظمات شيوعية في أربيل ومدن كردية أخرى في ١٩٤١ و١٩٤٢ بالإضافة إلى ذلك فإن أول صحيفة سياسية كردية وهي آزادي كانت تحرر من قبل أعضاء في الحزب الشيوعي. وكان الحزب الشيوعي العراقي أول حزب وطني - أي لم يكن مجرد حزب قومي عربي أو مجرد حزب قومي كردي - يطور سياسة ثابتة حول المسألة الكردية والتي أختتم بخطة الحكم الذاتي مبنيا على حق تقرير المصير. واستمر الحزب الشيوعي بالتمتع بالتأييد الواسع في المنطقة الكردية خلال وبعد الحرب العالمية الثانية[٧٥] بعد إعادة احتلال بريطانيا للعراق مجددا عام ١٩٤١بدت السلطات

---

(٧٤) سعد جواد «العراق والمسألة الكردية من ١٩٥٨ إلى ١٩٧٠» لندن ١٩٨١ ص ١٣ - ١٤ وكذلك كوتشيرا - مصدر سابق-ص ١٣٦ - ١٣٧ وكذلك فرهاد إبراهيم: «الحركة القومية الكردية في العراق: دراسة لمشاكل الصراع العرقي في العالم الثالث» برلين ١٩٨٣ ص ٣٨٧-٣٩٠.

[*] يبدو هذا الكلام متناقضا مع الفقرة التالية التي تبين أن تشكيل منظمات شيوعية في مدن كردية كان عام ١٩٤١ و١٩٤٢ وليس في ١٩٣٤ [المعرب].

(٧٥) لتفاصيل أكثر عن السياسات الكردية-الشيوعية في ظل الملكية ونشاطات الحزب الشيوعي في كردستان راجع ماجد عبد الرضا: «القضية الكردية في العراق» بغداد ١٩٧٥ وكذلك سعاد خيري: «من تاريخ الحركة الثورية في العراق: ثورة ١٤ تموز» بيروت ١٩٨٠ لقد كانت هناك خلافات سياسية بين الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) وبشكل رئيس حول عما إذا كان الكرد يشكلون أقلية ضمن العراق (وجهة نظر الشيوعيين) أو أن الكرد العراقيين يشكلون جزءا من الشعب الكردي (وجهة نظر البارتي) وتم مناقشة هذه النقطة أيضا من قبل فرهاد إبراهيم - مصدر سابق - الصفحات ٤١٧ - ٤٢٦.

العراقية وكأنها تركز على الأجزاء الجنوبية من البلاد فقط وبالنتيجة ترك معظم الشمال دون تدخل تقريبا [٧٦]

في تموز ١٩٤٣ هرب البارزاني من السليمانية وعاد إلى بارزان حيث رفع راية الثورة في الخريف وقدم بعد ذلك عروضا للسلطات البريطانية في محاولة للحصول على دعم بريطانيا للحكم الذاتي الكردي. وفي مجموعة مراسلات مهمة للبارزاني مع كورنواليس - السفير البريطاني في بغداد - أوضح البارزاني ترحيبه الشخصي بإطاعة كورنواليس «مهما كانت أوامركم»[٧٧]

شجع كورنواليس نوري السعيد على الاتصال بالبارزاني لتحقيق تسوية ولكن ذلك أغضب الوصي ومعظم زملاء نوري السعيد الذين رأوا أو زعموا أن أي تنازل باتجاه منح الحكم الذاتي للكرد يعني ببساطة أنه عبارة عن تمهيد للانفصال وبالتالي الانتقاص من سيادة الدولة العراقية التي - كما يجب أن نتذكر - اتخذت شكلها النهائي عام ١٩٢٦ أي قبل ذلك بسبعة عشر عاماً. وبذا تم التخلي عن المحادثات التمهيدية. وأعقب ذلك هدنة صامتة (غير معلنة) دامت مدة تقرب من سنة - من حزيران ١٩٤٤ إلى نيسان ١٩٤٥ - وفي صيف ١٩٤٥ حصلت الحكومة على ثقة كافية لأن تشن هجوما لإعادة السلطة إلى الشمال. تم تجميع (١٤٠٠٠) جندي وكانت هذه القوة مدعومة بانشقاق صهر البارزاني - والد زوجته - وهو محمود آغا الزيباري وقد نجحت في طرد البارزاني من العراق في تشرين الأول ١٩٤٥ انتقلت عندها المعركة الكردية إلى خارج العراق وبدأت تتركز حول مهاباد وهي مدينة صغيرة في كردستان إيران جنوب بحيرة اورمية مباشرة وهنا لل يمكن إيراد قصة الجمهورية الكردية في مهاباد كاملة[٧٨] لكن - في الأساس - بعد انهيار السلطة المركزية الإيرانية في معظم أجزاء البلاد على إثر الغزو البريطاني-السوفييتي في ١٩٤١ تحولت مهاباد بالتدريج إلى مقر للحكم الذاتي الكردي وقد اكتسبت هذه الحركة زخما جديدا في تشرين الأول ١٩٤٤

---

(٧٦) أس.أج. لونكريك: «العراق من ١٩٠٠ - ١٩٥٠» لندن ١٩٥٣ ص ٢٧٧ - ٣٠٢.

(٧٧) رسالة البارزاني إلى كورنواليس في ٢٥ - ١٢ - ١٩٤٣ ضمن وثائق الخارجية البريطانية تحت رقم ٣٧١\١٤٠٠٣٨ وقد وردت في كتاب كوتشيرا السابق ص ١٣٩ - ١٤٠

(٧٨) راجع دبليو إيكلتون: «جمهورية مهاباد الكردية» لندن ١٩٦٣ وكذلك راجع آرشي روزفلت: «جمهورية مهاباد الكردية» في مجلة الشرق الأوسط المجلد الثالث سنة ١٩٤٧ وقد أعيد طبعها ضمن منشورات جيرار شاليان المعنونة «شعب بلا وطن: الكرد وكردستان» لندن ١٩٨٠ ص ١٣٥ - ١٥٢

عندما قرر القائد الوطني وقاضي مهاباد - قاضي محمد - أن يكون مع الحركة. وفي نفس الوقت كانت هناك حركة حكم ذاتي-انفصال قيد التكوين في مقاطعة أذربيجان المجاورة حيث يشكل الترك أغلبية السكان وبالتالي فهم - مثل الكرد - من أصل غير فارسي. لقد شجع كل من الموظفين السوفييت عبر الحدود والحزب الشيوعي الإيراني - حزب تودة - الحركة الآذرية ولقد أعتبر الكرد والآذريون السوفييت شركاء طبيعيين لهم إذ إنهم - أي السوفييت - كانوا يشجعون الحكم الذاتي في المقاطعتين معا وكانوا عاملا مساعدا في إبقاء الجيش الإيراني خارج المنطقتين. أسس القاضي محمد ومساعدوه في خريف ١٩٤٥ الحزب الكردي الديمقراطي وذلك في نفس الوقت - تقريبا - الذي كان فيه الملا مصطفى البارزاني وأتباعه يهيئون أنفسهم لدخول إيران من العراق.

بالنسبة للقاضي محمد وللحزب الكردي الديموقراطي كان وصول البارزاني يعني إضافة ٣٠٠٠ مقاتل من أجل القضية الكردية وعليه قرر الكرد الإيرانيون المناداة بإقامة دولة كردية مستقلة في مهاباد وقد تم إعلان تأسيسها من قبل القاضي محمد في ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٦ لقد كان العامل الرئيس الذي ساعد - نوعا ما - على استمرار تلك الجمهورية هو وجود القوات السوفييتية بالرغم من كونها كانت مرابطة في أذربيجان المجاورة وليس في مهاباد نفسها. ومع ابتداء الحرب الباردة بدأت كل من بريطانيا وإيران بالضغط والمطالبة بانسحاب جميع القوات الأجنبية من إيران. كانت آفاق المستقبل تبدو براقة للسوفييت في القسم الأول من ١٩٤٦ إذ كان ٣ وزراء في الوزارة الحاكمة أعضاء في حزب تودة لكن العناصر الأكثر محافظة تحركت في تشرين الأول وأسقطت الوزارة[٧٩] أما خلفها فقد جعل من أولويات وزارته استعادة سلطة الحكومة في الأقسام الشمالية الغربية من البلاد فلذا أُجبر القاضي محمد وأتباعه على التسليم إلى الجيش الإيراني في ١٦ كانون الأول.

قرر البارزاني في هذا الوقت التخلي عن موضوع مهاباد وحاول محاولة غير موفقة للوصول إلى اتفاق ما مع الحكومة الإيرانية عبر المساعي الحميدة لسفارة بريطانيا في

---

(٧٩) لقد تمت متابعة هذه الفترة بأفضل ما يمكن. من قبل إروند إبراهيميان: «إيران بين ثورتين» برنستون ١٩٨٢[*] وكذلك نيكي آر.كيدي: «جذور الثورة: تأريخ تفسيري لإيران الحديثة» نيوهافن ولندن ١٩٨١ ص١١٣ - ١٤٠

[*] توجد ترجمة عربية ركيكة له صادرة عن دار البحوث والمعلومات في العراق، والتابع فعلياً للإدارة العامة للمخابرات هناك. [المعرب]

طهران. وفي آذار ١٩٤٧ شن الجيش الإيراني هجوما رئيساً ضد البارزاني وأتباعه مجبرا إياهم على عبور الحدود إلى العراق.

في ٣١ آذار تم إعدام وتعليق جثث القاضي محمد وأثنين من أقرب أتباعه في الساحة الرئيسة في مهاباد. في منتصف أيار أيقن البارزاني إن بقاءه في العراق لم يعد أمينا بالنسبة له لذا قرر مغادرة العراق ورافقه في رحلته تلك حوالي ٦٠٠ شخص من أتباعه في رحلة جسورة إلى الاتحاد السوفييتي عبر تركيا وإيران عابرين نهر آراز ما بين ١٥ و١٨ حزيران وبقوا في الاتحاد السوفييتي لحين قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بسقوط مهاباد وبمغادرة البارزاني العراق دخلت السياسات الكردية في طور من الإهمال والنسيان ولحين سقوط الملكية في العراق. إن أهم حدث بين ١٩٤٧ و١٩٥٨ كان بلا شك تأسيس وصعود الحزب الكردي الديموقراطي العراقي إلى درجة النضج. في البدء تم تأسيس الفرع العراقي للحزب الكردي الديموقراطي في مهاباد من قبل البارزاني وحمزة عبدالله وتم إعادة حمزة عبدالله ثانية إلى العراق لتنظيم الحزب هناك. لكن الأحداث تغيرت بحيث أدت بعثة حمزة عبد الله إلى إنشاء حزب ديموقراطي كردي عراقي منفصل - وكان البارزاني رئيسا وحمزة عبد الله سكرتيرا - في آب ١٩٤٦ وفي نفس الوقت أدان فرع الحزب الكردي الديمقراطي - الإيراني - في العراق (حزب مهاباد) والذي أصبح بقيادة إبراهيم أحمد وشجب مبادرة البارزاني - حمزة عبد الله واعتبرها خطرا محتملا يهدد بانتقاص سلطة القاضي محمد وجمهورية مهابا والتي كانت لا تزال تبدو وكأنها أكثر الوسائل - لتحقيق الطموحات القومية الكردية - قابلية على البقاء. تبدو هذه التفاصيل تافهة لكن تأثير تأسيس حزبين منفصلين كان قد صاغ ما قد تطور لاحقا إلى انقسام سياسي بين كردستان العراق وكردستان إيران. بعد سقوط مهاباد في نهاية ١٩٤٦ فقد فرع الحزب المرتبط بمهاباد بقيادة إبراهيم أحمد أية إمكانية في أن تكون له صلة بأحداث المنطقة. تم لاحقا ارتباط إبراهيم أحمد بالحزب الكردي الديموقراطي العراقي - بالرغم من معارضة بعض الآخرين - وحاول إبراهيم أحمد دفع الحزب نحو اليسار وهذه كانت مهمة سهلة بسبب غياب البارزاني في الاتحاد السوفييتي. في عام ١٩٥١ تمكن إبراهيم أحمد من إقصاء حمزة عبد الله وأصبح هو سكرتيرا عاما للحزب الذي كان يدعى بالكردية «بارتي ديموكراتي كوردستان» ويعرف عموما في العراق باسم حزب البارتي وكلمة بارتي هي نفس الكلمة الأنكليزية للدلالة على الحزب. وبسبب توجه الحزب الديمقراطي الكردي تحت زعامة إبراهيم أحمد اليساري نشط في أوساط الطلاب والمثقفين بشكل رئيس وكان التأييد له قليلا في

أوساط الريف الكردي الذي بقي تحت هيمنة رؤساء العشائر الإقطاعيين. بالرغم من عدم مشاركة الحزب في أي من الجبهتين الوطنيتين اللتين شكلتا في الخمسينيات في العراق لكنه - عموما - دعم أهدافهما وكما سنرى لاحقا أعطى دعمه المتحمس لثورة ١٩٥٨

الاقتصاد والمجتمع قبل ثورة ١٩٥٨: ملكية الأرض والتركيب الاجتماعي الريفي

منذ بداية الاحتلال البريطاني كانت السلطات مهتمة بضمان ولاء - أو على الأقل ضمان حياد - السكان المحليين والذين كانوا لا يزالون عثمانيين اسمياً. من أجل عدم تعاون القبائل مع العثمانيين ولضمان تجهيز المواد الغذائية لأنفسهم قرر البريطانيون بعد إنزال قواتهم في العراق بوقت قليل دعم وإسناد سلطة الشيوخ والإقطاعيين الذين تقع أراضيهم على خطوط تقدم قوات الجيش البريطاني وشمل ذلك إعطاءهم الضمانات التي تثبت ملكيتهم للأراضي التي لم يكونوا يستطيعون الادعاء بأنها ملك شخصي لهم في ظل العثمانيين[٨٠] ونتج عن ذلك أن أصبحت مساحات شاسعة من الأرض ملكا شخصيا لبعض من تم انتقاؤهم من شيوخ العشائر وذلك من قبل الإدارة البريطانية ومن ثم تم تسجيلها لهم بالطابو. وبذا تم - وبشكل فجائي - إيقاف الهبوط في قوة المشايخ والتحلل التدريجي للبناء العشائري والذين ابتدؤوا في السنوات الأخيرة من الحكم العثماني وخصوصا بعدما بدأت الإدارة بتعيين شيوخ «مناسبين» كرؤساء «رسميين» لعشائرهم. «كان معظمهم رجالا صغاراً لا قيمة لهم إلى أن جعلناهم نحن أثرياء وأصحاب قوة» هذا ما كتبه أحد الضباط السياسيين البريطانيين عندما بدأت ثورة ١٩٢٠ وتم - كذلك- تثبيت نفس الاتجاه الفكري في مذكرات رئيسه بعد ذلك بعشر

---

(٨٠) لقد كانت السلطات البريطانية تعرف جيدا ماذا كانت هي تفعل إذ يرد في تقرير في عام ١٩١٧ ما يلي: «كانت الزراعة المستقرة وكذلك انتشار الحضارة يميلان إلى تفتيت العشيرة وإضعاف تأثير شيوخ العشائر. إن المحافظة على - واستمرار - قوة شيوخ العشائر لايمكن أن تكون أقل المشاكل التي تهم إدارة الأرض في ولاية بغداد.» في تقرير للإدارة البريطانية - مجلس الواردات - للفترة من ٢٢ آذار إلى ٣١ كانون الأول ١٩١٨ ضمن وثائق وزارة الخارجية البريطانية ٣٧١\٣٤٠٦\١٣٩٢٣١ وقد عاد مفوض الواردات وكتب ملاحظته عام ١٩١٩ «يجب أن نميز أنه من عملنا الأساسي هو عدم إعطاء الحقوق لمن لايحوزها ولكن ضمان تلك الحقوق لمن يحوزها» وهو المقدم إي. بي. هوول في رسالته: «ملاحظات حول سياسة الأرض في بغداد» ١٩١٩ ضمن وثائق الخارجية البريطانية ٣٧١\٤١٥٠\١٢٧٨٠٧

سنوات إذ قال: «كان الشيوخ في أغلب الحالات يعتمدون مباشرة على الإدارة المدنية في البقاء في مراكزهم «كشيوخ» وكانوا يعون تماما أن بقاءهم في مراكزهم يفرض عليهم التزامات ولذا تعاونوا وبفعالية مع الضباط السياسيين.»[(٨١)]

استمرت سياسة دعم سلطة الشيوخ خلال عهد الانتداب والعهد الملكي وأصبحت الملكيات الإقطاعية الكبيرة تشكل القاعدة الاجتماعية للنظام وفي بعض الحالات - وخصوصا في منطقتي الكوت والعمارة - برزت أكبر الملكيات العقارية في الشرق الأوسط على الإطلاق وتم خلق معظم هذه الملكيات بجرة قلم مابين ١٩١٥ و١٩٢٥ وكان اختراق ونفوذ الإدارة الحكومية لتلك المناطق خفيفا وكذلك كان دخل الحكومة ضئيلا وهذا يعكس محاباة حكومات ما قبل ثورة ١٩٥٨ للإقطاعيين. لقد أغرت سياسات توطين العشائر التي أُتبعت من قبل الوزارات المختلفة - والتي كانت تعد بمردود كبير من الأرض مقابل استثمار قليل من المال - (أغرت) العديد من الأشخاص وهم من شيوخ العشائر وبعض سكان المدن بأن يسارعوا للحصول على الأراضي الزراعية. في عام ١٩١٣ كانت الأرض المزروعة تصل إلى (٩٣٧٠٠٠) أيكر[*] وازدادت إلى حوالي خمسة أضعاف بحلول عام ١٩٤٣ وأصبحت (٤٢٤٢٠٠٠) أيكر[(٨٢)] ويعود السبب الأكبر لأن أصبحت هذه الزيادة ممكنة إلى الاستخدام الواسع لمضخات الري الميكانيكية لرفع الماء من الآبار والأنهر إلى الحقول[(٨٣)]

لقد تم تسهيل وتنشيط الزيادة في عدد المضخات بموجب قانون صدر عام ١٩٢٦ والذي منح إعفاءً كاملا من الضريبة للمفتوحات المجني من أرض مروية بالمضخات لأول أربعة مواسم. ولا حاجة إلى القول بأن نصب المضخات في أراض لم تحدد ملكيتها وحدودها بشكل صحيح قد أدى - وبشكل تدريجي - إلى سيطرة أو حيازة صاحب المضخة على أراضي الدولة أو ما كان يعرف بالأراضي الأميرية. وكان يتم تسهيل هذه العملية بمرور الوقت تحت أسم ما كان يعرف بالتملك بالتقادم.

---

(٨١) رسالة من الرائد بولي في الحلة إلى المفوض السامي ببغداد في ١٦ آب ١٩٢٠ ضمن وثائق دائرة الهند ٦٣٠٥\٨\١٩٢٠\١٨\٤٧٢٢\L9&510\ وكذلك أنظر السيد إي. ويلسون «بلاد الرافدين من ١٩١٧ إلى ١٩٢٠: صراع الولاءات» لندن ١٩٣١ ص ٩٦.

[*] الأيكر يعادل ٤٠٤٧ مترا «مربعا» تقريبا [المعرب].

(٨٢) أنظر دورين وارينر: «الأرض والفقر في الشرق الأوسط» لندن ١٩٤٩ ص٩٩.

(٨٣) في ١٩٢١ كان هناك ١٤٣ مضخة في العراق وأصبح العدد ٢٠٦٦ مضخة في ١٩٢٩ وفي ١٩٤٤ كان هناك ٣٠٠٠ مضخة. راجع كتاب وارينر السابق ص ١٠٦ وكذلك ماريون فاروق - مصدر سابق - ص ١٠٧ - ١٢٧

صدر في عام ١٩٣٢ قانونان حول الأرض: الأول كان قانون التسوية والثاني قانون اللزمة «حقوق التصرف» وقد منح القانون حق التملك للمطالبين به لمن يثبت أنه كان مستمرا على زراعة الأرض لمدة ١٥ سنة. لقد كانت نتيجة تلك العملية تكوين ملكيات شخصية خاصة هائلة على الأراضي التي كانت سابقا ضمن الملكية المشاعة للقبائل. وبحلول عام ١٩٥٢ أصبح أكثر من نصف مليون أيكر من الأراضي الأميرية السابقة في منطقة الكوت وحدها مملوكة من قبل عائلتين: الأولى للأخوين عبد الله وبلاسم الياسين من عشيرة مياح[*] والثانية عائلة محمد الأمير من ربيعة وهو والد زوجة الوصي عبد الإله وفي المقاطعة ككل كانت ٤٩ عائلة قد تملكت ٧٧٥٠٠٠ إيكر عن طريق اللزمة بالإضافة إلى ٣٧٠٠٠٠ إيكر مسجلة بالطابو(٨٤)

في منطقة العمارة كان هناك في ١٩٤٤ سبعة إقطاعيين تتراوح حيازة الواحد منهم بين ٦٠٠٠٠ و٢٥٠٠٠٠ أيكر وكان هناك تسعة آخرون تراوحت حيازة الواحد منهم بين ٣٠٠٠٠ و٦٠٠٠٠ أيكر. وفي عام ١٩٥١ نجد ثماني عوائل من الشيوخ قد تملكت ٥٣٪ من الأراضي الزراعية وامتلك ١٨ آخرون ١٩٪ من إجمالي الأرض الزراعية في المنطقة(٨٥) بالرغم من أن تركيز الثروة عبر ملكية الأرض في هاتين المنطقتين كان عاليا بشكل خاص لكن صورة بقية أجزاء البلاد لا تختلف كثيرا.

في المناطق المحيطة ببغداد نجد أن المتنفذين من موظفي الحكومة والسياسيين والتجار أصبحوا ملاكين إقطاعيين أيضا(٨٦) في البلاد ككل امتلك ٨ إقطاعيين ما مجموعه ٨٥٥٠٠٠ إيكر أو حوالي ١٠٧٠٠٠ إيكر لكل واحد منهم وبحلول عام ١٩٥٨ كان هناك ٢٤٨٠ شخصا - يمثلون ١٪ من إجمالي الأقطاعيين - يملكون أكثر من ٥٥٪ من الأراضي المزروعة والمملوكة من قبل الأهالي. وفي الطرف المقابل في الميزان الاجتماعي نجد حوالي ٦٠٠٠٠٠ شخص وكل منهم صاحب عائلة - أي هناك ٦٠٠٠٠٠ عائلة - من إجمالي سكان الريف البالغ عددهم ٣,٨ مليون نسمة في سنة ١٩٥٧ وهؤلاء كانوا لا يملكون الأرض البتة وأن ٦٤٪ من ملاك الأرض كانوا

---

[*] وردت في الأصل (Muhiyya) والصحيح ما أوردناه [المعرب].

(٨٤) راجع محمد الصوري: «الإقطاع في لواء الكوت» بغداد ١٩٥٨ ص ٨٠ - ٨١.

(٨٥) أنظر بطاطو - مصدر سابق - ص ١٢٩ وكذلك الملاحظة ٤٥ أعلاه.

(٨٦) أنظر سلوكلت - مصدر سابق - ص ٩٢ وكذلك دافيد بول: «من النخبة إلى الطبقة: تحول القيادة العراقية ١٩٢٠ - ١٩٣٩» في المجلة العالمية للدراسات الشرق-أوسطية مجلد ١٢ العدد ٣ تشرين الثاني ١٩٨٠ ص ٣٣١ - ٣٥٠.

يملكون ٣,٦٪ من الأرض المزروعة[٨٧] لقد كان الري - عموما - بعهدة القطاع الخاص ولمصلحته ولمنفعته. لقد تم إنفاق مبالغ ضئيلة على الري في عهد الانتداب - حوالي ٥,٥٪ من الإنفاق الحكومي-[٨٨]

لقد كان الاعتقاد السائد أن هناك مصدرا لامحدودا بالنسبة للأرض واستنادا إلى مثل هذا الرأي فإن توسع الزراعة لا يستلزم أن يرافقه تكثيف الإنتاج وتحسينه. لقد كانت القاعدة التي توجه أصحاب المضخات والإقطاعيين هي إنتاج محصول أكثر غير مبالين بإنتاج محصول أجود إذ إن الإنتاج الأكثر يستدعي استثمار رأس مال أقل ويصبح الاستثمار - في هذه الحالة - مجرد تجهيز المعدات اللازمة للمضخات فقط. وعلاوة على ذلك - وبما أن أغلب الشيوخ كانوا من أصل بدوي - لم يكن متوقعا منهم أن يكونوا معتادين على تقنيات الزراعة المعقدة وكانوا - على كل حال - مهتمين فقط بالناتج الآتي وليس بالاستثمار. ونجم عن ذلك وكذلك عن كون الطرق الزراعية التي كانت متبعة مفرطة التبذير - نجم - تلف في تربة الأرض وبشكل عميق خصوصا في المناطق المروية بالمضخات وذلك بسبب انعدام وسائل التصفية والبزل.

لقد انخفضت إنتاجية الأرض من معدل ٣٧٥ كيلوغرام للأيكر الواحد في عام ١٩٢٠ إلى ٢٣٨ كيلوغرام للأيكر - كمعدل - للفترة من ١٩٥٣ - ١٩٥٨[٨٩] لذا هجر الكثير من ملاك الأرض تلك الأراضي التي خربوها بشكل فعال - وببساطة - نقلوا الزراعة إلى مكان آخر وذلك بحفر ترع جديدة لتوجيه ماء الري.

وجدت الأرباح المجنية من الزراعة طريقها - بأغلبها - مباشرة إلى جيوب الإقطاعيين الذين انتقل أغلبهم إلى المدن للاستمتاع بثروتهم الجديدة. لقد قام الإقطاعيون بالاستهلاك بدلا من الاستثمار[٩٠] وقد لعبوا - وبشكل أساسي - دورا طفيليا في الاقتصاد وبالتالي انصب العبء الأساسي على الفلاحين. من الضروري هنا التأكيد على أن هذه النزعات كانت النتيجة المباشرة للسياسات البريطانية خلال الانتداب وكذلك يجب التأكيد على أن تلك السياسات قد أُحكم درسها في وقتها لأجل أن

---

(٨٧) يونس صايغ: «اقتصاديات العالم العربي: التنمية منذ ١٩٤٥» لندن ١٩٧٨ ص ٢٨

(٨٨) تقرير خاص لحكومة جلالته[*] إلى اللجنة الدائمة للوصاية في عصبة الأمم بعنوان «حول التقدم في العراق ١٩٢٠ - ١٩٣١» لندن ١٩٣١

[*] يعني حكومة جلالة ملك بريطانيا [المعرب].

(٨٩) محمد سلمان حسن - مصدر سابق - ص ٣٥٢.

(٩٠) أحمد فهمي: «تقرير حول العراق» بغداد ١٩٢٦ ص ١٠٣

تعطي النتيجة الشاملة التي أعطتها لاحقا. لقد واجهت البريطانيين مهمة اتخاذ قرار - مع وجود النظام المائع والغامض لملكية الأرض - لصالح أحد خيارين: إما إعطاء الأرض للمنتجين والزارعين أنفسهم وإما إعطاؤها لشيوخ العشائر وعوائلهم[٩١] لقد فضل البريطانيون الخيار الثاني منذ وقت مبكر جدا بالرغم من وجود سلسلة من المذكرات المقدمة من قبل بعض الموظفين البريطانيين يتساءلون فيها عن حكمة هذا الإجراء[٩٢] لقد خلقت سياسات الأرض وجباية موارد الخزينة تحت الاحتلال والانتداب - والتي استمرت في العهد الملكي - وعززت مجتمعة القبضة الخانقة للإقطاعيين - وهي القبضة غير المنتجة في جوهرها - على نظام الإنتاج الزراعي.

لقد كان الفلاحون أكثر من تضرر من الدور المكثف للإقطاعيين على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي إذ عانى الفلاح ورئيسه المباشر «السركال» انخفاضا مرافقا في المرتبة أو المنزلة وكذلك في الدخل وفي الاستقلال في الأفعال.

كانت طريقة الزراعة بالمحاصصة هي الأكثر شيوعا في الإنتاج الزراعي حيث كان يتم الدفع للفلاح عينا وكانت الحصة التي يأخذها تختلف من مكان لآخر وكانت تتراوح عموما بين ٣٠٪ - ٥٠٪ وكانت تعتمد على ما إذا كان قد أمن هو البذور وحيوانات الحرث أم لا أو كان يملك أدواته الخاصة. بالإضافة إلى ذلك سينتقص من حصة الفلاح مبالغ أكثر ليدفع ما يستحق عليه من مستحقات العشيرة وبالتالي يكون من الصعب حساب دخله بأي درجة من الدقة.

لقد كان من أكثر الحالات شيوعا كون الفلاح عاجزا عن تأمين أية فقرة من الفقرات المطلوبة وعليه أن يستدين ليشتري البذور من الشيخ أو السركال أو المقرض المحلي وبفوائد فادحة جدا وبذا تبدأ حلقة لانهاية لها من الفقر والبؤس والمديونية.

وصف طبيب اختصاصي بريطاني الفلاح العراقي عام ١٩٥٣ بأنه «عينة مرضية على قيد الحياة» وقد قدر معدل عمره بين ٣٥ و٣٩ سنة[٩٣]

---

(٩١) إي. بنروز وإي. أف. بنروز: «العراق: العلاقات الداخلية والإعمار الوطني» لندن وبولدر ١٩٧٨ ص ١٥ «وبذا فهم البريطانيون الوضع المحلي بشكل أوضح... لقد كان بإمكانهم إدخال نظام لتسوية الأراضي التي أعطوها لكبار شيوخ العشائر... فرصا أقل لامتلاك الأراضي العائدة للعشيرة لأنفسهم وتكوين طبقة كبيرة من ملاك الأرض الغائبين عنها.»

(٩٢) بعض هذه الآراء مدرجة في مصدر سابق لسلوكلت ص ٢٣١ - ٢٣٨.

(٩٣) البروفيسور أم. كريتشلي وقد اقتبسناها من كتاب روني كباي: «الشيوعية والإصلاح الزراعي في العراق» لندن ١٩٧٨ ص ٢٩.

أصبح معظم الفلاحين مدينين أكثر وأكثر وبعمق - وذلك من طبيعة الأشياء - ولم يبق لديهم أي حافز أو دافع لزيادة الإنتاج إذ إن أية زيادة في الإنتاج ستذهب إلى مالك الأرض مباشرة. لذا بدأت الهجرة من الأرض منذ بداية العشرينيات واستمرت خلال العهد الملكي - وبالطبع حتى بعده - وعلى الأخص من المناطق الواقعة جنوب بغداد.

سنت الحكومة قانون تنظيم حقوق وواجبات المزارعين - في محاولة منها للرد على تلك الظاهرة - والذي حدد المسؤوليات القانونية لمالك الأرض وللسركال وللفلاحين[٩٤] بموجب نصوص هذا القانون يمكن أن يحاسب الفلاح ويعتبر مسؤولا عن كل نكبة تصيب الحاصل وكان عرضة للترحيل الفوري لأسباب عديدة أما إذا كان مدينا فلا يسمح له بمغادرة الأرض إلا إذا تم سداد جميع ديونه وهذه حالة كانت شبه مستحيلة لأسباب شرحت سابقا. لذا لم يبق للفلاح سوى طريق واحد لكسر هذا الطوق ألا وهو الفرار من المزرعة أو المنطقة.

تضافرت عوامل عديدة أدت بمجموعها وبمرور الزمن إلى تشجيع أعداد متزايدة من الفلاحين على الانتقال بعيدا عن الأرض والبحث عن عمل في المدن وخصوصا بعد التوسع النسبي في الاقتصاد الذي رافق إنتاج النفط المتزايد في الخمسينيات. لقد تمثلت تلك العوامل في تظافر علاقات الإنتاج السائدة في الريف مع الظروف المصاحبة لها من اجتماعية واقتصادية والتي انعكست في فقر الفلاح وحجم ديونه - التي كان يتم تقرير مجموعها تبعا لرغبة الشيخ أو الإقطاعي وكذلك مع البطالة والبطالة الجزئية.

بينت دراسة أُجريت عام ١٩٥٧ بأنه بالرغم من الزيادة الطبيعية في السكان إلا أن الهجرة سببت انخفاضا في عدد سكان المناطق الجنوبية بينما ارتفع عدد سكان بغداد الكبرى من ٥١٥٤٥٩ نسمة إلى ما يعادل ٧٩٣١٨٣ نسمة بين عامي ١٩٤٧ و١٩٥٧ لقد قدر عدد «الصرائف» عام ١٩٥٦ بحوالي ١٦٤٠٠ صريفة - وهي أكواخ تبنى من سعف النخيل والقصب وهي النظير العراقي لـ(الخصاص) في شمال أفريقيا - بالقرب من بغداد وكان يسكن فيها ٩٢٠٠٠ شخص[٩٥]

---

(٩٤) أنظر سلوكلت: مصدر سابق ص ٢٥١ - ٢٥٣ و٣١٧ - ٣٢١.

(٩٥) دوريس جي. فيليبس: «الهجرة من الريف في العراق» في مجلة التنمية الاقتصادية والتغيير الثقافي عدد ٧ سنة ١٩٥٩ ص ٤٠٩ وكذلك حنا بطاطو - مصدر سابق - ص ١٣٣ - ١٣٤ ولأجل متابعة التغييرات الديموغرافية في تلك الفترة وفي فترات لاحقة أنظر ف. بعلي: «علاقات الناس بالأرض في جنوب العراق» جاينسفيل ١٩٦٦ وكذلك الدراسة القصيرة والمهمة لريتشارد لويس: =

جاء معظم المهاجرين من تلك المناطق التي كان فيها تركيز ملكية الأرض هو الأعلى قياسا على غيرها من المناطق الأخرى وكان اضطهاد الفلاحين فيها أشد حدة[٩٦] من الطبيعي انه لم يكن أمثال هؤلاء يملكون مهارات صناعية لكنهم بدؤوا بإغراق سوق العمالة وخصوصا في القطاعات الإنشائية واشتغلوا عمالا في الإنشاءات وحمالين في الأسواق و«فراشين» في دوائر الحكومة أو خدما في المنازل أو فلاحين في حدائق المنازل. وكانت إحدى نتائج هذه الهجرة تتمثل في تقليص وإضعاف قوة التساوم للعمال ونجم عن ذلك أجور منخفضة[٩٧] واحتكاكات وازدياد البطالة في صفوف العمال.

في النهاية عجزت المدينة عن امتصاص هذه الكتلة الهائلة من الفلاحين الذين لا أرض لهم وبالتالي تم إجبار الأغلبية التي لم تهاجر - على البقاء في الأرياف خلف من هاجر - على أن تحتال على العيش في الريف. والأكثر أهمية من ذلك إذ بينما أصبحت الملكيات الكبيرة المصدر الأساسي للقاعدة الاجتماعية للنظام الملكي ولاستمرار النفوذ البريطاني معا لكن كان للتغييرات الاجتماعية - الاقتصادية والتي برزت في المناطق الريفية تأثير كابح ومشوه لعملية التغيير التاريخية ضمن هذا القطاع من الاقتصاد.

لقد ساهمت وضعية الأمور هذه وكذلك أدت إلى التطور غير المتناسق في الاقتصاد العراقي ككل. وبشكل أدق أدى الاختراق الرأسمالي في ظل تلك الظروف إلى إدامة وتثبيت علاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية في الريف.

= «العراق: تغير أنماط السكان» الواردة ضمن منشورات جي. أي. كلارك ودبليو. بي. فيشر «السكان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» لندن ١٩٧٢ ص ٩٧ - ١٢٧ وكذلك م.م. عزيز: «المظاهر الجغرافية للهجرة من الريف في منطقة العمارة في العراق للفترة ١٩٥٥ - ١٩٦٤» أطروحة دكتوراه من جامعة دورهام سنة ١٩٦٨

(٩٦) في دراسة حديثة ومخيبة للآمال للمنطقة التي أصبحت تدعى «مدينة الثورة» والتي كان الإعمار فيها قليل الكلفة - والذي بوشر فيه من قبل حكومة عبد الكريم قاسم عام ١٩٦١ - يلاحظ السيد باسم الأنصاري في دراسته عن منطقة الثورة إلى الحلقة الثالثة ل (EHESS) في باريس ١٩٧٩ بأن حوالي ٨٠٪ من الناس الذين كانوا موجودين هناك عام ١٩٦٣ كانوا قد هاجروا مما يدعى الآن ميسان - وسابقا العمارة- والتي برغم غناها من الناحية الزراعية كانت واحدة من أشد مناطق الاستغلال الإقطاعي.

(٩٧) لقد انخفضت الأجورالحقيقية ما بين أواخر الثلاثينيات ومنتصف الخمسينيات - أنظر بطاطو في مصدر سابق - ص ٤٧٣ - ٤٧٥.

لذا نجد أن نظاما موجها - وباستمرار - نحو الإنتاج في السوق الرأسمالية للمدن تمكن من استبعاد معظم المنتجين الريفيين من كل أشكال المساهمة في اقتصاد المال ما عدا تلك المساهمات الأكثر هامشية.

الاقتصاد والمجتمع قبل ثورة ١٩٥٨:
حياة المدن واقتصاد المدن

أصبح العراق مندمجا ضمن نظام الاقتصاد العالمي كبلد مصدر للحبوب أولا ومن ثم - في الثلاثينيات - كمصدر للنفط وقد شكل تصدير النفط ٩٤,٣٪ من الناتج القومي عام ١٩٥٣ لكن العراق كان يعتمد على النفط لموازنة ميزانية الدولة منذ عام ١٩٣٤[٩٨] برغم ذلك كانت للحكومة سيطرة قليلة جدا على أي من إنتاج وأسعار النفط إذ كان كلاهما يحددان من قبل شركة نفط العراق. وكان الدينار العراقي - بالإضافة إلى ذلك - مرتبطا بالباون الإسترليني وذلك يعني أن الاقتصاد العراقي كان يتأثر بالتغيرات في قيمة الباون. أما في الداخل فقد بقي نمط الفعاليات الاقتصادية يماثل نمط اقتصاديات دول العالم الثالث المستعمرة أو شبه المستعمرة واستمر اشتغال الغالبية العظمى من السكان في قطاع الزراعة بينما ساهم ذلك القطاع - الإنتاج الزراعي - بنسبة ضئيلة من الناتج القومي وذلك بسبب تصدير النفط وبلغت نسبة مساهمةالقطاع الزراعي في الناتج القومي عام ١٩٥١ نسبة ٢٩٪ فقط. بقيت الصناعة متخلفة وقد ساهمت بنسبة ٨٪ من الناتج القومي لذلك العام ومن ثم بنسبة ١٠٪ بعد ذلك بعشر سنوات[٩٩] وقد كان تدخل الدولة في أدنى صوره.

كان كل من القطاع الزراعي وكل التعدين تقريبا والمقالع وقطاع الإنشاءات ومعظم تجارة الجملة والمفرد وملكية المساكن والعقارات - جميعها - في أيدي القطاع الخاص[١٠٠] لقد توازى تركيز الثروة وزيادة القوة السياسية في أيدي عدد قليل من الإقطاعيين في الأرياف - في النمط طبعا - مع الهيئات التجارية والصناعية في المدن بالرغم من أن الصورة في المدن كانت أكثر تعقيدا وأسرع تغيرا مع مرور الزمن.

كانت الطبقة الوسطى في المدن تراكم رأسمالا صناعيا وتجاريا وعقاريا منذ الأيام الأولى للانتداب - لقد أدرجنا ضمن الطبقة الوسطى كل الشرائح التي كانت تستفيد من

---

(٩٨) أنظر سلوكلت - مصدر سابق - ص ١٩٨ - ١٩٩

(٩٩) خير الدين حسيب: «الدخل الوطني العراقي ١٩٥٣ - ١٩٦١» لندن ١٩٦٤ص ٢٠.

(١٠٠) نفس المصدر السابق ص ٢٥.

توسع السوق الداخلية - وكان أداء الصناعة - كما ذكرنا سابقا - يشغل نطاقا صغيرا وكان الدافع الرئيس لتطورها هو الظروف الخاصة التي نجمت عن الحرب العالمية الثانية. وبحلول عام ١٩٥٧ فاق الاستثمار في الصناعة - الذي بلغ ٢٧,٢٥ مليون دينار - الاستثمار في التجارة - الذي بلغ ٢٠,٨ مليون دينار-. ومن المهم هنا ذكر خواص مهمة للطبقات الوسطى في ذلك الزمن: - «مرارا يكون برجوازيا من ناحية ويملك في نفس الوقت مضخات ري وأراضيَ زراعية وبعض العقارات في المدن ويقوم بصفقات في واحد أو أكثر من فروع التجارة ويملك أسهما وسندات صناعية إن لم يكن هو مؤسس تلك المؤسسة الصناعية.»(١٠١)

لقد حدث نمو كبير في عدد قليل من الثروات الخاصة - والتي كانت أصلا كبيرة - وأمكن ملاحظة ذلك بشكل جلي بعد ازدياد أهمية النفط في أوائل الخمسينيات. ويمكن التدليل على السرعة التي كان يتم فيها جني وإحراز هذا الرأسمال بقائمة من ١٧ عائلة بغدادية كانت كل منها تمتلك مليون دينار أو أكثر في عام ١٩٥٨ وكانت واحدة فقط من تلك العائلات من ضمن الصنف الأول من التجار في غرفة تجارة بغداد في عام ١٩٣٨ - ١٩٣٩ - وهو الصنف الذي يقدر حجم قدرات أفراده المالية بحدود ٢٢٥٠٠ - ٧٥٠٠٠ دينار في ذلك الوقت وقد جمع باقي أفراد القائمة - بأجمعهم - ثرواتهم في السنوات العشرين اللاحقة. وكانت تلك العائلات السبع عشرة عائلة تملك مجتمعة ما بين ٣٠ و٣٥ مليون دينار - في ذلك الوقت - كأسهم أي ما يعادل ٥٥٪ إلى ٦٥٪ من إجمالي رأس المال الخاص التجاري والصناعي معا. لقد كان هنالك حوالي ٩٠٠٠٠ شخص يساهمون في النشاط التجاري الداخلي والخارجي سنة ١٩٥٧ - ١٩٥٨ وكان هناك حوالي ٩٠٠٠ شخص يعتمدون في معيشتهم على مصدر دخل لهم من أسهمهم في العقارات(١٠٢)

أما في الجانب الآخر من الميزان - أي الطبقة العاملة وتشمل أيضا أولئك المستخدمين في النقل والخدمات وقد قدرت بأقل من نصف مليون نسمة - فقد كان حجمها يتراوح بين خمس وسدس سكان المدن وقد كان عدد المستخدمين في الصناعة من هذه الطبقة حوالي ١٠٠٠٠٠ عامل و١٥٠٠٠ عامل آخرين في صناعة النفط. في الحقيقة لم تكن تلك المؤسسات سوى مشاغل أو ورش وكان ٤٥٪ منها عبارة عن

---

(١٠١) محمد سلمان حسن - مصدر سابق - ص ٣٦٤.

(١٠٢) بطاطو - مصدر سابق - ص ٢٧٤ وكذلك محمد سلمان حسن - نفس المصدر السابق ص ٣٦٤ أيضا.

مؤسسات تستوعب فردا واحدا - هو المالك طبعا - وكان ٩٣٪ منها قد استخدم أقل من خمسة عمال للمؤسسة الواحدة - بضمنها تلك التي تستوعب عاملا واحدا - وذلك بالرغم من أن ٤٤٪ من العمال كانوا يشتغلون في أكبر ٢٩٤ معملاً.

لقد كان أغلب العمال الصناعيين أميين ومن المهاجرين من الريف وهنا يصدمنا التناقض مع الحالة القائمة في سوريا التي كان لها تقليد عريق بوجود عمال مدينيين مهرة وذوي خبرة[١٠٣]

مما تقدم يتبين أن الطبقة العاملة كانت في طور التكون خلال الأربعينيات والخمسينيات وهذه العملية الديناميكية كانت تعاق فقط بسبب الضعف الاقتصادي العام للبرجوازية الصناعية.

لقد كانت الشرائح الدنيا من الطبقات الوسطى أي البرجوازية الصغيرة عريضة وتنمو باستمرار وتشمل ذوي المهن وضباط الجيش والموظفين المدنيين وكانت تفوق عدديا البرجوازية والطبقة العاملة معا وكانت أعدادها تتزايد باستمرار وذلك نتيجة للتوسع في التعليم وفي القوات المسلحة وكانت السبيل للصعود وللتحرك الاجتماعي لأولئك الذين لا تملك خاصاً ولا ثروة لديهم. لقد جاء الكثير من هؤلاء الضباط والأطباء والمعلمين والموظفين وصغار رجال الأعمال أنفسهم من بين صفوف العوائل الفقيرة فلذا أدخلوا معهم في مواقعهم الجديدة درجة ما من الاهتمام بالعدالة الاجتماعية والمساواة حملوها معهم من خبرتهم الخاصة. بالرغم من أهمية هذا العامل - نوعا ما - لكن من غير الضروري تكريس دوره وذلك لأنهم ركزوا على ضمان تقدمهم الشخصي صعودا في السلم الاجتماعي واكتسبوا أو أبقوا على احتقارهم للعمل اليدوي.

بما أن تلك الشريحة كانت متعلمة جيدا فإن أفرادها كانوا هم حملة الأفكار الوطنية المعادية للإمبريالية وشكلت هذه الشريحة اللب للأحزاب التي تم شرح بروزها سابقا. لقد كان الكثير وربما الغالبية من تلك الشريحة ضد الملكية وضد التركيب السياسي القائم آنذاك والذي كان أغلب الناس يدركون بأنه كان يخدم المصالح البريطانية أكثر من المصالح العراقية.

لم يكن هناك - وبالتأكيد - أي إجماع في الرأي لدى تلك الشريحة حول لماذا

---

(١٠٣) أنظر أليزابث لونكنس: «الطبقة المنسية في سوريا: طبقة قيد التكوين» أطروحة إلى الحلقة الثالثة لـ(EHESS) باريس ١٩٧٧

هم في مثل تلك المواقع ولكن ذلك كان أقل وضوحا. لقد كان هناك تفاوت كبير بين أفراد هذه الشريحة في تفكيرهم السياسي وفي شعورهم الاجتماعي لكن معارضتهم المشتركة للوضع القائم آنذاك أعطتهم بعض التضامن في الطموحات الوطنية وكانت رغبتهم في الاستقلال الوطني مشتركة بينهم وبين أغلب أفراد الطبقات والشرائح الاجتماعية الأخرى.

يجب الانتباه جيدا إلى أن التقسيمات الاجتماعية المذكورة أعلاه كانت أكثر مرونة وأقل تحديدا مما يوحي به هذا الوصف المختصر. لكن على العموم أثر اندماج الاقتصاد العراقي في الاقتصاد العالمي على جميع الشرائح في المجتمع وخصوصا في المدن. بالرغم من ذلك فإن الطبيعة اللا متناسقة لهذه العملية بالارتباط مع الطبيعة الرجعية للاقتصاد الريفي كانتا تعنيان بأن وضع البرجوازية الوطنية كان مزعزعا - وإلى حد كبير - من الناحيتين الاقتصادية والسياسية كما تم ذكره سابقا.

لذلك لم يتمكن أي حزب برجوازي سياسي أن يحشد الدعم الجماهيري له أو يبلور آيديولوجية للشعب عموما بين أوساط الجماهير وكانت النتيجة الواقعية تختلف عن ذلك وعموما فقد حاولت حركات أكثر جذرية - راديكالية - أن تسود على ميدان العمل السياسي غير الرسمي - أي خارج البرلمان - في ظل الانتداب وفي عهد الملكية. وأصبح مفهوم التنمية الاقتصادية أكثر ارتباطا بمفهوم العدالة الاجتماعية وبذا تركت مفاهيم وقيم المساواة والاشتراكية مجالا ضيقا للقيم والمفاهيم البرجوازية.

بالرغم من عدم تجانس البنية الاجتماعية وبالرغم من غياب الطبقة الواحدة السائدة كان هناك - في العقد الأخير من عمر الملكية - إجماع عام في الرأي بأن أكثر حاجات البلاد الملحة هي الاستقلال الوطني والتنمية الاقتصادية والذين تم وضع العقبات في طريقهما أو تم تجاهلهما من قبل النظام القديم - الملكي - وفي الوسائط الطبيعية لإنجاز الانتقالات الاقتصادية والسياسية الضرورية. نفس الوقت أصبحت الدولة في العراق - وكذلك في معظم الدول المتخلفة - أكثر الوسائط «الطبيعية» لإنجاز التحولات الاقتصادية والسياسية الضرورية.

السنوات الأخيرة من عمر الملكية ١٩٤٦ - ١٩٥٨:

لقد كان لظروف الحرب العالمية الثانية تأثيرات مهمة على الاقتصاد العراقي والتي بدأت - تدريجيا - بفرض نفسها وبشكل محسوس ضمن المعايير السياسية ولقد تسبب - كذلك - تطبيق نوع ما من الديموقراطية «الحذرة» ولو لفترة وجيزة في تخفيف

الاضطهاد عن الحزب الشيوعي. وكان وجود جيوش الاحتلال المتحالفة يعني زجا لكتلة هائلة من القادمين الجدد ومعهم قوة شرائية أساسية ومهمة وبالمقابل أعطى غياب تجهيز البضائع المصنعة والموردة من الخارج المصانع والصناعيين المحليين حافزا مهما وجليا لتوسيع معاملهم أو تأسيس مشاريع إنتاجية جديدة لذا سهل من عملية تراكم رأس المال بمعايير أكبر مما كان ممكنا في السابق.

مع ذلك خلق تظافر كل من مضاعفة سكان بغداد ما بين ١٩٢٢ و١٩٤٧ وكذلك النمو المرافق في حجم قوة العمل مترابطين مع الظروف السياسية الجديدة المار ذكرها في خلق ضرورة لصالح نمو الحركة العمالية. وتم - بالإضافة إلى ذلك- إجازة عدد من الأحزاب السياسية في ١٩٤٦ ومن تلك الأحزاب وبشكل ملحوظ الوطني الديموقراطي وهو وريث الجناح غير الماركسي من جماعة الأهالي. وحزب الاستقلال الذي كان يفضل صيغة أقل تطرفا من القومية العربية التي كانت لجماعة نادي المثنى الذي تفكك بعد أحداث ١٩٤١

لقد كانت أحداث السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة ذات أهمية عظمى في تشديد المعارضة لبريطانيا وللملكية في العراق. وفي ظل وزارتي حمدي الباجه جي[*] وتوفيق السويدي بين ١٩٤٤ و١٩٤٦ - لقد سقط نوري السعيد من التفضيل مرحليا إذ إن الوصي كان قد تعب من أن تملى الأعمال عليه وكان يحاول الاستقلال شخصيا عن الضغوط(١٠٤) تمت إجازة ١٦ اتحادا أو نقابة عمالية كان ١٢ منها تحت سيطرة الشيوعيين. وكانت الاتحادات الأكبر قد تشكلت في أكثر المشاريع الصناعية أهمية مثل ميناء البصرة والسكك الحديد العراقية وكان المرفقان - كلاهما - تحت الإدارة البريطانية.

حدثت أكبر الإضرابات العمالية المطالبة بزيادة الأجور في السكك الحديد عام١٩٤٥ وفي الميناء عام ١٩٤٧ وتجددت مرة أخرى في أواخر الأربعينيات.

أما في المشروع الكبير الآخر الذي كان تحت الإدارة البريطانية أيضا - أي شركة نفط العراق - والذي كان مقره في كركوك فقد تم رفض طلب ترخيص تشكيل نقابة للعمال ولكن عمال النفط أضربوا عام ١٩٤٦ مطالبين بزيادة الأجور. وبعد تسعة أيام من الإضراب وبينما كان العمال محتشدين لسماع تقرير لجنة الإضراب أطلقت

---

[*] ورد الاسم في الأصل خطأ وتحت اسم حميد الباجه جي والصحيح ما أوردناه أعلاه. [المعرب]

(١٠٤) بطاطو - مصدر سابق - ص ٣٤٨ -٣٥٠

النار – من قبل الشرطة المسلحة – على المحتشدين فقتل ١٠ أشخاص(١٠٥)

لقد كان هذا الحدث المأساوي دلالة منذرة بالعنف المرعب لسنة ١٩٤٨ وهي سنة الانتفاضة الشعبية الكبرى والتي سميت بالوثبة.

إن السبب المباشر لهذا الاستنكار والرفض الشعبيين للوضع القائم وللحكومة هو ما دعي في حينه بمعاهدة بورتسموث والتي كانت حصيلة المفاوضات بين بريطانيا والعراق في ١٩٤٧ – ١٩٤٨ والتي لو طبقت لكان تأثيرها هو تمديد المعاهدة البريطانية لعام ١٩٤٨[*] لمدة عشرين سنة أخرى أو بكلمات بطاطو « تمديد المعاهدة تحت ستار مراجعتها »(١٠٦)

بالرغم من أن عددا من الموظفين والوزراء البريطانيين قد توصلوا إلى إدراك أنه «ببقاء العصابة القديمة في السلطة فلا أمل لهذا البلد في أن يتقدم شوطا بعيدا»(١٠٧) وكانت هناك تحديدات جلية وواضحة للمدى الذي يمكن أن تصله الضغوط على «الطغمة القديمة» لإصلاح أساليبها إن تمت الضغوط أصلا إذ كان من الضروري الإبقاء على الروابط الإمبريالية الحيوية في صيغة القواعد العسكرية والتسهيلات الأخرى للجيش البريطاني وكذلك ضمان الوصول إلى النفط ضمن أية صياغة للعلاقات الأنكلو عراقية.

خفت المخاوف التي عبر عنها بعض الموظفين البريطانيين في ١٩٤٦ و١٩٤٧ – مرحليا – عندما شكل أول رئيس وزراء شيعي – وهو صالح جبر – وزارته بعد انتخابات آذار ١٩٤٧ إذ كان يعتقد – وعلى الخصوص – بأن جبر نفسه مهتم ببعض الإصلاحات الاجتماعية التي اعتبرت ضرورية لمنع عدم الرضا الشعبي من الوصول إلى

---

(١٠٥) وبكلمات أحد قياديي الشيوعيين والتي أرخت لتلك الفترة أن تلك الحادثة العرضية قد أوضحت للشعب بشكل واضح وواسع بأن الحكومة معدة بشكل جيد لقتل العمال العراقيين دفاعا عن المصالح البريطانية. أنظر سعاد خيري: «من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق» بغداد ١٩٧٥ ص ١٥٠ – ١٥٢

[*] وردت كذا في الأصل والصحيح المعاهدة البريطانية لعام ١٩٣٠ [المعرب]

(١٠٦) بطاطو – مصدر سابق – ص ٥٤٦ «إن هذه المعاهدة كانت بالتأكيد تحسينا على معاهدة ١٩٣٠ إذ إنها سعت إلى إرساء التحالف على قواعد احترام الاستقلال الوطني العراقي والمصالح المتبادلة.
لكنها جوبهت بانقلاب شعبي حال وصول أنباء توقيعها إلى بغداد. . .» وكذلك أنظر مجيد خدوري: «العراق المستقل ١٩٣٢ –١٩٥٨: دراسة في السياسة العراقية» لندن ١٩٦٠ ص ٢٦٧

(١٠٧) من جانسري في بغداد إلى القسم الشرقي في وزارة الخارجية في ١٦ تموز ١٩٤٦ وثائق الخارجية البريطانية ٣٧١/ ٢٥٣١٥/إي. ٧٠٤٥ وتم اقتباسها من قبل لويس – مصدر سابق – ص ٣٠٩.

مراحل خطرة وذلك لأن نوري - بالرغم من اعترافه بأن الإصلاحات كانت مرغوبة - لم يبدُ وكأنه مقتنع بتغيير الوضع.

أثبت جبر خلال حكمه أنه غير لبرالي بل قمعي مثل نوري إذ تم الحكم على فهد زعيم الحزب الشيوعي واثنين من أعضاء اللجنة المركزية بالإعدام في حزيران ١٩٤٧ - وهم الذين سبق وأن أعتقلهم منذ أوائل ١٩٤٧- وكان الحكم قابلا للاستئناف وتمت كذلك محاكمة قائدي الحزبين اليساريين الأكثر اعتدالا من الشيوعيين وهما كامل الجادرجي وعبدالفتاح إبراهيم في أيلول ١٩٤٧ وتم حظر نشاط الأحزاب.

في هذه الظروف التي تزامنت مع زيادات في تكاليف المعيشة وزيادة العداء الشعبي للسياسة البريطانية في المنطقة وفي فلسطين على وجه الخصوص(١٠٨) كانت أية مراجعة للمعاهدة تخلو من تغييرات رئيسة لصالح العراق ستواجه - حتما - بعدم القبول من معظم العراقيين الواعين سياسيا.

جرت معظم المناقشات في بغداد بين آيار وكانون الأول وغادر الوفد العراقي إلى بريطانيا في بداية كانون الثاني وتم التوقيع بالأحرف الأولى في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨ قامت مظاهرات طلابية كبيرة في بغداد حتى قبل وصول الوفد العراقي إلى لندن وبدأت ظاهريا بتحريض من حزب الاستقلال(١٠٩) ولكن عندما أعلنت بنود المعاهدة في ١٦ كانون الثاني انقلب مد الغضب الشعبي إلى طوفان وبرز الشيوعيون فيه وكأنهم القوة الأساسية وبشكل لا يمكن الشك فيه. في ٢٠ كانون الثاني أطلقت الشرطة النار على مسيرة حاشدة من عمال السكك وسكان الصرائف الفقراء وقتل عدد من الناس وأُجبر الوصي على أن يعلن أنه لن يصادق على المعاهدة وفي ٢٦ كانون الثاني عاد جبر ورفاقه من لندن وفي ٢٧ كانون الثاني انطلقت مظاهرات هائلة تطورت بسرعة إلى مصادمات بين الشرطة والمتظاهرين الذين ردوا على نيران الشرطة برمي

---

(١٠٨) من بلهام في بغداد إلى آتلي بتاريخ ١٩٤٨/١/٢٥ «الرأي العام الغراقي وهو مطابق للرأي العام العربي قد تعاونا بشكل حاد بما يطابق انطباعهم عن الإعلان غير العادل لسياسة الوطن القومي في فلسطين... وتمت استثارة رجل الشارع ورجل المقهى بالانتفاضات في فلسطين منذ قرار التقسيم وأصبحت فلسطين موضوعا مهما للشعارات التي ترفع من جميع المظاهرات في بغداد» من وثائق الخارجية البريطانية ٦٨٤٤٦/٣٧١/ إي. ٢٢١٧ وتم اقتباسها من قبل السيد لويس - مصدر سابق - ص ٣٣٩ وكذلك أنظر ص ٣٤٠ - ٣٤٤ التي تحوي بعض الإيضاحات للانتقادات من قبل موظفي الخارجية البريطانية.

(١٠٩) بطاطو - مصدر سابق - ص ٥٤٨.

الحجارة ونصب حواجز إطارات السيارات المحترقة وفي ذلك اليوم وحده قتل ما بين ٣٠٠-٤٠٠ شخص من جراء أعمال الشرطة والجيش[١١٠] أعلنت الأحزاب المعارضة نداءاً موحدا مطالبة فيه بالإلغاء الفوري للمعاهدة وحل البرلمان وإجراء انتخابات حرة جديدة وبتأمين آني للخبز[١١١] وقدم جبر استقالته إلى الوصي في مساء نفس اليوم.

بالرغم من مرور عشر سنوات أخرى قبل أن يسقط النظام القديم فإن الكراهية التي بانت أو برزت في تلك المشاهد المروعة والرهيبة في بغداد كانت نذيرا بالنقمة التي ستأتي.

خلفت وزارة جبر وزارة لتسيير الأمور برئاسة شيعي آخر هو محمد الصدر - والذي كان نشطا في ثورة العشرين - وذلك من كانون الثاني إلى حزيران ١٩٤٨ وكانت مهمة الصدر الأساسية هي تنظيم انتخابات جديدة في الصيف والتي زيفت لصالح «الطغمة القديمة». لقد انتشرت المعارضة العنيفة خلال الربيع والصيف من بغداد إلى بقية أجزاء البلاد[١١٢]

من الانتفاضات التي تحولت إلى انتفاضة أسطورية في تلك الفترة كانت عملية إيقاف محطة ضخ النفط الخام (ك ٣) قرب حديثة في نيسان وأيار ١٩٤٨ وذلك بإضراب عمالها الذي نظمه الحزب الشيوعي وقد طالبت لجنة الإضراب بزيادة الأجور ما بين ٢٥٪ و٤٠٪ والتي رفضت مما أدى إلى إيقاف المحطة من قبل العمال وبعد أسبوعين ونصف قطعت الحكومة وشركة نفط العراق تموين الماء والغذاء عن العمال المضربين وبعد ثلاثة أسابيع قرر العمال المسير إلى بغداد التي تبعد ٢٥٠ كيلومتراً وفي طريقهم تمت تغذيتهم وحمايتهم من الأهالي في المدن الصغيرة والقرى التي كانت على طريقهم. وحتى قدم لهم مواطنو الرمادي اللوريات لنقلهم. وعندما وصلوا إلى الفلوجة التي تبعد حوالي ٧٠ كيلومترا عن بغداد تدخلت الشرطة واعتقلتهم.

إن فعل التحدي هذا والذي يسمى في التاريخ العراقي بالمسيرة الكبرى كان تعبيرا عن تصميم الشعب على الوقوف بوجه النظام السياسي وحتى بوجه العناصر الطاغية منه. لقد ربطت أغلب بيانات المعارضة الصادرة عن العمال بين المطالبة بزيادة الأجور وتحسين الوضع المعاش وبين المعركة من أجل الاستقلال الوطني وكانت الإضرابات

---

(١١٠) تم وصف هذه الأحداث بشكل حي من قبل بطاطو - مصدر سابق - ص ٥٤٥ - ٥٦٦.

(١١١) بي. مار: «تاريخ العراق الحديث» بولدر ولندن ١٩٨٥ ص ١٠٤

(١١٢) بطاطو _ مصدر سابق - ص ٥٦٣ و٦١١ - ٦١٤ و٦٢٦ - ٦٢٧

والمظاهرات تتركز في المؤسسات البريطانية أو التي تدار من قبل البريطانيين. وجعل هذا الوضع الحركة العمالية أكثر وضوحا وأكثر فعالية مما يوحي به حجمها أو تماسكها أو قواها الاقتصادية.

تزامنت انتخابات ١٩٤٨ مع بداية الحرب في فلسطين التي صعدت المشاعر المعادية لبريطانيا - وبالتالي المعادية للنظام أيضا - في العراق لدرجة فرض الأحكام العرفية في الخريف. استلم نوري السعيد رئاسة الوزارة مجددا في كانون الثاني ١٩٤٩ بعد أن أشرف على انسحاب الجيش العراقي من مواقعه المتقدمة في فلسطين في تشرين الثاني السابق. لقد كان رد نوري الفج على جميع المعارضة - والتي فرضت عليها إجراءات صارمة وشدد الخناق عليها بقبضة فولاذية- هو القمع الشديد وقد وجد تعبيرا فظا عنه في صبيحتي ١٤ و١٥ كانون الثاني ١٩٤٩[*] عندما علقت جثث فهد السكرتير الأول للحزب الشيوعي واثنين من أعضاء المكتب السياسي للحزب وهما حسين محمد الشبيبي وزكي بسيم وقد كانوا جميعا في السجن منذ اعتقالهم في بداية ١٩٤٧ وتم إعدامهم بحجة أنهم ما زالوا مستمرين في تنظيم الحزب وهم داخل السجن وعلقت جثثهم في ميدان عام في بغداد ولعدة ساعات وذلك لكي يستلم ويتفهم المواطنون الاعتياديون الذاهبون إلى أعمالهم الإنذار المطلوب(١١٣)

أحتاج الحزب الشيوعي العراقي بعض الوقت لاستعادة حيويته وللإفاقة من هذه الضربة. لقد تم اعتقال أعداد كبيرة من الحزب مع فهد في ١٩٤٧ أو في الفترة ١٩٤٧ - ١٩٤٩ وبالنتيجة فإن الكثير من أكثر الأعضاء خبرة في الحزب قد قضوا على الأقل العقد الأخير من عمر الملكية وهم رهن السجون(١١٤) لكن بالمقابل أصبح فهد ورفيقاه شهداء وأبطالا وطنيين. لقد أكدت التضحيات العظيمة لفهد ورفاقه وكذلك أكدت العقوبات الوحشية التي أُوقعت بالشيوعيين بأن الحزب قد حصل على دعم شعبي واسع الانتشار. شهدت السنوات العشر الأخيرة من عمر الملكية حوالي عشرين وزارة ومثلت هذه الفترة كذلك القمة لسلطة وسطوة نوري الشخصية فإذا لم يكن هو أو مساعدوه في الحكم فسرعان ما يستدعون لذلك مرة أخرى في غضون أشهر قليلة.

بدأ في هذه المرحلة أيضا عامل مهم آخر بالبروز وكما يبينه الجدول رقم (١- ١) إذ بدأت موارد النفط تزداد بسرعة.

---

[*] كان ذلك في شباط ١٩٤٩ وليس في كانون الثاني [المعرب].

(١١٣) بطاطو - مصدر سابق - ص ٥٦٨ - ٥٦٩.

(١١٤) وتشمل زكي خيري وعزيز الحاج وعبدالسلام الناصري ومهدي حميد.

بالرغم من أن البريطانيين كانوا واعين جدا لعدم شعبية النظام العراقي وتفشي الفساد والرشوة في صفوف الكثيرين من المسؤولين العراقيين لكن كان هناك نوع من التفاؤل - على الأقل في بداية الخمسينيات - إذ بدا أنه من الممكن ضمان المصالح البريطانية وكذلك بقاء النظام جراء الإمكانيات أو الاحتمالات التي برزت من خلال مشاريع «مجلس الإعمار» إذ بدا نوري وكأنه يبدي نشاطا واهتماما حيويا وأصيلا في إنجازها. لسوء حظ النظام ومسانديه كانت فعاليات مجلس الإعمار - الذي أسس عام ١٩٥٠ - غير فعالة في إيقاف المد الطاغي من عدم الرضا.

جدول رقم ١ - ١

إنتاج النفط وإيراداته للفترة ١٩٤٦ - ١٩٥٨

السنة	الإنتاج (مليون طن)	العائدات (مليون دينار)
١٩٤٦	٤,٦	٢,٣
١٩٤٨	٣,٤	٢,٠
١٩٥٠	٦,٥	٥,٣
١٩٥١	٨,٦	١٣,٣
١٩٥٣	٢٨,٠	٤٩,٩
١٩٥٥	٣٣,٠	٨٤,٤
١٩٥٨	٣٥,٨	٧٩,٩

المصدر: يوسف صايغ «إقتصاديات العالم العربي: التنمية منذ ١٩٤٥» ص ٣٧.

لقد ركز المجلس بشكل أساسي على مشاريع السيطرة على الفيضان ومشاريع السيطرة على الري وعلى المواصلات والإنشاءات وهي مشاريع من النوع كبير الحجم - برغم حيويتها - لكنها لا تعطي مردودا سريعا ومنظورا بل بالعكس كانت تحتاج إلى سنوات لأن تتحقق الفوائد المرجوة منها.

لقد كان هناك اعتقاد سائد بأنه مهما كانت الفوائد المتوخاة من المشاريع الصناعية والزراعية ومشاريع الري فإن أكثر النتائج وضوحا هو أن نسبة عالية جدا من حصص الفوائد ذهبت إلى جيوب أولئك المحظوظين جدا بحيث أحيلت عليهم مقاولات تنفيذ تلك المشاريع[١١٥] أثرت الأحداث في العالم الخارجي على أحداث الخمسينيات

(١١٥) لويس - مصدر سابق - ص ٥٩٣.

وبشكل خاص تأميم النفط الإيراني في ١٩٥١ والذي أعطى دفعا لمطالب مماثلة في العراق وأثرت كذلك المفاوضات التي انتهت بتوقيع ميثاق بغداد عام ١٩٥٥ وربما فوق كل التأثيرات كان صعود عبد الناصر إلى السلطة عام ١٩٥٢ وتحديه الناجح لبريطانيا وفرنسا وإسرائيل عام ١٩٥٦

أصبح أعضاء أنصار السلام - وهي منظمة شيوعية كان أغلب أعضائها من بين صفوف الاختصاصيين والطبقات الوسطى - نشطين منذ بداية الخمسينيات. وبدأ الحزب الشيوعي يستعيد نشاطه بقيادة بهاء الدين نوري الذي نظم وقاد مع بعض رفاقه الحزبيين المظاهرات الصاخبة في بغداد في تشرين الثاني ١٩٥٢ والمعروفة بالانتفاضة[١١٦] والتي ابتدأت أصلا بغضب طلابي. وكرد على ذلك فرضت الأحكام العرفية وعين اللواء نورالدين محمود رئيسا للوزراء - من ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ إلى ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣ - وقتل ١٨ شخصا بنيران الجيش وتم حظر نشاط الأحزاب واعتقال حوالي ٣٠٠ قائد سياسي ومن ضمنهم محمد صديق شنشل وفائق السامرائي من الاستقلال وكامل الجادرجي من الوطني الديموقراطي وعلي محمود من أنصار السلام[١١٧]

تم تتويج فيصل الثاني في ١٩٥٣ عندما بلغ السن القانونية - ١٨ سنة - لكن الوصي الذي لم يكن راغبا بفقدان السيطرة التي كان يتمتع بها منذ ١٩٣٩ لم يتراجع إلى الصفوف الخلفية بل استمر بالتصرف وكأن شيئا لم يتغير. خطط عبد الإله - في غياب نوري في أوربا - لإجراء انتخابات برلمانية أكثر حرية نسبيا في حزيران ١٩٥٤ وكانت آماله أن يشكل مجلس نواب يكون تأثير منافسيه الرئيسين غائبا عنه. في أيار اتفقت ثلاثة أحزاب رئيسة - وهي الوطني الديموقراطي والاستقلال والشيوعي ممثلا بقواه المساعدة - [١١٨] على تشكيل جبهة وطنية موحدة وهي عبارة عن تحالف سياسي يوحي بالتأثير الواعد. وقد حصلت الجبهة فعلا على ١١ مقعدا من أصل ١٣٥ مقعد في انتخابات حزيران ١٩٥٤

عندما أوشكت المعاهدة الأنكلو-عراقية لعام ١٩٣٠ على الانتهاء فكر عبد الإله أنه من الحكمة إعادة نوري إلى الوزارة من أجل المفاوضات وقد عاد نوري في آب

---

(١١٦) بطاطو - مصدر سابق - ص ٦٦٦ وكذلك مار - مصدر سابق - ص ١١٢ - ١١٣
(١١٧) بطاطو - مصدر سابق - ص ٦٦٩ وكذلك خدوري - مصدر سابق - ص ٢٨٤
(١١٨) بطاطو - مصدر سابق - ص ٦٧٨

وحل البرلمان. وعندما شكل وزارته الثانية عشرة - من وزاراته الأربع عشرة - بدأ يحكم بالمراسيم.

لم يكن لشدة الاضطهاد التي أعقبت ذلك نظير سابق في تاريخ الملكية إذ تم حظر جميع الأحزاب والصحف المعارضة وتم تجميع مجلس نيابي كان مكونا بأكمله من العبيد والأتباع. بالرغم من أن نشاطات نوري الدبلوماسية عامي ١٩٥٤ و١٩٥٥ قد أدت إلى تحقيق وإنشاء ميثاق بغداد في شباط ١٩٥٥ لكن كل فقرة من فقرات ذلك الميثاق كانت غير مقبولة - إن لم تكن مرفوضة أكثر - مثل تلك الفقرات التي سطرها هو وصالح جبر عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨ وكذلك لم يتم التخفيف بشكل جاد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي كانت موجودة في الفترة السابقة واستمرت في تلك الفترة بل كانت الاستجابة لمتطلبات هذا التخفيف أو الحل أقل تنظيما وتنسيقا في منتصف الخمسينيات عما كان عليه الحال عام ١٩٤٨

وفي مصر كان رد فعل ناصر على الاتفاقية الجديدة للدفاع المشترك في الشرق الأوسط - ميثاق بغداد - عدائيا كما كان متوقعا. لقد خدم كل من شجبه القوي للمعاهدة وبروزه كشخصية عالمية في مؤتمر باندونغ ١٩٥٥ في تكريس مكانته و-خدما قويا - في مطالبته بأن يكون زعيما وممثلا لنوع جديد من القومية العربية والتي أصبحت ذات تأييد شعبي واسع في العراق وفي بقية أجزاء العالم العربي[١١٩] وعلاوة على ذلك فإن خطب ناصر الحماسية عبر راديو القاهرة كانت تصل إلى أتباع متحمسين وعاملين من أجل تكريس دور ناصر في العراق. وضعت أزمة السويس الطغمة الحاكمة العراقية - في ذلك الجو - في موقف حرج إذ كانت هناك مظاهرات ضخمة جدا في بغداد وبعض المدن الأخرى وأكثر تلك المدن بروزا الحي والنجف ووجدت الحكومة نفسها مجبرة على حفظ ماء الوجه بتوجيه احتجاج رسمي إلى بريطانيا وبالمقابل شددت الضغط بصرامة وبقسوة وبعنف على المظاهرات وفرضت الأحكام العرفية مرة أخرى.

لقد كان من الواضح - وبشكل متزايد - أن المسألة مسألة وقت ليسقط النظام - كما هو الحال في مصر في أوائل الخمسينيات - وجعلت أزمة السويس عزلة النظام كاملة وشاملة. أصبح النظام العراقي منبوذا من قبل جميع حكومات الدول العربية تقريبا في نهاية عام ١٩٥٦ وكان الخزي الناجم عن هذا العزل مترافقا مع عدم الرضا الشامل عن المعدل البطيء للتقدم وغياب الحقوق المدنية للمواطنين.

---

(١١٩) أنظر بي. جي. فاتيكيوتس: «ناصر وجيله» لندن ١٩٧٨ ص ٢٢٥ - ٥٤٨.

ربما كان الأكثر شؤما للطغمة هو وضع الجيش فبدلا من التحسن في وضعه كان السخط منتشرا في أوساطه وكانت أفكار ناصر القومية العربية تجد لها أنصارا مخلصين وجاهزين في صفوف الجيش العراقي إذ توسع الجيش كثيرا عن بداياته الصغيرة في ١٩٢٠ وقد قدم النمو السريع في عدد ضباط الجيش وسائل مهمة للتقدم لأعضاء من مجموعات اجتماعية بدون ثروة أو مركز عائلي.

بالرغم من استمرار تعاون أغلب الضباط الكبار مع النظام وذلك من خلال روابط عائلية أو وشائج صداقة أو مصالح مادية فقد انحدر ضباط الجيل الأصغر من جذور اجتماعية مختلفة عن جذور الضباط الكبار ومتباينة فيما بينها وكانت وجهات نظرهم انعكاسا للتيارات السياسية المختلفة التي كانت تدور في البلاد ككل ومن ضمنها الشيوعية والناصرية والنوعيات الأخرى من القومية العربية.

بالرغم من أن السنة الأخيرة قبل ثورة تموز ١٩٥٨ كانت سنة غير حافلة بالأحداث قياسا على الاضطراب في بداية الخمسينيات والرد على أزمة السويس فإن الكره والاحتقار الذين كان يلقاهما النظام قد تركا انطباعا عميقا على المراقبين في ذلك الوقت[١٢٠]

تشكلت جبهة وطنية ثانية في شباط ١٩٥٧ وضمت الحزب الوطني الديموقراطي وحزب الاستقلال والحزب الشيوعي - هذه المرة باسمه المباشر - وحزب البعث وهو الفرع العراقي لمنظمة قومية عربية تم تأسيسها في سوريا والتي كان عدد أعضائها (٣٠٠) شخص عام ١٩٥٥[١٢١] وإذا أخذنا بعين الاعتبار الأوضاع المتفجرة كما مر سابقا وكذلك ضعف السياسيين المعارضين أمام احتكار النظام للسيطرة على وسائل الإكراه والضغط يتبين بأن أي قلب للنظام لا يمكن أن يتم إلا بالقوة. لذا فإن الانقلاب الذي أطاح بالنظام وتحول إلى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ كان عن طريق استخدام القوة على يد مجموعة سرية ضمن الجيش عرفت باسم الضباط الأحرار.

---

(١٢٠) راجع مثلا بنروز وبنروز - مصدر سابق - ص ١٩٩ - ٢٠١ وكذلك مار - مصدر سابق - ص ١٢٠ وكذلك كاراكتاكوس: «ثورة في العراق» لندن ١٩٥٩

(١٢١) بطاطو - مصدر سابق - ص ٧٤٣. إن العدد ٢٨٩ مبني على قائمة الأعضاء التي ضبطت من قبل الشرطة السرية في حزيران ١٩٥٥

الفصل الثاني

الوضع من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٣

لاقت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ترحيبا عاما ومطلقا من شعب العراق فبالنسبة للفقراء وخصوصا سكان الصرائف وكتلة العاطلين عن العمل - تلك الكتلة الكبيرة- وبقية المجموعات الاجتماعية كان ذلك الوقت هو وقت الأمل الكبير والتفاؤل بالمستقبل. إذ في النهاية جاءت حكومة إلى السلطة لتحرر البلاد من سيطرة بريطانيا وعملائها - كما اعتقد الكثيرون - وستطبق كذلك سياسات موجهة من اجل تحقيق مصالحهم الوطنية.

في الحقيقة كانت مثل هذه الآراء سائدة ومشتركة بين معظم الضباط الأحرار لذا اعتقدوا - بدورهم - أنه إذا كان بمقدورهم تحرير بلدهم من النظام القديم فإن كل شيء آخر سيتجه نحو محله الطبيعي بصورة آلية وتلقائيا.

التحضير للانقلاب: قاسم والضباط الأحرار قبل تموز ١٩٥٨

لا يمكن تعقب التركيب الأصلي لتنظيم الضباط الأحرار بأية دقة قبل ١٩٥٦ بالرغم من أن بعض الضباط الساخطين كانوا يلتقون سرا منذ عام ١٩٥٢[(١)]

لقد جذبت الحركة - إن جاز تسميتها كذلك - في هذه المرحلة أعداداً متزايدة من الموالين بعد دخول العراق في حلف بغداد وحتى بأعداد أكبر بعد الغزو الثلاثي لمصر. لقد تشكلت في كانون الأول ١٩٥٦ - أول - لجنة عليا للضباط الأحرار وتكونت من محي الدين عبد الحميد وناجي طالب وعبد الوهاب أمين ومحسن حسين

---

(١) أنظر بطاطو: «الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق: دراسة في طبقات العراق الإقطاعية والتجارية ولشيوعييه وبعثييه ولضباطه الأحرار» الفصل ١٤ «الضباط الأحرار والشيوعيين وثورة تموز ١٩٥٨» ص ٧٦٤- ٨٠٧.

الحبيب وطاهر يحيى ورجب عبد المجيد وعبد الكريم فرحان ووصفي طاهر وصالح علي غالب[*] ومحمد سبع وكلهم كانوا ضباطا في الجيش أو في القوة الجوية وبرتبة رائد فما فوق.

في هذه المرحلة لم تضم اللجنة العليا في عضويتها أيا من الرجلين اللذين سيبرزان في النهاية وكأنهما المحركان الأوليان للجماعة وهما عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف اللذان كانا يعسكران في الأردن.

برغم ذلك كان قاسم وعارف عضوين في مجموعة أخرى من الضباط الأحرار وضمت تلك المجموعة شقيق عبد السلام عارف - عبد الرحمن - وفؤاد عارف وهو غير قريب لهما وناظم الطبقجلي وعبد العزيز العقيلي وخليل سعيد.

كان عدد الضباط الأحرار الكلي حوالي ٢٠٠ ضابط أي أقل من ٥٪ من إجمالي ضباط الجيش[٢] وهذا يوحي - بالإضافة إلى غياب أية مقاومة أو معارضة للثورة عند قيامها - بوجود دعم للثورة أكبر بكثير مما توحي به هذه النسبة الضئيلة. علاوة على ذلك كانت الحركة سرية تعمل في ظل نظام قمعي جدا وكان جميع المشاركين فيها يعيشون في ظل الخوف الدائم من أن ينكشفوا. في صيف ١٩٥٦ - على سبيل المثال - تم نقل عدد من الضباط الذين كانت تشك السلطات في أنهم منخرطون في تنظيمات سرية إلى مواقع أقل حساسية في الداخل أو عينوا ملحقين عسكريين في السفارات العراقية في الخارج ونتيجة لحركة التنقلات تلك تم تعليق الاتصالات بين مجموعة عبد الكريم قاسم والهيئة العليا إلى ربيع ١٩٥٧ عندما توحدت المجموعتان. كانت المشكلة الرئيسة التي تواجه - المتآمرين - في الأشهر القليلة التي سبقت ثورة تموز مباشرة تكمن في أن وحدات قليلة كان يجري تجهيزها بالذخيرة الحية وذلك لأسباب أمنية. لقد كان التراكم الناجح للذخيرة الحية من جهود ناجي طالب[**] كما يبدو إذ كان مديرا للتدريب العسكري لذا كان بإمكانه أن يسحب ذخيرة للمناورات الحية[٣] يبدو أن التوقيت الفعلي للثورة قد قرر من قبل قاسم وعارف لوحدهما وبدون أي تنسيق أو تعاون فعلي مع زعماء المعارضة بالرغم من أنه تم إبلاغ كل من كامل الجادرجي من

---

[*] الأسم الصحيح هو صبيح علي غالب وليس كما ورد أعلاه [المعرب].

(٢) بطاطو: مصدر سابق ص ٧٨٣.

[**] كان مدير التدريب العسكري آنذاك عبد الوهاب الأمين وليس ناجي طالب [المعرب].

(٣) راجع أورييل دان: «العراق في ظل قاسم: تاريخ سياسي» لندن ١٩٦٩ ص ٢٧

الوطني الديموقراطي وكمال عمر نظمي[*] عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي وفؤاد الركابي من حزب البعث العربي بالموعد قبل أيام قليلة فقط من التنفيذ[٤] وتم اختيار الموعد ليتطابق مع التحرك نحو الأردن للواء المشاة العشرين إذ كان فوجان من أفواجه الثلاثة بإمرة ضابطين من الضباط الأحرار وكان الهدف من حركة اللواء المذكور ليكون قريبا من ميدان الأحداث في حالة تصاعد القتال في لبنان. وكان موعد الحركة الأصلي هو يوم ٣ تموز لكنها أجلت إلى ليلة ١٤ تموز.

الانقلاب وثورة ١٤ تموز ١٩٥٨:

لقد شرحت تفاصيل الانقلاب في أكثر من كتاب ولا حاجة بنا للإطالة هنا[٥] وباختصار بينما بقي قاسم في معسكر المنصور مع اللواء التاسع عشر تمكن عارف من السيطرة على اللواء العشرين بأكمله والذي كان هو آمرا لأحد أفواجه - وكان ذلك اللواء مقررا له الحركة نحو الأردن في وقت متأخر من ليلة ١٣ تموز - ووجه اللواء للزحف على بغداد. تحرك قسم من اللواء إلى المناطق الاستراتيجية المهمة في بغداد وحولها بينما طوقت أقسام أخرى من اللواء دار نوري السعيد والقصر الملكي. تمكن نوري من الإفلات من القبض عليه إلى اليوم التالي لكن الملك وبعض النساء من العائلة المالكة قتلوا بالرصاص في باحة القصر الملكي.

أفاق المواطنون العراقيون في الصباح الباكر من يوم ١٤ تموز على أنغام الموسيقى العسكرية من الراديو وخصوصا النشيد الوطني الحماسي «الله أكبر». وفي السادسة والنصف صباحا أذاع عبد السلام عارف البيان الأول للحكم الجديد مفيدا أن الجيش قد حرر (الوطن الحبيب من المفسدين الذين نصبهم الاستعمار) وطلب المساندة من الشعب. ظهر قاسم وعارف على شاشة التلفزيون بعد فترة قصيرة وأوضحا أن حكومة شعبية ستشكل فورا ودعيا إلى الحفاظ على النظام والوحدة. من أجل الوطن[٦] تم إعلان الأحكام العرفية في البلاد بعد عدة ساعات.

---

[*] ورد الاسم في الأصل كامل عمر نظمي لكن الصحيح ما أوردناه [المعرب].

(٤) بطاطو: نفس المصدر السابق ص ٨٠٣ - ٨٠٤.

(٥) مثلا في نفس كتاب بطاطو السابق ص ٨٠٠ - ٨٠٧ وكذلك أنظر كتاب إي. بنروز وإي. أف. بنروز: «العراق: العلاقات الداخلية والتقدم الوطني» ص ١٩٩ - ٢١٠ وكذلك يو. دان: «العراق في ظل قاسم: تأريخ سياسي» ص ٢٨ - ٣٢.

(٦) بطاطو: نفس المصدر ص ٨٠٢. حيث نجد النص الكامل للبيان.

اندفعت حشود هائلة في شوارع بغداد وهي تهتف بشعارات حماسية دعما للثورة ولقادتها واحتفالا بسقوط النظام القديم وخصوصا بموت عبد الإله. نلاحظ في ذلك الظرف المتفجر جدا - حيث بدا أن الشعور المكثف المعادي للملكية وللبريطانيين غير قابل للسيطرة عليه تقريبا - أن الإصابات لم تكن عالية أبدا. تم تشكيل الوزارة الأولى بعد ظهر ذلك اليوم وأعلنت أسماء أعضائها وكانت تحوي خليطا من الضباط وشخصيات سياسية بارزة وممثلين عن بعض الأحزاب السياسية. لقد كانت الوزارة معتدلة ووطنية في تركيبها ولم تتم دعوة الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديموقراطي الكردستاني للمشاركة فيها.

شغل الضباط المناصب الوزارية المهمة: قاسم وعارف وناجي طالب الأول لرئاسة الوزراء والدفاع والآخرين للداخلية وللعمل والشؤون الاجتماعية. وشغل قائدان من قواد الحزب الوطني الديموقراطي وهما محمد حديد وهديب الحاج حمود وزارتي المالية والزراعة. وشغل سكرتير عام حزب البعث فؤاد الركابي وزارة الإعمار[*] وشغل سكرتير عام حزب الاستقلال صديق شنشل[**] وزارة الإرشاد. أما بقية الحقائب الوزارية وهي الخارجية والعدل والاقتصاد والمعارف والصحة والمواصلات والأشغال فقد شغلت من قبل كل من: الدكتور عبد الجبار الجومرد ومصطفى علي والدكتور إبراهيم كبة - الذي كانت له ميول ماركسية واضحة - والدكتور محمد صالح محمود وبابا علي أبن الشيخ محمود من السليمانية. وتم في نفس الوقت تعيين ضباط أحرار يعتمد عليهم كآمرين للجيش والقوة الجوية والأمن الوطني.

كان العمل الأول للوزارة الجديدة هو إلغاء المؤسسات الرئيسة للعهد القديم - مثل الملكية والمجلسين التشريعيين - واعتقال المتعاونين مع الملكية. وقامت كذلك بتطهيرات في صفوف ذوي الرتب العالية في القوات المسلحة والموظفين المدنيين وضباط الشرطة وإبدال من كان ولاؤهم للثورة موضع شك. برغم ذلك لم تخسر الغالبية العظمى من منتسبي المؤسسات السابقة مواقعها وهذا يؤكد أن أغلب الأوضاع وروحية النظام القديم استمرت في البقاء.

في ميدان السياسة الخارجية تم حل الاتحاد بين العراق والأردن بسرعة - وهو ذلك الاتحاد الذي جمع العراق والأردن معا في شباط ١٩٥٨ كرد فعل فاتر من النظام

---

[*] الأصح أنه كان أمينا لسر القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي آنذاك [المعرب].

[**] لم يكن صديق شنشل سكرتيرا عاما لحزب الاستقلال وبالمقابل كان محمد مهدي كبة رئيسا للحزب. [المعرب]

القديم على الجمهورية العربية المتحدة المشكلة من مصر وسوريا. لم يشارك العراق بعدها في اجتماعات حلف بغداد بالرغم من أن الانسحاب الرسمي لم يتم لحين آذار ١٩٥٩ عندما غادرت البعثة الفنية البريطانية القاعدة الجوية العراقية في الحبانية. وتم إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الصين والاتحاد السوفييتي فورا وكذلك مع بقية الأقطار الاشتراكية واتخذت الحكومة الجديدة سلسلة من الأعمال التي كانت تشير إلى رغبتها في تطبيق سياسات مستقلة عن بريطانيا والغرب. بقي موقف الحكومة الجديدة غامضا تجاه شركات النفط وربما كانت منتبهة وبشكل جيد إلى المخاطر المحتملة من أية مواجهة رئيسة معها في مثل هذه المرحلة المبكرة.

المناخ السياسي بعد الثورة مباشرة:

قوبلت تلك الأعمال التي تم القيام بها فورا بالترحيب والمظاهرات الضخمة تعبيرا عن الموافقة الشعبية والثقة بالحكم الجديد وكان ظهور عبد الكريم قاسم في المناسبات العامة يستقبل بحماس جذل. وإن الصور الملتقطة في تلك الفترة وروايات شهود عيان للحشود الهائلة التي ملأت الشوارع في الأسابيع القليلة الأولى التي أعقبت الثورة ما هي إلا شهادة لا يمكن إلا الإقرار بها عن الدعم الذي تمتعت به الثورة في حينه(٧)

برغم ذلك كانت التوترات والاختلافات تمور تحت سطح الأحداث وما لبثت أن انفجرت في مواجهة علنية. كانت هذه المواجهات غالبا ذات طبيعة شخصية - وذلك ضمن الدوائر الصغيرة للحكام الجدد أنفسهم - ولكنها كانت تفهم وتترجم أو تطبق من قبل الرأي العام كأنها تعبير عن وجهات نظر متباعدة أو متضاربة. لكن من المهم ملاحظة بعض المعطيات عن تلك الفترة وتطوراتها.

في المقام الأول: بالرغم من أن الضباط الأحرار كانوا يحملون وقادرين على عكس بعض الطموحات السياسية العامة واسعة الانتشار في ميداني السياسة الداخلية والخارجية وكان أغلبهم - وكذلك الغالبية من زملائهم الوزراء المدنيين - إصلاحيين بل محافظين في تفكيرهم السياسي ولذا فإنهم كانوا حذرين وأقل ثورية بكثير من أغلب مؤيديهم في الشوارع والذين كانوا يحيون انتصارهم بذلك الحماس.

وثانيا: بالرغم من أن قاسم وعارف برزا وكأنهما المسؤولان الرئيسان عن الانقلاب الذي جلب الثورة - وهما اللذان لم يكن أي منهما معروفا على نطاق واسع

---

(٧) ذكريات شخصية في بغداد تموز - أيلول ١٩٥٨

في ذلك الوقت - وبما أن الخلافات بينهما برزت في الأيام الأولى كان هناك تشوش ملحوظ حول دوريهما شخصيا. لذا اصبحا - بعد وقت قصير - يصنف أحدهما وكأنه مؤيد لأفكار (الجناح اليساري) أي الوطنية العراقية والشيوعية والآخر مؤيد لأفكار (الجناح اليميني) أي تيار القومية العربية وتبلورت التحالفات السياسية تدريجيا حول هذين القطبين.

أدى الرفع المفاجئ للقيود السياسية - على المستوى العام - إلى شعور عام بالتفاؤل وإحساس بالإمكانات غير المحدودة لمستقبل البلاد وإلى ارتفاع مفاجئ في الطلب الشعبي للتشريع الفوري للإصلاحات الاجتماعية الجذرية. في تلك الأيام والأسابيع المفعمة بالنشاط كان يعتقد على نطاق واسع - وحتى عبر عن ذلك بعض الذين كانوا في السلطة وخصوصا عبد السلام عارف - بأن الشرور الاجتماعية الرئيسة والجائرة يمكن كنسها وبسهولة وبجرة قلم. كان أغلب هذه الأفكار ساذجة - كما عبر عنها أولئك الذين كانوا يأخذون الأطعمة من المحلات بدون دفع أثمانها اعتقادا منهم أن الثورة جعلت النقود ملغية - وكانت أيضا متقدمة بشوط بعيد قياسا على تفكير معظم أعضاء الوزارة.

لقد أُفتقد رجال السلطة الجديدة الخبرة ووحدة العقيدة وبالنتيجة فإن قضايا أساسية مثل من يقود وما هو شكل النظام الحكومي والسياسي الذي يجب تطبيقه بقيت بدون حلول. كان تماثل الحال مع الوضع في مصر في أشهرها الأولى في أعقاب أحداث تموز ١٩٥٢ يصدم المتتبع[٨]

كان الصراع المتنامي بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف أوضح تعبير عن عدم الوحدة في القمة وكان صراعا حول المنصب الأعلى في السلطة وكان كذلك صراعاً في الشخصية والمبادئ. في الظاهر كانت أرضيات الحسم الأساسية بين الاثنين مرتبطة بما أصبح موضوعاً ملتهباً حول عما إذا كان يجب على العراق الارتباط الفوري أم عدمه مع الجمهورية العربية المتحدة والتي تشكلت من مصر وسوريا في شباط ١٩٥٨ لقد كان نجاح الثورة المصرية عام ١٩٥٢ مصدراً للإلهام ومثالاً يحتذى وقد جذبت شخصية ناصر الولاء الشديد وحتى المداهنة لها ورغم ذلك لم يتم التعبير عن هذه الوضعية بتشكيل حزب سياسي ناصري. من الصعب تحديد حجم هذه المجموعة

(٨) أنظر مكسيم رودنسون: «النظام السياسي» مقتبس في كتاب بي. جي. فاتيكيوتس (محرر): «مصر منذ الثورة» لندن ١٩٦٨ ص ٨٧ - ١١٣

بدقة قبل الثورة العراقية. إذ إن تأثير عبد الناصر كان لا يمكن مقاومته على مختلف الأصعدة السياسية في العراق عندما كان نوري في السلطة وبقي الأمر على حاله إلى أن بدأ الشقاق بين قاسم وعارف إلى مرحلة منذرة بالخطر في خريف ١٩٥٨

صعود عبد الكريم قاسم:

من الصعب المغالاة في تقدير حالة الحيرة وعدم اليقين التي سادت الجو السياسي في صيف وخريف عام ١٩٥٨ لأسباب عديدة أولها بروز بعض رجال القوات المسلحة كعناصر مساهمة وفاعلة في السياسة بعد حوالي عقدين من «الحياد». كان تدخلهم في السياسة عام ١٩٥٨ من نوع مختلف جدا عن سلسلة الانقلابات التي جرت بين ١٩٣٦ و١٩٤١[*][٩] إذ إن الانقلابات السابقة كانت صراعا على السلطة بين مجموعات مختلفة من الضباط والسياسيين بينما كانت ثورة تموز عازمة على إزاحة النظام القديم بأكمله بالرغم من أن الكثير من الضباط الأحرار كانوا قد بدؤوا حياتهم العسكرية في أواخر الثلاثينيات وأن قاسم نفسه من أقارب محمد علي جواد الذي كان قائدا للقوة الجوية في ظل بكر صدقي. وعلى العموم - وكما هو حال أغلبية السكان - فقد كان الضباط الأحرار ومن آزرهم من أفراد القوات المسلحة مجموعة غير متجانسة ومتباينة جدا لكن يوحدهم هدف واحد هو إسقاط النظام القديم. لذا برزت اختلافات بينة في الرأي فيما بينهم حول السياسات التي يجب أن تنفذها الحكومة الجديدة وبالإضافة إلى ذلك ونتيجة لإحالة كبار الضباط على التقاعد بعد الانقلاب مباشرة كان أغلب من خلفهم من ذوي الرتب المتوسطة وحتى الصغيرة لذا لم يكن جليا في البداية من كان يملك الزمام.

بما أن البناء التنظيمي للجيش كان لا يزال «غير سياسي» أي كان مبنيا على احترام الرتب العسكرية وتسلسلها وكان شديد التأثر بالقيم العسكرية مثل «شرف الضابط» و«احترام الزي العسكري». أدى كون الضباط من نفس العمر والرتبة - تقريبا - إلى عدم بروز أي شخص مسلم بقيادته من بين صفوفهم وقت حدوث الانقلاب وكان ذلك يعني أنه لم يكن هناك أي سبب ضاغط على أي منهم لأن يتنازل لأي شخص أو أشخاص من أقرانه والاعتراف له بالتفوق عليه بالرغم من أن قاسم وعارف برزا بسرعة

---

[*] في الواقع جرى انقلابان الأول في ١٩٣٦ من قبل بكر صدقي والثاني في آيار ١٩٤١ [المعرب].

(٩) لأجل مناقشة وافية لأحداث هذه الفترة أنظر م. طربوش: «دور العسكريين في السياسة: حالة للدراسة العراق في ١٩٤١» لندن ١٩٨٢

نسبيا كمتنافسين على السلطة. وعلاوة على ذلك لم يكن أي من الضباط قادراً لحد ذلك الحين على بناء جهاز متماسك من المؤيدين في صفوف القوات المسلحة مبني إما على الولاء للمنطقة أو القبيلة أو الحزب. لذا أصبح الصراع على السلطة - في تلك الشهور المبكرة - مركزا بشدة حول الحصول على دعم القوى الشعبية الكبيرة.

في هذا الجو المشحون جدا - حيث كانت آلة الدولة لا تزال ضعيفة - كان التأييد الشعبي مصيريا لبقاء الحكومة وقادتها. وكما رأينا سابقا فإنه لم يسمح للأحزاب بالعمل بشكل علني وحتى أولئك الذين سمح لهم بالعمل من وقت لآخر مثل حزب الاستقلال أو الوطني الديموقراطي لم يكن بإمكانهم اختبار أو توسيع تأثيرهم في انتخابات نزيهة وبالنتيجة اضطرت المعارضة الفعلية للملكية إلى العمل السري. وبما أن البعثيين والقوميين الناصريين كانوا من القادمين الجدد إلى ميدان العمل السياسي فإن أغلب تلك المعارضة نظمت - كليا تقريبا - من قبل الحزب الشيوعي والذي سيطر أيضا على المنظمات الجماهيرية والاتحادات العمالية بعد الثورة كان الشيوعيون قادرين لأول مرة على الظهور إلى العلن وعلى توجيه مشاعر الجماهير الحاشدة في شوارع بغداد وعلى تلك الجماهير اعتمدت الحكومة الجديدة في تحديد مصيرها. في مثل تلك الظروف أي في الوضع الذي وجد قاسم نفسه شاذا جدا عن القوى السياسية التي ساندت الثورة لأن وجهات نظره السياسية الشخصية كانت إصلاحية أكثر منها ثورية. وكان أقرب إلى «وطنية» مجموعة محمد حديد والحزب الوطني الديموقراطي وإلى أفكار تشجيع وحماية الصناعة والزراعة الوطنية وإلى تكوين دولة غنية أكثر من قربه إلى الشيوعيين.

برغم ذلك لم يتمكن الجناح الإصلاحي من البرجوازية الوطنية والتي ينتمي إليها محمد حديد وحزبه من نشر سيطرته الاقتصادية والعقائدية على البلاد ككل وقد منع هذا الجناح من بناء تنظيم سياسي أو جهاز حزبي فعال بسبب القمع والفساد في السنوات الأخيرة من عمر الملكية. علاوة على ذلك تسببت الزيادة المفاجئة في عائدات البترول في بداية الخمسينيات في ازدياد شديد وجلي في الاستهلاك والذي ساهم بدوره بزيادة الفجوة بين الأغنياء جدا وبقية المجتمع وهذا أوضح بجلاء الحاجة الماسة إلى إصلاحات اجتماعية وهي تلك التي كانت الملكية غير راغبة في القيام بها.

في ظل غياب حزب برجوازي ديموقراطي اجتماعي فعال يتصدى لإنجاز تلك المهام اعتُبر الحزب الشيوعي - وبشكل متزايد - بأنه المنظمة الوحيدة القادرة على إسماع صوت آمال وطموحات قطاعات واسعة من المجتمع وخصوصا عند تأكيده على الحاجة إلى الإصلاحات الديمقراطية بالإضافة إلى التغيير الثوري. لقد كانت سياسة

الحزب هي الضغط من أجل التحسينات والإصلاحات الجذرية من خلال النظام القائم بينما كان يعبر عن النظام الاشتراكي دائما بأنه المجتمع المثالي الذي سيمكن بناؤه - يوما ما - في العراق إذا توفرت الظروف الاقتصادية والاجتماعية السليمة الملائمة، ولم تعتبر الاشتراكية آنذاك ممكنة عمليا في المستقبل القريب. لذا تركزت سياسة الحزب على مواضيع مثل المطالبة بتحسين ظروف المعيشة وظروف العمل وعلى توزيع للثروة أكثر عدالة وتوفير شروط صحية أفضل وتأمين التعليم والخدمات العامة للجميع. كان هناك حزب قومي عربي يحمل نفس الطموحات من أجل مجتمع أكثر عدالة وهو حزب البعث ولكن لأسباب تاريخية وديموغرافية لم تجد مفاهيم القومية العربية تأثيرا خارج عدد من أحياء بغداد ومعظم أجزاء مدينة الموصل وفي المدن الصغيرة: عانة والفلوجة وحديثة وراوة وتكريت حيث كانت أفكار العروبة قوية ولربما بسبب قربها - أي تلك المدن الصغيرة - من الحدود السورية وحيث لم تكرس الشيوعية جذورا لها هناك(١٠)

لذا كان الحزب الشيوعي والمتعاطفون معه أكبر قوة سياسية في العراق بعد الثورة مباشرة. لقد وجد قاسم نفسه - وهو الذي لم يكن يملك شبكة من الأقارب أو التنظيمات المنتشرة في كل المناطق رهن إشارته تتيح له تجميع حزب سياسي وعلى العكس من عبد السلام عارف في ذلك الوقت أو صدام حسين بعد ذلك بسنوات قليلة - مضطرا للاعتماد كليا - تقريبا - على دعم الجماهير في وضع كانت فيه تلك الجماهير متعاطفة مع أهداف ومبادئ الشيوعيين أكثر من أي مبادئ أو حزب آخر.

ولقد فرض الأمر الواقع نفسه على قاسم فوجد أن لاخيار له سوى إجراء ترتيب مع الشيوعيين وهو ذلك الترتيب الذي كان حماسه له فاترا بشكل واضح بسبب كونه إصلاحياً وليس ثوريا.

---

(١٠) على الفرات تبدو هيت كاستثناء من التأثر بأفكار القومية العربية بل على العكس متأثرة بالحزب الشيوعي.
وحول عدد أعضاء الحزب الشيوعي البالغ (٥٠٠) في عام ١٩٥٤ الذي أعطاه بطاطو في مصدره السابق ص ٧٠٤ والذي أعيد من قبل السيدة مار في كتابها: «التاريخ السياسي للعراق الحديث» ص ١٦٦ يبدو هذا الرقم صغيرا جدا لأن من الصعب جدا أن يتمكن هذا العدد الصغير من تنظيم المظاهرات الضخمة جدا التي حدثت في بغداد في ١٩٥٨ و١٩٥٩ وكذلك لا يمكن تصور بأن الحزب كان قادرا على تجنيد عدد كبير من الأعضاء في السنوات ما بين ١٩٥٤ ووقت الثورة أي حينما كان الاضطهاد شديدا. وفي ضوء تقديرات دان للعضوية بحدود (٣٠٠٠) في ١٩٥٨ (مصدر سابق ص ٧٠٤).

الوحدة الفورية مقابل الاتحاد:

في نهاية تموز ١٩٥٨ وصل ميشيل عفلق الأمين العام والمؤسس لحزب البعث إلى بغداد من دمشق لمحاولة الضغط على الحكومة الجديدة للارتباط بالجمهورية العربية المتحدة والتي كان نفسه محركا أساسيا لها. من الطبيعي أن تجد هذه التطلعات تحبيذا لها في صفوف حزب البعث والقوميين أي بين الأشخاص الذين انجذبوا إلى إنجازات عبد الناصر لكن لم يتوفر لهم أي تنظيم سياسي مجاز في العراق.

بما أن موضوع الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة - أي مصر وسوريا - أعتبر عموما بأنها شكلت النقطة الرئيسة للخلاف بين البعثيين والقوميين من جهة وبين قاسم والحزب الشيوعي من جهة أخرى لذا فمن المفيد محاولة إزالة بعض المفاهيم الخاطئة الشائعة والتي أصبحت جزءً من المعرفة المعترف بصحتها في كثير من الدراسات عن هذه الفترة(١١) وهنا يجب إيضاح ما يلي: -

أولا: بالرغم من التناقضات العقائدية طويلة الأجل الواضحة بين الشيوعيين والقوميين العرب فإن من المؤكد أن هناك كرها قليلا بين الأحزاب الشيوعية الشرق أوسطية وبين التنظيمات القومية العربية في مرحلة ما قبل الاستقلال وحتى في أوقات عديدة كانت هناك درجة ما من التعاون المشترك بينهما لأنهما كانا موحدين ضد الاستعمارين البريطاني والفرنسي. بالإضافة إلى ذلك فإن الحركة الشيوعية وخصوصا تحت قيادة فهد كانت قد نمت وتطورت في مناخ مشرب بالطموحات الوطنية العراقية والقومية العربية - بالرغم من حقيقة أن نسبة عالية جدا من العراقيين هم من الشيعة أو من الكرد كانت تعني أن الأولى أي الوطنية العراقية بدت هي الغالبة أو السائدة - وأن السياسات التي ناضل الحزب الشيوعي من اجلها قد دمجت بنجاح بين مفاهيم الصراع الطبقي والاستقلال الوطني تلك. لقد نما الحزب الشيوعي العراقي من خلال حركة النضال الوطني من أجل الاستقلال الوطني وكون جزءا أساسيا منها وحصل على دعم واسع جدا لأن قيادته قد وعت أن تحقيق الاستقلال الوطني سيكون شرطا مسبقا للتحرر الاجتماعي.

---

(١١) راجع خصوصا مجيد خدوري: «العراق الجمهوري: دراسة في السياسة العراقية منذ ثورة ١٩٥٨» لندن ص ٨٦ و٨٨ و٢٣٠ و... إلخ. وكذلك ماريون فاروق سلوكلت: «العراق: إعادة تقييم لكتابات جديدة» في مجلة دراسات الشرق الأوسط عدد ٣ سنة ١٩٧٨ ص ٨٠ - ١٠٤ ومالك مفتي «تكوينات سيلدية: العروبة والنظام السياسي في سوريا والعراق» أتيكا ولندن ١٩٩٦، الذي =

في ضوء التأثير الحاسم لصعود عبد الناصر وعلى الخصوص بعد تأميم قناة السويس ١٩٥٦ رفع مؤتمر الحزب[*] المنعقد في ذلك العام شعار «نحو سياسة قومية عربية» مبينا أن العرب يشكلون شعبا واحدا ومؤكدا بأن «لهم رغبة عارمة بالوحدة» مع ربطه إنجاز تلك الرغبة باختفاء الإمبريالية من العالم العربي وبتنفيذ إصلاحات ديموقراطية[١٢] بحلول تموز ١٩٥٨ أدى تزايد شعبية عبد الناصر والوضع الجديد الذي خلق بعد إعلان تكوين الجمهورية العربية المتحدة من مصر وسوريا إلى توسيع الانجذاب نحو القومية العربية وخصوصا بين السنة العرب من سكان المدن في وقت كان الحزب الشيوعي يعتبر وكأنه قوة سياسية رئيسة في العراق إن لم يكن القوة الرئيسة الوحيدة. بسبب العزلة التدريجية لنظام قاسم والدعاية الواسعة القائلة بأن قاسم ما هو إلا ألعوبة بيد الشيوعيين تحول القوميون الناصريون والبعثيون إلى البؤرة الرئيسة في مجابهة الشيوعيين التي اقترنت بالمساعدة المادية والمعنوية من ناصر وأعوانه في سوريا. يتضح من ذلك أن رد الفعل غير المتحمس من جانب الشيوعيين على اقتراح الوحدة الفورية مع سوريا ومصر في ١٩٥٨ لم يعكس موقفا مبدئيا بقدر ما كان رد فعل للتجربة المرة لرفاقهم السوريين والمصريين في ظل التطبيقات العملية في الجمهورية العربية المتحدة. ففي سوريا نشر قائدا البعث ميشيل عفلق وجمال الدين الأتاسي واللذين كانا في تحالف مع الشيوعيين نشرة داخلية في صفوف حزبهم عام ١٩٥٦ أكدت على الاختلافات الأساسية بين الأممية الشيوعية وطريقهم الخاص بالتفكير وحذرت تلك النشرة من ان ازدياد شعبية الاتحاد السوفييتي كانت تعني دعم الشيوعيين في سوريا[١٣] وقد تزامن هذا مع فترة كان فيها حزب البعث في سوريا منقسما إلى عدة أجنحة متصارعة وبدا أن القيادة قد استحوذت على فائدة الوحدة القانونية مع مصر كنوع من الأمر الواقع بالرغم من أن بنود الوحدة تطلبت حل حزب البعث. وتصورت

= لاغنى عنه لفهم التطورات في العراق وسوريا، وخاصة في الفترة الحرجة بين ١٩٥٨ و١٩٦٣ وكذلك للتاريخ اللاحق للعروبة في البلدين.

[*] كان ذلك كونفرنسا حزبيا وليس مؤتمرا وطنيا للحزب. [المعرب].

(١٢) أنظر بطاطو: نفس المصدر ص ٧٥٠. وكذلك هنري كريمال: «تصفية الاستعمار: الإمبراطوريات البريطانية والفرنسية والهولندية والبلجيكية ١٩١٩ - ١٩٦٣» لندن وبولدر ١٩٧٨

(١٣) ق.س. أبو جابر: «حزب البعث العربي الاشتراكي» سيراكوزة ١٩٦٦ ص ٤٣ - ٤٤ وكذلك بطاطو - نفس المصدر السابق - ص ٨٢٢ - ٨٢٣. كان البعث السوري واضحا في تفضيله شكلا فضفاضا للاتحاد يضمن استقلالا ذاتيا اكبر لسوريا، الا أن ذلك الأمر قوبل بالرفض من قبل ناصر. أنظر: مفتي، مصدر سابق ص ٧٨ - ٩٨.

قيادة البعث أن مواقع الحزب ستتقوى بتوزيع مناصب مهمة على عدد من قادة الحزب في سوريا - وكان هذا خطأ أثبتته الأحداث فيما بعد - وقدمت الوحدة فائدة أخرى للبعث لأن قوانين حظر الشيوعية في مصر سوف تطبق في سوريا أيضا مما يجبر الحزب الشيوعي على حل تنظيماته أيضا[١٤]

في مثل تلك الظروف كان من المدهش جدا أن يخف عفلق ورفاقه بسرعة إلى بغداد في محاولة القناع العراقيين بالاندماج معهم في الوحدة ومن غير المدهش أيضا - وبنفس القدر - أن يكون الشيوعيون معارضين كليا وبالتأكيد تحت مثل تلك الظروف. وعلاوة على ذلك فإن الضجة للدعوة للوحدة تم دعمها وبصوت عال من جانب عبد السلام عارف والذي عرف عنه عداؤه الشديد للشيوعيين.

لقد كانت لدى الشيوعيين أوهام قليلة حول تأثير مثل هذه الخطوة على وضعهم وبالتالي نظم الحزب الشيوعي العراقي مظاهرة ضخمة في ٧ آب تحت شعار «اتحاد فدرالي وصداقة سوفييتية». لقد كانت هذه المعارضة للوحدة مبهجة وملائمة لقاسم لسببين: الأول أنه كان كمعظم العراقيين وطنيا عراقيا أكثر منه قوميا عربيا والثاني أنه لم تكن لدى قاسم الرغبة ليقوم بدور ثان أو تال لعبد الناصر[١٥] أما بالنسبة لأغلب القادة السياسيين الذين دعوا إلى الوحدة الفورية - بالرغم من أن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للشعب أو الجماهير - فإن القومية العربية والوحدة كانت مجرد شعارات تكتيكية وإن الوحدة لم تكن أكثر من «عصا» يمكن بواسطتها جلد الشيوعيين الذين كان بالإمكان اتهامهم بأنهم خونة الشعب العربي أكثر مما هي - أي الوحدة - هدف سياسي أو خيار أصليان. ويثبت ذلك ما بدا جليا من عدم التقدم بهذا الاتجاه في الفترات التي كان فيها القوميون أو البعثيون يملكون السلطة فعلا. لذا فإن الوحدة كانت الرمز وليس الجوهر في المجابهة بين الشيوعيين ومعارضيهم وإن حقيقة تطابق نزعات قاسم الشخصية مع

---

(١٤) «إن قصر الوقت والختام الناجح للمفاوضات المتقطعة بين مصر وسوريا قد أدهشت الجميع. وبلا شك أخذ الشيوعيون على حين غرة. وكان خالد العظم هو العضو الوحيد في الوزارة الذي عارض الخطوة وكان السكرتير الوحيد للحزب الشيوعي قد غادر البلاد وكان الشيوعيون البارزون أكثر كتمانا مما كانوا عليه في الماضي القريب جدا. وكما بين مصدر موثوق بأن السفارة الروسية في دمشق كانت غاضبة جدا من الحركة المفاجئة...» من رسالة من كي. برادفورد من البنك البريطاني للشرق الأوسط في بيروت إلى أج. موسكار في مقر نفس البنك الرئيس في لندن في ٣ - ٣ - ١٩٥٨

(١٥) لتفاصيل أكثر أنظر: دان - مصدر سابق - ص ٧٨ - ٨١ وكذلك بنروز وبنروز - مصدر سابق - ص ٢١٥ وكذلك بطاطو - مصدر سابق - ص ٨٢٨.

معارضة الشيوعيين «المعتدلة» لإمكانية تحقيق الجمهورية العربية المتحدة كان محض مصادفة تقريبا.

حتى لو افترضنا أن نظام قاسم قرر الإبقاء على النظام السياسي والاجتماعي القديمين وبقيت الخيارات مفتوحة طيلة عامي ١٩٥٨ و١٩٥٩ يبقى - وبشكل أساسي - هناك العديد من المسارات المتباينة. وعلى سبيل المثال كيف سيسير الإصلاح الزراعي أو تأميم النفط والصناعة فعليا؟ لقد كانت تلك مواضيع مهمة وهي التي قسمت الشعب وقد أفزعت بشكل خاص رجال الدين المحافظين وجميع القطاعات التي كانت متنفذة في المجتمع في ظل النظام السابق تلك القطاعات التي كانت تخاف وبشكل متزايد مما تصورته ضغطا يفرض من قبل من اليسار[١٦]

برز تحالف بين تلك القوى التي خافت من أن تكون مصالحها أو طريقتها بالحياة مهددة من قبل قاسم وبين أولئك الذين اعتقدوا - أو تظاهروا بالاعتقاد - بأن الشيوعية تنتظر ببساطة الفرصة لتستلم السلطة وتطردهم منها. وهكذا تطورت الوحدة إلى صرخة تحشيد وتأليب ضد اليسار لأن فكرة الوحدة مع سوريا ومصر - والتي كانت بعيدة أو ضعيفة الاحتمال - بالنسبة لكثيرين كانت أقل شراً بكثير من التغييرات الاقتصادية والاجتماعية الجذرية التي كان يمكن أن يضغط الحزب الشيوعي العراقي على قاسم لتطبيقها.

لذا بدأت المصالح التي لم يتم تحطيمها في تموز ١٩٥٨ بالعودة مجددا وللبحث عن - ووجدت فعلا - سببا مشتركا بينها وبين البعثيين والقوميين يجمعهم جميعا في معارضتهم لقاسم والشيوعيين.

الانشقاق بين قاسم وعارف آب إلى تشرين الثاني ١٩٥٨:

بعد أيام قليلة زار عارف - الذي كان نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية - دمشق[*] حيث قابل عبد الناصر في اجتماع جماهيري مع الرئيس السوري شكري

---

(١٦) أو كانت تقال من راديو القاهرة وإذاعة صوت العرب. وعلى أية حال، وعلى الأقل في السنوات الأولى، ظل النظام الثوري أشبه بنمر من ورق في ما يخص علاقاته خارج الشرق الأوسط. احترم قاسم، بشكل عام، الالتزامات الدولية لسابقيه ولم يدشن خطواته الجذرية (التهديد بضم الكويت وتقييد قوة شركة نفط العراق) إلا في أواخر ١٩٦١

[*] كان ذلك في ١٨ و١٩ تموز ١٩٥٨ [المعرب].

القوتلي[*] وكان هذا اللقاء هو الأول في سلسلة لقاءات بين العراقيين والسوريين والمصريين الذين كانوا مهتمين بأعمال مشتركة وبتعاون مشترك في حقول عدة تشمل شؤون الدفاع والاقتصاد والمالية والاتصالات والتعليم. في هذه المرحلة كان عمر الوحدة بين مصر وسوريا أقل من ٦ أشهر وكان يبدو - على الأرجح - أن تلك الزيارات كانت مصممة أصلا لاستقبال العراق في الحضيرة الثورية والتي أبعد الإشراف البريطاني العراق عنها قبل ذلك الحين.

بالرغم من أن الوحدة تشكل اهتماما جوهريا بالنسبة للقوميين والبعثيين - الذين كان أنصارهم في العراق قليلي العدد في تلك المرحلة - فمن غير المحتمل جدا أن الإعداد لهذه السياسة على شكل خطة لتوسيع الجمهورية العربية المتحدة بضم العراق إليها لم يسبق تاريخ ثورة تموز نفسها إذ لم ترد أي إفادة أو إشارة إلى أن مثل هذه الخطة كانت موضوع تداول بين صفوف الضباط الأحرار.

كان خلق الجمهورية العربية المتحدة آنيا ومن بنات أفكار البعث السوري أكثر مما هي من أفكار ناصر. لذا فإن ترجمة هذه الطموحات الغامضة للوحدة على شكل خطة محكمة لتوسيع الجمهورية العربية المتحدة ربما تعود إلى أيام زيارة ميشيل عفلق إلى بغداد في نهاية تموز وتم التمسك بها من قبل عبد السلام عارف والذي كانت تروق له الفكرة نفسها وتجذبه.

وسواء أكان تحمس عارف إلى الجمهورية العربية المتحدة وولاؤه وإخلاصه لشخص عبد الناصر هي قناعات حقيقية لديه أم انتهازية، كان واضحا أيضا أن قاسم أعتبر تأكيدات معاونه أمام الجماهير لمعتقداته إما أن تكون حمقاء على أحسن الفروض وإما أن تدل على عدم الولاء على أسوأ الفروض. ومن جانبه لم يعتبر قاسم أن سلامة العراق سيتم تحقيقها بالاندماج في الجمهورية العربية المتحدة واعتبر أن قناعات عارف لتحقيق هذا الهدف إنما تهدد موقعه هو كما أنها كانت طائشة فعلا. بالنسبة لعارف بالرغم من أن أية خطة للوحدة كانت تعني تنازلا لعبد الناصر كشريك أكبر وكانت القضية جذابة له جدا وبشكل لانهائي أكثر من التنازل لقاسم والبقاء خارج العربية المتحدة.

هنا يجب التذكر أنه لم يمر شهر بعد على الثورة ولم يكن أي شيء - بضمنها

[*] لم يعد شكري القوتلي رئيسا لسوريا بل أصبح نائبا لرئيس الجمهورية العربية المتحدة ومنح لقبا فخريا هو المواطن العربي الأول فيها [المعرب].

قيادة قاسم - قد تم تثبيته بشكل راسخ علاوة على ذلك فقد كان يتم تشجيع طموحات عارف وبشكل متواصل بمقترحات من أطراف عديدة ومختلفة وتبديه وكأنه النجم الصاعد للثورة العراقية ولربما سيكون هو في وضع يتمكن من أن يبعد قاسم إلى الأعلى كما فعل ناصر مع نجيب[١٧]

دفع هذا الانقسام المتنامي قاسم إلى تبين أهمية مجابهة عارف وذلك بالاعتناق القوي للمفهوم المضاد للوحدة تلك المجابهة ولأسباب ستوضح الآن قربت قاسم إلى الشيوعيين أكثر. لذا فقد شجع المظاهرات الحاشدة المنادية بالاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة والتي نظمها الحزب الشيوعي العراقي في ٧ آب ١٩٥٨ وحاول، وبدون نجاح، إعادة عارف إلى جادة الصواب. أستمر عارف في الإعلان عن دعمه للوحدة والعروبة في عدة خطابات له أثناء جولاته في عدد من مناطق ومدن البلاد وذلك في محاولة لتنشيط الدعم القومي لقيادته شخصيا في آب وأوائل أيلول لكنه لم ينجح في كسب أي شيء سوى إعفائه من منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة في ١٠ أيلول. ومنذ ذلك الوقت سارت الأمور من سيىء إلى أسوأ بالنسبة لعارف لأنه رفض القبول بأنه خسر الجولة واستمر في الإعلان عن آرائه وتم إعفاؤه أخيرا من جميع مناصبه السياسية في ٣٠ أيلول وعين سفيرا في بون في ١٢ تشرين الأول. في البداية رفض عارف بسخط هذا المنصب وأُقنع أخيرا أن يقبله بعد حادثة تهديده لقاسم بالمسدس في وزارة الدفاع. عاد عارف سرا إلى بغداد في تشرين الثاني وأُعتقل مباشرة وحوكم محاكمة سرية وحكم عليه بالموت ومن ثم تم تخفيض الحكم في شباط ١٩٥٩

كان سقوط عارف مهما لأسباب عديدة أولها كان هناك من يحرض عارف ضد قاسم - وإن تبديل عقوبة الإعدام كان تعبيرا عن اعتقاد قاسم بأن نائبه السابق قد حرض بسهولة أكثر من أنه كان شريرا بطبعه - وإن بقاء عارف يعني أنه كان هناك ليجمع حوله عناصر معارضة - وهذا ما حصل في سنوات قاسم الأخيرة -. وبشكل آني أضعف إقصاء عارف القوميين في الحكومة وحدد بداية التشديد عليهم وعلى البعثيين. لقد قام قاسم بإقصاء عارف عن جميع مناصبه في ٣٠ أيلول وفي نفس الوقت قام بإقالة عدد آخر من القوميين العرب البارزين ومنهم الدكتور جابر عمر وزير المعارف وتم تنزيل مرتبة فؤاد الركابي أمين عام حزب البعث إلى وزير بلا وزارة. وتم

---

(١٧) أنظر خدوري - في مصدره السابق عام ١٩٦٩ - ص ٨٧ وكذلك دان - نفس مصدره السابق الصفحتين ٧٩ و٨٩.

تعيين العميد أحمد محمد يحيى وهو سياسي معتدل وصديق مقرب لقاسم وزيرا للداخلية وأعطيت وزارات أخرى إلى محمد حديد وهديب الحاج حمود بالإضافة إلى الوزارتين اللتين كانا يشغلانهما[١٨]

إن حقيقة انتصار قاسم على عارف بدت وكأنها مرتبطة بقضية الوحدة ارتباطا وثيقا وذلك يعني أنها أثرت على معظم القوميين العرب البارزين في العراق وقد زادت من حدة الاستقطاب بين الجماعات السياسية المختلفة. وهذا يبين وبدرجة محسوسة جدا التعصب والحدة التي كانت ستحكم المعركة السياسية بين تلك القوى في السنوات التالية.

وأخيرا لم يبق أي منافس حقيقي لقاسم بعد إزاحة عارف وبذا تمكن من أن يصبح «الزعيم الأوحد» كما كان يعرف بعد تشرين الأول ١٩٥٨

انقلاب رشيد عالي:

انطلقت مظاهرات حاشدة وضخمة تأييدا لقاسم بعد اعتقال عبد السلام عارف رافقتها مصادمات دموية بين مؤيدي قاسم - الذين بدؤوا يعرفون بعد ذلك الوقت بالشيوعيين - وبين القوميين ومؤيديهم في أرجاء مختلفة من البلاد. لقد شهدت الأشهر اللاحقة تقوية لمواقع ما تطور إلى طرفين متباينين: الشيوعيون والمتعاطفون معهم والقوميون والمتعاطفون معهم بالرغم من أن المجموعة الأخيرة ضمت في صفوفها أناسا حركهم أساسا التضامن ضد الشيوعيين أكثر من الإيمان المتحمس بالوحدة العربية.

ضمت هذه «المعارضة» في صفوفها مجموعات سياسية واقتصادية اجتماعية متعددة بدءاً من عناصر النظام القديم الذين خافوا من أن قاسم وأعوانه يخبئون لهم «أشياء ما» وانتهاء بالإخوان المسلمين والمجموعات الدينية الأخرى بما فيهم علماء الشيعة وكذلك ضمت الناصريين والبعثيين.

برغم ذلك يجب أن لا ننسى هنا علاقات قاسم المتذبذبة والغامضة مع الشيوعيين إذ لم يسمح للشيوعيين بإصدار جريدتهم الرسمية «اتحاد الشعب» إلا في نهاية كانون الثاني ١٩٥٩ بالرغم من أن بعض الصحف أظهرت خطا مواليا للشيوعية في الأشهر السابقة. والأكثر دلالة لم يتم - لحد ذلك الوقت - إقناع قاسم بتعيين ممثلين عن الشيوعيين في مراكز حساسة أو في مناصب وزارية.

---

(١٨) بطاطو: - نفس المصدر السالق - ص ٨٠٨.

بدا لفترة ما بعد أن أصبح أفول نجم عارف واضحا لكثير من مؤيديه المحتملين - وإن لم يبد كذلك لعارف نفسه - (بدت) إمكانية أن يكون رداء الزعامة القومية على عاتق السياسي المخضرم رشيد عالي الذي عاد إلى بغداد في أيلول وهو بعمر ٦٦ عاما بعد ١٧ عاما من النفي في المانيا والسعودية ومصر وسوريا.

بالرغم من أن قاسم كان متلهفا لدعوة هذه الشخصية الأسطورية للعودة إلى بغداد إلا أن موضوع الصراع مع عارف وكذلك كون رشيد عالي معروف عنه أنه قومي متشدد كانا يعنيان لقاسم أن وجود رشيد عالي أصبح مصدرا للمضايقة. في تلك الظروف لم يعرض قاسم أي منصب في حكومته على رشيد عالي وذلك العرض بالتأكيد ما كان رشيد عالي يأمله أو يتوقعه وبما أنه لم يحصل فقد اغاظ هذا التجاهل رشيد عالي كثيرا[١٩] سواء بسبب حدة طبع قاسم والتي فسرها رشيد عالي إهانة له أو بسبب قناعته الحقيقية بخطأ سياسات قاسم شرع رشيد عالي يخطط لانقلاب من نفس نوع الانقلاب الذي نظمه في الثلاثينيات لإسقاط الحكومة حينذاك وهي خطة غير واقعية تماما لإسقاط قاسم وذلك بإثارة تمرد ضمن عشائر الفرات الأوسط. لقد صممت الخطة لأن تنفذ في أوائل كانون الأول وانتهت سريعا بالفشل لأن المتآمرين لم يكونوا بارعين على الإطلاق إذ تباهوا بنواياهم أمام بعض أفراد الأمن. وكان من المقلق لقاسم وربما أكثر من خطة الانقلاب نفسها هو أن عددا من كبار الضباط الأحرار ومنهم طاهريحيى ورفعت الحاج سري وناظم الطبقجلي وعبد الوهاب الشواف وعبد العزيز العقيلي كان معروفا عنهم بأنهم على الأقل مطلعين على خطط رشيد عالي إن لم يكونوا مساهمين فيها بطريقة ما.

وسيشكل هؤلاء الضباط نواة لمواجهة أشد خطورة بكثير في الموصل في آذار ١٩٥٩ والتي تورطت الجمهورية العربية المتحدة فيها كثيرا كما فعلت في محاولة رشيد عالي. إن أهم ميزة لمحاولة رشيد عالي هي خلق الإحساس بعدم اليقين وبالتوتر - تماما كما حدث بعد الثورة مباشرة - وبعدم الأمان المحيط بحكومة قاسم.

التهديد الشيوعي:

في ٢١ تموز تم تشكيل محكمة خاصة لمحاكمة أعداء الشعب وهذا يعني في هذه المرحلة عددا من السياسيين والموظفين في النظام القديم وهي «محكمة الشعب» برئاسة

---

(١٩) دان - نفس المصدر السابق - ص١٢٨ وكذلك بنروز وبنروز - مصدر سابق - ص٢٢١ وخدوري - نفس المصدر السابق ١٩٦٩ - ص ١٠١

قريب بعيد[*] لقاسم وهو العقيد فاضل عباس المهداوي والتي تحولت سريعا إلى «مسرح وطني» إذ كانت جلساتها تنقل مباشرة على التلفزيون وخدمت كمقياس - بارومتر - للمناخ السياسي بواسطة الكلمات المرتجلة والإيضاحات من الشهود والمتفرجين ورئيس المحكمة وزملائه. وهذه المحكمة تبرز على النقيض الشديد جدا من «المحاكمات» الفظة التي جرت في ظل جميع من أعقبوا قاسم في الحكم. وإن المحكمة وقاسم نفسه وهو الذي كان له حق المصادقة على قرارات المحكمة في النهاية أظهرت - على الأقل قبل المواجهة في الموصل في ١٩٥٩ - درجة جيدة من الرحمة أو الرأفة تجاه أولئك الذين حوكموا أمامها إذ إن أغلب الأحكام التي صدرت إما ألغيت أو خففت بناء على الاستئناف[**].

تم في النهاية إعدام أربعة ممن خدموا النظام القديم من غير المشهورين وهم سعيد قزاز وهو وزير داخلية سابق وبهجت العطية وهو مدير سابق للتحقيقات الجنائية وكان الأداة في تنظيم اضطهاد الشيوعيين واليساريين في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات وعبد الجبار أيوب وهومدير سابق لسجن بغداد للسجناء السياسيين وعبد الجبار فهمي وهو متصرف (محافظ) سابق لبغداد.

في نفس الوقت تم تشكيل ميليشيا المقاومة الشعبية والتي تم تنظيمها من قبل الحكومة. بعد الثورة مباشرة شكل الشيوعيون مجموعات للمقاومة غير رسمية تابعة لهم وذلك لحماية النظام الجديد(٢٠) وحثوا قاسم على تشكيل ميليشيا رسمية بدون تأخير. ويبدو أن قاسم كان قد فهم المخاطر الكامنة في مثل هذه القوة التي تتصرف وفق مبادراتها الخاصة فأصدر مرسوما بعد ٦ أيام يمنع نشاط أية وكالة غير حكومية لتنظيم أو تجنيد أناس مسلحين. بالرغم من أن هذا المرسوم كان يهدف إلى الحد من التأثير الشيوعي داخل المليشيا. ضمنت القدرة التنظيمية والخبرة للحزب الشيوعي السيطرة سريعا على المليشيا الرسمية بحيث أصبح أي فعل للمليشيا وأفرادها متماثلا مع خط الحزب نفسه.

---

[*] كان فاضل عباس المهداوي ابن خالة قاسم وليس مجرد قريب بعيد [المعرب].

[**] كانت قرارات المحكمة قطعية من الوجهة القانونية ولكنها خاضعة لمصادقة وزير الدفاع عليها ولكن أغلب الأحكام التي خففت كان التخفيف يتم بناء على استرحام يقدم إلى قاسم. [المعرب]

(٢٠) لقد أنزلت القوات الأمريكية في لبنان في نفس اليوم الذي قامت فيه الثورة العراقية في ١٤ تموز. «الشرق الأوسط الثوري في ١٩٥٨» سيكون موضوعا لكتاب قادم من تحرير وليم روجر لويس وروجر أوين (دار نشر آي.بي. توريس ٢٠٠٠)، وسيضم بيبلوغرافيا موسعة من إعداد هاورد جي دولي.

في أواسط آب كان هناك حوالي ١١٠٠٠ شخص تحت إمرة قائد المقاومة الشعبية. وقد تم ربط المقاومة بشكل غير رسمي بشبكة الاستخبارات الشخصية لعبد الكريم قاسم التي كان يرأسها طه الشيخ أحمد[٢١] وكانت منفصلة عن الأمن العام الذي لم يتم تطهيره كليا. وبذا فإن المقاومة الشعبية خدمت كقاعدة لدعم النظام ولو على مستوى القاعدة إن لم يكن على مستوى القيادة.

على العكس من الميليشيات التي شكلت في السنوات اللاحقة لم يكن يسمح للمقاومة الشعبية أن تتحول إلى قوة يمكن أن تنافس القوات المسلحة نفسها - وكما أوضح بطاطو - فقد أبقيت رقابة دقيقة على أسلحتها والتي كان يجب على أعضائها إعادتها إلى مراكز الشرطة - والتي مازالت تضم بالطبع رجال شرطة عينوا في مناصبهم في العهد الملكي - بعد تنفيذ كل مهمة تعهد لها[٢٢] لذا فإن المقاومة الشعبية كانت عموما نمرا من ورق وإن نظر إليها بجدية سواء أمن قبل الشيوعيين أم من قبل خصومهم. وبما أن الأفعال المتحمسة والمثيرة للعديد من أعضاء المقاومة الشعبية قد استخدمت لتضخيم أهميتها الفعلية وبما أن المنظمة وجميع أعمالها كانت تدعم من قبل الحزب الشيوعي العراقي لذا تولد انطباع عام بأن التغلغل الشيوعي داخل مؤسسات الدولة كان يحدث فعلا.

إن ما كان يجري فعلا في أواخر ١٩٥٨ وأوائل ١٩٥٩ هو أن الحزب الشيوعي العراقي ومنظماته الجماهيرية كانت تكتسب قوة وشعبية إلى الحد الذي كان فيه الحزب قادرا على السيطرة الجماهيرية في شوارع بغداد لذا أصبح قوة يجب التعامل معها. لقد بلغت جاذبية الحزب حدا أرغمه على الإعلان في كانون الثاني ١٩٥٩ بأنه غير قادر على قبول أعضاء جدد بسبب عدم توفر القدرة الإدارية والتنظيمية للتعامل معهم[٢٣]

خلق هذا الصعود الدراماتيكي للقوة والسيطرة التدريجية للشيوعيين على اللجان

---

(٢١) بقي طه الشيخ أحمد مع قاسم وقتل معه واحتفظ بمنصبه بعد تطهيرات قاسم في صفوف الضباط الشيوعيين في بداية الستينيات وفي الحقيقة فإن طه الشيخ أحمد قاد قسما من المقاومة الشعبية وعلى أساس محاورة مع أحد الضباط العاملين مع طه الشيخ أحمد في ١٩٥٨ - ١٩٥٩ يبدو أن طه كان يستخدم ارتباطاته الشيوعية السابقة (أنظر بطاطو جدول ٤٥ - ١) لأجل عمله كمدير لاستخبارات قاسم وكان ولاؤه لقاسم وليس للحزب. لكن بالمقابل فإن الاعتقاد الواسع بأنه عضو في الحزب الشيوعي أو على الأقل متعاطف معه قد ضاعف الانطباع الزائف بأن واحدا من أعضاء الحزب الشيوعي يشغل منصبامهما في السلطة

(٢٢) بطاطو - نفس المصدر السابق - ص ٨٤٩.

(٢٣) دان - نفس المصدر السابق - ص ١١٤

القيادية لاتحادات الطلبة والشبيبة ورابطة المرأة ونقابات المحامين والمهندسين والمعلمين وكذلك الشعبية الواسعة لأنصار السلام وهي منظمة جماهيرية شيوعية أنشئت عام ١٩٥٠ ذعرا عميقا في أذهان أولئك الذين لايتعاطفون مع الشيوعية وأولئك الذين خافوا من بروز حكومة يسارية حقيقية.

بما أن الحزب الشيوعي العراقي ولد عام ١٩٣٤ في ظل ظروف السرية والمعارضة فإنه لم يكن مؤهلا لأن يكيف نفسه مع الظرف الجديد غير المتوقع. لم تكن لدى الحزب خبرة في الفعاليات السياسية المفتوحة وغير السرية ولم يحصل الحزب بعد على الترخيص لممارسة نشاطه رسميا. ومن سخرية الأقدار الشديدة أن الحزب لم يحصل على الترخيص لحين ١٩٧٣

بالرغم من أن الحزب الشيوعي قد فسر مرحلة ما بعد تموز ١٩٥٨ كمرحلة ديموقراطية برجوازية أكثر مما هي مرحلة ثورة اشتراكية - سواء أفي وقتها أم في التحليلات اللاحقة - ودعا إلى انتخابات حرة وإلى حكومة ديموقراطية دستورية[٢٤] لكن خصومه الذين ،يجب أن لا يغيب عن البال، كانوا بدورهم كالشيوعيين غير مؤهلين أيضا بتجربتهم السياسية ضمن الساحة العراقية أبوا ببساطة تصديق الشيوعيين. وعلاوة على ذلك فإن الحقيقة المرة وهي الانطباع بعد سيطرة الشيوعيين على الحشود في شوارع بغداد بأن قاسم عبارة عن أذن صاغية لهم كان - ذلك الانطباع - بعيدا جدا عن حقائق الأمور اليومية لذا ضاعت دعوات الشيوعيين إلى الديموقراطية هباء ولم تسمع أبدا. وقد بدأ أولئك الذين خافوا من أو عارضوا الشيوعيين لأي سبب كان - وخصوصا بعد أن بدأ بعض الشيوعيين بالتصرف وكأنهم في السلطة - بعمل التحضيرات لدرء ما رأوه احتمالين كبيرين يزيدان من الدعم والتأييد للحزب الشيوعي العراقي. الأول: الانتخابات البرلمانية والتي كان سيفوز فيها الحزب الشيوعي بنسبة عالية من الأصوات والاحتمال الثاني هو أن يقوم الشيوعيون بالاستيلاء على السلطة فجأة وبأية وسيلة كانت.

في هذه المرحلة صعد الحزب الشيوعي العراقي مطالبته بخلق مؤسسات ديموقراطية برجوازية دستورية وبنظام برلماني حقيقي وفعال ولم يضغط الحزب وإلى

---

(٢٤) أنظر على سبيل المثال «بيان الحزب الشيوعي للشعب العراقي في ١٤ تموز ١٩٥٨» - تجد نصه في كتاب بطاطو المذكور ص ٨٢٩-٨٣٠ - و«بيان الحزب الشيوعي حول اتحاد اليمن مع الجمهورية العربية المتحدة » - نصه في ص ٨٣٠ من كتاب بطاطو السابق -

حين ربيع ١٩٥٩ أي بعد أحداث الموصل لأن يكون له تمثيل في الحكومة. وبشكل ذي مغزى حاول الحزب الشيوعي - لكن من غير نجاح - أن يعيد إحياء جبهة الاتحاد الوطني التي كانت قائمة قبل الثورة وذلك في تشرين الثاني ١٩٥٨ في ذلك الوقت لم يكن أي من أعضاء تلك الجبهة الأساسيين مجازا وهم الشيوعيون وحزب البعث والوطني الديموقراطي وحاول الحزب الشيوعي أن تصر تلك الأحزاب على مطالب موحدة إلى الحكومة بهذا الخصوص. وقضى تمرد الموصل - والذي زاد من استقطاب القوى السياسية المتعارضة بحدة أكثر من أي وقت مضى- على أية إمكانية مستقبلية منظورة في حينه لتلك الجبهة.

أما بالنسبة للقوميين فإن المعركة لكسب قلوب وعقول العراقيين إلى الوحدة قد خسرت في ١٩٥٨ و١٩٥٩ بما أن الحزب الشيوعي العراقي قد سيطر على قطاعات مهمة من الرأي العام التقدمي ليس في بغداد فقط بل في أغلب مناطق جنوب العراق وفي أجزاء عديدة من كردستان فإن القوميين ومؤيديهم لجؤوا إلى دعم قضيتهم بالاعتماد جزئيا على قوى معادية للشيوعية أو على قوى دينية[٢٥] ولكن بشكل أساسي بالاعتماد على عناصر في القوات المسلحة لها مطامحها الخاصة ،كانت غير مرتاحة من حكم قاسم. نظم القوميون والبعثيون أنفسهم بمجموعات سرية صغيرة مع تنسيق ضعيف فيما بين تلك المجموعات ونظموا كذلك زمر اغتيالات وبدؤوا بمهاجمة الشيوعيين ومؤازريهم بشكل منظم وبتواطؤ مع أفراد الشرطة - الذين سبق وأن استخدموا لأصطياد الشيوعيين واليساريين في أيام الملكية[٢٦]- وبدؤوا كذلك بشن حملات تشويهية حول أعمال مشينة والحادية مزعومة نسبت إلى الشيوعيين وبدؤوا بتكوين صورة مفزعة «للعدو الشيوعي».

كانت إحدى النتائج المهمة لهذه الفعاليات هي خروج السيطرة على شوارع بغداد تدريجيا من أيدي الشيوعيين وتحولت الشوارع إلى ميدان للصراع بين الجانبين وفي عام ١٩٦١ قدم السكرتير العام للحزب الشيوعي تقريرا بين فيه أن ٢٨٦ من أعضاء الحزب ومؤازريه قد اغتيلوا على أيدي زمر أو عصابات القوميين وقد أجبرت آلاف العوائل على ترك منازلها في مناطق كان القوميون فيها أقوياء وذلك نتيجة للتهديدات وأشكال أخرى من التخويف.

---

(٢٥) دان - نفس المصدر السابق - ص ١٣٤ - ١٣٥

(٢٦) خبرة شخصية في بغداد ١٩٥٨ - ١٩٦٠

في محاورة مع سكرتير الحزب الوطني الديموقراطي فرع الموصل مع السيد بطاطو عام ١٩٦٦ أفاد السكرتير بأن حوالي ٤٠٠ شخص قد قتلوا في الموصل لأسباب مماثلة خلال فترة حكم قاسم وأن عددا قليلا جدا من هؤلاء كانوا فعلا أعضاء في الحزب الشيوعي[٢٧]

لقد دامت ذروة التأثير والسيطرة الشيوعية لمدة عام تقريبا إذ حددت الأحداث الدامية في كركوك في الذكرى السنوية الأولى لثورة ١٤ تموز - أي في ١٤ تموز ١٩٥٩ - بداية النهاية لهذا الطور. ربما بلغ الدعم للشيوعيين ذروته في أوائل ١٩٥٩ وكما بينا سابقا فإن أعضاء في الحزب كانوا قد انتخبوا إلى معظم المقاعد في الهيئات الإدارية في الاتحادات المهنية. في ١٩٥٩/١/٢٥ تمت إجازة اتحاد نقابات العمال في حين لم تتم إجازة اتحاد الجمعيات الفلاحية - والذي أُثيرت حوله ضجة صاخبة - لحين المد الشيوعي بعد تمرد الموصل والذي استمر لفترة قصيرة.

بالرغم من ذلك فإن الشيوعيين الذين كانوا في مواقع القوة الفعلية لم يتجاوزوا كلا من جلال الأوقاتي قائد القوة الجوية ووصفي طاهر المرافق الأقدم لقاسم وسليم الفخري المدير العام للإذاعة وحوالي دزينة أو نحو ذلك من آمري الألوية والأفواج الذين كانوا برتب عميد أوعقيد أو مقدم وطه الشيخ أحمد الذي لم تكن ولاءاته واضحة كليا[٢٨] بعيدا عن هؤلاء المعدودين الذين كانت لهم مواقع جيدة وكذلك بعيدا عن إدخال وزيرة شيوعية واحدة واثنين من الوزراء اليساريين إلى الوزارة في تموز ١٩٥٩ وآيار ١٩٦١ فإن قاسم لم يسمح أبدا لأعضاء الحزب الشيوعي العراقي بتولي مناصب مهمة في الحكومة أو في الوظائف المدنية العامة أو القوات المسلحة. ومع ذلك فإن حجم التأييد للحزب الشيوعي العراقي وانعدام تحمس قاسم للجمهورية العربية المتحدة قد عنيا بأن هناك اقتناعا واسعا أو على الأقل كان هناك زعم واسع بأن الشيوعيين كانوا على وشك استلام السلطة أو فعلا أنهم يملكون السلطة. لقد تم الإعلان عن هذا الاعتقاد بقوة من قبل عبد الناصر نفسه وذلك جزئيا بسبب رفض قاسم للاعتراف بزعامته - أي زعامة ناصر - وجزئيا بسبب الانتقاد الدائم والصحيح على العموم حول الأوضاع في الجمهورية العربية المتحدة من قبل سكرتير الحزب الشيوعي السوري

---

(٢٧) بطاطو - نفس مصدره السابق - ص ٩٥٣ - ٩٥٤.

(٢٨) بطاطو - نفس المصدر السابق - ص ٨٥٨ و٨٩٢ - ٨٩٣ وكذلك دان - نفس المصدر - ص ١٠٣ إن الشخص الوحيد من المذكورين هنا الذي كان منتميا للحزب الشيوعي هو سليم الفخري بينما كان كل من جلال الأوقاتي ووصفي طاهر مجرد متعاطفين مع الحزب وليسا عضوين فيه.

خالد بكداش وهي انتقادات من نوع تسلط المصريين والتي أدت بالنهاية إلى تفكك الجمهورية العربية المتحدة في ١٩٦١[٢٩]

لذا بدأ ناصر في نهاية ١٩٥٨ بمهاجمة جميع الأحزاب الشيوعية العربية وخصوصا السوري والعراقي وأصبح شن حرب شتائم كلامية ضد قاسم وأعوانه موضوعا شائعا وثابتا في راديو صوت العرب.

وبنفس الوقت بدأت سلطات الجمهورية العربية المتحدة بتأمين اتصالات بالساخطين من الضباط الأحرار وخصوصا أولئك الذين كان لهم ضلع بمحاولة رشيد عالي الانقلابية وكان الكثير منهم يخدم في الجيش العراقي في منطقة الموصل.

الموصل في آذار ١٩٥٩:

سواء بسبب روابطها التاريخية مع سوريا[٣٠] أو بسبب تفاعل المحافظة الاجتماعية والدينية أو بسبب السيطرة على جميع الأراضي الزراعية المحيطة بالموصل من قبل مجموعات من ملاك الأرض المقيمين في الموصل كان للموصل سمعة بأنها من أكثر مدن العراق محافظة. لقد كتب مساعد القنصل البريطاني يصف المدينة قبل ٥٠ عاما من تاريخ حديثنا تقريبا ما يلي: «ربما لا يوجد مكان آخر مثل هذه المدينة كان تأثره قليلا جدا بما جرى في الإمبراطورية [العثمانية]»[٣١] ويبدو أن بعض هذا التعصب - الانعزالي وكأنه باق. إن الوعي السياسي فيها متشابك مع الأصولية الدينية وذلك يعني أن الأفكار الإلحادية من أي نوع - مثل الشيوعية أو البعثية - لم تتمكن من أن تضرب لها جذورا في المجتمع هناك ونتيجة لذلك كانت الأيديولوجيا السائدة نوعا من التيار السني القومي العربي. وكان الاستثناء الأكبر لذلك هي الأحياء التي يغلب أن يكون سكانها مسيحيين أو كردا حيث كان تعاطفها التقليدي مع اليسار.

لقد وجد الضباط الساخطون - والذين كانوا يعسكرون حول الموصل - الذين أغاظهم إما اعتبروه تنازلا من قاسم للشيوعيين وللكفار وإما فشله في تشكيل مجلس قيادة للثورة فعال يشارك فيه الضباط الأحرار بشكل بارز - وجدوا - آذانا صاغية

---

(٢٩) بطاطو - نفس المصدر - ص ٨٦١- ٨٦٢.

(٣٠) تم تأكيد هذا من قبل بنروز وبنروز.

(٣١) ورد ذلك في رسالة من مساعد القنصل ويلكي يونغ في الموصل إلى السير جيرارد لاوثر في الأستانة في ٢٨/١/١٩٠٩ - أنظر الفصل الأول الهامش ٢١ -

لتظلماتهم. كان معارضو قاسم والقوات المعادية له في موقع الموصل يشملون الناصريين والبعثيين والإخوان المسلمين وعددا كبيرا من الإقطاعيين مثل عجيل الياور شيخ شمر وأفراد من عائلات فرحان وكشمولة والخضير وشلال والذين بدا لهم أن مصالحهم كانت مهددة بعد سقوط الملكية. لقد تجمعت كل تلك العناصر وتضامنت أكثر بعد إعلان الحكم على عبدالسلام عارف في ٧ شباط ١٩٥٩ والذي أعقبه استقالة محمد مهدي كبة من مجلس السيادة وكذلك استقالة الدكتور عبدالجبار الجومرد وناجي طالب وبابا علي الشيخ محمود وفؤاد الركابي والدكتور محمد صالح محمود وصديق شنشل من الوزارة(٣٢)

لا تعرف كيفية تنظيم الضباط الأحرار الساخطين لتمردهم بشكل دقيق. يفترض خدوري أن رفعت الحاج سري والذي كان مديرا للاستخبارات العسكرية في بغداد قد شجع الطبقجلي قائد حامية كركوك[*] ليقوم بتمرد هناك، يلتحق به هو - أي سري - ومؤيدوه فيه فيما بعد(٣٣) وأن عبد الوهاب الشواف الذي كان آمرا لموقع الموصل قد أدخل في العملية لاحقا.

يمكن افتراض أن قرار مركزة الفعاليات حول الموصل كان مرتبطا بإعلان جريدة الحزب الشيوعي العراقي - اتحاد الشعب - في ٢٣ شباط والذي ينص على أن أنصار السلام بصدد تنظيم مهرجان وطني في الموصل يوم ٦ آذار. يفترض بطاطو افتراضا آخر - وفي الحقيقة - بعرض أدق لتوالي الأحداث وهو أن المهرجان أقيم هناك للتدليل على قوة اليسار والتأييد الذي يتمتع به في عموم البلاد بوجه الإشاعات المتزايدة عن تمرد قادم في حامية الموصل(٣٤) على العموم وبالرغم من زيارتين للشواف إلى بغداد لتحذير قاسم من النتائج المحتملة المترتبة على السماح لمثل هذا المهرجان فإنهما ذهبتا أدراج الرياح في حينه.

لقد مر المهرجان نفسه بدون عنف وقد تم تأمين قطارات خاصة لنقل المشاركين من أقصى الجنوب وغادر أغلب المشاركين الموصل في نفس المساء - أي يوم ٦/ ٣/ ١٩٥٩ - بعد مسيرة قوية في شوارع المدينة.

---

(٣٢) تم استبدالهم إما بضباط أحرار موالين لقاسم وإما بمدنيين من الحزب الوطني الديموقراطي. أنظر بطاطو - نفس المصدر السابق - ص ٨٤٤ - ٨٤٥.

[*] لم يكن الطبقجلي آمرا لحامية كركوك بل قائدا للفرقة الثانية المعسكرة هناك. [المعرب]

(٣٣) خدوري - مصدر سابق ١٩٦٩ - ص ١٠٧

(٣٤) بطاطو - نفس المصدر - ص ٨٧٩.

بدأت المصادمات العنيفة في اليوم التالي عندما اندلع القتال بين القوميين المحليين - أي القوميين في مدينة الموصل - وبين الشيوعيين وفي الصباح الباكر ليوم ٨ آذار تم اعتقال حوالي ٦٠ شخصا من أعضاء ومؤيدي الحزب الشيوعي العراقي. وفي الساعة السابعة صباحا أعلن العقيد الشواف تمرده من الراديو وبالرغم من ادعائه أنه كان يعمل بمفرده لكنه ذكر بأن الطبقجلي وعددا آخر من الضباط ذكرهم بالاسم بأنهم متعاطفون معه.

كانت الأيام الأربعة التالية مشوشة ومرعبة ومربكة. إن المساعدة الموعودة من الجمهورية العربية المتحدة لم تتحقق فعلا بالرغم من التحريض المتحمس الذي كان يسمع من دمشق حيث كان ناصر يحتفل بالذكرى السنوية الأولى للوحدة(٣٥) اندلع القتال بين وحدات متنافسة من الجيش شارك فيه تجمعات مختلفة من ضواحي الموصل. وكما يظهر من العرض التفصيلي من قبل بطاطو - المبني على شهادات شهود عيان وعلى تقارير الشرطة(٣٦)- فإن أغلب القتال اللاحق كان على الأكثر بتأثير الخصومات القديمة المستندة على أسس دينية وعشائرية وعرقية بين العرب والأكراد وبين العشائر العربية فيما بينها وكذلك على كره الفلاحين لإقطاعيي الأرض أكثر مماهي مبنية على الانقسامات الحزبية والأيديولوجية.

قتل الشواف نفسه أثناء المعركة وكذلك قتل آمر كتيبة الهندسة الموالي لقاسم - عبد الله الشاوي - بعد تسرب الأنباء عن مقتل الزعيم المحبوب لأنصار السلام - في السجن بطبيعة الحال - المحامي والشاعر كامل قزانجي والذي دافع دفاعا رائعا عن فهد أثناء محاكمته - أي فهد - في ١٩٤٧ وقاد المظاهرات الهائلة ضد معاهدة بورتسموث والتي اندلعت في بغداد في ١٩٤٨ ،بدأ الشيوعيون - بعد تسرب تلك الأنباء - ومؤيدوهم بشن حملة من الانتقام الأعمى ضد من يشتبه به من القوميين. لقد وسعت تلك الأيام المرعبة من القتال - والتي راح ضحيتها مائتي شخص على الأقل - وقوت من الانقسام المر بين الطرفين في كل البلاد. وفي النهاية تم حفظ النظام وأُعتقل زعماء التمرد ونقلوا إلى بغداد بانتظار محاكمتهم امام محكمة الشعب.

إن أهمية ودلالة أحداث الموصل ذات حدين: الأول هو أن الثقة بقيادة الحزب الشيوعي العراقي قد ازدادت أكثر بعد القضاء على التمرد ونظم الحزب ومؤيدوه

(٣٥) خدوري، نفس المصدر، ١٩٦٩ ص ١١١

(٣٦) بطاطو - نفس المصدر السابق - ص ٨٦٦ - ٨٦٩.

مظاهرات ضخمة تطالب بتسليح المقاومة الشعبية وبدؤوا بالضغط من أجل تمثيل الحزب في الحكومة[٣٧] والثاني هو أن حكومة قاسم بدأت بتطهيرات شملت أولئك الذين كان ولاؤهم للثورة موضع شك وبكلمات أخرى شملت قوميين وبعثيين معروفين في الوزارات وفي القوات المسلحة.

كان الدعم والتأييد للحزب الشيوعي ينمو بسرعة في هذه المرحلة في كل من القوات المسلحة والقوة الجوية وازداد عدد أفراد المقاومة الشعبية من ١١٠٠٠ في آب ١٩٥٨ إلى حوالي ٢٥٠٠٠، وضم الحزب في صفوفه ما بين (٢٠٠٠٠) و(٢٥٠٠٠). كما تعاظمت قوة المنظمات الجماهيرية الأخرى المنضوية تحت جناح الحزب، مثل رابطة المرأة واتحاد الشبيبة واتحاد نقابات العمال واتحاد الجمعيات الفلاحية. يصعب تقدير عمق التزام هذا الدفق الهائل من الأعضاء والمؤيدين الجدد. مع ذلك، وعندما دارت الأيام في ١٩٦٣، لم يكن حزب البعث قادرا أبدا على حشد ثلث عدد تلك الحشود التي اجتذبها الشيوعيون عام ١٩٥٩ وعندما يقال كل شيء يجب الإقرار بأن الشيوعيين امتلكوا تأييدا جماهيريا أصيلا خلاف غيرهم[٣٨]

في تلك المرحلة بدأ الحزب الشيوعي العراقي بالضغط أكثر من أجل الاعتراف بدوره في حماية النظام وبدأ بالمطالبة بأن تنعكس قوته في الشارع على نسبة تمثيله في الحكومة. وتم التعبير عن هذا المطلب في أكبر التظاهرات على الإطلاق في الأول من آيار ١٩٥٩ عندما تمكن الحزب من حشد مئات الآلاف من المتظاهرين في شوارع بغداد تدعو لإشراك الحزب الشيوعي في الحكومة[٣٩]

نظر قاسم إلى هذا الأمر وكأنه تحد أساسي لسلطته وبدأ يعتبر أن الشيوعيين خطرا يهدده وليس أداة بيده وبدأقاسم منذ ذلك الوقت بالتهرب من رفع الحظر عن نشاطات الحزب بحجة أن الوقت لم ينضج بعد لإحلال الديموقراطية الدستورية.

دفع رفض قاسم لمطالب الشيوعيين سواء في إشراكهم في الحكومة أو في إقامة ديموقراطية دستورية الكثير من أعضاء الحزب على التساؤل هل يجب استلام السلطة مادام في الإمكان ذلك أم لا؟ لكن بعد مناقشات ساخنة في المكتب السياسي تم الاتفاق على أنه بينما في إمكان الحزب الاستيلاء على السلطة وبسهولة لكن تحليله

---

(٣٧) لوصف معاصر لتلك المظاهرات أنظر بنروز وبنروز - مصدر سابق - ص ٢٢٨ -٢٢٩

(٣٨) بطاطو - نفس المصدر - ص ٨٩٨.

(٣٩) ذكريات شخصية عن تلك الفترة.

الأصلي للطبيعة البرجوازية - أساسا - للثورة مازال صحيحا وأن اصطفاف القوى الداخلية والدولية غير مؤات وربما يتمكن خصوم الحزب من التوحد ضده وستعقب ذلك حرب أهلية سيهزم اليسار فيها. لذا قرر الحزب الاعتدال أو على الأقل الكف عن الضغط من أجل مطالبه وعموما بدأ بتنفيذ خط التعاون تجاه قاسم(٤٠)

سبب قرار عدم الاستيلاء على السلطة عندما كانت الفرصة مؤاتية جداصدعا جديا في صفوف الحزب في السنوات اللاحقة. لقد سبب تبني هذا الخط في ذلك الوقت أن فقد الحزب الكثير من الزخم الذي دفعه - أي الحزب- إلى الأمام في السنة السابقة وأجبره على التخلي عن الكثير من روحه الثورية.

كركوك في تموز ١٩٥٩:

لأشهر عديدة - وبدءاً من نهاية ١٩٥٨ - كان قاسم يعلن دائما بأنه بعيد عن الأحزاب والتجمعات السياسية «نحن فوق الميول والاتجاهات» كما عبر عن ذلك في مناسبات عديدة. في ظروف أخرى كان يمكن أن يقبل مثل هذا البيان على أنه تعبير عن الحياد لكن بعد سنة من الثورة والتي حاول فيها عارف ورشيد عالي وبعض زملاء قاسم القريبين جدا منه الإطاحة بحكومته في الوقت الذي كان فيه الحزب الشيوعي ومؤيدوه يمدون قاسم بالدعم الجماهيري فإن رفع مثل هذا الشعار كان يعني بأنه لاتوجد أي نية لدى قاسم لتنفيذ مطالب الشيوعيين. وفي نهاية حزيران حدد قاسم بصرامة دور وعمليات ميليشياالمقاومة الشعبية وذلك لإضعاف دورها العسكري المحتمل وبعد ذلك بأيام قليلة تمت إحالة نصف دزينة من الضباط المعروف عنهم بأنهم شيوعيون على التقاعد.

بقي الحزب متماسكا بوجه تلك الصفعات ولكن بقيت سياسته هي التضامن مع قاسم على افتراض أنه سيأتي وقت وظرف يجبران قاسم في النهاية على الإقرار باعتماده على دعم الحزب له. وفي هذا الاتجاه فإن التعيينات المعلن عنها في ١٣ - ١٤ تموز ١٩٥٩ ربما كان لها تأثير على المتشددين داخل الحزب وأوحت لهم بأن «المتضامنين» ربما قد قيموا الأوضاع بشكل صحيح(٤١)

تم تعيين شيوعية معروفة هي الدكتورة نزيهة الدليمي بمنصب وزيرة للبلديات

---

(٤٠) بين بطاطو بأنه كان هناك ضغطا على الحزب الشيوعي من جانب الاتحاد السوفييتي - كما هو الحال في عام ١٩٧٣ - أنظر بطاطو نفس المصدر ص ٩٠٣.

(٤١) دان - نفس المصدر - ص ٢١٩ - ٢٢٠

بالإضافة إلى شخصين مستقلين لكنهما قريبين من الحزب وهما الدكتور فيصل السامر وعوني يوسف إذ عينا بمنصبي وزير الإرشاد ووزير الأشغال والإسكان على التوالي. ومن أجل أن يظهر بمظهر من يستجيب للمطالبة بالعودة إلى صيغة من صيغ الديموقراطية أعلن قاسم بأن الأحزاب السياسية ستتم إجازتها في ٦ كانون الثاني ١٩٦٠

لم تغير تلك التعيينات - بالطبع - من التركيب الأساسي للقوة داخل الدولة والتي كانت - إذا نظر إليها بالمعايير الحقيقية - موجهة بشكل متزايد ضد الشيوعيين من خلال التطهيرات والإحالات على التقاعد في القوات المسلحة المار ذكرها سابقا. مع ذلك فإن حقيقة وجود الشيوعيين أو مؤيديهم الآن في الوزارة فعلا كان أمرا مثيرا في حد ذاته. وكانت تلك التعيينات تعتبر على نطاق واسع سواء من قبل أعداء الحزب أو من قبل مؤيديه كأنها نصر لليسار. أما أولئك الذين كانوا مهيئين لأن يخافوا ويترقبوا ما رأوه من أنه نمو لقوة اليسار - والشيوعيين على الخصوص - رأوا الآن أن ظنونهم بنظام قاسم قد تحققت. لقد تفاقم تعقيد وتفجر الوضع بفعل الأحداث المأساوية في كركوك بعد ذلك بأيام قليلة.

كان القتال في كركوك بعيدا جدا - وأكثر بعدا من حالة القتال في الموصل - عن السياسات الحزبية إذ إنه كان ذا جذور عميقة وثيقة الصلة بالصراع القديم بين سكان المدينة الأصليين والكرد القادمين حديثا.

لقد كان الحزب الشيوعي العراقي يحظى بتأييد واسع في أوساط الكرد وخصوصا الفقراء منهم وبالمقابل كان التركمان في أوضاع مالية أفضل من غالبية الكرد من جانب وبسبب محافظتهم السياسية ابتعدوا عن الحزب الشيوعي وكانوا موحدين بتأثير التضامن العرقي أكثر من التأثيرات الحزبية الأخرى.

تم تعيين بعض الكرد في مناصب حساسة في المدينة منذ نهاية ١٩٥٨ وبالنتيجة وجد التركمان - الذين سيطروا في السابق على الحياة الاجتماعية - الاقتصادية في المدينة - أنفسهم في وضع غير مؤات.

من غير الواضح من الذي بدأ القتال بسبب الخلاف الظاهري حول مسيرة موكب الاحتفالات بالذكرى السنوية الأولى للثورة. وكانت النتيجة قتل ما بين ٣١ و٧٩ شخصا أغلبهم من التركمان[٤٢]

---

(٤٢) من الأمور البناءة مقارنة أقوال خدوري وبطاطو حول نفس الأحداث. أنظر خدوري - نفس مصدره السابق ١٩٦٩ - ص ١٢٤ و١٢٥ وبطاطو - نفس مصدره السابق - ص ٩١٢ - ٩٢١.

لذا اتخذت المجزرة في كركوك، التي لا يمكن أن تكون قد دبرت من قبل الحزب الشيوعي بأي شكل من الأشكال، وبحماس كأداة للتشهير بالشيوعيين من قبل خصومهم وعلى الخصوص من قبل قاسم نفسه لأنها أعطته الفرصة لإبعاد نفسه عن الشيوعيين وكذلك لإنهاء تضامنه معهم.

وضع تلفزيون بغداد مسؤولية المجزرة على عاتق الشيوعيين ونشر صورا مرعبة لتري الناس أن «ذلك هو ما يحب الشيوعيون أن يفعلوه» وبدأت موجة من الانتقالات في صفوف الحزب الشيوعي العراقي في بغداد وفي أجزاء البلاد الأخرى واستمرت هذه الموجة طيلة شهري تموز وآب وفرضت كذلك قيوداً إضافية على نشاطات المقاومة الشعبية وسحبت السيطرة على اتحاد الجمعيات الفلاحية من أيدي الشيوعيين وأنيطت مهمة الإشراف عليه إلى السلطات الإدارية في الألوية [المحافظات].

كانت أكبر الخسائر المهمة والجسيمة التي مني بها الشيوعيون - ومن دون شك - في صفوف القوات المسلحة حيث كان يتم - وخلال بقية فترة حكم قاسم - إما إحالة الضباط الذين كان يشك فيهم بأنهم شيوعيون على التقاعد وإما نقلهم كضباط تجنيد في المناطق البعيدة بدون جنود أو أسلحة تحت تصرفهم[٤٣] في ذلك الوقت نشر الحزب الشيوعي تقريرا مليئا بالنقد الذاتي العميق محللا الإخفاقات خلال السنة السابقة.

بالرغم من التقدير العميق لصراحة وإخلاص التقرير فإن توقيت نشر مثل تلك الوثيقة لم يكن ملائما ويبدو وكأنه قد سبب تشويشا جليا في أذهان أعضاء الحزب ومؤيديه[٤٤]

محاولة اغتيال قاسم في تشرين الأول ١٩٥٩:

قاد فشل تمرد الموصل القوميين والبعثيين إلى الوصول إلى القناعة بان السبيل الوحيد لقلب الأوضاع السياسية هو قتل قاسم ومن ثم استلام السلطة بأنفسهم وهذه ستراتيجية عكست تقديرا للوضع أكثر واقعية من الشيوعيين إذ إن السبيل «الاعتيادي» لاستلام السلطة في الشرق الأوسط هو عبر الانقلاب العسكري أكثر مما هو عبر صندوق الاقتراع في الانتخابات.

---

(٤٣) ذكريات شخصية لأحد المؤلفين.

(٤٤) هناك ترجمة بالفرنسية لهذه الوثيقة في مجلة «أورينت» المجلد ١١ العدد ٣ ١٩٥٩ ص ١٧٥ - ٢٢١

لقد وصل فؤاد الركابي ومساعدوه[٤٥] إلى هذا التحليل في منتصف ١٩٥٩ لكن كان هناك خوف في ذلك الوقت بأن اغتيالا لقاسم يساء توقيته سيؤدي ببساطة إلى تسليم السلطة إلى الشيوعيين لذا أجلت الخطة في حينه. في نفس الوقت بدأ البعث بتوسيع اتصالاته وبتكوين صلات مع الضباط المتعاطفين معه ومع مشروعه. أصبح الرائد صالح مهدي عماش - الذي خرج توا من الاعتقال وأعيد وأمثاله إلى الجيش من قبل قاسم في محاولة لإرضاء المعارضة - ضابط الارتباط لهم.

انحسر التأثير الشيوعي سواء في الشوارع أو في دوائر الدولة بعد خريف ١٩٥٩ لكنه أخذ وقتا ليبدو واضحا. يعود هذا الانحسار جزئيا إلى تردد القيادة الذي ولد انطباعا بضعف الحزب في أذهان مؤازريه أو في أذهان من كانوا سيصبحون أعضاء فيه.

والأهم من ذلك قرر قاسم علنا وبجلاء محاولة إعادة ثقة القوى الأكثر اعتدالا ولذا بدأ بتقديم تنازلات مهمة لهم بينما قام في نفس الوقت بتشديد القبضة على الشيوعيين وعلى المنظمات المؤيدة لهم كما رأينا. لذا تم إعادة ١٩ ضابطا من الذين طردوا من الخدمة في الجيش بعد تمرد الموصل إلى الخدمة في الجيش في بداية آب وبدأ كذلك بتمهيدات تصالحية مع عدد من القوميين البارزين شملت جابر عمر وعبد الرحمن البزاز وشيخ محمود الشواف[*] وعدنان الراوي وناجي طالب. لذا فقد تغير الوضع السياسي بشكل عميق بعد أحداث كركوك مباشرة. بدأ القوميون ومعسكر أعداء قاسم بالحصول - سريعا - على الثقة بهم وجذبوا لهم بعض التعاطف الشعبي لقضيتهم خلال محاكمة زعماء تمرد الموصل أمام محكمة الشعب والتي كانت تنقل حية من التلفزيون. قدم الطبقجلي حديثا مؤثرا للدفاع عن نفسه وعن زملائه المتهمين وأوضح أنه قد تم انتزاع الاعتراف من أغلب رفاقه المتهمين بالقوة وتحت التعذيب[٤٦] أصبحت جلسات المحكمة عالما مصغرا للصراعات السياسية التي كانت تجري على نطاق أوسع في عموم البلاد وأصبح معظم الناس ملتصقين بالتلفزيون لمتابعة الخطوة التالية للمهداوي وزملائه بعد ذلك الكلام وبالرغم من أن قاسم كان قد

---

(٤٥) ويشملون عبد الله الركابي وأياد سعيد ثابت وخالد علي الدليمي. أنظر دان - نفس المصدر السابق - ص ٢٥٣.

[*] ورد الاسم كذلك في الأصل. [المعرب]

(٤٦) حول المحاكمة أنظر دان - نفس المصدر - ص ٢٤٧ - ٢٤٩ وكذلك خدوري - مصدر سابق - ص ١١١ و١١٢

نأى بنفسه عن الإعدامات القضائية سابقا وعفا عن أغلب من صدرت ضدهم أحكام بالإعدام من قبل المحكمة لكنه أحس في هذا الوقت بأنه يجب عليه أن يفرض قوته على تمرد الموصل لذا تم إعدام الطبقجلي ورفعت الحاج سري في ٢٠ أيلول مع أحد عشر من رفاقهما المتآمرين مع الأربعة الذين حكموا بالإعدام من رجال العهد القديم المار ذكرهم سابقا[٤٧] كان لهذه الإعدامات - التي جاءت سريعا بعد تمرد الموصل وأحداث كركوك - تأثير كبير في دفع الاستقطاب الشعبي إلى مابعد نقطة اللاعودة وأحس البعثيون بأن الوقت قد أصبح ناضجا لتنفيذ خطة اغتيال قاسم وفي ٧ تشرين الأول ١٩٥٩ جرت محاولة اغتيال قاسم عندما كان يسير بسيارته في شارع الرشيد وبالرغم من قتل سائق سيارة قاسم إلا أنه فر وهو مصاب بجروح عميقة لكنها غير خطيرة. تمكن منفذا محاولة الاغتيال - ومن بينهم صدام حسين البالغ من العمر ٢٣ عاما آنذاك - من الفرار خلال الأزقة الضيقة وتمكن أغلب المخططين للمحاولة ومن بينهم فؤاد الركابي من الهرب إلى سوريا[٤٨] تم لاحقا جلب ٧٨ متهما في الحادث أمام المهداوي للمحاكمة بضمنهم أياد سعيد ثابت وشقيقته يسرى وقد ألقى قسم من المتهمين كلمات تحد ومثيرة للعواطف مستخدمين المحكمة كميدان لطرح وجهات نظرهم السياسية. ورغم الحكم بالإعدام على ستة من المشاركين لكن تلك الأحكام لم تنفذ أبدا.

انقسام اليسار الجذري:

لقد خدمت نجاة قاسم من محاولة اغتياله في استعادة هالته «كزعيم أوحد» واقتنع هو بأن العناية الإلهية قد أبعدت عنه أيدي القتلة وربما شجعته المظاهرات العفوية التي كانت تهتف باسمه على الاعتقاد بأنه «مختار» من العناية الإلهية. وعلاوة على ذلك جعله الدعم الجماهيري - الذي كان ما يزال متمكنا من حشده بصفته رمزا لثورة تموز - يقلل من خطورة وضعه غير الحصين والسهل الإسقاط من قبل الأعداء وربما بالغ من قدرته هو على العمل كحكم بين القوى السياسية المتناحرة. وسيرا وراء هذا الهدف، استمر في تطبيق سياسة المصالحة تجاه القوميين وإعادة العديد منهم إلى

---

(٤٧) دان - نفس المصدر - ص ٢٤٩ وكذلك بطاطو - نفس المصدر- ص ٩٣١ و٩٣٢.

(٤٨) تمكن صدام حسين من الفرار إلى مصر حيث قضى معظم السنوات الخمس أو الست التالية. أنظر بطاطو - نفس المصدر - ص ١٠٨٤ وكذلك خدوري - نفس المصدر - ص ١٢٨ (هامش) وص ١٣٠ حيث ورد اسمه صدام التكريتي.

القوات المسلحة والوظائف المدنية العامة وبالمقابل كان يحاول تحجيم الحزب الشيوعي العراقي. لسوء الحظ كان الوقت متأخرا جدا بالنسبة له لكسب عطف وتأييد القوميين فقد سالت دماء كثيرة وكان الاستقطاب السياسي كان قد قطع شوطا بعيدا جدا وبالنتيجة فإن محاولته في استرضاء القوى المعتدلة عن طريق الضغط بشدة على الشيوعيين عملت على تقويض المصدر الأمين لدعمه ليس إلا علاوة على ذلك فإن أية أوهام حول حياد قاسم لدى الشيوعيين ستتحطم وبسرعة. ففي محاولة ظاهرية لتنفيذ تعهده في تموز السابق أعلن قاسم في الأول من كانون الثاني ١٩٦٠ بأنه ستتم إجازة الأحزاب السياسية وبالفعل قدم الحزب الشيوعي العراقي طلبا لمنحه الإجازة. وفي نفس الوقت قدم طلب مماثل من مجموعة أسمت نفسها الحزب الشيوعي بزعامة داود الصائغ الذي كان قد عمل مع عصبة الشيوعيين العراقيين في الأربعينيات وأوائل الخمسينيات. كان هذا الحزب الشيوعي المزيف - الذي لم يكن يملك تنظيمات أو أعضاء - جواب قاسم للحزب الشيوعي العراقي الحقيقي[٤٩] وبشكل لا يصدق تم منح هذا الحزب المزيف الإجازة مع كل من الحزب الديموقراطي الكردي والحزب الوطني الديموقراطي.

إذن لقد كان «المتشددون» في الحزب الشيوعي على صواب حول موضوع قاسم وبعد كل ذلك فإن «المتضامنين» أنفسهم في النهاية لم يتمكنوا من إيجاد طريق لهم معه. من ذلك الوقت ولحين الأيام الرهيبة لشباط ١٩٦٣ كان على الحزب أن يخوض معركة دفاعية في محاولة واهية للدفاع عن ما ضاع منه أو على الأقل للاحتفاظ بوضعه القائم.

بالرغم من جسامة رفض قاسم لمنح الترخيص المطلوب للحزب الشيوعي وجد الحزب الشيوعي نفسه معلقا على «خازوق اعتداله»[*] نفسه إذ قرر عدم استلام السلطة عام ١٩٥٩ لذا لم يبق له أي خيار سوى دعم قاسم والمحاولة في نفس الوقت إفهام قاسم مغبة أساليبه إذ إن أي إضعاف لموقع قاسم سيكون لصالح خصومهم وخصوم قاسم معا. من الصعب القول بما كان يجب أن يكون عليه خط الحزب الشيوعي وما هي البدائل التي كانت ممكنة في ذلك الوقت. ففي العراق - كما هو الحال في معظم بلدان الشرق الأوسط التي كانت تؤخذ السلطة فيها من قبل الجيش أو الشرطة - لم

---

(٤٩) تم منح الصائغ امتياز جريدة المبدأ في تشرين الثاني ١٩٥٩

[*] لم أجد تعبيرا أقرب للمعنى الذي قصده المؤلفان أوفق من كلمة خازوق فمعذرة للقارئ [المعرب].

يكن بإمكان الأحزاب السياسية استلام السلطة من خلال عملية سياسية ديموقراطية أو من خلال عملية الانتخابات ولم يكن بإمكانها أكثر من أن يتم الطلب منها أو السماح لها بالمشاركة في السلطة[٥٠] وفي هذا الاتجاه سارت الأمور في العراق من سيىء إلى أسوأ منذ ١٩٥٨ وجد الحزب الشيوعي نفسه في مواجهة المعضلة التي سيواجهها في السبعينيات أيضا أي معضلة العمل على تنظيم حزب سياسي وفق الخطوط التي تكون فعالة في ظل نظام ديموقراطي سليم وفي غياب مثل هذا النظام - والذي سيكون بإمكان الحزب اختبار قوته السياسية في ظله وعبر الانتخابات - سيكون على الحزب إما أن يلجأ إلى العمل السري وإما إلى العمل مع النظام القائم ومحاولة الاستيلاء على السلطة بالقوة أو بتكييف نفسه مع القوى السياسية القائمة فعلا. في الحالات التي يكون الجو الديموقراطي قائما كان الحزب قادرا على الدفاع عن نفسه بوجه الضغط والإرهاب والتهديدات المتزايدة من خصومه. لذا كان الشيوعيون قادرين على الحصول على الأغلبية في الهيئات القيادية للمنظمات المهنية وتشمل اتحاد الطلبة العام ونقابات الاقتصاديين والمعلمين وحتى الاتحاد العام لنقابات العمال ولحين خريف ١٩٦١[٥١]

فقد الحزب تأثيره الفعلي على الصحافة في الأشهر التي تلت إذ حظرت جريدة اتحاد الشعب وبشكل متقطع ما بين نيسان وتشرين الأول في مناطق عديدة من جنوب العراق واختفت كليا بعد اعتقال رئيس تحريرها عبد القادر إسماعيل في تشرين الأول. وتم تعطيل جميع الصحف المؤيدة للحزب - Iraq Observer وصوت الأحرار والحضارة والثبات - في نهاية السنة. وكان هذا الحظر والتعطيل متزامنا مع الجهود الحثيثة لطرد الشيوعيين من المواقع المهمة التي كانوا قد أحرزوها في اتحاد نقابات العمال وذلك باتباع نفس طريقة قاسم الملتوية - ومرارا - وذلك بخلق هيئات إدارية ثانية لا تملك التأييد الفعلي لكنها محشوة بغير الشيوعيين. ففي ميناء البصرة تم اعتقال قيادة الشيوعيين وحكم على بعض الناشطين من الشيوعيين. وفي السكك تم تهديد

---

(٥٠) لقد نأى كامل الجادرجي - وهو أحد مؤسسي الحزب الوطني الديموقراطي وأحد رجال المعارضة المحترمين في العهد الملكي - بنفسه عن الحزب الوطني الديموقراطي في هذه المرحلة بسبب رفضه للحكم العسكري وخوفه من أن يتحول قاسم إلى دكتاتورعسكري. أنظر خدوري - نفس مصدر ١٩٦٩- ص١٤٣

(٥١) حول انتخابات المعلمين أنظر دان ص ٢٨٦ وكذلك بطاطو ص ٩٥٠ و٩٥٢ و٩٥٣. لقد حصل الشيوعيون على ٩١٪ من الأصوات في انتخابات شباط ١٩٦١.[*]

[*] في انتخابات المعلمين عام ١٩٦١ فازت الجبهة التعليمية الموحدة برئاسة د. أحمد عبد الستار الجواري أما مايتكلم عنه المؤلفان فقد حصل في ١٩٦٠ [المعرب]

العمال بأنهم سيسرحون من الخدمة إن هم صوتوا لقائمة الشيوعيين وعندما صوتوا زورت الانتخابات ببساطة لضمان مجيء هيئات إدارية «مقبولة» أكثر[٥٢] لقد تمت الإغارة على مقرات الحزب الشيوعي وتم الاستيلاء على ملفاتها. وعند حلول آيار ١٩٦١ تم غلق اتحاد الشبيبة الديموقراطية ومنظمة أنصار السلام ورابطة المرأة. وتم إقصاء الدكتورة نزيهة الدليمي وعوني يوسف من الوزارة في تشرين الأول ١٩٦٠ وأقصي الدكتور فيصل السامر في آيار ١٩٦١

في ذلك الوقت كثف القوميون - وغالبا بمعاونة حلفائهم «الإسلاميين»[٥٣]- من غلواء حملة إرهابهم ضد الأشخاص اليساريين في مناطق غلبة القوميين فيها وخصوصا كركوك والموصل ومنطقة الفرات شمال الفلوجة وفي ضاحية الأعظمية في بغداد[٥٤]

السياسات الاقتصادية - السياسية في ١٩٥٨ - ١٩٦٣:

بالرغم من انتكاسات التقدم في حقل الحريات السياسية والمدنية خلال تلك السنوات استمر قاسم في نظر قطاعات واسعة من الشعب وكأنه رجل مبدأ وهو الذي كانت مصالح الجماهير وأمانيها في قلبه. فرسخت سمعته كممثل شخصي للثورة نتيجة لجوئه إلى تنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية كانت تشكل مطالبَ عامة في العهد السابق. فقد خصصت الحكومة مبالغَ كبيرة لزيادة عدد الصفوف في جميع المستويات في نظام التعليم وفي تحسين العناية بالصحة العامة وفي إصدار قوانين عمل تقدمية. وتم إصدار قانون شامل للإصلاح الزراعي في تشرين الأول ١٩٥٨ والذي برغم العديد من النواقص فيه سواء في التصميم أو عند التطبيق اللاحق فإنه نجح فعلا في تحطيم السلطة السياسية للإقطاعيين الكبار. فرض القانون سقفا للملكية الفردية في الأرض الزراعية - ٦١٨ أيكر للأرض المروية و١٢٣٦ أيكر للأرض التي تسقى ديما - ووعد القانون بتوزيع الأراضي المستولى عليها على الفلاحين الذين لا يملكون أرضا وبقطع تتراوح مساحتها بين ٢٠ و٤٠ أيكر لكل فلاح. بالإضافة إلى ذلك وعد بتشكيل

---

(٥٢) بطاطو ص ٩٤٧. أما عن جذور اهتمام الحزب الشيوعي بالنقابات العمالية في ميناء البصرة وفي السكك أنظر فاروق سلوكلت وسلوكلت: «العمال والتحررالوطني: الحركة العمالية في العراق ١٩٢٠ - ١٩٥٨» في مجلة الدراسات العربية الفصلية مجلد ٥ عدد ٣ لعام ١٩٨٣ ص ١٣٩ - ١٥٤

(٥٣) تم إصدار فتاوى ضد الشيوعية في نيسان وحزيران من قبل علماء بارزين في النجف، أنظر مايلي على ص٣٣٦.

(٥٤) أنظر دان ص ٢٨٩ وبطاطو ص ٩٥١.

جمعيات تعاونية للفلاحين. ووضعت عقود جديدة - لصالح الفلاحين أكثر من السابق - لتنظيم العلاقة بين الإقطاعيين وبين فلاحيهم المستأجرين والمغارسين(٥٥)

وكان هناك عمل آخر له قيمة في أعين الجماهير وينسب إلى قاسم وهو بناء مدينة الثورة. وهي مجمع سكني دوره رخيصة التكاليف صمم لإسكان سكان الصرائف في أطراف بغداد. وأنشئت جمعيات سكنية للشرائح الأحسن حالا مثل الضباط والمهنيين الذين يعملون لدى الحكومة ومثل الموظفين المدنيين والمعلمين والمهندسين وهلم جرا. وكانت تلك الجمعيات تؤمن قروضا بفائدة واطئة بحيث تيسر لأعضاء تلك الجمعيات إما شراء أراض وبناء دور عليها وإما شراء دور بنتها الحكومة وبأسعار رخيصة جدا(٥٦) وتتحول ملكيتها إلى شاغليها عند إكمال دفع أقيامها.

بالإضافة إلى ذلك فإن قاسم بدا أصيلا جدا في اهتمامه بتحسين ظروف الغالبية الفقيرة وكان هذا الاهتمام مقرونا بمعاداته للإمبريالية مما أكد بأنه لم يفقد أبدا الدعم الشعبي الوطيد له.

علاوة على ذلك فإن «الوطنية العراقية» الموجودة ضمن وطنية قاسم تتلازم مع بعده الواضح عن التعصب الديني[*]- ربما كان ذلك بسبب كونه نصف سني نصف شيعي بالولادة(٥٧)- كان لهما ميزة المساواة بين جميع قطاعات الشعب مع النتيجة بأن الشيعة والمسيحيين واليهود وأفراد الأقليات الدينية المختلفة الأخرى في البلاد كانت تشعر بالارتياح خلال حكمه.

ألزمت حكومة ما بعد الثورة نفسها «بالتنمية» - كما هو حال جميع الحكومات

---

(٥٥) لتفاصيل أكثر أنظر بنروز وبنروز ص ٢٤٠ - ٢٥٢ أما الإصلاح الزراعي فقد تمت مناقشته من قبل روناي كباي في: «الشيوعية والإصلاح الزراعي في العراق» لندن ١٩٧٨ أما التصنيع فقد نوقش من قبل فرهنك جلال: «دور الحكومة في تصنيع العراق» لندن ١٩٧١ وانظر كذلك خير الدين حسيب: «الدخل الوطني العراقي ١٩٥٣ - ١٩٦٣» لندن ١٩٦٤

(٥٦) حول مناقشة ممتعة عن بناء الطبقة الوسطى للمساكن ولتأجير المساكن بعد ١٩٥٨ أنظر ل.ن. رؤوف: «التنمية والإسكان في العراق» جامعة سسكس أطروحة دكتوراه ١٩٨١ وخصوصا ص ٣٣٠- ٣٧٨.

[*] يخلط المؤلفان بين التعصب الطائفي والتعصب الديني هنا [المعرب]

(٥٧) إن تعاطف فقراء الشيعة في المدن مع قاسم ربما كان بسبب اهتمامه بتحسين أوضاعهم أكثر مما كان بسبب خلفيته الشيعية. في حالات عدة كان قاسم يتهم بالإلحاد أو عدم الاهتمام بالدين - وفي احد بيانات مجلس قيادة الثورة في ١٩٦٣ دعاه باسم عبد الكريم قاسم عدو الله - بينما جاء عارف والبكر من خلفية سنية محافظة جدا ولقيا تأييدا من رجال دين سنة ورجال دين شيعة معا.

الثورية في المنطقة في ذلك الوقت - وفي هذا الميدان كانت «التنمية» تعني «تنمية اقتصادية تدعمها الدولة مع تصنيع البلاد» وكانت الدولة تعتبر بأنها وسيلة جيدة لإنجاز التغييرات الاقتصادية والاجتماعية الملائمة وتحريكها نحو بلوغ تلك الأهداف.

كانت هذه النظرة إلى وظيفة الدولة مشتركة بين الاشتراكيين الديموقراطيين والقوميين العرب والشيوعيين والبعثيين أيضا، إذ أيد الجميع مبدأ التخطيط الاقتصادي المركزي واستثمارات الدولة في الاقتصاد. في الحقيقة تم اتخاذ بعض الخطوات في هذا الاتجاه عند إنشاء مجلس الإعمار عام ١٩٥٠ وبعد الثورة مباشرة تم تشكيل عدد وافر من اللجان والإدارات لتغطية جميع جوانب التخطيط الاقتصادي. أدى انعدام الخبرة لدى المدراء وعدم قدرة نظام بيروقراطي مثقل بالموظفين على تفويض المسؤوليات واعتماد اللامركزية في فعالياته - قادا - إلى اختناقات إدارية رئيسة. لقد قبل مبدأ التنمية من خلال التصنيع كأولوية رئيسة وتم تكريسه في «الخطة الاقتصادية المؤقتة» ١٩٥٩/ ١٩٦٠ - ١٩٦٢/ ١٩٦٣ وفي «الخطة الاقتصادية التفصيلية» ١٩٦١/ ١٩٦٢ - ١٩٦٥/١٩٦٦ لذا تم افتتاح المنشآت العامة المختلفة ومشاريع البنية التحتية باحتفالات شعبية كبيرة. كما تضاعف الإنفاق العام ما بين ١٩٥٧ و١٩٦٠ وبشكل لا يمكن إنكاره وانطلاقا من قاعدة صغيرة جدا[٥٨]

بما أن مستشاري قاسم الاقتصاديين بشكل ملحوظ محمد حديد وحسين جميل يعتبرون أساسا من الوسطيين وبما أن قاسم نفسه كان يميل إلى تحسين مستوى حياة الفقراء أكثر من تخفيض مستوى الأغنياء[٥٩] لذا يمكننا الاستنتاج بأن المحافظة على الملكية الخاصة - حتى إن الحد الأعلى الذي سمح بأن يبقى لدى الإقطاعيين بعد الإصلاح الزراعي كان كريما جدا - كانت تعتبر ميزة بارزة في فلسفة النظام الاقتصادية.

شجعت الحكومة الاستثمار الخاص في الصناعة من خلال قروض خاصة وإعفاءات وتسهيلات مهمة وحتى ألغت تشريعاتها المبكرة حول رسوم الدفن وضريبة التركات. وهنا يجب النظر إلى مهاجمة قاسم لشركات النفط وعلى الخصوص سن قانون ٨٠ لسنة ١٩٦١ الشهير، الذي أعلن أن الأراضي غير المنقب عن النفط فيها ضمن منطقة امتيازات شركات النفط على أنها كانت إعادة امتلاك الإرث الوطني أكثر مما هي نذير شؤم بالاشتراكية.

---

(٥٨) سيتم تحليل هذه التطورات مفصلا في الفصل السابع.

(٥٩) بطاطو ص ٨٣٦.

كان من الطبيعي التعبير بقوة عن مطالب القيام بعمل شيء ما حول صناعة النفط وقت الثورة وقد شعر أغلب العراقيين بأن النظام القديم قد سمح لشركات النفط بأن تغش البلاد بخصوص الأرباح التي كان يمكن أن تصب في تنمية الاقتصاد الوطني.

لقد أسرع قاسم نفسه - وكان حذرا من قوة شركات النفط وربما كان خائفا من تكرار تجربة محمد مصدق في إيران قبل سنوات - بتطمين شركات النفط بعد الثورة مباشرة بأن الاتفاقيات القائمة والتي يعود تاريخها إلى عام ١٩٥٢ سيتم احترامها[٦٠]

ازداد إنتاج النفط باطراد في الفترة ما بين ١٩٥٨ و١٩٦٣ من ٧٣١,٣ مليون برميل إلى ١١٦١,٩ مليون برميل أي بزيادة حوالي ٦٠٪ بالرغم من أن الإيرادات ارتفعت بمعدل أقل مما كان متوقعا - من ٢٢٤ مليون دولار في ١٩٥٨ إلى ٣٥٣ مليون دولار في ١٩٦٣ - وذلك بسبب هبوط في الأسعار المعلنة في شباط ١٩٥٩ وآب ١٩٦٠

جرت مفاوضات بين الحكومة وشركة نفط العراق حول أسعار النفط والمناصفة في أسهم شركة نفط العراق وسيطرة العراق على الأراضي غير المستكشفة التي تقع ضمن منطقة الامتياز وذلك بين آب ١٩٦٠ وتشرين الأول ١٩٦١[٦١] أدى فشل الشركة في الاستجابة لمطالب الحكومة العراقية إلى إصدار قانون رقم ٨٠ وبموجبه استردت الحكومة ٩٩,٥٪ من مساحة أراضي الامتياز غير المستغلة. وردت الشركة بانتقام على ذلك مباشرة بتخفيض معدلات الإنتاج وبالتالي قلت موارد الحكومة بسرعة ورغم ذلك فإن «شعبية القانون رقم ٨٠ لم تكن موضع شك بالرغم مما كلف ذلك البلاد جراء المواجهة مع شركة نفط العراق»[٦٢]

المسألة الكردية ١٩٥٨ - ١٩٦٣:

لم يتم السماح في ظل الانتداب والعهد الملكي بالتعبير عن الأماني والطموحات الكردية أو بتطويرها وقد أُجبر الكرد على الإذعان في العشرينيات والثلاثينيات من قبل القوة الجوية الملكية [البريطانية] مدعومة بالجيش العراقي. بعد انهيار جمهورية مهاباد في ١٩٤٦ ذهب الجناح العسكري من حركة المقاومة الكردية بقيادة الملا مصطفى

---

(٦٠) خدوري - نفس المصدر ١٩٦٩ - ص ١٦١ وكذلك بنروز وبنروز ص ٢٧٥ وما بعدها.

(٦١) إن المفاوضات والتاريخ السابق للامتياز مشروحة بالتفصيل في كتاب بنروز وبنروز - مصدر سابق - ص ١٣٧ -١٦٢ و٢٥٧-٢٧٣

(٦٢) بنروز وبنروز - نفس المصدر - ص٢٦٩

البارزاني إلى المنفى في الاتحاد السوفييتي بينما التنظيم الذي سمي لاحقا بالحزب الديموقراطي الكردي - وهو الحزب السياسي «لسكان المدن الكرد» تحت الحظر في العهد الملكي ووضع رئيسه - إبراهيم أحمد - رهن الإقامة الجبرية. كان للزعماء الكرد علاقة ما بالضباط الأحرار من خلال وسيط هو العميد الكردي فؤاد عارف. عندما أستولى الضباط الأحرار على السلطة في تموز ١٩٥٨ لم يكن الحزب الديمقراطي الكردي (ب.د.ك.) مشاركا فيها - حاله حال التنظيمات السياسية الأخرى - لكنه رحب بالثورة ظنا منه أن النظام الجديد سيكون متعاطفا مع قضيتهم. لقد نص الدستور الجديد [المؤقت]على أن العرب والأكراد شركاء في الوطن العراقي وأن حقوقهم مضمونة ضمن الدولة العراقية(٦٣)

تم إرسال إبراهيم أحمد إلى براغ في تشرين الأول مع جوازات سفر الملا مصطفى البارزاني ولثلاثة من أقرب أعوانه وبعد أسبوع عاد البارزاني بعد ١٢ عاما من النفي الاختياري ليستقبله ترحيب جذل من مؤيديه وكذلك ما بدا في حينه من ترحيب ودي أصيل من جانب عبد الكريم قاسم نفسه، وبدا أن عهدا جديدا للعلاقات العربية الكردية قد بدأ. أما الضباط الأحرار من جانبهم فلم تكن لهم مصلحة خاصة أو تعهد ما نحو إيجاد حل للمسألة الكردية لكن موقفهم العام كان ودودا إن لم يكن متعاطفا بشكل أو بآخر. لذا فإن مجلس السيادة المكون من ثلاثة أعضاء - والذي يمارس الوظائف الرسمية لرئيس الجمهورية - ضم شخصا سنيا عربيا وشيعيا عربيا وكرديا سنيا من العوائل الدينية والإقطاعية المعروفة وهو خالد النقشبندي الضابط السابق في الجيش ومتصرف أربيل قبل الثورة مباشرة. بالرغم من أن هذا المجلس لم يملك عمليا أية قوة لكن تعيين النقشبندي عضوا فيه كان إيماءة للتعبير عن حسن النية.

في الصراعات اللاحقة بين قاسم ومؤيديه وخصومهم قاد الشك الطبيعي للكرد تجاه أطروحات الوحدة العربية - التي من غير المحتمل أن يتحسن وضعهم في ظلها(٦٤)- إلى أن يصطفوا مع خصوم المنادين بالوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة. ولهذا السبب ولأسباب تأريخية أخرى كان الحزب الديموقراطي الكردي متعاونا مع الحزب الشيوعي العراقي في الأشهر الأولى للثورة.

---

(٦٣) دان - مصدر سابق- ص ٣٦.

(٦٤) لا يمكن أن يكون الكرد العراقيون قد تشجعوا بتأثير خبرات الكرد في الإقليم السوري من الجمهورية العربية المتحدة. أنظر مصطفى نازدار: «الكرد في سوريا» ضمن كتاب جيرار شاليان (محرر): «شعب بلا وطن: الكرد وكردستان» لندن ١٩٨٠ ص ٢١١ - ٢١٩

وبالمقابل فإن الكرد أنفسهم لم يكونوا متوحدين إطلاقا في الرأي أو التعبير وبرزت الانشقاقات بينهم سريعا وبشكل ملحوظ بين البارزاني - قائد الكرد القبليين والذي كان وراءه جيش من غير النظاميين القبليين يسند قيادته - وبين إبراهيم أحمد والذي كان يمثل سكان المدن الأكثر تقدما والأكثر ارتباطا بالطموحات «السياسية» للكرد. وعلاوة على ذلك وبدلا من أهداف الوحدة الوطنية العامة برز التوتر بين الحزب الديموقراطي الكردي والحزب الشيوعي العراقي وخصوصا عندما تبنى الحزب الكردي الماركسية اللينينية الأمرالذي قاد إلى عملية خلط كبيرة بين دوريهما.

في نيسان ١٩٥٩ تم السماح للحزب الديموقراطي الكردي بإصدار جريدة خه بات وهي جريدة يومية كانت تصدر باللغة الكردية. وفي نفس الشهر عاد حوالى ٨٥٠ كرديا من الاتحاد السوفييتي من المنفى ووصلوا البصرة على متن باخرة سوفييتية.

وبنفس الوقت كانت العلاقات مع قاسم متوترة - نوعا ما - إذ اعتبر الكرد وعود قاسم الغامضة لصالحهم تعني أكبر مما تعنيه ظواهر الأمور وبدؤوا بصياغة مطالب لم يكن قاسم قادرا على منحها لهم. فبالنسبة للضباط الأحرار - والذين اشترك الكثير منهم في الحروب ضد الكرد في العهد الملكي - كان أي تنازل عن السلطة للكرد - دع جانبا الحكم الذاتي - محرما جدا وحتى لو أن قاسم نفسه كان ملتزما بشدة بمثل هذه السياسة فإنه كان سيجد أن من الصعب عليه جدا حث مؤيديه وخصوصا أولئك الذين كانوا في الجيش للوقوف إلى جانبه.

تدهورت العلاقات في هذه الظروف بسرعة فقاسم إما امتنع عن وإما لم يتمكن من منح أية تنازلات أو وعود حول الحكم الذاتي للكرد وكان كل من الملا مصطفى وإبراهيم أحمد سيفقد مصداقيته إذا لم يتمكن من تسجيل أي احتجاج على البطء في التقدم بحل المسألة الكردية بطريقة ملموسة. وبالمقابل فإن كثيرا من الشرائح المتطورة في الحزب الديموقراطي الكردي - الذي أُجيز رسميا ولأول مرة في شباط ١٩٦٠ - شاركت الحزب الشيوعي رأيه بوجوب تأييد قاسم بسبب موقفه العام المعادي للإمبريالية ورفضه الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة.

في شتاء ١٩٦٠ - ١٩٦١ قام الملا مصطفى بزيارة للاتحاد السوفييتي على افتراض أنه كان ينوي الطلب من القادة السوفييت الضغط على قاسم ولكنه عاد صفر اليدين وترك بغداد إلى بارزان بعد ذلك مباشرة. في آذار ١٩٦١ تم استجواب إبراهيم أحمد بتهمة ملفقة وهي الاشتراك في جريمة قتل صادق ميران - وهو أحد مساعدي قاسم من الكرد - وأطلق سراحه لاحقا لعدم توفر الأدلة.

في صيف ١٩٦١ اندلع القتال بين القبائل البارزانية وخصومها التقليديين من الهركية والسورجية والذين كانت الحكومة تدعمهم سرا وبصمت. احتلت القوات البارزانية زاخو في أيلول ١٩٦١ وردت الحكومة بقصف قرية بارزان مسببة خسائر كبيرة في الأرواح. وكان هذا العمل هو بداية الحرب الطويلة والتي دامت - لكن بشكل متقطع - إلى ١٩٧٥ وهي الحرب التي كان للحكومة حظ قليل في «ربحها» إذ كان المغاورون الكرد معززين تماما في الجبال ويتمتعون بتأييد ساحق من شعبهم.

وكما كانت الحكومة غير قادرة على إنزال هزيمة ذات معنى بالكرد وكذلك كان من المستحيل على الكرد انتزاع تسوية مقنعة. لذا وبحلول شتاء ١٩٦١ بدأ بعض القادة الكرد - بالرغم من أن ذلك لايعني جميعهم - بالتفكير بأنه من المجدي القيام باتصالات بمن يحتمل أن يحلوا محل قاسم.

في هذه الحالة وبما أنه لم يكن أي من الحزب الديموقراطي الكردي والحزب الشيوعي أو مؤيديهما مهيئين للانخراط في تحالف معاد لقاسم لذا بدا أن الشركاء الجدد للكرد - وبشكل متناقض - كانوا البعثيين والقوميين بالرغم من عدم حماس هؤلاء للاعتراف الواضح بالحقوق والمطامح القومية الكردية، وكذلك بالرغم من توكيدهم الواضح والمعلن للعمل من أجل الوحدة العربية - والتي بدا أنها لن تكون واسطة جيدة لتحقيق المطامح القومية الكردية أو حتى مطامح الحكم الذاتي للكرد -

قام الحزب الديموقراطي الكردي بالاتصال بطاهر يحيى منذ ربيع ١٩٦٢ ونتيجة لهذه المحادثات تعهد إبراهيم أحمد بأنه إذا نجح طاهر يحيى ومعاونوه في إسقاط قاسم فإنه والبارزاني سيعلنان وقفا لإطلاق النار[٦٥] وجرى العديد من اللقاءات غير الحاسمة بين ممثلي الحزب الديموقراطي الكردي وعلي صالح السعدي أمين سر حزب البعث في أوائل ١٩٦٣ ومهما جرى في هذه اللقاءات فعلا فقد تأكد المتآمرون - على الأقل - من الاعتماد على عدم تدخل الكرد لدعم قاسم في حالة تنفيذ أي انقلاب.

كانت الحرب الكردية مثالا آخر على عدم مقدرة قاسم الجلية في أن يبقى على علاقات جيدة مع أولئك الذين كانوا أو سيكونون حلفاءه الطبيعيين وهؤلاء كانوا بالأصل مهيئين لذلك. لم يتخل اليسار عن قاسم وكتعبير عن يأس الكرد وخيبة أملهم

---

(٦٥) لتفاصيل هذه الاتصالات أنظر سعد جواد: «العراق والمسألة الكردية من ١٩٥٨ إلى ١٩٧٠» لندن ١٩٨١ ص ١٠٨ - ١١٢

أو - كما يحلو للبعض أن يقول - بسبب انتهازية بعض قادتهم أصبحوا مهيئين - بشكل مبهم وعمومي - لأن يربطوا أو يقاسموا مصيرهم مع أعداء قاسم أولئك الذين كانت وعودهم لحل القضية سطحية تماما.

سنوات قاسم الأخيرة ١٩٦١ - ١٩٦٣:

لقد تبددت كل الآمال في إقامة نظام ديموقراطي دستوري بحلول نهاية ١٩٦٠ لقد انقسم الحزب الوطني الديموقراطي حول موضوع الاستمرار بدعم قاسم أو عدمه وانشق إلى قسمين في تشرين الأول ١٩٦١ أما حزب الاستقلال فقد أصبح منذ زمن غير فعال ولم يقم بأي دور سياسي مهم بالرغم من أن قسما من أعضائه انجذبوا إلى حزب البعث.

أما الحزب الشيوعي ومنظماته الجماهيرية وهم قاعدة الدعم الأساسي لقاسم فقد عوملوا بقسوة وبضراوة من قبله وأصبحوا منذ ذلك الحين مشلولين بسبب انعدام الاتجاه لديهم للرد على الأحداث فكيف للمبادرة للقيام بها. وأصبح - في ذلك الوقت - الميدان خاليا لأية مجموعة ذات تماسك كاف ومقدرة تنظيمية للسيطرة على مراكز القوة الأساسية ولتنفيذ انقلاب ضد النظام.

لقد تلاشت الحياة السياسية التقليدية فعليا وكانت الشهور الثلاثين من الركود[٦٦] التي تلت ملأى بإحساس مرعب من الشؤم المتوقع - إحساس انتظار الشيء الذي عرف الكثيرون أنه سيكون ضربة حاسمة تؤدي إلى السقوط -

من الجائز أن الانطباع الطيب لقاسم خلال حكمه كان ببساطة تقليله من خطر القوة المتزايدة والرغبة العارمة في الانتقام التي كانت الدافع الرئيس للبعثيين والقوميين وكذلك تقليله من شأن الاستقطاب بين القوى السياسية.

وعلاوة على ذلك فإن فشل محاولة اغتياله وانشقاق البعث وانحياز فؤاد الركابي إلى ناصر في حزيران ١٩٦١ ومن ثم انهيار الجمهورية العربية المتحدة بعد ذلك في نفس السنة. لقد أوهمت كل تلك الأحداث قاسما بأنه لم يبق عدو قوي وخطر في الساحة.

عبر قاسم عن غروره في سلسلة من الأعمال الشاذة والطائشة والتي أدت إلى بروز الشكوك في سلامته العقلية. إذ إن محاولته غير الاعتيادية والـ(دون كيشوتية) لإلحاق

---

(٦٦) دان: ص ٢٦٩.

الكويت في صيف ١٩٦١ خير مثال عن المناخ اللاواقعي الذي ساد تلك السنوات الأخيرة.

بعيدا عن العلاقات المريرة مع الكويت نفسها فقد وحد قاسم جميع أعضاء جامعة الدول العربية ضد العراق ودمر كذلك سمعته سواء في الداخل أو في الخارج بالفراغ الواضح لمطالبه وبالأساليب السخيفة التي حاول هو أن ينفذها بها[٦٧] بالرغم من كلامه المنمق الطنان وتصرفه اللامنطقي والمتقلب فإن قاسم لم يضمر الشر والحقد وحب الانتقام مثل الذين أتوا بعده وحتى هم - الذين كانوا متلهفين لإضفاء صفة الشيطان المجسم عليه - لم يتمكنوا من اتهامه بالفساد والرشوة أبدا. لذا فإن الصورة المضخمة عنه بقدراته الشخصية ودوره «الرسالي» المبالغ فيه لم تشمل إدخار الأموال في البنوك السويسرية. وفضلا عن ذلك، وباستثناء تصديقه على أحكام الإعدام ضد مخططي تمرد الموصل فقد تمكن من أن يثبت قدرا من الشهامة تجاه أولئك الذين اغتنموا كثيرا من الفرص للإطاحة به. ففي تشرين الأول وتشرين الثاني ١٩٦١ أطلق سراح من أصدر المهداوي أحكاما ضدهم ومن ضمنهم عارف ورشيد عالي وبقية ممن أدينوا وحكم عليهم إما بالإعدام أو بالسجن لمدد مختلفة لاشتراكهم في مؤامرات ضد النظام.

إن أخطاء قاسم على خطورتها وجديتها لا يمكن التعبير عنها - إلا بشق الأنفس - بصفات مثل الرشوة والهمجية والقسوة الغاشمة التي اتصفت بها كثير من الأنظمة التي أعقبته.

في ذلك الجو العام من الشلل والقصور لتلك السنوات لم يكن من الصعب على زمرة مصممة من المتآمرين استثمار الصحوة الشعبية المتنامية عن الأوهام السابقة حول النظام وبالتالي ترسم خطتها لإسقاطه.

بالرغم من أن فشل محاولة اغتيال قاسم في ١٩٥٩ قد أضر بتنظيمات حزب البعث بشكل كبير لكنه لم يكرس صعوبة إعادة البناء لذا عاد علي صالح السعدي - الذي كان قد هرب إلى سوريا بعد محاولة الاغتيال - إلى العراق بأمر من القيادة القومية لحزب البعث[٦٨] في دمشق. وفي آيار ١٩٦٢ أصبح أمينا لسر القيادة القطرية

---

(٦٧) لتفاصيل أكثر أنظر دان - مصدر سابق - ص ٣٤٩ - ٤٥٣ وكذلك خدوري - نفس المصدر السابق ١٩٦٩ - ص ١٦٦ -١٧٣

(٦٨) إن الهيكل التنظيمي لحزب البعث مشروح على الصفحات ١٠٨ - ١١١ و١١٩ - ١٢٠ و١٣٥ - ١٣٧ و١٨٤ - ١٨٥

في العراق[*] وقد بنى شبكة فعالة من الروابط مع عدد من المجموعات المعارضة للنظام وبضمنها أعضاء سابقين في حزب الاستقلال وبعض أعضاء النقابات المهنية والأكثر أهمية إقامته لصلات مع ضباط في الجيش في مواقع حساسة

لقد كان عدد أعضاء حزب البعث في هذه الفترة قليلا وقدرهم علي صالح السعدي نفسه بحوالي ٨٥٠ عضو و١٥٠٠٠ مؤيد في ١٩٦٣ وحتى هذه الأرقام من الجائز أن تكون مبالغا فيها(٦٩)

كان يجب أن يعتبر انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ مثالا قياسيا في نوعه: تخطيط تفصيلي وتعاون وثيق مع الضباط المتعاطفين - الذين كان يجب أن يستولوا على المنشآت العسكرية الحساسة وعلى الاتصالات - وكذلك في قتل رئيس الدولة وحاشيته وكذلك ترشيح شخصية عسكرية كرئيس صوري جديد.

إن المخططين الفعليين للانقلاب كانوا مجموعة من الضباط البعثيين والقوميين وكان أبرزهم من البعثيين أحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش وعبد الستار عبد اللطيف وحردان التكريتي ومنذر الونداوي ومن القوميين مكي الهاشمي[**] وطاهريحيى ورشيد مصلح. بما أن ثلثي الجيش كان في كردستان وجب على المتآمرين الاستيلاء فقط على معسكري أبي غريب والرشيد وعلى القاعدة الجوية في الحبانية - والتي كان في كل منها قائد متعاطف مع المتآمرين - ومن ثم الاستيلاء على محطة الإذاعة قبل الزحف على وزارة الدفاع حيث يوجد مقر قاسم. وبعد محاولتين زائفتين تم أخيرا تنفيذ الانقلاب في ٨ شباط يوم الجمعة الرابع عشر من رمضان.

جاء الانقلاب ولم يثر أي استغراب إذ سبق وأن حذر الشيوعيون قاسما بأن الانقلاب وشيك وكان رد فعله الوحيد هو اعتقال عماش والسعدي في يوم ٤ شباط.

عندما بدأ المتآمرون في الصباح الباكر من يوم ٨ شباط بإذاعة المارشات العسكرية ونشيد الله أكبر التي رافقت ثورة ١٤ تموز انطلقت مباشرة مظاهرات لدعم قاسم في جميع أنحاء بغداد واندفعت الجموع في الشوارع في فعل يائس لحماية النظام. لقد

---

[*] لم يكن علي صالح السعدي أميناً عاماً بل كان الأمين العام هو حازم جواد. راجع (أوكار الهزيمة: تجربتي مع حزب البعث) لهاني الفكيكي [المعرب].

(٦٩) أنظر بطاطو - نفس المصدر - ص ١٠١٠ وكذلك كريستيان موس هلمس: «العراق: الجناح الشرقي للعالم العربي» واشنطن ١٩٨٤ ص ٧٥.

[**] كان خالد مكي الهاشمي من البعثيين وليس من القوميين. [المعرب].

توسلت الحشود التي تجمعت خارج وزارة الدفاع إلى قاسم أن يوزع عليها الأسلحة لكن قاسم رفض ذلك معتمدا على ثقة عميقة بقدرته على حل الأزمة[*]

حصلت أغلب المقاومة العنيفة والمريرة في الأحياء الفقيرة من بغداد: في الكرخ والكرادة و«عقد الكرد» وبالأخص حول المنطقة المحيطة بالمرقد الشيعي في الكاظمية حيث استمر القتال إلى اليوم التالي. لقد قاتلت الجموع الدبابات بالعصي والمسدسات. وقتل معظم الذين تجمعوا حول وزارة الدفاع في نفس اليوم سواء في سحقهم تحت الدبابات من قبل كتيبة الدبابات الرابعة أو قتلهم رميا برصاص الحرس القومي البعثي.

بالرغم من أن المحاصرين احتاجوا ٢٤ ساعة أخرى لاختراق وزارة الدفاع نفسها وعقد المحاكمة المستعجلة لقاسم وإعدامه ورفاقه فإن الحصيلة النهائية لم تكن موضوعا للشك.

---

[*] هناك شائعات تقول إن محمد حديد نصح قاسم بعدم توزيع السلاح على الجماهير المحتشدة في حينه. وسأل المعرب محمد حديد عن ذلك لكن السيد حديد بيّن أن ذلك الأمر المذكور ضمن مذكراته التي ستنشر بعد وفاته وأنه يرفض أن يصرح لأي حزبي مهما كان انتماؤه عن تلك الفترة. وعندما قال المعرب بأنه غير منتم لأي حزب أجاب بأنك مسيس فحالك حال أي حزبي آخر.

الفصل الثالث

١٩٦٣ - ١٩٦٨

شهدت الأشهر ما بين شباط وتشرين الثاني أكثر المشاهد رعبا من العنف الذي جرى في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية في الشرق الأوسط كله. لقد اقترفت أفعال من العنف المنفلت والقسوة العابثة من قبل البعثيين وأعوانهم لدرجة لا يمكن للمطالبة بالثأر لأحداث الموصل وكركوك أن تبررها بأي شكل كان.

بعد أن سيطر البعثيون على النقاط الاستراتيجية وبعد أن قتلوا قاسما هيؤوا أنفسهم للإبادة الجسدية لخصومهم وتم إنجاز هذه المهمة بشكل كبير من خلال منظمتهم شبه العسكرية - الحرس القومي - والتي أرتفع عدد أعضائها من ٥٠٠٠ في شباط إلى ٣٤٠٠٠ في آب[(١)] وقد شرحت واجبات أو مهمات الحرس القومي في بيان لمجلس قيادة الثورة في يوم الانقلاب: «في وجه المحاولات اليائسة للشيوعيين العملاء شركاء عدو الله في الجريمة عبد الكريم قاسم لبث الشك والارتباك في صفوف الشعب واستخفافهم بالأوامر والتعليمات الرسمية لذا فإن أمراء الوحدات العسكرية والشرطة والحرس القومي مخولون بإبادة أي شخص يعكر الهدوء والسلام. إن الأبناء المخلصين من الشعب مدعوون للتعاون مع السلطات بالإخبار عن هؤلاء المجرمين وإبادتهم»[(٢)] بالرغم من أن قيادة الحزب الشيوعي قد نبهت منذ وقت بأن انقلابا قيد الإعداد فإنها لم تعد أية خطة تفصيلية للطوارئ وعلى الأخص حيث كان يجب عليها الانتباه إلى أن انقلابا كهذا سيكون موجها بشكل أساسي ضد الحزب وأعضائه لذا فإن فشل الحزب في اتخاذ إجراءات منظمة إما لترحيل أعضائه إلى خارج العراق وإما

---

(١) حنا بطاطو: «الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية: دراسة في الطبقات الإقطاعية القديمة في العراق وشيوعييه وبعثييه والضباط الأحرار» برنستون ١٩٧٨ ص ١٠١١ و١٠١٢

(٢) بطاطو - المصدر السابق - ص ٩٨٢.

لتنظيم شبكة من التنظيمات السرية لا يمكن تفسيره أبدا. لقد اعتقل أغلب كوادر الحزب ومؤيديه من دورهم أو تم إعدامهم في الشوارع رميا بالرصاص في الأيام الأولى للانقلاب عندما خرجوا للالتحام مع الجماهير في محاولة شجاعة لكنها عديمة الجدوى للدفاع عن الثورة وهو الفعل الذي كانت منشورات الحزب تدعوهم للقيام به تم اعتقال سلام عادل السكرتير الأول للحزب وعدد كبير من أعضاء اللجنة المركزية وبالتالي تم اغتيالهم. من المستحيل تحديد عدد الذين قتلوا بالضبط لكن آلافا كثيرة من الناس أعتقلوا وتحولت النوادي الرياضية إلى معتقلات مؤقتة لاستيعاب الفيض الهائل من المعتقلين. لقد تم قتل الناس في الشوارع أو عذبوا حتى الموت في السجون والمعتقلات أو تم إعدامهم بعد محاكمات صورية. وحكم على الكثير ممن نجوا من الموت لمدد طويلة تحت ظروف رهيبة وفظيعة. استمرت الإعدامات والاعتقالات والتعذيب طيلة فترة بقاء البعث في السلطة وأن مسؤوليتهم عن تلك الجرائم ليست موضع شك أبدا. إذ إن كل عائلة في بغداد - تقريبا - قد تضررت وشمل سوء المعاملة الرجال والنساء على السواء وزادت أعمال البعثيين من شدة الاشمئزاز والكراهية لهم ذلك الاشمئزاز الذي أستمر إلى الوقت الحاضر لدى معظم العراقيين من أبناء ذلك الجيل. بالرغم من أنه جرى اغتيال العديد من اليساريين - وبشكل متقطع - في السنوات السابقة لكن حجم الإعدامات والاعتقالات التي حدثت في ربيع وصيف ١٩٦٣ تشير إلى أن الحملة مرتبة ومخططة ومنسقة بشكل وثيق ومن المؤكد أن أولئك الذين شنوا الحملات على دور المشتبه بهم كانوا يقومون بشن تلك الحملات استنادا إلى قوائم تم تزويدهم بها مسبقا. إن الكيفية الدقيقة لإعداد وتنظيم تلك القوائم هي موضوع حدس وتخمين لكن من المؤكد أيضا أن بعض قادة البعث على اتصال مع دوائر الاستخبارات الأمريكية(٣)[*] وكذلك لا يمكن إنكار أن مجموعات مختلفة في

---

(٣) بطاطو - المصدر السابق - ص ٩٨٥ و٩٨٦. ومالك مفتي «تكوينات سيادية: العروبة والنظام السياسي في سورية والعراق» ١٩٩٦، ص ١٤٤ - ١٤٦ وينقل بطاطو عن الملك حسين قوله «ماحدث في العراق في ٨ شباط ١٩٦٣ كان بتأييد من المخابرات المركزية الأمريكية» وقد أيد لنا موظف رفيع المستوى في وزارة الخارجية الأمريكية بأن صدام حسين والبعثيين الآخرين قد أجروا اتصالات مع السلطات الأمريكية في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات إذ كان يعتقد في ذلك الوقت بأن البعثيين هم القوة السياسية للمستقبل ويستحقون الدعم الأمريكي ضد قاسم والشيوعيين.

[*] سأل المعرب علي صالح السعدي في صيف ١٩٧٦ عن صحة ما نقل عنه بأنه قال خلال جلسات المؤتمر القومي السابع للبعث المنعقد في سوريا بعد سقوط البعث في العراق في ١٩٦٣ بأنهم جاؤوا إلى الحكم بقطار أمريكي أيد ذلك ولكنه طلب عدم التوسع في نقل ذلك عنه خوفا على سلامته [المعرب].

العراق - كما هو الحال في الشرق الأوسط - كانت لديها الرغبة القوية في تحطيم ما كان يحتمل بأنه أقوى حزب شيوعي في المنطقة وأكثرها شعبية. بالرغم من أن أغلب المشهورين والبارزين من الانقلابيين كانوا من البعثيين لكن المجموعة التي أطاحت بقاسم كانت تمثل تحالفا هشا بين البعثيين والقوميين والذين سرعان ما تخاصموا فيما بينهم حول توزيع الكراسي ومراكز القوة. حاول الانقلابيون إضفاء هوية قومية على أنفسهم بالإعلان عن الوحدة مع مصر لكن هذا الفعل أنقلب إلى مجرد صيحة حماسية ولم تعقبه أية خطوة خاصة. بالرغم من أن الجمهورية العربية المتحدة قد انهارت في ١٩٦١ وأن إعادة بناء نظام مماثل لم تعد ممكنة عمليا بالإضافة إلى حقيقة عدم قيام أي نظام في العراق ما بين ١٩٦٣ و١٩٦٨ بأية خطوة للوحدة وحتى للتنسيق والتعاون على النطاق العربي تلقي ظلالا من الشك على جدية وصدق نواياهم الأصلية. خلال الأشهر الأولى للنظام الجديد لم يستلم الرئيس عبد السلام عارف ولا بقية أعضاء الحكومة سلطة فعلية معترف بإلزامها للجميع إذ إن السيطرة على الشوارع كانت للحرس القومي الذي كان قائده الشهير منذر الونداوي يستلم أوامره مباشرة من أمين سر القيادة القطرية لحزب البعث علي صالح السعدي الذي كان بدوره نائبا لرئيس الوزراء ولحين إقصائه في تشرين الثاني وشغل أيضا منصب وزير الداخلية المهم إلى آيار وبالمقابل فقد تجمع القوميون - في ذلك التحالف - مع غير السعديين من البعثيين - والذين كان أغلبهم من الضباط - بسرعة في محاولة منهم لتأسيس مركزهم الخاص بهم للقوة وضد مركز قوة السعدي وذلك ليس بسبب النفور من أعماله بل بسبب احتكاره الشديد للسلطة. وعلاوة على ذلك فإنهم اعتقدوا أن الانطباع العام عن السعدي بأنه قائد عصابة هزيلة فإن استمراره بالسلطة سوف لن يحسن الصورة المقيتة للنظام.

منابع البعثية: تم تأسيس حزب البعث في دمشق عام ١٩٤٤[*] من قبل ثلاثة سوريين من المثقفين ثقافة فرنسية وهم ميشيل عفلق وهو مسيحي من الكاثوليك الإغريق وصلاح الدين البيطار وهو مسلم سني وزكي الأرسوزي وهو علوي(٤) تم

[*] تأسس حزب البعث رسميا في ٧ نيسان ١٩٤٧ في سوريا أما حول حركة البعث العربي التي تحولت إلى حزب البعث لاحقا فإن البعثيين يعطونها مواعيد مختلفة فمنهم من يعتبر بعض خطب عفلق في مدرجات جامعة دمشق في الثلاثينيات بداية لها ومنهم من يعتبر عام ١٩٤٤ تأريخا لتأسيسها [المعرب].

(٤) هناك عدم اتفاق حول أسماء القيادات الأولى لحركة البعث لذا فإن كتاب إبو جبر: «حزب البعث العربي الاشتراكي» المطبوع في سيراكوزة ١٩٦٦ لم يذكر الأرسوزي بأي شكل كان بينما يذكره جي.أف. دفلين في كتابه: «حزب البعث: تاريخ الأصول ولغاية ١٩٦٦» المطبوع في ستانفورد =

تأسيس الحزب عندما كانت سوريا تحت الانتداب الفرنسي وتطور جزئيا كحركة تحرر وطني ضد الفرنسيين وجزئيا كرد على ما اعتبره مؤسسوه عدم الكفاية السياسية والعقائدية للجيل القديم من الوطنيين والذين استلموا السلطة لفترة قصيرة بعد الاستقلال عام ١٩٤٦ يعود توسع حزب البعث وتحوله إلى منظمة جماهيرية إلى الأيام الأولى التي تلت الحرب العالمية الثانية وعلى الخصوص بعد هزيمة الجيوش العربية في فلسطين إذ اعتُبر أن الجيل القديم من السياسيين العرب مسؤولون عن تلك الهزيمة. في ١٩٥٣ اتحد عفلق والبيطار - إذ تم طرد الأرسوزي من القيادة قبل تلك الخطوة - مع قوى أكرم الحوراني في الحزب العربي الاشتراكي[**] وكانوا في ذلك الوقت في المنفى بلبنان يخططون للإطاحة بدكتاتورية أديب الشيشكلي(٥)

تم انتخاب ١٦ بعثيا لمجلس النواب عام ١٩٥٤ في سوريا ويعود ذلك جزئيا إلى أن البنية السياسية في سوريا كانت أكثر ديموقراطية من العراق المعاصر آنذاك وجزئيا إلى أن الآيديولوجية القومية العربية كانت تتمتع بشعبية أكبر في سوريا. وفي ذلك الوقت تمكن البعث من إيجاد مؤيدين له في دول أخرى وتشكلت فروع للحزب في كل من العراق والأردن منذ أوائل الخمسينيات.

كانت أبرز مهمة للبعث - في تلك الفترة - هي التأكيد على الآيديولوجية القومية العربية والتأكيد على أن كل مواطني البلاد العربية يشكلون شعبا عربيا واحدا وكما موضح في شعار الحزب: «أمة عربية واحدة ذاة رسالة خالدة». وتم التعبير عن ذلك في البناء التنظيمي للحزب إذ إن القيادة العليا وهي «القيادة القومية» قد تشكلت من

= عام ١٩٧٦ ويحوي مصادر قليلة فقط. ولربما ادعى البعثيون السوريون - بسبب العلاقة الوثيقة بين عفلق وبين خصومهم العراقيين - بأن الأرسوزي هو الأصل في الدعوة البعثية[*]. حول عفلق راجع أن. أس. بابكيان: «ميشيل عفلق: خط عام حول شخصيته» في مجلة دراسات عربية الفصلية [بالإنكليزية] العدد ٢ ١٩٨٠ ص ١٦٢ - ١٧٩

[*] كنا نسمع من أوساط البعثيين القدماء بعد ١٩٥٨ بأن الأرسوزي من المؤسسين ولكن خلافه مع عفلق والبيطار هو عدم رغبته في تحويل حركة البعث إلى حزب بل الإبقاء عليها كمنبر جماهيري وكذلك من المحتمل جدا أن البعثيين حاولوا «التبرؤ» من الأرسوزي لأنه كان يجاهر في كتاباته دائما عن وجوب وجود انتماءين للمواطن العربي: قومي أي العروبة وثقافي وهو الثقافة الفرنسية وذلك ما كان يحرج البعثيين [المعرب].

[**] حدث ذلك في ١٩٥٤ وليس ١٩٥٣ [المعرب].

(٥) نجد تفصيلا لهذه الأحداث في كتاب باتريك سيل: «الصراع حول سوريا: دراسة في السياسات العربية لما بعد الحرب ١٩٤٥ - ١٩٤٨» لندن ١٩٦٥.

أعضاء من أقطار مختلفة من البلاد العربية. وطبقا لعفلق «لا يمكن بعث المجتمع العربي إلا بالوحدة». وأصبح البعث هو القائد و«طليعة الشعب العربي الجديدة».

بينما كانت الفكرة البعثية علمانية فإن الإسلام كان العزم المحرك الأساسي للعروبة والتي يجب أن يفخر بها المسيحيون والمسلمون على السواء(٦)[*]

إن العقيدة البعثية - حالها حال بقية العقائد القومية الأخرى - مبهمة ورومانطيقية خيالية وخفية غير مادية وتحتذي مثالا مؤطرا من الرؤية للماضي. لقد جمعت بعض الأفكار من النمط العفلقي في الخمسينيات والتي تم انتقاؤها اعتباطيا من مختارات ميشيل عفلق نشرت من قبل الحكومة العراقية في ١٩٧٧ : «إن ارتباطنا بروح الشعب وتراثه سيزيد من فاعليتها وسيقوي اندفاعنا نحو الأمام ويؤكد توجهنا لذا سوف لن نكون حائرين من أجل أننا سنكون متيقنين بأن كل شيء سيكون مندمجا بروح الشعب عندما تكون نقطة انطلاقتنا قوية والتي هي إشباع لروح الشعب وفهم واضح لأنفسنا ولواقعيتنا وبتحديدنا الصحيح لحاجاتنا سنكون غير معرضين للاتهام بأن مبادئنا مصطنعة أو بأننا نقلد الآخرين»(٧) توجد صورة أكثر تحديدا للمستقبل متضمنة في دستور حزب البعث بالرغم من امتلائه بالتناقضات. وعلى سبيل المثال تقول المادة ٢٦ : «أن حزب البعث العربي حزب اشتراكي. وإنه يؤمن بأن الثروة الاقتصادية لوطن الأجداد هي ملك الشعب». بينما تنص المادة ٣٤ على: «الملكية الخاصة والإرث حقان طبيعيان وتتم حمايتهما ضمن حدود المصلحة القومية». إن الحزب معاد للإمبريالية ويؤمن بالإصلاح الزراعي وبالتعليم المجاني والخدمات الصحية المجانية. وعلى العموم فإن مفهوم الحزب عن الاشتراكية غامض جدا وقد ذكرت الاشتراكية بالتحديد وبشكلها الغامض أعلاه في فقرة أخرى: «حزب البعث حزب اشتراكي ويؤمن بأن الاشتراكية ضرورة تنبعث من عمق القومية العربية نفسها. إن الاشتراكية في الحقيقة هي النظام الاجتماعي المثالي الذي يمكن الشعب العربي من تحقيق إمكانياته ويسمح

---

(٦) ميشيل عفلق: «في ذكرى الرسول العربي» ١٩٤٣ ترجمة جي فينو، مجلو الاورينت ٩، ٣٥، ص ١٤٧ - ١٥٨.

[*] ربما يشير هذا الى اقتباس من آراء سعادة مؤسس الحزب القومي الاجتماعي السوري الذي يقول إنهم مسيحيون في الديانة لكنهم مسلمون انتماءً وموقفاً سياسياً (وكان سعادة وعفلق مسيحيين). [المعرب]

(٧) ميشيل عفلق: «العلاقة بين العروبة ولحظة الانقلاب» ١٩٥٠ وردت ضمن «مقتطفات مختارة من فكر مؤسس حزب البعث العربي» فلورنسة ١٩٧٧ ص ٥٩.

لعبقريته بالازدهار والتي تضمن للشعب تقدمه الثابت في إنتاجه المادي والمعنوي وأنها تجعل الأخوة الحقيقية بين أفراده ممكنة»[٨]

إن النمط البعثي للاشتراكية - كما هو الحال مع النمط الناصري - هو بالأساس غير ماركسي بل - في الحقيقة - معاد للماركسية وذلك في اتجاه تأكيده على اولوية الشخصية القومية/ الإثنية ورفضه لمفهوم الطبقات الاجتماعية المتصارعة وفي تأكيده على أنه حالما يتحرر العرب ويتوحدون فإن الصراع الطبقي سيذوب بشكل أو بآخر. وكذلك يترافق مع هذا الإيمان إيمان آخر بأن الإعمار والتحديث سيحدثان نتيجة للتحرر القومي وللوحدة وسيكون بإمكان العرب عندها استعادة مجدهم القديم.

برغم ذلك لم يكن هناك في الأفكار البعثية الأولى أية إشارة إلى كيفية استلام السلطة ولا كيفية الاحتفاظ بها لاحقا[٩] وافق البعث السوري - الذي سبق وأن حصل على مواقع سياسية مهمة في ١٩٥٦كما ذكرنا سابقا - على أن يحل نفسه ثمنا للدخول في وحدة الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ لقد تسببت هذه الخطوة بإحداث أزمة كبيرة خصوصا عندما ساءت الوحدة بسرعة كبيرة وأصبحت مجرد وسيلة لاستغلال سوريا من قبل مصر. لقد برزت عدة كتل متصارعة داخل البعث السوري وانتقدت معظمها عفلق والبيطار بعمق لقبولهما مشروع الوحدة وفكرة حل الحزب.

في آذار ١٩٦٣ استلمت إحدى هذه الكتل السلطة في سوريا وحدث انقلاب آخر داخل البعث في ١٩٦٦ وآخر في ١٩٧٠ وهو الذي جلب حافظ الأسد إلى السلطة[١٠]

واجه عفلق أوضاعا متقلبة في تلك السنوات. عندما أستلم البعث العراقي السلطة لفترة قصيرة عام ١٩٦٣ لعب عفلق دور الوسيط في مباحثاتهم مع شركائهم الناصريين.

---

(٨) أنظر «حزب البعث العربي: التكوين» لدى سيلفيا حاييم - محررة ومترجمة - ضمن: «القومية العربية: مقتطفات» لندن وبركلي ١٩٦٢ و١٩٦٧ ص ٢٣ - ٤١.

(٩) دفلين - مصدر سابق - ص ٣١.

(١٠) لتفاصيل أكثر أنظر سيل - مصدر سابق - وكذلك إيتامار رابينوفتش: «سوريا في ظل البعث ١٩٦٣ - ١٩٦٦: تعايش وتكافل الجيش والحزب» القدس ١٩٧٢ وكذلك نيكولاوس فان دام: «الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والقرية والقبلية في السياسة ١٩٦١ - ١٩٧٦» لندن ١٩٧٩ و١٩٨١ وكذلك اليزابث بيكار: «سوريا في ١٩٤٦ - ١٩٧٩» وأوليفر كار: «حركة الآيديولوجية البعثية» ونشر البحثان أعلاه ضمن كتاب اندريه ريمةن (محرر): «سوريا اليوم» في باريس ١٩٨٠ ص ٨٤ - ١٤٣ وص ١٨٥ - ٢٢٤. وكذلك روبرت أولسن: «البعث وسوريا ١٩٤٧ - ١٩٨٢» برنستون ١٩٨٢

في ١٩٦٦ قرر النظام البعثي الجديد في سوريا التنكر للحرس القديم أي لعفلق والبيطار وكان ذلك العمل هو سبب الافتراق الذي لا عودة عنه بين جناحي البعث في العراق وسوريا وانتقل عفلق إلى بغداد حيث توفي عام ١٩٨٩

البعث في العراق:

لقد جلبت أفكار البعث إلى العراق من قبل عدد قليل من المدرسين السوريين في أواخر ١٩٤٩ وفي سنة ١٩٥١ أصبح فؤاد الركابي وهو مهندس شيعي من الناصرية مسؤولا عن منظمة تضم حوالي ٥٠ شخصا. في عام ١٩٥٥ - طبقا لتقارير الشرطة - كان هناك حوالي ٢٨٩ شخصا منهم. وكان أغلب البعثيين القدماء من الشيعة ومن أقارب الركابي نفسه لأن اكتساب الأعضاء الجدد كان يعتمد بشكل أساسي على العائلة والصلات الاجتماعية أكثر من اعتماده على الآيديولوجيا. في عام ١٩٥٧ قاد الركابي البعث إلى المشاركة في الجبهة الوطنية المعارضة وهي تجمع تشكل من البعثيين والشيوعيين والحزب الوطني الديموقراطي وحزب الاستقلال. وفي ١٩٥٨ رحب حزب البعث وأيد الثورة حاله حال بقية الأحزاب. في فترة الحرية السياسية المفاجئة التي أعقبت الثورة أدعى البعث بأنه كسب ٣٠٠ عضوا عاملا و١٢٠٠ نصيرا و٢٠٠٠ من المؤيدين المنظمين و١٠٠٠٠ من المؤيدين غير المنظمين وذلك استنادا إلى الركابي نفسه(١١)

كان الاستقطاب الرئيس للقوى السياسية بعد الثورة والذي برز واضحا في ربيع ١٩٥٩- كما رأينا سابقا - بين قاسم والشيوعيين ومؤيديهم من جهة وبين البعثيين والقوميين ومؤيديهم من جهة أخرى. وأصبحت الوحدة العربية رمزا إن لم تكن مادة للاختلاف بينهم. في تشرين الثاني ١٩٥٩ حاولت مجموعة من البعثيين اغتيال قاسم[*] وقد قاد فشل العملية إلى تحطيم آني لمنظمات الحزب والتي ازدادت ضعفا بحملة الاعتقالات وبتأسيس الركابي منظمة منافسة للحزب في ١٩٦١[**]. في هذه الأثناء بدأ علي صالح السعدي وبمباركة من ميشيل عفلق بإعادة تنظيم الحزب في العراق بالرغم من وجود جماعات بعثية اخرى سواء بشكل مواز للحزب أو على شكل كتل تتحلق

---

(١١) بطاطو - مصدر سابق - ص ٨٠٨.

[*] جرت محاولة الاغتيال في ٧ تشرين الأول وليس في تشرين الثاني [المعرب].

[**] تبع الركابي انشقاقا في القيادة القومية قاده عبد الله الريماوي من الأردن حول تأييد عبد الناصر أو الافتراق عنه وكان ذلك في ١٩٥٩ ولكن أصبح نشاط كتلة الركابي ملحوظا في ١٩٦١[المعرب].

حول بعض الأشخاص داخل الحزب. لذا فقد كان البعث وقت استلام تحالف البعثيين - القوميين السلطة في شباط ١٩٦٣ حزبا غير متجانس وكان مكونا من عناصر لا يمكن الاعتماد عليها للعمل دائما بشكل منسجم لأن العلاقات بين الحزب وبين ما يفهم أو يفترض أنه أجزاء رسمية من الحزب كانت تتم عبر طرق غير رسمية أو غير أصولية وذات طبيعة شخصية ومن الممكن لأن تتلائم أو لا تتلاءم مع تنفيذ أو تأييد خط سياسي متفق عليه. يكمن الفرق الرئيس بين البعثية في سوريا وفي العراق قبل انشقاق ١٩٦٦ في أن الحركة في سوريا كان لها جذور عميقة ومعروفة جيدا في ذلك البلد التقليدي للعروبة. لكن مثل هذا التقليد - كما رأينا توا - كان أضعف بكثير جدا في العراق وكان ذلك يعني - حتى في ظروف مختلفة - بأنه من الصعب جدا تصور أن البعثية قد اجتذبت عددا كبيرا من الأعضاء والمؤيدين كما هو واضح من الأرقام المبالغ في تقديرها في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات - عندما كان الحزب خارج السلطة - والمقدمة من أعضاء الحزب الرسميين للسيد بطاطو.

والفرق الثاني أن البعث في العراق وجد أنه من العسير عليه جدا العمل في المجالات المحدودة بفعالية توفر نوعا من المنافسة الانتخابية مثل انتخابات الهيئات الإدارية لاتحاد العمال والمنظمات والنقابات المهنية الأخرى. لكن الميدان هناك كان تحت سيطرة الشيوعيين والذين كانوا هم من أسس تلك النقابات لأول مرة ولهم تقليد طويل للعمل في صفوف تلك المنظمات. لذا كان الشيوعيون - وبعد أربع سنوات من القمع والاضطهاد - قادرين على الحصول على الأغلبية في انتخابات اتحاد الطلبة في الجامعة في آذار ١٩٦٧[١٢] برغم ذلك لم يكن من سياسة البعث العراقي البحث عن استلام السلطة من خلال الانتخابات أو الإعلان عن برامج انتخابية. بل على العكس فقد اعتمد البعث على القوة والانقلاب العسكري مستخدما بنيته التنظيمية الهشة جماهيرياً ومعتمدا على منظماته التآمرية المنظمة جيدا لأجل الاستيلاء المباشر على السلطة. في الحقيقة فإن تلك المنظمات التآمرية تشكلت بشكل رئيس من عصابات القتلة والشقاوات وقطاع الطرق وكانت أشهرها تلك المرتبطة بعلي صالح السعدي في باب الشيخ وبصدام حسين وصباح مرزا في الجعيفر والكرخ والذين كانت روابطهم

(١٢) جريدة الجريدة في ٨ نيسان ١٩٦٧ مباشرة بعد إعلان عبد الرحمن عارف بأنه مؤمن بمبدأ الانتخابات العامة لكنه رغب في تجنب إعادة انتصار الشيوعيين في انتخابات الطلبة وذلك مؤشر على إحساس النظام باستمرار التأييد الشعبي للشيوعيين في البلاد ككل. أنظر الأرشيف والتقرير العربي العدد ١٥ في ٣٠ نيسان ١٩٦٧

تعتمد على المحلة والمنطقة وكذلك على روابط شخصية أكثر مما هي عقائدية لذا كان لتشديد القبضة على الحزب بعد محاولة اغتيال قاسم تأثير قليل على مقدرته الأساسية في استلام السلطة لأن استلام السلطة اعتمد على مهارات في تنظيم زمر صغيرة بشكل جيد ومركز بدلا من الجهد المثابر الجاد والعميق لبناء قاعدة قوية من الجماهير المؤيدة. إذا أخذنا بالاعتبار طبيعة فعاليات البعث في العراق وكذلك لاعقلانية وغموض عقيدته يتضح جليا بأن الحزب استلم السلطة في ١٩٦٣ بدون برنامج محدد خارجا عن نطاق تكريس نفسه - في السلطة - على حساب خصومه الأساسيين.

تحالف البعث - القوميين من شباط إلى تشرين الثاني ١٩٦٣:

لقد كانت التطورات السياسية ما بين شباط وتشرين الثاني ١٩٦٣ مشوشة بشكل كبير وتكونت أساسا من نشاط جماعات عديدة تناور من أجل السلطة على أرضية من القتل والإرهاب العشوائي يتم على يد زمرة السعدي والوندداوي والحرس القومي. لقد فقد السعدي منصب وزير الداخلية وتصارعت مجموعته كذلك مع ناصر ومع الناصريين العراقيين واندلع القتال مجددا في كردستان. لقد واجه السعدي عداء متزايدا من البعثيين الآخرين في الجيش ومن زملائه البعثيين في دمشق الذين بدؤوا بانتقاد بعض أساليبه. وفي مواجهة ذلك أعلن فجأة أنه ومجموعته كانوا «ماركسيين» ويساريين محاولا بذلك إثبات نقاوته الآيديولوجية تجاه خصومه - وتلك طريقة طالما طبقها البعثيون في المستقبل - وتم الآن وصم أولئك الخصوم بأنهم «يمينيون» و«رجعيون». لقد كان السعدي رجل عنف أكثر مما هو رجل ناشط عقائديا وكانت «اشتراكيته» محاولة منه للحصول على دعم بعض المجموعات ضمن القيادة القومية للحزب في دمشق أكثر مما هي تغير في الخط السياسي. لذا لا يمكن الأخذ بشكل جاد لأفكار السيد دفلين القائلة بأن «السعدي ومؤيديه كانوا متحمسين لنشر الاشتراكية في العراق». أو «إن وجهات نظرهم قد انسجمت مع الآراء الاشتراكية المتطرفة التي اعتنقها بعض أعضاء القيادة القومية»[١٣] اصطف السعدي في المؤتمر القومي السادس - الذي انعقد في دمشق في تشرين الأول ١٩٦٣ - ضد ميشيل عفلق والبيطار وطالب بإقصائهما من القيادة وصوت ضدهما. يبدو أن هذا التطور بالتظافر مع الاحتكار الظاهر للسلطة من قبل السعدي في داخل العراق نفسه قد شجع خصوم السعدي داخل البعث ليحاولوا

---

(١٣) دفلين - مصدر سابق - ص ٢٥٩.

إقصاءه وعصابته من القيادة. وبما أن عصابته قد نجحت بقدر أو بآخر في محو تأثير الشيوعيين لذا فإنها أصبحت زائدة عن الحاجة. وعليه أقصي الونداوي عن منصبه كقائد عام لمليشيا الحرس القومي في الأول من تشرين الثاني لكنه رفض أن يتزحزح. وكان ذلك آخر قشة إذ قام ضباط مسلحون في ١١ تشرين الثاني، وبينما كان السعدي وأعوانه يعقدون مؤتمرا قطريا استثنائيا لطرد اليمينيين من الحزب - أي أحمد حسن البكر وحردان التكريتي وصالح مهدي عماش وطاهر يحيى وأصدقائهم، باعتقالهم ونقلهم مكرهين وتحت تهديد السلاح إلى مطار بغداد وتسفيرهم على طائرة مغادرة إلى مدريد. لكن بعد يومين بدأ الونداوي - الذي بقي في العراق وفي قاعدته الجوية - بضرب معسكر الرشيد من الجو. وهرع أمين الحافظ وعفلق من دمشق في محاولة للمصالحة لكنها كانت متأخرة جدا. خرجت ميليشيا الحرس القومي إلى الشوارع حيث سمح لأفرادها بالتظاهر والهياج لمدة خمسة أيام إلى أن تم سحقها من قبل وحدات موالية لعارف. وتم حلها بسرعة وكذلك تم إقصاء جماعة السعدي. لقد تحرك عارف بإسناد من القوات المسلحة ليمارس سيطرته الشخصية.

حكم عبد السلام عارف ١٩٦٣ - ١٩٦٦:

بحلول الوقت الذي استولي فيه عارف وحلفاؤه على السلطة كانت التكتلات والتجمعات السياسية في العراق قد تغيرت كثيرا. وربما أكثر تلك التغيرات دلالة هو سحق كل الآمال في بناء أي صيغة من صيغ الحياة السياسية الديموقراطية المبنية على برلمان لممثلي الشعب. وبرز في حينه نظام جديد لا يملك أي مصدر من مصادر الشرعية سوى ذلك التأييد الممنوح من القوة العسكرية وكذلك امتلاك وسائل القسر والإكراه[*]

من الممكن تقسيم عهد عبد السلام عارف إلى مرحلتين: الأولى دامت من شباط إلى تشرين الثاني ١٩٦٣ والثانية انتهت بوفاته قي نيسان ١٩٦٦

في الفترة الأولى كانت هناك قوى بعثية وقومية تناور من أجل السيطرة على السلطة وكان البعثيون «السعديون» يعتمدون بشكل أساسي على ميليشيا الحرس القومي - التي تضاعف عددها - كقوات للهجوم المباغت ولحماية رموز النظام لكنها كانت أساسا ملحقا إضافيا وخارجا عن جهاز الدولة. وبعد تشرين الثاني استخدمت قوة أكثر

[*] يقصد المؤلفان بذلك الاستئثار بالسيطرة على الأجهزة الأمنية والقمعية الأخرى [المعرب].

تكاملا وهي الحرس الجمهوري واعتمدت أساسا على رجال من لواء المشاة العشرين[١٤]- أي وحدة من وحدات القوات المسلحة - لتكون قوات النخبة للزمرة الحاكمة. لقد تطور الحرس الجمهوري إلى مجموعة شديدة الولاء خاصة البنيان داخل الجيش - وبذلك تناظر الحرس الإمبراطوري في الإمبراطورية الرومانية - وكان يتم التصرف بالحرس الجمهوري كآلة شخصية بيد الرئيس. وتطور هذا النظام إلى حد الكمال على أيدي البعثيين الذين أعقبوا مرحلة عارف.

تحرك عارف - الذي استمر بمنصب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة - الآن لتصفية «الجناح اليميني» البعثي أي نائب رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر ووزير الدفاع حردان التكريتي اللذين كان تأييدهما له حاسما في سحق السعدي والونداوي.

تم تعيين طاهر يحيى - الذي كان حديث الانتماء للبعث وغير بارز كبعثي - رئيسا للوزراء وفي ربيع ١٩٦٤ رتب عارف استقالة أحمد حسن البكر التكريتي بمساعدة أعوانه الآخرين الذين يشملون وزير الخارجية العقيد صبحي عبد الحميد ووزير الإرشاد العميد عبد الكريم فرحان وقائد القوة الجوية عارف عبد الرزاق ومدراء الحركات العسكرية والاستخبارات العسكرية والأمن العام الذين كانوا جميعا ضباطا في الجيش بطبيعة الحال.

جاء لب الدعم الشخصي لعارف، من ناحية ثانية، من عائلته وأقاربه وبشكل ملحوظ من شقيقه عبد الرحمن والعقيد سعيد صليبي الذي سيطر على وحدات أساسية في الجيش وبضمنها الحرس الجمهوري الذي تشكل بأغلبه من الجميلات أي القبيلة التي ينحدر عارف منها[١٥]

بالرغم من أن النظام الجديد كان متماسكا نسبيا لدرجة أن أغلب أفراده كانوا قوميين وناصريين من نوع ما لكن بالرغم من ذلك استمرت الخلافات الشخصية والعقائدية وخصوصا حول مسألة علاقات العراق مع مصر. إذ بينما تخلى عارف بصمت عن حماسه القديم للوحدة الفورية مع مصر فإن بعض الأفراد البارزين في النظام وبشكل ملحوظ عبد الكريم فرحان وعارف عبد الرزاق بقيا مرتبطين بالفكرة

---

(١٤) قارن مع ما ورد في الحاشية [*] على صفحة ١٧٤ وكذلك بطاطو - نفس المصدر - ص ١٠٢٨
(١٥) بطاطو - نفس المصدر - ص ١٠٢٨.

وكذلك اعتبرا أن نظام ناصر كله سواء في الاقتصاد أو في السياسة هو النظام الذي يجب أن يحتذي به العراق بأوثق ما يمكن.

أما بالنسبة لعارف ولمؤيديه القريبين فإن الظروف التي أججت حماسهم الأصلي للوحدة لم تعد قائمة إذ إن تجربة الجمهورية العربية المتحدة كانت قد فشلت أولا وعلاوة على ذلك فإن ناصر دخل آنذاك طورا من الاشتراكية أكثر جذرية. وأدخل قوانين زادت من المخاوف في صفوف الطبقات الوسطى في العراق والتي مفادها أن تطبيق الناصرية في العراق ربما سيعني لها مصيرا مماثلا لمصير الطبقات الوسطى في مصر.

بما أن عارف والقوميين كانوا قد عارضوا قاسم بسبب انعدام حماسه للوحدة العربية على وجه التحديد لذا كان من الصعب عليهم أن يظهروا كمعارضين نشيطين لأولئك الذين مازالوا مؤمنين بها. لذا تم طرح عدة مشاريع طنانة للوحدة في ١٩٦٤ و١٩٦٥ وبشكل احتفالي كبير ومبالغ فيه: مثل الاتفاق التمهيدي للوحدة بين ناصر وعارف في حزيران ١٩٦٤ وتشكيل القيادة السياسية الموحدة في كانون الأول ١٩٦٤ واستخدام نسر الجمهورية العربية المتحدة كشعار للجمهورية العراقية في ١٩٦٥ بطبيعة الحال لم يكن أي مشروع من هذه المشاريع يحمل محمل الجد من أي من الأطراف فيها لكن تلك المشاريع كانت ذخيرة مفيدة لعارف كبرهان على استمرار حماسه للعروبة. لقد كان الاهتمام الأول لعارف وشاغله الرئيس في سنته الأولى في الرئاسة هو المحافظة على استمراره في السلطة وتمكن من تحقيق ذلك ببناء قوة نخبة مخلصة له في الجيش وبتعيين أصدقائه وأقاربه في مراكز حساسة. ومن الطبيعي أن انشغاله بتلك المشاغل كان يعني بأنه لم يكن بإمكانه سوى إعطاء اهتمام أقل بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكبرى في البلاد والتي كانت تزداد شدة خلال السنوات السابقة والتي كان يعتقد بأن من الممكن لحكومة «ثورية» أن تحاول التخفيف منها. لقد خلق عدم الاستقرار السياسي - علاوة على ذلك - أزمة ثقة اقتصادية ودفعت هذه الأزمة رجال الأعمال القادرين على تصفية أعمالهم على فعل ذلك وتهريب رؤوس أمولهم إلى الخارج[(١٦)] لذا كانت هناك حاجة ملحة للحكومة لأن تتخذ إجراءً ما وهو ذلك الإجراء الذي سيوقف سيل الأموال المهربة ويحقق طموحات بعض أعضاء الحكومة ومؤيديها في أن تلعب الدولة دورا نشطا في الاقتصاد.

---

(١٦) بنروز وبنروز: «العراق: العلاقات الدولية والتنمية الوطنية» لندن وبولدر ١٩٧٨ ص ٣١٨- ٣٢١.

بعد شهرين من سن نص على «حرمة الملكية الخاصة» أعلن عارف في الذكرى السنوية السادسة لثورة تموز وذلك في ١٤ تموز ١٩٦٤ عن تأميم البنوك وشركات التأمين و٣٢ مشروعا صناعيا وتجاريا كبيرا والتي أصبحت الآن تدار بواسطة مؤسسة مستقلة هي المؤسسة الاقتصادية العامة(١٧) لقد كان لهذا الأجراء تأثير مفاقم للأزمة لا ملطف أو مخفف لها. وكذلك لم يخفف بأية طريقة من حماس الناصريين لتلك السياسات. غني عن القول بأن انعدام وجود الأشخاص المؤهلين والكفوئين والطريقة التي طبقت بها تلك السياسات وغياب الالتزام بها من قبل أغلب أعضاء الحكومة كانت كلها بسبب الانحراف والفساد العام أكثر مما هي من العيوب الرئيسة في مبدأ التأميمات.

آخذين الضعف العام في رأس المال الخاص بعين الاعتبار وكذلك حقيقة أن النفط كان المصدر الرئيس لثروة البلاد نجد من الصعب إمكان حدوث نهضة في الاقتصاد بدون زيادة تدخل الدولة وتطبيقه بمهارة. تحولت سياسات النظام الاقتصادية سريعا إلى موضوع للاختلافات الرئيسة بين الأجنحة المختلفة ضمن النظام وخصوصا حول المفاوضات مع شركة نفط العراق التي جرت بين آيار ١٩٦٤ وحزيران ١٩٦٥ لقد كان وزير النفط عبد العزيز الوتاري - وهو مثقف تكنوقراطي مستقل وأصبح وزيرا للنفط منذ الإطاحة بقاسم(١٨)- مهتما أساسا بتقليص شقة الخلاف بين الحكومة وشركة نفط العراق لأجل زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة موارد العراق النفطية. تنبهت شركة نفط العراق وأصدقاؤها بالمضامين الدولية للقانون رقم ٨٠ وبتأثير أي رضوخ للعراقيين على نشاطاتها في أماكن أخرى من العالم. وبالمقابل فإن القاعدة التي ثبتها القانون وهي حق الشعب الثابت في السيطرة على ثرواته وموارده - ذلك الحق الذي تم رفعه بقوة وبنجاح من قبل ناصر عند تأميمه لقناة السويس - قد أصبح متأصلا بثبات في ذهن الشعب العراقي وخاصة ضمن المجموعة الناصرية في الحكومة. إن تفاصيل المباحثات موجودة في كتابات أخرى أما أهم نقاط الاتفاقية التي تم التوصل إليها في تموز ١٩٦٥ فهي دفع عشرين مليون باون ومساهمة الحكومة والاطراف المنضوية تحت شركة نفط العراق في رأس مال شركة النفط الوطنية وزيادة محسوسة في مستويات الإنتاج وبالمقابل فإن الحكومة ستعيد لشركة نفط العراق الحق بالوصول إلى الأجزاء غير

---

(١٧) بنروز وبنروز - نفس المصدر ص ٣٢٢ - ٣٢٤ وكذلك بطاطو - نفس المصدر - ص ١٠٣١ - ١٠٣٢ وكذلك أي. وأي. كيرو: «العراق: التطور والتناقضات» باريس ١٩٧٨ ص ٤٣.

(١٨) بنروز وبنروز - نفس المصدر - ص ٣٨٢.

المستكشفة من مناطق الامتياز وهي تلك الأجزاء التي أُخرجت الشركة منها بموجب القانون رقم ٨٠[١٩]

بالرغم من أن هذا الاتفاق كان سيؤدي إلى زيادة سريعة وقصيرة الأجل في إيرادات النفط، لكنه سيؤدي أيضا إلى إعادة شركة نفط العراق إلى موقعها المسيطر على النفط العراقي في حين أكد القانون رقم ٨٠ على أن التطوير المستقبلي للنفط في العراق سيتقرر من قبل الحكومة العراقية وليس من قبل شركة نفط العراق عندما تسربت أنباء الاتفاقية إلى الخارج استقال الوزراء الناصريون الستة احتجاجا على الاتفاقية ولم تطبق أبدا.

بعد ثمانية أسابيع أبدل عارف طاهر يحيى بقائد القوة الجوية عارف عبد الرزاق وهو ناصري مخلص وعين رئيسا للوزراء ووزيرا للدفاع. وبعد أيام قلائل وبينما كان الرئيس ووزير خارجيته يحضران اجتماع القمة العربية في الدار البيضاء حاول عارف عبد الرزاق استلام السلطة بنفسه وانكشفت محاولة الانقلاب وتم القضاء على تلك المحاولة بنجاح من قبل صديق الرئيس المقرب وقريبه العميد سعيد صليبي واضطر عارف عبد الرزاق وأعوانه إلى مغادرة البلاد. كانت هذه الحادثة نقطة النهاية لأي نفوذ ناصري فعال داخل النظام. وعين البزاز رئيسا للوزراء وهو قومي «معتدل» في ٢١ أيلول وهو أول مدني يشغل هذا المنصب منذ تموز ١٩٥٨

حكومة عبد الرحمن البزاز من أيلول ١٩٦٥ إلى آب ١٩٦٦:

لقد كان البزاز - وهو أكاديمي ودبلوماسي سابق - مثل عارف نفسه قوميا محافظا وسنيا وكان الالتصاق بالمبادئ الإسلامية مهما له سواء في مجالسه الخاصة أو في المحافل العامة.

حل مجلس قيادة الثورة نفسه وهو الذي تشكل في شباط ١٩٦٣ من رئيس الجمهورية ورئيس الأركان وكبار الضباط سواء أكانوا في الوزارة أم خارجها. وبحل المجلس لنفسه انتقلت السلطة رسميا إلى مجلس الوزراء وبذلك أعطي الانطباع بأن السلطة الفعلية انتقلت أخيرا لأيدي المدنيين لكن تشكيل مجلس عسكري آخر هو مجلس الدفاع الوطني أبقى الإشراف الفعلي للعسكريين على مجلس الوزراء وشكل هذا المجلس مع الحرس الجمهوري الدعامة الأساسية لبقاء النظام[٢٠]

---

(١٩) بنروز وبنروز - نفس المصدر - ص ٣٨٧ - ٣٩٠.

(٢٠) بطاطو - نفس المصدر - ص ١٠٣٤

إذا أخذنا طبيعة حكم عارف نفسه بعين الاعتبار نجد أن حكومة البزاز المزعوم بأنها مدنية(٢١) تعتمد بالضرورة وبشكل كبير على عارف نفسه في استمرار بقائها في الحكم.

سعى البزاز - وهو المعروف عنه أنه سياسي محافظ - إلى إدخال سياسات اقتصادية أكثر اعتمادا على السوق وأقل توجيها من الدولة وعموما سعى لتطوير خط سياسي أكثر لبرالية. وفي محاولة منه لتطمين الرأسمال الخاص ولاستعادة الثقة في المؤسسات الصناعية والتجارية أعلن انه سيطبق ما وصفه بالاشتراكية «الرشيدة» وكانت ملائمة للظروف الجارية آنذاك في العراق حيث لن تجري تأميمات إضافية جديدة وأن الأمن وسلطة القانون سوف تكون هي السائدة. وتعهد البزاز كذلك بوضع حد لاعتقال وسجن معارضي النظام السياسيين وبأن يسمح بحرية التعبير عن الرأي السياسي بهدف إعادة بناء نظام برلماني في النهاية(٢٢)

بقي البزاز في الحكم حوالي السنة ما بين أيلول ١٩٦٥ وآب ١٩٦٦ إلا أن فعاليته ضعفت بشكل كبير بسبب الموت المفاجئ لسيده وحاميه عبد السلام عارف في حادث طائرة مروحية في نيسان ١٩٦٦ وبعدم الوضوح والاستقرار السياسيين اللذين أعقبا ذلك الحادث. بالرغم من أن البزاز تمكن من تدبير انتقال السلطة إلى شقيق عبد السلام عارف - عبد الرحمن - بشكل سهل إلا أن الصراع بين رئيس الوزراء والضباط والذي بدأ أصلا منذ تعيينه رئيسا للوزراء أصبح أكثر وأكثر حدة بحلول صيف ١٩٦٦ وكذلك أثار عداوة الضباط له بسبب موقفه المستقل وأخيرا بجهوده المثيرة للجدل حول حل القضية الكردية. وأثار أسلوبه المحافظ في الاقتصاد الشكوك خارج الدائرة الصغيرة جدا المحيطة به من المستثمرين التجاريين والصناعيين والمقاولين.

لقد ترسخت في المجتمع جذور مفهوم وجوب قيام الدولة بالتوجيه الشامل للاقتصاد والعمل كموجه رئيس للتنمية الاقتصادية وكذلك تقديم كل الخدمات الاجتماعية والتعليمية بحيث كان ينظر إلى جهود البزاز لقلب أو عكس هذه الحالة بقلق من جانب الكثير من العراقيين الواعين سياسيا. لقد بدت الإجراءات مثل تخفيف ضوابط الاستيراد أو زيادة التعويض للاقطاعيين الذين تم الاستيلاء على أراضيهم بموجب قانون الإصلاح الزراعي لسنة ١٩٥٨ - بدت - وكأنها أعدت خصيصا لصالح الطبقات الثرية صاحبة الامتيازات في العهد الملكي القديم.

---

(٢١) بنروز وبنروز - نفس المصدر - ص ٣٣٣- ٣٥٢.

(٢٢) بنروز وبنروز - نفس المصدر - ص ٣٣٣ - ٣٥٢.

حاول البزاز ضمان احترام بعض الحريات المدنية وأعلن بأنه تواق لتمهيد السبيل لإدخال نوع من البناء الديموقراطي. في حينه مازالت الأحزاب محظورة أما محاولة النظام بناء نظام الحزب الواحد في تموز ١٩٦٤- وهو على نمط الاتحاد الاشتراكي في مصر - فقد انهارت بفعل اللامبالاة الشعبية العامة. وفي مقابلة معه في صيف ١٩٦٦ أعلن بأنه سيحاول المباشرة بالعودة إلى الانتخابات كخطوة تالية من أجل حكومة تمثيلية [برلمانية][٢٣] وبدا أنه كان يواجه معارضة شديدة لأي ترخيص غير مشروط للأحزاب السياسية إذ إن ذلك [من وجهة نظر معارضي البزاز ضمن النظام] سيعني بشكل أساسي إعادة الاعتراف بالشيوعيين ورد الفعل هذا ذو مغزى إذ إن الحزب الشيوعي العراقي مازال مؤثرا بالرغم من القمع والتصفية اللذين تعرض لهما منذ شباط ١٩٦٣ وبما أن البعث ممقوت من قبل الغالبية العظمى من العراقيين بسبب أعماله في ١٩٦٣ وأن كلا من الوطني الديموقراطي والاستقلال لم يعودا موجودين لذا نجد من الصعب تصور أي نوع من الانتخابات كان في مخيلة البزاز.

رئاسة عبد الرحمن عارف من نيسان ١٩٦٦ إلى تموز ١٩٦٨:

أصبح موقع البزاز عرضة لكل مهاجم بعد موت عبد السلام عارف وخصوصا بعد تولي أخيه الأضعف عبد الرحمن[٢٤]

برز عبد الرحمن عارف كأفضل مرشح للرئاسة بسبب كونه ضابطا وشقيقا للرئيس السابق وعلاوة على ذلك فإن مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني اللذين انتخباه كانا قد عينا من قبل عبد السلام.

برزت الثللية[*] والتنافس بين الضباط - التي كان عبد السلام عارف متمكنا من الإبقاء عليها وعلى التوازن فيما بينها - إلى السطح وبالتدريج في ذلك الوقت. لقد اغتاظ الضباط وخصوصا لأنه وجب عليهم أن يصبروا على رئيس وزراء مدني ذي عقل قوي بدأ بطرح أسئلة محرجة حول نفقات الجيش والذي كان - كما سنرى - يطبق سياسة بناءة وتوفيقية في كردستان. أعطت محاولة انقلاب ثانية لعارف عبد الرزاق

---

(٢٣) بنروز وبنروز - نفس المصدر السابق - ص ٣٤١.

(٢٤) لتفاصيل أكثر لخلافة عبد الرحمن لشقيقه أنظر مجيد خدوري: «العراق الجمهوري: دراسة في السياسة العراقية منذ ثورة تموز ١٩٥٨» لندن ١٩٦٩ ص ٢٦٣ - ٢٦٦

[*] استخدمنا تعبير الثللية وهو الأصح لغويا من التعبير الشائع «الشللية» [المعرب].

الفرصة الكبيرة للضباط لإثبات أهميتهم وضرورتها كدعامة أساسية لبقاء النظام. وبعد خمسة أسابيع أُجبر عبد الرحمن على الطلب من البزاز لتقديم استقالته.

شهدت السنتان اللتان أعقبتا رحيل البزاز ولحين انقلاب البعث في تموز ١٩٦٨ تعاقب عدة وزارات «عسكرية». فبعد البزاز برز ناجي طالب كمرشح وسط ضعيف لمنصب رئيس الوزراء لكنه كان مقبولا من جميع الكتل العسكرية. من الضروري هنا القول إن محاولة خدوري الجريئة بوضع جميع «الثلل» الطامحة والمتنافسة على السلطة في أُطر أو «خانات» عقائدية بحتة[٢٥] يجب أن لا تخفي الحقيقة بأنها كانت تتنافس فيما بينها على السلطة السياسية وتمسك أفرادها عموما بأية لافتة عقائدية شعروا بأنها تلائم أهدافهم بشكل أفضل. تشكلت حكومة ناجي طالب من سبعة ضباط وأثنى عشر مدنيا وكان معظمهم من كبار الموظفين المدنيين أو التكنوقراطيين وبدون انتماء سياسي واضح. ولا حاجة للقول بأنه لم يعد يسمع أي تعبير عن «دمقرطة» النظام السياسي أما المفاوضات مع الكرد فقد انقطعت فجأة. في نهاية ١٩٦٦ واجه النظام أزمة لم تكن من صنعه إذ نشب خلاف بين شركة نفط العراق والحكومة السورية حول رسوم مرور النفط في أراضيها. وبالنتيجة توقف ضخ النفط العراقي عبر سوريا إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط وانخفض إيراد العراق من النفط - والذي يشكل ٧٠٪ من إيرادات الحكومة - إلى الثلث فجأة. . بالرغم من الإشارات الجلية من السوريين بأن موقفهم سيتغير بشكل مفاجئ وكليا إذا قرر العراق تأميم نفطه لكن حكومة ناجي طالب اختارت طريق «السياسة الواقعية» وربما قدرت الأمور بشكل أصوب بأن الوقت لم ينضج بعد لمثل هذه الخطوة آخذة بعين الاعتبار الوفرة في عرض النفط في سوقه الدولية. في النهاية تم إيجاد صيغة تحفظ ماء الوجه وترضي كلا من السوريين وشركة نفط العراق وبعد الاتفاق على دفعات تعويضية عن إيرادات العراق المفقودة بسبب ذلك التوقف استؤنف ضخ النفط في آذار ١٩٦٧ لقد خدمت تلك الأحداث في تسليط الأضواء على اعتماد العراق على شركات النفط وعلى نفوذها البغيض في وقت ارتفعت فيه الأصوات من كل من سوريا ومصر مطالبة بأعمال أكثر جذرية ضد الإمبريالية والصهيونية[٢٦] إن عمق اللا أداء الذي وقعت فيه الحكومة العراقية وفوق كل شيء الخواء في ادعائها بالأخوة العربية إذ لم تثبت أية جدية في ذلك ولا صدمة اكبر في ذلك الميدان من فشلها في إرسال قوة غير رمزية للمشاركة في الجبهة في الحرب

---

(٢٥) خدوري - نفس المصدر السابق ص ٢٨٤ - ٢٨٥.

(٢٦) هذه المفاوضات ملخصة في بنروز وبنروز - نفس المصدر - ص ٣٩٠ - ٣٩٤.

العربية الإسرائيلية في حزيران ١٩٦٧ كان كل ذلك بسبب ازدياد حدة الصراعات الثللية لدرجة أن ناجي طالب لم يتمكن من تسويتها مما اضطر عبد الرحمن عارف إلى تولي رئاسة الوزارة بنفسه في ذلك الوقت. بعد نهاية الحرب عهد عارف في ١٩ تموز رئاسة الوزارة مرة أخرى إلى الشخص القوي طاهر يحيى الذي بادر مباشرة بممارسة خط سياسي أكثر تشددا في معاداة الإمبريالية قاطعا العلاقات الديلوماسية مع الولايات المتحدة وبريطانيا واندفع ظاهريا في التطبيق الجاد لسياسة نفطية أكثر استقلالا وتم تنفيذ ذلك عبر القانونين ٩٧ و١٢٣ في ١٦ آب و١ تشرين الأول ١٩٦٧ على التوالي اللذين مهدا الطريق للحكومة لتلعب دورا أكثر فعالية في تنمية موارد البلد النفطية. وباختصار فقد أعطى هذان القانونان شركة النفط الوطنية العراقية دورا مكثفا ومنحت سلطات أوسع وأصبح لها لوحدها حق تطوير حقل الرميلة الشمالي - والذي ثبت وجود النفط فيه منذ زمن بعيد - إذ سبق وأن منعت شركة نفط العراق من تطويره بموجب قانون رقم ٨٠.

دخلت شركة النفط الوطنية العراقية في محادثات لمقاولة خدمات مع الكونسورتيوم الفرنسي «إيراب» وتم توقيع المقاولة في ٢٤ تشرين الثاني. وفي نفس الوقت أعلنت الشركة الوطنية عن نيتها في الحصول على المساعدة السوفيتية لتطوير حقل الرميلة الشمالي والحقول الأخرى - وهو أكبر مشروع مشترك للعراق في التعاون مع دولة اشتراكية - وبذا أظهرت حكومة طاهر يحيى نفسها بأنها مصممة على الاستمرار بسياسة استبعاد شركة نفط العراق التي ابتدأت بقانون رقم ٨٠ وأصرت على نيتها الواضحة في تطوير مصادر البلاد النفطية بنفسها. لقد كان القرار القاضي بأن تقوم شركة النفط الوطنية بالتحديد بتطوير حقل الرميلة الشمالي بدون مساعدة شركة نفط العراق موضوعا لبيان مسرحي [مثير] في ١٠ نيسان ١٩٦٨ قوبل بارتياح كبير. وكما سنرى فإن مبدأ توسيع سيطرة الحكومة على موارد البلاد النفطية قد وصل إلى نهايته المنطقية عند تأميم حكومة البعث لشركة نفط العراق عام ١٩٧٢

السياسات الاقتصادية والاجتماعية ١٩٦٣ - ١٩٦٨:

كان للفوضى والثغرات السياسية للسنوات التي تلت إسقاط قاسم ولحين استيلاء البعث على السلطة في ١٩٦٨ أثرها على السياسات الاقتصادية في تلك الفترة. ومن المؤشرات على التخطيط المتخبط وغير المتناسق لتلك السنوات حقيقة تعاقب ثمانية وزراء للصناعة والنقل وسبعة وزراء للأشغال العامة وستة وزراء للتخطيط في الفترة ما

بين ١٩٦٤ و١٩٦٨ لوحدها وترافق مع هذه التغييرات في القمة انتقال للموظفين العموميين في الوزارات ونتيجة لذلك انعدم أي معنى للاستمرارية[٢٧]

على العموم بقيت الحكومات المختلفة ملتزمة بشكل واضح بالتنمية الاقتصادية الموجهة من الدولة والتي أسموها بالاشتراكية العربية وذلك ضمن أرضية قانونية ومؤسساتية مبنية على النمط المصري. أوضح واضعو خطة ١٩٦٥ - ١٩٦٩ الاقتصادية بأنهم استهدفوا إنشاء قطاع صناعة ديناميكي لتقليل اعتماد البلاد على النفط وكذلك تمهيد الطريق للوحدة العربية. وقد حققت الخطة ٤٠٪ من أهدافها فقط. وهذا مؤشر للفرق بين النظرية والواقع العملي. يمكن تقدير الالتزام بالاشتراكية من مقدمة أو ديباجة قرارات التأميم لسنة ١٩٦٤ التي تنص: «. . . إن اشتراكيتنا العربية لا تعني إشراف الدولة على كل الفعاليات الاقتصادية لقد تركنا مجالا واسعا للقطاع الخاص وللمبادرات الفردية الخاصة للعمل على تنشيط الحياة الاقتصادية للبلاد»[٢٨]. استمر سير الإصلاح الزراعي ببطء فمع حلول عام ١٩٦٨ تم الاستيلاء على حوالي ٣,٥ مليون أيكر وبالرغم من أن هذا الرقم يمثل أكثر من نصف الأرض التي شملت بقانون الإصلاح الزراعي لسنة ١٩٥٨ وتم توزيع ٣٩٪ فقط من تلك الأراضي المستولى عليها أي ١,٤ مليون أيكر وذلك بحلول ١٩٦٨ أما بقية الأراضي المستولى عليها فقد تم تأجيرها من قبل وزارة الإصلاح الزراعي. سببت ندرة الأشخاص المدربين والملتزمين بالطرق السليمة للزراعة تشويشات حادة وكبيرة في الزراعة وبالرغم من تحسن مستوى المعيشة وظروف العمل في الريف فقد شهد إنتاج الغذاء انحدارا عن مستويات لم يعد إليها أبدا[٢٩]

المسالة الكردية في ظل العارفين:[*]

خلال أيام الإطاحة بقاسم هدأت العمليات الحربية في كردستان مؤقتا ويعود ذلك جزئيا إلى حلول فصل الشتاء وجزئيا إلى وجود أمل لدى الكرد بأنه إذا نجح أعداء

---

(٢٧) بنروز وبنروز - نفس المصدر - ص ٤٦٧. لقد تم إقصاء المسؤول الأول المباشر عن التأميمات خير الدين حسيب من منصبه بعد سنة واحدة فقط.

(٢٨) الوقائع العراقية العدد ٩٧٥ في ١٤ تموز ١٩٦٤ وتم اقتباسها من نبيل النواب في: «تدخل الدولة في تنمية الثروة الوطنية في العراق ١٩٥٨ - ١٩٦٨» أطروحة دكتوراه جامعة كيل ١٩٧٩ ص ١٧١

(٢٩) إن فترة الخمس سنوات قصيرة وغيركافية لتقييم الأداء الاقتصادي وغرضنا الرئيس هنا هو تعداد المشاريع التي بوشر فيها بالإضافة إلى تأميمات ١٩٦٤ والإنجازات في قطاع النفط ويوجد تقييم شامل لكل الفترة من ١٩٥٨ ولحد الآن في الفصل السابع.

[*] كان الأجدر أن يكون عنوان هذه الفقرة: «المسألة الكردية من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٨» [المعرب].

قاسم - الذين كانوا هم على اتصال غير رسمي بهم[٣٠]- فمن الجائز أنهم سيكونون ميالين لمنح ضمانات حول الحكم الذاتي الكردي. هذه الآمال والتي يجب اعتبارها وبلا تردد مفرطة في التفاؤل سرعان ما تلاشت وتبددت وذلك لأسباب كان أولها أن النظام الجديد كان مهتما بتثبيت مواقعه في السلطة وثانيها أن أعضاءه كانوا مؤمنين - على الأقل نظريا - بنوع من الوحدة العربية وكان موضوع الحكم الذاتي الكردي يتناقض مع ذلك الإيمان من حيث المبادئ لذا لم يصدر أي إفصاح مبكر عن نوايا النظام تجاه الكرد بالرغم من تعيين وزيرين كرديين عينا بشكل رمزي وهما بابا علي الشيخ محمود والعميد فؤاد عارف.

في أواسط شباط بدأ جلال الطالباني وصالح اليوسفي مفاوضات حول المسألة الكردية مع الحكومة الجديدة لم تحرز إلا نجاحا ضئيلا عندها أعلن البارزاني - الذي كان ما يزال في الشمال - في ٢٨ شباط ١٩٦٣ بأنه لن يتردد في استئناف القتال مع الحكومة ما لم تعلن تعهدها الإيجابي تجاه الحكم الذاتي الكردي.

كانت الحكومة غير راغبة في محاربة الكرد لكنها بالمقابل - كذلك - لا تريد أن تعدهم بشيء إيجابي وثابت لذا أرسلت وفدا برئاسة طاهر يحيى لمقابلة البارزاني لكنه رفض أن ينخدع بأقل من الحكم الذاتي.

بعد أشهر قليلة من الجدل والمماحكات النشطة حول المعاني الدقيقة لتعابير «اللامركزية» و«الإدارة الذاتية» وتعريف وتحديد المنطقة التي تندرج ضمن «كردستان» وانتهت هذه الأشهر بحزيران ١٩٦٣ حين اندلعت الحرب مرة أخرى.

أعلن عبد السلام عارف عند استلامه السلطة في تشرين الثاني فورا عن رغبته في إنهاء الحرب والتي - كما هي دائما - كانت تعتبر حربا لا يمكن كسبها وفق المعايير العسكرية لأسباب شرحت سابقا. بالإضافة إلى أن العديد من الانقلابات والتطهيرات المرافقة لها حرمت الجيش من قادته المتمكنين. اتصل عارف بالبارزاني سرا لمعرفة إمكانية وقف إطلاق النار والذي تم في ١٠ شباط ١٩٦٤ في ذلك الوقت اندلعت الانقسامات المتصاعدة في صفوف الحركة الكردية بين «العشائريين» وبين «السياسيين» وبرزت إلى السطح وأُجبر البارزاني على قبول تحدي سلطته من قبل السياسيين في الحزب الديموقراطي الكردي بأكثر جدية. لذا فعندما تجاوز عارف الحزب الديموقراطي الكردي وبدأ بالتفاوض مع البارزاني مباشرة واغتنم البارزاني ما رآه فرصة

(٣٠) أنظر الصفحتين ١١٩ و١٢٠

ذهبية للاستغناء عن الحزب الديموقراطي الكردي الذي أعلن قادته - وبشكل ملحوظ إبراهيم أحمد وجلال الطالباني - إدانتهم لوقف إطلاق النار واعتبروه عملية بيع للحركة الكردية ورفضوا التعاون.

حاول البارزاني وأعوانه التصالح مع الحزب الديموقراطي الكردي وعندما لم يحرزوا أي تقدم في ذلك الاتجاه طردوا خصومهم عبر الحدود إلى داخل إيران.

لم تكن اتفاقية ١٠ شباط أكثر من عملية خيانة للحركة الكردية إذ إنها قصرت كثيرا في ضمان الحكم الذاتي الكردي وكانت في الحقيقة وسيلة تكتيكية لكل من البارزاني وعارف للحصول على متنفس لأغراضهما المختلفة إذ مكنت البارزاني من سحق الحزب الديموقراطي الكردي. على الأقل لتلك المرحلة وأعاد عارف تنظيم الجيش وقواه كحصن منيع للنظام. اندلع قتال متقطع مجددا في شتاء ١٩٦٤ - ١٩٦٥ وبدأت الحرب بشكل جدي مرة أخرى وذلك بحلول نيسان ١٩٦٥

تجاوز البارزاني وخصومه من الكرد خلافاتهم لفترة قصيرة وحاربا معا ضد العدو المشترك. بالرغم من إحراز الحكومة بعض النجاحات الستراتيجية في شتاء وربيع ١٩٦٥ - ١٩٦٦ كانت هناك بوارق أمل قليلة في الحصول على نتائج مرضية إلى جانب الحكومة في وقت وفاة عارف في نيسان ١٩٦٦ وكان إنجازها الوحيد هو النجاح في زيادة شقة الخلاف بين مجموعة ابراهيم أحمد - جلال الطالباني وبين البارزاني إلى الدرجة التي قامت بها وحدات تقودها المجموعة الأولى - وقد دفع النظام لها - بمقاتلة قوات البارزاني إلى جانب قوات الحكومة[٣١]

حاول البزاز عند تعيينه رئيسا للوزراء في أيلول ١٩٦٥ إحلال السلام في «جميع المناطق العراقية» و«حماية وحدة ترابه»[٣٢] بالرغم من أن وزير دفاعه اللواء عبد العزيز العقيلي كان معروفا بأنه من «الصقور» تجاه المسألة الكردية.

بحلول آيار ١٩٦٦ أنزل البارزاني وأعوانه - مدعومين بشكل متزايد بالأموال والأسلحة من إيران - هزيمة ساحقة بالجيش العراقي بقيادة اللواء العقيلي نفسه وبأعوان الحكومة من الكرد في جبل هندرين على الطريق بين راوندوز والحدود الإيرانية.

---

(٣١) لتفاصيل أكثر أنظر سعد جواد «العراق: المسألة الكردية ١٩٥٨ - ١٩٧٠» لندن ١٩٨١ ص ٢١٨ - ٢١٩ وكذلك نجد شرحا مفصلا عن المجموعات السياسية الكردية المختلفة في القسم ج من كتاب كوتشيرا: «الحركة القومية الكردية» باريس ١٩٧٩

(٣٢) خدوري - مصدر سابق ١٩٦٩ - ص ٢٥٩ وسعد جواد - نفس المصدر - ص ١٩٢-١٩٣

ارتفعت شكوك جدية حول إدارة الحرب سواء في الدوائر العسكرية أو المدنية بالرغم من عدم إعلان ذلك في وسائل الإعلام العراقية[٣٣] وبالمقابل كانت الحرب مرفوضة من أغلبية الشعب العراقي. بدت قسوة ومرارة الهزيمة التي نسبت للعقيلي وكأنها قد ساعدت البزاز ليأخذ زمام المبادرة والاتصال بكل من البارزاني وقيادة الحزب الديموقراطي الكردي. في ١٥ حزيران ١٩٦٦ ظهر البزاز على شاشة التلفزيون وفي الراديو وأعلن بأنه مستعد للاعتراف بالقومية الكردية وبالحقوق القومية للكرد. وبعد أيام من المفاوضات أعلن البزاز بيان ٢٩ حزيران الذي أقر بوضوح وبشكل لا لبس فيه «بالطبيعة ثنائية القومية للدولة العراقية»[٣٤] كان هذا أقصى ما تم التوصل إليه كحل للمسألة ويمكن ملاحظة تأثيرات مبادئ البيان في محاولة البعث - لاحقا - للتسوية أي في بيان ١١ آذار ١٩٧٠ لم تكن حكمة وإخلاص البزاز في بيان ٢٩ حزيران موضع شك أبدا لكن الأقل تأكيدا كانت مقدرته على تنفيذه على أرض الواقع. كانت بعض الكتل القوية والمؤثرة في الجيش معادية لأية تسوية عبر المفاوضات بشكل مطلق وإذا تجاوزنا وأطلقنا اسم تسوية على الخطوط العريضة الواردة في ذلك البيان فإن محاولة الانقلاب الفاشلة لعارف عبد الرزاق كانت إثباتا لتلك المعاداة. سقط البزاز - كما أوضحنا سابقا - وسقطت الاتفاقية معه بعد أسابيع قليلة من توقيعها. أثبتت معارضة الضباط بأنها عقبة كأداء لا يمكن تجاوزها. وحتى زيارة عبد الرحمن عارف للبارزاني في تشرين الأول ورغبته الجلية لإعادة فتح باب المفاوضات لم تكن لتنجح ضد رغباتهم. لذا فإن المأزق الذي تبع ذلك هو أن عارف لا يتمكن من تقديم تسوية للبارزاني - الذي بدا أن مواقعه في كردستان غير قابلة للاختراق آنذاك - ولم يكن الجيش في وضع يمكنه من حسم المسألة وفرض سيطرته على المنطقة الكردية.

بذلت حكومة ناجي طالب جهودا ضعيفة في الهجوم على البارزاني وذلك بتسليح مؤيدي أحمد والطالباني ليهجموا على مواقعه في كردستان لكن قوة البارزاني الساحقة على الأرض جعلت من ذلك فعلا لا جدوى منه. لقد استمر الوضع على حاله طيلة عامي ١٩٦٧ و١٩٦٨ وعزز البارزاني مواقعه أكثر بالمساعدة الإيرانية - وربما الإسرائيلية أيضا - واستمر المأزق لفترة حتى بعد استلام البعث للسلطة في تموز ١٩٦٨

---

(٣٣) خدوري - نفس المصدر أعلاه - ص ١٧٩

(٣٤) نفس المصدر اعلاه ص ١٩٨ - ٢٠٠.

الشيوعيون في ظل العارفين:[٣٥]

أضعفت الحملة التي شنت على الشيوعيين من قبل البعثيين وحلفائهم في شباط ١٩٦٣ الحزب الشيوعي بشدة. وبعد سقوط البعث في تشرين الثاني خفت حدة الاضطهاد - نوعا ما - وتمكن عامر عبد الله وبهاء الدين نوري وعبد السلام الناصري من التسلل عائدين للبلاد وأعادوا فعاليات بعض خلايا الحزب وبدؤوا بتوزيع طريق الشعب مكتوبة باليد وبشكل محدود. أما خارج البلاد فقد نظم الحزب الشيوعي في المنفى - الذي أتخذ براغ مقرا له - حملة عالمية ضد النظام.

لأسباب عديدة خضع موقف الحزب الشيوعي العراقي الأصلي في المعارضة التي لا تلين لتغييرات معينة في صيف ١٩٦٤ بحلول ذلك الوقت لم يعد البعث باقيا في السلطة ووصلت الحرب في كردستان إلى حالة توقف وتحسنت كل من العلاقات السوفييتية المصرية والسوفييتية العراقية. كما أن تأميمات ١٩٦٤ بدت، على الأقل بالنسبة لبعض أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، وكأن الأمور تسير في الطريق الصحيح. أدت هذه التطورات الإيجابية في الظاهر إلى تكوين ما دعي بخط آب، في براغ[٣٦] والذي وصل إلى حد قبول مبدأ التطور اللارأسمالي في تفسير الأحداث في كل من مصر والعراق والذي استلزم بالنتيجة - عند تعميمه - بتوصية تنص على أنه على الحزب الشيوعي أن يدعم العناصر التقدمية الناصرية في حكومة عارف.

أما بالنسبة لبقية أعضاء الحزب سواء في الداخل أو في الخارج فقد أثار هذا الخط سخطا شديدا بين صفوفهم[٣٧] إذ كان نظام عارف بالنسبة لأعضاء الحزب لا يختلف عن البعثيين وقد ساهم في مجازر عام ١٩٦٣

نتيجة لهذه الموجة أُجبرت اللجنة المركزية للحزب على تغيير موقفها إلى وجهة نظر تتلاءم مع وجدان وطموحات أعضاء الحزب العاديين وبحلول نيسان ١٩٦٥ وصلت اللجنة المركزية إلى تطبيق سياسة تؤيد النضال المسلح لإسقاط الدكتاتورية وإحلال حكومة ائتلافية وطنية والطلب إلى الناصريين للتخلي عن دعم النظام في نفس الوقت.

---

(٣٥) إن هذا القسم من الفصل مبني على المعلومات التفصيلية جدا لدى بطاطو في نفس مصدره مار الذكر ص ١٠٢٧ - ١٠٧٣

(٣٦) نفس المصدر أعلاه ص ١٠٣٦

(٣٧) نفس المصدر أعلاه ص ١٠٤٠

بالرغم من أن هذا الخط الأكثر صدامية كان انعكاسا لآراء القواعد الشعبية للحزب وبشكل أكثر إخلاصا إلا أنه كان بعيدا عن الوضوح فأي شكل من أشكال النضال المسلح ممكن التطبيق؟ وكذلك كان التطبيق العملي لجواب هذا السؤال موضوعا لاختلافات كبيرة والتي عبرت عن نفسها في النهاية في انشقاق الحزب بين اللجنة المركزية وما أصبح يدعى القيادة المركزية الذي حصل في أيلول ١٩٦٧

كان عزيز الحاج - الذي عاد إلى العراق في أوائل ١٩٦٧ لتنظيم منطقة بغداد للحزب - قائدا للمجموعة المنشقة التي أيدت حرب الغوار ضد النظام في الأهوار في الجنوب الأوسط للعراق رغم أن التضاريس لا تلائم مثل هذه الحرب، كما اكتشفتها المجموعة بشكل مأساوي، ورغم تمكن اللجنة المركزية من استعادة ولاء أغلب الشيوعيين فإن القيادة المركزية استمرت في جذب المؤيدين حتى بعد اعتقال أعضائها وهزيمتها على أيدي البعث في ربيع ١٩٦٩

الفصل الرابع

١٩٦٨ - ١٩٧٢

بموت عبد السلام عارف إثر حادثة في نيسان ١٩٦٦ فقد النظام الذي كان قد رأسه للسنوات الثلاث السابقة أكبر قيمة رمزية - إن كان قد حازها - لأن النظام كان مرتبطا بشكل وثيق بشخص عبد السلام وشخصيته.

ربما كان عارف أشهر شخص سياسي بقي من ثوار تموز ١٩٥٨ وما تبعها من أحداث، إذ إنه كان من كبار الضباط الأحرار بعد قاسم وكان من أبرز المؤمنين بالعروبة وبالوحدة العربية في العراق. لقد استطاع عارف أن يحظى بدرجة عالية من الاحترام بين الكتل المتناحرة في الحكومة التي كان يرأسها. وكان يتمتع أيضا ببعض التأييد في الدوائر القومية والمحافظة في البلاد عموما. بين ورثة عارف السياسيين إدراكهم لأهميته وذلك بترقية شقيقه خلفا له إلا أن فعالية هذا الاختيار الذرائعي أضعفتها إلى حد كبير عدم شهرة عبد الرحمن وافتقاره إلى قوة الشخصية[١]

بمعنى مهم فإن موت عبد السلام عارف خلق فراغا سياسيا استمر لحين استيلاء البعث على السلطة عام ١٩٦٨ وبرز ذلك من خلال انعدام القيادة وغياب أية سياسة اقتصادية واضحة يمكن لمسها، والفشل في المشاركة الفعالة في الحرب العربية الإسرائيلية واستمرار القتال في الشمال، والتردد والمماطلة إزاء شركة نفط العراق، وانعدام الثقة بالحكومة المتزايد في صفوف الجماهير[٢] في مثل هذا الوضع المائع

(١) حنا بطاطو: «الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق: دراسة لطبقة ملاك الأرض الإقطاعيين وللتجار في العراق ولشيوعييه ولبعثييه ولضباطه الأحرار» برنستون ١٩٧٨ ص ١٠٦٣

(٢) في اجتماع عقد أيلول ١٩٦٧ طلبت غرفة تجارة بغداد من عبد الرحمن عارف توضيحا عن سياسات حكومته تجاه الإصلاح الزراعي والتأميم ومهام وحجم كل من قطاعات الدولة والمختلط والخاص في الاقتصاد متذمرة من أن غياب الخط الواضح كان مضرا بالأعمال. - المرجع سجل الشرق الأوسط ١٩٦٧ المجلد ٣ ص ٣٦٠ - ٣٦١.

جدا كان بإمكان أي حزب سياسي أو أية مجموعة منظمة يملكان علاقات مع بعض الضباط الموجودين في مراكز حساسة في القوات المسلحة استلام السلطة ومن المعتقد جدا أن حرب حزيران والنشاط الناصري الذي أعقبها قد حالا من وقوع الانقلاب عام ١٩٦٧[٣]. كانت المجموعة التي نجحت في النهاية في استلام السلطة هي حزب البعث وقبل مناقشة مجرى الأحداث قبل وخلال وبعد انقلابي ١٧ و٣٠ تموز ١٩٦٨ نرى أنه من المفيد تقديم عدد من الملاحظات حول بنية وعمل وطبيعة الحزب كوجود وكيان في السياسة العراقية في الستينيات.

جذور انقلاب تموز ١٩٦٨: البعث والصراع من أجل السلطة

تصور أكثر التقييمات لحزب البعث[٤] كأن له منظمات ذات بنيان متين يمكن مقارنتها من وجوه عديدة بحزب شيوعي بلجنة مركزية [قيادة قطرية] وبعقيدة مدروسة بعناية وبخط سياسي متفق عليه والذي إما أن يستمر تطبيقه وإما أن يعدل من خلال مؤتمرات الحزب. هذه الصورة ليست زائفة تماما إذ إن البعث كان له بالضرورة بنيان تنظيمي لكن بالمقابل نجد أنه من الخطأ أن نعير أهمية كبيرة للبناء التنظيمي أو للمسائل العقائدية بالنسبة للبعث إذ إن الروابط الشخصية والعائلية قد لعبت دورا أكثر أهمية - وبشكل محسوس - من النقاوة العقائدية. لذا وخصوصا قبل استيلاء الحزب على السلطة فقد كانت العلاقات الشخصية والعصبيات الطائفية والجغرافية عوامل حاسمة في الانتماء للحزب والذي كان مرارا - وإن لم يكن بالضرورة دائما - تعبيرا عن تضامن الزمرة أو المجموعة أو الولاء لشخص معين أكثر مما هو تعبير عن موقف سياسي أو عقائدي.

لم يتم خلق آلة إدارية كاملة للحزب إلا بعد ١٩٦٨ وحتى بعد ذلك الزمن استمرت شبكات العلاقات الشخصية غير الرسمية في أن تلعب دورا حاسما في أعلى المستويات في الحزب ولكن ذلك استباق للأحداث. يمكن تقييم مدى أهمية الروابط

---

(٣) مجلة الشرق [بالفرنسية] بيروت أيار ١٩٦٧ واللوموند في ١٠ / ١٠ / ١٩٦٨

(٤) على سبيل المثال كمال أبو جابر «حزب البعث العربي الاشتراكي» سيراكوز ١٩٦٦ وإي.جي.جي.أن. دفلين: «حزب البعث: تاريخه من الأصل إلى ١٩٦٦» ستانفورد ١٩٧٦ وكذلك مجيد خدوري: «العراق الاشتراكي: دراسة في السياسات العراقية منذ ١٩٦٨» واشنطن ١٩٧٨ ص ٣٦ - ٤١. وكذلك سي هلمز: «العراق: الجناح الشرقي للعالم العربي» نيويورك ١٩٨٤ ص ٨٣ - ١٣١

الشخصية من مسح سطحي لقيادات الحزب منذ نشأته الأولى. فقد ترأس الركابي - وهو مؤسس شيعي لحزب البعث العراقي في أوائل الخمسينيات - منظمة تكونت في غالبيتها من أقاربه وزملائه الشيعة. وكان مؤيدو علي صالح السعدي عموما من المجرمين الصغار مثله من منطقة باب الشيخ في بغداد. ومجموعة أحمد حسن البكر - صدام حسين التي جاءت إلى السلطة عام ١٩٦٨ كانت تستند على أتباع لها في المقام الأول من السنة في تكريت. وتوجد أمثلة مماثلة خارج العراق أيضا إذ إن لب التأييد للرئيس السوري حافظ الأسد يأتي من طائفته أي العلويين - وهم أقلية متراصة يقطنون المناطق الجبلية خلف اللاذقية -

في الحقيقة أن البعثية مرنة بشكل كاف لأن تتخذ عقيدة من قبل أية مجموعة في الشرق الأوسط العربي كما رأينا[٥] - سواء أكانت أغلبية أم أقلية - وذلك لأنها تطرح بعبارات ومصطلحات مبهمة بشكل واسع جدا ولأنها تفتقر إلى كل من الإطار التحليلي والأهداف المحددة والمعرفة بشكل واضح. وكنتيجة لذلك فإن الاجترار المتكرر حول الحل الناجع للوحدة العربية - على سبيل المثال - كان ولا يزال يؤكد الانطباع الخاطئ عن الأحزاب والحكومات البعثية بأنها كانت تعمل فعلا وبفعالية من أجل تلك الأهداف. لذا فبينما يكون من الجائز أنه قد توفر بنيان تنظيمي فلا يجوز التأكيد بإفراط على تلك السمات، إذ كانت النقطة المركزية لنشاطات الحزب في العراق للفترة من تشرين الثاني ١٩٦٣ إلى تموز ١٩٦٨تكمن في تشكيل مجموعات تآمرية صغيرة من الأقارب والأصدقاء المتقاربين في التفكير في كل مجموعة وكان الترابط ما بين تلك المجموعات هشا وضعيفا. في هذه المرحلة كانت سياسة البعث تركز على تنظيم الخطوات اللازمة للاستيلاء على السلطة أكثر من التركيز على بناء حزب سياسي يمكنه في النهاية أن يجذب الناس إلى صفوفه بفضل برامجه الاجتماعية والاقتصادية. وفي مثل تلك الظروف فإن التأكيد على النقاوة العقائدية - مثل تلك التي عبر عنها علي صالح السعدي في ١٩٦٤ - كانت ببساطة مزايدة لكسب مواقف على حساب المجموعات المنافسة الأخرى أو بالتالي تبريرا للأفعال التي حدثت على أرضية براغماتية تماما[٦]

---

(٥) أنظر ماريون فاروق سلوكلت وبيتر سلوكلت: «البعثية العراقية والوطنية العراقية والاشتراكية القومية» ضمن كتاب «الحملة ضد الاضطهاد ومن أجل الحقوق الديموقراطية في العراق: عراق صدام حسين ثورة أم ردة رجعية؟» لندن ١٩٨٦ ص ٨٩ - ١٠٧

(٦) على النقيض من الكثير من المواضيع الأقدم (راجع الهامش ٤ أ علاه) ويجب عدم التقليل من فعاليتها =

بحلول بداية ١٩٦٤ قرر الضباط البعثيون الكبار - الذين اصطفوا مع عارف في نهاية ١٩٦٣ - النأي بأنفسهم رسميا عن السعدي بالرغم من أنهم لم يتمكنوا من إقصائه من الحزب لحين ١٩٦٥ بدأت هذه التحركات في الوقت الذي كان يشدد عارف فيه من قبضته على زمام الأمور. في الواقع تم إقصاء كل من البكر وحردان التكريتي وصالح مهدي عماش من مناصبهم برفق ولكن بحزم وذلك في ربيع ١٩٦٤ لقد كان كل من البكر وحردان من تكريت وهما مسؤولان تقريبا عن تعيين قريب البكر - صدام حسين - والذي كان عمره في ذلك الوقت سبعة وعشرين عاما بمنصب المسؤول الأول عن الجناح المدني لحزب البعث العربي في ١٩٦٤[*] بالرغم من أنه من الصعب متابعة مسيرة الحزب خلال فترة وجوده في ظروف العمل السري إذ إن رواية صدام حسين نفسه لأحداث تلك السنوات تنص على أنه أُعتقل وسجن في تشرين ١٩٦٤ أثناء حملة اعتقالات واسعة بعد محاولة كبيرة منه للم صفوف الحزب[٧] وأُطلق سراحه ولربما فر من السجن في ١٩٦٦ وفي أيلول من تلك السنة أصبح نائبا لأمين سر القيادة القطرية[*](٨) وكان من الأعضاء البارزين الآخرين في الحزب كل من عبد

= لعطاء فهم واضح لما كان يجري وذلك بسبب العلاقات الوثيقة بين بعض المؤلفين وبين وكالة الاستخبارات الأمريكية. يعطي مالك مفتي خلاصه ذرائعية للسنوات ١٩٦٣- ١٩٦٨ «وفي نهاية اليوم. . .لم تتغير الحدود في الشرق الأوسط ولم يوجد لشعوب مصر وسوريا والعراق أي شيء تراه مقابل عذاباتها سوى ضياع عقدين من عمرها هباءً. هل كان يجب أن يكون الأمر كذلك؟» كتب أحد المتحمسين (كمال أبو جابر في أواسط الستينيات) «إن بعثيي اليوم هم لوثريو ورجال النهضة واونيو وماركسيو العالم العربي لديهم رؤية وبرنامج وحلم». في الحقيقة لم يكن لدى قاده البعث وخصومهم أية رؤية ولا أي برنامج وكل ما كانوا يملكونه أمل في الوصول إلى السلطة بمساعدة أي سيد أجنبي يكون متوفرا لفعل ذلك «تكوينات سيادية: العروبة والنظام السياسي في سوريا والعراق» اثاكا ١٩٩٦ ص ١٤٣-١٩٤ الاقتباس من الصفحتين ١٩٣-١٩٤

[*] في الواقع لم يكونا هما المسؤولان عن هذا التعيين إذ عينه ميشيل عفلق عضوا في القيادة القطرية المؤقتة بعد أحداث تشرين الثاني ١٩٦٣ وربما كانا - وخصوصا البكر - مسؤولين عن دعمه واستمرار بقائه عضوا في القيادة القطرية منذ ذلك التعيين ولم يكن كذلك مسؤولا عن الخط المدني للحزب بل كان يتم ترشيحه للمؤتمرات القطرية مندوبا عن المكتب العسكري وليس العكس وكان ذلك الترشيح يتم دائما من قبل البكر شخصيا وبدون أي مراعاة حتى ولو شكلية للنظام الداخلي للحزب [المعرب].

(٧) أنظر أمازيا بارام: «صدام حسين: صفحة سياسية» في مجلة أورشليم (القدس) الفصلية في ١٧ خريف ١٩٨٠ ص ١١٥ - ١٤٤

(٨) أنظر مجيد خدوري: «العراق الاشتراكي: دراسة في السياسات العراقية منذ ١٩٦٨» واشنطن ١٩٧٨ ص ١٧

الكريم الشيخلي وهو من بغداد وواحد من مساعدي صدام حسين في محاولة اغتيال قاسم في ١٩٥٩[*] ومرتضى الحديثي وهو من أصل تكريتي[**] وعبد الله سلوم السامرائي وعبد الخالق السامرائي واللذين أصبح كل منهم عضوا في القيادة القطرية لحزب البعث في ١٩٦٤ وطه الجزراوي والذي يعرف الآن بطه ياسين رمضان وهو من تكريت[***] وصلاح عمر العلي من تكريت وعزة مصطفى من عنه الذين عينا في القيادة القطرية عام ١٩٦٦ بعد موجة التعديلات التي شملت الحزب بعد انشقاقه إلى حزبين واحد في سوريا والآخر في العراق(٩)

بالرغم من أن نشاطات الحزب كانت محظورة رسميا ما بين ١٩٦٣ و١٩٦٨ ومن اعتقال العديد من البعثيين لأجزاء من تلك الفترة لم تجر أي محاولة جدية من قبل أي من العارفين لتحديد المسؤولين أو حتى لم يبذل أي جهد لمعاقبة مجرمي حمام الدم في شباط - آذار ١٩٦٣ وفي الحقيقة عاد عدد من الضباط والموظفين الكبار الذين كانوا يتحملون وزر تلك الفظائع إلى الظهور في تموز ١٩٦٨ ولم يقدموا أي اعتذار علني عن جرائمهم الفظيعة تلك والتي ارتكبوها ضمن الحملة ضد قاسم وضد اليسار.

أُحيل علي صالح السعدي وحردان التكريتي إلى التحقيق ولتهم غامضة - فقط - عن اختلاسات أو سوء تصرفات مالية بعد موت قاسم لكن على أي حال لم تصل أي من القضيتين أمام المحكمة(١٠) وفي الحقيقة فإن «قمع البعثيين» كان يجري ضد أعوان السعدي فقط وكان ذلك كافيا - بالطبع - لأن الآخرين من البعثيين كانوا من ضمن الوسائل التي ساعدت عارف في إسقاط السعدي. لذا كان يتم دعوة العديد من كبار البعثيين - وعلى الخصوص البكر - وباستمرار إلى لقاءات يدعى إليها من قبل

---

[*] في واقع الأمر كان عبد الكريم الشيخلي قياديا في ١٩٥٩ ومن المخططين لاغتيال قاسم بينما كان صدام حسين مبتدئا في سلم المراتب الحزبية وقد مثل الشيخلي أمام المهداوي للمحاكمة عن تلك المحاولة ويبقى كلام المؤلفين هنا هو رواية صدام للأحداث [المعرب].

[**] الواقع أن مرتضى كان من حديثة وحتى مجلس العزاء عليه أقيم في حديثة وحضره المعرب شخصيا [المعرب].

[***] الواقع أن طه الجزراوي ينحدر بالأصل من قبائل رحل كردية في جنوب تركيا واستوطن والداه عقرة التابعة للموصل وأكمل دراسته في الموصل وبعد الإعدادية عمل في البنك العربي في بغداد بعد تسريحه من خدمة الاحتياط وعمل في صفوف البعث في بغداد قبل ١٩٦٣ وكذلك بعد خروجه من السجن في زمن عارف [المعرب].

(٩) لمزيد من التفاصيل راجع الفصل الثالث.

(١٠) التقرير والأرشيف العربي [بالفرنسية] ١٦ - ٣١ أيار ١٩٦٦.

عبد الرحمن عارف في أوقات مختلفة ما بين ١٩٦٦ و١٩٦٨ ضمن جهوده لتشكيل حكومة «وحدة وطنية»(١١) بالإضافة إلى ذلك فقد تم استيزار عدد من البعثيين السابقين مثل عبد الستار عبد اللطيف - الذي خدم وزيرا للمواصلات للفترة ما بين شباط وتشرين الثاني ١٩٦٣ - ورفيقه في السلاح طاهر يحيى الذي خدم رئيسا للوزراء في زمن العارفين كليهما. إذا أخذنا بنظر الاعتبار الطبيعة المحافظة للعارفين وحكوماتهما المختلفة وكذلك حقيقة أنهما لم يختلفا عن البعث من حيث جوهر المبادئ يتضح أنه كان من السهل - نسبيا - على البكر وجماعته الوقوف خارج الميدان في الحقبة الشاغرة من أية حكومة فعالة ما بين ١٩٦٤ و١٩٦٨ وذلك انتظارا لتقلب الظروف لصالحهم. أصبح الوضع متفجرا بعد وفاة عبد السلام عارف - كما ذكرنا سابقا - وقد خلقت استقالة حكومة ناجي طالب في آيار ١٩٦٧ أزمة لم تحل إلا بعد أن تقلد عبد الرحمن عارف رئاسة الوزراء بنفسه. وتسربت معلومات في حينه بأنه من الممكن أن يكون البكر خلفا له(١٢) يبدو، في هذه الفترة، أن قيادة البعث قد قدرت - وربما كان ذلك سليما - بأن الوقت لم ينضج بعد وأنه لم يكن من الحكمة المجازفة باستلام دفة الأمور في مثل تلك الظروف العصيبة في الشؤون العربية. في ربيع ١٩٦٨ اتصل عارف نفسه ببعض البعثيين والقوميين ودعاهم لسماع آرائهم ولأجل تعاون أكثر منهم مع الحكومة التي أنيطت بعدها بطاهر يحيى. وقبل يومين من موعد ذلك اللقاء التقى معظم المدعوين من قبل عارف في دار البكر لمناقشة التكتيكات التي سيتبعونها. لقد كان المعنيون بالاجتماع - وهم ثلاثة عشر شخصا - من الضباط السابقين ومن بينهم ثلاثة رؤساء وزارة سابقين وهم البكر وناجي طالب وعارف عبد الرزاق وخمسة آخرون كانوا وزراء سابقين أي حردان التكريتي وعبد الستار عبد اللطيف ورشيد مصلح وعبد الغني الراوي وعبد العزيز العقيلي لكن المباحثات انقطعت وعلى الأكثر بسبب مخاوف طاهر يحيى على سلطته. بعد أسابيع قليلة وقع معظم الثلاثة عشر شخصا بالإضافة إلى

---

(١١) مثلا في ١٩٦٦ نقلا عن الأرشيف والتقرير العربي في ١٦ - ٣١ أيار ١٩٦٦ وآب ١٩٦٦ ضمن الحديث عن ظروف استقالة البزاز في ٦ آب ١٩٦٦ وكذلك نفس التقرير في ١ - ١٥ آب وأيار ١٩٦٦ وأنظر كذلك الجريدة الرسمية المصرية في ٧ أيار ١٩٦٧ ونيسان ١٩٦٨ حول الحديث عن زيارة ١٣ من كبار الضباط - ومن بينهم أحمد حسن البكر وحردان التكريتي وصالح مهدي عماش - للرئيس عبد الرحمن عارف لإقناعه بمحاولة تشكيل حكومة ائتلافية. راجع النيويورك تايمز في ٢٢ نيسان ١٩٦٨

(١٢) راجع الشرق [بالفرنسية] بيروت في ٦ آيار١٩٦٧ وكذلك الجريدة الرسمية المصرية في ٧ أيار ١٩٦٨ واللوموند في ١٠ تشرين الأول ١٩٦٨

صالح مهدي عماش - الذي أوصل عدد البعثيين الموقعين إلى خمسة - وبعض المجموعة لاستلام السلطة أو ربما لمحاولة أن يسمح لها بالمشاركة في السلطة بدون انقلاب عسكري. لم تحقق تلك المبادرة شيئا بالرغم من الممتنعين عريضة قدموها إلى عارف يدعون فيها إلى إقامة حكومة وحدة وطنية(١٣) من الجائز أن هذا الفعل كان يشكل محاولة من كونها مهمة لعدة أسباب وخصوصا في مجرى الأحداث في شهر تموز التالي للأسباب التالية:-

أولا: إنها بينت بأن البعث كان ولا يزال مهيّأً وبجلاء على التعاون مع القوميين إن كان ذلك سيساعده في المشاركة في الحكومة.

وثانيا: إن الحكومة نفسها أو على الأقل عارف نفسه كان واضحا في اعتباره أن مجموعة البعث كانت «خدومة» أكثر مما هي «معارضة».

وأخيرا: إنها توضح كم كان أولئك الذين لازالوا في السلطة منفتحين وسهلي القياد بالنسبة للبعث بالرغم من إخراجهم للبعثيين من السلطة في ١٩٦٣ و١٩٦٤

انقلابا تموز ١٩٦٨:

تم، أخيرا، مكافأة صبر ومعاناة البكر في تموز ١٩٦٨ إذ وصلت الصراعات الداخلية ضمن النظام وخصوصا في القوات المسلحة ذروتها لدرجة أن هدد طاهر يحيى بالاستقالة في ١٢ تموز ١٩٦٨ وفي الحقيقة فعل ذلك بعد ثلاثة أيام(١٤)

أجرى البعث اتصالات - كما فعلت المجموعات المعارضة الأخرى(١٥)- مع أربعة أشخاص من الذين تقع على عاتقهم مسؤولية أمن نظام عارف وهم العقيد عبد الرزاق النايف مدير الاستخبارات العسكرية[*] والعقيد إبراهيم عبد الرحمن الداوود قائد

---

(١٣) نيويورك تايمز في نيسان ١٩٦٨ وكذلك سجل الشرق الأوسط في ١٩٦٨ ص ٥١٤ - ٥١٤.

(١٤) التقرير والأرشيف العربي: ١ - ١٥ تموز ١٩٦٨

(١٥) خدوري: مصدر سابق ١٩٧٨ ص ٢٢.

[*] كان النايف معاونا لمدير الاستخبارات العسكرية وليس مديرا لها وكان المدير هو شفيق حمودي الدراجي الذي شغل بعد انقلاب تموز ١٩٦٨ منصب مدير مكتب أمانة السر لمجلس قيادة الثورة - وهو موقع يلفت النظر جدا! - وإلى ١٩٧٨ ومن ثم ممثلا للعراق في الجامعة العربية وأخيرا سفيرا للعراق في العربية السعودية إبان الحرب مع إيران من ١٩٨٢ ولحين تقاعده من الخدمة ولقد أثار ضجة تم كبتها بسرعة وذلك حال تسلمه منصب سفير العراق في السعودية بأن صرح بأن العراق مستعد للاعتراف بأنه هو الذي بدأ الحرب مع إيران وللإقرار ببقية مطالب إيران ما عدا محاكمة صدام وبرغم ذلك لم يتعرض لعقاب صدام له حول هذا التصريح [المعرب].

الحرس الجمهوري الذي كان قوة النظام ضد أي تحرك عسكري والعقيد سعدون غيدان آمر اللواء المدرع العاشر الذي كان يمثل الجزء المدرع من الحرس الجمهوري[*] في مقابلة مع بطاطو أفاد عارف بأن النايف كان عميلا لشركات النفط وكان النايف والداوود يخافان من انتقام الناصريين منهما بسبب دورهما في إحباط محاولة عارف الانقلابية عام ١٩٦٦

من غير الواضح من بدأ الاتصال بالآخر هل هم الضباط البعثيون أم عبد الرزاق النايف لكن من الجلي أن المصالح المشتركة قد دفعتهم إلى التعاون فبسبب سجل النايف والداوود مع الناصريين بدا لهما البعث وكأنه أفضل شريك. وهناك بعض الأقوال تفيد بأنهما كانا قلقين من تحركات طاهر يحيى الحثيثة لخلق موقع مستقل وقوي له ضمن نظام عارف وذلك عبر حركة تنقلات مهمة في صفوف العسكريين والتي بدا وكأن هدفها الرئيس كان للتقليل من تأثير قاعدة قوتهما(١٦)

أما من جانب البعثيين فإن الترتيبات التي وصل إليها البكر وأصدقاؤه مع النايف والداوود جرت بسريه تامة لدرجة أنه حتى بعد وقوع الانقلاب بقي مدى مساهمة البعث كحزب أكثر مما هو مجموعة ملتقية على نقاط معينة مبهما وغير واضح سواء أكان للرأي العام أم لأعضاء الحزب أنفسهم. في الحقيقة يكون من المنطقي السؤال عن الطريقة التي ساهم بها البعث بصفته حزبا سياسيا في أحداث تموز ١٩٦٨ يبدو أن توقيت الانقلاب قد تم ربطه جزئيا بالأزمة السياسية التي أحدثها طاهر يحيى باستقالته لكن كان هناك عامل مهم آخر ألا وهو تزامن هذه الأزمة مع غياب الشخص الرابع المهم وهو العميد صليبي في بريطانيا وهو الذي ضمن إلى ذلك الحين استمرار النظام وعمل كالدعامة المتينة لنظام الأخوين عارف(١٧)

في الباكر من صبيحة يوم ١٧ تموز جلب سعدون غيدان كلا من البكر وحردان التكريتي وعماش وبقية الضباط البعثيين إلى مقر قيادة اللواء المدرع العاشر واستولى الداوود على الإذاعة - التي كانت تحرس من قبل قوات الحرس الجمهوري التي كان يقودها - واستولى النايف على وزارة الدفاع. وكما كان يتوقعه المتآمرون لم يبد النظام أية مقاومة بعد أن جرد من ركائزه الأساسية.

---

[*] لم يورد المؤلفان اسم الرابع من الضباط الذين تقع على عاتقهم مسؤولية أمن النظام كما ذكرا ويبدو للمعرب أن الرابع هو حماد شهاب الذي كان آمراً لموقع بغداد [المعرب].

(١٦) سجل الشرق الأوسط ١٩٦٨ ص ٥١٥ - ٥١٧ وكذلك مار - مصدر سابق - ص ٢٠٥

(١٧) بطاطو - مصدر سابق - الصفحات ١٠١١ و١٠٢٥ و١٠٦٢ و١٠٦٣ و١٠٧٣ و١٠٧٤

بما أنه لم تكن للانقلابيين حسابات لتصفيتها مع عارف ولم يشكل هو مصدرا لتهديد حقيقي لهم فقد تم الانتقال الفعلي للسلطة بشكل محترم جدا وسمح لعارف أن يختار منفى مشرفا له. لقد وصف أريك رولو كيف أن حردان التكريتي أصر على أن يأخذ عارف إلى منزله هو وقدم له القهوة وحثه على أن يستريح قبل أن يطير مغادرا البلاد. وبعد ساعات من الاستراحة نقل عن عارف قوله: «لقد ودعت كل الضباط وتمنيت لهم النجاح»[١٨] تخدم هذه التفاصيل العادية في تأكيد المظهر المشترك للمنتصرين والمهزومين فقد بدا الانقلاب وكأنه انتصار مجموعة ضمن النظام وهزيمة مجموعة أخرى ضمنه. في هذه المرحلة بدت «ثورة ١٧ تموز» وكأنها تمثل جميع عناصر الانقلاب العسكري الكلاسيكي إذ سيطر رجال في مواقع حساسة من القوات المسلحة وببساطة على مواقع مهمة جدا أو بالسيطرة على وحدات مهمة. لكن - كما اتضح لاحقا - كان تنفيذ تلك المناورات وبنجاح مجرد مقدمة للتطورات العميقة اللاحقة والتي توجت ببروز جناح البكر - صدام في البعث كحكومة فعلية بعد ثلاثة عشر يوما.

تم تعيين البكر رئيسا للجمهورية في ١٨ تموز وعين النايف والداوود بمنصب رئيس الوزراء ووزير الدفاع على التوالي أما عماش وهو أكبر الوزراء البعثيين الثمانية في الوزارة فقد تولى وزارة الداخلية أما بقية أعضاء الوزارة فقد شملوا ستة وزراء مؤيدين للنايف من ضمنهم وزير الخارجية ناصر الحاني وزعيم الإخوان المسلمين عبد الكريم زيدان وأربعة أكراد واحد منهم يمثل الملا مصطفى وهو محسن دزه يي وكذلك ثلاثة اختصاصيين مستقلين ومحافظين استلموا حقائب الاقتصاد والتخطيط والنفط[١٩]

بالرغم من أن تلك الوزارة كانت تبدو وكأنها ممثلة في تركيبتها وبشكل معقول للقوى السياسية لكن أكبر قوتين مؤثرتين ضمن النظام الجديد كانتا دائرتي القوة والنفوذ المتحلقتين حول مجموعة النايف والداوود على جانب وحول الضباط البعثيين على الجانب الآخر. تم الإعلان عن تشكيل مجلس قيادة الثورة المكون من سبعة أشخاص في ١٨ تموز أيضا وكان جميع أعضائه من الضباط - راجع الجدول (٤-١) -

---

(١٨) اللوموند في ٩ تشرين الأول ١٩٦٨

(١٩) بطاطو: مصدر سابق ص ١٠٧٥ و١٠٧٦

الجدول (٤ - ١): مجلس قيادة الثورة

الاسم	ملاحظات	المنصب المدني	المنصب العسكري
١ - أحمد حسن البكر	بعثي من تكريت له قريب في المجلس	رئيس الجمهورية	رئيس مجلس قيادة الثورة والقائد العام للقوات المسلحة
٢ - صالح مهدي عماش	بعثي	وزير الداخلية	
٣ - حردان التكريتي	بعثي من تكريت	-	قائد القوة الجوية ورئيس الأركان
٤ - عبد الرزاق النايف		رئيس الوزراء	معاون سابق لمدير الاستخبارات العسكرية
٥ - إبراهيم عبد الرحمن داوود	-	وزير الدفاع	نائب القائد العام للقوات المسلحة وقائد الحرس الجمهوري سابقا
٦ - حماد شهاب	تكريتي مستقل	-	آمر موقع بغداد
٧ - سعدون غيدان	مستقل	-	قائد الحرس الجمهوري وآمر اللواء المدرع ١٠

لقد تمتع مجلس قيادة الثورة ورئيس الجمهورية - ومارسا - سلطة قيادية مطلقة واستمرا على ذلك أيضا - كما سيشرح أدناه - وذلك من خلال روابطهما في القوات المسلحة. لقد كانت مجموعة البعث قادرة في النهاية على السيطرة الشاملة عبر عدة محاولات تقرب ناجحة إلى آمر موقع بغداد حماد شهاب التكريتي - وهو قريب جدا للبكر ومنتم لحزب البعث قبل ١٩٦٨ ولكن ذلك ليس قاطعا - وإلى سعدون غيدان الذي رقي إلى منصب قائد الحرس الجمهوري بعد أن كان آمرا للقوة المدرعة التابعة للحرس الجمهوري أي اللواء المدرع العاشر. واستنادا إلى بطاطو فإن غيدان كان قد تسرب إلى صفوف حزب البعث منذ ١٩٦٣[٢٠] بالرغم من ولائه الظاهري للنايف

(٢٠) حول علاقة حماد شهاب بالبكر أنظر بنروز وبنروز: «العراق: العلاقات الدولية والتنمية» لندن وبولدر ١٩٧٨ ص ٣٥٤ وحول خلفية غيدان السياسية راجع بطاطو نفس المصدر السابق ص ١٠٧٤

والداوود لكن بدا له أنهما لم يقدما له - ولا يرغبان في تقديم - مكافأة له على دوره في أحداث ١٧ تموز. لم تقدم بيانات النظام الجديد (المخدرة) والمتناقضة أحيانا بعد ١٧ تموز معلومات مفيدة وكافية عن الاتجاه الحقيقي لسياسة النظام المقبلة وذلك بعيدا عن اجترار الشجب الروتيني للصهيونية وعن التأكيدات على أن فلسطين يجب أن تتحرر فورا. لقد جرت محاولات عديدة للتنقيب تحت السطح بمهارة في مؤتمر صحفي لوزير الخارجية آنذاك ناصر الحاني[٢١] وخير دليل على عدم وضوح الاتجاه الحقيقي للنظام خلو البيانات الأولى له ممّا أصبح انجذابا قسريا نحو ناصر ثم أعقب ذلك الخلو الاتجاه المضاد تماما إذ وجهت رسالة تهنئة مرائية للرئيس ناصر بمناسبة الذكرى السنوية لثورة ٢٣ تموز في مصر والتي كانت ممجوجة ومقيتة لكثرة النفاق والمداهنة لناصر فيها. ومثال آخر كان إعلان النظام بأنه سيطبق سياسة نفطية مستقلة عن الاحتكارات الدولية لكن أعقبه إعلان الاتفاق مع إيران[٢٢] والذي أُعتبر في أوساط كثيرة وكأنه تفريط أمام المصالح الفرنسية ويجب الانتباه ودراسة هذه السياسة[٢٣]

لقد كانت تلك الفترة - على قصرها - مليئة بالشائعات وبالتنبؤات بالسقوط الوشيك للنظام وبالمقابل كان البكر - ومن خلف الكواليس - منشغلا بتكريس وتقوية مواقعه وبشكل خاص بتعيين مائة ضابط بعثي في مواقع مهمة في الحرس الجمهوري والوحدات الأخرى. سهل سفر الداوود وزير الدفاع في ٢٩ تموز في جولة تفقدية للقطعات العراقية في الأردن عملية استيلاء البعثيين على السلطة في ٣٠ تموز وكان الداوود قد ترك حردان التكريتي - الذي كان رئيسا للأركان - مشرفا على الجيش وحردان كان واحدا من الذين يثق البكر بهم ثقة عالية.

يقول خدوري الذي يقدم تفصيلا وافيا للأحداث - وعلى الأرجح قدمت له المعلومات من قبل صدام حسين - بأن رئيس الوزراء النايف قد أُعتقل من قبل مجموعة كان يقودها صدام حسين بعد أن تناول - أي النايف - الغداء مع البكر في القصر الجمهوري[٢٤] بعد أن كسب البعثيون سعدون غيدان وحماد شهاب إلى جانبهم أصبح من السهل عليهم عزل النايف والداوود واللذين كانا بلا قوة بدون وحداتهما العسكرية. تم إبلاغ الداوود بأن يبقى في الأردن وان لا يحاول العودة إلى

---

(٢١) اللوموند الفرنسية في ١١ تشرين الأول ١٩٦٨

(٢٢) للتفاصيل راجع الصفحتين ١٤١ و١٤٢ أعلاه.

(٢٣) الديلي تلغراف في ١٨ تموز ١٩٦٨ واللوموند في ١٨ و٢٣ تموز ١٩٦٨

(٢٤) خدوري: مصدر سابق ١٩٧٨ ص ٢٨ و٢٩.

العراق ونفي النايف إلى أسبانيا. شغل الداوود بعد ذلك منصب سفير للعراق في عدة سفارات إلى أن تقاعد في ١٩٧٠ بينما ذهب النايف إلى لندن حيث تم اغتياله في النهاية من قبل البعثيين عام ١٩٧٨بعد أن كان قد نجى من محاولة قبلها في ١٩٧٣

حكومة ٣٠ تموز ١٩٦٨:

طرح البكر وأعوانه جانبا تحفظهم الذي أظهروه في البداية حول طبيعة وحجم المشاركة البعثية في أحداث ١٧ تموز حال نجاحهم في تركيز القوة في أيديهم بعد ثلاثة عشر يوما. بقيت تركيبة مجلس قيادة الثورة بعد ٣٠ تموز على حالها عدا إقصاء النايف والداوود بالرغم من تأخر إعلان أسماء أعضائه بعض الوقت. وبإتقان أكثر أُعلن بأن شهاب وغيدان كانا بعثيين وذلك في نشرة حزبية(٢٥) بالرغم من أنه لم يذكر سابقا بأن أياً منهما كان على صلة ما بالبعث. وبهذا الإعلان أصبح مجلس قيادة الثورة بعثيا بأكمله. وفي اليوم الذي تلا استلامه للسلطة (٣١ تموز) أعلن البكر بأن ثورة ١٧ تموز «هي امتداد طبيعي لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وبأنها تأكيد للتوجهات التقدمية للوحدة، ولما كافحت من أجله ثورة ٨ شباط ١٩٦٣»(٢٦)

لهذا السبب يعتبر حزب البعث يوم ١٧ تموز وليس ٣٠ تموز موعدا للاحتفال بعودته إلى السلطة بالرغم من أن ذلك يبدو متناقضا مع الموعد الفعلي لعودته تلك. لم يملك البكر ومعاونوه - كما هو حال أغلب الحكومات التي تأتي عقب انقلاب عسكري في العراق - أية فكرة عن السياسات والإدارة اليومية للحكومة. ضمت الحكومة الجديدة ذات الستة والعشرين عضوا عشرة وزراء من حكومة النايف وتكونت بشكل أساسي من البعثيين - وكان عددهم ١٤ وزيرا - وكان هناك ٩ من الوزراء القوميين المستقلين و٣ من الكرد. لقد كانت القوة الفعلية بيد مجلس قيادة الثورة وخصوصا بيد البكر نفسه وكان هو الشخص الوحيد - في الحكومة - الذي يملك علاقات مع أشخاص مهمين سواء في الجيش أو في الحزب. علاوة على ذلك كان البكر - الذي كان بسن الرابعة والخمسين آنذاك - يكبر أكبر زملائه في المجلس بعشرة سنوات على الأقل وكذلك كان هو الضابط الوحيد من الضباط الأحرار وهو الوحيد أيضا ممن كانوا يحملون رتبة عسكرية عالية قبل ١٩٦٣

---

(٢٥) أرشيف الشرق الأوسط لعام ١٩٦٨ ص ٥٢٣.
(٢٦) أرشيف الشرق الأوسط لعام ١٩٦٨ ص ٥٢١ وتم ترجمة عبارة الوحدوي إلى متحد خطأً.

أما بالنسبة للشعب عموما فإن الذكريات المرعبة من حكم البعث في ١٩٦٣ كانت لا تزال حية في الأذهان وتم التحقق فعلا من القلق الشديد الذي عم الناس وذلك في الأشهر والسنوات اللاحقة. كرس البكر وأعوانه أنفسهم خلال أول سنتين من حكمهم بتثبيت وفرض حكم حزب البعث على البلاد وكانوا يحاولون التأكد من أن المعارضة إما أن تم استيعابها وإما قد تم استئصالها. حاولت زمرة النظام الجديد ضمان سيطرتها بوجه خاص على القوات المسلحة والأجهزة الأمنية وذلك بإزاحة أو بنقل أو بالإحالة على التقاعد لكل ضابط كان يشتبه بأن ولاءه لهم موضع شك واستبدلوهم ببعثيين موثوق بهم لكن هؤلاء - في الغالب - كانوا عديمي الخبرة[٢٧] في البداية - وقبل أن يعطي النظام أية إشارة إلى خط سياسي ثابت - أُدين النايف والداوود بأنهما ضد الاشتراكية وبأنهما كانا يفضلان إلغاء شركة النفط الوطنية. وتم لاحقا التوكيد وبقوة على خط سياسي ثابت عراقي مصري مشترك في ١٢ آب لكن أعقبه بعد خمسة عشر يوما حل الاتحاد الاشتراكي العربي وإغلاق جميع مكاتبه في العراق وكذلك حل اللجنة التحضيرية التي كانت منهمكة في الإشراف على وضع الترتيبات الضرورية للاتحاد النهائي بين العراق ومصر[٢٨]

حاول البعث مجددا وفي الأشهر الأولى تقديم إيماءات أو دلالات للمصالحة مع الحزب الديموقراطي الكردي والشيوعيين لكن ليس وفق شروط يمكن أن يقبل بها أي منهما. لقد فشلت جميع المقترحات التي قدمت للبارزاني وذلك بسبب انحياز النظام الواضح لجلال الطالباني ولهذا السبب استقال ممثلا البارزاني من الوزارة في ٢٦ آب وبقي ممثل الطالباني طه محي الدين معروف في الوزارة.

توازى فشل البعثيين في إيجاد طريق للتفاهم مع الحزب الديموقراطي الكردي مع فشلهم مع الشيوعيين - أيضا - الذين كانوا يستغربون جدا من العرض الذي قدم لهم بمنحهم ٣ حقائب وزارية في بداية آب. وكان ذلك امرا غير اعتيادي بشكل جلي من الملاحظة لأول وهلة كما يعلق أريك رولو: بما أن البكر - الذي يمد الآن يد الصداقة لهم - كان قد رأس الوزارة المسؤولة عن قتل عشرات الآلاف من أعضاء ومؤيدي اليسار المتطرف واعتقال أكثر من مائة ألف آخرين[٢٩] رفض الشيوعيون الاشتراك بالوزارة ما لم تؤمن جميع الحريات المدنية وكذلك السماح

---

(٢٧) بطاطو: مصدر سابق ص ١٠٩٢

(٢٨) اللوموند في ١ آب وفي ١٢ آب ١٩٦٨

(٢٩) اللوموند في ١١ تشرين الأول ١٩٦٨

بإجازة الأحزاب وبانتخابات ديموقراطية وهذه مطالب لم يكن البعث قادرا أو غير راغب في الاستجابة لها.

في أيلول أعلن النظام الجديد دستوره المؤقت الأول الذي نص على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي وأن الاشتراكية هي الأساس للاقتصاد وأن مجلس قيادة الثورة - وبالتالي رئيسه - هو السلطة التشريعية والتنفيذية في البلاد(٣٠) والذي تخضع له الوزارة والمجلس الوطني - المقترح - تكرس المادة الثالثة من ذلك الدستور سلطة مجلس قيادة الثورة وهذه المادة كانت في النهاية النص القانوني الوحيد الذي تم احترامه أو الالتزام به منذ ١٩٦٨ إذ إن مجلس قيادة الثورة غير مسؤول تجاه أي شخص أو هيئة عدا حزب البعث وحتى هذه الدرجة من المسؤولية كانت مجرد مسؤولية شكلية رسميا لا غير. وقدر تعلق الأمر بالمادتين الاخريين فلم تمارس الوزارة غير صلاحياتها التكنوقراطية وكانت للمجلس الوطني - الذي برز إلى الوجود عام ١٩٨٠ - صلاحيات استشارية أكثر مما كانت له صلاحيات تشريعية (٣١) وعليه فإن مجلس قيادة الثورة وعلى الأقل عندما كان البكر في الرئاسة - بما لديه من احتكار مطلق لكل السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية - يمكن أن يوصف بأحسن حالاته وكأنه دكتاتورية جماعية.

بعد أيام من إعلان الدستور المؤقت ابتدأ النظام ما كان سيصبح سياسة روتينية مألوفة للجميع ألا وهي الجمع بين شن حملات إرهابية وبين ممارسة الأساليب التملقية مع إعطاء كافة أنواع التأكيدات على حسن النية. قمع البعث في هذه المرحلة - وبدون تمييز - اليمين واليسار وتم اعتقال الشيوعيين والناصريين والبعثيين المؤيدين لسوريا

---

(٣٠) أنظر اللوموند في ٤ أيلول ١٩٦٨ وقد نشر دستور مؤقت ثان في ١٩٦٩ مع عدة تعديلات في ١٩٧٣ و١٩٧٤ يعطي خدوري: - مصدر سابق ١٩٧٨ - ص ١٨٣ إلى ١٩٨ نسخة مفصلة من الوثيقة [الدستور المؤقت] والتي دامت على هذه الصيغة مع تأجيل إقرارها دستوريا - باتجاه أنها لم تثبت بالاستفتاء الشعبي عليها أو بعرضها على مجلس منتخب لإقرارها وكذلك لم تشكل قاعدة تتبعها فعاليات الحكومة يوما بيوم - ولحين تاريخ هذه الكتابة - أي ١٩٨٦ - [يقصد المؤلفان أن الدستور بقي معطلا واستمر العمل بالدستور المؤقت وتعديلاته][*]

[*] الصحيح أن يقول الجيش الشعبي وليس الحرس القومي إذ إن الأخير وجد بعد ٨ شباط ١٩٦٣ وليس في هذه الفترة [المعرب].

(٣١) استنادا إلى أحد المصادر الميالة جدا إلى النظام البعثي: «هناك سبب للاعتقاد بأنه في فترة السلام يقوم المجلس الوطني بتأمين دعم ثابت يمكن تقديره والتنبؤ به لمجموعة البعثيين المدنيين» راجع هلمس: مصدر سابق ص ١٠٢

ووزراء وضباطا سابقين و«جواسيس» أيضا. وأسيئت معاملة البعض منهم في السجن لحد أن مات قسم منهم في السجن أو سريعا بعد خروجهم بوقت قصير بينما تم إعدام الآخرين علنا بسبب اشتراكهم المزعوم في محاولات لقلب النظام أو لجرائم أفترض أنهم ارتكبوها في الماضي. تم اعتقال مئات الضباط مع حوالي ٤٠ من رجال الأعمال في نهاية العام وكان أغلب الأخيرين وكلاء عراقيين لشركات غربية وشملت الاعتقالات كذلك حشدا من الوزراء والموظفين الكبار السابقين إذ شملت عبد الرحمن البزاز وأديب الجادر وخيري الدين حسيب. في تشرين الثاني وجد ناصر الحاني مقتولا في الشارع[٣٢] وهو الذي خدم وزيرا للخارجية لفترة قصيرة مع النايف وكان ينتقد البعث علنا. لذا فقد عاد - وبسرعة - جو الإرهاب الشامل المألوف لدى العراقيين من خلال تجربتهم مع حملة الإرهاب السابقة من قبل البعثيين في ١٩٦٣ وعادت معه الغارات على الدور الآمنة في منتصف الليل وكانت - كذلك - عصابات القتلة والسفاكين وقطاع الطرق المسلحة تجوب الشوارع. وأصبح مرأى الميليشيا البعثية - الحرس القومي - [*] مألوفا عند قيام المظاهرات والإضرابات لتقوم باعتقال وحتى قتل المشاركين في مثل تلك الأعمال[٣٣]

على العموم كانت الفترة ما بين خريف ١٩٦٨ ومنتصف ١٩٦٩ واحدة من الفترات كثيرة التشوش وعدم الوضوح والإرباك والتي لم يكن بالإمكان متابعة أي خيط خلالها عدا التصميم الواضح بجلاء لقيادة البعث على البقاء في السلطة بأي ثمن كان وذلك بسحق أية معارضة وحتى تلك التي كان من المحتمل أن تتحول إلى معارضة فعلية وبترسيخ استلام البعثيين لمواقع حساسة وبتوسيع وتطوير ماكنة حزب البعث كوسيلة من وسائل السيطرة على عموم البلاد. بشكل عام لم تكن السياسات التي طبقها البكر والمحيطين به تختلف فعليا عن تلك التي طبقها الأخوان عارف إذ لم تكن هناك أية تأميمات إضافية أو تغييرات مباشرة في السياسات النفطية وبقيت العلاقات مع الدول

---

(٣٢) أنظر بطاطو: مصدر سابق ص ١٠٩٩ و١١٠٠ وكذلك بنروز وبنروز: مصدر سابق ص ٣٤٤ و٣٤٥.

(٣٣) أنظر اللوموند في ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٨ في مظاهرات ٧ تشرين الثاني التي قتل فيها على الأقل ثلاثة من المشاركين فيها على يد الحرس القومي[*] بينما تم القبض على أكثر من ثلاثة من المشاركين وألقيت عليهم تهمة القتل. راجع الأومانتيه في ١٤ كانون الأول ١٩٦٨

[*] لقد تم تعيين صدام حسين عضوا في القيادة القطرية المؤقتة بعد ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ من قبل ميشيل عفلق لذا فإنه كان من ضمن القيادة منذ ذلك التاريخ وليس بعد انشقاق الحزب في ١٩٦٦ لكن دوره ازداد بعد ذلك الوقت [المعرب].

العربية الأخرى على حالها الذي كانت عليه في أواسط الستينيات وبقيت السياسة الاقتصادية غير أكيدة وكذلك فإن إعادة الديموقراطية وإطلاق الحريات المدنية كانا بعيدين جدا.

يجب أن لا يكون غياب أي خط سياسي واضح مثيرا للاستغراب أبدا إذا أخذنا بعين الاعتبار البناء التنظيمي لحزب البعث وكذلك حقيقة أن انقلاب ٣٠ تموز تم إنجازه من قبل مجموعة من الضباط كان يعتقد كل واحد منهم بأنه مؤهل للقيام بدور حساس إن لم يكن الدور الرئيس في الحكومة وكذلك عرف كل منهم بأنه ما لم يؤمن لنفسه قاعدة حصينة لقوته فإنه سيكون عرضة لطموحات تسلط رفاقه الآخرين.

كما رأينا سابقا لعب كل من سعدون غيدان وحماد شهاب دورا ثانويا أو مساعدا في الانقلابين لذا فلم يكونا منافسين لأي طامح إلى السلطة العليا. كانت المعركة الفعلية في تلك المرحلة بين البكر - مدعوما بصدام حسين - وعماش وحردان التكريتي وكان لكل منهم قوة من الأتباع في الجيش والتي إذا أحسن تنشيطها فإنها ستكون بسهولة تهديدا جديا للآخرين. لذا لم يمر وقت طويل حتى برزت الخلافات بينهم إلى السطح. لحسن حظ البكر فإن البؤرة الرئيسية للخلافات كانت موضوعا للنقاش بين منافسيه الآخرين حول الحدود بين صلاحيات وزارتيهما: (الداخلية لعماش والدفاع لحردان التكريتي). كان كلا الرجلين يحاول بناء جهاز أمنه الخاص به لتقوية قاعدتي قوتيهما، الأمر الذي قاد إلى اتهامات متبادلة من الجانبين بأن كل واحد منهما كان يحاول التجاوز على سلطات ووزارة زميله. في نفس الوقت كان البكر - الذي كان أكبر خبرة ودهاءً وله فهم اكثر للأوضاع العامة - يكرس مواقعه الخاصة بهدوء وبوسائل مختلفة. وكان - أيضا - يبني جهاز أمنه الخاص برئاسة قريبه الشاب صدام حسين وكانت وسيلته المنتقاة هي آلة حزب البعث جديدة البناء والتطوير والتي كان يسيطر عليها أيضا صدام حسين والذي - كما رأينا سابقا - كان في موقع المسؤولية منذ انشقاق الحزب مع البعث السوري في ١٩٦٦[*].

في أوائل ١٩٦٩ تم الإعلان عن تشكيل قيادة قطرية جديدة - وذلك بعد انعقاد مؤتمر الحزب الذي ابتدأ في تشرين الثاني ١٩٦٨ وأُجّلت نتائجه لفسح المجال أمام المفاوضات مع الكرد - وكان أعضاؤها: البكر وعماش وصدام حسين وعبد الله سلوم

---

[*] لقد تم تعيين صدام حسين عضوا في القيادة القطرية بعد ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٦٣ من قبل ميشيل عفلق لذا فإنه كان ضمن القيادة منذ ذلك التاريخ وليس بعد انشقاق الحزب في ١٩٦٦ لكن دوره ازداد بعد ذلك الوقت [المعرب].

السامرائي وعبد الخالق السامرائي وعبد الكريم الشيخلي وشفيق الكمالي ومرتضى الحديثي وطه الجزراوي (طه ياسين رمضان) وصلاح عمر العلي وعزة مصطفى وعبد الوهاب كريم وعزة الدوري وكانوا جميعا إلا واحدا منهم - وهو عبد الوهاب كريم الذي قتل في حادث سيارة في أيلول ١٩٦٩ - سيصبحون أعضاء في مجلس قيادة الثورة في تشرين الثاني ١٩٦٩ وبعيدا عن البكر وعماش لم يكن أي واحد من الجماعة ذا خلفية عسكرية وجاؤوا جميعهم مما يدعى بالمثلث السني[*] المحصور بين بغداد والموصل وتكريت على دجلة وبين مدن الفرات الصغيرة عنه وراوة وحديثة والفلوجة وهي منطقة كانت أكثر تقبلا لمبادئ القومية العربية - المنطلقة من سوريا - من بقية أجزاء البلاد. وكان أغلب أفراد المجموعة إما من صغار الموظفين أو من المعلمين أو من المتفرغين للعمل الحزبي قبل ترقيتهم للقيادة[٣٤]

في نفس الوقت الذي تمكن البكر وصدام فيه من تكريس موقعيهما للحصول على سيطرة وتوجيه أكثر في مجلس قيادة الثورة فإنهما عملا بمثابرة وإصرار على «تبعيث» القوات المسلحة. بالإضافة إلى الاعتقالات في صفوف كبار الضباط في خريف ١٩٦٨ المار ذكرها تم إقصاء رئيس الأركان فيصل الأنصاري وثمانية من قواد الفرق الآخرين واستبدلوا إما ببعثيين وإما بأشخاص متعاطفين معهم وموثوق بولائهم وحل حماد شهاب محل الأنصاري وحل محل حماد شهاب في قيادة موقع بغداد زميله سعدون غيدان.

تم إعلان إصدار أكثر من ٣٠٠٠ قرار جديد لمجلس قيادة الثورة بحلول نهاية عام ١٩٧٠ ومكنت هذه القرارات - وعلى نطاق واسع - البكر وصدام حسين من بناء ما آل إلى وجود مندوبين أو موجهين سياسيين على جميع المستويات في القوات المسلحة وكان هؤلاء - كأشخاص - أجزاء من سلسلة التوجيه والقيادة التي كانت تتجاوز وبشكل فعال سلم الرتب والأقدمية في الجيش وكانت سلسلة هؤلاء الموجهين السياسيين تابعة لصدام مباشرة[٣٥]

---

[*] تدعى هذه المنطقة أيضا بالمثلث النفطي مع اختلاف بسيط إذ إن رؤوس مثلث النفط كانت: خانقين وحديثة والموصل (عين زالة). [المعرب]

(٣٤) لتفاصيل أكثر عن سير هؤلاء راجع بطاطو: مصدر سابق ص ١٢٢١ و١٢٢٢ وكان الخريج الوحيد من المجموعة هو عزة مصطفى وكان طبيبا. يبدو أن عبارة المثلث السني المفيدة كانت قد استعملت أصلا من قبل عباس الكليدار أنظر كراسه: «العراق: البحث عن الاستقرار» لندن معهد دراسات الحرب ١٩٧٥

(٣٥) بطاطو: مصدر سابق ص ١٠٩٣

من المناسب جدا هنا القول بأنه بينما كانت توصف طغمة البعث في السبعينيات والثمانينيات بأنها من المدنيين وأصبح أولئك المدنيون الأكثرية في مجلس قيادة الثورة منذ ١٩٦٩ لكن المدنيين كانوا مدعومين دائما بأعداد غفيرة من الضباط الذين تم «تبعيثهم» بمرور الزمن وبذلك أصبح التمييز بين العسكريين والمدنيين أقل وضوحا وتحديدا مما يمليه نعت المدنيين.

تضافرت الروابط المتينة بين البكر وصدام حسين مع دهاء صدام وقسوته المطلقة في فتح الطريق أمام الأخير للصعود من موقع خامل الذكر نسبيا عام ١٩٦٦ إلى موقع الشخص الثاني في آلة الدولة في ثلاث سنوات فقط. أدار صدام حسين «مكتب الأمن القومي» التابع لمجلس قيادة الثورة وهو جهاز الأمن الخاص بالرئاسة وهو جهاز كان يعمل بشكل خاص على جمع المعلومات عن الحركات السياسية والدينية المعارضة في البلاد. وكذلك كان لصدام إشراف عام على جهاز الأمن العام الرسمي والذي كان يدير عمله اليومي ناظم كزار[٣٦] وكان كذلك مشرفا على المليشيا البعثية «الجيش الشعبي».

بما أن البكر كان قادرا على التركيز على إبقاء أو زيادة الدعم للحكومة في صفوف القوات المسلحة - وكذلك من عزل عماش وحردان التكريتي - بالمقابل كان بإمكان صدام حسين - وهو على رأس العديد من الأجهزة الأمنية وعلى رأس التنظيم الحزبي - رصد أو التأكد من التهديدات المحتملة للنظام وكذلك كان بإمكانه ضمان احتلال البعثيين - وخصوصا المخلصين له منهم - يحتلون مواقع حساسة في الأجهزة الأمنية خصوصا وفي الأجهزة المدنية عموما.

في هذه المرحلة - على قدر ما يمكن التوثق منه - وحتى لوقت قصير قبل ابتعاد البكر عن الرئاسة في تموز ١٩٧٩، كانت الشراكة بين الرجلين تبدو وكأنها متكاملة بينهما وهي ضمان سيطرتهما معا ولم يكن بإمكان أي منهما تحقيقها لوحده، ولا أثر لأن يستأثر أحدهما على حساب الآخر.

قام النظام بعرض مسرحيات سلسلة من المحاكمات الصورية - بينما كانت عملية تركيز السلطة جارية - واعتبرت هذه المحاكمات كمحاولة من النظام لردع أية محاولة للتعبير عن المعارضة اللاحقة. في كانون الأول ١٩٦٨ تم تشكيل «محكمة ثورة» خاصة ولم يسمح فيها - كما اتضح ذلك جليا - بوجود أي محام للدفاع عن المتهمين

---

(٣٦) أرشيف الشرق الأوسط لعام ١٩٦٩ - ١٩٧٠ ص ٧٠٣.

وكان رئيسها وأعضاؤها غير مؤهلين قانونيا لمثل هذا العمل أبدا[٣٧] وشكلت هذه المحكمة لمحاكمة «أعداء الشعب» وبدا أنها استمرت طوال عام ١٩٦٩ لقد تم في بحر عام ١٩٦٩ إعدام ٥٣ شخصا وبتهم مزعومة حول مهاجمة السلطة وعلق أغلبهم في الساحات العامة بعض المتهمين على الاعتراف «بجرائمهم» من على شاشة التلفزيون[٣٨]

تمت في إحدى المحاكمات الأولى، والتي بثت من التلفزيون في كانون الثاني ١٩٦٩، إدانة ١٤ شخصا - وكان من بينهم تسعة يهود - بالتجسس لحساب إسرائيل وتم تعليقهم في الساحات العامة[٣٩] وببساطة كانت هذه البداية فقط. وفي أيار تمت إدانة مجموعة أخرى بزعم ارتباطها بوكالة الاستخبارات الأمريكية وضمن سلسلة من المحاكمات في حزيران تم تسمية عبد السلام عارف كوكيل للمخابرات المركزية الأمريكية وكذلك أدلى وزير الداخلية الأسبق باعتراف مماثل من جانبه. وأقر زكي عبد الوهاب - المدير السابق لشركة كوكا كولا - بأنه كان عميلا بريطانيا منذ ١٩٥٦[٤٠] كان هذا الكم الكثير من التهم والإعدامات دليلا إضافيا على شدة قلق النظام وخوفه من ضعفه وعدم مناعته وربما أيضا بسبب عدم قدرته على كسب التأييد له.

أما على صعيد المنطقة فقد تزايدت تلك المخاوف أكثر بسبب العداء للنظام الذي أبدته إيران جارة العراق - وبمقدار أقل من قبل معظم الدول العربية أيضا - لقد اختارت إيران أن تحمل محمل الجد كثيرا «العداء للإمبريالية» التبجحي من جانب

---

(٣٧) خلال مقابلة إذاعية من راديو بغداد مع رئيس محكمة الثورة المقدم علي وتوت في ٦ شباط ١٩٦٩ قال: «من أول تحوطات إجراءات المحكمة (الكلمات مبهمة) اشتراط عدم تعيين أي محام عضوا في المحكمة وأن للمحكمة - نوعا ما - مشاورها القانوني الذي ينجز الأعمال القانونية لها. وتتم استشارة المشاور عندما يراد اتخاذ قرارات قانونية.» أنظر هيئة الإذاعة البريطانية ليوم ٨ شباط ١٩٦٨

(٣٨) الغارديان اللندنية في ٣٠ حزيران ١٩٦٩

(٣٩) يلاحظ د. خدوري هذا الحدث بنبرات مؤلمة نوعا ما: «لقد أثارت عاصفة من الاحتجاجات وبشكل رئيس من المنظمات اليهودية في البلدان الغربية وعلى أساس التمييز الإثني والديني، ويستمر خدوري في التعليق دون أي أثر للسخرية بنقل موقف الراب الأكبر في بغداد (وكان في التاسعة والثمانين من عمره) بالقول: وقد أربك برد الفعل اليهودي المبالغ فيه في الغرب كلمة للرأي العام أوضح فيها أن المحاكمة كانت عادلة وأن الأقلية اليهودية في البلاد تتمتع بالحرية والأمان في ظل النظام العراقي....» خدوري: مصدر سابق ١٩٧٨ ص ٥١.

(٤٠) بينما تبقى هذه المزاعم قضية حدس فقط لكنه من غير المستحيل ولا من بعيد الاحتمال أن يكون هناك عملاء يعملون في العراق لصالح بريطانيا والولايات المتحدة وإسرائيل في الستينيات.

البعث لذا زادت من مساعدتها للملا مصطفى البارزاني وقامت - كذلك - بحملة إعلامية ضد العراق ونشأت حالة من التوتر الشديد بين البلدين شكلت مصدرا دائما لعدم الأمن بالنسبة للنظام العراقي. لذا قامت إيران في عام ١٩٦٩ بفرض استخدامها لمياه شط العرب بالقوة وبدون أي احترام لحقوق العراق المكفولة باتفاقية سعد آباد وحشدت - كذلك - قواتها على مناطق حدودية بين البلدين.

في كانون الثاني ١٩٧٠ أعلنت السلطة عن محاولة انقلابية للإطاحة بالنظام كانت تبدو ظاهريا وكأنها بتوجيه من طهران والتي بدت في حينه وكأنها التهديد الأخطر للنظام العراقي منذ تسلمه السلطة(٤١)

تم تشكيل محكمة خاصة أخرى تكونت من كل من طه الجزراوي عضو مجلس قيادة الثورة وناظم كزار مدير الأمن العام ومساعده علي رضا وأصدرت أحكاما بالإعدام على ٤٢ شخصا ما بين ٢١ و٢٤ كانون الثاني وذلك لدورهم في تلك المحاولة ونفذت الإعدامات في الحال[*]

وقبل ذلك بأشهر قليلة أوقع النظام عقوبات صارمة شديدة القسوة على أولئك الذين قاموا بهجمات «دونكيخوتية» متطرفة على النظام. وقد نفذت تلك الهجمات من قبل أعضاء مجموعة سمت نفسها بالقيادة المركزية للحزب الشيوعي العراقي وكان يقودها عزيز الحاج والتي سبق وأن انشقت عن الحزب الشيوعي العراقي في أيلول ١٩٦٧ لقد جذبت المجموعة دعما واسعا من أولئك الشيوعيين الذين كانوا يؤمنون بشدة بأنه بالرغم من الظروف يجب على الحزب الشيوعي أن لا يدخل بأي نوع من التحالف البتة مع عارف - أو أخيرا مع البعث أيضا - وذلك بسبب الأعمال الوحشية المعادية للشيوعية التي ارتكبوها في ١٩٦٣ لقد فضل هؤلاء - متأثرين بتشي غيفارا والماوية - اتباع طريق الكفاح المسلح. باختصار بدأ عزيز الحاج ورفاقه حملة من أعمال التخريب ضد النظام في كانون الثاني ١٩٦٩ وتم اعتقال أغلب المشاركين بعد ذلك بسرعة وقد عذب الكثير منهم إلى حد الموت.

---

(٤١) مقابلة صحفية في اللوموند مع حردان التكريتي في ٢٦ كانون الثاني ١٩٧٠ "C'etait eux ou nous" «إما هم أو نحن» وكذلك الغارديان في ٣١ كانون الثاني ١٩٧٠ وكريستيان ساينس مونيتر في الثالث من آذار ١٩٧٠

[*] ترددت أحاديث كثيرة في حينه بأن تلك المحاولة رتبت من قبل النظام لتكون فخا لمن اشترك فيها وكان اللولب في ذلك الفخ العقيد الركن محمد علي سعيد والذي تمت تصفيته عندما تولى علي حسن المجيد مديرية الأمن العامة [المعرب].

أما الحاج نفسه وهو الذي كان يساريا بارزا في الخمسينيات والستينيات والذي سجن بسبب أفكاره السياسية بين ١٩٤٨ و١٩٥٨ فقد انهار تحت الاستجواب وظهر بعدها على شاشة التلفزيون مدينا كلا من منظمته هو والحزب الشيوعي - الرسمي - لمعارضتهما السابقة والحالية لحزب البعث مادحا ومثمنا البعث واصفا إياه بأنه القوة التقدمية الوحيدة في البلاد[٤٢] وككردي فيلي حض الحاج الكرد على الابتعاد عن البارزاني والعمل وفق سياسات حزب البعث. وفي أواخر ١٩٦٩ تم إذاعة رسالة مطولة لعزيز الحاج و٧٠ من رفاقه من راديو بغداد وذلك تثمينا لقرار العراق بالاعتراف بألمانيا الديموقراطية.

بالرغم من أن التلخيص لهذه التفاصيل المؤلمة والمثيرة للاشمئزاز قد يعطي الانطباع بأن هناك حملة متخبطة من الإرهاب ضد جميع أشكال المعارضة لكن تمحيصا دقيقا للأحداث يثبت بأن هناك خطأ محسوبا من القمع.

بذل النظام كل الجهد الممكن- من خلال المحاكمات وبياناته الدعائية الرسمية لإظهار معاداته لكل من بريطانيا والولايات المتحدة والشاه وإسرائيل والإمبريالية والصهيونية والرجعية على العموم. وفي نفس الوقت ومن خلال انتقالاته في السياسة الخارجية مثل الاعتراف بألمانيا الديموقراطية في تموز ١٩٦٩ وفي تطوير علاقات أوثق مع الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى كان النظام يحاول أن يثبت بأنه قادر على مضاهاة الحزب الشيوعي أو أن يزايد عليه بأنه يمثل اليسار الحقيقي.

الخطوات الأولى على طريق تاميم النفط:
المفاوضات مع الاتحاد السوفيتي آذار - تموز ١٩٦٩

لأجل وضع التطورات التي تم وصفها توا في مجال أوسع فمن الضروري التذكر بأنه في السنوات التي أعقبت الهزيمة عام ١٩٦٧ نجد أن كثيرا من العرب قد توصلوا إلى الاقتناع بالدمج بين الولايات المتحدة وإسرائيل وتوصلوا إلى الإقرار بأن قوة إسرائيل الاقتصادية والعسكرية قد اعتمدت بشكل أساسي على الدعم الأمريكي. لذا

---

(٤٢) بطاطو: مصدر سابق ص ١٠٦٩ - ١٠٧١ و ١٠٩٨ - ١١٠١ وكذلك عباس الكليدار: «عزيز الحاج: شيوعي راديكالي» في مجموعته: «تكامل العراق الحديث» لندن ١٩٧٩ ص ١٨٣ - ١٩٢ وقد كتب الحاج أيضا «شجبا» تفصيليا لأخطائه أنظر كتابه: «مع الأعوام: صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق ١٩٥٨ -١٩٦٩». بيروت ١٩٨١

فقد كان على أي نظام يريد أن يصبغ نفسه بصبغة ثورية أن يظهر نفسه وكأنه معارض للغرب عموما وللولايات المتحدة خصوصا. وعلاوة على ذلك كان ناصر ومصر يمثلان «القيادة الطبيعية» للعالم العربي في ذلك الوقت. وكان ناصر يتمتع بعلاقات ودية مع الاتحاد السوفيتي [وذلك ما كان يثير غيرة البعث].

وكانت هناك نقطة أخرى ألا وهي أن كل الحكومات «الثورية» في العالم العربي كانت تشتري الأسلحة من الاتحاد السوفييتي منذ أواسط الخمسينيات وكانت جميعها تملك علاقات تجارية مهمة مع دول المعسكر الاشتراكي بالرغم من أن بعض العرب أُصيبوا بخيبة أمل جراء فشل الاتحاد السوفييتي في أن يلعب دورا أكبر لصالح العرب في ١٩٦٧ وأخيرا في تلك المرحلة - قبل صعود دور النفط في السبعينيات - كانت العربية السعودية ودول الخليج تملك عضلات اقتصادية ضعيفة نسبيا وكانت إدانة حكامها تعتبر من الواجبات القومية وكانوا ينتقدون بشكل لاذع ويوصمون بأنهم عملاء للإمبريالية بسبب موقفهم الداعم للغرب بشكل سافر.

آخذين هذا المناخ السائد في الشرق الأوسط بنظر الاعتبار نجد أنه لا يمكن أن ينظر إلى محاولات الحكومة العراقية للتقرب إلى الاتحاد السوفييتي في بداية ١٩٦٩ وكأنها امتداد للعملية التي بدأت تحت حكم قاسم ومن ثم في ظل العارفين فقط لكنها كخطوة كانت من الممكن أن تخدم في إعطاء الانطباع عنها بأنها سلطة تقدمية. وكان النظام مهتما بشكل خاص في إعادة الحياة إلى «وثيقة النوايا» التي وقعها النظام السابق في كانون الأول ١٩٦٧ والتي نظرت باهتمام حول المساعدة السوفييتية في تطوير وتنمية صناعة النفط العراقية[٤٣] والمعونة السوفييتية في مجالات أخرى. وقعت حكومة طاهر يحيى في أوائل ١٩٦٨ اتفاقية مع مجموعة «إيراب» الفرنسية وبموجب تلك الاتفاقية أخذت إيراب على عاتقها تطوير مساحة ٤٠٠٠ ميل مربع لصالح شركة النفط الوطنية العراقية على أن يتم إعطاؤها الأفضلية في ثلث الإنتاج السنوي ولعدة سنوات[٤٤] لقد كانت الاتفاقية عرضة لانتقادات مهمة سواء في وقت التوقيع عليها أو بعد ذلك الوقت. وبما أنها شكلت خطوة للابتعاد عن شركة نفط العراق لذا اعتبرت

---

(٤٣) أنظر بنروز وبنروز: مصدر سابق ص ٤٢٦.

(٤٤) التايمز اللندنية في ٥ شباط ١٩٦٨ وانظر الفصل الثاني أعلاه ص ١٩[*]

[*] كان الأصح أن يقولا راجع الفصل الثالث أعلاه والصفحتين ١٠٠ و١٠١ من الكتاب الأصلي إذ إن الصفحة ١٩ منه ضمن الفصل الأول وتتحدث عن جماعة الأهالي وعلى العموم راجع ص ١٤٢ أعلاه في نسختنا هذه لأن لها علاقة بموضوع الهامش [المعرب].

وكأنها كرم لا لزوم له تجاه الشركة الفرنسية[٤٥] ومنذ توقيع اتفاقية إيراب بدت قضية النفط وكأنها مؤجلة أو موقوفة وكان النظام الجديد مشغولا جدا في تكريس نفسه وتقوية قاعدة قوته عن الاهتمام بقضية النفط وإعطائها أدنى اهتمام لأشهر عديدة. على العموم استؤنفت المفاوضات مع الاتحاد السوفييتي في أول آذار ١٩٦٩ وفي ٢١ حزيران تم التوقيع على اتفاقية رئيسة في موسكو حول تأمين المعونة الفنية السوفييتية حول حقول الحلفاية وحقول أخرى وكان على العراقيين أن يدفعوا ثمنا لذلك ما يعادل ٧٠ مليون دولار بالدينار العراقي.

تم الإعلان عن اتفاقية أوسع نطاقا بعد عدة أسابيع حول المعونة السوفييتية في استخراج نفط حقل الرميلة الرئيس. وكذلك مد خط أنابيب نفط بطول ٧٠ ميلا يربط حقل الرميلة الشمالي بميناء الفاو على شط العرب يمول بقرض بعملة الروبل وبالمقابل يقوم العراقيون بتسديده بالنفط الخام[٤٦]

شكلت تينك الاتفاقيتان علامة النهاية لمرحلة بدأت عام ١٩٢٤ حين أجبرت الحكومة القائمة آنذاك على منح شركة النفط التركية امتيازا للتنقيب عن النفط العراقي[٤٧] وكانت كل حكومة منذ ثورة١٩٥٨ تحاول التضييق أو التقييد على حجم عمليات شركة نفط العراق تواجه بفعل عقابي من قبل الشركة إما بعدم زيادة الإنتاج - وحتى خفضه - وإما بتأخير دفع حقوق الامتياز[٤٨] لقد كان أهم وأقصى عمل اتخذته

---

(٤٥) إنه لذو دلالة أن يكون أكثر الأشخاص قربا من المفاوضات مع إيراب من بين أوائل المعتقلين بعد ٣٠ تموز ولم يُلغَ التصديق على الاتفاقية من جانب نظام ١٧ تموز وكان للبعث - على الدوام - علاقات ودية مع فرنسا ومع المصالح الفرنسية وأفادت هذه السياسة البعث كثيرا في بعض اللحظات المصيرية وخصوصا بعد تأميم النفط مباشرة في ١٩٧٢ وخلال الحرب مع إيران.

(٤٦) الفاينانشيال تايمز في ٧ تموز ١٩٦٩ والتايمز في ٩ تموز ١٩٦٩

(٤٧) أنظر سلوكلت: «بريطانيا في العراق ١٩١٤ - ١٩٣٢» لندن ١٩٧٦ ص ١٠٣ - ١٤٠ وكذلك أنظر هلموت مايشر: «البحث الإمبريالي عن النفط: العراق ١٩١٠ - ١٩٢٨» لندن ١٩٧٦

(٤٨) أنظر ميشائيل إي. براون: «تأميم شركة نفط العراق» في المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط العدد ١٠ - ١٩٧٩ - ص ١٠٧ - ١٢٤ وبالأخص الإشارة إلى فعالية شركة نفط البصرة على الصفحة ١١٦ قارن شهادة أحد مدراء شركة «كونتننتال أويل كومباني» أمام اللجنة الفرعية الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات المتفرعة عن لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي في ٢٧ آذار ١٩٧٤ بأن شركة نفط العراق قد حفرت بعض الآبار لأعماق غير سليمة بل خاطئة وغطت آبارا أخرى باستخدام الجرافات - البولدوزرات - لتقليل الإنتاجية - أقتبست من قبل جو ستورك في كتابه: «نفط الشرق الأوسط وأزمة الطاقة» لندن ونيويورك ١٩٧٥ ص ١٤٠

أية حكومة عراقية على الإطلاق تجاه شركة نفط العراق قبل توقيع الاتفاقيتين مع الاتحاد السوفييتي هو قانون قاسم رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذي كان أول وأهم خطوة في سيادة الدولة على حقول النفط ضمن حدودها فقد أُتبع هذا بإنشاء شركة النفط الوطنية العراقية عام ١٩٦٤ والتي كان يجب عليها أن تطور المصادر النفطية بدون اللجوء إلى الشركات متعددة الجنسيات.

برغم ذلك لم تتخذ أية خطوات في هذا الاتجاه عندما كان العراق ما يزال معتمدا بشكل أساسي على شركة نفط العراق والذي برز جليا خلال الأزمة بين شركة نفط العراق والحكومة السورية عام ١٩٦٦ - ١٩٦٧[٤٩]

كان من الثابت إبان المفاوضات - التي بلغت أوجها بإعلان القانون رقم ٨٠ في كانون الأول ١٩٦١ - أن حقل الرميلة الشمالي في جنوب العراق يحوي احتياطاً أكيدا جدا من النفط جاهزا للإنتاج لكن في نفس الوقت لم تكن الحكومة العراقية لتسمح لشركة نفط العراق بالمباشرة في استخراج النفط من هناك لأن ذلك سيساعد تلك الشركة على تركيز وتقوية موقعها الاحتكاري أكثر مما كان سائدا. وبالمقابل فإن العراق لم يكن قادرا على انتهاج سياسة نفطية مستقلة لاستغلال حقل الرميلة الشمالي. إن مثل ذلك الاستقلال في إنتاج النفط لا يمكن أن يطبق إلا على أرضية تضمن مراعاة ثلاثة معايير رئيسة: الأول هو يجب أن لا تنتهك سيادة العراق جراء ذلك العمل. والثاني هو يجب أن لا تكون شركة نفط العراق معنية بذلك الإنتاج بأي شكل من الأشكال والثالث والأخير - وهو الذي يكون تقديره والتكهن به من أصعب الأمور - ألا وهو أن عملية إنتاج النفط ومن ثم تسويقه يجب أن تتم بدون اللجوء إلى الدوائر التي توجهها شركة نفط العراق أو عمالقة النفط الدوليين. لاقت الاتفاقية مع الاتحاد السوفييتي التأييد الواسع لها في العراق بشتى السبل وكانت بلا شك «ريشة» في قبعة النظام لتبرهن على اتجاهاته «التقدمية»، وقد حققت الاتفاقيات مع الاتحاد السوفييتي في حزيران ١٩٦٩ متطلبات المعيارين الأول والثاني. ويبدو أن وضعية سوق النفط الدولية في أواخر الستينيات بالترابط مع الثقة العالية بالدول المنتجة للنفط عموما كأنهما قد دعمتا التمنيات في توفر المتطلبات الكافية لتطبيق المعيار الثالث.

لا حاجة بنا إلى القول بأن المغالطة المتكررة بشكل واسع بأن العراق كان ببساطة

---

(٤٩) أنظر براون: مصدر سابق ص ١١٤

يستبدل الاعتماد على شركة نفط العراق بالاعتماد على الاتحاد السوفييتي بأنها كانت غير دقيقة وفيها الكثير من سوء الفهم. إذ إن المساعدة السوفييتية والتي خططت على نطاق محدود قد انصبت على إنشاء بعض البنى التحتية الأساسية ولم تكن تعني بأي حال من الأحوال بأن يحصل السوفييت النظام فيه وبشكل محموم توسيع قاعدته الاجتماعية وزيادة مؤيديه في الداخل.

العلاقات مع الحزب الشيوعي والحزب الديموقراطي الكردي:

لقد كان من المهام الأساسية للنظام - في جو عدم الثقة السائد بين البعث والقوتين السياسيتين الرئيستين: الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديموقراطي الكردي - أن يحاول تحييد المعارضة المحتملة التي كان من الممكن أن تحشداها منفردتين أو مجتمعتين. بالرغم من النضوب الشديد في كادر الحزب الشيوعي في عام ١٩٦٣ وبالرغم من البلبلة والتشويش اللذين تسبب بهما انشقاق عزيز الحاج والقيادة المركزية عام ١٩٦٧ لكنه أظهر الكثير من مرونته وتجدده التقليديين وكان قادرا على حشد تأييد محسوس له أكبر بكثير من دوائر المنتسبين إليه رسميا. أما بخصوص الكرد فقد كان النظام أقرب أيديولوجياً إلى كتلة إبراهيم أحمد - جلال الطالباني لكنه جوبه بحقيقة التأييد الكبير الذي كان يحظى به البارزاني وبالأمر الواقع الذي يثبت السيطرة الفعلية للبارزاني على أغلب المناطق الكردية. يبدو أن البعث كان قد قيم فعلا وبسرعة - في تلك الظروف- بأنه عمليا لن يجني سوى القليل في محاولة تنصيب زمرة أحمد - الطالباني كقيادة «حقيقية» للكرد بعد رفض الشيوعيين محاولات النظام للتقرب لهم وذلك بسبب عدم استعداد الشيوعيين للمشاركة في الحكومة قبل إطلاق الحريات المدنية بشكل رئيس أو إجازة الحزب الشيوعي نفسه. لذا عاد النظام إلى ممارسة سياسة «الجزرة والعصا» أي الاستمرار بالتفاوض مع قيادة الحزب الشيوعي وبالمقابل الاستمرار في اضطهاد منظماته القاعدية وجماهيره. احتج الحزب الشيوعي ضد تدخلات البعث في انتخابات اتحاد العمال وذلك في بيان رسمي صدر في تشرين الثاني ١٩٦٨ واتهم المليشيا البعثية بالقيام بسلسلة من الهجمات على الشيوعيين وصلت إلى حد إطلاق النار على العمال المضربين في معمل الزيوت النباتية القريب من بغداد في ٥ تشرين الثاني متسببة في وفاة اثنين على الأقل واستنكر الحزب الشيوعي أيضا تفريق مظاهرات الاحتجاج في ذكرى وعد بلفور وكان الفعل الأسوأ في ٧ تشرين الثاني عندما تعرض المتظاهرون المحتفلون بذكرى ثورة أوكتوبر لإطلاق النار عليهم من

«الحرس القومي»[*] وتسبب ذلك في مقتل ثلاثة متظاهرين على الأقل[٥٠]

لقد كان من الواضح جدا أن البعثيين كانوا متشوقين جدا للوصول إلى نوع ما من الاتفاق مع الشيوعيين الذين كانوا يملكون تأثيرا كبيرا بين قطاعات السكان في أغلب مناطق البلاد أكثر بكثير من البعثيين أنفسهم. لقد كانت التنازلات التي قدمها الطرفان تصب باتجاه الاتفاق في المفاوضات بين الحزب الشيوعي وبين حزب البعث. طيلة عامي ١٩٦٩ و١٩٧٠ واصل الحزب الشيوعي وبإلحاح على المطالبة بربط التحالف مع البعث وبما وصفها بالأحزاب التقدمية بشروط مماثلة لمطالبه الأصلية وهي ضمان حرية الكلام والتنظيم وإطلاق سراح السجناء السياسيين[٥١] وفي نفس الوقت كان الحزب الشيوعي يراقب سياسات الحكومة عن كثب وكان معجبا بشكل واضح بالاتفاقات النفطية السوفييتية في حزيران وتموز ١٩٦٩ ومنح امتياز رئيس لاستخلاص الكبريت لشركة بولندية بعد ذلك بأسابيع قليلة[٥٢] في هذه المرحلة، أحرز تقدم ضئيل شكلية - كما في السابق - تترافق مع أحداث عنف على مستوى الشارع لكن كان يتقن إظهارها وكأنها عشوائية وغير منظمة وغير مترابطة.

كان من أقصى اهتمامات البعث أن يكون قادرا على إضعاف أو احتواء الكرد والشيوعيين بشكل أو بآخر - واللتين مازالتا أهم حركتين سياسيتين في البلاد - بدون أن يقدم لهما أية تنازلات في التقاسم الفعلي بالسلطة وذلك من أجل توسيع قاعدة قوته هو. لذلك كان من الضروري له إحراج الشيوعيين ودفعهم إلى موقع الدفاع بإيماءات ضئيلة وهزيلة لهم حول المشاركة في الحكومة والإعلان في نفس الوقت وبوضوح للشيوعيين وللعالم ككل بأن البعث هو الذي يمسك بزمام السلطة وعازم أن يبقى في السلطة. لذلك بينما سمح البعث للشيوعيين بإصدار مجلتهم الثقافة الجديدة[**] قام بهجمات سرية على أشخاص معينين من الشيوعيين وصلت إلى اغتيال ستار خضير

---

[*] لم يتم بعد أي تشكيل رسمي لأية ميليشيا في ذلك الحين إذ إن ما سمي بالجيش الشعبي قد تشكل في ٨ شباط ١٩٦٩، أما الحرس القومي فقد تشكل بعد ٨ شباط ١٩٦٣ وحل في ١٨ تشرين الثاني من نفس العام. أما ما يتكلم المؤلفان عنه من ميليشيا الحرس القومي فلم تكن سوى عصابات مدنية مسلحة ومعظم عناصرها من الشقاوات والقتلة التابعين لحزب البعث [المعرب].

(٥٠) جريدة الأومانتيه الفرنسية في ١٤ كانون الأول ١٩٦٨

(٥١) أنظر جريدة Neue Zuericher Zeitung السويسرية في ١٢ أيار ١٩٧٠

(٥٢) جريدة الفاينانشيال تايمز اللندنية في ٢ أيار ١٩٦٩

[**] يبدو أن هناك خلطا إذ صدرت أولا مجلة الثقافة وعندما اختلف صاحب الامتياز مع الحزب الشيوعي صدرت الثقافة الجديدة [المعرب].

الحيدر وعبد الأمير سعيد[*] في حزيران وأيلول ١٩٦٩[٥٣]

كانت هناك مجموعات عديدة داخل الحركة الكردية تشك بالبعث - حالهم حال الحزب الشيوعي - وذلك بالرغم من أنه لا الحزب الديموقراطي الكردي ولا الحركة الكردية على العموم كانت قد عانت ما عاناه الشيوعيون في شباط ١٩٦٣ بل في الحقيقة - كما أوضحناه سابقا - كان الحزب الديموقراطي الكردي قد وافق على التعاون مع البعث قبل إسقاط قاسم مباشرة أو على الأقل عقد اتفاق غير رسمي لتأجيل المعاداة والمخاصمة لهؤلاء في كردستان لتحسين فرص مخططي الانقلاب في النجاح[٥٤]

لم تكن هناك أية مصلحة للبعثيين أو للقوميين [العرب] - بطبيعة الأحوال- في منح الحكم الذاتي للكرد وقد تخاصمت قيادة الحزب الديموقراطي الكردي معهم لاحقا وبسرعة ووقعت مصادمات متقطعة بين الفصائل الكردية وكذلك الحروب المتقطعة بين البارزاني والحكومات العراقية المختلفة منذ حزيران ١٩٦٣ أجبر انتصار البارزاني الرئيس في هندرين في آيار ١٩٦٦ الحكومة على إجراء تغيير آني في سياستها وتوج هذا التغيير بإعلان حزيران حول حقوق الكرد الذي أعلن من قبل رئيس الوزراء آنذاك عبد الرحمن البزاز لكن أثبت هذا الإعلان بأنه غير قابل للتطبيق بسبب معارضة رجال القوات المسلحة له ونتج عن ذلك مرحلة مأساوية تميزت بالحروب المتقطعة والتي استمرت لأكثر من ثمانية عشر شهرا لاحقة عندما استلم البعث السلطة.

رغم ذلك يبدو من المرجح أن البعث قد قام بعدة محاولات للتقرب إلى الحركة الكردية وقدم وعودا لكل من البارزاني وخصومه في الفترة التي سبقت تموز ١٩٦٨ بالرغم من أن التفاصيل الدقيقة لتلك الاتصالات بقيت طي الخفاء المراوغ[٥٥] فإن الحقيقة الدالة على أن وزارة انقلاب ٣٠ تموز كانت تضم ممثلين عن الحركتين الكرديتين الرئيستين - وهذا ضربة موفقة لصالح جماعة إبراهيم أحمد - الطالباني - تفترض بأنه قد أُجريت على الأقل تحضيرات تمهيدية لذلك.

بالرغم من سحب البارزاني لممثليه في الوزارة بعد ثلاثة أسابيع احتجاجا على وجود طه محي الدين فإنه لم يقطع صلاته مع النظام كلية. في هذه المرحلة لم يكن لا

---

[*] ورد الاسم بالأصل ما يمكن قراءته (السيد أو السعيد) والاسم الصحيح ما أثبتناه [المعرب].

(٥٣) أنظر بطاطو: مصدر سابق ص ١٢٠٨

(٥٤) سعد جواد: «العراق والمسألة الكردية ١٩٥٨ - ١٩٧٠» لندن ١٩٨١ ص ١٠٨ - ١١٢

(٥٥) سعد جواد: نفس المصدر ص ٢٣٨ وحاشية ص ٢٧١.

البعث ولا البرزاني راغبا في كشف أوراقه بأي شكل كان ويمكن افتراض سبب هذه الحالة بأن البارزاني كان يخشى من أن يخطط البعث لتكريس خصومه الذين يكرههم من كل قلبه وإن البعثيين كانوا يعون بأنهم لم يكونوا في وضع يمكنهم من استئناف الحرب في كردستان. في الواقع بدت خطوات النظام كالإعلان الفوري - تقريبا - بأنه يجب تطبيق بيان حزيران ١٩٦٦ وتم إعلان العفو عن كل من ساهم في الحرب.

واصل النظام- نوعا ما- تفضيله لجماعة- أحمد والطالباني- ويعود ذلك جزئيا إلى أن النظام وجد تلك المجموعة أقرب وأكثر ملائمة له من حيث المصالح والآراء وكان النظام- كذلك - يأمل في أن يحرز تقدما في تشتيت المؤيدين التقليديين للبارزاني من خلال التنازلات التي كانوا يقدمونها. دفعت هذه التكتيكات البارزاني لاتخاذ عمل ما ضد كل من خصومه من الكرد وضد النظام نفسه وفي أواسط كانون الأول ١٩٦٨ هاجمت قواته قطارا بين كركوك وأربيل وقتلت عشرين جنديا ومدنيا(٥٦) ونشبت بعد ذلك سلسلة من المعارك الجدية وكان هذا هو الاندلاع الأول بهذا الحجم منذ ربيع ١٩٦٦

تزامن منعطف الأحداث هذا الواعد بالأخطار مع انعقاد المؤتمر القطري السابع لحزب البعث والذي برز فيه البكر وصدام حسين ومساعدوهما كأغلبية في مجلس قيادة الثورة. يبدو أن اعتبارين كانا هما الأهم في توجيه ورسم سياسة النظام تجاه حل المسألة الكردية التي خرج بها ذلك المؤتمر: الأول أن النظام كان ما يزال متزعزعا بشكل كبير ويستند إلى قاعدة من الدعم ضيقة جدا والثاني هو أنه بعد خمسة أشهر من الانقلاب لم يتم تطهير الجيش من العناصر التي من الممكن عند توفر ظروف معينة أن تستلم السلطة لنفسها. ومازال الجيش والقوة الجوية يمثلان قواعد الدعم والتأييد الموثوقة لصالح مهدي عماش وحردان التكريتي اللذين كانت طموحاتهما الشخصية جلية جدا. لهذه الأسباب لم يكن من صالح النظام أن تحدث المواجهة في كردستان ولا حتى السماح بفرضها على النظام من قبل الجيش. وعليه كانت قرارات المؤتمر حول المسألة الكردية معتدلة واسترضائية وشددت على الحاجة إلى تسوية سلمية مبنية على إعلان حزيران ١٩٦٦

برغم ذلك فإن هذا التناول الحذر من قبل البعث وعلاقاته الودية والحميمة مع مجموعة أحمد والطالباني شجعا البارزاني واتباعه واعتبروا أن هذا الحذر علامة ضعف

---

(٥٦) التايمز اللندنية في ١٩ كانون الأول ١٩٦٨

وانتقلوا إلى تنفيذ عمليات أكثر حالما بدأت الثلوج بالذوبان في كردستان وبدء موسم الحملات. ففي أوائل آذار ١٩٦٩ نجح هجوم جريء لقوات البارزاني على منشآت شركة نفط العراق في كركوك - مستخدمة مدفعية ثقيلة يرجح أنها جهزت من إيران - في إحداث أضرار بقيمة خمسة ملايين دولار وتم شل ضخ النفط بنسبة ٧٠٪ لمدة عشرة أيام تقريبا[٥٧]

دلل هذا الهجوم على تصعيد خطير في المواجهة وأوضح بشكل خاص بأنه من المستحيل الدفاع عن تلك المنشآت في المستقبل من مثل ذلك الهجوم بسبب مواقع المنشآت نفسها.

لقد ازداد الوضع تفاقما بإلغاء الإيرانيين - حلفاء الكرد - ومن جانب واحد اتفاقية سعد آباد وذلك في نيسان ١٩٦٩ وبمطالبتهم بحقوق الملاحة في مياه شط العرب بوصفه ممرا مائيا دوليا[٥٨] بالرغم من أن الإيرانيين كانوا يستعملون شط العرب دون إعارة أدنى انتباه لحساسية العراق خلال السنوات الثلاث أو الأربع الماضية. بدا الترابط بين التشدد الإيراني الأخير وبين زيادة حجم المساعدات المالية والعسكرية للكرد من جانب إيران وكأنها تشكل وتفرض تهديدا رئيساً لاستقرار النظام في بغداد.

يبدو أن المدافعين عن سياسة الاسترضاء ضمن النظام قد فازوا مرة أخرى إذ قدم سعدون غيدان في خطبة له في أربيل في آيار وعدا بالحكم الذاتي للكرد. وفي ٢٨ حزيران أعلنت الحكومة عن استحداث محافظة دهوك التي تقطنها أغلبية كردية وذلك ما سبق وأن وعد به إعلان حزيران ١٩٦٦[٥٩] لقد خمد تأثير تلك (العربونات) الدالة على حسن النية - إلى حد ما - نتيجة الهجوم المضاد الذي قامت به الحكومة في آب ١٩٦٩ واستنادا إلى المصادر الكردية - إذ كالمعتاد لم يرد أي ذكر للهجوم في وسائل الإعلام العراقية - فقد قام الجيش بمذبحة لسكان قريتين هما داكان وسورا وقد شنت غارات بالقنابل على أهداف مدنية[٦٠] وفي الخريف عاد النظام إلى سياسته

---

(٥٧) أنظر سي. كوتشيرا: «الحركة القومية الكردية» باريس ١٩٧٩ ص ٢٦٧ و٢٦٨ وكذلك الفاينانشيال تايمز في ٤ و١٥ آذار ١٩٦٩ والسنداي تايمز في ١١ أيار ١٩٦٩

(٥٨) أي أن إيران أعلنت أنها سوف تعتبر شط العرب ممرا مائيا دوليا وليس جزءً من الأراضي العراقية.

(٥٩) راجع إنترناشنال هيرالد تريبون في ٢٤ - ٢٥ أيار ١٩٦٩ وهيئة الإذاعة البريطانية في ٢٩ حزيران ١٩٦٩

(٦٠) راجع خدمات الأخبار الأجنبية في الأوبزرفر في ٣٠ تشرين الأول ١٩٦٩ وكذلك آي. أس. فانلي: «كردستان العراق» ضمن كتاب جيرار شاليان محرر: «شعب بلا وطن: الكرد وكردستان» لندن ١٩٨١ ص ١٥٣ - ٢١٠ وخصوصا ص ١٧٤

الاسترضائية إذ تم الإعلان في ٩ تشرين الأول عن تنازلات جديدة مهمة[٦١] في ما يخص الحقوق الثقافية واللغوية وربما كانت هذه الحقوق ثمرة الاتصالات بين البارزاني والنظام والتي كانت تجري بصورة سرية منذ أيلول بتوسط عزيز شريف الموثوق به من الجانبين والذي كان ناطقا رسميا كبيرا لليسار العراقي[٦٢]

يبدو أن البعث قد بدأ يدرك تماما - في هذا الوقت - وللأبد بأنه مهما كان يبدو أن مجموعة أحمد والطالباني منظمة بشكل جيد فإن التأييد لها في كردستان محدود جدا وإن السبيل الوحيد للوصول إلى حل طويل الأمد للمسألة الكردية يتم عبر عقد معاهدة قابلة للتطبيق مع البارزاني نفسه.

كانت تتحكم بموقف البعثيين من الكرد ولأسباب واضحة اعتبارات ذرائعية: في المقام الأول كان الأمر المحسوس والمرغوب فيه هو الوصول إلى حل مقبول من الجميع لذا فإن أي جهد يبذل يجب أن يوصل إلى هذه النهاية. وبالتالي منح النظام متنفسا له لتكريس سلطته الخاصة والتي لازالت مهزوزة إلى ذلك الحين. وهذا ما أثبتته العلاقات اللاحقة بين الكرد والنظام. وفي المقام الثاني تعلم البعث من سابقيه - آخذا العلاقات الودية بين إيران والبارزاني بعين الاعتبار - أنه لا يمكن قهر الكرد والتغلب عليهم بصورة عملية في أي نوع من أنواع الهجوم الذي يمكن أن تشنه القوات العراقية المجمعة لقتالهم. وأخيرا فإن استمرار هذه الحرب المكلفة والتي تبدو بدون نهاية في الشمال ستقوي بلا شك من قبضة الضباط غير البعثيين في القوات المسلحة والذين كانوا يشكلون مصدرا محتملا للمعارضة ضد النظام.

عند حلول كانون الثاني ١٩٧٠ كان هناك حوار جدي يجري أحيانا في بغداد وأحيانا في مقر البارزاني في الشمال وكان يقود الطرفين محمود عثمان ممثلا عن البارزاني - الذي كان يبدو وكأنه رئيس وزراء البارزاني - وصدام حسين ممثلا عن الحكومة بالرغم من أنه يبدو أن الأخير قد ترك المفاوضات التفصيلية إلى أعضاء آخرين في مجلس قيادة الثورة[٦٣]

---

(٦١) وهذه تتعلق أساسا باستعمال اللغة الكردية كلغة رسمية في المنطقة وفي إصدار الصحف الكردية واستحداث أكاديمية للأدب الكردي.

(٦٢) حول عزيز شريف راجع بطاطو: مصدر سابق ص ٨٥٤ و٨٥٥ وكذلك سعد جواد: مصدر سابق ص ٢٥٥.

(٦٣) إستنادا إلى محمود عثمان كان سمير عزيز النجم عضو القيادة القطرية لحزب البعث أول مبعوث بعثي رسمي وعندما جرت مفاوضات أكثر تفصيلا في كانون الثاني وشباط ١٩٧٠ كان الوفد البعثي =

لقد تأكدت هشاشة استقرار نظام البعث في منتصف المفاوضات عند الإعلان عن اكتشاف خطة للانقلاب في أواخر كانون الثاني ١٩٧٠[٦٤] إن سرعة رد فعل النظام والقسوة في إيقاع العقوبات تلفت الانتباه إلى أن هناك شيئاً ما يتوجس النظام منه علاوة على الاستفادة من الحدث للتخلص من نواة معارضة مثيرة للمشاكل في الجيش ومن المحتمل أن مخططي الانقلاب الفاشل كانوا قد استثيروا بالإشارات إلى أن المفاوضات مع الكرد تسير نحو عقد اتفاقية وبالتالي ستركز من موقف وثبات الحكومة[٦٥]

ختمت المفاوضات بالإعلان الحكومي عن بيان ١١ آذار وهذا البيان فيما لو طبق فعلا فإنه سيكون قد قطع شوطا إن لم يكن أكبر فعلى الأقل مثل بيان حزيران ١٩٦٦ في سبيل حل المسألة الكردية[٦٦] وأقر البيان في جوهره شرعية وجود القومية الكردية ووعد بتنفيذ الحقوق الثقافية للكرد وحقهم في المشاركة في الحكم ووعد أيضا بأن يكون الحكام الإداريون في المناطق الكردية سيعينون من بين الكرد أنفسهم وأوحى البيان كذلك بتطبيق قوانين الإصلاح الزراعي في الشمال. ونص البيان كذلك على اتخاذ الخطوات الضرورية لتوحيد المحافظات والوحدات الإدارية التي تقطنها أغلبية كردية كما سيتضح من إحصاء رسمي للسكان سيتم إجراؤه[٦٧] ربما كانت هذه النقطة أكثر المواضيع إثارة للجدل والخلاف كما برهنته لاحقا أحداث المستقبل. ولو أُجري

= يضم حماد شهاب وسعدون غيدان وعبد الخالق السامرائي ومرتضى الحديثي - وجميعهم أعضاء في مجلس قيادة الثورة - وشارك في المفاوضات عزيز شريف وفؤاد عارف وكان صدام حسين يشارك من وقت لآخر. أما المندوبون الكرد فكانوا: صالح اليوسفي والذي كان بارزا في الاتصالات الأولى مع البعثيين في ١٩٦٣ ودارا توفيق الذي كان عضو المكتب السياسي للحزب الديموقراطي الكردي وسابقا في الحزب الشيوعي العراقي ومحسن دزه يي الذي كان وزيرا في وزارة النايف للفترة ١٧ - ٣٠ تموز ١٩٦٨ ومن ثم في وزارة البكر قبل أن يستقيل احتجاجا على وجود طه محي الدين وشمل الوفد ولدي الملا مصطفى إدريس ومسعود. أنظر سعد جواد: مصدر سابق ص ٢٥٩ و٢٦٠ وحاشية ص ٢٧٥ وكذلك أنظر فرهاد إبراهيم: «الحركة القومية الكردية في العراق: حالة لدراسة المواجهة الإثنية في العالم الثالث» برلين ١٩٨٣ ص ٥٦٢-٦٤٠

(٦٤) أنظر ص ١٥٨ أعلاه.

(٦٥) لقد بدأت المفاوضات الجارية منذ أمد طويل في بغداد بين ممثلي الحكومة العراقية وممثلي البارزاني الذي قاد المعارضة المحفوفة بالمخاطر من أجل حل هذه القضية ووقف وجها لوجه أمام سيطرة سلطة حزب البعث على كامل التراب العراقي. الفيغارو في ٢٦ كانون الثاني ١٩٧٠

(٦٦) أنظر أوريل دان: «الحركة القومية الكردية في العراق» في مجلة أورشليم (القدس) الفصلية العدد ٩ في ١٩٧٨ ص ١٤١

(٦٧) النص الكامل موجود لدى خدوري: مصدر سابق عام ١٩٧٨ ص ٢٣١- ٢٤٠ ومنه أخذنا هذا الاقتباس.

هذا الاستفتاء الموعود فإنه - على الأرجح - كان سيثبت وجود أغلبية كردية في المنطقة المحيطة بكركوك - حيث تقع آبار النفط الرئيسة- وفي مناطق أخرى لم تدمج في ما سمي في آخر الأمر بمنطقة الحكم الذاتي في آذار ١٩٧٤

أنذر إخفاق الحكومة بتطبيق هذا الجزء من اتفاقية ١١ آذار وكذلك جهودها المتعمدة والمدروسة لتغيير البنية العرقية لمنطقة كركوك - في الحقيقة بدأت هذه الجهود بعد توقيع الاتفاقية مباشرة - أنذر كل ذلك بشؤم مستقبل بيان ١١ آذار(٦٨) لكن بالرغم من ذلك فإن حقيقة عدم التوصل إلى التعريف الدقيق والذي لا يحتمل أكثر من تفسير واحد في البداية جعل من العسير تفادي مثل هذا النزاع. لقد كانت النتيجة الرئيسة للاتفاقية هي مساعدة البعث على كسب الوقت وبناء وتثبيت النظام بشكل كاف ليكون قادرا على إعادة تطبيق سياساته الأصلية تجاه القضية الكردية في المستقبل اللاحق - وهذا ما أثبتته الأحداث اللاحقة - وقد نجح البعث في تحقيق هذا الهدف خلال السنتين التاليتين لتوقيع الاتفاقية على الأقل(٦٩)

قطع البارزاني في حينه علاقاته مع إيران وأعطى تأييده الكامل - ولو كان مرغما في بعض الأحيان - لنظام البعث. تم تشكيل هيئة عليا تضم ممثلين كردا وبعثيين لتناقش التطبيق التفصيلي لبيان ١١ آذار على مدى أربع سنوات. وبذا تم وضع إطار عام لتسوية متينة وثابتة - ظاهريا على الأقل - وكان حزب البعث قادرا على تهنئة نفسه وكسب تأييد وموافقة الآخرين - وخصوصا الشيوعيين - على «نجاحه» في أن يبدأ بحل المسألة الكردية.

بهذه المفاوضات الجارية مع الكرد وبسرعة استخراج النفط من حقل الرميلة الشمالي أصبح بإمكان قيادة البعث أن تتفرغ بحرية أكثر لمهمة تركيز هيمنتها على آلة الدولة.

البعث وأحداث أيلول الأسود:

كان موقف البعث الحاد والمتصلب والعنيد - ظاهريا - في قضايا السياسة الخارجية نتيجة لموقفه المتشدد - ظاهريا - حول المسألة الفلسطينية. بعد تموز ١٩٦٨

---

(٦٨) أنظر فانلي: مصدر سابق ص ١٧١

(٦٩) وكانت إحدى النتائج الثانوية للبيان هي أن كتلة أحمد- الطالباني تضاءلت وحلت نفسها في النهاية في ١٩٧٠ أنظر فرهاد إبراهيم: مصدر سابق ص ٥٧٨.

بقليل اعتبر العراق نفسه متحالفا مع الدول العربية ومع بعض الفصائل من منظمة التحرير الفلسطينية التي رفضت قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ وكل المحاولات اللاحقة لإيجاد حل سلمي للقضية. ولذا عارض العراق مشروع روجرز الذي قدمته الولايات المتحدة وقبله كل من إسرائيل ومصر والأردن والاتحاد السوفييتي وذلك في تموز ١٩٧٠[٧٠] تبع ذلك بقليل تبادل الهجمات الإعلامية القاسية بين العراق ومصر. وذلك بسبب ربط العراق نفسه بهدف «تحرير كامل فلسطين عن طريق المعركة المسلحة» ورفض العراق المشاركة في القمة العربية الثانية في طرابلس.

بعد ذلك الرفض بيومين طرح الرئيس عبد الناصر سؤالا وثيق الصلة بالموضوع على الرئيس البكر في رسالة قرئت من راديو القاهرة: «لا أُخفي على سيادتكم بأني أسأل نفسي أحيانا لماذا لم تتلق قواتكم في الجبهة أية أوامر بالاشتباك مع العدو أو لماذا لم تقم ولو طائرة واحدة من طائراتكم بالإغارة على مواقع العدو»[٧١] في ذلك الوقت كان هناك ما يقرب من ١٧٠٠٠ جندي عراقي في مواقع في الأردن مع بضع مئات من الدبابات.

في أواخر آب انسحب كل من مصر والأردن وسوريا من قيادة الجبهة الشرقية تاركين قوات صلاح الدين - كما كانت تدعى القطعات العراقية في الأردن - وكأنها القوات النظامية الكبيرة الوحيدة ذات الحجم المؤثر من الوحدات العسكرية عدا الجيش الأردني.

حدثت مصادمات بين واحدة أو أكثر من فصائل المقاومة الفلسطينية وبين الجيش الأردني وذلك في أوائل عام ١٩٧٠ وكان جذر تلك المصادمات هو عدم ترحيب الملك حسين بالسماح لمنظمات حرب الغوار الفلسطينية بالعمل بحرية فوق أرض الأردن أو الانطلاق منه وبشكل عام عدم ترحيبه بالتحدي الذي تمثله تلك المنظمات لسلطته. هنا يجب التذكر بأنه لم يتم الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل وحيد للشعب الفلسطيني من جانب الدول العربية إلا في عام ١٩٧٤ وما بعده وهذا دور ثابر الملك حسين على منحه لنفسه منذ الستينيات.

في بداية أيلول باشرت قوات حسين هجوما شاملا على الفدائيين الفلسطينيين

---

(٧٠) حول نص كلمة روجرز التي بين فيها الخطوط العامة لخطته تلك في ٩ كانون الأول ١٩٦٩ أنظر تي.جي. فريزر: «الشرق الأوسط ١٩١٤ - ١٩٧٩: وثائق من التاريخ الحديث» لندن ١٩٨٠ ص ١٢٣ - ١٢٦

(٧١) هيئة الإذاعة البريطانية في ٢ وفي ٤ آب ١٩٧٠

وعند انتهاء القتال قتل حوالي ٣٠٠ فلسطيني وجرح حوالي ١٠٠٠٠ منهم ومعظم هؤلاء من المدنيين مقابل حوالي ٢٠٠٠ إصابة على الجانب الأردني[٧٢]

أعلن العراق في الأول من أيلول بأن قصف الفدائيين من قبل الجيش الأردني قد وضع العراقيين وبثبات إلى جانب الفدائيين وتعهد وزير الدفاع العراقي حردان التكريتي في اليوم التالي بنبرات مدوية بدعم الفلسطينيين. وفي ٩ أيلول أذاع الراديو العراقي: «إن العراق الثوري والذي أعلن للعالم بأن قواته كانت تحت تصرف قوات المقاومة يعيد التأكيد بأنها لن تبقى ساكتة بوجه الأحداث الجارية حاليا في الأردن» [٧٣]

في الحقيقة لم تلعب القوات العراقية أي دور يذكر من أي نوع في القتال وبذلك تكون قد سهلت انتصار الجيش الأردني بشكل أساسي وذلك بالرغم من إنكار أحد الفدائيين لإشاعة تفيد بأن العراقيين قد سمحوا للقطعات الأردنية بأن تمر من خلال الخطوط العراقية لكن إصراره على أن النظام «الثوري» في العراق قد قدم للمقاومة مساعدة عظيمة في صيغة الأسلحة والعتاد والتجهيزات خلال الأحداث الأخيرة في الأردن ينم على عكس ذلك[٧٤] مثل ذلك كانت جميع مداخلات العراق اللاحقة حول المسألة الفلسطينية تتمثل بالتشدد الخالي من «قعقعة السيوف» طوال فترة السبعينيات والثمانينيات وكانت تلك المداخلات ذات طبيعة معارضة ومشتتة أو ممزقة لوحدة الصف.

صراعات أخرى على السلطة: بروز صدام حسين

ترافقت الحرب الكلامية حول القضية الفلسطينية من راديو بغداد في خريف ١٩٧٠ مع الصراع المر على السيطرة على السلطة - وربما أخفته - ضمن المراتب العليا للبعث والذي استمر وبدون انقطاع منذ تموز ١٩٦٨ وتركز هذا الصراع في هذه الفترة حول شخص صدام حسين وذلك في اتجاه أن إمكانية بقاء أي شخص من

---

(٧٢) نيويورك تايمز فب ١١ تشرين الأول ١٩٧٠ «إلى أي مدى يشكل الفدائيون الفلسطينيون تهديدا للملك حسين؟ - وفق معايير قدراتهم الفعلية على زلزلته - يبقى ذلك موضع حدس أو تقدير» هيلينا كوبان في دراستها عن أيلول الأسود تفترض أن الملك حسين اعتبر أن لا بديل له عن اجتياحهم. أنظر: «منظمة التحرير الفلسطينية: الشعب والقوة والسياسات» كامبردج ١٩٨٤ ص ٤٩ - ٥٢.

(٧٣) هيئة الإذاعة البريطانية في ١١ أيلول ١٩٧٠

(٧٤) هيئة الإذاعة البريطانية في ٧ تشرين الأول ١٩٧٠

البعثيين الكبار في أي مركز للقوة تعتمد كليا - في معظم الحالات - على درجة تقبل نائب رئيس مجلس قيادة الثورة له. وبنفس القدر فقد كان أولئك الأشخاص الذين اختلفوا مع صدام حسين أو شكلوا تهديدا فعليا أو محتملا لمركزه - كانوا - إما يطردون بسرعة وإما ينحون بالتدريج - إذا كانت لهم قاعدة قوة رئيسة تخصهم -(٧٥)

في مثل هذه الظروف المصطبغة بالصبغة الشخصية ولدرجة عالية يكون من المنافي للعقل والمنطق تحليل الصراع الذي رافق صعود صدام حسين ضمن معايير آيديولوجية(٧٦) أو إضفاء هيئة الشرف والسمو على سلسلة أحداث العنف الخسيس التي حصلت. إن تصويرا كهذا يزيد الأمور غموضا بدلا من إيضاح طبيعة ما كان يجري كما لو أن مؤرخا للحرب الأهلية في شيكاغو كان يريد محاولة شرح التداخلات بين آل كابوني وخصومه ضمن معايير نظريات سياسية متنافسة.

تم تنزيل مرتبة عضو مدني في مجلس قيادة الثورة - عبد الله سلوم السامرائي - من وزير الثقافة والإعلام إلى وزير دولة في كانون الأول ١٩٦٩ ومن ثم طرد من المجلس ونفي كسفير للعراق في الهند في ١٩٧٠ في تشرين الثاني ١٩٦٩ تم إلغاء منصب نائب رئيس الوزراء وهي خطوة موجهة ضد شاغلي هذا المنصب وهما صالح مهدي عماش وحردان التكريتي ونتيجة لذلك لم يعد بإمكان أحد أن يرأس جلسات مجلس الوزراء عند غياب أحمد حسن البكر. وتم تقليص قوتهما أكثر في نيسان ١٩٧٠ إذ تم إعفاؤهما من منصبيهما وحل محلهما سعدون غيدان للداخلية وحماد شهاب التكريتي للدفاع وتم تعيينهما كنائبين لرئيس الجمهورية. لقد رافقت هذا التعديل الوزاري حركة تنقلات وترقيات في صفوف الضباط الكبار. لقد ثبت تماما أن التخلص من عماش وحردان التكريتي أصعب مما كان صدام حسين يتصوره لكن في النهاية قدمت أحداث أيلول ١٩٧٠ في الأردن لصدام حسين والبكر العذر الذي يحتاجانه لإزاحة حردان التكريتي وتطهير القوات المسلحة من القادة المؤيدين له(٧٩) إذ تم إلقاء

---

(٧٥) «عنده كل مفتاح بجيبه»[*] كما تقول الأمثال البغدادية

[*] المثل الصحيح هو «عنده مفتاح الكل بجيبه» وليس كما أورده المؤلفان [المعرب].

(٧٦) مثلا بينما يميز خدوري أهمية الأحقاد الشخصية لكنه يميل إلى مناقشة أحداث تلك الفترة وفق معايير منافسة عسكرية - مدنية كأن البعث كان يملك مجموعة من العقائد المتماسكة. أنظر خدوري: مصدر سابق ١٩٧٨ ص ٥٧ - ٦٣ وتبدي مناقشة هلمس الأكثر عمومية لآيديولوجية البعث مثل هذا الميل: مصدر سابق ص ١٠٥ - ١٢٥

(٧٩) حردان التكريتي ككبش فداء، أنظر Neue Zuericher Zeitung السويسرية في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٠

تبعة عدم تدخل الجيش العراقي في الأردن لصالح الفدائيين على حردان بإحكام وإتقان وذلك بوصفه نائب القائد العام للقوات المسلحة. وقد انتشرت إشاعة على نطاق واسع مفادها أن صدام حسين كان يريد أو يفضل التدخل لكن حردان أصر على إحباط رغبة صدام(٨٠) لذا تم نفي حردان إلى الجزائر في تشرين الأول ١٩٧٠ ومن ثم أخذ حق اللجوء السياسي في الكويت - لاحقا - حيث تم اغتياله هناك عام ١٩٧١(٨١) لم يتم إقصاء عماش نهائيا إلا في أيلول ١٩٧١ عندما عين سفيرا للعراق في موسكو وفي نفس الوقت عين منافس آخر لصدام حسين وهو عبد الكريم الشيخلي ممثلا للعراق في هيئة الأمم المتحدة بعد أن أقصي من مجلس قيادة الثورة.

نجد التغييرات المختلفة في عضوية مجلس قيادة الثورة من تشرين الثاني ١٩٦٩ إلى أيلول ١٩٧١ ملخصة في الجدول ٤ - ٣.

بالرغم من تمكن صدام - في النهاية - من تكريس نفسه كرجل النظام القوي قبل أيلول ١٩٧١ بكثير أي قبل إقصاء عماش والشيخلي. لكن لم تكن لا الدرجة من النجاح التي حققها في عمله ذلك ولا الأساليب التي اتبعها للوصول إلى ذلك جلية لأغلبية العراقيين بمن فيهم معظم أعضاء وكوادر حزب البعث. يكمن السبب في ذلك في أن مجموعة البكر وصدام والدائرة المحيطة بهما كانت تحتال في تصوير حكم تلك المجموعة وكأنه حكم حزب البعث بكامله وكانت تلك المجموعة تحاول تعزيز دور مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية - لأن جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة ما عدا سعدون غيدان كانوا أعضاء في القيادة القطرية - وإظهارها وكأنها قيادة جماعية تتخذ القرارات من قبلها بطريقة ديموقراطية.

كان يتم تكريس وتعزيز الصورة «الزائفة» بأن «الحزب في الحكم» وتقويتها بالاختراق المنهجي والمنظم للمواقع المهمة في الجيش ودوائر الدولة من قبل الحزبيين وكذلك من قبل أجهزة الإعلام التي استخدمت وبإصرار «ختم» (عقيدة الحزب) لإضفاء الشرعية على مختلف البيانات والقرارات المتخذة من قبل النظام. لذا كان هناك «الحزب» أو «الثورة» هما من يهتف لهما لأنهما جلبا النظام إلى السلطة وباسمهما

---

(٨٠) نيويورك تايمز في ١٦ تشرين الأول ١٩٧٠ وكذلك الغارديان في نفس اليوم وأضفت النيويورك تايمز دورا بطوليا على حردان التكريتي.

(٨١) وفي نفس الوقت أُبعد اثنان من كبار الضباط من موقعيهما القياديين وهما طه الشكرجي وحسن مصطفى النقيب.

الجدول ٤ – ٣:

التغيرات في مجلس قيادة الثورة من تشرين الثاني ١٩٦٩ إلى أيلول ١٩٧١[٨٢]

مجلس قيادة الثورة عام ١٩٦٩	مجلس قيادة الثورة عام ١٩٧١
احمد حسن البكر	لا زال مستمرا
صدام حسين	لا زال مستمرا
حردان التكريتي*	أزيح في تشرين الأول ١٩٧٠
صالح مهدي عماش	أزيح في أيلول ١٩٧١
سعدون غيدان	لا زال مستمرا
حماد شهاب+	لا زال مستمرا
عبد الكريم الشيخلي	أزيح في أيلول ١٩٧١
صلاح عمر العلي	أزيح في تموز ١٩٧٠
عبد الله سلوم السامرائي	أزيح في آذار ١٩٧٠
عبد الخالق السامرائي++ لا زال مستمرا	شفيق الكمالي لا زال مستمرا
طه الجزراويلا زال مستمرا	عزة مصطفى لا زال مستمرا
عزة الدوري لا زال مستمرا	مرتضى الحديثي لا زال مستمرا

الملاحظات: –

* – اغتيل في الكويت في آذار ١٩٧١
+ – قتله ناظم كزار في تموز ١٩٧٣
++ – أزيح بعد محاولة ناظم كزار في تموز ١٩٧٣

كانت تنجز الأفعال الشمولية للنظام. بذلت قيادة حزب البعث جهودا عظيمة لكي تبني وتوسع وتحسن آلة الحزب الموجودة وبالنتيجة كان يحق للحزب بحلول عام ١٩٧٦ – أي بعد استلام الحزب للسلطة بثمان سنوات – الإدعاء بأن لديه ١٠٠٠٠ عضو عامل ونصف مليون بين نصير ومؤيد[٨٣] عندما كان البعث منهمكا بتثبيت نفسه في السلطة في السنوات التي تلت تموز ١٩٦٨ كانت توضع سياقات صارمة لتدقيق ترشيحات الانتماء للحزب وللترقيات الحزبية لكن هذه القيود والضوابط رفعت ولم تعد تطبق بعد

(٨٢) من كتاب بطاطو سالف الذكر ص ١٠٨٦ – ١٠٨٩، واقتبس من الجدول ٢٨.
(٨٣) بطاطو: مصدر سابق ص ١٠٧٨ وكذلك معلومات شخصية للمؤلفين.

نهاية عام ١٩٧٣ وذلك بالرغم من أن معظم أولئك الذين انتموا للحزب في أواسط السبعينيات كانت تحركهم - بلا شك - اعتبارات انتهازية لكن البعث كان قادرا على كسب مؤمنين حقيقيين إلى صفوفه بالاعتماد على مجموعة مبادئ عقيدة الشعبية - القومية[*] التي أُعدّت من قبل ميشيل عفلق في أواسط الخمسينيات. من الطبيعي أن يكون من السهل دائما على الحزب كسب أعضاء جدد كلما كان وجوده في الحكم أطول وخصوصا عندما برز جليا أن التقدم في مناحي الحياة الشخصية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية أصبح يعتمد بشكل جوهري على علاقات ذلك الشخص بالحزب أو ضمن الحزب. تزايد إصرار النظام - بالإضافة إلى ذلك- على الحصول على تأكيدات إيجابية على «الإخلاص» من كبار الموظفين - وذلك على الرغم من قبولهم للإذعان الضمني لسلطة النظام وقد ساعد ذلك في زيادة عدد المنضوين إلى صفوف الحزب بتأثير قسوة النظام عديمة الرحمة ضد خصومه. وأكثر أهمية من ذلك كله قيام البعث بجهود حثيثة لاحتواء أو للحصول على التأييد من قطاعات أكبر من سكان العراق أكثر مما فعله الأخوان عارف. وهنا كان مرسوما للحزب بتعاليمه الشعبية - القومية أن يلعب دورا كبير الأهمية.

السياسات الاجتماعية والاقتصادية من ١٩٦٨ إلى ١٩٧٢:

جاءت الاتفاقية مع البارزاني في آذار ١٩٧٠ بعد ما يقرب من تسعة أشهر من الاتفاق الناجح في المفاوضات مع الاتحاد السوفييتي للتطوير المستقبلي لحقل الرميلة الشمالي النفطي ويبدو أن البعث اكتسب ثقة جديدة بالنفس من خلال هذه الدلائل على قدرته الظاهرية على حل بعض مشاكل البلاد الاقتصادية والسياسية الملحة. وخصوصا عندما غطى حله لمثل هذه المشاكل على سابقيه بجلاء. من غير الممكن تخمين أو تقدير التأثيرات الفعلية لسياسات النظام الاقتصادية في تلك الأيام المبكرة لكن من المهم ذكر قسم من الخطوط العريضة للقوانين الاقتصادية والاجتماعية التي سنت والتي ساعدت كثيرا في إضفاء صورة الحكومة «التقدمية» أو «اليسارية» للنظام. نجح قانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٨ في تدمير السلطة السياسية للإقطاعيين وشبه الإقطاعيين وبذا سهل عملية الاختراق السريع لعلاقات السوق إلى الأرياف لكنه لم يدمر هيمنة الملكية الخاصة للأرض ومعدات ومكائن الزراعة. لقد كانت العجالة في سن القانون

[*] يقصد المؤلفان هنا أن تلك العقائد كانت عل غرار عقائد حزب الشعب الأمريكي الذي تأسس عام ١٨٩١ وكان يطالب بامتلاك الدولة للسكك الحديد وبتحديد الملكية الزراعية. [المعرب]

والإصلاحات من جهة وقلة الخبرة السائدة بين صفوف من قاموا بتطبيقها من جهة أخرى تعني أن سرعة تقدم ومدى تلك الإصلاحات قد ابتدأت بالتداعي منذ أمد طويل قبل سقوط قاسم في شباط ١٩٦٣ إذ بالرغم من أن الاستيلاء قد أُنجز بسرعة ملحوظة[٨٤] لكن التوزيع كان بطيئا جدا وهذا الوضع ترك مساحات كبيرة جدا من الأراضي إما متروكة وإما معدة للإيجار[٨٥] بقيت ظروف الحياة في الريف للعقد الذي أعقب ثورة تموز ١٩٥٨ متخلفة ومتدنية جدا. وبالمقابل كان من الضروري لنظام البعث أن يبدو - ظاهريا - وكأنه مهتم ومعني بشؤون الفقراء في الريف إذا كان موقفه الجذري جديا فعلا.

بعيدا عن الصعوبات الجمة والتي يبدو أن واضعي مسودة القانون لم يكونوا يتوقعونها أو يدركونها مثل الفشل في تأمين ما يعوض عن التسهيلات الإدارية والتمويلية والتي كانت تؤمن سابقا ولحين صدور القانون من قبل الإقطاعيين وملاك الأرض فإن قانون عام ١٩٥٨ - وتعديله عام ١٩٦٤- كان يتطلب أيضا تأمين مبالغ تدفع من المستفيدين كتعويضات عن الأرض المصادرة إلى ملاكها السابقين. وهذا إجراء لم يكن مرغوبا فيه على المستوى المحلي.

أُعلن في بداية عام ١٩٦٩ عن إلغاء تلك التعويضات وفي آيار ١٩٧٠ أُعلن عن قانون للإصلاح الزراعي أكثر تعقيدا[٨٦] وفيه أصبحت مساحة القطعة الموزعة على أي

---

(٨٤) تم الاستيلاء على ٥٩٪ فقط من ال (٣,٨) مليون إيكر التي تأثرت بالقانون وذلك بحلول ١٩٦٣ وازداد هذا الرقم ليصل إلى حوالي ٩١٪ في حزيران ١٩٦٨ أنظر روني كباي: «الشيوعية والإصلاح الزراعي في العراق» لندن ١٩٧٨ ص ١١٤ و١٢١ و١٢٢ وكما يوضح كباي نفسه أن الرقم ٣,٥ يتناقض مع الأرقام الرسمية العراقية. أنظر جدوله - أي كباي - رقم ١٠ ص ٢٠٣ إذ إن النشرة الإحصائية السنوية العراقية لعام ١٩٧٤ تعطي الرقم ٢,١ مليون إيكر - كانت الأرقام الأصلية بالدونم والحسابات أجريت على أساس أن الإيكر يعادل ٢ دونم - [*]

[*] هناك خطأ حسابي إذ إن الإيكر يعادل ٤٠٤٧ متر مربع تقريبا وإن الدونم يساوي ٢٥٠٠ متر مربع لذا فإن العلاقة الحسابية بينهما هي أن الإيكر يعادل ١,٦١٨٧٥٢٤ دونم وبرغم ذلك يبقى التناقض بين الأرقام المقدمة من كباي والنشرة الإحصائية موضوع النقاش قائما [المعرب].

(٨٥) بحدود عام ١٩٦٣ لم يتم إعادة توزيع أكثر من ٤٠٪ من الأراضي المستولى عليها بالرغم من أن الاستيلاء استمر إلى عام ١٩٦٨ إذ تم توزيع ١,٢٥ مليون إيكر من أصل ٣,٥ مليون إيكر. أنظر ماريون فاروق سلوكلت: «العراق الاشتراكي ١٩٦٣-١٩٦٨: محاولة لاعادة التقييم» في مجلة الشرق المجلد ٢٣ العدد ٢ سنة ١٩٨٢ ص ٢٠٦-٢١٩ ومالك مفتي ،مصدر سابق ص ٢٢٤-٢٢٥

(٨٦) روبين تيوبالد وسعد جواد: «مشاكل تطوير الأرياف في اقتصاد غني بسبب البترول» وذلك ضمن كتاب تيم نيبلوك (محرر) «العراق: الدولة المعاصرة» لندن ١٩٨٢ ص ٢٠٣.

مستفيد تعتمد على عدة عوامل مدروسة بعناية أكثر مثل الموقع وسهولة الحصول على الحصة المائية وخصوبة التربة. تم تأسيس تعاونيات جديدة خلال السنوات القليلة اللاحقة وارتفع كذلك المعدل السنوي للإنفاق الحكومي في القطاع الزراعي من ١٦,٧٥٪ خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٨ إلى ٣٤,٢٥٪ خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧٢[(٨٧)] وبرغم ذلك وبينما كان نمط التملك يتغير بشكل ملحوظ لصالح الفلاحين مقارنة بالفترة ما قبل ١٩٦٨ وأن مستوى حياة الفلاحين بدأ بالتحسن لكن علاقات الملكية في الريف بقيت تميل لصالح كبار ومتوسطي مالكي الأرض. في عام ١٩٧٢ وهو آخر عام تنشر فيه بيانات عن حجم وعدد قطع الأراضي الموزعة في النشرات الإحصائية الرسمية نجد أن أقل من ٣٪ من ملاك الأرض كانوا لازالوا يملكون على الأقل ٣٠٪ من إجمالي الأرض القابلة للزراعة[(٨٨)] أنظر الجدول ٤ - ٤.

الجدول ٤ - ٤:

مساحة وتوزيع ملكية الأراضي الزراعية، ١٩٧٢

مساحة القطعة	٪ من عموم الأرض الزراعية	٪ من إجمالي مالكي الأرض
صفر - ٢٥ إيكر[*]	٣٢,٢	٧٩,٦
٢٥ - ٧٥ إيكر	٣٦,٥	١٧,٧
أكثر من ٧٥ إيكر	٣١,٣	٢,٧

[*] الإيكر يساوي ٤٠٤٧ متر مربع والدونم ٢٥٠٠ متر مربع [المعرب].

من جهة أخرى كانت هناك علامات تقدم في المناطق الريفية وخصوصا التوسع في الخدمات الصحية والتعليمية لكن تزامن إدخال هذه التحسينات إلى الأرياف مع زيادة السيطرة الحكومية على الأرياف وزيادة الدعاية للمبادئ البعثية هناك بالإضافة إلى عملية إعادة تنظيم الزراعة الرئيسة هذه أصدر النظام تشريعات وتعليمات بين ١٩٦٩ و١٩٧١ تنظم أمورا كثيرة مثل ظروف العمل واتحادات العمال وقانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال وقد حددت هذه القوانين الحد الأدنى للأجور والحد الأعلى

(٨٧) جواد هاشم: «تخطيط التنمية في العراق: منظور تاريخي مع الاتجاهات الجديدة» اقتبست من قبل رودني ويلسون في مقاله: «التأثيرات الغربية والسوفييتية والمصرية في التخطيط للتنمية في العراق» ضمن كتاب نيلوك (محرر): «العراق: الدولة المعاصرة» ص ٢٢٤ - ٢٢٥

(٨٨) النشرة الإحصائية السنوية لعام ١٩٧١ ص ٧١.

لساعات العمل ومنعت تشغيل الأحداث وحمت العمال من الفصل الكيفي[٨٩] لقد تم وضع خطة وطنية شاملة للضمان الاجتماعي عام ١٩٧١، تقوم على أساس تقاعد العمال والضمان الاجتماعي لهم وبمساهمة من العمال وأرباب العمل والحكومة. شرع عام ١٩٧٠ قانون جديد للعمل يرسم كيفية تشكيل اتحادات تعاونية واتحاد عام لنقابات العمال وأبقى جميع سجلات وحسابات الاتحادات التعاونية ونقابات العمال تحت الإشراف الحكومي ومن يخالف القانون سيكون عرضة للعقاب[٩٠][*]. لسوء الحظ لم تتوفر أي دراسة غير رسمية عن قوة العمل في العراق منذ ١٩٥٨ وبالنتيجة لم يكن هناك أي دليل عملي تجريبي على تأثير تلك القوانين وغيرها على العمال والموظفين[٩١] في الوقت الذي أمنت فيه القوانين الجديدة ظاهريا ضمانات للعمال - نوعا ما - لم يحصلوا عليها في السابق أبدا[٩٢] أما تأثير تلك القوانين طويل الأمد فهو دمج الطبقة العاملة بالنظام السياسي وبالنتيجة خلق نقابات حزبية حكومية بالكامل وأصبحت هذه النقابات تحت سيطرة البعث كليا وبذا فقدت استقلالها[٩٣] الذي كافحت من أجله في الأربعينيات والخمسينيات[٩٤] رغما عن ذلك يجب أن لا

---

(٨٩) قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم ١١٢ في ١٩ تموز ١٩٦٩ أنظر بطاطو: مصدر سابق ص ١١٢٧ و١١٢٨

(٩٠) خدوري: مصدر سابق ١٩٧٨ ص ١٣٨

[*] ولقد حرم هذا القانون العمال من حق الإضراب وأوقع عقوبة الإعدام على كل من يشارك في أي إضراب عمالي مهما كان نوعه أو مبرره [المعرب].

(٩١) يبدو أن الاستثناء الوحيد هو أطروحة الدكتوراه كي. الجادر في ١٩٧٢ -١٩٧٣في جامعه سيساكس: «التنظيم العمالي في العراق: دراسة تحليلية لتأثيرات القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على بنى وتنظيم اتحادات نقابات العمال في العراق» والذي لم نتمكن من العثور عليها للأسف. اريك ديفيز في دراسته الممتعة «التاريخ للكثرة أم التاريخ للقلة؟ كتابه تاريخ الطبقة العاملة العراقية» في زاكري ولوكمان، محرران «العمال والطبقات العمالية في الشرق الأوسط: النضالات والتاريخات وكتاباتها» اولبني ١٩٩٤ ص ٢٧١-٣٠٢، يشير الى بعض المطبوعات في الثمانينيات والتسعينيات. الا ان ديفيز يلاحظ انما يميز تحليلات المثقفين البعثيين.. حول الطبقة العاملة وحول الصناعة العراقية هو للتوكيد على آراء مجردة بشأن الكفاءة والغياب الكامل للمنظور التاريخي. ص ٢٨٩

(٩٢) خدوري: مصدر سابق ١٩٧٨ ص ١٣٨

(٩٣) أنظر ماريون فاروق سلوكلت وبيتر سلوكلت: «حركة نقابات العمال في العراق ١٩٢٠ - ١٩٥٨»

(٩٤) لم تختلف سياسات الدولة العراقية تجاه الطبقة العاملة بشكل واضح كما هو الحال باختلافات الأنظمة وبشكل واضح في خدمات تنمية رأس المال، جو ستورك في مقاله: «النفط واختراق رأس المال في العراق» ضمن سلسلة الناشرين نور وتورنر: «النفط وصراع الطبقات» لندن ١٩٨٠ ص ١٧٢ - ١٩٨

يستهان بتأثير مجموعة هذه القوانين على الميالين إلى اليسار من العراقيين. وكان البعث يبدو وكأنه «قلب صفحة جديدة» وكان البعث في هذه المرحلة متلهفا بشكل بارز جدا لتنفيذ مطالب عديدة مما كان اليسار والشيوعيون يدعون إليها بشكل تقليدي.

الطريق الصعب للمصالحة:
البعث والشيوعيون والكرد ١٩٧٠ - ١٩٧٢

كانت علاقات البعث مع الشيوعيين خلال الفترة التي سبقت تأميم النفط في حزيران ١٩٧٢ تتأثر - على الأقل - بعلاقات البعث بالبارزاني والحزب الديموقراطي الكردي وبرز هذا جليا بعد المباحثات التي توجت بإعلان بيان آذار ١٩٧٠ والتي بشرت بفترة تحالف قصيرة بين البعث والكرد والتي أعطت البعث القوة الكافية ليستأنف هجومه الكلامي والجسدي على الشيوعيين. في ٢٣ آذار وجدت جثة محمد أحمد الخضري - وهو شيوعي بارز في بغداد - ملقاة في الشارع. وكانت هناك تقارير من مصادر شيوعية خارج العراق تفيد بأن هناك حملة كبيرة من الاعتقالات والاغتيالات في صفوف أعضاء وكوادر الحزب الشيوعي العراقي[٩٥]

نجد من خلال البيانات الرسمية الصادرة عن النظام نفسه أن البعثيين اعتبروا أن مطالب الشيوعيين كانت غير مقبولة. لقد شكا طه الجزراوي في اجتماع جماهيري في كركوك في حزيران ١٩٧٠ - وقد شاركه على المنصة إدريس ومسعود البارزاني - «لقد مددنا يدنا للحزب الشيوعي العراقي والقوى الوطنية الأخرى لكن نداءاتنا إما رفضت أو قوبلت بشروط مخيبة للآمال»[٩٦] وتم التعبير وبوضوح عبر أجهزة الإعلام عن سخط البعثيين على إصرار الشيوعيين على عدم الاشتراك في الجبهة الوطنية التقدمية بعد ذلك الخطاب بأسابيع قليلة. إن نبرات هذه التصريحات عبارة عن مؤشر

---

(٩٥) بطاطو: مصدر سابق ص ١١٠٢ وكذلك اللوموند في ٨ نيسان و٩ أيار ١٩٧٠ مقتبسة عن الجرائد الشيوعية اللبنانية «المصلحة من هذه الحملة ضد الحزب الشيوعي العراقي؟ لقد رحبت الأوساط الرجعية والإمبريالية بهذه الحملة المعادية للشيوعية». وكذلك الأومانتيه في ١ حزيران ١٩٧٠ واستمرت هذه الهجمات طوال صيف ١٩٧٠ في ١٥ حزيران نشرت الأومانتيه تقارير جديدة عن اضطهادات أكثر وعن رمي جثث الضحايا من الشيوعيين في دجلة وكذلك نشرت المورننك ستار في ٢١ حزيران و٢٨ حزيران و٢٧ آب ١٩٧٠ عن قضايا تعذيب ضد الشيوعيين. ولاحظت اللوموند أن الشيوعيين كانوا الضحايا الرئيسين للمليشيا البعثية التي أضفيت عليها الشرعية بقانون الجيش الشعبي.

(٩٦) هيئة الإذاعة البريطانية في ٢ حزيران ١٩٧٠

إضافي على كره البعثيين الجلي للشيوعيين من جهة ومن جهة ثانية كان البعث مدركا أنه بحاجة متزايدة إلى دعم الشيوعيين الإيجابي له وذلك إذا أخذنا طبيعة البرامج الاقتصادية والاجتماعية التي كان البعث يحاول تطبيقها وكذلك حاجة البعث المتزايدة إلى الاعتماد على الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية في معركته المستمرة مع شركة نفط العراق. لذا كان يتم انتقاد الشيوعيين بسبب دعمهم لقاسم وكذلك - بأسلوب ظاهر التناقض - بأنهم لم يستلموا السلطة ولم يهيئوا للثورة آنذاك! وبالمقابل ينتقدون بأنهم «بهجومهم غير العادل بسيل من الأكاذيب والتلفيقات - ضد البعث - وكانوا يشنون هجومهم بالرغم من حقيقة أن هذه السلطة تصرفت بأسلوب ديموقراطي يستحق التقدير عندما أطلقت سراح جميع (المرضى) السجناء السياسيين بما فيهم الشيوعيين وإعادتهم إلى وظائفهم. وهذا يعني أن قادة الشيوعيين قد فشلوا في تحديد موقفهم السياسي وكان تصرفهم يتطابق مع مفاهيمهم العقائدية الجامدة وبالتالي فإن هذا يدلل على عدم مقدرتهم على القيادة وهذا يعني أنه لا يحق للشيوعيين قيادة الجبهة الوطنية بسبب افتقادهم للقدرة على القيادة»(٩٧)

يتضمن معنى مثل هذا الكلام- بطبيعة الحال - أن البعث وحده هو المؤهل للقيادة لأنه قام بمفرده بتفجير الثورة وفي حالة تشكيل الجبهة الوطنية يجب على الأطراف المشاركة أن تفهم بأنه يجب عليها أن تقبل بقيادة البعث لتلك الجبهة[*] لذا فإن ما قدم أو أقترح لم يكن شراكة فعلية في السلطة بل نوع من التحالف يكون البعث هو الشريك الرأس والمسيطر في ذلك التحالف. وقد تم انتقاد رفض الحزب الشيوعي الواضح للمشاركة في مثل هذا التحالف من جانب البكر في مقابلة صحفية في ٢٠ تموز ١٩٧٠ واصفا إياه بأنه «سلبية لا مسؤولة»(٩٨)

بالرغم من أن الجبهة الوطنية التي تحققت فعلا في ١٩٧٣ كانت اتفاقا أو ترتيبا لا يختلف كثيرا عن الصيغة التي تم وصفها لكن من الإنصاف الإيضاح بأن البعثيين كانوا في ذلك الوقت يقدمون ما كان يبدو وكأنه تأكيدات جادة عن نواياهم الحسنة وبأسلوب ولمدى بحيث لم يبق بإمكان الشيوعيين الاستمرار بتجاهل تلك الإمارات. من المهم

---

(٩٧) هيئة الإذاعة البريطانية في ١٣ تموز ١٩٧٠ تطبيق شعار الحزب القائد أي إن البعث هو قائد الدولة وأية جبهة ستنبثق [المعرب].

[*] وذلك يعني ت (٩٢) خدوري: مصدر سابق ١٩٧٨ ص ١٣٨

(٩٨) بالإضافة إلى ذلك فقد كان خلق الولاءات داخل القوات المسلحة غير الولاء للثورة (= البعث) محظورا ويعاقب عليه بالإعدام. أنظر بطاطو: مصدر سابق ص ١١٠٣

هنا التنبيه إلى أن الأحزاب الشيوعية في العالم الثالث كانت متأثرة جدا في تلك الفترة بنظرية «الطريق اللا رأسمالي للاشتراكية» وبالدور التقدمي - موضوعيا - للبرجوازية الوطنية. وكانت هذه الأفكار أكثر رواجا في الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية في بداية السبعينيات وفي الحقيقة لبعض الوقت لاحقا[٩٩]

لذلك ثمن الحزب الشيوعي العراقي عاليا - في مؤتمره الوطني الثاني الذي انعقد في أيلول ١٩٧٠ - الإنجازات التقدمية لنظام البعث في المجالات الاجتماعية والاقتصادية وفي سياسته الخارجية المعلنة ضد الصهيونية وضد الإمبريالية وانتقد استمرار غياب الحريات الديمقراطية وسحق نضال الجماهير من أجل الحرية[١٠٠]

تعرض الشيوعيون في الأشهر التالية إلى حملة تضليلية شريرة وإلى سلسلة من الهجمات المتكررة المزعجة من بعض عناصر النظام وفي نفس الوقت الذي كان النظام يقوم فيه بتعبيد طريق علاقاته مع الدول الاشتراكية. في تعليق لأحد أعضاء مجلس قيادة الثورة في كانون الثاني ١٩٧١ على التبادل التجاري مع أوربا الشرقية قال: «إن البلدان الاشتراكية أصدقاء لنا ونحن نشتري من أصدقائنا»[١٠١] وبالمقابل أعلن الشيوعيون بعد ذلك بأسابيع بأنهم سوف لن يشاركوا في انتخابات نقابات العمال بسبب حوادث الإرهاب والإكراه بالتهديد العديدة والمكثفة من جانب السلطات البعثية. وتم في نفس السنة اعتقال الكثير من الشيوعيين - مرة أخرى - وقد وجد بعضهم قتلى لاحقا - وكما هو الحال في الأرجنتين وغواتيمالا كان النظام ينكر أية معرفة أو

---

(٩٩) أنظر على سبيل المثال آر.جي. أوليانوفسكي - بالألمانية -: «مميزات ومشاكل الثورة الوطنية الديموقراطية في البلدان السائرة بطريق التطور اللا رأسمالي في آسيا وأفريقيا ضمن عملية الثورة العالمية» برلين - ألمانيا الديموقراطية - ١٩٧٢ ص ٢٣ - ٥٤. وكذلك المناقشات في مجلة قضايا السلم والاشتراكية في عدد كانون الثاني \ شباط ١٩٧٢ وكذلك الناشر الألماني الديمقراطي جي. بريمه: «الدولة الوطنية الديمقراطية في آسيا وأفريقيا» برلين ١٩٧٦ وتمت مناقشة تطور هذه النظريات في مجال علاقات الاتحاد السوفييتي ودول الشرق الأوسط من قبل هيلينا كارير دانكوس في: «السياسة السوفييتية تجاه الشرق الأوسط ١٩٥٥ - ١٩٧٥» باريس ١٩٧٥ في كانون الثاني ١٩٧٢ نشرت جريدة Neues Deutschland الألمانية الشرقية تقريرا يفيد بأن ميثاق العمل الوطني الذي أصدره البعث دلل على رغبة النظام في التخلي عن السير في طريق التطور الرأسمالي.

(١٠٠) هيئة الإذاعة البريطانية في ١٥ تشرين الثاني ١٩٧٠

(١٠١) نيويورك تايمز في ٥ كانون الثاني ١٩٧١ وعلى العموم نجد اتجاها أكثر واقعية في جريدة Neue Zuericher Zeitung في ٢٩ نيسان ١٩٧١: «المهم... هو ذلك الارتفاع البطيء - لكن المستمر على الدوام - للاستيراد من دول الكتلة الشرقية لكنه بالمقابل لا يضاهي نسب النمو الرائعة للاستيراد من الدول الغربية»

مسؤولية عن الحوادث - وقد عذب بعضهم حتى الموت في السجن ومن ضمن الضحايا البارزين في ذلك الوقت قاسم جواد وعزيز حميد وثابت حبيب العاني والشيخ علي البرزنجي[١٠٢] بحلول تشرين الثاني ١٩٧١ بدأ النظام بتغيير تكتيكاته - نوعا ما - معترفا بوجوب أن عليه أن يكون أكثر جدية في إقامة جبهة متينة مع الحزب الشيوعي العراقي بالرغم من مواصلته اعتقال وتعذيب وسجن الشيوعيين[١٠٣] لقد كان تدهور العلاقات المتزايد بين البعث والكرد جزءً من أسباب ما بدا ظاهريا كأنه تغيير في اتجاه البعث بالرغم من استمرار استعمال التعابير الودية القلبية بين البعث والكرد في الظاهر ولزمن طويل بعد أن أصبح هذا التعبير بعيدا جدا عن الحقيقة. خلال الأشهر الأولى التي أعقبت بيان آذار ١٩٧٠ بدت الأمور وكأن كل شيء يسير حسب الخطة المتفق عليها: إذ تمت إعادة نشر وتحريك قوات البارزاني - البيشمركة - وفق الخطة وإلا فإنهم سيجبرون على السير وفقها[١٠٤] وكانت اجتماعات اللجنة العليا المشتركة المشرفة على تنفيذ الاتفاق تعقد بانتظام. وكانت تجري لقاءات حميمة على المستويات الرفيعة[١٠٥] وبدأ طبع كتب المدارس في المنطقة الكردية باللغة الكردية[١٠٦] وحضر محمد سليمان وهو سوداني وعضو في القيادة القومية لحزب البعث المؤتمر الثامن للحزب الديموقراطي الكردي الذي انعقد في ناوبردان في تموز ١٩٧٠ وكان يتم - كذلك - تبادل التهاني الأخوية الرقيقة في المناسبات المختلفة وكان أعلى علامة مميزة لهذه المرحلة هي صدور الدستور المؤقت الجديد في تموز ١٩٧٠ والذي تضمن نصا صريحا ولأول مرة على أن الشعب العراقي يتألف من قوميتين رئيستين هما القومية العربية والقومية الكردية. وإن هذا القانون يعترف بالحقوق القومية للشعب الكردي والحقوق المشروعة لجميع الأقليات ضمن وحدة العراق إضافة إلى ذلك أصبحت اللغة الكردية هي اللغة الرسمية في المناطق الكردية وستتمتع أية منطقة يكون أغلبية سكانها من الكرد بالحكم الذاتي وفق ما سيتم تعريفه بموجب القانون[١٠٧] لم يمض وقت

---

(١٠٢) راجع التقرير والأرشيف العربي في ١٠ شباط ١٩٧٠ وفي ١٠ أيار ١٩٧١ وبطاطو: مصدر سابق ص ١١٠٥

(١٠٣) مناقشة مع بعض ممن اعتقلوا أو عذبوا في ذلك الوقت وقد جرت في عام ١٩٧٥ - ١٩٧٦

(١٠٤) هيئة الإذاعة البريطانية في ٢٥ آذار وفي ٨ تموز ١٩٧٠

(١٠٥) هيئة الإذاعة البريطانية في ٢٦ نيسان و٨ أيار و٨ حزيران و٩ آب ١٩٧٠

(١٠٦) هيئة الإذاعة البريطانية في ٢٩ أيار ١٩٧٠

(١٠٧) أنظر المواد ٥ - ب و٧ و٨ ج والنص موجود لدى خدوري: مصدر سابق ص ١٨٣ - ١٩٨ أما الأقليات الأخرى المشار إليها فتشمل السريان والتركمان.

قليل على الإعلان حتى ظهرت التصدعات في هذا التحالف وذلك لأن النظام بالأساس كان يشتري الوقت ولم يكن جادا في تطبيق الحكم الذاتي للكرد.

وكان البارزاني - من جانبه - قد عبر بوضوح عن رغبته في أن تكون كركوك مركزا للحكم الذاتي بدلا من أربيل التي اختارها النظام. لو كان قد أجري إحصاء للسكان لتبين أن المناطق المحيطة بكركوك وحيث توجد حقول النفط تحتوي - على أرجح الاحتمالات - على أغلبية كردية ملموسة لكن لم يجر أي إحصاء للسكان وذلك على وجه الدقة خوفا من نتائجه المتوقعة بأن تحوي كركوك أغلبية كردية وذلك بالرغم من التذمرات والشكاوى من جانب الكرد بأن النظام يدوس بقدميه على هذا الموضوع(١٠٨)

كان رفض البعث في أيلول ١٩٧٠(١٠٩) قبول تعيين مرشح الحزب الديموقراطي الكردي حبيب كريم لمنصب نائب رئيس الجمهورية صدا مبكرا للكرد.

انكشفت المديات التي استعد خصوم البارزاني - سواء خصومه من الكرد أو من رجال النظام - للوصول إليها وذلك في المحاولة الخرقاء لاغتيال ابنه إدريس في أوائل كانون الأول ١٩٧٠(١١٠) استمر هذا الجو المتقلقل طيلة عام ١٩٧١ ورافقه إبراز ظاهري وشكلي للعلاقات الصحيحة والحميمة التي أُبقيت بين الحزبين حتى بعد الفشل الذريع والمثير لمحاولة اغتيال البارزاني نفسه في أيلول ١٩٧١ وقد جرت تلك المحاولة في وقت كان يتمتع فيه سيىء الصيت ناظم كزار بكامل دعم وتأييد وإسناد صدام حسين ولو أُلقيت عليه تبعة المحاولة لاحقا.

في أيلول ١٩٧١ استلم صدام حسين رئاسَة لجنة التنسيق العليا لاتفاق آذار يعتقد بأنها كانت محاولة لتعجيل تصحيح الأمور ووضعها في نصابها وربما أيضا بسبب الأزمة الوشيكة لعلاقة العراق المتأزمة مع إيران والتي بدا من خلالها أن من مصلحة بغداد الإبقاء على البارزاني إلى جانبها بشكل أوثق. أما البارزاني - نوعا ما - فلم يكن يبدو أنه كان مقتنعا بتوكيدات البعث على الوفاء وكما سنرى فإن استعدادات إيران

---

(١٠٨) حول تذمر البارزاني من أن قادة المسيحيين المحليين كانوا يساعدون النظام على تعريب كركوك أنظر اللوموند في ٢٥ أيار ١٩٧١

(١٠٩) لا يذكر إدموند غريب أن رفض البعث لترشيح كريم جاء بعد ستة أشهر فقط من إعلان بيان آذار١٩٧٠ أنظر إدموند غريب: «المسألة الكردية في العراق» سيراكوزه ١٩٨١ ص ١٠٥ وكذلك اللوموند في ١٥ أيلول ١٩٧٠

(١١٠) أدموند غريب: نفس المصدر السابق ص ١٠٩

الحربية ورغبتها في أن تكون حصان أمريكا في الخليج بعد انسحاب البريطانيين من الخليج بنهاية عام ١٩٧١[١١١] يبدو أن إيران أقنعت البارزاني بأن تمتين تحالفه مع طهران يؤمن له حماية وأمنا أكبر من التوكيدات الغامضة وغير الكافية عموما التي كان قادرا على انتزاعها من بغداد. لقد كان التمزق بعيدا بعض الوقت في نهاية عام ١٩٧١ حينما صدر ميثاق العمل الوطني من قبل البعث في أواسط تشرين الثاني والذي بدا وكأنه محاولة للحصول على التأييد والدعم للنظام من أكبر عدد ممكن من الأطراف والقوى السياسية. كرر الميثاق - باجترار - النقاط الرئيسة في بيان آذار حول الحكم الذاتي للكرد. وتحدث الميثاق عن إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وتحريره من التبعية وتحدث عن العلاقات المتطورة مع الدول «الاشتراكية الصديقة» ومبينا مسؤولية الدولة عن قيادة الفعاليات الاقتصادية وأن هدف الثورة سيكون: تحرير الثروة النفطية من السيطرة والاستغلال الأجنبيين، وشدد على نية النظام في تحقيق أوسع تحالف جبهوي ممكن مع جميع القوى الوطنية والقومية التقدمية ضمن إطار نظام ديموقراطي شعبي موحد[١١٢] لقد كانت هناك دوافع عديدة وراء هذه المناشدة ففي خريف ١٩٧١ وجد النظام نفسه مهددا وفي وقت واحد من قبل عدد من الجهات المختلفة: في المقام الأول كان النزاع الطويل المستمر مع إيران حول شط العرب وبعض مناطق الحدود الأخرى والذي أخذ منحى منذرا بالشؤم بعد انسحاب البريطانيين من الخليج وخلق دولة الإمارات المتحدة مباشرة بعد ذلك الانسحاب وبعد الزيادة في التجهيزات العسكرية الأمريكية لإيران والتي أعلى عنها بشكل واسع في أجهزة الإعلام[١١٣]

كان يمكن اعتبار علاقات العراق مع أغلب الدول العربية ودية لكن بشق الأنفس إذ كان السعوديون وحكام الخليج الجدد مرتابين وخائفين مما يمكن أن يفعله البعث. وبمعزل عن المحاولة قصيرة الأمد والفاترة للمصالحة في ١٩٧٨ - ١٩٧٩ والتي كانت نصف عداوة اعتبر السوريون النظام بأنه منشق وفق المعايير البعثية- وأبقى نصف العداوة هذا الوضع سائدا على العموم. ولم يكن الأردنيون قوة رئيسة في الشرق الأوسط في أوائل السبعينيات وعلى أي حال كانوا يعتبرون المواقف «الجذرية» للعراق

(١١١) أنظر باري روبين: «طريق عبدت بحسن النوايا: التجربة الأمريكية مع إيران» لندن ١٩٨١ ص ١٢٥ - ١٣٥

(١١٢) النص الكامل موجود لدى خدوري: مصدر سابق ١٩٧٨ ص ١٩٩ - ٢٢٩ من المهم ملاحظة أن كلمة «إسلام» لم ترد في الوثيقة.

(١١٣) أنظر الملاحظة ١١١ أعلاه.

حول المسألة الفلسطينية تنبيها مقرونا بذعر وإن كان في الحقيقة لا مبرر له. وكانت العلاقات مع مصر متردية في زمن عبد الناصر وقد تردت أكثر في ظل خلفه. أما خارج البلاد العربية، فرغم استمرار التجارة بنشاط إلى حد ما فإن علاقات العراق مع الغزب اتسمت بالتشوش. لقد قطعت العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة في ١٩٦٧ وكذلك طرد دبلوماسيين انكليزيين في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٠ وذلك بعد احتلال إيران لثلاث جزر صغيرة في الخليج وهي طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى. وإن وقت ازدهار العلاقات مع ألمانيا الغربية واليابان لم يحن موعده بعد وذلك كان يعني أن فرنسا كانت الصديق الوحيد الثابت للعراق في أوربا الغربية. بعيدا عن هذا الارتباط الذي لا يمكن المبالغة في تقدير أهميته في هذا الوقت المبكر أي في ١٩٧١ - ١٩٧٢ لقد كان مجمل مستقبل العراق الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي معتمدا كليا - وتقريبا بشكل أحادي - على علاقاته مع الاتحاد السوفييتي وبقية دول الكوميكون الأخرى.

خلفية تاميم شركة نفط العراق:

لقد كان أحد أهم أسباب عزلة العراق عن الغرب في هذه الفترة هو علاقاته المضطربة مع شركة نفط العراق والتي ازدادت تدهورا منذ توقيع العراق لاتفاقية تطوير حقل الرميلة الشمالي مع الاتحاد السوفييتي في ١٩٦٩ لقد كانت شركة نفط العراق الممول الرئيس للحكومة في الستينيات[١١٤] وكانت تؤمن معدل ٨٠,٤٪ من مجموع الدخل الحكومي ما بين ١٩٥٩ - ١٩٧٠ وكانت الوسيلة الوحيدة لزيادة تلك الإيرادات هي الدفع لإنتاج نفط أكثر لكن باستثناء نفط الرميلة الشمالي - كان إنتاج النفط تحت سيطرة شركة نفط العراق وتتحكم هي في معدلاته. بالرغم من ارتفاع أسعار النفط بشكل محسوس بعد اتفاقية طهران ١٩٧١ بقي العراق بلدا فقيرا وبمعدل دخل سنوي للفرد أقل من ١٢٠ دولاراً في تلك السنة وهو يعادل ثلث نفس المعدل بعد ست سنوات فقط[١١٥] لذا فإذا كان للعراق أن يتقدم أو حتى يبقى يتقدم بمعدل يساوي معدل الزيادة في السكان فقط كان من الضروري زيادة إنتاج النفط بشكل محسوس.

---

(١١٤) براون: مصدر سابق ص ١١٣

(١١٥) أنظر: «أوراق عن العالم العربي» - بالفرنسية - العراق -١ - ٢٤ في ٢٦ نيسان ١٩٧٨

لقد كان من الجلي أن شركة نفط العراق إما أنها لم تكن قادرة وإما لم تكن راغبة في الاستجابة للضغوط العراقية عليها. من الصعوبة تقدير مدى قلق الشركة وتوجسها من الدلائل الواضحة للتقدم المنطلق من حقل الرميلة الشمالي لكن لم يبدو من ممثليها في المفاوضات عامي ١٩٧١ - ١٩٧٢ أية مرونة. وأوضح الهبوط المفاجئ في معدلات التصدير من مراكز التصدير على البحر الأبيض المتوسط في خريف ١٩٧١[١١٦] للعراقيين هشاشة مركزهم بالرغم من زيادة الأسعار المقررة في طهران وكان هذا سببا مهما في تشجيع البعث على محاولة إنجاز تحالف سياسي متين في الداخل.

في هذه المرحلة - خريف ١٩٧١ - كان كل النفط العراقي ينتج من قبل شركة نفط العراق وشركة نفط البصرة وشركة نفط الموصل فقط. بالرغم من تأسيس شركة النفط الوطنية عام ١٩٦٤ لكن لم يكن أي حقل فعلي تعمل فيه إلا في عام ١٩٦٨ ولم تبدأ الإنتاج لحد ذلك الوقت في أي من المناطق التي استعادتها الحكومة من امتيازات الشركات أعلاه بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١

في حديث رئيس وبعد أيام من إعلان ميثاق العمل الوطني أشار الرئيس البكر لشركة نفط العراق بأن ليس للنظام النية في إبقاء هذا الوضع غير العادل وكما رأينا فإن الميثاق نفسه قد اقترح بأن النظام يفكر في اتباع خط أكثر تشددا مع الشركة.

علاوة على ذلك فإن أحداث الخليج في تشرين الثاني ١٩٧١ وتأميم ليبيا لشركة النفط البريطانية في كانون الأول ١٩٧١ - التي كانت تملك ٢٣,٧٥٪ من أسهم شركة نفط العراق - قد شجعت النظام على أن يتخذ خطوات أكثر إيجابية وكان من الواضح أن علمه بأن حقل الرميلة الشمالي سيبدأ في الإنتاج في ربيع ١٩٧٢ قد شجعه على اتخاذ مثل تلك الخطوات. لم يتبق لشركة نفط العراق سوى ورقة السوق فقط لتستخدمها[١١٧]

بعد أيام من إعلان ميثاق العمل الوطني أوضح متحدث رسمي باسم الحزب الشيوعي العراقي وهو الاقتصادي صفاء الحافظ بأن تلك الوثيقة احتوت على «عناصر مؤكدة وإيجابية جدا»[١١٨] وكان من الواضح أن الشيوعيين اعتبروها كسبا في الموقع والتي بإمكانهم أن يستجيبوا لها بشكل بناء.

---

(١١٦) بنروز وبنروز: مصدر سابق ص ٤٠٦.

(١١٧) التايمز اللندنية في ١٤ كانون الأول ١٩٧١

(١١٨) اللوموند في ٢١|٢٢ تشرين الثاني ١٩٧١

في ما بعد سنناقش الأساس المنطقي خلف تحالف الشيوعيين اللاحق مع البعثيين بشكل أكثر تفصيلا[١١٩] لكن بالإمكان تقدير موقف الشيوعيين بحق، وبموازاة أعداء البعث في الداخل والخارج، إن الشيوعيين (ومن منطلق مغاير ولكن لأسباب مماثلة في جوهرها) اعتبروا سياسة النظام في الصداقة مع الاتحاد السوفيتي، وعزمه الواضح للوصول إلى حل مناسب للقضية الكردية، ورغبته الواضحة في إنهاء احتكار شركه نفط العراق، على أنها تشكل دليلا متزايدا، وفي التحليل الأخير مقنعا، في التزام النظام بخط سياسي يميل نحو اليسار. بالنسبة لبقية أعداء النظام خدم هذا التظاهر في تكريس الصورة السلبية عن النظام بينما وجد الشيوعيون أنفسهم تحت ضغط متزايد لمنح دعمهم - على الأقل بحدود عريضة - لسياسات كانوا هم يحرضون من أجلها لسنين عديدة خلت بينما يترددون الآن في ذلك.

في نهاية كانون الأول ١٩٧١ أعلن عن قرب بدء المفاوضات مع شركة نفط العراق في محاولة لحل خلافات الشركة والحكومة. في ١٣ كانون الثاني ١٩٧٢ أكد راديو بغداد لمستمعيه أن حقوق العراق الكاملة ستنتزع من شركة النفط. ولن تكون هناك أية مساومة على الامتيازات التي تضر بمصالح الشعب. لم تحرز المفاوضات تقدما آنيا وأجلت لمدة أسبوع وطار صدام حسين مباشرة إلى موسكو مع وفد رفيع المستوى داعيا إلى تحالف إستراتيجي مع الاتحاد السوفييتي[١٢٠]

في نفس الوقت أكد مكرم الطالباني عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في بيروت بأن مناقشات جدية كانت تجري بين البعث والشيوعيين على أسس ميثاق العمل الوطني. بينما أقر مكرم الطالباني بوجود خلافات حول عدد من المواضيع أكد الطالباني دعم الحزب الشيوعي القلبي الكامل لنية البعث التي تبدو جدية في حل المسألة الكردية وموقفه المعادي للإمبريالية[١٢١] وبحلول نيسان ١٩٧٢ بدأ الحزب الشيوعي وبشكل أكثر جلاء في دعم البعث مؤكدا أن التطورات الأخيرة حددت نقطة تغيير جوهرية في معركة الشعب وأوضح رغبته في المشاركة في الجبهة الوطنية التقدمية[١٢٢]

---

(١١٩) أنظر الصفحات ٢٠٤-٢٠٦ أدناه.

(١٢٠) هيئة الإذاعة البريطانية في ١٣ كانون الثاني ١٩٧٢ وكذلك التقرير والأرشيف العربي في ١٠ شباط ١٩٧٢

(١٢١) هيئة الإذاعة البريطانية في ٢٥ شباط ١٩٧٢

(١٢٢) التقرير والأرشيف العربي في ١ نيسان ١٩٧٢

تم استئناف المفاوضات مع شركة نفط العراق في آذار ١٩٧٢ وتم الاتفاق على مبدأ أن تشارك الحكومة العراقية بنسبة ٢٠٪ من أسهم الشركة وذلك تطبيقا لقرار أوبك.

في ٧ نيسان افتتح ألكسي كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي بنفسه إنتاج حقل الرميلة الشمالي وبعد ذلك بيومين وقع مع البكر معاهدة أمدها خمسة عشر عاما للتعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والتقنية والثقافية وفي بقية الحقول. لقد كان من الواضح أنه من المستحيل على الحزب الشيوعي العراقي أن يباعد ما بينه وبين تلك الإنجازات الباهرة. لقد كانت تلك الأيام مبهجة ومندفعة وبعد أسبوع واحد من احتفال الافتتاح غادرت أول شحنة من نفط الرميلة الشمالي ميناء الفاو متجهة إلى الاتحاد السوفييتي وتم الاتفاق على سلسلة صفقات مبيعات من النفط الجديد مع جهات حكومية وغير حكومية في كل من البرازيل وإيطاليا والاتحاد السوفييتي وألمانيا الديموقراطية خلال شهري شباط وآذار.

أُعطيت للتقارب مع الشيوعيين صيغة متينة بتعيين عامر عبدالله ومكرم الطالباني كوزيرين في الحكومة وذلك في ١٥ آيار وبعد ثلاثة أيام قدمت الحكومة إنذارها إلى شركة نفط العراق لأن تختار المحافظة على معدلات الإنتاج السابقة وتنهي خلافاتها المعلقة مع الحكومة وإلا فإنها ستواجه التأميم. ورفضت الشركة الإنذار وبذا تم تأميمها في الأول من حزيران ١٩٧٢ وقامت سوريا بخطوة مماثلة بعد ساعات قلائل[١٢٣]

لم يلق أي عمل لأية حكومة عراقية منذ ثورة تموز ١٩٥٨ الترحيب والتأييد الواسع والمتحمس مثل ما لاقاه هذا العمل وكان البعث قادرا على أن يعيش ويستمر لسنوات برأس المال المعنوي الذي ولده.

هددت شركة نفط العراق بعد التأميم مباشرة بمقاضاة كل من يشتري نفطها - وباشرت فعلا في تنفيذ تهديدها -

لقد كان واضحا وبشكل لا يحتاج إلى برهان أن العراق لم يكن محبوبا في الأوبك بالرغم من جميع محاولاته لترتيب صفقات بيع نفطه مع البلدان الأخرى على أمل أن سيكون في متناوله الأموال اللازمة لتمويل برامج تطوره الطموحة أو تسديد

(١٢٣) لقد أمضى صدام حسين أسبوعا كاملا في دمشق في آذار.

رواتب قواته المسلحة والصرف على خدماته المدنية. لقد كان أعضاء أوبك يخافون أن يقوم العراق وهو في يأسه بإغراق السوق بنفط رخيص[١٢٤]

ومهما يكن الأمر فقد حصل صدام حسين ورفاقه على أكبر التطمينات من كل من البلدان الاشتراكية ومن منافسي البعث السياسيين على حد سواء قبل اتخاذ أي خطوات غير قابلة للتراجع عنها.

وبالضبط لم يتأتَ لتلك القوى أن تتكهن بأن تسوية مع شركة نفط العراق ستتم خلال ثمانية أشهر والأكثر من ذلك هو قدرة العراق على حل مشاكل التسويق المستعصية وحلها مرة واحدة وللأبد بعد الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة في تشرين الأول ١٩٧٣ مباشرة.

---

(١٢٤) الفاينانشيال تايمز في ٩ حزيران ١٩٧٢

الفصل الخامس

١٩٧٢ - ١٩٧٥

استمر وضع البعث خلال الفترة بين تأميم شركة نفط العراق في حزيران ١٩٧٢ وبين توقيع اتفاقية الجزائر في آذار ١٩٧٥ متقلقلا وغير حصين. لأجل تكريس مواقعه بثبات كان على البعث التغلب على عقبتين مترابطتين: في المقام الأول كان يجب عليه الحصول على دعم - أو على الأقل قبول له - من جانب تلك القوى والحركات السياسية التي كانت جذرية تقليديا أي تلك القوى التي دعمت الحزب الشيوعي وبذلك يحصل على دعم يصل إلى حجم فاته هو أن يصله سابقا وفي المقام الثاني كان من الواضح أن على البعث أن يحكم سيطرته على الكرد بثبات إذا كان يريد أن يثبت سلطته على عموم البلاد ومن باب التعميم كان عليه أن يخلق الظروف المستقرة التي تعتبر جوهرية لتركيز سلطته. نجح البعث منذ مجيئه للسلطة في تحقيق تلك المتطلبات إلى درجة معينة وفي تثبيت ادعاءاته اليسارية بسلسلة من السياسات التقدمية «ظاهريا» وفي نفس الوقت مبقيا الشيوعيين في وضع حرج وفي موقع دفاعي وذلك جزئيا بسرقة أرديتهم[*] بهذه الطريقة أو تلك وجزئيا أيضا بمزيج من القمع والاستمالة.[**] أما بخصوص الكرد فقد حاولت قيادة البعث شراء الوقت لنفسها[***] ببيان آذار ١٩٧٠

[*] يقصد المؤلفان سرقة شعاراتهم وتحليلاتهم ورفعها وكأنها شعارات وتحليلات ومواقف البعث. [المعرب].

[**] يعني المؤلفان ممارسة الاعتقال والقمع والتعذيب من جانب البعث ضد الشيوعيين ويقوم في نفس الوقت بالحوار مع قياداتهم ومحاولة احتوائهم بالتحدث معهم وفق منطق علمي تقدمي وإظهار صدام حسين وكأنه يمثل تيارا تقدميا يصارع تيارا يمينيا داخل البعث، وبالتالي يجب على الشيوعيين التعاون معه مقابل تنازلات هامشية. [المعرب].

[***] عبارة شراء الوقت هنا لا تعني كسب الوقت بمفهومها الاعتيادي، بل تعني الحصول على وقف للاعمال المعادية مقابل تنازلات للكرد بمشاركتهم في السلطة جزئيا وفق بيان ١١ آذار ١٩٧٠ مما يتيح للنظام الفرصة لتكريس مواقعه في السلطة. [المعرب].

والذي لم يطلق يد قيادة البعث الصورة التي كانت تريد تلك القيادة عكسها في تحركها للحصول على الدعم الشعبي. كل ذلك كان ضروريا للنظام قبل المضي قدما في تأميم شركة نفط العراق وهذا فعل يهلل له لوحده وقد ساعد في التقليل ومن ثم التغلب على عدم شعبية البعث. نتيجة للتأميم أصبحت الدولة تملك السيطرة المطلقة على مصادر النفط تلك السيطرة التي زادت كثيرا جدا من قوة الدولة فعندما تبين بأن الملا مصطفى غير متأثر بالتأميم واستمر في ضغطه لأجل تطبيق بيان آذار ١٩٧٠ ومن ثم استأنف القتال في كردستان وبدأ البعث بالسعي الحثيث لاتباع سياسة تعاون أكثر وضوحا مع الشيوعيين داعيا الحزب الشيوعي العراقي للاشتراك معه في جبهة وطنية. بالرغم من أن تشكيل الجبهة الوطنية لم يحصل إلا بعد سقوط كزار في ١٩٧٣ لكن من المؤكد أن شمول الشيوعيين «كشريك» رئيس للبعث في ذلك الوقت الدقيق يعود للتهديد الجديد للنظام من قبل الكرد وكذلك - بالضبط - أيضا نتيجة لشعور صدام حسين وزمرته بالحاجة إلى تقوية مواقعهم ضمن قيادة البعث وبإشراك الشيوعيين في ظروف لا تشكل فيها مثل هذه الخطوة أي تهديد لحكمهم وسيطرتهم. كان هناك عامل آخر يزيد الوضع تعقيدا ألا وهو الموقف الجذري والمعادي للإمبريالية ظاهريا الذي اتخذه البعث قد أوحى وبشكل محتوم بتوقعات تفيد بأنه ستكون هناك مشاركة سياسية من جانب شرائح اجتماعية أوسع نطاقا وهذا هو بالضبط ما لم تكن قيادة البعث مهيأة لأن تقبل به على المدى الطويل أبدا وبأي شكل كان. وعلاوة على ذلك فبينما كان البعث يناشد الجماهير التقدمية في البلاد وبإيماءات مستمرة عن «بناء الاشتراكية» لدرجة أن البعث أطلق النقاشات الموسعة حول كيفية إنجاز ذلك وبذلك كان البعث يباعد بينه وبين حلفائه الطبيعيين ضمن الطبقات المتوسطة والمجموعات الاجتماعية التي لا تحبذ مثل تلك السياسات. وبالمقابل وكما سترينا إياه الأحداث اللاحقة فإن هذا التباعد لم يكن كليا أبدا وإن قابلية البعث على استغلال هذا الاحتياط الرئيس من الدعم ساعدته لاحقا «على تحوير» الكثير من التطورات التي روج لها في البداية.

كانت هذه الفترة من حكم البعث ولحد آذار ١٩٧٥ مشوشة ومتناقضة إذ كان من النادر أن تكون الأشياء في تلك الفترة مطابقة فعلا لما كانت تبدو عليه. لقد كان واضحا أن «حماس» البعث للاشتراكية وتحالفه مع الاتحاد السوفييتي والحزب الشيوعي أثار الكثير من الهواجس في صفوف الطبقات الوسطى لكن قسما من تلك السياسات قد جلبت للبعثيين منافع مهمة ومحسوسة. إذ برزت سيطرة متزايدة للدولة على اقتصاد يتطور ويتوسع بسرعة ينتج بالضرورة إنفاقا حكوميا أكبر وبالتالي تبرز فرص غير

محدودة لأولئك الذين كانوا في مواقع تمكنهم من الاستفادة من الكم الكبير من العقود والمناقصات التي عرضت في مجالات إنشاء الطرق والمدارس والمستشفيات أو في تجهيز معدات قطاعات صناعية كاملة - وأغلب هؤلاء من الطبقات الوسطى - علاوة على ذلك فإن سياسات الحماية الكمركية والسيطرة على الاستيرادات[١] والتسهيلات المالية السخية والقروض الرخيصة قد ساعدت الصناعيين ورجال المال - على قدم وساق - في الحصول على أرباح عالية بدون المخاطرة برأسمالهم وبدون المخاطرة بمواجهة المنافسة الأجنبية[٢].

في ظل هذه الظروف كان التحالف ما بين الشيوعيين والبعثيين وقتيا بالرغم من أن هذا لم يكن جليا بالنسبة لكل من الغرب والاتحاد السوفييتي وللحزب الشيوعي العراقي وحتى للكثير من البعثيين أنفسهم في ذلك الوقت.

في تلك الفترة دفع تحول النظام الحاسم ظاهريا نحو اليسار المعبر عنه بتأميم النفط وباتفاقية الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفييتي وتشكيل الجبهة الوطنية والقومية إلى أن ترتفع أصوات العداء كل من الغرب ودول الخليج الأكثر محافظة. وكانت إحدى نتائج هذه الحالة أن أصبحت إيران منشغلة أكثر وعن قرب في شؤون كردستان العراق في محاولة لإضعاف النظام في بغداد مجهزة البارزاني بكميات كبيرة من المال والأسلحة المعقدة. ونتيجة لذلك كان بإمكان البعث أن يصور نفسه كضحية للهجمات والمؤامرات التي تدبرها الإمبريالية الغربية والتي تنفذ من قبل عملاء الإمبريالية المحليين. وكان يظهر نفسه وكأنه بطل «للتقدم» في وجه الهجمات من شاه إيران «الرجعي». في مثل تلك الظروف شعر الشيوعيون العراقيون أن ليس بإمكانهم تقديم أقل من الدعم للنظام. إذا أخذنا بوجهة نظر البعث الأساسية المعادية للشيوعية وكذلك ميل صدام حسين الشخصي للإبقاء على سيطرة مطلقة على آلة الدولة في أيدي نظامه قدر إمكانه. وأصبح واضحا بأنه حالما نجح النظام في إيجاد أكثر السبل فعالية في التعامل مع الكرد - التي تمثلت في محاولة النظام إقامة السلام مع إيران - لم تعد هناك حاجة ماسة تضغط على النظام للإبقاء على التحالف مع الشيوعيين ولا إلى الاتحاد السوفييتي وقد بدأ النظام مباشرة بالتخطيط للبحث عن شركاء متجانسين معه روحا وطبعا.

---

(١) هيئة الإذاعة البريطانية في ٢٧ آيار ١٩٧٣

(٢) أنظر عصام الخفاجي «القاعدة الطفيلية لنظام البعث» ضمن كتاب «الحملة ضد الاضطهاد ومن أجل الحقوق الديمقراطية في العراق» لندن ١٩٨٦ ص ٧٣ - ٨٨.

مع الجبهة الوطنية والقومية وضدها:

بالرغم من أن الوزيرين الشيوعيين قد عينا في الوزارة في آيار ١٩٧٢[٣] لكن بقي أمر التحالف لحد تموز ١٩٧٣ عندما اتخذ الحزب الشيوعي القرار الجماعي للمشاركة في الجبهة الوطنية والقومية.

بالرغم من كلمات البعث الطنانة حول الاشتراكية وحماسه المعلن للاتحاد السوفييتي كان هناك عدم ثقة عميق يطبع العلاقات بين الحزبين على الدوام وخصوصا ضمن كوادر الحزب الشيوعي الذين عانوا الأمرين على يد البعثيين لسنوات قليلة خلت. بسبب خط النظام المعلن وجدت القيادة الشيوعية أنه من الصعب عليها الاستمرار بدعم النظام إن تحالفا مثل هذا سيكون تحالفا بين فريقين غير متكافئين إذ إن جميع مراكز القوة والقسر والتسلط فالدولة كانت وبالتأكيد وتستمر باقية في أيدي البعث لوحده وبشكل ثابت ومتين[٤]

أعطى ترخيص أو إجازة الحزب - الذي ترافق مع تشكيل الجبهة - الشيوعيين حرية أكبر في نشر أدبيات الحزب وفي كسب أعضاء جدد واعتقد قادة الشيوعيين - كذلك - أن بإمكانهم التأثير على بعض القادة البعثيين وخصوصا صدام حسين الذي صور وكأنه «كاسترو» ثان تقريبا وذلك بفضل مبادراته في القضايا المحلية والدولية المنسجمة عاطفيا وعقليا مع هذا الاتجاه. وكذلك لم يبق الاتحاد السوفييتي أو الدول الاشتراكية الأخرى تأييدها لصيغة الجبهة سرا وقد حثت - وبشدة - الحزب الشيوعي العراقي على التخلي عن تحفظاته والمساهمة في الجبهة[٥]

عند استعادة الأحداث الماضية ومراجعتها والتمعن فيها يتضح أن «إلصاق» الشيوعيين بالجبهة يبدو وكأنه عمل «انتحاري» وفي الحقيقة فإنه كان يبدو كذلك للكثير

---

(٣) نص س. هلمس على أن الوزيرين عينا بعد تشكيل الجبهة الوطنية وهذا غير صحيح أنظر كتابه: «العراق: الجناح الشرقي للعالم العربي» نيويورك ١٩٨٤ ص ٧٧.

(٤) كان من الصعب، ضمن الجبهة، إبقاء الشيوعيين مهتمين قبل كل شئ في الوصول أو المحافظة على السلطة. أنظر بنروز و بنروز: «علاقات العراق الدولية والتطور الوطني» لندن و بولدر ١٩٧٨ ص ٣٧٠. لقد كان تشكيل الجبهة في المقام الأول على الشكل التالي: ٨ بعثيين، و ٣ شيوعيين، ومستقلان اثنان، و ٣ للحزب الديمقراطي الكردي. وهذا يعني أنه بالرغم من إمكان الشيوعيين استخدام الجبهة كمنبر ويعطيهم كذلك وصولا مباشرا إلى نظرائهم البعثيين، لكنهم لم يتمكنوا من استخدامها للحصول على سلطة مهما كانت قليلة وكذلك لم يتمكنوا من الاحتفاظ بالقوة التي كانت لديهم.

(٥) انظر الهامش ٧ من هذا الفصل.

من العراقيين سواء أكانوا من الشيوعيين أم من غيرهم. بالنسبة للآخرين كان إشراك وزيرين وكذلك المقدرة على إصدار جريدة أسبوعية ومجلة شهرية - وكانتا خاضعتين للرقابة الحكومية باعتراف الجميع - وكذلك الحرية الأكبر في الحركة وإمكانية العودة لأولئك الذين كانوا عرضة للاضطهاد خلال عقد خلا أو على الأقل لأولئك الذين أُجبروا على العمل السري إلى العودة إلى ما يشبه الحياة الاعتيادية كل ذلك كان يمثل في نظر الآخرين كأنها إنجازات للحزب. اعتبر الكثيرون أن الفرص التي بدأت الآن بالظهور هي بداية لفترة يتمكن فيها الحزب من إعادة بناء كادره وتقويته وليعيد روابطه بالمنظمات الجماهيرية - النساء والشباب والطلبة ونقابات العمال وغيرها - أي تلك المنظمات التي كانت تقليديا متعاونة أو مرتبطة مع الحزب الشيوعي. وبالنسبة لبعض من قضوا سنوات طويلة في المنفى في الخارج كانت الجبهة تساعدهم على العودة مزودين بحافز جديد مضاف ألا وهو القدرة على ممارسة العمل السياسي بصورة شرعية. يجب تقييم قرار الحزب الشيوعي العراقي في المشاركة قي الجبهة عام ١٩٧٣ على ضوء أرضية تحليله للوضع في الشرق الأوسط والعراق عام ١٩٥٩[٦][*] الذي قاد الحزب الشيوعي إلى أن يقرر عدم استلام السلطة عندما سنحت الفرصة لذلك. وبما أن ذلك الخط الفكري والسياسي لم يخضع للمراجعة أو النقد مطلقا وذلك على الأكثر، لأن تلك الفرصة الوحيدة قد مرت ولم تعد ولم تكن هناك فرصة لقيام أي نوع من أنواع المشاركة الديموقراطية في الحكومة لذا لم يكن لدى الحزب الشيوعي أي بديل سوى العودة للعمل السري.

إن الامتداد المنطقي لخط عام ١٩٥٩ وبعد حوالي أربعة عشر عاما كان في المحاكمة المنطقية التالية: على الأقل في الوقت الحاضر[**] تعني الجبهة نوعا من تقاسم السلطة مع شريك واضح التقدمية - ظاهريا - ويميل نحو اليسار وهو أقصى ما يتوقعه الحزب الشيوعي. لقد توافق هذا المنظور مع إحدى القواعد العامة والأساسية لسياسة الاتحاد السوفييتي في المنطقة والتي تنص على أن الاتحاد السوفييتي كان يفضل العمل مع الحكومات على العمل مع أحزاب معارضة متى ما كان ذلك ممكنا[٧]

---

(٦) راجع الفصل الثاني.

[*] يقصد المؤلفان الخط السياسي والفكري للحزب الشيوعي العراقي في ذلك الوقت (أي ١٩٥٩). [المعرب].

[**] أي عام ١٩٧٣ [المعرب].

(٧) وهذا واحد من الأفكار الرئيسية التي تبرز من مجموعة المقالات المنشورة من قبل ميشائيل كونفينو وشيمون شامير بعنوان «الاتحاد السوفييتي والشرق الأوسط» في اورشليم القدس ١٩٧٣

بالرغم من النقاشات والحجج المقدمة لصالح تشكيل الجبهة بقي الكثير من الشيوعيين على درجات من الشك والريبة. بعيدا عن كل كراهيتهم الفطرية لكثير من صيغ البعث الديماغوغية وإيمانهم الراسخ بأن العداء للشيوعية هو جزء أساسي من المفاهيم البعثية مهما بدل البعثيون من أوراقهم. وكانوا يشعرون بأن طبيعة وحجم مشاركة الحزب الشيوعي في الحكومة ستكون لها- بصورة غير مباشرة - آثار قاسية وسلبية على الحزب. وقدمت انتقادات - كذلك - لفكرة الجبهة بينت بأن أي تحالف بين الشيوعيين والبعث سيكون تأثيره ببساطة كبت وقمع أكثر منافسي النظام نشاطا وأقواهم تنظيما. علاوة على ذلك فإن أي تعاون مع البعث سوف يشوه سمعة أو يخزي الحزب الشيوعي خصوصا في نظر أولئك الذين عانوا على أيدي البعثيين سواء في عام ١٩٦٣ أو منذ ١٩٦٨ وكذلك كان هناك شعور قوي بأن قيادة البعثيين تبغي الاستفادة من الشيوعيين وسوف تنقلب عليهم مرة أخرى إن عاجلا أم آجلا.

لقد كان أعضاء حزب البعث منقسمين أيضا في مواقفهم من التحالف مع الشيوعيين. رحب بالتحالف أولئك الذين كانوا على يسار حزب البعث وهم الذين كانوا مقتنعين بصورة أكثر جدية ببناء نوع من «الاشتراكية». لكن الكثير من البعثيين الآخرين الذين كانوا منجذبين إلى الجانب القومي من «العقيدة البعثية» واللذين كانوا أكثر تأثرا بمشاعر معاداة الشيوعية المختلفة وخصوصا أولئك اللذين يلقون على الشيوعيين مسؤولية مجازر الموصل وكركوك في ١٩٥٩[(٨)] إما أذعنوا بنفور وإما كانوا معادين بشدة.

بالرغم من تلك المواقف المتباينة فإن تشكيل الجبهة قد خدم بالتأكيد في تكريس النظام في العراق وبالنتيجة زاد من عزل العراق عن جيرانه «المعتدلين.»

الأحداث اللاحقة لتاميم شركة نفط العراق:

بالرغم من أن الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن تأميم شركة نفط العراق أصبحت قصيرة الأمد بالمقارنة مع ما كان متوقعا إذ تمكن النظام - لكن بشق الأنفس - من الاستمرار على تنفيذ برامجه المفترضة في وقتها. لقد أوضح قرار النظام بعدم تأميم شركة نفط الموصل وشركة نفط البصرة - اللتين كانتا تابعتين ومملوكتين بالكامل من

---

(٨) أنظر هلمس: مصدر سابق ص ٧٥ حيث يتم نقل الممارسات البعثية المماثلة والرواية البعثية للأحداث بدون نقد وكأنها حقائق موضوعية. وكذلك حنا بطاطو: مصدر سابق ص ٨٦٦ - ٨٨٩ و ٩١٢ - ٩٢١.

قبل شركة نفط العراق وكانتا تقومان بنفس الدور الاستخراجي والاحتكاري تماما مثل الشركة الأم أي شركة نفط العراق - درجة عالية من الذرائعية من جانب النظام. لقد ساهمت الشركتان الصغيرتان - شركة نفط الموصل وشركة نفط البصرة- في إنتاج حوالي ٢٥٪ من إجمالي إنتاج الشركات الأجنبية في العراق من النفط وكان يتم تصدير هذا الإنتاج عبر القنوات الاعتيادية لقد كانت المهمة الآنية للنظام هي إيجاد منافذ بديلة لتصدير المتبقي من النفط المنتج سابقا من قبل شركة نفط العراق - والذي أصبح ينتج الآن من قبل الشركة العراقية للعمليات النفطية -

سبق وأن أُجريت عدة ترتيبات مع الاتحاد السوفييتي ودول أخرى - اشتراكية بشكل رئيس - قبل التأميم ولكن تلك كانت تبدو إما أنها كانت على شكل البيع بالمقايضة وإما البيع بالنسيئة(٩) وأمنت هذه الترتيبات بضائع أو مساعدات تقنية لكنها لم تؤمن دخلا[*] مقابل النفط العراقي.

لذا وخلال المفاوضات مع شركة نفط العراق - التي كان كل طرف يعلم ما سينجم عنها وذلك من خلال الحكم على المغزى وعلى البيانات المعلنة للطرفين وإن النتيجة من الجائز ستكون التأميم وذلك قبل التأميم بفترة طويلة - كان البعثيون حريصين على الإبقاء على علاقات جيدة مع فرنسا بشكل خاص لأنها كانت ثاني أكبر مشتر للنفط العراق(١٠) وتبعا لذلك منحت شركة البترول الفرنسية - وهي رديفة لشركة نفط العراق - معاملة خاصة بعد تأميم الأخيرة مباشرة(١١) وبعد أيام قليلة وفي نهاية زيارة رسمية لصدام حسين إلى فرنسا تم توقيع اتفاقية يقوم العراق بموجبها بتصدير ٢٣,٧٥٪ من إنتاج الشركة العراقية للعمليات النفطية إلى فرنسا. حافظ هذا المعدل - عمليا - على مستوى الإنتاج النفطي على ما كان عليه قبل تأميم شركة نفط العراق وكذلك كان هذا المعدل يعادل أسهم شركة البترول الفرنسية في شركة نفط العراق المؤممة.

بعد عدة أشهر تم تنظيم لقاء بين الحكومة العراقية وشركة نفط العراق عبر وسطاء من شركة البترول الفرنسية ومن الأوبك وذلك في شباط ١٩٧٣ وقد وصفت بنود

---

(٩) بنروز و بنروز: مصدر سابق ص ٤٣٠ و ٤٣١.

[*] يقصد المؤلفان تأمين دخل على شكل نقد بالعملات الصعبة. [المعرب].

(١٠) لقد كان العراق ثالث مورد لفرنسا بعد السعودية وليبيا. أنظر مجلة تجارة الشرق [بالفرنسية] في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٧٢

(١١) جريدة التايمز اللندنية في ٧ حزيران ١٩٧٢

التعويض بأنها كانت كريمة[١٢] تم تأميم حصص النفط الهولندية والأمريكية بعد الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة في ١٩٧٣ وأعقب ذلك بعدة أسابيع تأميم حصة كولبنكيان وفي كانون الأول ١٩٧٥تم تعريق جميع الأسهم الأجنبية في العراق[١٣]

عند المقارنة مع الوضع في إيران في ١٩٥١ - ١٩٥٣ عندما حاول محمد مصدق تأميم شركة النفط الأنكلو - إيرانية فقد تمت معارضة تلك الخطوة بأن قامت الشركة بخفض الإنتاج بنسبة ٩٥٪[١٤] لقد أنجز النظام العراقي تأميمه للنفط في وقت بدأت فيه أوبك بوضع سقف للإنتاج بوصفها كارتل بائعي نفط. وكذلك في وقت كانت فيه الدول المشترية للنفط مهتمة بأن تؤمن أسواقا أكثر ثباتا لتصريف منتجاتها وتؤمن ثبات مشترياتها من النفط الذي يتزايد استهلاكها له وذلك أكثر من اهتمامها لتحقيق العدالة لصالح شركات النفط

في أواسط حزيران ١٩٧٢ وصل بغداد أعداد من مندوبي الحكومات ومن بائعي النفط المستقلين وقدموا عروضا لشراء النفط العراقي[١٥] وعند حلول نهاية آب تم التوقيع على اتفاقيات مع وزارات الطاقة ومنظمات النفط الحكومية في كل من اليابان والهند واليونان والبرازيل[١٦]

---

(١٢) بنروز و بنروز: مصدر سابق ص ٤١٤.

(١٣) هيرالد تريبيون الدولية في ٩ كانون الأول ١٩٧٥ والأرشيف والتقرير العراقي في ٨ كانون الأول ١٩٧٥ لقد افترض أن السياسات النفطية للأنظمة العراقية المتعاقبة المطبقة منذ إصدار قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ موجهة لأجل تنمية اقتصاد البلد وتمثل تأثير التوترات التي كانت تنشأ بين الحكومات والشركة في خفض معدلات النتاج عن تلك التي تكون في ظروف تكون فيها العلاقات ودية. لقد كان من الصعب، في المقام الأول، على أي نظام التراجع عن القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ وثانيا، على الأقل في العقد الذي سبق التأميم، كانت سوق النفط ومستويات الأسعار غير ملائمتين إطلاقا لبائعي النفط، أي الحكومات، وكانت الحكومات تلقي ظلالا من الشك على أن توقع تحسُّن العلاقات مع الشركات ستحسِّن المردود الاقتصادي بالضرورة. من جي. ستورك: «النفط واخترق رأس المال في العراق» ضمن سلسلة المحررين نور وترنر: «النفط وصراع الطبقات» لندن ١٩٨٠ ص ١٩١ وأنظر كذلك بي. ستيفنسون: «السياسة العراقية النفطية من ١٩٦١ إلى ١٩٧٦» ضمن كتاب المحرر نيبلوك: «العراق: الدولة المعاصرة» لندن ١٩٨٢ ص ١٨٢ و ١٨٣ وبيتر ساوكلت: «التقدم المؤجل: السياسة النفطية العراقية منذ ثورة ١٩٥٨.» ضمن كتاب كيت غيلسبي وكلمنت م. هنري (محرران): «النفط والنظام العالمي الجديد» غينسفيل ١٩٩٥ ص ٢٢٧ - ٢٥٦

(١٤) أنظر جي. ستورك: «نفط الشرق الأوسط وأزمة الطاقة» لندن ١٩٧٥ ص ٥٥.

(١٥) جريدة التايمز اللندنية في ٩ و ١٤ حزيران ١٩٧٢

(١٦) جريدة التايمز اللندنية في ١٧ تموز ١٩٧٢

كانت أهم ميزة لتلك الترتيبات هي أنها حتى في الوقت الذي بدت فيه العلاقات السياسية والاقتصادية مع البلدان الاشتراكية كأوثق ما تكون عليه كان النظام مهتما دائما وبعناية للإبقاء على روابط تجارية متينة مع الغرب. فيما يخص الاقتصاد الوطني وضعت ضوابط للتقشف موضع التنفيذ قبل التأميم وتم إعلان ضوابط أكثر في صيف وخريف ١٩٧٢ لقد حدد السفر والتحويل الخارجي للعملة بصرامة. وكانت الاستيرادات في ١٩٧٢ - ٢٣٥ مليون دينار - أقل بقليل من نظيرتها في ١٩٧١ - ٢٤٨ مليون دينار -

تم رفع معظم قيود التقشف تلك في نيسان ١٩٧٣ لقد أثبت تحذير صدام حسين الذي أطلقه في مسيرة اتحاد الفلاحين[*] في حزيران ١٩٧٢ - بأن العراق سيعيش لمدة سنتين كبلد غير نفطي - بأنه مفرط في التشاؤم[(١٧)] لم يترك النظام أي فرصة تمر إلا واستخدمها ولذلك استخدم التأميم لدعم شعبيته ضمن جماهير العراق وذلك بخلق جو من النصر الحماسي في عموم البلاد.

لقد جذب التأميم البلاد خلف البعث بشكل لم تستطع أية سياسة سابقة أن تفعله واستخدم النظام هذا الاتجاه العام أقصى استخدام ممكن بتشجيع التعبير عن أن التأميم لم ينجز من قبل البعث لوحده بل أنجز من قبل الشعب العراقي كله لكن بقيادة البعث مع التشديد على دور البعث القيادي وهذا الخط يشكل جزءاً وغطاءاً لصورة البعث كحزب يحمل الشخصية القومية العربية النمطية.

أوضح البكر في خطابه في الأول من آذار ١٩٧٣ الخطوط العامة للتسوية النهائية التي تم التوقيع عليها مع شركة نفط العراق في اليوم السابق: «أيها الرفاق تهانينا لكم على نصركم. تهانينا لكم للنتيجة المشرفة لمعرككتكم التي خضتموها بثبات وبتصميم. لقد أثبتم حقا ما قلتموه في الأول من حزيران بأن المعركة التي كنتم تخوضونها ضد شركات النفط هي نموذج للمعارك الكبيرة والتي تدعى حقا بالمعارك التاريخية لأنها تبشر ببداية مرحلة جديدة تضع قدرات وصمود جماهيرنا على المحك هي وقواها الوطنية والتقدمية»[(١٨)]

بعد ذلك بستة أشهر تأزمت علاقة النظام بالدول العربية النفطية بسبب رفضه

---

[*] يقصدان اتحاد الجمعيات الفلاحية [المعرب].

(١٧) هيئة الإذاعة البريطانية في ٢٨ حزيران ١٩٧٢

(١٨) هيئة الإذاعة البريطانية في ٢ آذار ١٩٧٣

خفض الإنتاج والمبيعات بعد حرب تشرين الأول ١٩٧٣ بالرغم من أن المبيعات إلى كل من هولندا والبرتغال والولايات المتحدة كانت معلقة رسميا(١٩) في ذلك الوقت. انتقد النظام العراقي الحظر النفطي ومدعيا بأنه يعمل من أجل المصالح الحقيقية للعرب واصفا الحظر وخفض الإنتاج بأنهما قصور في الفهم وأوضح بجلاء استعداده لتجهيز النفط لتلك البلدان التي احترمت الطموحات القومية المشروعة للشعب العربي بغض النظر عن ميولها السياسية(٢٠) وحث الدول العربية أن تحذو حذوه بتأميم أسهم الشركات النفطية المتعاونة مع القوى المعادية في الحقيقة - كما يوضحه السيد ستورك - يبدو هذا الفعل في الظاهر وكأنه يدل على خط معتدل وهادئ على غير ما اعتاده النظام ولكنه عكس وحقق حاجة النظام الملحة لزيادة إنتاجه سريعا ليتمكن من الاستمرار في برامجه التنموية الطموحة وتوسيعها.

تشكيل الجبهة الوطنية والتقدمية:

لقد سبق تعيين وزيرين شيوعيين في الحكومة في آيار ١٩٧٢ مفاوضات طويلة بين البعث والشيوعيين والتي ابتدأت على الأقل عند إعلان ميثاق العمل الوطني في تشرين الثاني ١٩٧١ في بداية عام ١٩٧٢ كان هناك خمسون شيوعيا فقط في السجن(٢١) ويبدو أنه تم إعادة العديد من الموظفين المدنيين المفصولين إلى وظائفهم. وبذا حولت الأجهزة الأمنية انتباهها نحو استئصال القوميين المعادين للنظام ففي تشرين الثاني ١٩٧١ قتل فؤاد الركابي - وهو الذي كان أول أمين لسر القيادة القطرية لحزب البعث في ١٩٥٢ - ١٩٥٩ ثم انشق عن البعث واتجه اتجاها ناصريا - بزعم أنه قتل على يد نزيل آخر في السجن لكن استنادا إلى الصحافة العربية(٢٢) فقد قتل من قبل الأجهزة الأمنية للنظام. في كانون الثاني وشباط ١٩٧٢ كانت فرق البعث للاغتيالات نشيطة في لندن والقاهرة ففي لندن جرح عبد الرزاق النايف في واحدة من تلك الهجمات وهو رئيس الوزراء السابق. بينما جرت في القاهرة محاولات لاغتيال الشخصيات الناصرية

---

(١٩) يبدو أن الحظر النفطي وخفض الإنتاج كان لهما قيمة دعائية أكثر من تأثيرهما السياسي والاقتصادي، إذ في أوج الحظر النفطي في كانون الأول ١٩٧٣ كانت صادرات النفط من الدول العربية إلى الولايات المتحدة في الربع الأخير من السنة تقل بنسبة ٤,٧ ٪ فقط عن معدلات ما قبل تشرين الأول. أنظر ستورك: مصدر سابق ص ٢٣٠

(٢٠) هيئة الإذاعة البريطانية في ٨ تشرين الثاني ١٩٧٣

(٢١) نقلا عن صحيفة لوموند الفرنسية في ١٧ آيار ١٩٧٢

(٢٢) الأهرام في ١٦ كانون الأول ١٩٧١ والدستور الأردنية في ٩ كانون الثاني ١٩٧٢

البارزة من العراقيين. لقد أبلغ مسؤول ومنظم فرقة الاغتيالات في القاهرة - أركان التكريتي - السلطات المصرية بأنه ومساعديه يعملون تحت إمرة مدير الأمن العام ناظم كزار مباشرة[٢٣] يعود التغير الظاهري في اتجاه البعث إلى منشأ أو مصدر جديد. إذ لازال الشيوعيون عرضة للاغتيال ولهجمات البعثيين في صيف ١٩٧١[٢٤] وبالرغم من أن الحزب الشيوعي العراقي كان يعلن تأييده للإجراءات التقدمية في سياسة النظام[٢٥] فإن موقعه لازال محفوفا بالمخاطر لأقصى حد. أعقب إبعاد عماش والشيخلي في أيلول ١٩٧١ تحسن ملحوظ في العلاقات بين الحزب الشيوعي والبعث وهذا التحسن قوى بدوره من موقع صدام حسين[٢٦] وأعطى الانطباع عنه بأنه الرجل الرئيس المؤيد للتحالف مع الشيوعيين في مجلس قيادة الثورة. بعد أسابيع قليلة تم الإعلان عن ميثاق العمل الوطني. وبالرغم من أن الإعلان لم يذكر الشيوعيين بالاسم فانه أكد الرغبة في تشكيل تحالف بين البعث والقوى الوطنية والقومية التقدمية في العراق مدعيا - البيان - بأن البعث واظب ومنذ الأيام الأولى «لثورة ١٧ تموز» على تهيئة الظروف لبروز وحدة حقيقية وقوية لجميع القوى الوطنية والقومية التقدمية[٢٧] كان من المتوقع - بطبيعة الحال - أن تفرض قيود على نشاطات أي «شريك» للبعث في المستقبل في جبهة كهذه التي دعا إليها الميثاق. لقد أكد البكر بعد أيام قليلة على أن مسؤولية قيادة القوات المسلحة وتوجيهها سياسيا تقع على عاتق مجلس قيادة الثورة لوحده ولا يحق لأي حزب عدا حزب البعث القيام بأي نشاط سياسي أو تنظيمي حزبي ضمن القوات المسلحة[٢٨] وكما كانت توحي العبارة فلا مكان هناك في مجلس قيادة الثورة لأي ممثل عن الحزب الشيوعي أو عن الحزب الديموقراطي الكردي وهذا المجلس يعتبر - على الأقل من الناحية النظرية - أعلى سلطة لاتخاذ القرار. وحتى في مثل هذه الحال اعتبر الشيوعيون أن الميثاق يمكن أن يكون أرضية للتعاون الوطني[٢٩]

---

(٢٣) التايمز اللندنية في ١ آذار ١٩٧٣

(٢٤) اللوموند في ٢٧ آب ١٩٧١: «لقد بات من الثابت أن الشيوعيين - وهم القوة الوحيدة المنظمة بشكل حقيقي في العراق بعيدا عن القوميين الكرد والبعثيين - أصبحوا الآن الضحايا الرئيسين للسلطة البعثية».

(٢٥) الأومانتيه في ١٥ حزيران ١٩٧١ (٢٦) هيئة الإذاعة البريطانية في ١٥ حزيران ١٩٧١

(٢٧) د. مجيد خدوري: «العراق الاشتراكي: دراسات في السياسة العراقية منذ ١٩٦٨» واشنطن ١٩٧٨ ص ٢٠٤

(٢٨) التقرير والأرشيف العراقي في ١٧ تشرين الثاني ١٩٧١

(٢٩) هيئة الإذاعة البريطانية في ٤ كانون الأول ١٩٧١ وفي ٢٥ شباط ١٩٧٢

الكرد والجبهة الوطنية:

لقد كان أكبر عامل يؤثر على ويحدد العلاقة بين البعث والشيوعيين هو وضعية علاقة النظام بالكرد وأكثر تحديدا العلاقة مع الملا مصطفى والتي كانت تتدهور باستمرار لأشهر عديدة سبقت بالرغم من التفاؤل المعبر عنه في بنود ميثاق العمل الوطني. لقد كان يبدو أن البارزاني ودائرته قد استفاقوا وتوصلوا إلى الاقتناع بأن النظام لم يعد مهتما أدنى اهتمام في تطبيق بيان آذار وبالمقابل فقد كان يحاول شراء الوقت لإضعاف الحركة الكردية وبالتالي تقويضها عاود البارزاني ومنذ آيار ١٩٧١ التذمر مجددا ومبكرا بأن النظام كان يحاول وباستمرار خلق واقع ديموغرافي جديد في كركوك[*] وذلك بنقل العرب وخصوصا المسيحيين منهم إلى كركوك (٣٠) وتم منع جريدة التآخي - وهي الصحيفة الكردية- من الصدور عدة مرات في عام ١٩٧١ تم الإعلان في أوائل تشرين الأول عن خطة مدبرة لاغتيال البارزاني بعد أن نجح المشاركون في المحاولة في قتل أنفسهم بدلا من هدفهم عندما انفجرت المتفجرات المدسوسة تحت ملابسهم مصادفة. وبعد القضاء على محاولة ناظم كزار الانقلابية في حزيران ١٩٧٣ أمكن للنظام في أن ينسب تلك المحاولة إلى أفعاله الحاقدة هو بدون مراجعة من هم أعلى منه وكان حقده وبغضه للشيوعيين والكرد معروفا للجميع لكن في تلك المرحلة - تشرين الأول ١٩٧١ - لم يكن يشك في ولاء ناظم كزار لصدام حسين ولا في تورط الأخير في هذه المحاولة أو غيرها. وحصل سبب آخر للمواجهة بين النظام والبارزاني وهو ترحيل ما بين أربعين وخمسين ألف ممن اعتبروا «إيرانيين» عبر الحدود إلى إيران في أواخر ١٩٧١ وأوائل ١٩٧٢ وذلك انتقاما لاحتلال إيران الجزر الثلاث طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى وكان المشمولون بالترحيل من أصل إيراني فقط لأن أجدادهم كانوا من أصل إيراني واستوطنوا العراق وأغلبهم كان له أضعف وأبعد الروابط مع إيران لكنهم برغم ذلك وجدوا أنفسهم على الجانب الآخر من الحدود(٣١) إن عملية ترحيل أو تسفير من كانوا يدعون «إيرانيين» كانت ستثبت بأنها الوسيلة المفضلة للبعث في المستقبل. لكن في ١٩٧١ - ١٩٧٢ كان معظم من رحل أو سفر من الفيليين وهم كرد شيعة من المنطقة الممتدة - عموما - من خانقين إلى

---

[*] يقصدان واقعا يتعلق بسكان المنطقة عرقيا. [المعرب].

(٣٠) اللوموند في ٢٥ آيار ١٩٧١

(٣١) جريدة الغارديان اللندنية في ١٨ كانون الثاني ١٩٧١

العمارة - في ذلك الوقت اعتبر الملا مصطفى تلك الحركة وكأنها محاولة لتقليل عدد الكرد في العراق كانت خيبة أمل للبارزاني المتزايدة تجاه البعث والتي كانت تغذيها أيضا شكوكه الحادة بصدق نوايا النظام، منذ أول تعامل له مع النظام.(٣٢)
وبحلول ربيع ربيع ١٩٧٢إستأنف البارزاني علاقاته مع إيران التي كان قد قطعها بعد توقيع بيان آذار ١٩٧٠ لقد تضافر كل من موقف العراق الموالي للسوفييت وسياسته الخارجية المتصلبة والتهديد الذي بدا وكأن النظام كان يمثله لاستقرار منطقة الخليج(٣٣) تضافرت كل تلك العوامل - لتثير وتزيد اهتمام الولايات المتحدة وإيران في المنطقة. لذا فقد كانت هناك مصلحة مشتركة بين البارزاني والشاه في إضعاف النظام في بغداد بالرغم من أن مصالح الكرد لا تلتقي بوسيلة أو بأخرى مع مصالح إيران. ولسوء حظ الكرد لم يكن يبدو أن البارزاني كان منتبها بشكل كاف إلى حقيقة أن رغبة الشاه في إضعاف النظام العراقي لا تعني دعما غير مشروط لكردستان العراق ذات الحكم الذاتي تحت قيادته هو - أي البارزاني -. شهدت أوائل السبعينيات تحولا رئيسا في سياسة البارزاني. إذ كان في السابق حريصا على إبقاء علاقات ودية مع مضيفيه السابقين في الاتحاد السوفييتي لكن يبدو الآن أنه كان متأثرا بمبعوثين من المخابرات المركزية الأمريكية وبدا وكأنه مصمم على استبدال الدعم السوفييتي بالدعم الأمريكي. من المحتمل أن هذا التحول القلبي كان بوحي من افتراض البارزاني أنه كان للولايات المتحدة سيطرة كاملة على أفعال الشاه أكثر مما كان في الحقيقة وكذلك كان قد حصل على ما اعتبره هو كأنها توكيدات متينة ومطلقة من المخابرات المركزية الأمريكية ومن الدكتور كيسنجر بحيث شعر في النهاية بأن لديه ضمانات كافية لوقايته من أي إخلال من جانب الشاه(٣٤) بالرغم من ذلك استمرت الاتصالات - وفي الحقيقة المفاوضات - بين الكرد والبعث بالرغم من أن إمكانية التوصل إلى تسوية ما لم تكن تبدو براقة.

---

(٣٢) راجع غريب في: «المسألة الكردية في العراق» سيراكوزة ١٩٨١ ص ٨٩.
(٣٣) راجع فرهاد ابراهيم: مصدر سابق ص ٧١٧.
(٣٤) كان البارزاني - في الوقت الذي حصل فيه على «الضمانات» من المخابرات الأمريكية _ وكما يبرز من تقرير السيد بايك المسرب في آيار ١٩٧٢[*]، أكثر بقليل من بيدق بيد الإيرانيين والمخابرات المركزية الأمريكية. راجع كوتشيرا: «الحركة القومية الكردية» باريس ١٩٧٩ ص ٢٨٢ - ٢٨٤ وعلاوة على ذلك لم يحصل الكرد على الكميات والنوعيات المناسبة من الأسلحة إلا في شباط ١٩٧٥ أنظر فرهاد ابراهيم: مصدر سابق ص ٧٢٣.
[*] يقصدان تقريرا سريا سرب من أوساط المخابرات الأمريكية لكن يبرز السؤال لمصلحة من سرب ذلك التقرير؟ [المعرب].

لقد اندلعت أحداث خطيرة في الصيف بين الحكومة والقوات الكردية في السليمانية وسنجار حيث تم لاحقا إكراه آلاف اليزيديين - في شباط وآذار ١٩٧٣ - على ترك منازلهم في محاولة جديدة «لإعادة توزيع» السكان داخليا وتلك أفعال دبرت من قبل البعث[٣٥] وفي الخريف أصبحت الصورة التي حاول البعث أن يقدمها عن التفاهم والصداقة الكردية البعثية - أصبحت - مهزوزة تماما إذ نشرت سلسلة من المقالات تهاجم القيادة الكردية على صفحات جريدة الثورة البعثية في تشرين الأول وتشرين الثاني. وبالمقابل نصح الكرد بأن يقطعوا روابطهم مع إيران والتخلي عن هجماتهم لتخريب خطوط سكة القطار ومنشآت النفط[٣٦] وكانت القوة الجوية العراقية في نهاية السنة تقصف القرى في الشمال وإن حربا «كردية» جديدة بدت وشيكة[٣٧] بالرغم من أن معركة حاسمة أو رئيسة لم تحدث إلا في ربيع ١٩٧٤ لم يبق - في مثل هذه الظروف - أي معنى للمشاركة الكردية في الجبهة الوطنية ونتيجة لذلك أصبح النظام أكثر حاجة للاعتماد وبشكل متزايد على دعم الشيوعيين بالرغم من هواجسه وممانعة بعض قادة البعث. وهنا تبرز درجة محسوسة من الاعتماد المتبادل عكسيا بين علاقات البعث مع الكرد وبين علاقاته مع الشيوعيين وفي هذا الشكل من الاعتماد نجد أن أي تقارب مع الكرد - مثل ذلك الذي حصل مباشرة عقب إعلان بيان آذار - سيضعف من حاجة النظام الماسة للتحالف مع الشيوعيين. من المحتمل أن يكون صحيحا القول إن كره البعثيين للكرد أقل عمقا من عدائهم للشيوعيين وذلك في الإحساس بأنه بالرغم من أن الكرد كانوا يشكلون إزعاجا لعينا للبعثيين لكن الاثنين لم يكونا يتنافسان في نفس الحلبة السياسية والعقائدية. وبالنتيجة فإنه من الممكن لو أن البارزاني أبدى ترحيبا أكثر واستعدادا للوصول إلى حل وسط أو إذا كانت قيادة البعث قد تمكنت من الوصول إلى علاقات تعاون عملية معه فإن تلك العناصر التي تعارض بعمق التحالف مع الشيوعيين ضمن قيادة البعث كان من الممكن أن تدفع البكر وصدام حسين بعيدا عن مثل ذلك التحالف. لكن واقع الأحداث يبين أن البارزاني والحزب الديموقراطي الكردي لم يكونا مكيفين في الحقيقة كشريكين ملائمين في أية جبهة وتحققت الجبهة بين البعث والشيوعيين. في الحقيقة لم يتحقق هذا التحالف فعليا إلا بعد تمكن البكر وصدام حسين من كسب مواقع أكبر ضمن قيادة البعث وبعد إخراج آخر خصم رئيس للجبهة

---

(٣٥) جريدة النهار البيروتية في ١٢ تموز ١٩٧٢، وكذلك الحياة البيروتية في ١٣ آب ١٩٧٢

(٣٦) جريدة التايمز اللندنية في ٤ تشرين الثاني ١٩٧٢

(٣٧) جريدة التايمز اللندنية في ٤ تشرين الثاني ١٩٧٢

المرتقبة. تمرد[*] ناظم كزار وهزيمته في حزيران وتموز ١٩٧٣ لقد كانت سمعة ناظم كزار كجلاد سادي وقاتل شرير حتى لو حكم عليها وفق المعايير غير المتشددة المطبقة من قبل معظم رفاقه ومعاصريه في قيادة الحزب وكانت سمعته كذلك سيئة أخلاقيا بشكل خاص[٣٨] بالرغم من تصاعد موجة من الانتقادات ضد أساليبه المثيرة للاشمئزاز حتى داخل الحزب فقد ازداد نفوذه لأنه تمكن من إبادة عناصر كانت تعتبر خطرة على الحزب عندما كان موقع النظام غير مستقر وفي مهب الريح[٣٩] تباعد ناظم كزار تدريجيا عن سيده السابق - صدام حسين - والذي يفترض أنه لمعرفته الجيدة بمواهب ناظم الخاصة عينه مديرا للأمن العام في ١٩٦٩[٤٠] لكنه كان حذرا جدا من تلك المواهب.

ويميل البعض إلى تفسير النفور بينهما بمعايير ايديولوجية بما معناه أن ناظم كزار لم يتمكن من هضم حماس صدام حسين الجديد للشيوعيين. لكن من المحتمل وإلى حد بعيد أن ناظم كزار - الذي استطاع بناء موقع مستقل له وبشكل متزايد ضمن الأجهزة الأمنية - قد استبق الأحداث مقتنعا أن البكر وصدام حسين لا يرحبان بأن يبقى هو في موقع لا يمكن تحدي سيطرته على مثل تلك القاعدة المهمة للقوة والسلطة وسوف لن يترددا في استخدام القوة لإخراجه. وإن الطريقة الوحيدة لمنع ذلك الحدث كانت بتصميم انقلاب مشفوع له ضدهما[٤١] لذا دبر كزار خطة كانت جذابة له تساعده في تقرير مصير كل خصومه نهائيا تقريبا ومرة واحدة. استغل ناظم كزار إحدى زيارات البكر النادرة إلى خارج العراق مدركا أن قواعد البروتوكول كانت تتطلب أن تكون

---

[*] وردت في الأصل بما يعني تحدي ناظم كزار لكن ما أثبتناه يعطي صورة أقرب للمعنى الذي قصداه. [المعرب].

(٣٨) أريك رولو في جريدة اللوموند في ١٩ و ٢١ تموز ١٩٧٣

(٣٩) مجيد خدوري: مصدر سابق ١٩٧٨ ٦٣ و ٦٤

(٤٠) لا يتداخل هذا التعيين مع دراسات ناظم كزار ظاهريا وذلك ما يلاحظه خدوري بدون تأكيد جازم بالرغم من أنه لم يكن قد أكمل دراسته في معهد الهندسة الصناعية العالي عند تعيينه، واجتاز الامتحان النهائي وحصل على شهادة الدبلوم عام ١٩٧٠

(٤١) هيئة الإذاعة البريطانية في ٦ تموز ١٩٧٣ كما نقلته جريدة الأنوار البيروتية. تم تأكيد هذا الانطباع جزئيا في تقرير لمجلس قيادة الثورة في ١٠ تموز ١٩٧٣ بأن ناظم كزار شخصيا كان رئيسا لهيئة التحقيقات الثانية وهي منظمة أعطى استقلالها الظاهري عن الأجهزة الأمنية ناظم كزار درجة من الاستقلالية لم يكن يقبل بفقدانها. لتفاصيل اكثر راجع مقال اللوموند بقلم جان كويراس في ٣ تموز ١٩٧٣ وأريك رولو في ١٩ و ٢٠ و ٢١ تموز ١٩٧٣

أغلبية قيادة الحزب في مطار بغداد لتحية الرئيس عند عودته في ٣٠ حزيران ١٩٧٣ فدعا اثنين من أعضاء مجلس قيادة الثورة واللذين يشرفان على موقعين عسكريين حساسين وهما اللواء حماد شهاب وزير الدفاع وسعدون غيدان وزير الداخلية - واللذين كانا يشرفان على القوات المسلحة والشرطة - إلى «مأدبة»(٤٢) أو - حسب أقوال غيدان - لزيارة مقر ناظم لاختبار أجهزة المراقبة(٤٣) المنصوبة حديثا. وحال وصول الوزيرين كبلا وأرسلا إلى السرداب بينما أرسلت مفرزة من رجال ناظم إلى المطار لاغتيال الرئيس وهيئة مستقبليه عند عودة الأول من بولندا.[*] لحسن حظ أغلبية أعضاء مجلس قيادة الثورة تأخر وصول طائرة الرئيس وغادر المطار كل من كان سيتم اغتياله. يفترض هذا التأخير أن الرئيس قد شم رائحة محاولة الانقلاب فأخر عودته. راقب ناظم كزار وصول البكر من التلفزيون فأيقن أن خطته لم تنجح لذا غادر بغداد مستصحبا معه الوزيرين كرهينتين مهددا عبر اللاسلكي بقتلهما إن لم يسمح له بمغادرة العراق بأمان. ولسوء حظ عبد الخالق السامرائي عرض كزار أن يقابل البكر في دار السامرائي ليشرح خلافاته مع النظام(٤٤)[**] وبذا ورط عبد الخالق السامرائي وصوره وكأنه مع الانقلاب. ولا توجد أي قرينة تربط السامرائي بكزار غير هذا العرض وعلى العكس من ناظم كان السامرائي ذا موقع جيد في الحزب وكان منافسا مهما لمجموعة البكر - صدام حسين(٤٥) في النهاية قرر كزار أن أسلم فعل يفعله هو السعي للوصول إلى إيران مع رهينتيه. وعند مشاهدة المجموعة من قبل القوات العراقية قرب الحدود الإيرانية قتل كزار حماد شهاب وجرح سعدون غيدان جروحا خطيرة قبل أن يتم القبض عليه.

---

(٤٢) هيئة الإذاعة البريطانية في ٣ تموز ١٩٧٣

(٤٣) د. مجيد خدوري: مصدر سابق ١٩٧٨ ص ٦٥

[*] الصحيح عودته من بلغاريا. [المعرب].

(٤٤) د. خدوري: نفس المصدر السابق ص ٦٥

[**] هناك رواية أخرى تقول إن الخطة دبرت بين البكر وصدام حسين لاستدراج ناظم كزار وأعوانهم ودليل من يذكر هذه الرواية على ذلك برقية استلمتها الأجهزة الحزبية في الأمن العامة تطلب ان تستلم تلك الأجهزة أوامرها مباشرة من مكتب السيد نائب رئيس مجلس قيادة الثورة - أي مكتب صدام حسين _ بدلا من المكتب العسكري. أي إن صدام حسين أوضح لناظم كزار وأعوانه أنه معهم في حين كان متفقا مع البكر على تصفيتهم هم. [المعرب].

(٤٥) «من الجناح اليساري ومنظر حزبي وأكثر أعضاء قيادة البعث شعبية...» بطاطو: مصدر سابق ص ١٠٩٤ - الحاشية - وكذلك ص ١٠٩٧

أعلنت التصفية الناجحة لمحاولة الانقلاب مباشرة من راديو بغداد وتم تشكيل محكمة خاصة برئاسة عزة الدوري لمحاكمة المتآمرين وأعلن في ٧ تموز أن المحكمة وجدت كزار وواحدا وعشرين آخرين مجرمين وتم تنفيذ الإعدام بهم بعد ذلك حالا وتم إعدام أربعة عشر آخرين في اليوم التالي ومن بينهم محمد فاضل أمين سر المكتب العسكري للبعث(٤٦) ويبدو أنه تم إنقاذ رأس عبد الخالق السامرائي بتدخل مباشر من ميشيل عفلق فخفض حكم الإعدام إلى السجن مدى الحياة. في ١٠ تموز بيّن شبلي العيسمي - الأمين العام المساعد لحزب البعث - بأن حزب البعث سيتعلم درسا جيدا من هذه الأعمال الإجرامية والخيانية. مضيفا - وبدون حماس واضح - بأن التجربة تحث الحزب على التمسك وبعناد أكبر بالديموقراطية وبالشرعية وبالفضيلة(٤٧) أفضى سقوط ناظم كزار إلى أحداث مهمة ففي المقام الأول مكن هذا السقوط النظام من إلقاء اللوم في أكثر أفعاله الإجرامية على ناظم كزار بالرغم من - كما بيّنا سابقا - علاقة كزار الوثيقة بصدام حسين لم تكن تعني أن من الممكن أن الأخير غير مبال بفعاليات ونشاطات مرؤوسه(٤٨) بالإضافة إلى ذلك - بما أنه أعقب الإعدامات مباشرة تقريبا الاتفاق الرسمي على التحالف بين البعث والشيوعيين والذي كان معلقا في الهواء طيلة الخمسة عشر شهرا السابقة - لذا كان يعتقد وعلى نطاق واسع بأن «العنصر اليساري» ضمن قيادة البعث نجح في أن تكون له اليد الطولى. بدا من المؤكد أن الحزب الشيوعي العراقي قد توصل إلى هذا التحليل وحتى قبل محاكمة المتآمرين وقد أعرب عن ترحيبه بالاشتراك في جبهة واحدة موحدة والتي اعتبرها بأنها الرد الثابت على المؤامرات التي تدبر من قبل أعداء البلاد(٤٩) بالرغم من أن محاولة الانقلاب نسبت إلى ناظم كزار نفسه وأتباعه المقربين فقد قامت مجموعة البكر - صدام حسين بسلسلة الإجراءات الإدارية و«القانونية» لحماية نفسها وتكريس مواقعها في السلطة[**]. لذا فقد

---

(٤٦) بطاطو: نفس المصدر ص ١٠٩٤ لقد وصف في الراديو أنه عضو في القيادة القطرية من قبل هيئة الإذاعة البريطانية لكن لايوجد دليل يؤيد ذلك[*].

[*] لقد كان محمد فاضل فعلا عضوا في القيادة القطرية لأن جميع أمناء سر المكاتب الحزبية التنظيمية أعضاء في القيادة القطرية تلقائياً ولا مبرر لتحفظ المؤلفين. [المعرب].

(٤٧) جريدة الثورة في ١٠ تموز ١٩٧٣

(٤٨) جريدة اللوموند في ٢٠ تموز ١٩٧٣

(٤٩) هيئة الإذاعة البريطانية في ٦ تموز ١٩٧٣

[**] يقصد المؤلفان أن إجراءات مجموعة البكر - صدام شملت أناسا لم تكن تربطهم بناظم كزار أية رابطة لكنهم تعرضوا لتلك الإجراءات لمجرد كونهم من المشكوك بولائهم لمجموعتهما لا غير. [المعرب].

احتفظ البكر لنفسه منصب وزير الدفاع وتم إعادة تنظيم الأجهزة الأمنية بإشراف سعدون شاكر التكريتي[*] وبرزان التكريتي الأخ الأصغر غير الشقيق لصدام حسين(٥٠) وعدل الدستور المؤقت «لإعادة تحديد سلطات» رئيس الجمهورية إذ بموجب المادة ٥٧ أصبح رئيس الجمهورية قائدا عاما للقوات المسلحة بالإضافة إلى كونه رئيسا للجمهورية وأصبح بإمكانه ممارسة صلاحياته إما مباشرة وإما عبر مجلس الوزراء وأعطته المادة ٥٨ سلطات واسعة فأصبح مسؤولا عن الحفاظ على استقلال الوطن وعلى وحدة ترابه ومشرفا على تنفيذ الدستور والقوانين والقرارات والأحكام القضائية ومشاريع التنمية في أجزاء العراق... وله سلطة تعيين وطرد الوزراء والقضاة والموظفين العموميين والضباط ويدير ويشرف على أعمال الوزارات وبقية المؤسسات الاجتماعية(٥١) تقلص عدد أعضاء مجلس قيادة الثورة إلى سبعة وهم أحمد حسن البكر وصدام حسين وسعدون غيدان وعزة مصطفى وعزة الدوري ومرتضى الحديثي وطه ياسين رمضان وذلك بعد مقتل حماد شهاب وسجن عبد الخالق السامرائي ويبدو أنه فقد أهميته السابقة ولم تتم إضافة أي عضو له إلى حين التطهير الكبير في أيلول ١٩٧٧(٥٢) ترافق مع هذا التركيز الأكبر في السلطة الإعلان عن تشكيل المجلس الوطني الذي كان سيتم انتقاء أعضائه من قبل مجلس قيادة الثورة والإعلان عن قرب دعوته للاجتماع وذلك بالرغم من حقيقة أن المشروع بقي ميتا إلى عام ١٩٨٠ يبدو أن أهم حدث أعقب سقوط ناظم كزار، وعلى أية حال، كان الإعلان بعد أيام قليلة عن تشكيل الجبهة الوطنية والقومية(٥٣) وأبرز غياب أي تمثيل كردي فيها الحدث الثاني في جدول أعمال النظام وهو السعي للوصول إلى حل ثابت للمسألة الكردية والتي تبدو

---

[*] سعدون شاكر ليس تكريتيا كما يتوهم المؤلفان وتتضارب الآراء حول أصله بحيث يصل بعضها إلى اعتباره كرديا من لورستان بإيران. أما الالتباس بانه تكريتي فقد يكون ناجما عن العلاقة الوثيقة بينه وبين صدام حسين. [المعرب].

(٥٠) عباس الكليدار: «العراق: البحث عن الاستقرار» لندن، معهد الدراسات الاستراتيجية ١٩٧٥ ص ٩. وكذلك بنروز و بنروز: مصدر سابق ص ٣٦٥.

(٥١) النص موجود لدى خدوري: مصدر سابق ١٩٧٨ ص ١٩٥ و ١٩٦

(٥٢) خفضت مرتبة مرتضى الحديثي عام ١٩٧٤ وعين سفيرا في موسكو وتم استبداله بشاذل طاقة الذي أصبح وزيرا للخارجية ونقل سلفه عماش من موسكو إلى باريس. أنظر الجريدة الرسمية المصرية في ٢٤ حزيران ١٩٧٤ وتم كذلك إقصاء عزة مصطفى في آذار ١٩٧٧ كما سيرد لاحقا في هذا الكتاب.

(٥٣) هيئة الإذاعة البريطانية في ١٩ تموز ١٩٧٣

أنها كانت شغل النظام الشاغل للعشرين شهرا التالية. مكنت المشاكل التي واجهها النظام - سواء أكانت داخلية أم خارجية - صدام حسين من طرح نفسه كقائد مكافح محاصر من قبل الإمبريالية والرجعية لدرجة أنه كان يقارن وضعه بوضع اللندي في شيلي[٥٤] وفي نفس المجرى بدأت قيادة البعث بإطلاق بيانات وتصريحات توحي بأن الجبهة التي شكلت حديثا كانت خطوة نحو الديموقراطية. ويبدو أن قيادة البعث فعلت ذلك بتأثير الرأي العام في البلد جزئيا وجزئيا أيضا بسبب أن قيادة البعث كانت سجينة بياناتها الطنانة. لذا فقد ادعى البكر في أيلول ١٩٧٣ أنه منذ تأسيس الجبهة الوطنية والقومية انتقلت سلطات الحكم إلى الجبهة نفسها فعلا وأن أعضاءها يتحملون مسؤولية الحكم بالتعاون مع حزب البعث داعيا الحزب الديموقراطي الكردي للانضمام إليها[٥٥] عند استعادة الأحداث ودراستها مجددا يبدو أن تصرف قيادة الحزب الشيوعي كان متعذر التفسير إذ بدا أنها كانت مستعدة ومتهيئة لأن تقبل مثل تلك العبارات على حساب الحزب الشيوعي ظاهريا وتهمل حقيقة أن القوة الحقيقية كانت لا تزال باقية بالكامل في أيدي البعث. وكانت قيادة الحزب الشيوعي تأمل في أن تؤثر بأن «تدفع البعث» باتجاه يساري عام. وقامت كذلك بدور وسيط بين النظام والحزب الديموقراطي الكردي. حاول الحزب الشيوعي أن ينبه البعث «برفق» حول تطبيق بيان آذار مستخدما نفس عبارات النظام الطنانة مفرطة الجعجعة: «إن مسيرتنا المشتركة في طريق التحالف والديموقراطية والأخوة الوطنية وفق الأسس الواردة في بيان آذار وتطبيق الحكم الذاتي لشعبنا الكردي ضمن الوحدة الوطنية للجمهورية العراقية ستحيل بلادنا إلى حصن منيع لا يقهر ونحن نشارككم الثقة بأن ثورة شعبنا لن تتوقف»[٥٦] من المؤكد أن الشيوعيين تشجعوا كثيرا بفضل البيانات الرسمية مثل خطاب البكر في تموز ١٩٧٣ بأن البعث يريد جبهة تبقى طويلا وجبهة متماسكة أيضا أي جبهة لها نظرة استراتيجية وأهداف استراتيجية طويلة الأمد والتي ستكون نموذجا جيدا لجميع القوى التقدمية والوطنية في الوطن العربي كله وكذلك تشجع الشيوعيون باتجاه البعث نحو الاتحاد السوفييتي وفي حديث ضمن هذا الإطار صرح البكر بأن تأميم شركة نفط العراق كان سيكون مستحيلا لولا مساعدة الاتحاد السوفييتي وأثبتت الأحداث وجود إخلاص وثقة متبادلة في العلاقة ما بين شعبنا وثورتنا وبين قوى التقدم والاشتراكية في

---

(٥٤) صدام حسين - بالإنكليزية - «حول الأحداث الأخيرة في العراق» لندن ١٩٧٧ ص ١٨

(٥٥) هيئة الإذاعة البريطانية في ٤ أيلول ١٩٧٣

(٥٦) هيئة الإذاعة البريطانية في ٦ تموز ١٩٧٣

العالم وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي الصديق تلك القوى التي وقفت إلى جانبنا وقدمت لنا خدمات حقيقية مثمرة(٥٧)

البعث والكرد وإيران ١٩٧٣ - ١٩٧٤:

بالرغم من أن حرب تشرين الأول قد حققت فترة راحة أو إرجاء للعداء بين النظام والكرد وكذلك أدت إلى استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إيران لكن الوضع في المنطقة الكردية أصبح حرجا وباستمرار وبشكل متزايد مع مرور الزمن. بالإضافة إلى ذلك فقد كان من الواضح أن تغيرا مهما قد حصل في طبيعة المواجهة بحلول نهاية عام ١٩٧٣ إذ إن حجم الدور «الإيراني» أصبح أكبر أهمية من أي وقت مضى. بحلول تشرين الأول كان عند البارزاني منظومة معقدة لمقاومة الطائرات في مقره الرئيس في حاج عمران وجند العديد من الفارين أو ممن تركوا الجيش العراقي وكذلك كان مقرا لاستضافة اجتماعات الطلاب والمثقفين الكرد سواء من داخل البلاد أو من خارجها وذلك من أجل القضية الكردية (٥٨) كانت هذه الفترة من النصر والقوة الظاهرية في الحقيقة بداية نهاية البارزاني نفسه وبالتأكيد. إذ نتيجة لتنظيم مؤسسات الحركة ولبروز (منظومة) لها أجهزتها الأمنية الخاصة بها الباراستين(٥٩) والتي كان لها موارد مالية هائلة تحت تصرفها ونتيجة للتحول التدريجي لطبيعة المواجهة من حرب غوار إلى حرب تقليدية مدعومة بدولة أجنبية قوية - بكل ذلك - سمح البارزاني لنفسه أن يتم توجيهه إلى موقع مهدد جدا وللاعتماد الكلي تقريبا على حسن نوايا شاه إيران والولايات المتحدة(٦٠) بدأ البعث من جانبه محاولاته العلنية للاتصال بالعناصر الأقل تمسكا وتعنتا في الحركة الكردية وذلك في محاولة لتجاوز البارزاني لذا صرح صدام حسين في أيلول ١٩٧٣ بأن الحزب الديموقراطي الكردي ليس متطابقا مع الشعب الكردي وقد تم اختراقه من قبل قوى الثورة المضادة(٦١) دعمت المقابلة الاحتفالية الشهيرة

---

(٥٧) هيئة الإذاعة البريطانية في ١٨ تموز ١٩٧٣

(٥٨) كوتشيرا: مصدر سابق ص ٢٩٠ - ٢٩٨

(٥٩) يبدو ظاهريا أن هذا الجهاز مدرب على يد السافاك في إيران. أنظر فريد هاليداي: «الإيران: الدكتاتورية والتنمية» لندن ١٩٧٩ ص ٢٧٢

(٦٠) لتفاصيل أكثر أنظر ماريلا - بالإيطالية - «الانتفاضة الكردية الأخيرة في العراق» في مجلة الشرق الحديث العدد ٥٥ لسنة ١٩٧٥ ص ٤٦٢ - ٤٧٢.

(٦١) هيئة الإذاعة البريطانية في ٢٧ أيلول ١٩٧٣

التي أجراها البارزاني مع الواشنطن بوست في حزيران ١٩٧٣ خط صدام حسين هذا إذ صرح البارزاني في تلك المقابلة بأن حقول النفط في كركوك هي ملك للشعب الكردي لا يمكن التنازل عنها وعرض على الولايات المتحدة المشاركة في النفط الكردي إن هي أرسلت قواتها لمساندته في معركته ضد «الذئاب» في بغداد(٦٢) كان الخط العام للنظام وإلى حين اندلاع القتال مجددا في ١٩٧٤ هو محاولة إقناع الناس بأن النظام يعطي للكرد في الحقيقة والواقع كل ما يتوقعونه وأن أي تنازلات أخرى ستكون معادلة للانفصال. وذلك بالإضافة إلى ما كان النظام يحاوله من إقناع الكرد «المعتدلين» و«المتعقلين» بأن البارزاني هو الذي كان يخلق العقبات أمام تطبيق بيان آذار. وكان يتم اتهام البارزاني والحزب الديموقراطي الكردي بأنهم انفصاليون من صميم قلوبهم ويتظاهرون بأنهم ملتزمون بحدود الحكم الذاتي. لذا استنكر صدام حسين في حديث له في آذار ١٩٧٤ وهو يراجع مناقشاته مع مختلف الزعماء الكرد خلال السنوات الأربع الماضية بأن استرجع مناسبة قال فيها إن المفاوضين البعثيين أجبروا على الإيضاح للجانب الكردي بأنهم بصدد إنجاز مسودة للحكم الذاتي وليس لإنشاء دولة إضافية جديدة في العراق(٦٣) استمرت المفاوضات بين البعث والحزب الديموقراطي الكردي من أيلول ١٩٧٣ إلى آذار ١٩٧٤ لكن كانت كل إعلانات النظام الرسمية تبين أن البعث كان مصمما على فرض «صيغته» هو من الحكم الذاتي على المنطقة الكردية وأنه كان بحالة لا يعير فيها أية اعتبارات جدية للمقترحات المقدمة من الحزب الديموقراطي الكردي وعلى سبيل المثال في ١٧ تشرين الأول ١٩٧٣ صرح صدام حسين: "انتم تعلمون بأن إخواننا في الحزب الديموقراطي الكردي قدموا مسودة ولكننا لم نناقشها بعد وفي الحقيقة، ومن وجهة نظرنا، أن مسودتهم قد ابتعدت كثيرا عن مفهوم الحكم الذاتي(٦٤) في هذه المرحلة لم يعد ممكنا تسوية الاختلافات بين الجانبين بالألفاظ فالكرد لم يعودوا مهيئين للانضمام للجبهة الوطنية والقومية بدون ضمانات ثابتة ومتينة للمشاركة في الحكومة بحيث تكون ذات معنى(٦٥) وكانوا يرفضون - بثبات- قبول

---

(٦٢) كوتشيرا: نفس المصدر السابق. وكالتي: نفس مصدرها السابق.

(٦٣) صدام حسين: «حول الأوضاع الراهنة في العراق» - بالإنكليزية - لندن ١٩٧٢ ص ٢٩. من المفيد إيضاح أن مقال السيد غريب - مصدر سابق ص ١٥١ و١٥٢ - يعتمد على هذا المصدر بشكل مطلق.

(٦٤) صدام حسين، نفس المصدر السابق، ص ٢١.

(٦٥) يعتبر الحزب الديمقراطي الكردي أن تطبيق الديمقراطية في العراق يتطلب إنهاء دور حزب البعث كسلطة وحيدة منفردة «بالإشراف على مجلس قيادة الثورة والجيش والحكومة» وإشراك الآخرين =

التعريف البعثي للامتداد المكاني للمنطقة الكردية الذي كان يستبعد كركوك منها[٦٦] وكان البعث يتصرف وكأنه يطبق كل بنود اتفاق آذار وبإخلاص وبأكثر الوسائل كرما ويحافظ في نفس الوقت على وحدة العراق. صرح البكر ضمن خطابه في الذكرى الخامسة لثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ فقال «لقد شهدت السنوات الثلاث والنصف منذ إعلان بيان آذار جهودا مكثفة لتنفيذ بنود البيان ويمكن القول بأن أغلب بنود البيان قد تم تنفيذها بالفعل فيما يتعلق بحزب البعث العربي الاشتراكي والنظام الثوري. ومما يؤسف له كثيرا أن نفس الفترة قد شهدت قضايا سلبية وأزمات حادة وأخطاء أساءت للوحدة الوطنية ولبعض الحدود أعاقت تقدم الحل السلمي والديموقراطي للمسألة الكردية»[٦٧] أما وجهة النظر الكردية عن هذه التطورات فقد لخصها محمود عثمان قبيل اندلاع المصادمات في أواخر ربيع ١٩٧٤ كانت أكثر شدة وبعدا: «في مجلس قيادة الثورة لا شيء لنا - في الجيش لا نملك شيئا - في خدمات الأمن والاستخبارات لا نملك شيئا - في وزارة النفط لا نملك شيئا - في وزارة الداخلية لا نملك شيئا - في وزارة الخارجية لاشيء لنا - في الحقيقة لانشغل أي مركز حساس الكرد لا يملكون شيئا في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون السياسية الداخلية والخارجية وكل شيء يقوم به حزب البعث لا نملك مشاركة في النظام بل لنا مشاركة على المستوى الإداري فقط»[٦٨] توصل السيد فانلي إلى نفس التحليل وبشكل موضوعي دقيق في مقاله عن الخطوات التي اتخذها النظام البعثي حول تطبيق بيان آذار ما بين ١٩٧٠ و١٩٧٤ والذي ناقش كل بند من بنود البيان بموضوعية. بعيدا عن الاتفاق في إجراء تعداد سكاني وعن الحركة القسرية لنقل السكان إلى مناطق جديدة كما مر ذكره فقد تم إحراز تقدم ضئيل جدا حتى في القضايا الأقل إثارة للجدل مثل إدخال اللغة الكردية كلغة تدريس في المدارس بالإضافة إلى أن الكرد اشتكوا من أن الوزراء الكرد الخمسة الذين عينوا في آذار ١٩٧٠ لم تكن لديهم سلطة اتخاذ القرار أبدا، وعموما خارج سياق بيان آذار لم تكن هناك إلا بيانات قليلة عن أي التزام فعال من جانب النظام للتخفيف من الحرمان الشديد في الاقتصاد والبنية التحتية والتعليم في المنطقة

= معه. مع الإقرار بأن البلاد تتكون من قوميتين رئيسيتين. جان كوبراس في اللوموند في ١٣ آذار ١٩٧٣

(٦٦) صدام حسين: نفس المصدر ص ٣١.

(٦٧) هيئة الإذاعة البريطانية في ١٨ تموز ١٩٧٣

(٦٨) هيئة الإذاعة البريطانية في ٣ نيسان ١٩٧٤

الكردية[٦٩] في تلك الظروف أصبحت العلاقة بين الحزب الشيوعي والحزب الديموقراطي الكردي محفوفة بالمخاطر إلى أقصى حد بحلول نهاية عام ١٩٧٣ وخصوصا بسبب قيام الباراستين[*] بشن هجمات منظمة ومتزايدة ضد الشيوعيين الكرد[٧٠] في تشرين الثاني اشتكت الجريدة الشيوعية اليومية طريق الشعب من أن الحزب الديموقراطي الكردي يصعد من حملته ضد الشيوعية في كردستان والتي لا يستطيع الحزب الشيوعي أن يسكت عنها لأنها أخذت طابعا منظما وبحجم حملة عسكرية منظمة لإبادة الشيوعيين الكرد. تم إرسال العديد من المندوبين الشيوعيين إلى كردستان خلال الصيف كما أضافت الصحيفة «في محاولة للوصول إلى تعاون بين الحزب الديموقراطي الكردي والبعث والحزب الشيوعي» لكن الديموقراطي الكردي فشل في إيقاف حملته ضد الشيوعيين الذين كانوا أول من طالب بالحقوق القومية للكادحين الكرد بزمن طويل قبل أن يكون الديموقراطي الكردي قائما أو موجودا[٧١]

حرب مفتوحة ١٩٧٤ - ١٩٧٥:

أخذت العلاقات بين العراق وإيران تستأنف نمطها المألوف المتمثل بالانتهاكات الحدودية والحوادث العسكرية العرضية قبل أن تتوقف المفاوضات بين الكرد والنظام نهائيا في ربيع ١٩٧٤ أصبح الوضع متوترا أكثر من المعتاد في أواسط شباط ١٩٧٤ مع أكثر من مائة إصابة بين الجانبين العراقي والإيراني وطلب الطرفان من الأمم المتحدة إرسال مراقبين إلى مناطق الحدود[٧٢] وبقدر ما يمكن الحكم به على الأفعال

---

(٦٩) آي. إي. فانلي: «كردستان في العراق» ضمن كتاب شاليان (محرر): «شعب بلا وطن: الكرد وكردستان» لندن ١٩٨٠ ص ١٧١ - ١٧٦

[*] هو جهاز مخابرات الملا مصطفى البارزاني. [المعرب].

(٧٠) في السابق تعاون الحزب الشيوعي مع الحزب الديمقراطي الكردي أكثر بسبب كرههما المشترك لحزب البعث، رغم مواربة الكرد في ١٩٦٣، لقد دار الحزب الشيوعي إلى موقع، كما رأينا سابقا، أحس فيه بوجوب دعمه لما اعتبره هو «جناحا تقدميا» ضمن البعث. وفي مثل الموقع الذي وجد النظام نفسه فيه. أنظر اللوموند في ١٣ آذار ١٩٧٤

(٧١) طريق الشعب في ٢١ تشرين الثاني ١٩٧٣ ثم اقتبست من قبل هيئة الإذاعة البريطانية في نفس اليوم. واستمرت تعليقات مماثلة في الأشهر التالية. أنظر هيئة الإذاعة البريطانية في ١٥ كانون الأول ١٩٧٣ وفي ٢٦ نيسان ١٩٧٤ الذي اقتبست فيه أسف طريق الشعب الشديد على خط الحزب الديمقراطي الكردي.

(٧٢) جريدة الغارديان اللندنية في ١١ شباط وفي ١٧ آذار ١٩٧٤، وجريدة التايمز في ١٢ شباط ١٩٧٤، وجريدة اللوموند في ٢٢ شباط ١٩٧٤

يبدو أن الأحداث بدأت أصلا من الجانب الإيراني بالرغم من وجود تقارير لاحقة في تلك السنة وفي عام ١٩٧٥ تبين أن العراق كان يبدأ الهجوم أيضا في بعض الحالات[٧٣] استمرت المفاوضات مع الكرد بشكل متقطع بنفس الطريقة السابقة إلى أيام قليلة قبل الإعلان الرسمي عن تنفيذ قانون الحكم الذاتي في آذار ١٩٧٤ لكنه كان من الواضح أن النظام كان - في النهاية - مصمما على المضي قدما سواء أتمكن من الحصول على موافقة فعالة وتعاون من الحزب الديموقراطي الكردي أم لم يتمكن. قام إعلام النظام بقلب عدم استعداد النظام لقبول بعض الاعتراضات الأساسية التي قدمت من الجانب الكردي وجعله مثالا بارعا للثبات والمصداقية وكدلالة على أن النظام - على النقيض من جميع الحكومات العراقية السابقة - مصمم على تنفيذ وعوده[٧٤] أعطي البارزاني مهلة خمسة عشر يوما إضافية للاشتراك في الجبهة الوطنية والقومية وذلك عند إعلان قانون الحكم الذاتي في ١١ آذار ١٩٧٤[٧٥] لكن الحزب الديموقراطي الكردي رد على ذلك بأن طالب بتوسيع رقعة منطقة الحكم الذاتي وإعطاء الكرد نسبة من عائدات النفط تعادل نسبة الكرد إلى مجموع سكان العراق[٧٦] خلال المعارك المريرة التي أعقبت ذلك لم يكن هناك شك بأن البارزاني قد اجتذب دعم وإسناد الغالبية العظمى من أعضاء الحركة الكردية بمن فيهم أولئك اللذين كانوا يشكون ولأمد طويل بالطبيعة الإقطاعية الرجعية والعشائرية لنمط قيادته وكذلك يعترضون على ارتباطاته بالقوى والدول الأجنبية وهي تلك القوى التي كانت نزاهتها وحسن نواياها موضع تساؤل. وبالمقابل لم يكن البعث قادرا أبدا على اجتذاب عدد محسوس من الكرد أو أية شخصية كردية مرموقة إلى صفه باستثناء عبيد الله الابن الأكبر للبارزاني الذي انفصل عن والده في نيسان ١٩٧٤ طبقا لما يقوله كوتشيرا - وكتابه هو المصدر الوثيق عن هذه الفترة - حتى أولئك الكرد الذين كانوا في الجناح اليساري من الحزب الديموقراطي الكردي والذين كانوا يعارضون التحالف مع إيران وكانوا متحمسين سابقا للتحالف مع البعث أقروا في ربيع ١٩٧٤ بأن صدام حسين وقادة البعث الآخرين لا

---

(٧٣) جريدة التايمز في ١٤ آب ١٩٧٤ وجريدة إنترناشنال هيرالد تربيون في ٢٩ آب ١٩٧٤، والفاينانشيال تايمز في ٧ أيلول ١٩٧٤، والتايمز في ١٧ كانون الأول ١٩٧٤، واللوموند في ١ كانون الثاني ١٩٧٥ والتايمز في ١٠ شباط ١٩٧٥

(٧٤) صدام حسين: نفس المصدر ص ٣٣.

(٧٥) لخصت في كتاب السيد غريب: مصدر سابق ص ١٥٦ - ١٥٨

(٧٦) كالتي: مصدر سابق ص ٤٦٤ مقتبسا من عدة جرائد بيروتية.

يريدون أية اتفاقية أو ترتيب لحل المسألة الكردية(٧٧) عندما ابتدأ القتال تمكن البارزاني من تجميع ما بين خمسين وستين ألفاً مقاتل من البيشمه ركه وحوالي خمسين ألف آخرين من غير النظاميين. بينما كانت القوات العراقية تتكون من حوالي تسعين ألف مقاتل مع ١٢٠٠ دبابة ومدرعة و٢٠٠ طائرة(٧٨) وتم استدعاء الاحتياط العراقي في ٦ نيسان ١٩٧٤ بالرغم من إنكار صدام حسين - بعد ذلك بأيام - لوجود عمليات عسكرية في الشمال. فرض النظام حظرا على الأنباء عن المعركة وخلال كامل مدتها وذلك كما كان يجري في المواجهات السابقة. كان من الجلي أن معارك جدية قد وقعت في نهاية آذار عندما تم تطويق لواء عراقي في زاخو(٧٩) لقد احتشد آلاف من المتطوعين الكرد من سائر مناطق العراق عند البارزاني بينما أخذت الحشود من اللاجئين طريقها إلى الشمال هربا من منطقة الحرب وبحلول نهاية ١٩٧٤ كان هناك على الأقل مائة وعشرة آلاف لاجئ في المخيمات الوقتية في إيران(٨٠) لقد كانت القوات المسلحة العراقية متفوقة - بالتأكيد - من حيث القوة النارية وكانت قادرة على شن غارات مدمرة بالقنابل على أهداف مدنية(٨١) بالرغم من هذه الغارات والتي ترافقت مع حصار شامل ومحكم فرض على المنطقة لم تبدر أية علامة تزحزح أو ضعف من الجانب الكردي وخصوصا بعد أن استلموا وجبة من مدافع عيار ١٢٢ ملم من إيران وبدا الكرد وكأنهم كرسوا مواضعهم لمدة غير محدودة. في إحدى المعارك في المنطقة المحاذية لطريق كلي علي بك[*] في أيلول ١٩٧٤ والتي تحكم الكرد فيها بالقمم يراقبون الممر الذي كانت القوات الحكومية تحاول اختراقه ادعى الكرد أنهم

---

(٧٧) كوتشيرا: مصدر سابق ص ٢٩٨. وكان أحد المشكوك بوضعهم دارا توفيق. أنظر صحيفة ساينس كريستيان مونيتر في ٢٥ حزيران ١٩٧٤

(٧٨) كالتي: مصدر سابق.

(٧٩) هيئة الإذاعة البريطانية في ٨ و ١٦ نيسان ١٩٧٤، والتايمز في ٢٢ آذار ١٩٧٤

(٨٠) كوتشيرا: نفس المصدر ص ٣٠٥. والسيد فانلي: مصدر سابق ص ١٨١ ويعطي رقم ٤٥٠٠٠ لاجئ.

(٨١) «استنادا إلى تقارير معاصرة وقسم منها لصحفيين زاروا المنطقة خلال الغارات أو بعدها مباشرة، فقد قتل ١٣٠ شخصا في غارة على قلعة دزة في ٢٤ نيسان، وقتل ٤٣ شخصا في غارة على حلبجة في ٢٧ نيسان، و ٢٩ شخصا أثناء غارة على كلالة.» دافيد هيرست في جريدة الغارديان في ٧ آيار ١٩٧٥ وانظر كذلك: «أوراق العالم العربي» - بالفرنسية - التي تلاحظ بأن الجيش العراقي قد بنى شبكة طرق جبلية طولها ٧٠٠ ميل ما بين ١٩٧٠ و ١٩٧٤

[*] تسمي جميع الكتابات بالإنكليزية هذا الطريق باسم طريق هاملتون، وهاملتون هو اسم المهندس الذي أشرف على شقه. [المعرب].

قتلوا خمسمائة جندي عراقي بينما يؤيدون بأنهم فقدوا ثمانية أشخاص من جانبهم[٨٢] في هذا الوقت تركزت جميع القطعات العسكرية العراقية تقريبا في المنطقة الكردية وكانت الإصابات في صفوفها عالية جدا وبنهاية القتال في آذار ١٩٧٥ فإن ضحايا الحرب على الجانب الحكومي كانت ١٦٤٠ قتيلاً و٧٩٠٣ جرحى حسب المصادر الرسمية العراقية[٨٣] في بداية ١٩٧٥ بدا الوضع وكأنه صعب الحسم لأي من الجانبين تماما مثل الأوضاع في المواجهات السابقة بين الكرد والحكومة العراقية في بغداد. بالرغم من أن بغداد بدت هذه المرة وكأنها تحت ضغط أكبر من أي وقت مضى. بالإضافة إلى الكلفة العالية لهذه الحرب في الرجال فإن الإنفاق الحكومي تزايد بشكل كبير من ١٠٢ مليون دينار عام ١٩٧٢ إلى ٢٣٦ مليون دينار في ١٩٧٤ وإلى ٣٥٦ مليون دينار في ١٩٧٥[٨٤] وازدادت المساعدة الإيرانية للكرد وذلك بتجهيزهم بصواريخ ريبيار وبمدافع عيار ١٥٥ ملم[٨٥] ويبدو أن الإيرانيين قصفوا مواقع الجيش العراقي من جانبهم على الحدود في نهاية كانون الأول ١٩٧٤[٨٦] في هذه المرحلة تصاعدت المواجهة لأن تصبح حربا شاملة بين العراق وإيران وعلاوة على ذلك كان يبدو أن لانهاية واضحة للحرب في المستقبل المنظور لأن - وذلك وفق تحليل الحزب الديموقراطي الكردي للأحداث - بالرغم من أن إيران مستعدة لزيادة مساعدتها للكرد حالما يبدأ الجيش العراقي هجومه فإن المساعدة العسكرية الإيرانية إما أن تكون غير كافية وإما تأتي متأخرة وببطء عندما يبدأ الكرد بشن هجومهم[٨٧] وأن لا نية للشاه البتة في السماح للكرد أن يصبحوا أقوياء بشكل كاف لهزيمة الجيش العراقي لأن ذلك يشجع الكرد الإيرانيين والذين أحدثت الحرب بعض التهيج الملموس بين صفوفهم[٨٨] كان البارزاني ومؤيدوه معتمدين كليا على المساعدة الإيرانية وهو اعتماد

---

(٨٢) كوتشيرا: نفس المصدر ص ٣٠٧ و ٣١٢.

(٨٣) جريدة الفاينانشيال تايمز في ٢٥ تشرين الأول ١٩٧٤، والديلي تلغراف في ١٨ تشرين الثاني ١٩٧٤ وأخذت أرقام الإصابات عن جريدة اللوموند في ٦ آيار ١٩٧٥

(٨٤) أوراق عن العالم العربي العدد ١٤٠١/ ٩ في ٢٧ آب ١٩٨٠

(٨٥) كالتي: مصدر سابق ص ٤٦٥.

(٨٦) اللوموند في ١ كانون الثاني ١٩٧٥، وهيئة الاذاعة البريطانية في ٣ كانون الثاني ١٩٧٥

(٨٧) فاضل ابراهيم: مصدر سابق.

(٨٨) أنظر تقرير بايك، واقتبسه كوتشيرا بالكامل: مصدر سابق، وكالتي: مصدر سابق. لقد كان وضع الكرد الإيرانيين كأقلية عرقية أسوأ من وضع نظرائهم العراقيين، اللوموند في ٨ آذار ١٩٧٥ واعتبر التململ بين صفوفهم من أهم مصادر تصادم المصالح العراقية والإيرانية.

كان البارزاني يحاول بيأس تغييره بمناشدات مستمرة للولايات المتحدة وبالوعود الكبيرة التي كان يقدمها لها. إذا تم إقناع الشاه بوقف مساعدته للكرد فإن مقاومتهم - أي الكرد - ستنهار وهذا ما كان يعيه كل من البارزاني والنظام. بالإضافة إلى المصالح المختلفة - نوعا ما - للأطراف الثلاثة في المواجهة فإن القوى الأخرى داخل المنطقة وخارجها كانت تواقة لإيجاد طريق ما يؤدي إلى تسوية مقبولة أو على الأقل لاحتواء الوضع. إذ لم تنجح محاولات الاتحاد السوفييتي في التوسط بين البعث والكرد وبين العراق وإيران منذ وقت مبكر في ١٩٧٣[٨٩] لكن بعد قمة الرباط في تشرين الأول ١٩٧٤ نجح ملك الأردن الملك حسين في ترتيب لقاءات تمهيدية بين مندوبين عن العراق وإيران[٩٠] وأعقب ذلك لقاءات بين الطرفين على مستوى الوزراء في اسطنبول في كانون الثاني ١٩٧٥ وكذلك مناقشات منفردة مع الرئيس السادات والرئيس بومدين.

كانت حصيلة تلك اللقاءات اتفاقية الجزائر التي وقعها صدام حسين والشاه في بداية آذار والتي أنهت فعليا القتال في كردستان وعبدت الطريق لترسيم الحدود المتنازع عليها بين البلدين. خلال ٤٨ ساعة بعد توقيع الاتفاقية سحب الإيرانيون مدافعهم الميدانية من عيار ١٥٥ملم وانهارت حركة المقاومة الكردية حتى إن الإيرانيين هددوا بأنهم سيشتركون مع العراق بهجوم مشترك على الكرد إن هم رفضوا قبول بنود المعاهدة[٩١]

---

(٨٩) أنظر التقرير والأرشيف العربي في ١ حزيران ١٩٧٣ مقتبسا عن جريدة النهار البيروتية، وتمت مناقشة القضية خلال زيارة الماريشال غريشكو في آذار ١٩٧٤ وأنظر كذلك الكريستيان ساينس مونيتر الأمريكية في ٢٥ آذار ١٩٧٤، والديلي تلغراف اللندنية في ٣٠ آذار ١٩٧٤

(٩٠) كوتشيرا: مصدر سابق ص ٣٢٢ - ٣٢٣. وكذلك فاضل ابراهيم: مصدر سابق ص ٧٢٨.

(٩١) الفاينانشيال تايمز في ٢٤ آذار ١٩٧٥

الفصل السادس

١٩٧٥ - ١٩٨٠

يجب عدم التقليل من مضامين اتفاقية الجزائر في كلا المنظورين قصير وطويل المدى فتأثيرها يتجاوز مصالح الطرفين المشتركين في التسوية.

وجهت الاتفاقية ضربة قاصمة إلى الحركة الكردية - بالرغم من أنه لم يتم سحقها كليا - أدت إلى أن تتغير كثيرا طبيعة ومجال الفعاليات التي كانت قادرة عليها. بالنسبة للبعث عنت هذه الهزيمة بأن تسوية المسألة الكردية قد تمت وفق برنامجه الأصلي ووفق شروطه وكانت تعني كذلك زيادة كبيرة في سلطات النظام عموما وصدام حسين خصوصا. بالإضافة إلى ذلك فإن الاتفاقية كانت تعني بأنها «الحل النهائي» للخلافات على الحدود التي أفسدت العلاقات بين البلدين منذ أواخر الثلاثينيات. إن أهم ميزات الاتفاقية - التي أدمجت ضمن معاهدة وقعت في حزيران ١٩٧٥[١]- هي تسوية الحدود بين الدولتين عند شط العرب على أساس خط التالوك[*] وفي بقية المناطق يكون خط الحدود وفق بروتوكول القسطنطينية ١٩١٣ وكانت الاتفاقية تعني غلقا فعالا للحدود مع إيران بشكل يمنع إيصال الإمدادات للكرد ومنع تجمعاتهم على الجانب الإيراني من الحدود. وهكذا - وبما أن الحدود مع تركيا قد أغلقت بوجه الكرد منذ بدء القتال في ١٩٧٤ من قبل الأتراك أنفسهم - أصبح على الكرد الاختيار ما بين إما استئناف القتال في جبال كردستان وإما الاستسلام للسلطات العراقية وإما

(١) لقد تم اقتباس تلك المعاهدة من قبل خدوري: «العراق الاشتراكي: دراسة في السياسات العراقية منذ ١٩٦٨» واشنطن ١٩٧٨ ص ٢٤٥-٢٦٠.

[*] تستعمل كلمة خط التالوك في العراق خطأ إذ إن الكلمة ألمانية وهي Tahl Weg وتعني طريق الوادي وتعني أن الخط هنا يتبع مسار أعمق نقطة في الوادي على امتداد طوله من البداية للنهاية ولكننا اضطررنا إلى استعمال الخطأ الشائع ليكون المراد من الكلمة مفهوما لدى القارئ. [المعرب]

الدخول إلى إيران كلاجئين لا غير. لم تتضمن أي من الاتفاقية أو المعاهدة أية إشارة إلى الجزر الثلاث التي احتلتها إيران في تشرين الثاني ١٩٧١ - وذلك شيء ذو دلالة - بالإضافة فإن رسم الحدود النهائي قد عنى بأن خوزستان - التي طالب العراق بها مرات عديدة- أصبحت في ذلك الوقت ضمن إيران بشكل قطعي. لقد سمح لهاتين القضيتين أن تسقطا بعيدا عن الأنظار لحين إعادة بعثهما من جانب العراقيين في ربيع ١٩٧٩ شملت المعاهدة حقوق الملاحة في شط العرب وحركات زوار العتبات المقدسة بين البلدين. وتم في ١٩٧٧[٢] توقيع اتفاقيات تابعة إضافية حول التجارة والسياحة والزراعة والسكك وصيد الأسماك وعلى العموم نجد أن جوا وديا جدا قد طبع العلاقات بين البلدين ولحين إسقاط الشاه في ١٩٧٩ لقد تم الترحيب - وعلى نطاق واسع - بالاتفاقية من قبل جيران العراق في الخليج[٣] وكانت هذه المرحلة حيوية جدا في عملية اندماج العراق ضمن معسكر الدول العربية المعتدلة تلك العملية البطيئة ولكن كانت محددة. وأخيرا وربما الأكثر دلالة أو مغزى: إن وقف القتال مع إيران والكرد قد عنى أن البعث لم يعد معتمدا على الاتحاد السوفييتي والشيوعيين وبإمكانه أن يبتعد عنهما معا. وأن الخطوات التي اتخذها في هذا الاتجاه بالتدرج قدمت تحسنا إضافيا في علاقات العراق مع الدول العربية الأخرى عدا سوريا وهذا ما يجب عدم استباقه.

البعث يكرس نفسه ١٩٧٣ - ١٩٧٥[*]

بالرغم من أنه تم التنبؤ بالتغير في اتجاه النظام العام الذي أعقب اتفاقية الجزائر من قبل بعض المراقبين[٤] فإن العملية كانت تدريجية جدا وغير متساوقة لدرجة أن ما كان يجري فعلا يبدو وكأنه لم يتم إدراكه حتى من حلفاء البعث في الجبهة الوطنية. في الحقيقة كان قد تم إتخاذ الخطوات الأولى قبل إبرام اتفاقية الجزائر بوقت طويل أي في أعقاب زيادة أسعار النفط بعد الحرب العربية الإسرائيلية في تشرين الأول ١٩٧٣

---

(٢) أوراق عن العالم العربي: العراق ١٣٠١/٣ في ٢ آيار ١٩٧٩ رقم ١٢٥٨

(٣) وبذا اعتبر وزير خارجية دولة الإمارات ان المعاهدة «خطوة رئيسة من أجل أمن واستقرار منطقة الخليج» أنظر أوراق عن العالم العربي / العراق ١٣٠١/٢ في ١٨ نيسان ١٩٧٩ رقم ١٢٤٧

[*] كان من المفروض أن تكون هذه الفقرة ضمن الفصل السابق لكنها جاءت في الأصل هكذا [المعرب].

(٤) الديلي تلغراف في ٢٥ آب ١٩٧٣ وفي ١٨ تشرين الثاني ١٩٧٤

وذلك عندما حلقت إيرادات النفط عاليا من ٥٧٥ مليون دولار ١٩٧٢ إلى ١٨٤٠ مليون دولار في ١٩٧٣ وإلى ٥٧٠٠ مليون دولار في ١٩٧٤[٥] لقد مكن امتلاك مثل هذه الثروة العظيمة النظام من تمويل سلسلة من مشاريع التنمية عالية الكلفة والمظهرية بشكل متكلف وإدخال برامج جديدة كبرى في حقول مثل التعليم والإسكان والصحة. كان المتحمسون للنظام ينسبون كل هذا التقدم الذي أنجز وأغلب الإنجازات التي تحققت خلال السبعينيات والثمانينيات للنظام نفسه. لكن بما أن جميع الدول النفطية طبقت سياسات مماثلة في أوائل السبعينيات لذا يبدو أن الادعاء بأن التقدم الذي حصل في العراق يعزى إلى بعد نظر أولئك الذين كانوا في السلطة أو الأكثر مبالغة - إنه كان يعزى إلى كرمهم - يبدو وكأنه - أي الادعاء - غير مثير للانتباه إلا قليلا. لقد ازدهر الاقتصاد الوطني بسبب الخزين الهائل من النفط وليس بسبب عبقرية حكام البلد أو هبة منهم.

كان للإنفاق الهائل على تلك البرامج التأثير في الإدماج السريع للعراق في السوق الدولية وبالنهاية تقليل اعتماده على الاتحاد السوفييتي في جميع المجالات عدا الشؤون العسكرية. نما التبادل التجاري مع الولايات المتحدة - والتي كانت علاقاتها الدبلوماسية مقطوعة مع العراق وكانت أعمالها تذم في الإعلام العراقي يوميا تقريبا - من ٣٢ مليون دولار في ١٩٧١ إلى ٢٨٤ مليون دولار في ١٩٧٤ وتوسع التبادل التجاري مع اليابان وألمانيا الغربية بشكل سريع جدا لنفس الفترة[٦] من ناحية ثانية بما أن النظام أصبح مرتبطا بعلاقات مشتركة مع صدام حسين لذا فإنه - ودائرته المحيطة به - قد سيطر على الاقتصاد ووجهه إلى مدى أكبر جدا من أي نظام سبقه ووجد نفسه في موقع يوزع الإعانات والمقاولات بمقياس غير محدود تقريبا. كان المستفيدون المحليون هم رجال الأعمال والمضاربون والمتعهدون والمقاولون من كل صنف الذين أصبحوا يشكلون قاعدة اجتماعية واسعة للنظام[٧] وعلاوة على ذلك تضافرت برامج الرفاه الاجتماعي والدعم الحكومي للمواد الغذائية الأساسية والزيادات في الأجور

---

(٥) أنظر أوراق عن العالم العربي / العراق ٨: III في ١٢ أيلول ١٩٧٩ رقم ١٣٧٦

(٦) حول التبادل التجاري مع الولايات المتحدة راجع نيويورك تايمز في ٢ نيسان ١٩٧٥ وحول اليابان وألمانيا لغربية أنظر التقرير والأرشيف العربي في ٢٧ تموز و ٣ أيلول و٥ تشرين الأول ١٩٧٣ وفي ١٤ تموز ١٩٧٤ وهيئة الإذاعة البريطانية في ١٥ كانون الثاني ١٩٧٤ ولم يكن العراق بأي حال من الأحوال معتمدا - نوعا ما - على الاتحاد السوفييتي كما تقول السيدة فيبي مار في كتابه: «التاريخ الحديث للعراق» لندن وبولدر ١٩٨٥ ص ٢٣٨.

(٧) أنظر الفصل السابع.

والرواتب وفرص العمل الجديدة والمتزايدة ويقابلها التوسع العام في الفعاليات الاقتصادية في بلد لم يكن كثيف السكان أبدا ولم يكن بحاجة - على الأقل في البداية - لاستيراد أيدٍ عاملة أجنبية كثيرة جدا. ساعدت كل هذه العوامل أعلاه على إحداث تحسينات سريعة ومنظورة في مستوى معيشة السكان ككل وهذا - بدون شك - شجع بدوره على «القبول» الواسع للنظام من قبل قطاعات عديدة من السكان في أوائل السبعينيات(٨) في الحقيقة فإن أغلب هذه التطورات التي تبدو إيجابية في الظاهر أعقبتها أو نجمت عنها أحداث كانت مدمرة وغير منظورة في حينه. لذا فقد شهد الإنتاج الزراعي هبوطاً حاداً في معدلات الإنتاج وتفاقم الوضع بالهجرة من الريف إلى المدينة وبإعادة التوزيع المتعجل اللا مدروس والجائر أحيانا للأرض(٩) وكانت هناك اختناقات رئيسة ولا يمكن تخطيها في الصناعة وفي الخدمات العامة وفي كل مكان وكل شيء والتي نجمت عن الخوف وعدم الرغبة العامين والشاملين من جانب المرؤوسين لاتخاذ القرارات بدون أخذ موافقة من هم أعلى منهم(١٠) في أواسط السبعينيات - نوعا ما - بدا أن هذا سيحصل في المستقبل. على مستوى سياسي أكثر ضيقا لم تتمكن فعالية الجبهة الوطنية كمنبر للحوار السياسي أكثر مما هي ختم مطاطي في يد النظام - لم تتمكن - من الإبقاء على تسوية سياسية سليمة للمسألة الكردية(١١) وكما رأينا فإن الحزب الشيوعي قد رمى بكامل ثقله خلف البعث(١٢) وقد أحجم - في

---

(٨) أنظر حنا بطاطو: مصدر سابق ص ١٠٩٦ و١٠٩٧

(٩) آر. تيوبالد و سعد جواد: «مشاكل تطور الريف في بلد له اقتصاد ثري نفطيا» ضمن كتاب تي. نيبلوك (محرر): «العراق: الدولة المعاصرة» لندن ١٩٨٢ وكذلك كيث ماكلوخلن: «العراق: مشاكل التطور الإقليمي» ضمن مجموعة عباس الكليدار: «تكامل العراق الحديث» لندن ١٩٧٩ ص ١٣٥ - ١٤٩

(١٠) جون تاونسند: «التنمية الصناعية وعملية اتخاذ القرار» ضمن كتاب تي. نيبلوك (محرر) المذكور أعلاه ص ٢٥٦ - ٢٧٧.

(١١) أنظر حميد الشاوي - بالفرنسية -: «قمع النشاط السياسي الشيوعي في العراق وسوريا» في مجلة المشرق / المغرب العدد ٦٣ في ١٩٧٤ وكذلك أنظر ي. شميل - بالفرنسية - «كان يتم منع المعارضين خارج مجموعة النظام من تشكيل تنظيمات سياسية بين صفوف السكان والجيش» في مقاله بعنوان: «النظام السياسي العراقي هل يستقر أخيرا؟» في مجلة المشرق/المغرب العدد ٧٤ في ١٩٧٤ ص ٤٤.

(١٢) كان ذلك في الوقت الذي كان فيه الحزب الشيوعي مستمرا في محاولة الحصول على شيء ما من البعث ولحماية مواقعه أيضا. وهذه معركة كان محتوما له أن يخسرها إذا أخذنا توزيع واصطفاف القوى السياسية في حينه.

البداية على الأقل - عن أي نقد لسياسات البعث وربما وبشكل أكثر حسما خلقت مساهمة الحزب الشيوعي في الجبهة - في ظل الاصطفاف السائد للقوى السياسية في العراق - وهو الأكثر أهمية، خلقت ظروفا مشجعة لتقوية حكم البعث وسمحت للنظام بأن يبني منظماته وتشكيلاته بدون معارضة تقريبا. بعد تشكيل الجبهة بوقت قصير بدأ البعث باستخدام تعليمات وقواعد الجبهة لمد سيطرته على المنظمات الجماهيرية واتحاد العمال التي كانت تحت التأثير الفعال للشيوعيين تقليديا. إذ تم الإعلان بما أن الجبهة هي بنيان تعاوني لذا يجب أن تطرح قوائم مشتركة للمرشحين لمجالس جميع المنظمات الجماهيرية والآن يجب دمج المنظمات الجماهيرية المنفصلة للبعثيين أو للشيوعيين في منظمات وطنية موحدة والتي يكون دور البعث فيها على نمط دوره في الجبهة الوطنية أي له دور متميز(١٣)

بما أن البعث كان مسيطرا على ماكنة الدولة لذا فقد كان تحت تصرفه أموال لا تنضب تقريبا وقد كان مصمما على أن يستحوذ على هذه المنظمات الجماهيرية بأي ثمن وتضرر الشيوعيون - بشكل محتوم - من ذلك وبالمقابل لم يكن بإمكانهم تجنب هذا الوضع.

وبشكل عام يمكن القول إنه بينما كان البعث يستخدم خبرة الشيوعيين في قضايا مثل صياغة قانون العمل الجديد بالمقابل كان النظام يحارب ويقيد التأثير الشيوعي مهما كان نوعه(١٤) بالإضافة إلى ذلك كانت الأوضاع في العراق تتغير بشكل كبير جدا وباتجاهات أثرت كثيرا على كل من البنية التركيبية والاتجاهات العامة للحركة العمالية.

كان التأثير الناجم عن عائدات النفط الجديدة يعني زيادة فرص العمل في كل مكان من البلاد وخصوصا في المواقع التي توجد فيها نقود سهلة التحصيل دائما وبالمقابل فإن هذا الوضع دفع إلى الفعل والعمل تحولا سريعا وشبه كامل في البنية الديموغرافية لكل البلاد والذي ترافق مع عملية تباين اجتماعي شامة وبشكل عام في

---

(١٣) أنظر اللوموند في ٢١ تموز ١٩٧٣ ولم توضح السيدة مار بما فيه الكفاية بأن تلك المنظمات كانت تابعة لنفوذ الشيوعيين. أنظر بي. مار «تاريخ العراق الحديث» في بولدر ولندن ١٩٨٥ ص ٢٧ و ٢٨

(١٤) أرا خاجادور: «من تجاربي الشخصية في العمل النقابي العمالي في العراق» ١٩٨٤ هذه الاتجاهات واضحة أيضا عند أريك ديفز «تاريخ الكثرة أم تاريخ القلة: كتابة تاريخ الطبقة العاملة» غي زاكري ولوكمان (محرران): «العمال والطبقات العمالية في الشرق الأوسط: النضال، التاريخ، وكتابتها» أولبني ١٩٩٤ ص ٢٧١-٣٠٢.

كل المناطق. كانت إحدى نتائج هذا الوضع هي أن العديد من مراكز التأييد التقليدي للحزب الشيوعي في المدن أصبحت الآن غارقة تحت سيل من المهاجرين القادمين من الأرياف أي من أرضيات وبيئات قليلة الخبرة والمعلومات وبعيدة عن تقاليد نضال الطبقة العاملة[١٥] وبرغم ذلك حاول الحزب الشيوعي الاستمرار بالعمل ضمن المنظمات الجماهيرية ونقابات العمال بالرغم من العقبات والروادع والمشاكل المتزايدة. بدأ البعث بتغيير الأنظمة الداخلية لنقابات العمال بحيث أصبح من المستحيل على غير البعثي أن يكون عضوا في قيادة أي نقابة للعمال أو في الاتحاد العام لنقابات العمال وتحولت النقابات العمالية والمنظمات الجماهيرية الأخرى إلى مؤسسات بيروقراطية عديمة المبادرة من ذاتها وكانت خانعة للنظام بشكل كامل تماما. بالإضافة إلى ذلك فإن أغلب أعضاء الهيئات الإدارية للنقابات لم يكونوا ممثلين عن العمال بل كانوا متفرغين لدى حزب البعث وفي بعض الأوقات أفرادا من قوى الأمن الداخلي[١٦] وكانت هذه السياسات تترافق مع الضغط المستمر على الحزب الشيوعي لكي يقصر نشاطه على الحزب نفسه وعدم العمل في صفوف المنظمات الجماهيرية ونقابات العمال. في عام ١٩٧٤ أصبح هذا الضغط شديدا لدرجة أن قام الحزب الشيوعي العراقي بحل تنظيماته التي نظمها للمحافظة على بعض تأثيره السابق على نقابات العمال - على الأقل - وحاول أن يحصر عمله في التنظيم الحزبي وحده. وكان يأخذ قضايا الطبقة العاملة وشكاواها في نشرياته الخاصة[١٧] أما فيما يخص الكرد فإن الشريحة التي أطلقت على نفسها الحزب الديموقراطي الكردي بقيادة عزيز عقراوي قد انشقت عن الملا مصطفى وعن الحزب الديموقراطي الكردي الحقيقي عندما استؤنف القتال في آذار ١٩٧٤ لقد كان أعضاء الحزب الديموقراطي الكردي «الجديد» من ضمن من عين في المجلس التشريعي في أربيل في آب ١٩٧٤ مع بعض «المستقلين الكرد» وأعضاء من منظمات كردية موالية للبعث مثل الحزب الثوري الكردستاني ومن ثم رشحوا إلى الجبهة الوطنية.

أما الجريدة الكردية «التآخي» والتي كان رئيس تحريرها السيد دارا توفيق - وهو يساري كردي كان معارضا ومنذ أمد طويل للبارزاني وعلى أرضية عقائدية لكنه لم يضع نفسه إلى جانب البعث ضد البارزاني - فقد تم تسليمها إلى الحزب الديموقراطي

---

(١٥) خاجادور: نفس المصدر السابق.

(١٦) خاجادور: نفس المصدر السابق ص ٥٢.

(١٧) خاجادور: المصدر السابق.

الكردي «الجديد» في آذار ١٩٧٤ وكما سنرى لاحقا لم يكن النظام قادرا أبدا على جذب دعم إيجابي له في المناطق الكردية[١٨] والسبب الأكبر لذلك هو أن «الحكومة الذاتية» التي وعد النظام الكرد بها في ١٩٧٤ قد تحولت إلى رياء ودجل كان أغلب الكرد قد توقعوهما وكذلك بسبب الفظائع التي ارتكبها النظام مثل حرق القرى الكردية والإرهاب وتقطيع وقتل المعارضين والتي استمرت على شكل تهدئة «خشنة»[*] أعقبت اتفاقية الجزائر[١٩]

في كانون الثاني ١٩٧٤ تم الإعلان عن قيادة قطرية جديدة لحزب البعث في أعقاب المؤتمر القطري الثامن للحزب وتم تعيين ثلاثة عشر عضوا بضمنهم أعضاء مجلس قيادة الثورة الباقون عدا سعدون غيدان ومرتضى الحديثي. وكان الثمانية الجدد كالآتي: نعيم حداد «شيعي من الناصرية» وتايه عبد الكريم «سني من عنه» ومحمد محجوب «سني من الدور» وعدنان الحمداني «شيعي» وغانم عبد الجليل «سني من تكريت»[**] وطاهر العاني «سني من عنه» وعبد الفتاح محمد ياسين «سني من تكريت» وحسن العامري «شيعي». تكمن دلالة مؤتمر عام ١٩٧٤ في الاتجاه اليساري في أغلب فقرات تقريره الختامي[٢٠] والذي بدا كمؤشر على أن التحالف مع الشيوعيين كان له بعض التأثير على السياسات البعثية. وعلاوة على ذلك - وبما أن المؤتمر التالي للحزب لم يعقد إلا في ١٩٨٠ بعد اندلاع الحرب مع إيران- فإن تقرير المؤتمر القطري الثامن استمر بأن يعتبر مجسدا لسياسة الحزب في السنوات ما بين المؤتمرين. وعند حلول عام ١٩٨٢ أصبحت السياسة مرتبطة بشدة مع عبادة الشخصية المحيطة

---

(١٨) بعيدا عن المحاولات الكثيرة جدا لشراء بعض المعارضين سواء بخلق درجات خدمة مدنية واطئة المستوى مثل المشرفين على سلامة المدارس والتي لم تكن موجودة أو بدفع تعويضات الترحيل. أنظر قسم المعلومات الشخصية باريس ١٩٨٥ وفي الحقيقة كان هناك دائما أناس مستعدون للالتحاق بالجحوش، وهي قوات كردية غير نظامية موالية للحكومة وتتكون على الأغلب من أفراد القبائل المعادية للبارزانيين.

[*] يقصدان تهدئة الأوضاع بتحطيم قوى الحركة الكردية هناك وليس التهدئة المعتادة [المعرب].

(١٩) أنظر تقرير بعثة منظمة العفو الدولية إلى حكومة الجمهورية العراقية من ٢٢ - ٢٨ كانون الثاني ١٩٨٣ المنشور في لندن ١٩٨٣ وكذلك راجع الفصل الرابع الملاحظة رقم ٨١

[**] غانم عبد الجليل لم يكن من تكريت بل من بغداد - الكرادة الشرقية - ولي معرفة شخصية به وهو شيعي [المعرب].

(٢٠) أنظر هيئة الإذاعة البريطانية في ٧ و١٢ آذار ١٩٧٤ وقد طبع التقرير أيضا بالإنكليزية بعنوان «حزب البعث العربي الاشتراكي: العراق الثوري ١٩٦٨ - ١٩٧٣ تقرير المؤتمر القطري الثامن» بغداد ١٩٧٤

بصدام حسين لدرجة أنه أصبح من الصعب تحديد أو تشخيص أي «عقيدة» بعثية محددة تركت لوحدها لكي يمكن تحليلها تحليلا علميا مترابطا[٢١]

علاقات العراق مع الدول المجاورة ١٩٧٣ - ١٩٧١:[*]

في غضون أوائل السبعينيات كانت للبعث العراقي سمعة الكيان الخارج على الإجماع العربي في سياسات الشرق الأوسط والتي استغرقت منه سنوات من العمل ليغير هذه الصفة عنه. لقد كان تصميم النظام الظاهري على تبني خط متشدد حول المواجهة العربية الإسرائيلية وعلاقاته الوثيقة مع الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى ما بين ١٩٦٩ و١٩٧٣ وبياناته الحماسية المقاتلة «لفظا» عن الاشتراكية العربية والوحدة العربية كل - ذلك - جزءا من أسباب تلك السمعة. بالرغم من أن بين الخطب الطنانة الجوفاء - كما سنرى - وبين الواقع بون شاسع. لقد نجح «تطرف» النظام الشكلي في إقناع اكثر جيران العراق اعتدالا - وفي الحقيقة أغلب بقية أنحاء العالم - بأن النظام مصمم على اتباع سياسات ثورية حقيقية وبالنتيجة وجد النظام العراقي نفسه إما يخاف منه بعض جيرانه وإما يشمئز منه البعض الآخر في المنطقة.

إذا أخذنا بعين الاعتبار الأرضية المنطقية الأساسية التي أُجبر البعث على العمل فوقها في السنوات القليلة الأولى بعد استلامه السلطة من المحتمل أن يكون «حقيقيا» القول بأن هذا الخط كان «ضروريا» وكذلك «لا يمكن تفاديه» إذ ورث النظام خطا جذريا نسبيا ممن سبقوه الذين كانوا أنفسهم تحت تأثير الموروث اليساري تقليديا في السياسات العراقية سواء قبل أو بعد ثورة تموز ١٩٥٨ بالإضافة إلى ذلك كان عليه أن يثبت وجوده تجاه التناقض والرفض العقائدي المفروض بسبب وجود نظام بعثي آخر في سوريا والذي كان النظام في العراق في مواجهة عميقة معه. من الجائز أن يكون الوجود المتجاور لشقين متعارضين من حركة سياسية واحدة سببا وراء خلق أي شق منهما مشاكل صعبة ومربكة للشق الآخر وكان من الصعب على البعث العراقي التملص منها أمام الدور السوري الأكبر في المواجهة العربية الإسرائيلية. لقد أجبر هذا الوضع البعث العراقي على أن يزايد وبشكل كبير على سوريا ليظهر بمظهر وكأنه أكثر عروبة

---

(٢١) أنظر ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت: «البعثية العراقية والقومية والاشتراكية القومية» ضمن منشورات: «الحملة ضد الاضطهاد ومن أجل الحقوق الديمقراطية في العراق» بعنوان: «عراق صدام: ثورة أم ردة رجعية؟» لندن ١٩٨٦ ص ١٠٢-١٠٥

[*] كان المفروض أن تكون هذه الفقرة ضمن فقرات الفصل السابق [المعرب].

وأكثر قومية وربما أكثر بعثية أيضا من السوريين. بالإضافة إلى ذلك ومع انسحاب مصر التدريجي من الخط العام للسياسات العربية في عهد السادات فإن «المعركة من أجل سوريا»[٢٢] التي جرت في أوقات متعددة في الخمسينيات والستينيات بين العراق ومصر قد ارتدت إلى الخلف واستبدلت بمعركة خطابية طنانة جوفاء عن الشرعية العقائدية بين الشقين البعثيين في دمشق وبغداد.

تبع حرب تشرين الأول ١٩٧٣ وارتفاع أسعار النفط الذي أعقبها حدوث تغييرات تبدو وكأنها طويلة الأجل في الجغرافية السياسية للشرق الأوسط. استغرق الكثير من هذه التغييرات وقتا طويلا لكي تبرز إلى العمل والتأثير وربما أخصها فك الاشتباك التدريجي لمصر بعد اتفاقية سيناء ١٩٧٥ الذي كان الدلالة الأكثر وضوحا - وربما لم تكن الأولى - على أن السادات كان مستعدا للوصول إلى اتفاق ما مع إسرائيل[٢٣] هناك حدث آخر أعقب حرب تشرين الأول ١٩٧٣ إذ بدا جليا أنه بالرغم من أن الاتحاد السوفييتي قد أعطى دعمه الكامل للبلدان العربية لكنه في النهاية لم يكن مستعدا لمساعدتهم بشكل يمكن أن يهدد الوجود الدائم لإسرائيل وبالتالي يخاطر بمواجهة مباشرة وشاملة مع الولايات المتحدة. لهذا السبب ولأسباب أخرى تدهورت تدريجيا العلاقات السوفييتية العربية خلال عقد السبعينيات[٢٤]

لقد مكن ارتفاع أسعار النفط الدول العربية النفطية في شبه الجزيرة العربية - والتي كان تأثيرها السابق في المنطقة محدودا نسبيا - من أن تلعب دورا قويا ونشيطا إلى الحد الذي تطورت فيه السعودية وبالتدريج إلى أن تصبح أغنى وبالتأكيد واحدة من أكثر الدول تأثيرا من دول الشرق الأوسط. لقد بين فشل أو تلاشي الحظر النفطي في آذار ١٩٧٤ بأن دول الخليج والعربية السعودية لم تكن مهيأة - وبشكل بارز وجلي - لاستخدام هذا السلاح الخاص لفرض تسوية منصفة وعادلة للمواجهة العربية الإسرائيلية.

امتلكت تلك الدول الآن أموالا تفيض كثيرا جدا عن متطلباتها المفرطة في

---

(٢٢) راجع بي. سيل: «المعركة من أجل سوريا: دراسة للسياسات العربية لما بعد الحرب ١٩٤٥ - ١٩٥٨» لندن ١٩٦٥

(٢٣) كمثال مبكر «في خمسة أيام من ١١ - ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٣ تمكن هنري كيسينجر من توقيع اتفاقية فك الاشتباك الثنائية الأولى بين القوات المصرية والإسرائيلية» أنظر هيلينا كوبان: «منظمة التحرير الفلسطينية: الناس والقوة والسياسات» كامبردج ١٩٨٤ ص ٥٩.

(٢٤) أنظر ف. هاليداي: «التهديد من الشرق» لندن ١٩٨٢ ص ٦٣ - ٨٠.

الإسراف وأصبح بإمكانها شراء الدعم من جيرانها الأقل ثراء أو الصرف على واحدة أو أخرى من المنظمات المنضوية في منظمة التحرير الفلسطينية.

حدث تطور مهم وذلك جزئيا بسبب قرار الملك حسين بأن بلاده لن تشارك بدور رئيس في أية حرب قادمة مع إسرائيل[٢٥] وجزئيا كنتيجة لدبلوماسية كيسينجر التي كانت تعني بأن الأمريكان غير قادرين على إجبار الإسرائيليين على تقديم تنازلات من النوع الذي يمكن أن يثبت مصداقية الملك حسين ولم يعد الأخير في موقع يسمح له بأن يدعي بحقه في تمثيل الفلسطينيين إذ تم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بأنها الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين وذلك في قمة الرباط أي بعد سنة من وقف إطلاق النار وكان عبارة عن وسيلة «للشرعية» ضمن المكائد والمؤامرات العربية - العربية.

في إطار هذه التغييرات المهمة جدا أصبحت الأنظمة العربية «الثورية» - والتي هيمنت على الأوضاع السياسية في المنطقة في الخمسينيات والستينيات - بوضع تم فيه شراء قسم منها من قبل الولايات المتحدة مثل مصر والسودان وإما مثل سوريا التي أصبحت تحت ضغط هائل من نفس الأوساط السياسية. وقد تمكنت سوريا - نوعا ما - من الاستفادة من موقعها السياسي والجغرافي في المنطقة للمحافظة على درجة من الاستقلال السياسي[٢٦] بينما كان بإمكان العراق استخدام ثروته النفطية وموارده الاقتصادية لنفس الغرض بما أنه كان يمكن أن يتوقع أن تكون سوريا أقرب إلى العراق وأن تكون «حليفه» الطبيعي وذلك بالإضافة إلى أن نفس الحزب يحكم في البلدين. لقد كان العكس هو الواقع فعلا وذلك لأنهما كانا واستمرا في حالة خصام دائم. وقد برزت دلائل على عزلة العراق عن جيرانه العرب في أوائل السبعينيات في ظروف حرب تشرين الأول ١٩٧٣ عندما تذمر صدام حسين بأن العراقيين قد سمعوا من الراديو وقف إطلاق النار وبنفس الطريقة التي سمعوا فيها عن بداية[٢٧] الحرب وثبت النظام عدم موافقته على السياسات العربية بشكل عام برفضه المشاركة في الحظر النفطي الذي

---

(٢٥) أنظر بيتر كوبسر: «الأردن: مفترق الطرق في أحداث الشرق الأوسط» بولدر ولندن ١٩٨٣ ص ١٠٦

(٢٦) كانت سوريا تشتري أسلحتها من مساعدات وقروض من العربية السعودية ودول الخليج. بالرغم من أن المانحين كان لهم بعض النفوذ إلا أن موقع سوريا كدولة من دول المواجهة مع إسرائيل جعل هذا التأثير أو النفوذ أضعف مما كان يجب أن يكون عليه.

(٢٧) هيئة الإذاعة البريطانية في ٣١ تشرين الأول ١٩٧٣ وكذلك حميد الشاوي: «العراق والمواجهة العربية الإسرائيلية» في المشرق / المغرب العدد ٦٤ سنة ١٩٧٤ ص ١٩ - ٢٣.

أعقب تلك الحرب ووقف إطلاق النار وكذلك بعدم إرسال مندوبيه إلى مؤتمر القمة العربية المنعقد في الجزائر في تشرين الثاني ١٩٧٣

السياسات الداخلية ١٩٧٥ - ١٩٨٠:

صبغ حدثان رئيسيان السنوات بين توقيع اتفاقية الجزائر وبين بروز صدام حسين النهائي كرئيس للجمهورية في تموز ١٩٧٩

خفف النظام من علاقاته الوثيقة مع الدول الاشتراكية - كما لاحظنا سابقا- وبدأ بالتحرك ضمن المدار العام الموالي للغرب دوليا ونحو الدول العربية المعتدلة عربيا - أي على مستوى المنطقة - بالطبع كانت هناك ضغوط قاهرة وعقبات ومشاكل يجب تجاوزها. وكانت العملية غير متساوقة وقد جرى تنفيذها بأسلوب أقل وضوحا مما كان يجري من جانب الولايات المتحدة أو من جيران العراق من العرب - مثل زيارة السادات للقدس في تشرين الثاني ١٩٧٧ - والتي لم يكن بوسع العراق أن يقرن نفسه بها مباشرة ورغم ذلك فإن الاتجاه أو الميل العام لدى النظام كان واضحا جدا. أما الحدث الرئيس والشامل الثاني في السياسة العراقية خلال تلك الفترة فهو النمو المتزايد - والذي يبدو أنه لا رجعة عنه - لتركيز وتكريس السلطة في أيدي صدام حسين وبعض الأتباع المعدودين الذين يثق هو بهم بشكل خاص. عند استلام صدام حسين الرئاسة من البكر في تموز ١٩٧٩ أصبحت كليشيه «التكريتي» موضة عتيقة. إذ أبدى البعض من التكريتيين الأصليين بعض الطموح أو لم يكونوا مهيّئين لتقديم القدر الكافي من الطاعة العمياء والتي يجب تقديمها إلى مركز السلطة والقوة.

في أيلول ١٩٧٧ أصبح جميع أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث أعضاء في مجلس قيادة الثورة[٢٨] والذي عنى أن الحزب والدولة أصبحا أخيرا بحالة لا يمكن التفريق بينهما. وبذا لم يعد الحزب - إن كان كذلك فعلا يوما ما - هيئة أو مؤسسة

---

(٢٨) كان الأعضاء الجدد هم: سعدون شاكر- ابن عم أو ابن خال لصدام حسين[*] - وجعفر قاسم حمودي - سني - وطارق عزيز - مسيحي من الموصل - وعبد الله فاضل - سني من سامراء - وعدنان خير الله - صهر صدام حسين - وحكمت إبراهيم العزاوي - سني - ومحمد عايش - سني ورئيس الاتحاد العام لنقابات العمال - وبرهان الدين مصطفى - سني من تكريت - ومحي عبد الحسين مشهدي - شيعي -

[*] يخطئ المؤلفان مرة أخرى حول سعدون شاكر إذ لا قرابة بينه وبين صدام حسين [المعرب].

تجري فيها مناقشة السياسات والتصويت عليها. وأصبح ببساطة وسيلة إضافية لتكريس سلطة الدولة وأكثر دقة سلطة صدام حسين.

تم إلغاء أغلب إجراءات التقشف في صيف ١٩٧٣ - كما رأينا سابقا - وكان ارتفاع أسعار النفط بعد حرب تشرين الأول ١٩٧٣ يعني بأن البلد سيمر - وبشكل غير متوقع - بمشاكل اقتصادية تقليدية وليست عويصة.

ازداد إيراد الدولة من النفط في خمس سنوات (١٩٧٣ - ١٩٧٨) عشرة أضعاف وفي عام ١٩٧٦ كانت مساهمة واردات النفط في الإنفاق الحكومي تعادل ٨٧٪ وبرزت الدولة - وبشكل أكبر توكيدا من أي وقت مضى - بأنها البؤرة الرئيسة للنشاط الاقتصادي والوكيل العام للفعاليات الاقتصادية وفي تراكم رأس المال في البلد[٢٩] لقد تم تبديد أغلب الثروة الجديدة مباشرة إذ تم في شباط ١٩٧٤ الإعلان عن خفض في الضرائب وزيادة في الأجور بالإضافة إلى دعم المواد الغذائية الأساسية وتم رفع الحد الأدنى للأجور كل سنة[٣٠]

أمنت الخطة الاستثمارية لعام ١٩٧٧ مبلغا للإنفاق يعادل ٢٣٥٧ مليون دولار ووجه إلى ميادين التعليم والخدمات الاجتماعية والإسكان والصحة ولمشاريع الماء والمجاري بشكل خاص[٣١] تم الإعلان في أيار ١٩٧٨ عن حملة شاملة لمحو الأمية[٣٢]

وكانت تصرف مبالغ طائلة جدا على مشاريع عملاقة في الصناعة وفي الأشغال العامة وربما كان الأكثر بروزا إنشاء الميناء العميق لتصدير النفط في الفاو ليخدم في تصدير نفط حقل الرميلة الشمالي وأُنجز من قبل مجموعة الشركات براون آند روت. وكذلك إنشاء خط نفط كركوك - دورتيول[*] وأنجزته شركة مانزمان الألمانية في كانون الثاني ١٩٧٧ وكذلك إنجاز قناة الثرثار الفرات[**] من قبل شركات سوفييتية والتي

---

(٢٩) أنظر ماريون فاروق سلوغلت: «العراق الاشتراكي ١٩٦٣ - ١٩٧٨ نحو إعادة التقييم» ص ٢٠٦ - ٢١٩ وكذلك الفصل السابع أدناه.

(٣٠) السنداي تايمز في ٤ شباط ١٩٧٤ وكذلك بطاطو: مصدر سابق ص ١٠٩٥ و ١٠٩٦

(٣١) الفاينانشيال تايمز في ٢١ كانون الثاني ١٩٧٧

(٣٢) عالية سوسة: «استئصال الأمية في العراق» ضمن مجموعة نيبلوك المار ذكرها سابقا. ص ١٠٠ - ١٠٨

[*] دورتيول في تركيا حيث يتم تصدير النفط العراقي عبر تركيا [المعرب].

[**] وردت في الأصل قناة الثرثار فقط لكننا أضفنا كلمة الفرات للإيضاح [المعرب].

افتتحت في تشرين الأول ١٩٧٦[٣٣] وهناك العديد من المشاريع أُنجزت من قبل شركات يابانية وفرنسية وأمريكية وإنكليزية. لم تبدأ سرعة العمل في هذه المشاريع الشاملة والواسعة - كما سنرى- بالضعف والتواني إلا بعد أن بدئ بالإحساس بالتأثيرات المعاكسة التي أفرزتها الحرب مع إيران بشكل شديد في ١٩٨٢ - ١٩٨٣

كان تحرك النظام للابتعاد عن الاتحاد السوفييتي مرتبطا جزئيا برغبة النظام في تنفيذ مشاريعه التنموية بأقصر مدة ممكنة ولكنه عكس أيضا القرار السياسي المتعمد من جانب قيادة البعث.

من الواضح أن العديد من مشاريع البنية التحتية والمشاريع الصناعية تحتاج إلى درجة من التقنية التي إن لم يقتصر وجودها على الغرب واليابان فإنها - على العموم - لم تكن متطورة إلى نفس المستوى الغربي في الدول الاشتراكية. «ما نريده نحن» قاله جواد هاشم وهو اقتصادي ووزير التخطيط في آذار ١٩٧٥ «هو أحسن التقنية وأقصى السرعة في تنفيذ طلباتنا والمقاولات معنا وذلك أكثر أهمية من السعر»[٣٤] كانت هذه الحماسة للتقنية الغربية واضحة منذ ١٩٧٣[٣٥] تم تفصيل الموضوع بشكل ملتو ضمن مقابلة لأحد مساعدي وزير الاقتصاد مع جريدة إنترناشنال هيرالد تربيون في نيسان ١٩٧٥ «نحن لا نضحي بالتكنولوجيا من أجل الآيديولوجيا. .بالطبع يجب أن نبقي أصدقاءنا سعداء بأن نرمي تنفيذ بعض المشاريع لهم. وبذا فنحن نشتري طائرة البوينك منكم وندعكم تبنون لنا مصافيَ لنفطنا لكن في مشاريع أقل أهمية مثل معمل الطابوق سنذهب إلى بلغاريا برغم أننا نعلم أن بإمكاننا الحصول على معمل أفضل من فرنسا». لذا وبالرغم من أن المقاولات في السبعينيات - فإن الشكاوى من أساليب «التجارة الاشتراكية» ومواعيد التسليم التي لا يمكن الاعتماد عليها أصبحت تتكرر بشكل متزايد[٣٧] بينما كان البعث يباعد نفسه - نوعا ما - تدريجيا عن الاتحاد السوفييتي فإن استمراره في المجاهرة بمعاداة الإمبريالية كان يعني أن ذلك التغيير في

---

(٣٣) عن براون آند روت أنظر التقرير والأرشيف العربي في ٢٣ أيلول ١٩٧٣ وكانت قيمة المقاولة ١١٧ مليون دولار. وعن مانزمان أنظر مجلة «تجارة الشرق» - بالفرنسية - في ١٤ تموز ١٩٧٤ واللوموند في ٥ كانون الثاني ١٩٧٧ وحول قناة الثرثار الفرات أنظر أرشيف هيئة الإذاعة البريطانية في ١٦ تشرين الأول ١٩٧٦

(٣٤) جريدة نيويورك تايمز في ١٩ آذار ١٩٧٥

(٣٥) الفاينانشيال تايمز في ٢٧ تموز ١٩٧٣

(٣٧) الفاينانشيال تايمز في ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٤ والديلي تلغراف في ١٨ تشرين الثاني ١٩٧٤ ونيويورك تايمز في ٢ نيسان ١٩٧٥ وإنترناشنال هيرالد تربيون في ١١ نيسان ١٩٧٥

الاتجاه لم يكن قابلا للتمييز والإدراك آنيا أو مباشرة. في الحقيقة بقيت العلاقات السوفييتية العراقية ودية - على الأقل من الناحية الظاهرية - دائما وبدون انتكاسات ضد الاتحاد السوفييتي تصل إلى إهانته كما فعل السادات أو النميري. لكن لم تستعد العلاقات السوفييتية العراقية أيام ازدهارها في ١٩٧٢ - ١٩٧٣ وبالمقابل وصل التبادل التجاري مع الدول الاشتراكية - وبمعايير وضعية - إلى قمته في ١٩٧٤ وبمعدل ١٣٪ من إجمالي استيرادات العراق وانخفض إلى ٧٪ في النصف الأول من عام ١٩٧٥ وانخفض بشدة إلى ٢,٦٪ في ١٩٨١[٣٨] ربما كانت أوضح دلالة على رغبة النظام في تغيير اتجاهه هي محاولته تنويع مصادر أسلحته والتي أجراها بشراء كميات مهمة من الأسلحة من عدة دول غربية في النصف الثاني من عقد السبعينيات. وكان هذا التنويع مستحيلا إلى حين توقيع اتفاقية الجزائر وذلك يعود جزئيا لصعوبة تدريب قطعات عسكرية على أسلحة تختلف تماما عن تلك التي تدربت عليها في وقت تكون فيه تلك القطعات في حالة تأهب دائمة تقريبا والأكثر أهمية في هذه الاستحالة هو أنه لم تكن أي من دول الغرب قد فكرت في تجهيزه بأسلحة بحجم ضخم بينما كان العراق - ظاهريا - لا يزال من «توابع» الاتحاد السوفييتي واستنادا إلى كتاب السيد كوتشيرا فإن صدام حسين قد أكد للشاه وللرئيس بومدين خلال مفاوضاته معهما في الجزائر في آذار ١٩٧٥ بأنه كان قد توجه إلى الاتحاد السوفييتي لأنه أُجبر على أن يفعل ذلك بسبب عزل العراق[٣٩] يعود تاريخ أول طلبية كبيرة من الأسلحة من الغرب إلى أيلول ١٩٧٦ حين وافقت فرنسا على تجهيز ما بين ٦٠ - ٨٠ طائرة ميراج F1 تبعت بطلبية أخرى لمائتي دبابة فرنسية من نوع A.M.X - 30 في ١٩٧٧[٤٠] وقد تم توقيع طلبات إضافية للتزود بالسلاح من البرازيل - ٢٠٠ عربة نقل جنود مصفحة في تموز ١٩٧٨ -

---

(٣٨) حول ١٩٧٤ - ١٩٧٥ أنظر جريدة Neue Zuericher Zeitung في ١٢ حزيران ١٩٧٦ وحول ١٩٨١ راجع كارين دويشا: «الاتحاد السوفييتي في الشرق الأوسط: قوة عظمى في أفول» في مجلة الشؤون الدولية عدد الشتاء ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ص ٤٣٨ - ٤٥٢. وبالمناسبة فإن القول بأن علاقات البعث مع الاتحاد السوفييتي تدهورت في أوائل السبعينيات وإن الاتحاد السوفييتي كان غير مسرور من اتفاقية الجزائر في ١٩٧٥ كما أوردت السيدة مار - مصدر سابق ص ٢٣٨ - هو قول غير صحيح خصوصا وأن الاتحاد السوفييتي حاول التوسط بين الجانبين منذ ١٩٧٣ أنظر الفصل الرابع أعلاه الملاحظة ٩٠.

(٣٩) أنظر كوتشيرا - بالفرنسية - «الحركة القومية الكردية» باريس ١٩٧٩ ص ٢٣٤.

(٤٠) لقد تم تجهيز شحنة من الطائرات المروحية في ١٩٧٤ بقيت فرنسا المجهز الغربي بالأسلحة للنظام وإن حجم هذه التجارة ازداد بشكل بارز منذ الثمانينيات.

وإيطاليا التي جهزت عددا من البواخر المعقدة[٤١] وكانت فرنسا وإيطاليا والبرازيل من المستهلكين الرئيسين للنفط العراقي في السبعينيات.

برغم ذلك ولأسباب عديدة ومختلفة بقي الاتحاد السوفييتي المجهز الرئيس للعراق بالدبابات والمدفعية والطائرات الحربية لذا فإن التحرر من هذا المصدر لم يكن شاملا كما كان يرغب النظام أو يتمناه. ويعود ذلك - في المقام الأول إلى أن الغرب لم يكن مستعدا لإنجاز عملية تبديل كاملة للتسليح العراقي إلا إذا كانت له سيطرة أكبر على العراق. وفي نفس الوقت وبالرغم من الاستبدال التدريجي لعقيدة البعث بالعبادة الشخصية لصدام حسين - واستلزمت تلك العبادة عواطف شعبية ووطنية جياشة تصل إلى حد الشوفينية وربما اعتقد صدام حسين نفسه بها، لكن تلك العبادة لم تكن تسمح وبسهولة ببروز الارتماء الكامل في «أحضان الولايات المتحدة». بالإضافة إلى ذلك فإن حقيقة امتلاك العراق لاحتياطيات كبيرة من النفط، كان يعني أن صدام حسين، وبخلاف السادات والنميري كان له مجال كاف للمناورة لذا لم تكن هناك حاجة أبدا لمثل عملية كشف الأوراق تلك مع الاتحاد السوفييتي بالرغم من أن ذلك لم يمنع النظام من الانتقال إلى المعسكر الآخر أي للحصول على الأسلحة الغربية إذا سمح له الغرب أن يفعل ذلك.

رافق تلك التحولات المهمة في العلاقات التجارية والسياسة الخارجية ووازاها تطورات مهمة في الداخل إذ أعطى التوليف بين «أموال» النفط الجديدة و«تسوية» المشكلة الكردية دعما منقطع النظير لثقة البعث بنفسه وبدأ الآن بالتحرك وبشكل أكثر انتظاما نحو تطوير نظام سياسي تكون له فيه السيطرة الكاملة والشاملة. لذا أصبحت القوة والسلطة مركزة في الأجزاء المختلفة من آلة الدولة وحزب البعث وبدأ النظام بإخضاع المنظمات الجماهيرية لسلطته. من الصعب أن تتعايش هذه العملية - بطبيعة الحال - حتى مع القدر المحدود جدا للتعددية الممثلة في الجبهة الوطنية والقومية ونتيجة لذلك وجد شركاء البعث أنفسهم بمواجهة طلبات أكثر صراحة بالحد من نشاطاتهم وخصوصا ضمن المنظمات الجماهيرية والتخلي عن سياساتهم «غير المرغوب» فيها بشكل متزايد.

بما أن السياسات القمعية في كردستان قد أفقدت الحزب الديموقراطي الكردي (الجديد) كل التأييد الذي ربما كان قد اجتذبه سابقا من أولئك الذين عارضوا البارزاني

---

(٤١) أوراق حول العالم العربي: العراق ١٤٠١/٨.

على أرضية عقائدية لذا بقي الحزب الشيوعي المنافس الجدي الوحيد للبعث.

في البداية استفاد الحزب الشيوعي من الحرية النسبية للعمل السياسي الذي سمح به بموجب بنود الجبهة لتوسيع وتقوية التأييد للحزب في عموم البلاد. من الجلي أنه من الصعب تعيين مقدار نجاحه في هذا المجال لكن مؤشرا واحدا لمرونة الحزب كانت في أن جريدته اليومية «طريق الشعب» باعت أكثر من ٦,٧ مليون نسخة في ١٩٧٥ وهو ثلث مبيعات جريدة الثورة[*] الجريدة الرسمية للحكومة[**](٤٢) وفي ربيع ١٩٧٦ كانت مطبوعات الحزب الشيوعي - أخيرا - تباع علنا في مكتبات بغداد(٤٣) إلا أن الانقلاب الواسع والمتوقع ضد الشيوعيين كان قد حدث منذ نهاية ١٩٧٥ عندما تم اعتقال بعض أعضاء وكوادر الحزب - ويبدو أن هذه الاعتقالات كانت عشوائية - وسجنوا لمدد قصيرة وعذبوا مرارا ومن ثم أطلق سراحهم جميعا فجأة كما اعتقلوا أصلا.

بدأ الحزب الشيوعي بالتذمر والتشكي من هذه الحالة السيئة في بداية نيسان ١٩٧٦ وبدءاً من حزيران كان جليا أن فعالياته أصبحت عرضة لتقييدات أكبر(٤٤) وفي التقرير الختامي للمؤتمر الوطني الثالث للحزب الشيوعي العراقي الذي عقد في بغداد في آيار - كان - أول تمفصل واضح وغير خفي عن عدم رضا الحزب الشيوعي عن البعث(٤٥)

طالب الشيوعيون بوجوب تحويل الجبهة الوطنية والقومية إلى آلة تكون ممثلة حقيقية وبشكل أصيل لجميع القوى والمنظمات «التقدمية» ويجب أن يشمل هذا البند

---

[*] الكل يعلم أن جريدة الثورة كانت تفرض فرضا على الموظفين والعمال والجنود والضباط وأفراد الشرطة والأمن فرقم توزيعها لايمثل أي قيمة حقيقية [المعرب].

[**] سبق وأن قال المؤلفان بأنه يصعب التمييز بين حزب البعث والدولة ووقعا هما في عدم التمييز هذا إذ إن جريدة الجمهورية هي الجريدةالرسمية للحكومة أما جريدة الثورة فهي جريدة البعث الرسمية [المعرب].

(٤٢) استنادا للأرقام الرسمية باعت جريدة الثورة في تلك الفترة ١٨ مليون نسخة. أنظر بطاطو: مصدر سابق ص ١١١٠

(٤٣) ملاحظات شخصية في بغداد في آذار ١٩٧٦

(٤٤) التقرير والأرشيف العربي ١- ١٥ نيسان ١٩٧٦ وكذلك جريدة Neue Zuericher Zeitung السويسرية في ١٢ حزيران ١٩٧٦

(٤٥) أنظر وثائق المؤتمر الوطني الثالث للحزب الشيوعي العراقي المنعقد في بغداد في آيار ١٩٧٦ ص ٤٦- ٥٠.

الموجود في اتفاقية الجبهة بين الحزبين المنظمات الجماهيرية أيضا وخصوصا نقابات العمال والجمعيات الفلاحية. وطلب من البعث التخلي عن مطالباته بحل اتحاد الشبيبة الديموقراطية واتحاد الطلبة العام ورابطة المرأة العراقية وكلها كانت - تاريخيا - تحت قيادة الحزب الشيوعي العراقي.

أُرغم الشيوعيون على تجميد نشاطهم في تلك المنظمات وعلى سحب ممثليهم من المنظمات العالمية التي كانت تنتمي إليها تلك المنظمات العراقية. وبشكل عام طالب الشيوعيون بإدخال حريات ديموقراطية إلى تلك المنظمات طبقا للاتفاقية الأصلية للجبهة وبتطبيق حكم القانون والعودة إلى المبادئ القانونية والدستورية بالرغم من أن تلك المطالب والانتقادات كانت تطرح بنبرة استرضائية وبناءة فإنه من الواضح - في ظل نظام قريب جدا من أن يصبح ديكتاتوريا - إن تلك المطالب والانتقادات اعتبرت «هجوما» غير مقبول على الطريقة التي يدير بها البعث البلاد.

منذ ذلك الوقت ولاحقا ابتدأت العلاقات بين الحزبين بالتدهور وباستمرار وكان ذلك مترافقا مع حملة دعائية لاذعة ضد الشيوعيين توجت بأعمال مطاردة شبيهة بتلك التي قام بها البعث في ١٩٦٣[*] في نفس الوقت بدأ النظام بتوسيع وتحسين أجهزته الأمنية وتسريع سياسته في السيطرة على جميع المراكز الحساسة في دوائر الخدمة المدنية وفي الشرطة والقوات المسلحة وطهرت تلك الدوائر من غير البعثيين. تمكن بعض الأفراد المستقلين من الاحتفاظ بمواقع حساسة في تلك الدوائر لذلك الحين ولكن بعد ١٩٧٦ تمت إحالة حتى المسالمين والوديعين من غير البعثيين إلى التقاعد إجباريا لكن سمح لهم بالعمل في أعمال حرة ولحسابهم الخاص.

في أوائل ١٩٧٦ كانت هناك أربع مؤسسات أمنية تراقب الواحدة منها الأخرى. وكان هاجس النظام الأمني والاستحواذ الكلي لحزب البعث ووكلائه موضوعا لانتقاد واسع النطاق(٤٦)

---

[*] تختلف التصفية التي جرت بين ١٩٧٨ و١٩٧٩ للشيوعيين عن تلك التي حدثت عام ١٩٦٣ من حيث الأساليب والحجم إذ كانت التصفية الثانية أقل عشوائية وأكثر تحديدا ضد أعضاء وكوادر الحزب الشيوعي وحتى أكثر كفاءة من ناحية التصفية وأكثر دقة وحصرا إذ شملت المطاردات أعضاء الحزب وكوادره فقط بينما شملت تصفيات عام ١٩٦٣ عناصرا بعيدة جدا عن الحزب الشيوعي لا لشيء سوى أنها وقفت موقفا مؤازرا لقاسم ضد البعثيين والقوميين. [المعرب]

(٤٦) أنظر جريدة الغارديان في ١١ شباط ١٩٧٦ وكذلك جريدة الإنترناشنال هيرالد تربيون الأمريكية في ١٢ نيسان ١٩٧٦ وجريدة Neue Zuericher Zeitung السويسرية في ١٢ حزيران ١٩٧٦ وكذلك الغارديان في ٧ و٨ و١٦ كانون الأول ١٩٧٦

جمعت عملية تسريع سيطرة البعث على مؤسسات الدولة بعض الزخم في السنوات القليلة اللاحقة فبالإضافة إلى الحرس الجمهوري الذي عمل «كياوران» لأفراد النظام كان هناك ما سمي بالقوات الخاصة ووجد منها لواءان وكذلك كان هناك الجيش الشعبي والذي كان ملحقا بحزب البعث(٤٧) والذي شكل عام ١٩٧٦[*] بقيادة طه ياسين رمضان ووصل تعداده إلى ٧٥٠٠٠ شخص في ١٩٧٩ وهناك دليل إضافي على اهتمام القيادة بالمحافظة على نفسها وهو استخدام وزارة الداخلية عام ١٩٧٨ - ١٥٠٠٠٠ - فرد جديد لديها والذي يمثل ربع عدد الموظفين المدنيين(٤٨)

في تلك الفترة راجت روايات حول عمليات النظام ضد خصومه وتلك الروايات وإن كانت تحتاج بطبيعتها إلى برهان عملي لكنها أعطت مؤشرا حول طول باع النظام ومدى تصميمه على اجتثاث أية معارضة أو انشقاق. بحلول أواسط السبعينيات كان حزب البعث قد أصبح منظما تنظيما فعالا وتحول إلى أداة فعالة وكان يخترق وبازدياد كل مناحي الحياة. وكانت أصغر وحدة تنظيمية هي الخلية وتسمى الحلقة وعدد أعضائها يتراوح بين ٣ إلى ٧ أعضاء ومنظمة على مستوى مناطق السكن - الجيرة - أو محل العمل ويستلم أعضاء تلك الحلقات التعليمات من القيادة وبالرغم من افتراض مناقشة تلك التعليمات ضمن الحلقات لكن تلك المناقشات كانت شكلية وغالبا ما يكون الرد هو قبول تعليمات القيادة تلك وخصوصا بعد منتصف السبعينيات عندما أصبحت عبادة شخصية صدام حسين مطلقة في التصرف والعمل. إن الوحدة التنظيمية الأعلى مباشرة هي الفرقة والتي تتكون عادة من عدة «منظمات» وتغطي كذلك مناطق سكنية مثل الأحياء والضواحي أو قرى أو وحدات مثل المعامل ودوائر الحكومة والمدارس والجامعات ونقابات العمال والمستشفيات والخطوة الأعلى في سلم المراتب الحزبية هي الشعبة والتي تتكون من خمس فرق ومن ثم الفرع الذي يتكون من شعبتين على الأقل والذي يعمل على مستوى المحافظات أو المقاطعات ثم القيادة القطرية والتي تعمل على المستوى الوطني ثم القيادة القومية التي تعمل على المستوى القومي ما بين الأقطار العربية.

إن كامل آلة الحزب مخترقة من قبل الأجهزة الأمنية المختلفة والمرتبطة بصدام

---

(٤٧) خدوري: مصدر سابق ١٩٧٨ ص ٤٣ و٤٤.

[*] التاريخ الرسمي لتأسيس الجيش الشعبي هو ٨ شباط ١٩٦٩ [المعرب].

(٤٨) أنظر الجدول ٢٢ في الفصل السابع.

حسين مباشرة. إن واجب كل عضو في الحزب هو أن يكتب تقارير إلى الحزب عن كل تصرف «مشبوه» من جانب جيرانه وأصدقائه وأفراد عائلته.

بالرغم من أن هذا البناء التنظيمي مشتق من الخطة التنظيمية الأصلية الموضوعة من قبل عفلق في الاربعينيات والخمسينيات لكن يجب التوكيد بأنها لم تكتسب هذه الدرجة من الانتظام والتماثل إلا بعد أن استلم البعث السلطة في ١٩٦٨ وخلال فترة أوائل السبعينيات تم تحويل الحزب والمنظمات المرتبطة به إلى منظمات كفؤة وفعالة. لقد ترافق تركيز السلطة في أيدي دائرة صغيرة في القمة مع الرفع الفعلي لكل التقييدات على تجنيد الحزبيين الجدد ونجم عن ذلك توسع كبير وبارز في عدد منتسبي الحزب والذي تحول - الانتماء للحزب - بالتدريج إلى شيء إلزامي بالنسبة لذوي الطموحات السريعة. وبذا ادعى البعث بأن لديه ١٠٠٠٠ آلاف عضو ونصف مليون نصير وفي أوائل الثمانينيات ارتفعت هذه الأرقام إلى ٢٥٠٠٠ عضو ومليون ونصف المليون نصير[٤٩] وأصبح تحت تصرف النظام آلة عالية التنظيم وبإمكانه استخدامها في تلقين وتحريك وحشد والسيطرة على الشعب متى ما أراد النظام ذلك. كان تحويل الحزب إلى آلة بيد القيادة بحد ذاته عامل استقرار كبير بالنسبة للنظام. كان التوسع في أعداد المنضوين إلى صفوف الحزب يعني أن الحزب بدأ يصل - وبشكل متزايد - وكأنه يمثل حشدا سكانيا كان فيه التملق لنفسه وللقيادة يحل محل أية مناظرة آيديولوجية في ظروف مماثلة في السابق. وبالمقابل وبسبب تحول الانتماء للأحزاب غير البعثية ليصبح خطرا جدا - وبشكل متزايد - أصبح نقد سياسات الحكومة بنفس الخطورة تقريبا. وبسبب تلك الأوضاع تحول أغلب الناس عن السياسة كليا رابطين كل فعالياتهم الاجتماعية إلى نسيج من دوائر صغيرة من الأصدقاء الموثوق بهم واقتناء البضائع الاستهلاكية فقط[٥٠] بالإضافة إلى ذلك تم تشجيع الحزبيين على الكتابة واحدا ضد الآخر أو ضد جيرانهم أو أصدقائهم أو زملائهم في العمل[٥١] وتم تشكيل سلسلة من المنظمات البعثية تقدم كل واحدة الدعاية البعثية بما يلائم فئات الأعمار أو مشارب

---

(٤٩) بطاطو: نفس المصدر السابق ص ١٠٧٨ وكذلك هلمس: «العراق: الجناح الشرقي للعالم العربي» نيويورك ١٩٨٤ ص ٨٧.

(٥٠) لم يجر أي بحث تجريبي في هذا المجال لكن استيرادات السلع المعمرة والاستهلاكية ازداد بشكل ضخم جدا خلال تلك السنوات.

(٥١) أنظر كولين ليجوم وحييم شاكد (محرران): «مسح الشرق الأوسط المعاصر» المجلد الأول في ١٩٧٦ - ١٩٧٧ لندن ونيويورك ١٩٧٨ ص ٤٠٣.

المجموعات التي شكلت تلك المنظمات البعثية للعمل وسطها. بدأ التلقين في المدارس الابتدائية إذ تم تلقين الأطفال بأشعار وأغانٍ لتمجيد إنجازات وشخصية صدام حسين (في البداية كانت تمجد أحمد حسن البكر) وكانت تتوسع بالتدريج إلى أن شملت كل النظام التعليمي وبذا أصبحت «الاستقامة» السياسية مساوية للتفوق الأكاديمي. وبنفس الطريقة استخدمت - وبتبجح - الحملة الشاملة لمحو الأمية لتخدم عربة دعاية النظام[٥٢] بحلول بداية عام ١٩٧٨ أصبح الصدام مع الحزب الشيوعي مسألة وقت لا غير. في آذار نشرت طريق الشعب سلسلة من المقالات تنتقد سياسات البعث حول الكرد والاقتصاد ملمحة بأن النظام يتحرك للتقارب جدا مع الغرب ولمصالح الغرب. وكرد على تلك المقالات صدرت مقالات لطارق عزيز في جريدة الراصد متهما الشيوعيين بأنهم عملاء لموسكو[٥٣] وبعد ذلك بثلاثة أسابيع تم الإعلان بأن اثني عشر شيوعيا ضبطوا وهم يقومون بنشاطات سياسية غير مشروعة في صفوف الجيش وهذه «الجريمة» تتنافى وبنود الجبهة الوطنية والتي كانت تشترط بأنه لا يحق لأي حزب عدا حزب البعث بالقيام بأي نشاط سياسي في صفوف القوات المسلحة وقد أعتبر هذا الإعلان كهجوم رئيس في ١٩٧٦[٥٤] لقد كان تنفيذ حكم الإعدام في ١٩٧٨ بجنود ينتمون للحزب الشيوعي نابعا من الرغبة في وضع الحزب الشيوعي في موضعه أكثر مما كان نابعا من خوف حقيقي من اختراق شيوعي كبير الحجم.

في نهاية ١٩٧٨ حذرت جريدة الثورة أعضاء الأحزاب السياسية الأخرى بأن عقوبة الإعدام الثورية ستكون نصيب أولئك الذين يحاولون اختراق القوات المسلحة. وفي تموز أصدر مجلس قيادة الثورة قرارا معتبرا فيه أن جميع النشاطات السياسية غير البعثية - مثل مطالعة جريدة الحزب الشيوعي - أعمالا غير مشروعة لجميع العسكريين السابقين والمستمرين بالخدمة وستطبق عقوبة الإعدام بحق المذنبين[٥٥]

---

(٥٢) هلمس: المصدر السابق ص ٩٧.

(٥٣) قد نشر ذلك أولا في الدوريات الشيوعية العالمية. أنظر التقرير والأرشيف العربي في ٢٦ آيار ١٩٧٦ وتم توكيده لاحقا من قبل النظام. أنظر التقرير والأرشيف العربي في ٧ حزيران ١٩٧٦

(٥٤) لقد أوضحت هذه النقطة من قبل الرئيس ونائبه قبل ذلك بسنوات. أنظر هيئة الإذاعة البريطانية في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٧١ وذلك في مقابلة مع البكر. وكذلك مقابلة مع صدام في ٣ آذار ١٩٧٢ وانظر أيضا تقرير لجنة العفو الدولية: «تقرير بعثة المنظمة إلى حكومة الجمهورية العراقية من ٢٢ ألى ٢٨ كانون الثاني ١٩٨٣». لندن ١٩٨٣ ص ٢٠

(٥٥) راجع قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٨٤ في ١٧ تموز ١٩٧٨ وقد تم اقتباسه ضمن تقرير بعثة منظمة العفو الدولية أعلاه ص ١٩ - ٢٠

في بلد يطبق فيه قانون التجنيد الإجباري فإن مثل هذا الشرط كان يعني أن كل فرد ذكر من البالغين يكتشف بأن له نشاطات سياسية غير بعثية يكون عرضة للإعدام بموجب هذا القرار. وهنا يجب التذكر بأن الجبهة الوطنية والقومية لازالت قائمة رسميا آنذاك. كانت هناك تقارير إضافية عن تصفيات للشيوعيين في الصيف والخريف وكذلك عن اعتقالات واسعة النطاق لأعضاء الحزب الشيوعي العراقي(٥٦)

لقد عذب النظام ضحاياه حتى الموت في السجون في الأشهر والأعوام اللاحقة وكان يتم اقتياد الناس من دورهم وبعد ذلك لم يتمكن أحد من مشاهدتهم أبدا. وفي بعض الحالات كان يرمى بضحايا النظام أمام دورهم وهم مشوهون وقسم منهم مبتورو بعض الأعضاء. وفي حالات أخرى كان يطلب من أقارب الضحايا استلام جثث أقاربهم من مراكز الشرطة تحت وابل من الشتائم والإهانات والضرب أحيانا رغم نواحهم على أقاربهم(٥٧) لقد أعطى اندلاع الحرب مع إيران في أيلول ١٩٨٠ النظام عذرا لتكثيف مثل تلك الأفعال الوحشية البهيمية.

لم يكن الشيوعيون وحدهم ضحايا هذه الأساليب البربرية ومرة أخرى لم يكن البعث مقيدا في اضطهاده البربري لخصومه الفعليين والمحتمل أن يتحولوا إلى خصوم له لذا كان بعض المعارضين الكرد وكذلك أعضاء الأحزاب الشيعية السرية التي برزت في السبعينيات يعذبون أيضا مع الشيوعيين وذلك مع ازدياد زخم حملة الإرهاب وازدياد عبادة شخصية صدام حسين وبالتالي ديكتاتوريته. وحتى البعثيون أنفسهم لم يكونوا مستثنين من رقابة ويقظة الأجهزة الأمنية وخصوصا أولئك الذين كانوا جسورين بشكل كاف أو أولئك الذين كانوا حمقى لدرجة أن يثيروا الاستفهام عن حكمة القيادة.

بالإضافة إلى ذلك كان يتم إجبار الناس وبازدياد للإعلان عن دعمهم «الإيجابي» للنظام بالإعلان المستمر عن تأييدهم لأعمال حزب البعث وقائده إلى الدرجة التي أصبح الإعلان عن عدم الانتماء السياسي أصعب وأصعب يوما بعد يوم(٥٨)

---

(٥٦) أنظر الـ "Morning Star" في ١٨ تموز ١٩٧٨ وكذلك الدليل والأرشيف العربي في ٥ آب ١٩٧٨ والـ"Morning Star" في ٩ تشرين الثاني ١٩٧٨ وطريق الشعب في ٢١ تشرين الثاني ١٩٧٨ والأومانتيه في ٦ كانون الأول ١٩٧٨[*] والـ "Morning Star" في ٢٧ كانون الأول ١٩٧٨ والهيرالد تريبيون في ٣ كانون الثاني ١٩٧٩

[*] ورد في الأصل بتاريخ ٦ كانون الأول ١٩٧٩ لكن سياق الاقتباسات يؤيد ما ذهبنا إليه. [المعرب]

(٥٧) أنظر على سبيل المثال «الحملة ضد الإرهاب ومن أجل الحريات الديموقراطية في العراق: عراق صدام حسين ثورة أم ردة رجعية؟» ص ١٠٨ - ١١٩

(٥٨) نتيجة اتصالات شخصية.

الكرد ١٩٧٥ - ١٩٧٩:

بالرغم من أن اتفاقية الجزائر وجهت ضربة مهولة إلى الحركة الكردية فإن السياسات القمعية الفظة التي طبقها النظام في المنطقة أكدت بأن روح المقاومة لم تسحق تماما. وبالرغم من ذلك يمكن القول بأن الهوية الثقافية وحتى وجود وبقاء الثلاثة ملايين كردي عراقي قد أصبحت مهددة منذ ١٩٧٥(٥٩) طبق النظام في آذار ١٩٧٤ إدارة محلية للحكم الذاتي - كما رأينا - واستثنى من منطقة الحكم الذاتي كلا من جبل سنجار والمنطقة الواقعة بين عقرة والموصل[*] والأراضي المحيطة بكركوك ومنطقة كفري[**] والمنطقة المحاذية للحدود مع إيران من ميدان وحتى بدرة. واستنادا إلى السيد فانلي الذي كانت بينته جلية ومقنعة فإن منطقة الحكم الذاتي كانت تقل كثيرا عن نصف مساحة كردستان العراق(٦٠) تم إعادة ترسيم حدود محافظتي التأميم - منطقة كركوك - وصلاح الدين - ومركزها تكريت - بحيث يضمن أن تسكن محافظة التأميم أكثرية عربية(٦١)

بعيدا عن إنشاء شبكة طرق عصرية في المنطقة وتدشين بعض المشروعات المتفرقة هنا وهناك في المنطقة فإن سكان المنطقة قد حصلوا على القليل جدا من النظام وحتى أولئك الذين حصلوا على بعض المنافع بدأ أغلبهم بالهجرة إلى المدن في وسط وشمال العراق. وكان هناك على أرض الواقع القليل من التعليمات باللغة الكردية[***] داخل منطقة الحكم الذاتي ولا شيء خارجها أبدا في أواخر السبعينيات(٦٢)

---

(٥٩) ميريلا كالتي: «تطور المشكلة الكردية في السنوات ١٩٧٦ - ١٩٧٨» في مجلة الشرق الحديث - بالإيطالية - العدد ٥٨ في سنة ١٩٧٨ ص ٤٦٣ - ٤٧٤.

[*] وتم استثناء عقرة لاحقا باستفتاء صوري [المعرب].

[**] لم تلحق كفري بالسليمانية بل ألحقت بمحافظة ديالى ويؤيد ذلك أيضا قول المؤلفين أعلاه حول اعتبار كفري من المناطق التي أستثنيت من منطقة الحكم الذاتي [المعرب].

(٦٠) آي. أس. فانلي: «كردستان العراق» ضمن كتاب جيرار شاليان (محرر): «شعب بلا وطن: الكرد وكردستان» لندن ١٩٨٠ ص ١٥٣-٢١٠.

(٦١) وبذا فك ارتباط جمجمال وكفري وكلار من محافظة التأميم وألحقت بالسليمانية[**] طوزخورماتو بصلاح الدين. أنظر كالتي: المصدر السابق ص ٤٦٥.

[***] يقصد المؤلفان التعليم والمخاطبات الرسمية باللغة الكردية [المعرب].

(٦٢) كالتي: نفس المصدر السابق. وفانلي: نفس المصدر السابق.

كان أكثر جور عانى منه سكان المنطقة هو التهجير القسري لأعداد كبيرة من الكرد إما إلى أجزاء مختلفة من البلاد وإما إلى أجزاء أخرى من المنطقة نفسها وهي الأجزاء التي كان الوصول إليها سهلا بالنسبة لأجهزة الحكومة. تتباين التقديرات لأعداد المهجرين والمعاد توطينهم كثيرا خصوصا وإن العملية استمرت لعدة سنوات بعد اتفاقية الجزائر وكذلك لأن قسما منهم سمح له بالعودة وعموما يمكن القول بأن عدد من شملهم التهجير يتراوح بين ٢٥٠٠٠٠ و٣٠٠٠٠٠ مواطن.

يصنف المرحلون - على العموم - إلى ثلاث طوائف: وهي أولا طائفة الذين كانوا مشاركين في القتال عن قرب وسلموا أنفسهم للسلطات العراقية مباشرة بعد آذار ١٩٧٥ بعد إصدار العفو عنهم لعدة مرات والطائفة الثانية هم الكرد من المناطق المختلطة عرقيا وخصوصا حول كركوك والطائفة الأخيرة هم الكرد القاطنون في القرى الواقعة على الحدود مع إيران وتركيا حيث شكل النظام «حزاما واقيا» بين العراق وجيرانه لأجل منع اختراق الحدود[٦٣] لذا فقد تم تطويق العديد من العوائل في نهاية ١٩٧٥ وبداية ١٩٧٦ ووضع أفرادها في شاحنات ونقلوا إلى العراق الجنوبي حيث وزعوا على قرى في الجنوب بمعدل خمس عوائل لكل قرية. أما القرى الكردية الفارغة فإما تم تدميرها وإما تم إسكان عرب فيها وهؤلاء العرب كانوا إما عراقيين وإما مصريين[٦٤][*].

بعيدا عن كون أغلب المهجرين لم يسبق لهم التكلم بالعربية فإنهم كانوا يروعون ويهددون بنقلهم إلى أرض الجنوب (العربي) المستوية المقفرة والبائسة وكانوا مشوشين بتدمير تجمعاتهم وتمزيق حياتهم التقليدية وأصبح من الواضح أن النظام كان يستخدم التهجير كسلاح فعال للسيطرة على المنطقة الكردية وكانت هناك محاولات - نوعا ما - لكسب تأييد هؤلاء إلى جانب النظام. وبذا تم صرف مبالغ طائلة لأفراد وعوائل وجد بعضهم أنهم يمتلكون مثل هذه المقادير من الأموال لأول مرة في حياتهم[٦٥]

في سياق تطبيق سياسة «الحزام الأمني» تم ترحيل وإعادة توطين قسم من سكان

---

(٦٣) أنظر صدام حسين: «خندق واحد أم خندقان» بغداد ١٩٧٧ ص ٣٤ و٣٥.

(٦٤) أنظر كالتي: المصدر السابق ص ٤٦٤. وفانلي نفس المصدر السالق ص ١٩٢ - ١٩٩

[*] وصل العمال المصريون إلى أقصى نقطة في كردستان العراق ولكن كعمال ولم يستلم أي منهم أرضا أو دارا في قرى هجر أهلها - وذلك قدر علمي - وقد سألت الكثير من الأخوة الكرد فلم يؤيدوا مانقله المؤلفان عن كالتي وعن فانلي. [المعرب].

(٦٥) معلومات شخصية استقيناها في باريس في آب ١٩٨٥

المناطق الحدودية في قرى بنيت خصيصا لهم في ضواحي المدن الكبيرة أو قريبا من الطرق الرئيسة في كردستان الجنوبية وإما في السهول الكردية وغالبا ما تكون هذه القرى مسورة بالأسلاك الشائكة(٦٦) من السخرية أن البعث كان يشير إلى تلك «المجمعات» وزيادة إنفاقه في الشمال كدليل على «عصرنة» و «تطوير» منطقة الحكم الذاتي. ومن طبيعة الأشياء أنه مهما كانت هذه البنايات الجديدة «مريحة»[*] فإن أولئك الذين فرض عليهم العيش فيها لم يعد بإمكانهم الاستمرار بنمط حياتهم الزراعي والرعوي التقليديين(٦٧)

في ظل تلك الظروف احتاج قادة المقاومة الكردية بعض الوقت لإعادة التجمع وإعادة تنظيم قواهم. ومن ضمن منظور تصميم النظام الواضح والحازم على «تهدئة» المنطقة واستتباب الأمن فيها - وفق مفاهيم النظام طبعا - لذا فقد كان من الرائع أنهم كانوا قادرين على فعل ذلك وأن يصعدوا من عملياتهم الفدائية في المنطقة في بداية عام ١٩٧٧ وباختصار فقد انقسمت الحركة الكردية بعد انهيارها في آذار ١٩٧٥ إلى قسمين رئيسين متنافسين الأول هو الحزب الديموقراطي الكردستاني القيادة المؤقتة (ح.د.ك. - القيادة المؤقتة) بقيادة مسعود البارزاني والاتحاد الوطني الكردستاني (أ.و.ك.) بقيادة جلال الطالباني وهو الخصم السياسي القديم للبارزاني.

بالنسبة لمسعود البارزاني وشقيقه الأصغر إدريس[**] كان حجم خطأ حسابات والدهما ومسؤوليته الشخصية عن هزيمة عام ١٩٧٥ - كان - يعني أن مطالبتهما بقيادة الحركة لن تمر بدون تحد. وكان الطالباني متحمسا ليحل محل البارزاني في قيادة الحركة الكردية ولفرض هيمنته الشخصية على عموم كردستان. والطالباني هو زوج بنت إبراهيم أحمد وهو خليفته. وإبراهيم أحمد سياسي كردي عالي التوسع بثقافته وكان داهية ويعمل بعيدا عن المبادئ والضمير وكان معاديا لطبيعة قيادة الملا مصطفى الإقطاعية منذ أن عاد الأخير من الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٥٨ ادعى الطالباني بأنه

---

(٦٦) شاهد عيان ضمن في تقرير للسيد جيمس ليثرلاند - عضو البرلمان البريطاني -

[*] لقد زرت الكثير من هذه المجمعات في حينه ولم تكن مريحة بالمرة وكانت مبنية بالبلوك الإسمنتي وبشكل رديء ولم يتم استخدام أي مادة تفيد في عزل الحرارة وكانت أغلب شوارعها غير مبلطة ولا تصل إليها مياه الشرب إلا بواسطة ناقلات ماء عسكرية بالإضافة إلى البطالة العالية التي تصل إلى ٨٠ - ٩٠ ٪ وكذلك كانت الخدمات الصحية هزيلة والمدارس قليلة جدا [المعرب].

(٦٧) إدموند غريب: «المسألة الكردية في العراق» سيراكوزه ١٩٨١ ص ١٧٨ وكذلك «مسح الشرق الأوسط المعاصر» لسنة ١٩٧٦ - ١٩٧٧ ص ٤١٠- ٤١١.

[**] كان ادريس هو الأكبر. [المعرب]

يبني حزبا على أسس ماركسية لينينية ويطبق سياسة الحرب الثورية المسلحة للحصول على الحكم الذاتي لكردستان[٦٨] ولا يزال الحزبان في مواجهة مستمرة حول قيادة الحركة الكردية لحين كتابة هذا الكتاب.

عنى إعلان الشيوعيين لقرارهم برفع السلاح ضد النظام في ١٩٧٩ بأنهم أصبحوا قوة الغوار [الفدائيين] الثالثة في كردستان مركزين فعالياتهم في المناطق التي كان لهم فيها تأييد قوي تقليديا.

لم تشكل أية جبهة ثابتة بينهم وبين أي من الحزبين الكرديين بالرغم من محاولات كانت تجرى في هذا المجال من وقت لآخر. لقد كان وجود الشيوعيين عاملا مهما - نوعا ما - في التوازن بين (ح.د.ك - القيادة المؤقتة) وبين (أ.و.ك) وبين مؤيديهم الفعليين أو المحتملين في طهران ودمشق. وتبع ذلك أن حاولت بغداد الاستفادة من المواجهة بين الحزبين بمحاولة ربط واحدة من المجموعتين أو الأخرى بها ضد الثانية. بما أن أغلب المعلومات عن السياسات الكردية منذ ١٩٧٥ كانت من مصادر الأحزاب الكردية نفسها لذا فمن الصعب الحصول على صورة مضبوطة لحجمها العددي ولا حجم التأييد لها على أرض الواقع لكن رغم ذلك كانت هناك تقارير عن فعاليات فدائية متفرقة منذ بداية عام ١٩٧٧ واستمر النظام في إبقاء قوات عسكرية بأعداد مهمة هناك خلال كل عقد السبعينيات[٦٩] على العموم كان للنظام العراقي اليد الطولى في المنطقة مادامت الحدود مع إيران مقفلة لكن الموقف تغير بشكل كبير جدا - رأسا على عقب - بعد سقوط الشاه في شباط ١٩٧٩ لقد انهارت اتفاقية الجزائر بعد الثورة الإيرانية. وواجه البعث من جديد الانبعاث الجديد للمشكلة التي تمكن من التغلب عليها منذ ١٩٧٥ بالإضافة إلى ذلك شجعت الفوضى الفعلية التي عمت إيران بعض الكرد العراقيين على تأسيس قواعد لهم في كردستان الإيرانية. لقد ارتاع البعث من هذا العمل بوضوح لذا قام بدعوة قائد الجيش التركي الجنرال كنعان إيفرين إلى بغداد في نيسان ١٩٧٩ للتنسيق بين سياسة البلدين تجاه القضية الكردية. وقد أعلن في تموز بأن أي شخص يحاول دخول العراق بصورة غير شرعية عبر الحدود التركية سيعدم[٧٠]

(٦٨) كالتي: المصدر السابق ص ٤٦٧.

(٦٩) طبقا لكالتي: نفس المصدر السابق فإن ٩٠٪ من الجيش العراقي كان معسكرا في الشمال في ١٩٧٨ بينما أكدت جريدة Die Zeit الألمانية في ٢٠ تشرين الأول ١٩٧٨ بأن ٣٣٪ من إجمالي القطعات العسكرية العراقية والبالغة ١٦٠٠٠٠ كانت في المنطقة وذلك في مقالها: «كردستان الحكم الذاتي: منطقة محتلة عسكريا».

(٧٠) الديلي تلغراف في ٢٦ نيسان ١٩٧٩ والغارديان في ١٦ تموز ١٩٧٩

المعارضة الشيعية:

من المألوف أن نجد في أغلب التحليلات التاريخية والسياسية لتاريخ العراق القريب والمعاصر التعبير بأن هناك صراعا أساسيا وقويا مستترا أحيانا وأحيانا أخرى مكشوفا بين طائفتي السنة والشيعة وبالتالي يكون قبول هذه «الحقيقة» أمرا حيويا لفهم الأحداث المعاصرة. واستنادا لهذه المقولة فإن التوترات الرئيسة في المجتمع العراقي ناتجة عن حقيقة أن النظام الحاكم هو من «الأقلية السنية» يحكم شعبا غالبيته من «الشيعة». يشعر مؤيدو وجهة النظر هذه وبلا شك بأن الأحداث تؤيد وجهة نظرهم تلك وأن الحرب بين إيران والعراق التي اندلعت في خريف ١٩٨٠ التي يجب أن ينظر إليها جزئيا على أنها مأساوية خاصة، ولكنها من جهة لم تكن أكثر من تعبير جدي للخلاف.

إن الطبيعة «الحقيقية الفعلية» للعلاقات السنية الشيعية - في الواقع - أكثر تعقيدا مما يمكن أن يقدمه هذا التناول الجذاب لكنه بالمقابل غير واف. وعلاوة على ذلك نجد أن من المهم التوكيد على أنه لا يوجد إدراك سليم في اعتبار أن حكام العراق السنة في السبعينيات والثمانينيات قد حاولوا تغذية وتكريس الطائفية السنية ولا يمكن - كذلك - ضمن ذلك الإدراك أن يكونوا «ممثلين» لها وفي الحقيقة لا يمكن أن يعتبروا في حال من الأحوال ممثلين للإسلام السني(٧١) لقد حاولنا قبل عدة سنوات أن نضع تلك الطروحات ضمن منظور ما وتوصلنا للاستنتاج بأنه بينما كان للانتماء الطائفي دور مهم ويجب عدم إهماله لكن التقسيم الأساسي لم يكن دينيا أو طائفيا بل كان اجتماعيا - اقتصاديا وكان هذا التقسيم سواء أتم الوعي به من قبل أولئك المندرجين فيه أم من غيرهم وهو بين أولئك الذين يملكون وبين الذين لا يملكون شيئا وهم متوزعون على الطائفتين وليس على واحدة منهما(٧٢)

لما كان أغلبية السكان - بطبيعة الحال - تقطن الريف الجنوبي ولأن الغالبية العظمى من سكان الريف كانوا شيعة لذا أحتسب الشيعة على الريفيين الفقراء.

---

(٧١) طرحت هذه النقطة من قبل مايكل هودسن في دراسته «العامل الإسلامي في السياسات العراقية والسورية» المنشورة في كتاب المحرر جيمس بيسكاتوري: «الإسلام والعملية السياسية» كامبردج ١٩٨٣ ص ٧٣ - ٩٧.

(٧٢) ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت: «بعض الانعكاسات على الحالة الراهنة للعلاقات السنية الشيعية في العراق» في مجلة الجمعية البريطانية للدراسات الشرق أوسطية العدد ٣٥ لسنة ١٩٧٨ ص ٨٧ - ٩٧.

بالإضافة إلى ذلك بدأ قاطنوا المقاطعات الجنوبية من الشيعة بالهجرة إلى بغداد وبأعداد متزايدة وهنا - أيضا - شكلوا الأغلبية ضمن فقراء الضواحي وسكنوا في مجمعات الصرائف[*] التي بدأت تنمو حول بغداد والمدن الأخرى بعد الحرب العالمية الثانية. لم يكن الفقراء - بطبيعة الحال - سواء من بقي منهم في الأرياف أم الذين نزحوا إلى المدن بحثا عن العمل فقراء لأنهم شيعة بل بسبب استيلاء شيوخ العشائر الأقوياء على ديار (أراضي) عشائرهم في الماضي القريب وأصبح أفراد العشائر إما كليا بدون أرض أو بأرض لا تغل ما يكفي لسد لقمة العيش لهم. وغني عن القول أن معظم الإقطاعيين الأقوياء الذين كانوا يستغلون فقراء الأرياف كانوا أنفسهم شيعة. كان لوصول أعداد متزايدة من المهاجرين من الأرياف إلى المدن تأثير في خلق تجمعات اجتماعية (سكانية) جديدة في المدن. بالرغم من كون هذه التجمعات شيعية فإن صلتها بالمجموعات الشيعية الحضرية الموجودة أصلا في المدن وضواحيها كانت ضعيفة أو معدومة. أما صلتها بالإسلام «العالي» في المدن المقدسة فقد كانت أضعف. بين بطاطو والسيد نقاش مؤخرا بأن الكثير من شيعة الأرياف الجنوبية قد تحولوا منذ وقت قريب نسبيا إلى التشيع[**] وكان دافعهم المعادي للحكومة وعيشهم تحت نير الاضطهاد وحكاياتهم المليئة بالأسى والمعاناة ومسرحياتهم[***] التي تتحدث بإعجاز عن معاناة الحسين - كل ذلك - يتطابق مع غرائزهم المشحونة ومعاناة رجال القبائل الذين حولوا قسرا إلى فلاحين(٧٣) بالإضافة إلى ذلك فإن تشيعهم كان يحمل من

---

[*] استخدمنا تعبير الصرائف لتعريب كلمة Slums بالرغم من أن مدلول الكلمة الإنكليزية أحط من تعبير الصريفة [المعرب].

[**] لم أطلع على مقال بطاطو لذا لا أعرف من أين جاء بهذه العبارة إذ إن من المعلوم أن هذه المناطق شيعية حتى قبل أيام الأمويين وفي أيامهم وأيام العباسيين وما بعدهم. أما في إيران فقد تم فرض التشيع على غير الشيعة في أيام الصفويين بعد أن تشيع الشاه الصفوي ولاعلاقة لذلك بشيعة العراق [المعرب]

[***] يقصد ما يصطلح عليه العامة بالـ«تشابيه» أي إعادة مأساة الحسين على مسرح شعبي في الهواء أيام العاشر من محرم قبل صلاة الظهر. [المعرب]

(٧٣) حنا بطاطو: «حركات العراق الشيعية السرية: الخصائص والأسباب والتوقعات» في مجلة الشرق الأوسط الدورية العدد ٣٥ (١٩٨١) ص ٥٧٨ - ٥٩٤. وإسحاق نقّاش «شيعة العراق» برنستون ١٩٩٤ وهو كتاب ممتع وموثق عن تاريخ الشيعة في العراق. أنظر ايضا تقييمنا في ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت و«عودة إلى السنة والشيعة: الطائفية والإثنية في العراق السلطوي» ضمن كتاب جون بي سباغنولو (محرر): «الشرق الأوسط الحديث في المنظور التاريخي: مقالات على شرف البير حوراني» ردينغ ١٩٩٢ ص٢٩٩ - ٣٧٩.

قبلهم بسهولة ويسر وبدون تشدد ووجد تعبيره ليس بالصلاة والصوم بل في المساهمة في مواكب عزاء الحسين الكبيرة والتي كانت المناسبات الكبيرة للاحتكاك بأقرانهم الشيعة «الحضر» في المدن. لقد كان الشيعة الحضر القاطنون في كربلاء والنجف والكاظمية وأجزاء البلاد الأخرى يعملون أساسا في التجارة وفي الحرف اليدوية في الأسواق أو في بعض الأماكن الدينية الأخرى وبنفس الطريقة التي يعمل بها نظراؤهم في إيران.

أما المهاجرون من الأرياف فقد كانوا يبحثون عن العمل - وبتلهف - لدى الحكومة وهو العمل المضمون وعلى النقيض منهم كان الشيعة الحضر إذ كانوا يميلون تقليديا إلى عدم الثقة وإلى الابتعاد عن الحكومة المركزية - سواء كانت عثمانية أو بريطانية أو عربية - ويستخدمون علاقاتهم أو الالتجاء إلى الرؤساء المحليين للحصول على العمل أو المساعدة. وتعود هذه الحالة جزئيا إلى بقايا الاعتقاد بأن خدمة الحكومة الدنيوية الزائلة لا يليق بالمؤمن(٧٤)[*] بالرغم من أن هذه الأفكار قد أصبحت «موضة قديمة» مع انتشار التعليم الحديث(٧٥) ولأسباب مماثلة كان عدد ضباط الجيش من الشيعة قليلا جدا في ظل الانتداب والعهد الملكي وقليلون جدا هم الذين وصلوا إلى رتب عالية من الشيعة(٧٦) وذلك بالرغم من كون أكثر من نصف السكان كانوا شيعة. وكانت نسبة الشيعة ضمن الجنود المجندين إلزاميا عالية.

لقد كان النفور التقليدي من جانب الشيعة «الحضر» في المدن وضواحيها من البحث عن عمل لدى الحكومة جزئيا بسبب «شكوك» دينية. كانت الإمبراطورية العثمانية مؤسسة سنية وكان مديروها في العراق بالكامل إما سنيون أتراك وإما سنيون عرب من العائلات البارزة والمتعلمة في بغداد والموصل.

إضافة إلى ذلك كانت التسهيلات التعليمية الحكومية التي وجدت في العراق في العهد العثماني المتأخر عبارة عن مؤسسات سنية. لذا فعند مجيء البريطانيين كان السنة

---

(٧٤) المصدر السابق ص ٥٨٧.

[*] كانوا يعتبرون كل ما يدفع من الحكومة مالا مغتصبا لأنه لم تتم جبايته على الطريقة الإسلامية بل فرض على شكل ضرائب ورسوم غير شرعية [المعرب].

(٧٥) أرسل المتمكنون ماليا أولادهم إلى المدارس الشيعية غير الحكومية - محاورة مع السيد عصام الخفاجي.

(٧٦) أنظر طربوش: «دور الجيش في السياسة: حالة للدراسة العراق ١٩٤١» لندن ١٩٨٢ ص ٨٠ و٨٢.

العرب من أبناء المدن المصدر الرئيس لكادر الإدارة والجيش البريطانيين في العراق وكانوا من العائلات القديمة المعروفة ومن صفوف من يدعون «بالوطنيين» والذين كان أغلبهم من الضباط والموظفين العثمانيين السابقين. ولأسباب جلية كان عدد قليل من الشيعة متوفرا لمثل هذه الواجبات وعنى ذلك – في معايير رقمية- أنه تم تمثيل الشيعة بشكل متدن إلى حد بعيد في خدمات الحكومة وكذلك – ولنفس الأسباب – في كل الوزارات خلال العهد الملكي كله بالرغم من أن بعض رؤساء العشائر الشيعة شغلوا مقاعد في البرلمان لكن ذلك كان ناتجا عن طبيعة قانون الانتخاب. وعلاوة على ذلك كانت الحكومات في ظل الانتداب وفي العهد الملكي – عموما – تهتم جدا بأن لا تتدخل بالشؤون الداخلية للمدن الشيعية وذلك بعيدا عن الأحداث سيئة الصيت و«المعزولة» مثل العقوبة التي واجهها أبناء النجف بعد اغتيال نائب الحاكم السياسي في آذار ١٩١٨[٧٧] ونفي بعض «العلماء» الذين رفضوا إعلان ارتدادهم عن معارضتهم للاتفاقية الأنكلو عراقية في ١٩٢٣[٧٨]

استمر تجنب التدخل هذا في ظل قاسم والأخوين عارف. بالإضافة إلى ذلك وبما أن ثورة تموز ١٩٥٨ بدأت كانقلاب منظم من جمعية مؤلفة من ١٥ ضابطا اثنان منهم فقط كانا من الشيعة لذا فإن نفس النمط استمر في أن يولد نفسه بالرغم من انتشار التعليم – في ذلك الوقت – خلال أو بين الطبقات والطوائف في المدن الشيعية وضواحيها بدأ الشيعة في أن يشكلوا نسبا كبرى في صفوف الموظفين المدنيين بما فيهم العاملون في مهنة التدريس. خلال الفترة ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية وأواخر الستينيات جرت سلسلة من التطورات المهمة التي أثرت على الشيعة ككل في المدن وضواحيها. في المقام الأول استمرت الهجرة إلى المدن وبنطاق واسع وكانت تترافق مع الانتشار السريع لتجمعات «الصرائف» في ضواحي بغداد والمدن الكبرى الأخرى وكما ذكرنا سابقا فقد كانت هناك صلة ضعيفة بين القاطنين الجدد وبين السكان الحضر القدماء من شيعة المدن ويعود هذا جزئيا لأسباب اجتماعية وجزئيا إلى عدم انتشار المؤسسات الشيعية في الأرياف. لذا فإن المهاجرين الجدد كانوا معرضين بشكل ضئيل لما يمكن أن يسمى «الأرثوذوكسية» الشيعية وبشكل عام فإن تشيعهم كان «ثقافيا» وخرافيا أكثر مما هو ديني بشكله النصي أو الرسمي. وعلاوة على ذلك – وخصوصا

---

(٧٧) السير أرنولد ويلسون: «بلاد الرافدين في ١٩١٧ – ١٩٢٠ صراع الولاءات» لندن ١٩٣١ ص ٧٢ – ٧٦.

(٧٨) بيتر سلوغلت: «بريطانيا في العراق ١٩١٤ – ١٩٣٢» لندن ١٩٧٦ ص ٨٢ – ٨٥.

في مواقعهم الجديدة شديدة الحرمان - انجذب الكثير منهم إلى مبادئ وقيم المساواة التي يبشر بها الحزب الشيوعي والذي كان طليعة المعركة الوطنية ما بين ١٩٤٥ و١٩٥٨ وانخرط عدد كبير منهم في صفوف الحزب. من الخطأ - بطبيعة الحال - الافتراض بأنه كان لأولئك المهاجرين من الريف أي فهم عميق للنظريات الماركسية اللينينية. لقد كان الجذب نحو الحزب الشيوعي يعتمد على دعواته المتشددة لإسقاط النظام الذي كانت تبعيته لمصالح اقتصادية أجنبية استراتيجية واضحة بشكل بديهي وكذلك لدعواته لإنهاء الاستغلال والفقر والذي يهم كثيرا أنصاره من سكان الصرائف. بالإضافة إلى ذلك حصل الحزب الشيوعي على أنصار ودعم له في المناطق الحضرية الشيعية كما هو بين من عدد الشيوعيين البارزين القدماء الذين كانت أصولهم من تلك المناطق[٧٩] حصل هبوط في الوضع الاجتماعي والاقتصادي - في نفس الفترة - لجميع «مجتهدي» الشيعة عدا القلة المشهورة جدا منهم. إن السبب الرئيس لهذا الوضع هو صعود التيارات العلمانية في الشرق الأوسط والتي جعلت الاحتراف الديني أقل جذبا والذي نتج عنه انخفاض مساهمات المؤمنين المخلصين بأموالهم لأجل الحفاظ على الأضرحة المقدسة وفي دفع رواتب رجال الدين الشيعة الذين لم تكن رواتبهم تدفع من دوائر الأوقاف كما هو حال نظرائهم من السنة[٨٠]

علاوة على ذلك وكما يفترض حنا بطاطو بأنه في العراق على النقيض من إيران - التي تم ترتيب أوضاع دينها منذ وقت طويل - كانت هناك فعاليات دينية رسمية قليلة جدا خارج المدن مثل ذلك النوع الذي يستوجب وجود ملا في كل قرية إيرانية والذي يحتاج إلى مدد ثابت من خريجي المعاهد الدينية. بالإضافة إلى ذلك فإن انتشار التعليم العصري ووصوله إلى أقوى المراكز الشيعية وكذلك زيادة الفرص الشخصية في الوظائف الحكومية المدنية والجذب القوي الذي شكلته مثل تلك الفرص في قطاعات كثيرة من التجمعات الشيعية أدت كلها إلى خفض لا يمكن تفاديه في عدد المجندين للتخصص الديني[٨١] من المهم أيضا أخذ الجذب الذي سلطته

---

(٧٩) بطاطو: مصدر سابق ص ٧٥٢ وص ١٠٠٠

(٨٠) أنظر شاهرخ أخاوي: «الدين والسياسة في إيران المعاصرة: علاقات رجال الدين مع الدولة في الفترة البهلوية» الباني ص ١٠ - ٢٢.

(٨١) أنظر فاضل الجمالي: «الكليات الفقهية في النجف» في مجلة العالم الإسلامي العدد ٥٠ في ١٩٦٠ وقد اقتبسها بطاطو في مقاله السابق عام ١٩٨١ ص ٥٨٦ حيث أعطى الرقم الصحيح لعدد تلك الكليات.

التيارات السياسية في تلك الفترة على السكان الشيعة بعين الاعتبار.

كان الميدان السياسي - كما رأينا سابقا - قبل استلام البعث للسلطة عام ١٩٦٨ مقسما إلى المعسكر القومي من جهة والشيوعي من جهة أخرى وبالرغم من أن العقيدتين كانتا علمانيتين كما هو معلن ظاهريا لكن المعسكر القومي وخصوصا الناصريين كانت لهم مضامين سنية لا مفر منها تقريبا. لذا لم تكن كل مشاريع الوحدة في الخمسينيات وأوائل الستينيات جذابة أبدا للغالبية الساحقة من الشيعة والذين كان أغلبهم يعتبرون أنفسهم عراقيين أكثر مما هم عرب وكان البعض منهم يخشى أن أي ترتيب من مثل تلك الترتيبات مع مصر أو سوريا سيغرقهم في «بحر سني»[*]

وبالمثل فبالرغم من عدم تصنيف العقيدة البعثية مباشرة ضمن الإسلام السني لكن كان لها أيضا أحلام وحدوية عربية وهي فكرة لم يتحمس لها قط غالبية محسوسة من الشيعة العراقيين. لذا وبينما لا نرغب في أن نفترض أن كل الشيعة الناشطين سياسيا كانوا منجذبين إلى الشيوعية لكن وبالتأكيد يمكننا القول إن قسما قليلا منهم أبدى حماسة للأفكار القومية العربية أو الأفكار البعثية. وهناك استثناء لهذا الإعلان هو المجموعة المحيطة بفؤاد الركابي المؤسس الشيعي لحزب البعث في العراق ١٩٥٢ وبما أنه جند أولا أناسا من بين أصدقائه وأقاربه لذا كان الكثير من البعثيين الأوائل كانوا من بين الشيعة ويجب التوكيد على أنهم كانوا من عائلة الركابي وأصدقائه قبل كل شيء آخر لذا فعندما ترك الركابي حزب البعث عام ١٩٥٩ ترك أغلبهم الحزب معه. وعندما انتقلت السيطرة على حزب البعث إلى التكريتيين لم يكن هناك أي شيعي ضمن المراتب العليا للحزب وبقي هذا الوضع بدون تغيير إلى أن تم تعيين أربعة شيعة في عضوية مجلس قيادة الثورة في أيلول ١٩٧٧[٨٢] بالرغم من انضمام الشيعة إلى حزب البعث بعد أن كرس نفسه في السلطة وصعد البعض منهم إلى مراكز مهمة مع مرور الزمن يمكننا التأكيد وباطمئنان بأن غالبية الشيعة بقوا غير مكترثين بالعقيدة البعثية.

لكن بعد أن بدأ البعث يطرح نفسه وكأنه ملزم نفسه بتحسين وضع الفقراء

---

[*] وردت في الأصل في محيط سني بمعنى البحر المحيط لكنا فضلنا ترجمتها بالبحر بدلا من المحيط منعا للالتباس مع كلمة المحيط الأخرى والتي تعني البيئة أو الوسط [المعرب].

(٨٢) انضم نعيم حداد وحسن العامري إلى القيادة القطرية في ١٩٧٤ وأصبحا عضوين في مجلس قيادة الثورة في أيلول ١٩٧٧ وكذلك أصبح محيي عبد الحسين مشهدي وعدنان الحمداني عضوين في المجلس بنفس الوقت. [يعود هذا الهامش إلى الجدول ٦ - ١ لذا يرجى الانتباه مع الشكر والمعذرة].

وخصوصا الفلاحين - وبعدها فقط - بدأت بعض الحواجز بالتكسر وبدأ عدد متزايد من الشيعة بدعم البعث. بالرغم من أنه من المحتمل أنهم انجذبوا بتأثير برنامجه الاجتماعي المعلن أكثر من عقيدته.

مع ذلك يجب التأكيد هنا أنه في أواسط السبعينيات كان من الصعب على العراقيين جميعا - السنة والشيعة على حد سواء - أن لا يظهروا ولائهم وتحمسهم للنظام لذا يجب أن تؤخذ أي قرينة تدل على زيادة دعم الشيعة للنظام بعين الاعتبار ضمن هذا الإطار.

ناقشنا لحد الآن تسييس الشيعة من سكان ضواحي المدن والذين سبق وأن هاجروا من الريف وذلك - ضمن معايير ضيقة - في إطار كسبهم لينتموا إلى الأحزاب أو لتأييدها في الاربعينيات والخمسينيات والستينيات.

نظر الكثير من الشيعة المتدينين وخصوصا رجال الدين «المسلكيين» إلى تلك التطورات بخشية وبعدم الموافقة وخصوصا نمو حجم التأييد للشيوعيين الذين اعتبروهم ملحدين وبدا أن تهديد هذا النمو كأنه يسلط على العديد من أبناء طائفتهم. لم يجد هذا الاهتمام التعبير العملي الكافي عنه في ظل الملكية بالرغم من أن المرجع الديني الأعلى[*] آية الله كاشف الغطاء كان قد عبر عن اهتمامه وقلقه من صعود الشيوعية مبكرا ومنذ ١٩٥٣[٨٣] في السنوات التي أعقبت ثورة تموز ١٩٥٨ مباشرة وعندما بدا خطر الشيوعية وكأنه أصبح حادا - عمليا - جمع التحذير والمعارضة الدينيين - للشيوعية - زخما أكبر. في خريف ١٩٥٨ اتخذ بعض كبار علماء الدين في النجف خطوة غير معتادة وذلك بتشكيل جمعية سياسية سميت «جماعة العلماء في النجف الأشرف» والتي شكل أعضاؤها - لاحقا - نواة ما أصبح يدعى في عام ١٩٦٨ بجماعة الدعوة الإسلامية وكان الهدف المعلن لهذه الجمعية هو لرفع وعي «الأمة» ومحاربة الإلحاد الذي كان مرادفا للشيوعية والماركسية. وبما أن «البعثية» لم تكن في وقتها مؤثرة مثل الناصرية لذا كان ظلها باهتا أو معدوما على المواطنين الشيعة. نظرا لأن «جماعة الدعوة» كانت جمعية سرية فمن الصعب الحصول على معلومات دقيقة حول أصولها وعضويتها لكن من الواضح أن محمد باقر الصدر - الذي كان عمره

---

[*] استعملنا التعبير الشائع في العراق بدلا من التقيد بالمعنى الحرفي للتعبير: Leading Divine إذ إنه يدل على مرتبة كنسية عليا وهذا غير مطابق للحالة موضوع البحث [المعرب].

(٨٣) بطاطو: مصدر سابق ١٩٨١ ص ٥٨٨.

حوالي الثلاثين عاما في حينه - قد لعب دورا مهما في فعالياتها ويبدو أنه كان مؤلفا للعديد من مطبوعاتها[٨٤]

عاش في النجف اثنان من المراجع الدينية العليا في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات وهما محسن الطباطبائي الحكيم وأبو القاسم الخوئي وقد التحق بهما روح الله الخميني الذي كان منفيا من إيران عام ١٩٦٤ أصدر محسن الحكيم في عام ١٩٦٠ فتوى يحرم فيها الانتماء للحزب الشيوعي - الذي كان في أوج تأثيره[٨٥] - وفي نفس الوقت كان زميله الأصغر جدا محمد باقر الصدر يكرس سمعته كقائد للمثقفين الشيعة في زمانه بكتابيه الرئيسين: «فلسفتنا» و«اقتصادنا» واللذين ظهرا في ١٩٥٩ و١٩٦١ على التوالي. بالرغم من عنوانه فإن كتاب «فلسفتنا» عبارة عن انتقاد واسع النطاق للفلسفة الأوربية أكثر منه إظهار أو عرض للمعتقدات الإسلامية ويقدم دليلا على سعة مطالعات مؤلفه ومهاراته التحليلية. بينما نجد «اقتصادنا» كتابا مؤثرا وبشكل كبير وقد تم إعادة طبعه إحدى عشرة طبعة على الأقل[٨٦] وهو كتاب بحوالي ٧٠٠ صفحة ويحتوي على مناقشة طويلة للاقتصاد الأوربي وللأفكار الاجتماعية الأوربية ويحوي كذلك تبيانا للخطوط العريضة لأسس عقائدية لنظام اقتصادي إسلامي. ومما له دلالة أن حوالي ثلث الكتاب كان محاولة لتفنيد ودحض الماركسية والمادية الجدلية بمعايير يمكن وصفها بأنها عقلانية أكثر مما هي معايير دينية. وبذلك يعكس اهتمام المؤلف في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات في إيجاد حجج مضادة لما كان بينا بأنه التيار السياسي الرئيس في ذلك الوقت.

كانت هناك تشابهات كثيرة في أفكار الصدر والخميني حول الصيغة الأمثل للتسييس الإسلامي بالرغم من أن كتب الصدر لا تحوي أية إشارة إلى أي من كتب الخميني كمرجع - ويبدو أن الرجلين لم يكونا على اتصال وثيق خلال فترة المنفى التي قضاها الخميني في النجف من ١٩٦٤ إلى ١٩٧٨ وكان ذلك التشابه جليا من

---

(٨٤) يفترض أن الجمعية أصدرت مجلة باسم «الدعوة» لمدة ست سنوات. أنظر أندرياس ريك - بالألمانية - (محرر ومترجم): «اقتصادنا: ترجمة مختصرة مع تعليقات على كتاب اقتصادنا لمحمد باقر الصدر» برلين ١٩٨٤ ص ٤٥.

(٨٥) شاهروخ أخاوي: «الدين والسياسة المعاصرة: علاقات رجال الدين مع الدولة في الفترة البهلوية» ألباني ١٩٨٠ ص ٩٨.

(٨٦) ريك: مصدر سابق ص ٦٨ وقد عبر مايكل فيشر عن رأي أقل ترحيبا في كتابه: «إيران من المسألة الدينية إلى الثورة» كامبردج وماساتشوستس ولندن ١٩٨٠ ص ١٥٧

خلال التأييد الحماسي من جانب الصدر للثورة الإيرانية في ١٩٧٩[٨٧]

بالرغم من اختلاف الآراء حول الظروف الدقيقة لتأسيس حركة الدعوة لكن يبدو أن الصدر - الذي كان نفسه قد حصل على درجة المرجعية في ذلك الوقت- كان الروح الدافعة خلف حركة الدعوة في ١٩٦٨ وعلى العكس من «جماعة العلماء»- وبالرغم من كون «الدعوة» حركة سرية - فقد كان الغرض من إنشائها هو لتشمل قطاعات أوسع. لقد حاول مؤسسوها تنظيم شبكة سرية من الأعضاء كانت مهمتهم هي المساعدة في خلق نظام إسلامي وفقا للخطوط العامة المبينة في نشرتهم الدورية «صوت الدعوة» والمقتبسة من كتابات الصدر وتم تلخيص المبادئ العامة للمنظمة بما يلي: لم يتم تطبيق الإسلام عمليا كما يجب أن يطبق حتى في القرون الأولى من انتشار الإسلام وبالرغم من كونه الأساس والمحدد في تسييس الإسلام لكن كان من الممكن تصحيح المساوئ والتعسفات في تلك الأيام وبشكل كاف. ومنذ أن تشكلت هيمنة القوى الإمبريالية على العالم الإسلامي فقد الإسلام دوره كأساس للنظام الاجتماعي وبدأت مبادئ دخيلة مثل الديموقراطية الغربية والاشتراكية الماركسية في تحديد التنمية الخارجية للمجتمع الإسلامي وكان لهذه المبادئ تأثير مناوئ ومعاد لتطوير أفكار الإسلام وذلك في اتجاه أدى إلى أن تفقد أغلبية المسلمين القدرة على اعتبار أن الإسلام يتضمن كل الأسس الروحية لحياتهم. في هذا الوضع لا يكفي الإصلاح والتصحيح بمفردهما بل يجب استبدال جميع الأسس والمبادئ الآيديولوجية غير الإسلامية بمبادئ الإسلام وأن الوصول إلى هذا الهدف هو مهمة ثورية[٨٨] وهناك ميزة مهمة لهذه الكتابات أنها موجهة إلى جميع المسلمين أكثر مما هي موجهة إلى الشيعة على وجه الخصوص.

إن إمكانية أن تحصل هذه التعاليم على تقبل واسع منَ نظام لا يرقى الشك إلى علمانيته هي إمكانية بعيدة الاحتمال وهي أمر غير سار لمثل ذلك النظام. والواقع أن حزب الدعوة وبقية المنظمات السياسية الشيعية أثارت فزعا كبيرا لدى البعث بإعطائها البعث تنبيها «إنذاريا» منذ وقت مبكر في السبعينيات حيث قام النظام بتشكيل شعبة مستقلة من الأجهزة الأمنية للتعامل مع المجموعات الشيعية التي من المحتمل أنها ستشكل - يوما ما - معارضة للنظام.

بالرغم من أن الدافع الأصلي لتشكيل المجموعات الشيعية في الخمسينيات وأوائل

---

(٨٧) ريك: نفس المصدر السابق ص ٥٩.

(٨٨) مقتبسة بتصرف من كتاب السيد ريك: مصدر سابق ص ٥٣.

الستينيات كان لأن تقوم هذه الحركات بدور معادل لتأثير الشيوعيين لكن عمل حزب الدعوة والمنظمات المشابهة - سواء أكانت شيعية أم سنية - في البلدان الإسلامية الأخرى في، أواخر الستينيات يجب أن يفهم أكثر ضمن معايير معاداة العلمانية أو إبعاد الدين عن السياسة وبتخصيص أكثر كان واجبها العمل ضد تدخل الدولة المتزايد في كل مناحي الحياة. لقد كانت مثل تلك التدخلات من جانب الدولة من أكثر الأفعال غير المرغوب فيها ضمن أغلب المستويات العليا للشيعة في العراق لأن تلك الأفعال كانت من منبع جديد بالنسبة لهم. وذلك لأنهم - في السابق تركوا إلى هذا الحد أو ذاك للتصرف حسب رغباتهم من قبل جميع من سبق البعثيين من الحكام منذ تأسيس الدولة العراقية في ١٩٢٠[*] ولكن مع الحكم الجديد للبعث واجه العلماء تحديين اثنين لسلطاتهم في وقت واحد. في المقام الأول أعلن النظام بتشبث وبإصرار بأنه علماني وبالتالي - وفق هذا الاعتبار - فهو ضد المتدينيين السنة كما هو ضد المتدينين الشيعة على حد سواء. والثاني أن النظام قد تعهد وبثبات وإصرار أيضا على تأكيد حقه في السيطرة على كل مجالات الحياة العامة وبدون استثناء وكان ذلك يعني تهديدا جديا - محتملا - «للوضع الراهن» لمواقع وامتيازات العلماء. وجد آية الله محسن الحكيم أنه من الضروري الاحتجاج لدى البعض ضد ما سماه «الإقلال من قيمة زعماء الدين» في المدن المقدسة متهما موظفي الدولة وواصفا إياهم بالكفر(٨٩) وذلك في وقت مبكر منذ ١٩٦٩ لقد كان أول مؤشر غير مباشر على وجود معارضة شيعية ووثق بتقارير عدة هو إعدام خمسة من العلماء لأسباب لم تعلن في وقتها وذلك في كانون الأول ١٩٧٤(٩٠) يبدو أن هذه العقوبات المنتقاة كنموذج أصيل أريد لها أن تكون عبرة للغير قد أخمدت المعارضة الشيعية في هذا المضمار لبعض الوقت إذ لم تبرز أية علامات على تململ شيعي معين خلال السنتين التاليتين.

وقعت في شباط ١٩٧٧ حادثة تنذر بشؤم كثير وتدل على مساهمة شعبية أكبر وذلك بمناسبة إحياء ذكرى مأساة عاشوراء في شهر محرم الإسلامي[**] بينما تجمع

---

[*] تأسست الدولة العراقية عام ١٩٢١ وتوج فيصل في ٢٣ آب ١٩٢١ وليس كما ذهب المؤلفان [المعرب].

(٨٩) أخاوي: مصدر سابق ص ١٣١

(٩٠) الغارديان في ١٦ كانون الأول ١٩٧٤ والتايمز في ٨ كانون الثاني ١٩٧٥

[**] حدثت الواقعة في العشرين من صفر وهي ذكرى إعادة رأس الحسين الذي أرسل إلى يزيد في الشام بعد قتل الحسين وإعادة دفنه - الرأس - مع بدنه والتي تصادف اليوم الأربعين لاستشهاده ولم تحدث في محرم أو في ذكرى عاشوراء كما ذهب المؤلفان [المعرب].

آلاف «الزوار» في العتبات المقدسة في النجف وكربلاء خرج رجال الدين في ٥ و٦ شباط على رأس مظاهرات احتجاج ضخمة ويبدو أن ذلك أصاب النظام بالدهشة[*] لكنه دفع بالقطعات العسكرية إلى العتبات المقدسة وقتل عدداً غفيراً من الزوار في المجابهة التي تلت ذلك وتم اعتقال ألفي مواطن من ضمنهم محمد باقر الحكيم نجل آية الله محسن الحكيم الذي توفي عام ١٩٧٠(٩١)

يبدو مجرى الأحداث الفعلي مبهما أو غامضا وذلك لأن النظام استخدم تلك الحادثة ذريعة لتكثيف حملته ضد نظرائه السوريين الذين كان النظام مشتبكا معهم بخلاف طويل ودائم حول مقادير المياه التي في الفرات التي كان السوريون مستعدين للسماح بها للمرور إلى العراق عبر مجرى الفرات وذلك بعد إنشاء «سد طبقة»(٩٢) يبدو أن جنديا سوريا ألقي القبض عليه وهو متلبس بزرع المتفجرات في الجامع الرئيس[**] في كربلاء وقد أتخذ هذا العمل قرينة على اشتراك السوريين في الاضطرابات. بهذه الطريقة كان النظام قادرا على أن يلفق أسباب المظاهرات بحيث لا تبدو وكأنها تعبير عن معارضة مؤسسات دينية.

شكلت في نهاية شباط محكمة خاصة برئاسة عزة مصطفى عضو مجلس قيادة الثورة ووزير البلديات وفليح حسن الجاسم وزير الدولة للشؤون الكردية[***] وحسن علي العامري وزير التجارة وذلك للتحقيق في أحداث كربلاء والنجف ولمعاقبة المسؤولين عن ذلك. من الجدير بالذكر أنه تم ترقية فليح حسن الجاسم مع حسن علي - وهما شيعيان - إلى القيادة القطرية في كانون الثاني ١٩٧٧

---

[*] كانت هناك - في وقتها - رواية شيعية مغايرة تقول بأنه لم تكن هناك أي مظاهرات وإنما جرت مداهمة «الزوار» العزل الذين اعتادوا الوصول إلى كربلاء سيرا على الأقدام بهذه المناسبة وكانت السلطة قد أحضرت القطعات قبل أن يحدث أي حادث احتجاج وذلك «بوشاية» زائفة من محافظ كربلاء أما الاحتجاج فقد أعقب مقتل عدد من أولئك الزوار أي أن النظام افتعل تلك الحادثة أصلا [المعرب].

(٩١) أنظر اللوموند في ١٢ شباط ١٩٧٧ والغارديان في ١٢ شباط وفي الأول من آذار ١٩٧٧ إن محمد باقر الحكيم هو القائد الحالي لحركة المعارضة الشيعية ويقيم في المنفى في إيران.

(٩٢) أنظر مايلي أدناه. وكانت هناك افتراضات بأن المجاعة - التي نجمت عن بناء سد طبقة وفي زيادة الهجرة التي أعقبت ذلك - كانت عاملا مهما خلف نمو وزيادة الاحتجاجات الشيعية عموما وأحداث شباط ١٩٧٧ خصوصا.

[**] يقصدان ضريح الإمام الحسين عليه السلام. [المعرب]

[***] كان عزة مصطفى في وقتها وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية وليس للبلديات والحكم المحلي وكان فليح حسن الجاسم وزيرا للصناعة. [المعرب]

نتيجة لفعاليات المحكمة أعدم ثمانية «علماء» وحكم على خمسة عشر آخرين بالسجن مدى الحياة(٩٣) يبدو أن هذه الأحكام اعتبرت مخففة جدا ولذا تم طرد اثنين من أعضاء المحكمة - وهما عزة مصطفى وفليح حسن الجاسم - من عضوية مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية ومن منصبيهما الوزاريين في مؤتمر قطري استثنائي للحزب في نهاية آذار(٩٤) بالرغم من أن البعث لعب جيدا ورقة «البعبع السوري» بعد أحداث محرم[*] مباشرة لكن يمكن «تخمين» أن النظام قد أخذ الموضوع مأخذ الجد العالي وذلك من خلال تصريحات صدام حسين وتأكيداته في الأشهر التالية وكان النظام واعيا للأسباب الحقيقية الخفية. حدث تغير محسوس في نبرة صدام حسين في حديث إذاعي له في آب بين فيه بأن النظام مع الإيمان بالله دائما لكنه حذر من استخدام الدين كقناع لمعارضة النظام وسياساته(٩٥)

توصل البعث - في الوضع الاجتماعي السائد وقتها - إلى فهم حقيقة أنه لا يمكن قمع الدين وتأثير رجال الدين بسهولة وباستخدام أساليب القمع الوحشية لذا حاول أن يغير صورته في أعين الناس في الوقت الذي أعقب تلك الأحداث وذلك بتبني مواقف أكثر إسلامية من السابق من الناحية الشكلية وكان يحاول - في نفس الوقت - كسب بعض «العلماء».

لم تقنع هذه الطريقة أغلبية رجال الدين الشيعة. وقد برز محمد باقر الصدر وبالتدريج كأهم ممثل للمعارضة الشيعية بالرغم من محاولاته لتجنب المواجهة مع النظام في تلك المرحلة. وفي نفس الوقت استمر حزب «الدعوة» في أن يشكل تهديدا للنظام بالرغم من أنه لا يمكن تقدير قوة الحركة في ذلك الوقت. لم تكن القوة العددية لحزب الدعوة هي العامل الحاسم - بطبيعة الحال - لكن العامل الحاسم هو أن حركة مثل تلك الحركة لا يمكن السيطرة عليها أو اختراقها من قبل الأجهزة الأمنية وكذلك - آخذين بعين الاعتبار طبيعة التقليد السياسي الديني الشيعيين - فإن أية حركة

---

(٩٣) اللوموند في ٢٦ آذار ١٩٧٧

(٩٤) وخفض هذا الإجراء عدد أعضاء مجلس قيادة الثورة إلى خمسة فقط وهم أحمد حسن البكر وصدام حسين وسعدون غيدان وطه الجزراوي وعزة الدوري. أنظر مقال أوفرا بنجو: «الشيعة والسياسة في العراق البعثي» في مجلة دراسات الشرق الأوسط العدد٢١ في١٩٨٥ ص ١-١٤

[*] الأحداث هي أحداث صفر وليس أحداث محرم وهذا الخطأ هو نتيجة للخطأ الأول [المعرب].

(٩٥) وذلك في ١١ آب ١٩٧٧ في كلمته المسماة: «نظرة في التراث والدين» وقد اقتبسها بطاطو في مصدره السابق في ١٩٨١ ص٥٩١ وكذلك بنجو: مصدر سابق.

شيعية من الممكن أن تكون بؤرة كامنة لكل انتفاضة عفوية تلقائية[٩٦] استمر هذا الوضع الصعب بين الطرفين لحين إبعاد الخميني من العراق في تشرين الأول ١٩٧٨ وقيام الجمهورية الإسلامية في إيران بعد ذلك بأشهر قليلة. أحدثت الثورة الإيرانية موجة عارمة من الحماس والتفاؤل ضمن التيارات الإسلامية - خصوصا في مراحلها الأولى وقبل أن تبدأ بتشويه صورتها بالأعمال الوحشية واللاإنسانية - وشجع هذا المناخ السياسي حزب الدعوة وقادته على جر البعث إلى مواجهة صريحة وذلك بالهجوم على مقرات الحزب ومراكز ونقاط الشرطة وإصدار بيانات تعبر عن تأييدهم الصريح للثورة الإيرانية[٩٧] ورد البعث بأسلوبه المعتاد أي الجزرة والعصا بادئا أولا بسلسلة من إيماءات الاسترضاء والاستمالة الظاهرية بما فيها تخصيص مبالغ طائلة - أكثر من٢٤ مليون دينار في ١٩٧٩وحدها - لأغراض دينية مظهرا احتراما أكبر للإسلام أمام الرأي العام وبترتيب زيارات للجنوب الشيعي ولمدينة الثورة حيث تم توزيع أجهزة التلفزيون والهدايا والأموال علنا وعادة من قبل صدام حسين نفسه[٩٨] وقام في نفس الوقت بشن حملة ضارية ضد حزب الدعوة وقادته وتم اعتقال أعداد كبيرة من المشتبه في كونهم أعضاء في المنظمة وأصبحت عقوبة الانتماء إلى حزب الدعوة هي الإعدام[٩٩] وتم نقل الصدر نفسه إلى بغداد للاستجواب في ربيع ١٩٧٩ وعندما رفض الارتداد عن مواقفه علنا وضع تحت الإقامة الجبرية في النجف وبدون أي اتصال بالعالم الخارجي وتم قطع الماء والكهرباء عن داره في تموز[١٠٠] وأخيرا وبعد محاولة اغتيال طارق عزيز في الجامعة المستنصرية في الأول من نيسان ١٩٨٠ - وبزعم أنها جرت من قبل الإيرانيين - تم نقل الصدر وشقيقته بنت الهدى مرة أخرى إلى بغداد حيث تم إعدامهما من قبل البعث في ٩ نيسان ١٩٨٠ لقد كانت قسوة النظام المتحجرة والبعيدة عن الرحمة أبدا فعالة بحيث لم تخرج أية مظاهرة شيعية

---

(٩٦) أنظر فيشر: مصدر سابق وكذلك أخاوي: مصدر سابق وكذلك الدراسة الجديدة التي قام بها شبلي ملاط «الجهادية الدينية في العراق المعاصر: محمد باقر الصدر والنموذج السني - الشيعي» في فصلية العالم الثالث، ١٠، ١، ١٩٨٨، ص ٦٩٩-٧٢٩ وبيير مارتن بالفرنسية.

(٩٧) بطاطو: مصدر سابق ١٩٨١ ص ٥٩٠.

(٩٨) المسح المعاصر للشرق الأوسط ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ص ٥٧٠ و ٥٧١ وكذلك حوارات شخصية مع بعض العراقيين. في دمشق ولندن.

(٩٩) تقرير منظمة العفو الدولية: مصدر سابق.

(١٠٠) ريك: مصدر سابق ص ٦٢ و٦٣

احتجاجية بعد حجز الصدر وعزله عن العالم في ١٩٧٩ وعلاوة على ذلك - ولفائدة النظام والتي يتعذر إحصاؤها - ألغت الحرب ضد إيران إمكانية أي نوع من إعادة بناء الحركة في العراق نفسه وذلك بخلق وضع كانت تعتبر فيه أية فكرة للتسييس الشيعي مرادفة للخيانة.

العلاقات الدولية ١٩٧٥ - ١٩٨٠:

بالرغم من ترحيب معظم جيران العراق بمحاولاته المترددة لإبعاد نفسه عن مواقفه اليسارية السابقة في أواسط السبعينيات بقيت هناك ريبة مستمرة بالنظام وكرس تلك الريبة سلوك النظام الشاذ والذي لا يمكن التنبؤ بما سيقوم به من خطوات لاحقة الأمر الذي يعني أن إدماج النظام ضمن «المخططات العليا» للسياسة في الشرق الأوسط كان غير متساوق بعض الشيء. سلطت الظروف السياسية المتقلبة في المنطقة بعد ١٩٧٣ ضغطا متناميا على العراق ليضع نهاية لجذريته ولتطرفه الحادين.

في هذا الوضع كان إضعاف العراق لعلاقاته مع الاتحاد السوفييتي تدريجيا والثروة النفطية الجديدة والاتفاقية التي وقعها العراق مع إيران - كان كل ذلك يعني - أن العراق أصبح في وضع أفضل لتحسين علاقاته مع جيرانه وليلعب - كذلك - دورا أنشط في سياسات المنطقة. لذا كان يمكن أن ينظر إلى سياسة العراق الخارجية ما بين توقيع اتفاقية الجزائر في آذار ١٩٧٥ وما بين اندلاع الحرب ضد إيران في أيلول ١٩٨٠ على أنها مزيج من «رأب الصدع» مع الحلفاء المحتملين ومن حالة حرب فعلية مع الخصوم والمنافسين ومترابطة - كنتيجة منطقية تقريبا - مع نضالية لفظية متطرفة وحذر فعلي وعميق بخصوص المواجهة العربية الإسرائيلية.

كان النظام العراقي يعبر عن نيته في توثيق علاقاته بشكل أفضل مع الكويت والسعودية حتى قبل توقيع اتفاقية الجزائر[١٠١] لم تعد العلاقات الكويتية العراقية لوضعها الطبيعي أبدا منذ محاولة قاسم سيئة التنفيذ لدمج الكويت بالعراق في ١٩٦١ ولقد حدثت مناوشات متأخرة إلى حد آذار ١٩٧٣ لكن عملية الترضية كانت قد ابتدأت فعلا وفي حزيران ١٩٧٥ تم تسوية الخلاف الطويل الأمد على الحدود[١٠٢] وبالمثل فإن زيارة الأمير فهد إلى بغداد في حزيران ١٩٧٥ كانت علامة على بداية تحسن

---

(١٠١) هيئة الإذاعة البريطانية في ٦ كانون الثاني و٢٧ شباط ١٩٧٥

(١٠٢) هيئة الإذاعة البريطانية في ٢٦ حزيران ١٩٧٥

العلاقات بين العراق والسعودية وتوصل البلدان إلى اتفاقية لتقسيم وتحديد منطقة الحياد بينهما لاحقا في نفس العام(١٠٣)

أوضح البكر في معرض حديثه في الذكرى السنوية السابعة لاستلام البعث للسلطة وذلك في ١٧ تموز ١٩٧٥ أنه «استنادا إلى نظرتنا القومية الشاملة فقد سعينا لتحقيق تفاهم عميق مع الدول الخليجية وخصوصا العربية السعودية والسعي كذلك من أجل حل المسائل المعلقة معها»(١٠٤)

استمرت هذه التوكيدات على حسن النية من الجانب العراقي والتعبير عن الحماس الحقيقي من جانب العراق - إذا تمت حمايته بشكل ما - طيلة السنوات القليلة اللاحقة. بالرغم من وعود العربية السعودية بالمعونات المالية والمعنوية لسوريا - وهي المنافس الرئيس للعراق في المنطقة - أكد صدام حسين خلال زيارته لجدة في نيسان ١٩٧٦ على الحاجة للعمل المشترك بين العربية السعودية و«جميع دول الخليج» وفي تشرين الأول ١٩٧٧ تم الإعلان عن سلسلة من اتفاقيات التعاون المشترك المهمة في المجالات التقنية والتجارية(١٠٥) وبعد أن بدأت القيادة العراقية بتبني سياسة مبدئية ردا على زيارة السادات لأورشليم (القدس) نجحت في أن تحصل على قدر كبير من الدعم من السعودية وبقية دول الخليج(١٠٦) والذي استمر خلال وبعد فترة الود العراقية السورية التي لا طائل منها والتي استمرت من تشرين الأول ١٩٧٨ إلى تموز ١٩٧٩

كانت أعلى نقطة بالإغراق في الغلو في تلك الفترة - والتي كانت ذات دلالة على أن صدام حسين كان متلهفا من أجل عرض «أوراق اعتماده» المعادية للشيوعية[*] - هي إعلان صدام حسين في معرض إيضاحه في نيسان ١٩٧٩ بأن العراق لن يسمح أبدا

---

(١٠٣) هيئة الإذاعة البريطانية في ٧ حزيران ١٩٧٥ وكذلك كتاب زهرة أوندر بالألمانية: «العربية السعودية: بين الآيديولوجيا الإسلامية والاقتصاد العالمي» شتوتغارت ١٩٨٠ ص ٢٤٦ و٢٤٧

(١٠٤) هيئة الإذاعة البريطانية في ١٩ تموز ١٩٧٥ لقد تم تبادل الزيارات مع قطر أيضا. أنظر هيئة الإذاعة البريطانية في ٤ و١٥ تموز ١٩٧٥

(١٠٥) هيئة الإذاعة البريطانية في ٢٠ نيسان ١٩٧٦ وكذلك التقرير والأرشيف العربي في ٢ تشرين الأول ١٩٧٨

(١٠٦) التقرير والأرشيف العربي في ١٧ نيسان و١٢ آب و ٢ تشرين الأول ١٩٧٨

[*] يقصد المؤلفان بأن صدام حسين بأفعاله تلك كان يريد أن يقدم ما يثبت كونه معاديا للشيوعية لتقبله دول الخليج والتي كانت تعتبره سابقا - وعن خطأ - وكأنه حصان سباق للشيوعية في المنطقة [المعرب].

أن تحتل السعودية من قبل الاتحاد السوفييتي(١٠٧) وذلك بعد أسابيع قليلة من توقيع الاتفاقية الأمنية العراقية السعودية بعد انتصار الثورة الإيرانية مباشرة. بالرغم من أنه كان من السهل على النظام العراقي أن يطرح القضية على أساس أن الأخوة العربية والتضامن العربي أساسيان بالنسبة له في أن يقيم علاقات جيدة مع جيرانه العرب إلا أنه كان أقل ميلا وأقل قدرة على مد تلك المواقف الودية لتشمل «شقيقه» البعثي في سوريا. ولأجل إظهار قدر من المصداقية كان يجب عليه الاستمرار في «اجترار» سياساته في المعايير القومية والوحدوية وفي أن يبدو أكثر نضالية وأكثر عروبة من السوريين وبشكل ملحوظ - بطبيعة الحال - حول قضية فلسطين. بهذه الطريقة وبطرق أخرى حاول النظام أن يدعم مطالبه بزعامة العرب المتشددين[*] خلال النصف الثاني من عقد السبعينيات بينما كان يلقي تبعة إحباطات إنجاز الوحدة العربية وبشكل دائم على عناد وضغائن الجانب السوري وهذه تهمة كان السوريون أنفسهم يكيلونها إلى الجانب العراقي وبنفس القدر تماما.

بعيدا عن الانجذاب العاطفي قصير الأمد نحو الجيرة الحسنة بين البلدين والذي استمر ما بين ١٩٧٨ و١٩٨٠[**] لم تكن هناك أي مودة أبدا بل كان هناك عداء محض ومباشر.

كما ذكرنا سابقا(١٠٨) فقد أسس حزب البعث ليكون منظمة قومية لكل الأقطار العربية والتي بدا لها أن الحدود بين الدول العربية كانت تقسيمات اصطناعية بالأساس وكانت مهمة الحزب هي إزالة تلك الحدود المصطنعة وبالنهاية توحيد العرب ضمن وحدة سياسية لذا فإن العقيدة البعثية كانت دائما تشير إلى مجموعة البلدان العربية على أنها «وطن عربي» واحد وأن كل دولة عربية هي قطر من ذلك الوطن.

حدث انشقاق في حزب البعث عام ١٩٦٦ بين مؤسسيه ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار ومؤيديهما العراقيين في القيادة القومية على جانب[***] وبين بعض

---

(١٠٧) الغارديان اللندنية في ١١ نيسان ١٩٧٩ لقد وقع العراق والعربية السعودية اتفاقية مشتركة للتعاون الأمني بعد شهر واحد فقط من سقوط الشاه في أواخر شباط ١٩٧٩

[*] يقصد المؤلفان زعامة ما سمي في حينه بجبهة الصمود والتصدي [المعرب].

[**] انتهت فترة الود القصيرة - كما قال المؤلفان - في تموز ١٩٧٩ وليس في عام ١٩٨٠ راجع الصفحة السابقة. [المعرب]

(١٠٨) أنظر الفصل الثالث.

[***] بدأ هذا الانشقاق بانقلاب عسكري حدث في سوريا - أي لم يحدث الانشقاق بعد مؤتمر حزبي =

السوريين من التنظيم الذي سمي بعدها بحزب «البعث الجديد»[*] بقيادة صلاح جديد على الجانب الآخر والذي نجم عنه طرد عفلق والبيطار من سوريا، وأصبح الحزب الآن منقسما إلى جناحين البعث السوري والبعث العراقي وكل منهما يدعي شرعية تمثيل الحزب في الوطن العربي بأكمله(١٠٩) ترك البيطار النشاط السياسي بعد ذلك مباشرة تقريبا لكن ميشيل عفلق أصبح الأمين العام للقيادة القومية لحزب البعث للجناح الذي مقره في بغداد بعد استلام البعث السلطة في ١٩٦٨

في الحقيقة لا يوجد أي خلاف عقائدي أساسي بين الجناحين البعثيين في سوريا والعراق تنجم عنه أن شرعية أحدهما تستوجب عدم شرعية الآخر لكن هذه الحقيقة الأكيدة لا يقبلها أي منهما لذا سعيا إلى تذكية الفروقات المريرة والقاسية بينهما. وأصبحت لكل منهما حاجة ملحة لتوكيد الاختلافات - للاستمرار في البقاء - في مثل تلك الظروف بدا أن أية إعادة للروابط بين الاثنين غير قابلة - بداهة - للتصور تقريبا إذ إن أي حل للمعركة أو الخلاف بينهما كان سيأخذ أحد شكلين إما إلحاق أحدهما بالآخر وإما حله وإعادة ربط كوادره كأعضاء بالآخر. وهذا يوضح لماذا تزداد حدة المعركة بينهما من أجل السيطرة والنفوذ بشكل متناسب مباشرة مع نجاح العراق في الحصول لنفسه على موقع يمكنه من ممارسة القوة والنفوذ في المنطقة.

برغم ذلك تأثر الوضع في الشرق الأوسط بأكمله بقرار السادات لزيارة أورشليم (القدس) في تشرين الثاني ١٩٧٧ وبما أن ذلك كان علامة بارزة على انتقال رئيس لمصر من مبادئها السابقة حول التضامن العربي لذا فحتى تلك الدول التي لم تقم بينها علاقات ودية متبادلة في السابق كانت مجبرة- على الأقل - على الإعلان عن نوع ما من التضامن ضد مصر. وتضافرت الظروف على إيجاد موقع يتمكن صدام حسين والعراق فيه لتوكيد ذرائعه وحججه - وبشكل متزايد - لملء الشاغر في القيادة العربية آخذين بعين الاعتبار نمط السياسة السعودية المحافظ تبقى سوريا هي المنافس الجدي

= أو غيره بل كان تبريرا للانقلاب في سوريا وهذا العمل ليس غريبا على تقاليد حزب البعث - وبفرض قيادة قطرية جديدة هناك بقوة السلاح في ٢٣ شباط ١٩٦٦ [المعرب]

[*] لم تطرح هذه التسمية في حينه بل ادعى كل من الجانبين بأنه يمثل الحزب الشرعي وقام بفصل قيادة الجناح الآخر إذ طرد السوريون عفلق والبيطار ومؤيديهما من العراقيين بتهمة إبعاد الزمرة اليمينية وطرد عفلق وجماعته مجموعة الانقلاب الجديد في سوريا تحت اسم تطهير الحزب من الانتهازيين المغامرين [المعرب].

(١٠٩) أنظر أوليفر كاربيه - بالفرنسية -: «الحركة الأيديولوجية البعثية» في مجموعة أندريه ريمون: «سوريا اليوم» باريس ١٩٨٠

لذلك. لذا طلعت جريدة الثورة على قرائها عند انعقاد مؤتمر القمة العربية المنعقد في بغداد لتؤكد: «إن أعين العرب في كل مكان متجهة الآن إلى ثورتكم العظيمة في بلدكم هذا وحزبكم الشجاع الذي حمل على أكتافه ثقة ومسؤولية معركة الأمة العربية لأكثر من ثلاثين سنة».

صدرت عن العراق - بطبيعة الحال - بيانات عن العداء الشديد وعبارات الازدراء للسادات وقطع العراق على نفسه عهدا بمقاومة سياسة السادات حتى النهاية مهما كانت هذه النهاية. ورافقت هذه البيانات والعهود اتخاذ العراق عدد من الإجراءات ضد مصر وقد أعاقت هذه البيانات والعهود إقامة «جبهة - ممكنة - ضد السادات»[١١٠] وتخلف العراق عن توقيع البيان الختامي لمؤتمر «المراجعين» الذي انعقد في طرابلس في كانون الأول ١٩٧٧[١١١] وقاطع قمة الجزائر في شباط ١٩٧٨ على أساس أن المؤتمرين كانا يعنيان الموافقة ضمنيا على قرار مجلس الأمن ٢٤٢

كان هذا التصلب الظاهري تكتيكا يساعد صدام في أن يهييء لنفسه موقعا قياديا في التنسيق للمعارضة للسادات وفي المثابرة على أن يكون له دور رئيس في الشؤون العربية الداخلية[١١٢] لقد ساعدت الدول العربية الأكثر اعتدالا صدام حسين في هذا المجال إذ إنها لم تكن راغبة في اتخاذ إجراءات قوية أو عقابية ضد مصر وكانت ترغب في إنجاز صيغة تحفظ «ماء الوجه» ولكبح جماح المتشددين في الجزائر ودمشق وطرابلس.

بعد رفض صدام حسين للإجراءات المقترحة في قمة طرابلس على أساس أنها متساهلة جدا دعا حلفاءه من العرب للاجتماع في بغداد في تشرين الثاني ١٩٧٨ للتنسيق حول الإجراء الذي يجب اتخاذه وذلك بعد التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية كامب ديفيد مباشرة في ١٧ أيلول ١٩٧٨[١١٣]

بعيدا عن التوكيدات بأن مطلب «الأمة العربية» هو السلام العادل[١١٤] لم تذهب

---

(١١٠) مسح الشرق الأوسط المعاصر ١٩٧٧ - ١٩٧٨ ص ٥٢٣.

(١١١) استنادا إلى دافيد هيرست: «إن التقطعات في المباحثات التي سببها خروج طه ياسين رمضان المتكرر من قاعة الاجتماعات للاتصال هاتفيا ببغداد وكذلك عناد الوفد العراقي والذي بدا وكأنه (حرون) أوضحا رغبة العراق في منع المؤتمر من الوصول إلى اتفاق».

(١١٢) التقرير والأرشيف العربي في ١٧ نيسان و١٢ آب و ٩ أيلول و ١ تشرين الأول ١٩٧٨

(١١٣) هيلينا كوبان: «منظمة التحرير الفلسطينية: رجالها قوتها وسياساتها» كامبردج ١٩٨٤ ص ١٠٠ - ١٠٢

(١١٤) مسح الشرق الأوسط المعاصر ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ص ٢١٦

قمة بغداد أبعد من التهديد بعقوبات اقتصادية ضد مصر وتنفذ تلك العقوبات في حالة توقيع مصر على تلك المعاهدة مع إسرائيل. وعندما حدث ذلك فعلا في أوائل ١٩٧٩ لم تذكر العقوبات مرة أخرى. وتم عقد قمة ثانية مصغرة في بغداد - اجتمعت في آذار ١٩٧٩ - واختارت عزل مصر دبلوماسيا والذي انتهى بتعليق عضوية مصر في الجامعة العربية ونقل مقرها من القاهرة إلى تونس.

وكنتيجة ثانوية نادرة لكنها منطقية لهذه الأحداث التحسن السريع والدرامي للعلاقات بين العراق وسوريا. إذ أعلنت كل من بغداد ودمشق في السابع من تشرين الثاني بأن البلدين قد أصبحا بلدا واحدا وحزبا واحدا وشعبا واحدا ويجب أن تبدأ الإجراءات التحضيرية التي تؤدي في النهاية إلى وحدة البلدين الكاملة مباشرة. لقد تم إثبات الاصطناع المطلق والبعد عن جوهر القضية لمثل هذه البيانات مرارا في مناسبات كثيرة سابقة وأوضحت أنه لا التقدم البطيء باتجاه «الوحدة»[١١٥] ولا القطع الكامل للعلاقات بين الدولتين والذي حدث في تموز ١٩٧٩ - بعد «اكتشاف خطة انقلاب» ضد النظام العراقي زعم أنها دبرت من قبل سوريا - قد أثار أي استغراب. بالرغم من كون تشير الفترة ما بين قمة بغداد وبداية الحرب ضد إيران في ١٩٨٠ إلى تكثيف صدام حسين لجهوده ومحاولاته كشخصية رجل دولة قيادي أن ذلك ثانويا لكن الوقائع مهمة لأنها إيضاح للطريقة التي يتبعها العراق أو صدام حسين في تغيير الأدوار المطلوبة أو اللازمة مهما كانت هذه الأدوار وقتية أو غير حقيقية.

لم يكن هو القائد. بحلول عام ١٩٧٨ نجحت جهود صدام برأب الصدوع وإعادة ترتيب الجسور مع الدول العربية المجاورة والأكثر اعتدالا وبدأ في النهاية بجني ثمار تلك الجهود وكانت علاقته مع «إيران ما قبل الثورة» جيدة كذلك ومع العربية السعودية ودول الخليج. لقد تحسنت علاقات العراق مع الأردن بشكل ملحوظ وذلك باشتراك الملك حسين في قمة بغداد. وكما رأينا سابقا وبسبب «مهارة» العراق فإن الدول العربية قد عاتبت مصر ولم [تؤدبها].

على مستوى عالمي أكبر بدأ البعث بالتحرك وبشكل علني أكثر بعدا عن الاتحاد السوفييتي. لذا فقد هدد العراق في آيار ١٩٧٨ بقطع العلاقات الديبلوماسية مع الاتحاد

---

(١١٥) مقابلة لصدام حسين مع الفاينانشيال تايمز في ٣١ كانون الثاني ١٩٧٩ إذ قال: «يجب ان لا تتحقق الوحدة على حساب الإتقان». يرد وصف شهر العسل والطلاق في كتاب مالك مفتي، مصدر سابق ص ٢٠٩ - ٢٢٠.

السوفييتي إذا استمر بدعم النظام الإثيوبي ضد «الأخوة» الأريتريين[*](١١٦) ولم يذكر البكر في خطابه في ذكرى ١٧ تموز في تلك السنة لا الاتحاد السوفييتي ولا معاهدة الصداقة معه(١١٧) وبدأ النظام بالتحرك بشدة وبنشاط وبشكل أكثر علانية ضد الحزب الشيوعي خلال سنتي ١٩٧٨ - ١٩٧٩(١١٨) مبينا بأنه لم يعد مهتما في أن يأخذ حساسيات الاتحاد السوفييتي بعين الاعتبار.

في مقابلة مطولة مع جريدة أمريكية بدا صدام حسين وكأنه قد نسي حماسه - قريب العهد - للاتحاد السوفييتي مبينا بأن الاتحاد السوفييتي سوف لن يرضى إلا بعد أن يصبح جميع العالم شيوعيا(١١٩) وبحلول نيسان ١٩٧٩ وفي أعقاب الارتباك الذي أعقب الثورة الإيرانية كان «انحدار النظام نحو اليمين» قد وصل حدا بحيث أصبح بإمكان جريدة الغارديان اللندنية أن تكتب: «ليس من بعيد الاحتمال - كما يطرح النقد البعثي بعد الثورة الإيرانية - أن نفترض أن البعثيين يهدفون إلى تقديم أنفسهم - إن لم يكونوا كذلك - كجندرمة أمريكا في الخليج أو على الأقل كضامني الاستقرار فيه بالتعاون مع السعوديين»(١٢٠)

لقد تضافرت الثورة الإيرانية مع سوء حكم صدام حسين على احتمالاتها - كما سترينا إياه الأشهر والأعوام اللاحقة - لتكوين العقبة المصيرية وغير المنظورة في طريق زيادة دوره وتحويله إلى رجل دولة عالمي.

الصراع على السلطة داخل البعث:
صدام حسين وخصومه ١٩٧٦ - ١٩٨٠

من الواجب أن نتذكر أن أغلب أعضاء قيادة حزب البعث لم يكونوا معروفين بشكل واسع في البلاد عندما استلم الحزب السلطة في تموز عام ١٩٦٨ ما عدا البكر

---

[*] ورد في الأصل عبارة الأخوة الانفصاليين الأريتريين وهذا تعبير لم يستعمله النظام وكذلك لم يعد هناك مبرر لاستعمال كلمة الانفصاليين ما دامت أريتريا قد استقلت أخيرا [المعرب].

(١١٦) الفاينانشيال تايمز في ٢٧ آيار ١٩٧٨

(١١٧) اللوموند في ١٨ تموز ١٩٧٨

(١١٨) الغارديان في ٢ حزيران ١٩٧٨ والمورننك ستار في ٩ تشرين الثاني وفي ٢٧ كانون الأول ١٩٧٨ والإنترناشنال هيرالد تريبون في ٣ كانون الثاني ١٩٧٩ والغارديان في ٢٧ شباط ١٩٧٩

(١١٩) إنترناشنال هيرالد تريبون في ١٠ تموز ١٩٧٨

(١٢٠) الغارديان في ١١ نيسان ١٩٧٩

الذي كان من الضباط الأحرار في ١٩٥٨ ورئيسا للوزراء ما بين شباط وتشرين الثاني ١٩٦٣ وقد كان لصدام حسين الذي كان عمره آنذاك ٣١ سنة بعض السمعة السيئة لاشتراكه في محاولة اغتيال قاسم في ١٩٥٩ ولكن لم يكن لديه أي «امتياز» آخر يدعيه على الأقل خارج صفوف الحزب. لقد أبرزنا تطور الاعتماد المتبادل بين الرجلين مبنيا بشكل أساسي على علاقاتهما وسيطرتهما على قمة الحزب وعلى هيمنة الحزب نفسه داخل القوات المسلحة. بعد إقصاء حردان التكريتي وعماش وإفشال محاولة كزار الانقلابية في تموز ١٩٧٣ لم يبق هناك أي تحد لقيادة البكر وصدام حسين - على الأقل على السطح - وبعيدا عن بعض التطهيرات والإقصاءات بدا الرجلان وكأنهما يسيطران تماما على الوضع. وفي نفس الوقت وخلال بناء سيطرة الحزب المتزايدة - ولوحده - على كل مناحي الحياة كان صدام حسين يستخدم مهاراته الديبلوماسية والسياسية المكتسبة حديثا للتأكد من أن كل جهاز من أجهزة الدولة أو الحزب يقع في النهاية تحت سيطرته الشخصية مباشرة.

لقد كانت علاقات البكر الشخصية مع كبار الضباط مهمة جدا - وبلا شك- لأجل تكريس النظام في السنوات الأولى لوجوده في السلطة. وجرى «تبعيث» سريع - نوعا ما - للقوات المسلحة في أواخر الستينيات وفي السبعينيات والذي اشتمل تعيين مفوضين[*] حزبيين على جميع المستويات والإحالة الإجبارية على التقاعد - بطبيعة الحال برواتب تقاعدية عالية - وحتى لضباط متعاطفين مع الحزب كان ولاؤهم لا يمكن الجزم به أو الاعتماد عليه[**] وبالتالي أخضعوا القوات المسلحة لسيطرة وتحكم الحزب لحد أن دور البكر كوسيط بين «العسكريين» و«المدنيين» بدأ بالتحول إلى أن يصبح زائدا أو لا مبرر له وبشكل متزايد وباستمرار.

في كانون الثاني ١٩٧٦ تم منح صدام حسين رتبة فريق أول وهو الذي لم تكن له أية أرضية أو خبرة عسكرية سابقة وذلك اعتبارا من الأول من تموز ١٩٧٣[***] وبعد أسابيع قليلة تم الإعلان عن مضاعفة قوة المليشيا البعثية - الجيش الشعبي - وهي

---

[*] كانوا يدعون ضباط التوجيه السياسي وآمري حضائر الأمن على مستوى الوحدات العسكرية [المعرب].

[**] وكانت تقدم للبعض منهم تسهيلات في أعمال حرة من أجل أن لا ينقموا على النظام [المعرب].

[***] أعتبر تاريخ منح صدام حسين رتبة فريق أول اعتبارا من الأول من تموز ١٩٧٣ وذلك لكي يصبح «أقدم» رتبة عسكرية من عبد الجبار خليل شنشل الذي رقي إلى تلك الرتبة في ١٤ تموز ١٩٧٣ [المعرب].

القوة العسكرية الخاصة بحزب البعث وكانت بقيادة طه ياسين رمضان(١٢١) وجرت عملية بناء تسليحها خلال السنوات القليلة اللاحقة لتكون تلك العملية كافية لأن يكون الجيش الشعبي - عند الضرورة - قوة معادلة للقوات المسلحة النظامية. في تشرين الأول ١٩٧٧ تنازل البكر عن منصب وزير الدفاع لزوج ابنته العقيد عدنان خير الله والذي كان في نفس الوقت ابن خال صدام حسين وشقيق زوجته أيضا. وفي نيسان ١٩٧٨ رقي عدنان خير الله إلى رتبة فريق أيضا وكان عمره آنذاك ٣٨ عاما. لقد كان للضباط النظاميين رواتب ممتازة وظروف عمل جيدة وكان في متناول أيديهم أسلحة معقدة وبالمقابل تم البناء التدريجي لقوة الجيش الشعبي «كجيش معادل للجيش النظامي» الذي ترافق مع السيطرة المطلقة على القوات المسلحة من قبل عائلة صدام حسين وقد كان لكل ذلك مجتمعا التأثير الكافي لتحييد الجيش وإلغاء إمكانية أن يكون الجيش مصدرا لمعارضة النظام ولتحويله - أي الجيش - إلى ركيزة وطيدة وموثوقة يعتمد عليها في إسناد النظام(١٢٢) بالإضافة إلى ذلك فقد تم تجميع خدمات الأمن الداخلي جميعا تحت إشراف مديرية المخابرات العامة والتي كانت عموما مسؤولة مباشرة أمام صدام حسين من خلال قريبه الوثيق[*] سعدون شاكر وكذلك كانت المراقبة والإشراف والسيطرة التي تقوم بها منظمة الحزب في الجيش النظامي عبر «ضباط موالين» من مفوضي الحزب تقدم تقاريرها مباشرة إلى نائب أمين سر القيادة القطرية مباشرة(١٢٣)[**]

بالرغم من أن النظام لم يكن عسكريا بشكل «نقي» كما هو الحال في بعض البلدان حيث يستلم عدد قليل من الجنرالات السلطة ويخلقون بعد ذلك حزبا صوريا ويبقى الجيش واحدا من الركائز الأساسية التي يعتمدون عليها. لكن في مثل حالة العراق يكون من المضلل وغير الدقيق أيضا وصف النظام بأنه «مدني» أكثر مما هو «عسكري» إذ إن هذين المجالين مترابطان في هذه الحالة(١٢٤)

---

(١٢١) هيئة الإذاعة البريطانية في ٩ شباط ١٩٧٦

(١٢٢) وحتى في مجرى الحرب مع إيران نجد من النادر أن تذكر أسماء الضباط علنا وذلك لتجنب أن يكون لأي منهم سمعة واسعة.

[*] يخطيء المؤلفان دائما بخصوص سعدون شاكر إذ يعتبرأنه إما ابن عمه أو عمته وإما ابن خاله أو خالته - cousin - ولا توجد أية قرابة بينهما [المعرب].

(١٢٣) مسح الشرق الأوسط المعاصر ١٩٧٦ - ١٩٧٧ ص ٤٠٣.

[**] وردت في الأصل نائب رئيس الجمهورية والصحيح ما أثبتناه لأن الأجهزة الحزبية كانت تقدم تقاريرها للجهات الحزبية بعيدا عن الجهات الرسمية. [المعرب]

(١٢٤) وهذا لايستتبع بأن «العسكريين» أو الجنرالات كانوا فعلا في السلطة.

إن «التبعيث» المنظم لآلة الدولة وبوسائل الإكراه وفي كل مناحي الحياة وكذلك «تهميش» أو حظر عمل القوى السياسية قد ترافقا وتضافرا مع معركة معقدة من أجل السلطة والمواقع في قيادة البعث نفسه.

لقد كان من الصعب تعقب كل الضغوط والتوجهات التي كانت تجري خلف الأبواب الموصدة في تلك الفترة. وكان أكبر عامل تهديد للعديد من أعضاء القيادة هو التهديد المفروض من الحيازة التدريجية من جانب صدام حسين لمواقع القوة واحدا بعد الآخر وبدا في ذلك الوقت أن بروز صدام حسين كدكتاتور أصبح مسألة وقت إذا أخذنا تدهور صحة البكر بعين الاعتبار.

بعيدا عن حقيقة أن الكثير من القياديين كانوا يعتبرون أنفسهم مساوين لصدام حسين وبالتالي مؤهلين - على الأقل - لممارسة درجة من التأثير ضمن عملية اتخاذ القرارات في كل من الحزب والدولة لكنهم كانوا يخشون فيما إذا أصبحت قوة صدام حسين مطلقة جدا فإنهم سيكونون في وضع لا يتمكنون فيه من حماية حياتهم الشخصية.

لقد انعكس الترابط المتين بين التبعيث وبين تثبيت ركائز حكم صدام حسين الشخصي في «امتصاص» القيادة القطرية ضمن مجلس قيادة الثورة في أيلول ١٩٧٧ والتي كانت الدلالة على أن حزب البعث لم يعد هيئة مستقلة. وعلى عادة النظام النمطية تم الادعاء بأن هذه الخطوة - التي لم تكن أكثر من ستراتيجية طويلة المدى لامتصاص أو «شراء» كل شخص يملك تهديدا فعليا أو محتملا ما دام لا يمكن إضعافه أو إبادته - صممت لتعميق المشاركة الجماعية والديموقراطية[١٢٥]

تمت زيادة عدد أعضاء القيادة القطرية - كما رأينا سابقا - إلى ٢١ عضوا في كانون الثاني ١٩٧٧ وقد تم طرد اثنين منهم: عزة مصطفى - الذي كان عضوا في مجلس قيادة الثورة أيضا - وفليح حسن الجاسم بعد شهرين من ذلك التاريخ بحجة إخفاقهما في إصدار أحكام صارمة بشكل كاف ضد المتظاهرين الشيعة في كربلاء والنجف واستبدلا ببرهان الدين مصطفى وميحي عبد الحسين مشهدي. تم في أيلول تعيين جميع أعضاء القيادة القطرية أعضاء في مجلس قيادة الثورة والذي أصبح الآن بأعضائه الاثنين والعشرين - لأن سعدون غيدان كان عضوا في مجلس قيادة الثورة ولم يكن عضوا في القيادة القطرية - أوسع من أي وقت مضى.

---

(١٢٥) جريدة الثورة في ٥ أيلول ١٩٧٧

لقد كان من أول قرارات مجلس قيادة الثورة الموسع هو إصدار قرار نقل كل صلاحيات السياسة النفطية وتسويق النفط من وزارة النفط إلى لجنة متابعة شؤون النفط والاتفاقيات(١٢٦) والتي سيكون رئيسها - وبدون الحاجة إلى الكلام - نائب رئيس الجمهورية[*] ونائب رئيس مجلس قيادة الثورة صدام حسين. واشترط القرار أيضا أن يكون رئيس اللجنة مسؤولا عن كل السياسة النفطية وعن التنسيق والعمليات ولا يعتد بأي قرار حول تسويق النفط ما لم يحظَ بمصادقته(١٢٧)

بدا آنذاك أن هناك انسجاما وتجانسا ضمن القيادة إلى درجة ما. وعلى أية حال فإن الحاجة إلى التضامن والعمل معا ضد «التهديدات» المختلفة الخارجية والداخلية وفي مواجهة الظروف السياسية سريعة التغير في الشرق الأوسط - كامب ديفيد والثورة الإيرانية - كان لها بكاملها التأثير في التغطية على الانقسامات في ذلك الوقت.

استمرت الصرامة الشديدة في كبح المظاهرات الشيعية الساخطة التي بدأت في ١٩٧٧ وبدأت الحملة ضد الشيوعية في ربيع ١٩٧٨ وفي نفس الوقت طبقت سياسة الأرض المحروقة في كردستان بوحشية وبدون أية رحمة(١٢٨)، وتمت - كذلك- إعدامات كثيرة أو إحالات على التقاعد في صفوف القوات المسلحة. وابتدأ - في نفس الوقت - صدام حسين أول «غزوة» له في السياسات العربية بقمة بغداد مرتديا مسوح «المصالحة» مع سوريا. لم يتفجر التمرد الكامن في نفوس زملاء صدام حسين إلا بعد استقالة البكر في ١٩٧٩ الذي برز إلى العلن مرة أخرى.

في ١٦ تموز ١٩٧٩ - أي في عشية الذكرى الحادية عشرة لاستلام البعث للسلطة - ظهر البكر في التلفزيون ليعلن استقالته وأدى صدام حسين اليمين الدستورية لتنصيبه رئيسا للجمهورية بعد ذلك مباشرة وكان ذلك انتقالا في مراكز القوة قد أُعد له بتفصيل دقيق كما كان متوقعا منذ وقت طويل. أثنى البكر في كلمته على صدام حسين واصفا إياه بأنه أحسن رجل لهذا المنصب وهنأ مرشحه بحرارة. تم تعيين عزة الدوري - وهو مخلص وموال لصدام منذ زمن طويل - بمنصب نائب رئيس مجلس قيادة

---

(١٢٦) أنظر: ستيفنس: «سياسة النفط العراقية: ١٩٦٦ - ١٩٧٦» في كتاب نيبلوك: مصدر سابق ص ١٧٣ و ١٧٤

[*] كان صدام حسين نائبا لرئيس مجلس قيادة الثورة ولم يكن نائبا لرئيس الجمهورية كما أورد المؤلفان [المعرب].

(١٢٧) المسح الاقتصادي للشرق الأوسط في ١٩ أيلول ١٩٧٧

(١٢٨) مسح الشرق الأوسط المعاصر ١٩٧٧ - ١٩٧٨ ص ٥٢١ و ٥٢٢.

الثورة. كانت هناك عدة إشارات على أن شيئا ما آت في الطريق قبل استقالة البكر بعدة أيام وكان إبدال محيي عبد الحسين مشهدي بطارق حمد العبد الله كسكرتير لمجلس قيادة الثورة إحدى هذه الإشارات.

برزت الأهمية الكاملة لهذه الأحداث بعد أسبوعين أي في ٢٨ تموز عندما تم الإعلان عن اكتشاف محاولة انقلابية خطط لها في سوريا لإسقاط النظام وتم فورا تشكيل محكمة حزبية خاصة من سبعة أعضاء من مجلس قيادة الثورة برئاسة نعيم حداد وتم إعدام اثنين وعشرين شخصا خلال أيام قليلة ومن ضمنهم مشهدي وأربعة من زملائه في مجلس قيادة الثورة وهم عدنان الحمداني ومحمد عايش ومحمد محجوب وغانم عبد الجليل وكذلك أعدم عبد الخالق السامرائي الذي كان في السجن منذ تموز ١٩٧٣ بسبب اشتراكه المزعوم في محاولة كزار الانقلابية(١٢٩) تم تنفيذ هذه «الإعدامات الديموقراطية» - كما وصفها نعيم حداد - من قبل صدام حسين وبقية أعضاء القيادة الآخرين وبأنفسهم(١٣٠) وتم تصوير المحاكمة وخصوصا «اعتراف» مشهدي على أشرطة فيديو عديدة وزعت على نطاق واسع على دوائر الحزب الداخلية كبرهان على جريمة مخططي الانقلاب وعلى اشتراك سوريا في تلك المحاولة(١٣١)

إن هذا الحدث جدير بالملاحظة بشكل خاص إذ إن الكثير ممن أعدموا كانوا من أكثر مساعدي صدام حسين الحميمين واللصيقين به وخصوصا الحمداني وهو صديق حميم لصدام منذ مدة طويلة. وأبرز ذلك حقيقة أنه حتى أولئك الذين كانوا من المقربين إليه يمكن أن يسقطوا فجأة ومصيريا من مواقعهم المفضلة وأصبح واضحا للجميع - بالنتيجة النهائية - بأنه لا تساهل هناك أبدا مع أية محاولة للمعارضة سواء من داخل الحزب أو من خارجه. راجت شائعات بأن بعض من أعدم لم يكن عاقلا بما فيه الكفاية ليخاطر بإعلان عدم موافقته على زيادة تركيز سلطة صدام التي كانت تجري آنذاك. لقد عبر مشهدي عن بعض الاعتراض على بناء قاعدة سلطة صدام بأسلوب «أميري» أو «ملكي»(١٣٢) واعترض عايش على ادعاء صدام حسين بأنه أنتخب بالإجماع إذ إنه هو نفسه لم يصوت لصالحه(١٣٣)

---

(١٢٩) نيويورك تايمز في ٢٨ تموز ١٩٧٩ وإنترناشنال هيرالد تريبون في ٣٠ تموز ١٩٧٩

(١٣٠) Die Zeit الألمانية الغربية في ٧ آب ١٩٧٩

(١٣١) لقد شاهدنا نسخة من هذا الفيلم.

(١٣٢) خدمات الأخبار الخارجية في الأوبزرفر في ٣ آب ١٩٧٩

(١٣٣) كان يتم الادعاء في بعض الأحيان بأن هناك خلافا عقائديا نوعا ما. لكننا لم نجد أية قرينة أو بينة على خلافات أو معارضات من هذا النوع.

الجدول ٦ - ١:

أعضاء مجلس قيادة الثورة في آب ١٩٧٩ وفي حزيران ١٩٨٢

أعضاء مجلس قيادة الثورة في آب ١٩٧٩	أعضاء مجلس قيادة الثورة في حزيران ١٩٨٢
صدام حسين - تشرين الثاني ١٩٦٩	صدام حسين
عزة الدوري - تشرين الثاني ١٩٦٩	عزة الدوري
طه ياسين رمضان - تشرين الثاني ١٩٦٩	طه ياسين رمضان
سعدون غيدان - تموز ١٩٦٨	
نعيم حداد - القيادة القطرية في كانون الثاني ١٩٧٤ ومجلس قيادة الثورة في أيلول ١٩٧٧	نعيم حداد
طاهر توفيق العاني - كذلك -	
عبد الفتاح إبراهيم[*] - =	
حسن علي العامري - =	حسن علي العامري
سعدون شاكر - =	سعدون شاكر
جعفر قاسم حمودي - =	
طارق عزيز - =	طارق عزيز
عبد الله فاضل - القطرية في كانون الثاني ١٩٧٧ والمجلس في أيلول ١٩٧٧	
عدنان خير الله - كذلك	عدنان خير الله
برهان الدين مصطفى - القطرية في آذار ١٩٧٧ والمجلس في أيلول ١٩٧٧	
طارق حمد العبد الله - المجلس في ١٦تموز ١٩٧٩	طه محي الدين معروف - حزيران -١٩٨٢

[*] الاسم الصحيح هو عبد الفتاح محمد أمين والفرق بين الرجلين كبير جدا إذ كان عبد الفتاح إبراهيم من مؤسسي جماعة الأهالي - الجناح اليساري - وقد ورد اسم عبد الفتاح محمد أمين بشكل صحيح في مواضع أخرى من الكتاب [المعرب].

استمر صدام حسين بالاستفادة القصوى من دعوى التورط السوري - الذي لا يعرف حجمه أصلا - كوسيلة لتخليص النظام من أية التزامات ضاغطة لإنجاز الوحدة بين البلدين والتي كانت تبجحية أكثر مما هي فعلية. انخفض عدد أعضاء مجلس قيادة الثورة بعد ذلك التطهير إلى ستة عشر عضوا نجا ثمانية منهم من حملة تطهير أخرى جرت في حزيران ١٩٨٢ لكن لم يواجه من نجوا في التطهير التالي عام ١٩٨٢ نفس مصير زملائهم في ١٩٧٩ ولقد أوضحت أحداث حزيران ١٩٨٢ وجود دائرة صغيرة مترابطة جدا ضمن أعضاء مجلس قيادة الثورة ومما يستحق المحاولة هو جمع المعلومات التي تتعلق بسيرة كل فرد من هؤلاء. نجد في الجدول ٦ - ١ تبيانا لتركيبة مجلس قيادة الثورة بعد تطهير عام ١٩٧٩ ولأعضاء المجلس عام ١٩٨٢ وتم ترتيب الأفراد حسب التسلسل الزمني لدخولهم المجلس لأول مرة.

يبين الجدول ٦ - ٢ مفردات البيانات المتوفرة عن سير أعضاء «الدائرة الداخلية». يجب ملاحظة أنه تم إقصاء سعدون غيدان عن المجلس في ١٩٨٢ وهو من العناصر الأساسية التي اشتركت في انقلاب تموز ١٩٦٨ وكان إدخال طه محيي الدين معروف - وهو كردي - كنائب لرئيس الجمهورية ينوى به الإيماءة إلى الحساسيات الكردية وكان بقية أعضاء المجلس أصغر سنا منه وقد سبق وأن اشتغل جميعهم في حداثتهم مع حزب البعث وكانت العلاقات ما بينهم وثيقة.

تبرز من الجدول ٦ - ٢ عدة نقاط: الأولى أنه لم يعد للأصل التكريتي الدور الوحيد لدخول الدائرة الداخلية الصغيرة في القمة بالرغم من بقاء لب تركيب القيادة في أوائل الثمانينيات من عناصر منحدرة إما من تكريت وإما من مدن الفرات الصغيرة أو من الموصل. وهذه مراكز رئيسة للمتحمسين للتيار القومي العربي في الخمسينيات والستينيات.

يجب أن لا يغيب أبدا عن البال أن العلاقات الوثيقة جدا بين صدام وزملائه في مجلس قيادة الثورة كانت قد صيغت وتشكلت بالدم إذ إنهم - بأجمعهم - قد اشتركوا في الإعدامات عام ١٩٧٩ وهم مقيدون بعلمهم بأنه عند سقوط صدام حسين فسيسقطون معه.

إذا استبعدنا طه محيي الدين معروف، نجد هناك دائرة صغيرة تتألف من عزة الدوري وطه ياسين رمضان- اللذين كانا مساعدين لصدام لفترة طويلة جدا- وسعدون شاكر وعدنان خير الله- وهما قريبان لصدام حسين - وطارق عزيز. إن انعدام الطموح

الجدول ٦ – ٢:
بيانات عن سير أعضاء مجلس قيادة الثورة في ١٩٨٢

صدام حسين: ولد في تكريت ١٩٣٧ عامل في الحزب.
عزة الدوري: ولد في الدور قرب سامراء في ١٩٤٢ عامل في الحزب. نائب رئيس مجلس قيادة الثورة منذ ١٩٧٩
طه ياسين رمضان (الجزراوي): ولد في الموصل في ١٩٣٩ كاتب مصرف سابق. القائد العام للجيش الشعبي منذ ١٩٧٦[*] على الأقل
نعيم حداد: (شيعي) ولد في سوق الشيوخ. خريج جامعة بغداد[**] متحدث باسم المجلس الوطني منذ ١٩٨٠
حسن علي العامري: (شيعي) وزير التجارة منذ ١٩٧٦
سعدون شاكر: ولد في تكريت ١٩٣٩ قريب لصدام حسين[***] مدير عام جهاز المخابرات في ١٩٧٢ وزير الداخلية منذ ١٩٨٠
طارق عزيز: ولد في الموصل ١٩٣٦ خريج جامعة بغداد. رئيس تحرير الثورة ١٩٦٩ وزير الخارجية.
عدنان خيرالله: ولد في تكريت ١٩٣٧ ابن خال صدام حسين وشقيق زوجته. ضابط نظامي – محترف – وزير الدفاع منذ ١٩٧٨[****]
طه محيي الدين معروف: كان نشطا في حزب رزكاري الكردي بعد الحرب العالمية الثانية. كان ممثلا لجماعة الطالباني في وزارة البكر الأولى في تموز ١٩٦٨ كان سفيرا للعراق في إيطاليا وقت تعيينه نائبا لرئيس الجمهورية.

[*] تشير إعلانات البعث إلى أن الجيش الشعبي قد شكل في ٨ شباط ١٩٦٩ وكان الجزراوي قائدا عاما له منذ ذلك التاريخ [المعرب].

[**] كان نعيم حداد معلم مدرسة ابتدائية أصلا. [المعرب]

[***] لم يولد سعدون شاكر في تكريت ولا تربطه أية قرابة بصدام حسين لكن صداقتهما كانت وطيدة جدا. [المعرب].

[****] ولد عدنان خير الله عام ١٩٤٠ وليس كما ورد أعلاه وقد ذكر المؤلفان نفسهما بأن عمره في عام ١٩٧٨ كان ثمانية وثلاثين عاما. وقد ذكرا أن البكر تخلى له عن منصب وزير الدفاع في تشرين الأول عام ١٩٧٧ وليس كما ذكر في الجدول بأنه وزير للدفاع منذ ١٩٧٨ بل كان يجب أن يقولا منذ ١٩٧٧ راجع الصفحة ٣٣٠ أعلاه [المعرب].

الجلي لدى الدوري يجعله سندا نفيسا للقائد، أما طه ياسين رمضان فله اتصالات مهمة مع الموصل ومع الجيش
الشعبي. أما طارق عزيز فهو منظم متمرس وداعية أيضا وهو لسان النظام في العالم خارج الشرق الأوسط. بينما سعدون شاكر، بوصفه وزيرا للداخلية، فقد كان مسؤولا عن أجهزة الأمن الداخلي منذ نهاية السبعينيات على الأقل. لم تحدث أية تغييرات مهمة على تركيبة هذه المجموعة منذ ١٩٨٢ والتي كانت الهيئة الوحيدة صانعة القرار في البلاد بعد شخص صدام حسين. إذا القينا نظرة إلى الوراء على الطريقة التي تطورت بها السياسات العراقية منذ ١٩٥٨ من الممكن أن تكون الملاحظات التالية مهمة:

عندما تزاح النخبة الأهلية الكولونيالية من مجتمع غير متباين نسبيا نتيجة لثورة معادية للكولونيالية أو بانقلاب عسكري يتم تثبيت وتوكيد شرعية الحكومة «الثورية» لفترة من الزمن طالما كانت تمثل - عموما - تطلعات السكان بوجه القوة السابقة الكولونيالية ونصف الكولونيالية. ومع ذلك وبمرور الوقت - نوعا ما - وخصوصا عندما يسود الاعتقاد بأن الاستقلال السياسي بشكله الرسمي مضمون ومؤكد يبدأ الدعم الشعبي للحكومة الجديدة بالانحسار للعديد من الأسباب.

في هذه المرحلة يبدأ من هم في السلطة - أو من يعقبهم - في البحث عن مصادر جديدة لدعمهم وذلك في محاولة منهم لاستبعاد المنظمات الديموقراطية القائمة أو منافسيهم على السلطة. وينجم عن ذلك - ويتلوه أيضا - معركة ضمن النخبة وهي معركة يقوم كل متنافس فيها ببناء شبكة علاقاته العائلية والمناطقية.

يحاول من يفوزون بالسلطة في مثل تلك الظروف تأكيد وضمان بقائهم واستمرارهم في الحكومة بالاعتماد على تلك العلاقات العائلية والمناطقية.

كان نظام قاسم في العراق هو النظام الوحيد الذي جاء عقب ثورة ولم يعتمد على مثل تلك التحالفات إذ تم دعمه وتأييده - في البداية على الأقل - من قبل المد الجماهيري الهائل الذي تولد عن الثورة نفسها. ومنذ سقوط قاسم فقد كان كل انقلاب أعقبه يعتمد على الدعم العائلي والمناطقي ولدرجة ملموسة.

إن إحدى الوظائف المهمة «للحزب الواحد» أو «الحزب القائد» في العراق والدول المشابهة الأخرى هي لدعم وإسناد وحتى التستر، إلى حد ما، على نظام سياسي يرتكز على الجانب الشخصي أساسا إلى حد كبير جدا.

الفصل السابع

الاقتصاد والمجتمع منذ ١٩٥٨

لقد قلنا في الفصول السابقة بان العقدين الأخيرين قد شهدا سلسلة من التحولات الأساسية والسريعة داخل الاقتصاد والمجتمع العراقيين وقد دفعت هذه التحولات - إلى الحركة والفعل - عملية تباين اجتماعي وطبقي لا تزال مستمرة لحد الآن ولازالت طبيعتها غير مفهومة بالكامل. خاصة ضمن الظروف الخاصة التي خلقتها الحرب الإيرانية - العراقية والآثار التي أعقبت غزو الكويت. بدا لبعض الوقت أن السياسات التي اتبعها البعث منذ ١٩٦٨ ستخلق الشروط التي تسم رأسمالية الدولة الموجودة في أنحاء أخرى من العالم الثالث[١] ومع انهيار الاتحاد السوفييتي في نهاية الثمانينيات وظاهرة العولمة أصبح السؤال عما إذا كانت هذه السياسات ستؤدي - إن كانت ستؤدي أصلا - إلى الاشتراكية أم إلى نمط الإنتاج اللا راسمالي أصبح - السؤال - لا قيمة له تماما. وللأسف فإن الظروف السياسية في العراق منذ ١٩٥٨ منعت الباحثين من القيام ببحث تجريبي مفصل وكذلك من إيجاد حقل عمل تجريبي إلا ضمن إطار الدولة ذلك الإطار عالي التقييد والمثقل بالممنوعات[٢] وكنتيجة كان على الباحث الاعتماد على

---

(١) وبشكل ملاحظ جدا في أمريكا اللاتينية. انظر أن.أج.كاردوسو و إي. فالتِي «التبعية والتنمية في أمريكا اللاتينية» لندن ولوس أنجلوس ١٩٧٩ وكذلك إي. كي. فيتزجرالد «الاقتصاد السياسي في بيرو ١٩٥٦ - ١٩٧٨: التنمية الاقتصادية وإعادة بناء رأس المال» لندن ١٩٧٩ وكذلك أيضا بريان روبرتس في «مدن الفلاحين» لندن ١٩٧٨

(٢) لقد جرت دراسات انثروبولوجية واجتماعية قليلة جدا في السنوات الأخيرة قبل الثورة. انظر آر.أي فرنيا «شيخ وأفندي: تغير أنماط السلطة ضمن الشبانة في العراق الجنوبي» كامبردج وماساتشوستس ولندن ١٩٨٠ وشاكر مصطفى سليم «سكان الأهوار في دلتا الفرات» لندن في ١٩٦٢ وبالطبع السفر الضخم لحنا بطاطو المارذكره في الفصول السابقة «الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق دراسة عن طبقة ملاك الأرض والتجار في العراق ولشيوعييه وبعثييه وضباطه الأحرار» =

الإحصاءات الحكومية الرسمية وفي الكثير من أطاريح الدكتوراه المتناثرة في مكتبات الجامعات المختلفة يعتمد كاتبوها على تلك الإحصاءات وبالتالي تكون أطاريحهم مبنية عليها(٣) في التحليل الذي سيلي سنبدأ بمناقشة مختصرة للاتجاهات العامة في الاقتصاد والمجتمع التي فرضت نفسها على جميع الحكومات المتعاقبة خلال العقد الذي أعقب الثورة في ١٩٥٨ ولحين استلام البعث للسلطة في ١٩٦٨ومن ثم سنستمر بمناقشة أكثر تفصيلا وتفحصا لتأثيرات السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي طبقت من قبل البعث لحين اندلاع الحرب مع إيران في ١٩٨٠

النفط والاقتصاد العراقي ١٩٥٨ - ١٩٦٣:

يجب أن يؤكد أي تحليل للاقتصاد والمجتمع العراقيين الحديثين على الأهمية العليا للنفط. لقد أصبح العراق بعد الحرب العالمية الثانية معتمدا وبشكل كلي تقريبا على إيرادات النفط(٤) وذلك يعني الاعتماد على مصدر للدخل ينتج عن صناعة كثيفة

= برنستون ١٩٧٨ ويجبر طلاب البعثات للدراسات العليا عادة على تقديم نسخة من أطروحاتهم الى السفارة العراقية وبالنتيجة يمكن أن تختلف هذه النسخة عن وربما تعارض تماما تلك الموجودة في مكتبة الجامعة التي درس فيها. والتي تكون مرارا - ولأسباب معقولة - غير متوفرة للمطالعة العلنية (تجربة شخصية للمؤلفين) وعلاوة على ذلك فان جزءاً يسيراً من الأطروحات المذكورة في هذا الفصل كان قد نشر إما كليا أو كمقالات

(٣) وقد أصبح هذا الوضع أكثر صعوبة في السنوات الأخيرة بسبب فشل الحكومة في نشر سلسلة النشرات الإحصائية السنوية منذ ١٩٧٨ وقد حصلنا الآن على خلاصة النشرة الإحصائية لعام ١٩٨٤ والتي هي عبارة عن (كشكول) ضئيل بالمقارنة مع الأجزاء القديمة[*]. وبالنتيجة فان جداولنا لن تذهب بعد ١٩٧٧ وقد استخدمت الأرقام الأخيرة من المخطوط الأصلي لبحث الدكتور روبرت شبرنكبورك والذي سمح لنا مشكورا استخدام جداوله في بحثه «انفتاح وتحول زراعي وتكريس للنخبة في العراق المعاصر» والذي لم ينشر بل قدم إلى مؤتمر الجمعية الدولية للعلوم السياسية المنعقد بباريس في تموز ١٩٨٥

[*] لازالت النشرات الإحصائية السنوية تصدر وبحجمها السابق ولكنها أصبحت سرية ويتطلب الأمر موافقة النائب الأول لرئيس الوزراء عندما لم يكن هناك رئيس وزراء أو موافقة رئيس الوزراء التحريرية على طلب الباحث استخدامها. أما ماتكلم عنه المؤلفان حول نشرة عام ١٩٨٤ فانهما يعنيان كتاب الجيب الإحصائي لعام ١٩٨٤ ومثل هذا الكتاب يكون عادة مختصرا وغير مترابط. [المعرب]

(٤) لقد شكل النفط ٨١٪ من صادرات العراق منذ وقت مبكر مثل ١٩٥٤ انظر فاضل ع. مهدي «بروز بديل للتخطيط والتنمية في العراق بالتأكيد على التجارة الخارجية وتجربة الفترة من ١٩٦١/ ١٩٦٢ الى ١٩٦٩/ ١٩٧٠» أطروحة دكتوراه جامعة برمنكهام ١٩٧٤ ص (٣٠).

الاستثمار الرأسمالي ومكتفية ذاتيا وذات روابط قليلة جدا مع بقية الاقتصاد[٥] وتستخدم نسبة قليلة من قوة العمل المحلية. كما هو الحال مع بقية الأقطار المصدرة للمواد الأولية الخام[٦] تحصل الحكومة العراقية على الجزء الأعظم من إيراداتها من سلعة يتولد الطلب عليها في خارج البلاد أي خارج عملياتها لإعادة الإنتاج الاجتماعي. إذن في وقت ثورة تموز ١٩٥٨ - وبعيدا عن قطاع النفط - أظهر الاقتصاد معظم الملامح المعتادة لاقتصاد البلدان المتخلفة: التصنيع - بالرغم من أنه كان يتوسع - شكل أقل من ١٠٪ من إجمالي الناتج القومي[٧] وكان القسم الأعظم من رأس المال الخاص مرتبط بالتجارة وفي امتلاك العقارات وفي المضاربة وفي الخدمات. وفي نفس الوقت كانت نسبة عالية جدا من النشيطين اقتصاديا مرتبطة بالزراعة وهؤلاء كانوا مستثنين من السوق الداخلية لدرجة كبيرة إما بسبب فقرهم المدقع وإما بسبب استمرار النظام الاقتصادي القديم في الأرياف وخصوصا في الجنوب والوسط[٨] وغالبا ما تكون الروابط القبلية والعشائرية والعائلية والمناطقية والطائفية أقوى من الإخلاص أو الولاء لدولة الوطن.

كما نعرف فإن الدولة العراقية قد صنعت «من فوق» ضمن التسوية السلمية بعد الحرب العالمية الأولى وعلى أسس سياسية ودستورية استوردت من بريطانيا.

لقد كانت البنى الدستورية المشكلة حديثا موجهة بشكل أساسي لأجل توكيد وحماية وتأييد المصالح البريطانية ومصالح طبقة ملاك الأرض التي أصبحت تشكل القاعدة الاجتماعية الرئيسة للنظام الملكي.

---

(٥) ش. عيساوي «تاريخ اقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا» نيويورك ١٩٨٢ ص (٢٠٥).

(٦) كاردوسو و فالتي - مصدر سابق - ص (٧٤). هناك دراسات مهمة عن الدولة الريعية والنفط والدولة ... إلخ. أنظر حازم ببلاوي وجياكومولوشياني (محرران): «الأمة والدولة والتكامل في العالم العربي»، الجزء الثاني لندن ١٩٨٧، وسايمون بروملي: «إعادة النظر في السياسة العربية»، أوكسفورد ١٩٩٤ (وخاصة الفصل الثالث) وكذلك المناقشات ذات الطابع العام لدى ألن ريشاردز و جون ووتربري: «الاقتصاد السياسي في الشرق الأوسط: الدولة والطبقة والتطور الاقتصادي»، بولدر ١٩٩٠، ونزيه أيوبي «المغالات في دور الدولة: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط» أتيكا، نيويورك ١٩٩٧

(٧) ماريون فاروق سلوغلت «العراق المعاصر: إعادة دراسة لكتابات حديثة» مجلة دراسات الشرق الأوسط العدد ٥ لسنة ١٩٧٨ ص ٨٩.

(٨) انظر ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت «تحول ملكية الأرض والبنية الاجتماعية الريفية في وسط وجنوب العراق من ١٨٧٠ - ١٩٥٨» مجلة دراسات الشرق الأوسط العدد ٥ لسنة ١٩٨٣ ص ٤٩١ - ٥٠٥.

لقد تطورت تلك البنى أصلا في ظل نظام رأسمالي متطور علي درجة عالية من التباين. [عالي التمايز من ناحية الاصطفافات الطبقية] أما في العراق فقد ركب هذا النظام المستورد فوق مجتمع لا يزال غير متمايز بعد وكان فوق ذلك مائعا [من حيث التشكيلات الطبقية] إذ لازالت البرجوازية فيه غير قادرة بعد على فرض سيادتها اجتماعيا وحيث لم تكن الرأسمالية - وإن كانت قد بدأت باختراق كل مجالات الحياة - سائدة فيه ككل(٩)

لذا وبالرغم من تمكن الطبقات الوسطى من خلق تراكم رأسمالي لها في المجالات الصناعية والتجارية وامتلاك العقار منذ الأيام الأولى للانتداب البريطاني فقد ظلت مصالحها الاقتصادية مشتتة.

وهذا يدل على أن دولة ما قبل الثورة لم تكن مسندة من قبل برجوازية متجانسة وواسعة الانتشار ومسيطرة على عملية التراكم الرأسمالي. وبدلا من ذلك كانت مستندة على مجموعة من القوى الاجتماعية المتناثرة والمتحالفة مع بريطانيا أي على مصالح خارجية [أجنبية[تعتمد بشكل أساسي في بقائها على سيطرتها على واحتكارها لوسائل القسر والإكراه وعلى التهديد باستخدام - وفي بعض المناسبات استخدام - القوة العسكرية ممثلة أولا بالقوة الجوية الملكية البريطانية ولاحقا بالجيش العراقي والقوة الجوية العراقية. لكن الضعف كان متأصلا في الدولة العراقية بسبب افتقارها إلى الأسس والدعائم الاجتماعية والى الإجماع اللازمين لتكوين القواعد الأساسية لخلق نظام سياسي قوي ومستقر. بالإضافة إلى ذلك منحت عائدات النفط - التي كانت كما أكدنا سابقا تأتي من مصادر خارجة أساسا عن بقية الاقتصاد المحلي - الدولة درجة من الاستقلال الاقتصادي عن «بقية» الاقتصاد. وساعدها ذلك على توسيع آلتها وعلى زيادة سيطرتها وتأثيرها فوق المجتمع ككل.

وكلما بقيت عائدات النفط متواضعة نسبيا - ما بين الخمسينيات ومنتصف الستينيات - لم يكن ممكنا ملاحظة هذا الاتجاه أو الميل. ولكنه أصبح واضحا وبشكل جلي منذ أواخر الستينيات وخصوصا منذ انفجار أسعار النفط بعد ١٩٧٣ لقد لعب هذا الدخل دورا حاسما في استقلال الدولة عن العملية الاقتصادية في البلاد

---

(٩) «لقد كانت المدينة تنبض بالحركة والنشاط» اقارن المقطع الطويل في كتاب حنا بطاطو - مصدر سابق- ص ٧٨.

خارج نطاق موارد البترول[١٠] في ظل مثل تلك الظروف أصبح للسيطرة على الدولة - أي التوليف بين القوى الاجتماعية والسياسية لصالح آلة الدولة - الأهمية القصوى في تنمية البلاد وفي تحديد اتجاه الاختراق الرأسمالي المستقبلي.

لذا يجب أن ينظر إلى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ والمواجهة العنيفة في السنوات التي أعقبتها باعتبارها صراعا من أجل السيطرة على آلة الدولة أساسا. لقد كانت الحركة السياسية[*] واسعة القاعدة جدا والتي ساندت الثورة غير متجانسة سواء في التركيب الاجتماعي أو في المصالح الاقتصادية أو في الاهتمامات السياسية. إذ بقيت الخصومات السياسية الملازمة لها تحت السطح وبشكل واسع مادامت المعركة من أجل الاستقلال مستمرة إذ إن المعركة كانت موجهة بشكل رئيس ضد عدو خارجي وحلفائه الداخليين لكن هشاشة هذا التحالف[**] برزت بسرعة خلال الفترة التي أعقبت الثورة مباشرة. وكما رأينا سابقا كانت البرجوازية في ظل الملكية ذات تركيب متباين وضعيفة اقتصاديا ولم تقم ببناء آلة حزب فعالة من بين صفوفها[١١] ولم تكن قادرة لأن تقوم بالسيطرة على آلة الدولة عندما حانت الفرصة. وبذا لم يبق ممكنا سوى تنظيم معارضة سرية فعالة وهذا عامل لصالح الراديكاليين وليس لصالح الإصلاحيين.

لذا وفي أعقاب ثورة تموز ١٩٥٨ مباشرة لم تكن البرجوازية قادرة أو راغبة في تقديم الدعم الذي كان قادة الجيش [الانقلابيون] يتوقعونه منها. وبالإضافة إلى ذلك فإن تطلعات أولئك الذين رحبوا بالثورة بحماس كانت وإلى حد كبير إلى يسار أولئك الذين قاموا بها.

مما تقدم يتضح أنه عندما استلم العسكريون السلطة في ١٩٥٨ لم تكن هناك أحزاب برجوازية ديموقراطية قائمة وعاملة يمكن أن يسلمها العسكريون السلطة - إذا ما كانت تلك الأحزاب مهيأة لمثل ذلك - ونتيجة لذلك استلموا هم السلطة بأنفسهم من أجل المحافظة على الثورة معتمدين على الدعم الشعبي لحمايتها. لكن قاسم حاول

---

(١٠) وكان هذا موجودا أيضا وفعلا في دول كانت تتلقى المساعدات الخارجية و\ أو تحويلات العمال بدلا من موارد النفط. قارن ذلك مع الوضع في مصر وسوريا أنظر الهامش (٥) أعلاه، وروجر أوين «الدولة والسلطة والسياسة في تكوين الشرق الأوسط الحديث» لندن ١٩٩٢

[*] يعتبر المؤلفان أن حركة الجماهير التي ساندت الثورة حركة سياسية ولا يقصدان بذلك حزبا أو منظمة سياسية. [المعرب]

[**] يعتبر المؤلفان التفاف قطاعات مختلفة من الشعب حول الثورة نوعا من التحالف غير المكتوب [المعرب]

(١١) انظر الفصل الثاني.

- في نفس الوقت - بناء الجسور مع البرجوازية «التقدمية» إذ قد دعا عددا من الشخصيات اللبرالية المعروفة[١٢] والتي لم تتعاون مع الملكية للاشتراك في وزارته الأولى.

لم يحاول قاسم أبدا أن ينظم الكتل البشرية التي كانت تدعمه والتي تولدت عن فعل الثورة نفسها وذلك بخلق نظام ديموقراطي فعال والسبب الأكثر احتمالا لذلك - الإحجام عن التنظيم - هو أن مثل هذا العمل سينجم عنه الاعتراف الرسمي بالدعم الشعبي الواسع الذي يتمتع به الشيوعيون[١٣] وبالنتيجة بقي الجيش هو القاعدة المنظمة لنظام قاسم. وبما أن تجربة المواطنين مع «الحكومة الديمقراطية» في ظل الملكية لم تكن سعيدة على الإطلاق أصبح الموطنون مهيئين لأن يتقبلوا الحكم العسكري إلى الحد الذي يبقى فيه العسكر جزءا من «الحكومة الثورية» التي ستغير كل شيء.

برغم ذلك وكما رأينا سابقا كان لفشل قاسم في بناء شبكة فعالة من الدعم له خارج آلة الدولة تأثير في اعتماد قاسم وبشكل متزايد على العسكر والذي كان يعني أنه كان كلية تحت رحمتهم - وكما حدث لاحقا - إذا تخلوا عنه أو إذا قررت مجموعة داخل الجيش إخراجه من السلطة.

تتمثل إنجازات قاسم الرئيسة في تدشين العديد من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والتي كانت مطالب عامة ودائمة خلال عهد الملكية. وأحد أكثر إنجازاته أهمية هو برنامج الإصلاح الزراعي والذي بالرغم من كل نواقصه نجح عموما في تحطيم القوة السياسية والاقتصادية للشيوخ والإقطاعيين الكبار. وفي وقت متأخر من عهده حصل على تأييد وتهليل لمحاولته تحديد نطاق فعاليات شركة نفط العراق والتي توجت بإصدار القانون رقم ٨٠ في كانون الأول ١٩٦١ وكان التأييد والتهليل واسعي النطاق جدا. ومن إنجازات قاسم كذلك - بالرغم من أنه لم يكن متوقعا - حملته لبناء مساكن لسكان الصرائف في منطقة معينة من بغداد - مدينة الثورة - وكذلك شق قناة الجيش وبعض الأعمال الأخرى المرغوبة اجتماعيا.

لقد أكدت هذه الأعمال أن قاسم كان يتمتع - وحتى أيامه الأخيرة - بشعبية عالية لشخصه. وبرغم ذلك فهنا يجب التوكيد على أن أي إجراء من إجراءات قاسم لم يكن

---

(١٢) مثل كامل الجادرجي ومحمد حديد وقد رفض الجادرجي قبول أي منصب وزاري.
(١٣) ونفس هذا السبب ينظر إليه بانه كان العقبة الرئيسية أمام عبد الرحمن البزاز (انظر الفصل الثالث).

أبدا راديكاليا أو اشتراكيا بأي شكل كان ولم تصدر أية إشارة في زمن قاسم إلى التأميمات والتي ستكون مهمات أساسية في السياسات الاقتصادية لمن خلفوه.

الاقتصاد والمجتمع في ظل الأخوين عارف:

تمكن تحالف بين البعثيين والضباط القوميين في ١٩٦٣ من الإطاحة بقاسم بانقلاب عسكري مستفيدين من وضع قاسم الضعيف المتقلقل وبعد ذلك انتقموا انتقاما رهيبا من الشيوعيين ومؤيديهم. في الحقيقة لم يكن الانقلاب موجها ضد قاسم نفسه بقدر ما كان موجها ضد القوى التي كان يقودها الشيوعيون أو القوى المتأثرة بهم والتي أصبحت قوية جدا باعتقاد الكثير من خصوم الشيوعيين.

بما أن قاسم كان قد حصل على الشرعية بصفته قائدا للثورة لذا فقد صاغ من أبعدوه عن السلطة دعاواهم للحصول على الدعم ضمن المطامح الأصلية للثورة أي الاستقلال الوطني والعدالة الاجتماعية والتقدم الاقتصادي.

لقد كان عارف والكثير من مساعديه أنفسهم من المقتنعين بهذا المعتقد وبالإضافة إلى ذلك وبسبب كونهم مؤيدين وموالين لعبد الناصر - كانوا - ميالين لتطبيق تنمية اقتصادية متطرفة موجهة من الدولة والتي أسموها اشتراكية على أن يبقى الشيوعيون قيد المراقبة والتدقيق دائما - وكذلك - بشرط أن لا تهدد تلك السياسات أبدا النظام الاقتصادي والاجتماعي القائمين.

أخرج عارف البعثيين من السلطة بعد أشهر قليلة من انقلابهم المشترك وبعدها بنى قاعدة الدعم لنظامه بالاعتماد أساسا على أقاربه وعشيرته وتمكن بهذه الطريقة من تشديد قبضته على الدولة والجيش بدون اجتذاب دعم جماهيري واسع. بعيدا عن تجربة إنشاء الصيغة العراقية للاتحاد الاشتراكي العربي والتي فشلت فشلا ذريعا وكذلك بعيدا عن بيانات البزاز المبهمة عن الرغبة في العودة إلى «الحكومة الديمقراطية» لم ينجح أي من العارفين في تكوين قاعدة لحكمهما خارج القوات المسلحة. لذا فقد بقيت الأسس الاجتماعية والسياسية للدولة ضعيفة واستمرت في أن تكون عرضة للتهديدات من المجموعات الساخطة ضمن العسكر.

جاء عارف وأعضاء حكومته إلى السلطة على أرضية الاسترضاء والاحتواء أكثر مما هم على أرضية التغيير وذلك بالرغم من سياساتهم وخطابهم الاشتراكي الطنان. بينما أراد عارف وأتباعه ضمان أن تبقى قوى الثورة الراديكالية موضع الكبح والمراقبة

ولكنهم بالمقابل أرادوا في نفس الوقت أن يكونوا ثوريين على الأقل في اتجاه تمني تغيير النظام القديم وخلق عدالة اجتماعية أكبر ومن أجل توزيع للثروة أكثر عدالة وأكثر مساواة.

في وقت لاحق بدت بعض سياساتهم وكأنها تهدد مصالح تلك الطبقات الاجتماعية التي كانت ستندفع لتأييدهم لولا تلك السياسات. بالرغم من ترحيب مثل تلك الطبقات أو المجموعات بسقوط قاسم وبتشديد القبضة على الشيوعيين واليسار الذي أعقب ذلك لكنها احترست بسرعة من بعض بيانات وفعاليات النظام.

لقد توجت «ستراتيجية »عبد السلام عارف الاقتصادية بتأميم البنوك وشركات التأمين والتجارة الخارجية وبعض الصناعات الأساسية في ١٩٦٤ وبرغم ذلك فقد طبقت هذه السياسات بشكل خاطئ جدا في السنوات القليلة اللاحقة ويعود ذلك جزئيا إلى أن التزامه بها قد ضعف بسرعة وبشدة(١٤) وكذلك بسبب حقيقة أن شقيقه عبد الرحمن، بالرغم من أن السياسات الاقتصادية المطبقة في تلك الفترة كانت تحوي عناصرَ لتخطيط الاقتصاد من قبل الدولة وبشكل أكبر من أية سياسة والذي خلفه لم يكن يملك قاعدة قوية في القوات المسلحة وكان أقل سيطرة منه على الأمور. وبعد ذلك أخذت حكومة عارف الثاني خطا مترددا أكثر وأكثر تجاه أغلب المسائل الاقتصادية بالرغم من استمرار الدولة بلعب دور مهم ضمن الاقتصاد وكانت عاجزة عن تطبيق برامج التنمية التي كان متوقعا لها أنها سترافق الثورة. في الحقيقة أن الجو العام من الشك والريبة والذي ساد في حينه قد خلق درجة محسوسة من الارتباك في أوساط رجال الأعمال وبدأت كميات كبيرة من رؤوس الأموال تهرب إلى الخارج وبذا ظل الاقتصاد العراقي راكدا ما بين ١٩٦٣ و ١٩٦٨ (الجدول ٧ - ١) طبقت من قبل الأنظمة السابقة في العراق وقد شكلت تلك السياسات الأساس لتطبيقات مماثلة في ظل البعث لاحقا.

لقد بذلت جهود مختلفة لتغيير بنية الاقتصاد في الاتجاه العام لزيادة تدخل الدولة. لكن من أهم المميزات التي تصدم المتتبع لتلك الجهود هو المدى الذي لم تتحقق فيه الأهداف المرجوة [المعلنة] والدرجة التي نجح فيها القطاع الخاص ليس بالبقاء فقط بعد تلك الفترة من الشك والريبة وعدم الاستقرار والتأميمات بل وصل إلى درجة أن

---

(١٤) إذا أخذنا وجهات نظر عارف المحافظة فان تكليفه للبزازيتشكيل الوزارة يدل على أن حماسه للاشتراكية قد بدأ في الانحسار.

الجدول رقم ٧ – ١:
توزيع الناتج القومي حسب القطاعات (وفق القيم المطلقة والنسبية) للفترة ١٩٥٤ – ١٩٦٩

حسب الأسعار السائدة (مليون دينار عراقي)

القطاع	١٩٥٤[*]		١٩٦٤		١٩٦٨	
	السعر	٪	السعر	٪	السعر	٪
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	٨٤,٧	٢٢,٦٪	١٤٨,١	١٩,٥٪	١٩١,٠	١٧,٢٪
النفط الخام	١٤٩,٥	٣٩,٩٪	٢٦٦,٩	٣٥,١٪	٢٣٥,٩	٣٠,٣٪
المعادن والمقالع الأخرى	٠,٩	٠,٢٪	١,٩	٠,٢٪	٧,٣	٠,٦٪
الصناعة	٢١,٩	٥,٨٪	٦٣,٤	٨,٣٪	١٠٣,٣	٩,٣٪
البناء	١٧,٢	٤,٦٪	١٨,٧	٢,٣٪	٣٨,٥	٣,٥٪
الكهرباء والماء والغاز	١,٨	٠,٥٪	٧,٧	١٪	١٦,٨	١,٥٪
النقل والمواصلات والمخازن	٢٢,١	٥,٩٪	٥٤,٩	٧,٢٪	٦٩,١	٦,٢٪
تجارة الجملة والمفرد	٢٠,١	٥,٥٪	٤٤,٥	٥,٨٪	٩٠,١	٨,١٪
البنوك والتأمين والعقار	٣,٦	١٪	٧,٠	١٪	١٥,٥	١,٤٪
الإدارة العامة والدفاع	٢٠,٨	٥,٥٪	٨١,١	١٠,٧٪	١١٧,٨	١٠,٦٪
الخدمات	١٩,٣	٥,١٪	٥١,٤	٦,٧٪	٨٠,٠	٧,٢٪
الناتج الإجمالي المحلي GDP	٣٧٤,٤	١٠٠٪	٧٦١,٢	١٠٠٪	١١٠٩,٧	١٠٠٪
الناتج القومي الإجمالي GNP	٣٠٦,٧		٦٣٧,٥		٩٥٥,٠	
الناتج القومي NP	٢٨٤,٠		٥٩٥,٨		٨٨٥,١	

المصدر :– النشرة الإحصائية السنوية لعامي ١٩٧٤ و١٩٧٦ (باللغة الإنكليزية)

(*) أدخلت أرقام ١٩٥٤ لإعطاء منظور أكبر (المؤلفان).

يوسع من فعالياته. لذا ففي عام ١٩٧٠ أي بعد سنتين من سقوط عبد الرحمن عارف كانت مساهمة القطاع الخاص من الناتج الإجمالي المحلي (الجدول ٧ - ٢) لا تزال أكثر من ٨٠٪ في قطاع البضائع السلعية وحوالي ٧٠٪ في قطاع التوزيع وقد حققت زيادة طفيفة عما كانت عليه قبل خمس سنوات في قطاع الخدمات وفي قطاع الصناعات الإنتاجية حيث ازدادت القيمة المضافة لقطاع الدولة من ٣٢,٣٪ في ١٩٦٤ إلى ٤٥,٥٪ [**] في ١٩٧٠ لقد استمر القطاع الخاص في إنتاج ٦٥,٦٪ من قيمة الناتج الإجمالي و ٧٣٪ من قيمة رأس المال الداخل و ٤٤,٩٪ [*] من القيمة المضافة واستخدم ٦٥٪ من العمال الصناعيين (الجدول ٧ - ٣)(١٥)

الجدول ٧ - ٢:

المساهمات النسبية المقارنة للقطاعين الخاص والعام في الناتج الأجمالي المحلي في ١٩٦٤ و١٩٧٠ بملايين الدنانير العراقية

	١٩٦٤				١٩٧٠			
	خاص		عام		خاص		عام	
السلع عدا النفط	٢٠٢,٨	٨٦٪	٣٢,٢	١٤٪	٣١٢,٢	٨٢٪	٦٩,١	١٨٪
التوزيع	٩٢,٥	٨٠٪	٢٣,١	٢٠٪	١٢٩,٠	٦٧٪	٥٨,٥	٣٣٪
الخدمات	٤٤,٨	٢٧٪	١٢٣,٤	٧٣٪	٧٤,٧	٢٨٪	١٨٧,٥	٧٢٪

المصدر: الحيالي «التصنيع والتنمية المناطقية في العراق» مع الأشارة الخاصة الى تركيز الصناعات الأنتاجية في المنطقة الوسطى.

وبالمثل زاد عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والورش (تستخدم أقل من عشرة عمال) بمقدار الثلث من ٢٠٩٩٩ إلى ٢٧٢٤٨ بين عامي ١٩٦٤ و١٩٦٩ مؤشرا على حيوية وديناميكية مستمرة وعلى تكاثر هذا القطاع وكذلك مدللا على العجز في رأس المال لدى الكثير من أصحاب تلك المنشآت. وكان القطاع الخاص قادرا على المحافظة على مواقعه في ما يمكن تسميته بالمشاريع الكبيرة ضمن المعايير الإحصائية

---

[*] من هامش المعرب على الجدول ٧ - ٣ يتضح أن هذه النسبة يجب أن تكون ٤٩,٩٪ وليس كما ورد اعلاه إذ وردت متناقضة في الموضعين ويعتقد المعرب أن ذلك خطأ مطبعي. [المعرب].

(١٥) أنظر ماريون فاروق سلوغلت «العراق الاشتراكي ١٩٦٣ - ١٩٦٨: نحو إعادة دراسة» في مجلة الشرق العدد ٢ لسنة ١٩٨٢ ص ٢١١.

الجدول ٧ – ٣:

قيم الإنتاج ورأس المال الداخل والقيمة المضافة وعدد العاملين في الصناعة الإنتاجية (أكثر من ١٠عمال) في القطاعين العام والخاص وفق الأسعار السائدة لعامي ١٩٦٤ و١٩٧٠ (مليون دينار)

السنة	القطاع	الإنتاج		رأس المال الداخل		القيمة المضافة		عدد العاملين	
١٩٦٤	عام	٣٩,٧٠٢	٪٢٣,٣	١٩,١٣٩	٪١٧,٤	٢٠,٥٦٣	٪٣٤,٣	-	-
	خاص	١٣٠,٣٨٣	٪٧٦,٧	٩١,٢٠٨	٪٨٢,٦	٣٩,٣٥٥	٪٦٥,٧	-	-
	المجموع	١٧٠,٠٨٥	٪١٠٠	١١٠,١٦٧	٪١٠٠	٥٩,٩١٨	٪١٠٠	١١٤٨٤٠	-
١٩٧٠	عام	١٠٩,٠١٣	٪٢٣,٤	٥٧,٤١٤	٪٢٧	٥١,٥٩٩	٪٥٠,١	٥٣٥٣٦	٪٣٤,٨[*]
	خاص	٢٠٦,٩١٢	٪٦٥,٦	١٥٥,٤٢٨	٪٧٣	٥١,٤٨٤	٪٤٤,٩	١٠٠٠٨٩	٪٦٥,٢[**]
	المجموع	٣١٥,٩٢٥	٪١٠٠	٢١٢,٨٤٢	٪١٠٠	١٠٣,٠٨٣	٪١٠٠	١٥٣٦٢٥	

المصدر: الحيالي «التصنيع والتنمية المناطقية في العراق» مع الأشارة الخاصة الى تركيز الصناعات الأنتاجية في المنطقة الوسطى.

[*] يجب أن تكون نسبة مساهمة القطاع العام في الأنتاج لسنة ١٩٧٠ (٪٣٤,٥) وهذا واضح من قسمة مبلغ مساهمته على الإجمالي وكذلك نسبة القطاع الخاص تكون ٪٦٥,٥. [المعرب]

(تستخدم أكثر من ١٠عمال) والتي كانت لا تزال تستخدم على الأقل ربع العمال في قطاع الصناعة الإنتاجية في عام١٩٧١[١٦]

وكما هو الحال مع الأنظمة التي تعقب ثورة كان العارفان ملزمين بتحسين السكن والخدمات والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى وبالنتيجة شهد قطاع الإنشاءات نموا كبيرا في تلك السنوات. فبينما كانت الدولة تمول مثل هذه المشاريع لكن لم يكن لديها النية أو الإمكانيات لإنجازها بنفسها لذا دعت المؤسسات والمقاولين الأهليين لإنجاز تلك الأعمال.

بهذه الطريقة - سواء أكانت مدبرة أم حدثت بالمصادفة - فقد جلب برنامج تنفيذ سياسات توزيع الثروة هذا والموضوع من قبل الحكومة أعمالا مربحة للقطاع الخاص[١٧] ونتيجة لذلك ازداد عدد شركات ومكاتب مقاولات البناء في القطاع الخاص من ٣٥٥٧ تستخدم ٢٧٠٩٥ عاملا في ١٩٦٣ إلى ٥٠٠٩ منشأة تستخدم ٤٠٠٤٦ عاملا في عام ١٩٦٩ وهذا الميل ازداد وضوحا أكثر وأكثر في السنوات اللاحقة.

لقد كان الهدف من تأميم التجارة الخارجية عام ١٩٦٤ - بالمثل - هو إعطاء الدولة سيطرة أكبر على حجم ونوع المواد المستوردة أكثر من استبعاد رأس المال الخاص لذا فقد استورد القطاع الخاص٥٥,٣٪ من مجمل الاستيرادات وصدر ٥٩٪ من مجمل الصادرات عدا صادرات النفط في عام ١٩٦٩[١٨]

يتضح من ذلك أنه بالرغم من ابتداء الدولة بلعب دور أكبر في الاقتصاد وأصبحت الآن مسيطرة على البنوك وشركات التأمين والكثير من التجارة الخارجية لكن هذا لم ينجز على حساب رأس المال الخاص وفي الحقيقة خلقت أغلب سياسات الحكومة فرصا أكبر ومربحة للقطاع الخاص.

بالرغم من أهمية عائدات البترول بالمعايير المطلقة لكن تلك العائدات كانت متواضعة في الستينيات إذا ما قورنت بنظيرتها في السبعينيات ونتيجة لذلك كانت قابلية

---

(١٦) نفس المصدر السابق ص ٢١٢.

(١٧) في الحقيقة ابتدأت المشاريع التي نفذت من قبل مجلس الإعمار الذي أنشئ في ١٩٥٢ بتأثيرها على الاقتصاد وبما أن حجم تلك المشاريع كان صغيرا لذا فإن آثارها لم تبدو واضحة للعيان مباشرة.

(١٨) وأعقب ذلك بالطبع بروز سوق سوداء نشطة في مجال إجازات الاستيراد وأصبح هذا مصدرا للاختناقات في الإدارات الجديدة.

الدولة على المباشرة في تنمية اقتصادية محدودة جدا إذ بالرغم من تضاعف العائدات بين ١٩٦١ (٢٦٦ مليون دولار) و١٩٧٠ (٥٢١ مليون دولار) كان الميزان التجاري للبلد وبشكل عام في حالة عجز دائم إذا استثنينا عائدات النفط (أنظر جدول ٧ - ٤) وأصبح الاعتماد على موارد النفط مهما وازداد بشكل دراماتيكي بعد الثورة[١٩]

الجدول ٧ - ٤:

تطور التجارة الخارجية وفق الأسعار السائدة (مليون دينار عراقي)

السنة	إجمالي الاستيرادات	الصادرات عدا النفط	صادرات النفط	الميزان التجاري عدا النفط	الميزان التجاري مع النفط	٪ لصادرات النفط من الصادرات
١٩٥٤	٧٢,٦٨٣	٢٤,٠١٣	١٥٧,٤٠٦	- ٤٨,٦٧٠	+١٠٨,٧٣٦	٪٨٦,٧
١٩٥٨	١١٠,١١٥	١٦,٧٠٦	١٩٧,٨٦٠	-٩٣,٤٠٧	+٩٤,٤٥١	٪٩٦,٧
١٩٦٣	١١٣,٩٩٢	١٩,٨٨٠	٢٥٨,٩٦٦	-٩٤,١١٢	+١٦٤,٨٥٤	٪٩٢,٩
١٩٦٨	١٤٤,١٦٥	٢٥,٩٥٦	٣٤٤,١٥٤	-١١٨,٢٠٩	+٢٢٥,٩٤٥	٪٩٣

المصدر: أي. كي. هرمز «المواقع الصناعية والتنمية الأقتصادية في العراق».

تبرز صورة مماثلة عند مسح بعض المؤشرات الداخلية (جدول ٧ - ٥) خلال نفس الفترة مثل علاقة عائدات النفط بالإنفاق الحكومي إذ تبدو الصورة وكأن اعتماد الإنفاق الحكومي على العائدات بتزايد مستمر وتدريجي أيضا. وكان - كذلك - هناك تصاعد تدريجي ومتساو بين الإنفاق العادي وبين الإنفاق على الاستثمارات مما يعكس التوسع العام في الخدمات المدنية وخصوصا في التعليم والصحة[٢٠]

(١٩) لقد كانت الصادرات عدا النفط وستبقى: التمر والشعير والقطن الخام والصوف الخام والجلد الخام والسمنت.[*]

[*] لم يعد الشعير والقطن الخام من المواد الفائضة عن الاستهلاك المحلي وبذا يمكن تصديرها إذ ازداد الطلب على الشعير وانخفض إنتاج القطن الخام بشكل كبير جدا. [المعرب]

(٢٠) ازداد عدد الموظفين المدنيين من ٢٠٧٩٦٦ في ١٩٦٠ الى مايقارب ٣٤٦٠٠٠ في ١٩٦٩ وارتفع معدل دخلهم بنسبة ٦٣,٩٪ في نفس الفترة إذا ما قورن بنفس المعدل لعموم البلاد والبالغ ٤٢,٣٪ أنظر فاضل عباس مهدي - مصدر سابق - ص ٢٢.

الجدول ٧ – ٥:

عائدات النفط والإنفاق الحكومي للفترة ١٩٥٦/ ١٩٥٧ – ١٩٦٨/ ١٩٦٩ (مليون دينار)

السنة	عائدات النفط	مصاريف الخزينة الاعتيادية	استثمارات إنفاق الحكومة	إجمالي الإنفاق	إجمالي الدخل
١٩٥٧/١٩٥٦	٦٨,٨٤	٧٠,٢٨	٤٣,٠٤١	١١٣,٣٢١	١١٣,٨٤
١٩٦١/١٩٦٠	٩٥,٠٩	١١٤,٢٩	٤٧,٥٦٥	١٦١,٨٥٥	١٥١,٨٣
١٩٦٥/١٩٦٤	١٢٩,٦٦	١٨٠,١٣	٧٥,٢٧٥	٢٥٥,٤٠٥	٢٢٢,٤٣
١٩٦٧/١٩٦٦	١٥١,٦٧	٢٠٥,٥١	٦٨,٩١٤	٢٧٤,٤٢٤	٢٩٢,١٦
١٩٦٩/١٩٦٨	١٧٤,٧٢	٢٤١,٩٤	٧٤,٤٠٦	٢٠٦,٣٤٦	٣٠٨,٩٤

المصدر: عصام الخفاجي «الدولة والتطور الرأسمالي في العراق من ١٩٦٨ – ١٩٧٨».

من المثير للدهشة جدا – في ظل تلك الظروف – بقاء المساهمة النسبية للصناعة في الناتج القومي ثابتة تقريبا وانخفاض معدل نمو القطاع الصناعي قليلا بين ١٩٦٤ و١٩٦٨ بالرغم من زيادة استثمار الدولة فيه (الجدول ٧ – ٦)

لقد وسع العديد من المنشآت قوة عملها خلال تلك السنوات الخمس وخصوصا في تصنيع الأغذية والملابس كما هو واضح في الجدول ٧ – ٧ وتعطي بيانات هذا الجدول مؤشرا إلى صغر حجم وتناثر الطبقة العاملة العراقية. إن أرقام هذا الجدول لا تشمل العمال الذين يعملون في الورش الصغيرة وفي النقل والخدمات والتجارة والإنشاءات ويقدر عددهم بحدود (٦٥٠٠٠) عامل[٢١]

أما بخصوص الزراعة والتي لا زالت تعتمد عليها أغلبية السكان فمما يثير الدهشة أن الصورة تغيرت قليلا جدا من وجهة نظر الفلاحين خلال الستينيات وبالرغم من أن قانون الإصلاح الزراعي في ١٩٥٨ قد أضعف قوة ملاك الأرض الكبار، لكنه لم يمس سيادة الملكية الخاصة للأرض. وفي الحقيقة لا يوجد أي مؤشر يدل على أن المساس بتلك الهيمنة كان من بين نوايا الإصلاحيين.

---

(٢١) كتاب الجيب الإحصائي للسنوات ١٩٦٠ – ١٩٧٠ بغداد ١٩٧١ ص ٢٧

الجدول ٧ - ٦:

مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
خلال الفترة ١٩٦٤ - ١٩٨٤

السنة	الناتج القومي مليون دينار	قطاع الصناعة مليون دينار	٪ للصناعة في الناتج القومي	٪ لنمو قطاع الصناعة
١٩٦٤	٧٠٢,٧	٧٨,١	٪١١,١	—
١٩٦٥	٧٦٦,٣	٨٢,٨	٪١٠,٨	٪٦
١٩٦٦	٨٠٧,١	٨٥,٣	٪١٠,٦	٪٣
١٩٦٧	٧٩٨,٧	٨٥,٧	٪١٠,٧	٪٠,٣
١٩٦٨	٨٧٧,٥	٩٠,٢	٪١٠,٣	٪٥,٣

المصدر: الحيالي «التصنيع والتنمية المناطقية في العراق» مع إشارة خاصة للتركيز العالي للصناعة في المنطقة الوسطى.

لقد كانت واحدة من أهم نتائج الإصلاح الزراعي هي انه - أي الإصلاح الزراعي - خلق الظروف التي شجعت على إخضاع الزراعة لقوانين السوق وبالتالي أدت إلى الإدماج التدريجي للريف ضمن السوق الداخلية وبهذا الاتجاه يكون الإصلاح الزراعي من أهم إنجازات ثورة تموز. من الجلي أن الإصلاح الزراعي كان فاشلا فشلا ذريعا من ناحية الإنتاج الزراعي الذي انخفض بشدة ويرجع السبب بشكل كبير إلى الاضطراب والتشويش الذي حصل بسبب الإصلاح نفسه وإلى قلة القروض والتسهيلات المالية وقلة التوجيه والمساعدة للفلاحين وللجمعيات التعاونية من جانب العديد من الأجهزة الإدارية.[٢٢]

(٢٢) لقد كان هناك (رسميا) ٦٠٨ جمعية تعاونية مجموع أعضائها ٧٦٢٧٢ عضواً يعملون على ٩٠٣٠٠٠ هكتار (٣٦١٢٠٠٠ دونم) من الأرض في ١٩٧٣ (النشرة الإحصائية السنوية لعام ١٩٧٣ ص ٧٣. ولتعليل فشل الإصلاح الزراعي انظر مالك مفتي: «تكوينات سيادية: العروبة والنظام السياسي في سورية والعراق» أتيكا ١٩٩٦ ص ١٨٣ - ١٨٩٦

الجدول ٧ – ٧:

عدد العمال المشتغلين في المنشآت الكبيرة للفترة من ١٩٦١ الى ١٩٧٠[*]

الصناعة	١٩٦١	١٩٦٥	١٩٧٠
الأغذية والمشروبات والدخان	١٤٠٠٠	١٦٠٠٠	٢٤٥٠٠
الأقمشة والملابس والجلود	١٢٣٠٠	١٥٣٠٠	٢٣٠٠٠
الورق والطباعة	٤١٠٠	٤٥٠٠	٥٠٠٠
الكيمياوية	٢٩٠٠	٣٣٠٠	٧٠٠٠
المقالع غير المعدنية	١٧٦٠٠	١٩٠٠٠	١٨٧٠٠
تصنيع المعادن الأساسية	٧٨٠٠	٨٠٠٠	٩٨٠٠
صناعات أخرى	٥٩٠٠	٥٩٠٠	٦٤٠٠
الماء والكهرباء	٨٧٠٠	١٠٧٠٠	١٣٣٠٠
الإجمالي[**]	٧٣٠٠٠	٨٣٣٠٠	١٠٥٨٠٠

المصدر :الحيالى – مصدر سابق – ص ٥٧

في الواقع العملي نلاحظ أنه تم تنفيذ الإصلاح الزراعي بفتور في عهد قاسم وفي عهد الأخوين عارف، إذ بعد الأشهر الأولى من النشاط في إلغاء الملكيات الزراعية الكبيرة تركت الأمور على حالها تقريبا. فبينما كان الاستيلاء على الأرض يجري بسرعة فإن إعادة التوزيع التي أعقبته كانت بطيئة كما أن الكثير من الأرض التي تم الاستيلاء عليها إما تركت غير مزروعة وإما أعدت لتكون جاهزة للتأجير[٢٣] وعلاوة على ذلك بقي الفلاحون الذين لم يكونوا يملكون أرضا بدون أرض وترك أغلب المستفيدين من الإصلاح الزراعي إما ليدافعوا عن أنفسهم لوحدهم وإما تم إعطاؤهم مساعدة لا تكفي عموما وقد كانت تلك المساعدة تعاق بفعل التعليمات البيروقراطية المعقدة. بطبيعة

---

[*] ورد في الأصل للفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٧٥ بينما بيانات الجدول لاتتعدى ١٩٧٠ [المعرب]

[**] من جمع الأعمدة للسنوات ١٩٦١ و١٩٦٥ و١٩٧٠ يكون الإجمالي كالآتي: ٧٣٣٠٠ و٨٢٧٠٠ و١٠٧٧٠٠ على التوالي. [المعرب]

(٢٣) فاروق سلوغلت: مصدر سابق في ١٩٨٢ ص ٢١٣

الحال، احتفظ ملاك الأرض الكبار بأفضل وأخصب الأراضي لهم وضمنوا لأنفسهم مصدرا للماء وكانوا يملكون معظم المكائن وخصوصا مضخات الري[٢٤] وباختصار، وبينما تحسن نظام ملكية الأراضي بالتأكيد ولصالح الفلاحين بالمقارنة مع الوضع قبل الثورة فإن ملاك الأرض كانوا مرارا قادرين على دعم أو إعادة تأثيرهم في مختلف المناطق[٢٥]

إن أهم تهمة منظورة توجه إلى الإصلاح الزراعي هي بينما خلق الإصلاح الزراعي أملا كبيرا في أوساط الفلاحين لكن في نفس الوقت ازداد حجم الهجرة من الأرياف إلى ضواحي المدن في السنوات التي أعقبت تشريعه وذلك يظهر أن الانتقال السكاني (الديموغرافي) الدراماتيكي في المجتمع العراقي لم يكن نتيجة تخطيط مسبق. في السنوات الثلاث عشرة بين ١٩٥٧ و ١٩٧٠ ازدادت نسبة سكان المدن وضواحيها من ٣٨,٩٪ إلى ٥٧,٨٪ من مجموع السكان وحصل بالمقابل هبوط كبير في سكان الأرياف (الجدول ٧-٨).

الجدول ٧ - ٨: سكان الأرياف والمدن ما بين ١٩٥٧ - ١٩٧٠

السنة	مجموع السكان	سكان المدن (الحضر)	سكان الأرياف (القرويون)	٪ للحضر	٪ للقرويين
١٩٥٧	٦٢٩٨٩٠٠	٢٤٥٥٢٠٠	٣٨٥٣٧٠٠	٣٨,٩٪	٦١,١٪
١٩٦٥	٨٠٤٧٤٠٠	٤١١١٨٠٠	٣٩٣٥٦٠٠	٥١,١٪	٤٨,٩٪
١٩٧٠	٩٤٤٠١٠٠	٥٤٥٢٤٠٠	٣٩٨٧٧٠٠	٥٧,٨٪	٤٢,٢٪

المصدر: أوراق حول العالم العربي [بالفرنسية] رقم ٩٢٤ في ٥ نيسان ١٩٧٨

في أرياف الوسط والجنوب حيث كان الإقطاعيون قمعيين كان معظم الذين تركوا الأرض من الفلاحين الذين لا أرض لهم لذا لم تكن لديهم أية روابط بالأرض أو ربما

(٢٤) كان في ١٩٧٣ ٩٥,٢ ٪ من مضخات الماء أهلية. أنظر خمو «دور المكننة في التنمية الزراعية في العراق» جامعة ليدز اطروحة دكتوراه ١٩٧٧ ص ٤٣٠

(٢٥) أنظر آر. تيوبالد وسعد جواد «مشاكل التنمية الريفية في اقتصاد غني نفطيا» ضمن كتاب نيبلوك (محرر) «العراق: الدولة المعاصرة» لندن ١٩٨٢ ص ٢٠٢. وحول استمرار التسهيلات الائتمانية المحلية انظر أم. أس. فتاح «المساومة والثقة والائتمان بين تجار المحاصيل في السوق العراقي» جامعة مانجستر أطروحة دكتوراه عام ١٩٧٤

مجرد روابط ضعيفة جدا[٢٦] وترك هؤلاء قراهم مع عائلاتهم واستقروا في أطراف بغداد وأغلبهم في مدينة الثورة والشعلة والتي تحولت إلى مجمعات صرائف مكتظة جدا لدرجة تفوق ما يمكن أن تسمح به تلك المناطق. ومن أكبر نتائج تلك الهجرة أن هؤلاء المهاجرين أغرقوا سوق العمالة في المدن وزادوا من الطلب على المواد الغذائية وعلى بقية السلع والخدمات في المدن وبشكل كبير جدا. إن التأثيرات المتراكمة لحركة هجرة السكان هذه انفجرت وبنشاط محموم خصوصا في أواسط السبعينيات كما سنبينه لاحقاً.

الاقتصاد والمجتمع في ظل البعث:

كان حزب البعث بعد الانقلاب الذي أعاده إلى السلطة في تموز ١٩٦٨ مشتتا ولا يزال - كذلك - مبغوضا بشدة ولا شعبية له في الكثير من أجزاء العراق وذلك بسبب العهد الممتلئ بالقتل والتعذيب والإرهاب والذي كان البعث مسؤولا عنه في ١٩٦٣ وعلى خلاف فترته السابقة في الحكم أصبح الآن منفردا بالسيطرة على آلة الدولة والجيش.

بالرغم من كل المظاهر المناقضة فإن البعث - مثل من سبقوه - لم يكن «ملتزما» بان يبني الاشتراكية أو بالتحويل الجذري لعلاقات الإنتاج القائمة ولكنه كان مهتما بإبقاء ودعم النظام الاقتصادي الرأسمالي القائم بالرغم من مجيء قادمين جدد إلى السلطة من ناحية أخرى فإن البعث - مثل منافسيه القوميين والشيوعيين برز إلى الوجود في فترة الكفاح من أجل الاستقلال الوطني قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ لذلك كان الحزب والكثير من مؤازريه المحتملين من المؤمنين بمبادئ العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة والتي كان يشاركهم فيها غالبية الشعب في ذلك الوقت. ومع ذلك أدرك قادة البعث وعلى العكس من الأخوين عارف بأنهم يستطيعون أن يكرسوا أنفسهم في

---

(٢٦) أنظر فتاح المصدر السابق ص ٣٣ - ٣٤ وكذلك هرمز - مصدر سابق - أطروحة دكتوراه عام ١٩٧٩ ص ١١ - ١٢ في عام ١٩٦٦ كان معدل دخل الفرد أقل من ٤٠ دينار سنويا في الأرياف وبين ١٢٠ - ١٥٠ دينار سنويا في المدن وأصبح المعدل العام ١١٧ دينار سنويا في ١٩٧١ وعلى العموم كان الوضع أفضل من وجهة نظر الفلاحين في المثلث السني حيث كانت العلاقات بين الشيخ ورجال القبيلة أحسن وبشكل أدق كان دور الشيخ أكثر نمطية. من أجل نقاش ممتع للموضوع راجع عصام الخفاجي «الدولة والتطور الاقتصادي في العراق ١٩٦٨ - ١٩٧٨» القاهرة ١٩٨٣ ص ١٧٤-١٧٥

السلطة وبثبات إذا تمكنوا من أن يمدوا يدهم إلى ومناشدة الحركات الأخرى الأكثر وعيا سياسيا والأكثر شعبية وذلك بأكثر ما يتمكنون من جهد. لأجل ذلك طرحوا حكمهم - كما تفعل جميع الحكومات - كممثل للرغبة الشعبية العامة ولخدمة مصالح الشعب ككل، ووجدوا أن «عقيدة» الاشتراكية العربية والتي تدافع عن التجانس الاجتماعي[*] والتضامن القومي بين الجماهير العربية هي الوسيلة المناسبة عمليا(٢٧). بالإضافة إلى ذلك بدأ الحزب ببناء قاعدة تنظيمية لحكمه وذلك بتوسيع وإعادة تنظيم الحزب بشكل سمح للبعث بالنهاية - وبالتالي للدولة - اختراق معظم مناحي الحياة الشعبية.

إذا كان يراد لسياسات البعث أن تكون مقبولة ومقنعة لدى قطاعات مهمة ومحسوسة من السكان كان يجب عليه تحقيق تقدم جلي في تنفيذ سياسات مفضلة لدى الشعب وتطمين مطامحه المادية وخصوصا وان تلك المطامح كانت منتشرة ضمن أعضاء حزب البعث نفسه وضمن من كانوا يمكن أن يتعاطفون معه مستقبلا وهؤلاء كان يجب أن تؤخذ وجهات نظرهم بالحسبان إذا كانت هناك نية تشكيل حزب البعث ليكون منظمة سياسية فعالة على المستوى الشعبي. وبما أن الحزب الشيوعي كان المنافس الرئيس للبعث ومن الجائز انه كان اكثر الحركات السياسية المنظمة في المدن وضواحيها تأثيرا على الجماهير على الإطلاق لذا كان من الضروري الحصول على دعمه أو على الأقل قبوله وذلك من أجل إلحاقه أو احتوائه مع مؤازريه. وربما كان البعثيون واعين أن مثل تلك التكتيكات ستكون هي الطريقة الوحيدة والمؤثرة جدا على المدى الطويل لإضعاف الحزب الشيوعي وبالنهاية نزع سلاحه(٢٨)

وكانت النتيجة الجلية لمثل تلك المحاولة لكسب المنافسين أو تجنيدهم هي الجبهة الوطنية البعثية الشيوعية والتي تحققت في ١٩٧٣ وكما كنا قد رأينا فإن قيادة الحزب الشيوعي قد غيرت رأيها بالتدريج واقتنعت بان الدولة العراقية ليست مؤسسة

---

[*] يقصد المؤلفان التعبير عن عدم إيمان البعث بصراع الطبقات والذي تم التعبير عنه في متن الدستور المؤقت لسنة ١٩٧٢ والذي نص على أن العراق دولة تؤمن بالتكافل الاجتماعي. [المعرب]

(٢٧) انظر ماريون فاروق سلوغلت - مصدر سابق - ١٩٨٢ ص ١٠ وكذلك ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت: «البعثية العراقية والقومية والاشتراكية والاشتراكية الوطنية» ضمن كتاب «الحملة ضد الاضطهاد ولأجل الحقوق الديمقراطية في العراق: عراق صدام ثورة أم ردة؟» لندن ١٩٨٦

(٢٨) وحتى العراقيين من غير المتعاطفين مع الحزب الشيوعي كانوا يتسائلون عن الحكمة من هذه السياسة. انظر حميد الشاوي (بالفرنسية): «استمرار وجود الشيوعيين في العراق وسوريا» ضمن سلسلة الغرب\الشرق العدد ٦٣ في ١٩٧٤

برجوازية يجب تدميرها بل هي آلة يمكن من خلالها تحويل المجتمع جذريا بمساعدة وبتأثير القوى الشعبية المؤيدة للشيوعية[٢٩]

أما قيادة البعث من جانبها فقد كانت منهمكة ومتورطة في مسلسل من الصراعات الداخلية الشديدة والقاسية بشكل متحجر من أجل السلطة في أوائل السبعينيات وغير قادرة على حل المسألة الكردية واتخذت خطوة كبيرة في المجهول بتأميم شركة نفط العراق وكانت تحاول بوضوح أن تدعم نفسها باتفاقيتها للصداقة مع الاتحاد السوفيتي وبتحالفها مع الشيوعيين ولكنها في نفس الوقت استمرت في بناء آلتها الأمنية سواء المدنية أو العسكرية مستخدمة اكثر تقنيات المراقبة تطورا ومعطية بذا للدولة قدرة هائلة ومرعبة وكذلك درجة من الاستقلال الذاتي والتي أنتجت بدورها حالة من «الإضعاف النسبي والمتزايد للروابط بين الدولة وقاعدتها الاجتماعية»[٣٠] وتم التعجيل بهذه العملية أكثر بفعل الدخول الهائلة من عائدات النفط بعد ١٩٧٣

لقد شعر البعث بثقة أكبر بعد تأميم شركة نفط العراق وبعد الارتفاع في أسعار النفط الذي أعقب التأميم بفترة قصيرة وبعد (حل) المشكلة الكردية في آذار ١٩٧٥ بحلول عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ تم تبعيث «جميع» القوات المسلحة تقريبا وشعرت القيادة بأنها آمنة بشكل كاف لأن تستند مباشرة على قاعدتها في آلة الدولة وعلى بيروقراطية تنظيمات الحزب. مع نمو قوة صدام حسين الشخصية اعتمد النظام وبشكل متزايد على العبادة الشخصية «للقائد العظيم» وعلى «الحشود الجماهيرية» التي كان بإمكان تنظيمات الحزب أن تحركها وتوجهها[٣١]

في هذه العملية تم إفراغ «العقيدة البعثية» من أي محتوى كانت تحويه أو تمثله وأصبحت مبادئ الحزب تصاغ بلغة صوفية شكلية وطنانة جوفاء.

أصبح كل شيء شعبي أصيل أو يحمل انتقادا، مهما كان خفيفا، موضع الشك والقمع الفظ. في نهاية السبعينيات بدأ البعث بشن حملة قمع بربرية ضد الشيوعيين الذين تمكنوا من زيادة أعضاء حزبهم في المناخ اللبرالي نسبيا في أوائل السبعينيات وكذلك شن حملة ضد المعارضة الشيعية السرية والتي بدأ احتمال نموها بان يصبح ملموسا.

---

(٢٩) انظر الفصل الرابع.

(٣٠) كاردوسو و كالتي - مصدر سابق - ص ٢١٢

(٣١) انظر ريتشارد كونل (بالألمانية): «مواضيع لمناقشة الفاشية - ١: القوى والمناظرات» هامبورغ ١٩٧٤ وكذلك «مواضيع لمناقشة الفاشية - ٢: مدخل» هامبورغ ١٩٧٩

على الصعيد الاقتصادي حول البعث إيرادات النفط الهائلة إلى السوق الداخلية واستخدم جزءا من الثروة الجديدة لخلق البناء التحتي اللازم لدعم مشاريعه التنموية. لقد كانت ثروة العراق كافية لتمكينه من تقوية نظام لتوزيع الثروة تديره الدولة - وذلك على العكس من أغلب دول العالم الثالث - وفي نفس الوقت لدعم «رسملة» مؤسسات القطاعين الخاص والعام[*].

بهذه الطريقة كان البعث قادرا على تأمين فرص للتقدم الاجتماعي والاقتصادي للكثير من فئات الطبقة المتوسطة وحتى عرض إمكانيات الدمج الاجتماعي والاقتصادي لمجموعات اجتماعية كانت ولذلك الحين موجودة على هامش المجتمع مثل فقراء الضواحي والمهاجرين من الأرياف.

إذا أخذنا بعين الاعتبار الأهمية العليا للنفط في الاقتصاد العراقي نجد أنه من الصعب المغالاة بحجم التأثير الذي أحدثه تأميم شركة نفط العراق في حزيران ١٩٧٢على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

سياسيا كان الترحيب به شاملا تقريبا إذ إن الاستقلال عن شركة نفط العراق أعتبر ضمن أغلب الأوساط العراقية تتويجا لعملية بدأت منذ ثورة تموز ١٩٥٨ بالرغم من أن بعض الخطوات التمهيدية قد اتخذت خلال الأربعة عشر عاما السابقة فقد ادعى قادة البعث أن التأميم كان بكامله نتيجة لجهودهم وكذلك ثمرة لرفضهم الانحناء أمام ما تمليه عليهم شركات النفط وذلك ما يضاف إلى رصيدهم «الثوري» و«التقدمي». أما بالنسبة للنظام نفسه فقد عني التأميم بان البعث في ذلك الوقت اصبح مسيطرا سيطرة كاملة على الأصول المالية - الاقتصادية الرئيسة وذلك ما أعطى النظام درجة من القوة والاستقلال عن القاعدة الاقتصادية للنظام لم يسبق لأية حكومة أن تمتعت بمثلهما. لقد ازدادت تلك القوة المكتسبة حديثا بتكاملها مع الزيادة الهائلة في أسعار النفط والتي حدثت مصادفة بعد التأميم بثمانية عشر شهرا فقط. وعلاوة على هذه الحالة وبما أن القوة الفعلية كانت بيد مجموعة صغيرة ضمن مجلس قيادة الثورة وبما أن تلك المجموعة غير مسؤولة أمام أية هيئة أو جهاز من الأجهزة الديموقراطية المسؤولة اصبح موقع قيادة حزب البعث وسيطرتها على الإنفاق الحكومي حصينا باطراد ولا يمكن مهاجمته بأي شكل كان. في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات عندما كان البعث منهمكا بشكل رئيس بترسيخ نفسه ضمن الدولة ومؤسساتها وكان في بداية سعيه لخلق

---

[*] يقصد المؤلفان خلق تراكم رأسمالي لتطوير تلك المؤسسات [المعرب].

قاعدة اجتماعية له كانت القرارات الاقتصادية تتحدد بشكل كبير حسب اعتبارات الثروة الاجتماعية وتعتمد على توزيع الثروة وتوسيع وتحديث البنية التحتية وبمرور الزمن، وخصوصا بعد تأميم النفط، نجم عن الطريقة التي كانت تستخدم فيها تلك الثروة حديثة الوجود بروز مجموعات اجتماعية جديدة - خصوصا حول القيادة في العاصمة بغداد وفي مناطق تكريت والرمادي والموصل - وهذه المجموعات إما وجدت أن حظها في الثروة مرتبط وبشكل متزايد مع أولئك الموجودين ضمن النظام أو وجدت أن سياسات النظام تخدم مصالحها بطريقة أو بأخرى. يمكن إيضاح مدى قوة وقدرة الدولة الاقتصادية بالمقارنة مع الفترات السابقة بأرقام إنتاج النفط في الجدول ٧ - ٩ لقد تضاعف الإنتاج خلال عشر سنوات من ١,٣٢٢ مليون برميل يوميا في ١٩٦٥ إلى ٢,٢٦٢ مليون برميل يوميا عام ١٩٧٥ وقد عنت الزيادة السريعة في الأسعار أن الزيادة في عائدات النفط كانت اكبر بكثير.

الجدول ٧ - ٩: إنتاج النفط مقدرا بملايين البراميل يوميا

١٩٥٠	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٧٩[+]	١٩٨٠	١٩٨٣[++]
٠,١٣٦	١,٣٢٢	٢,٢٦٢	٣,٤٧٧	٢,٥١٤	٠,٩٢٢

المصدر: سلسلة أكسون للأرقام الأساسية والقياسية في مجلة نفط وغاز الشرق الأوسط: كانون الأول ١٩٨٤ ص ١٢

[+] اصبح معدل صادرات النفط في ١٩٧٩ حوالي ٣,٣٣ مليون برميل يوميا أي بزيادة حوالي الثلث تقريبا عن عام ١٩٧٨ وذلك في محاولة لموازنة وتعويض انخفاض صادرات ايران من النفط.

[++] لقد تم استخدام ثلاثة أنابيب مختلفة لنقل النفط الخام العراقي الى مراكز التصدير في شرق البحر الأبيض المتوسط والى الخليج في ١٩٨٠ وتم إيقاف الصادرات عبر لبنان - ١,١ مليون برميل يوميا من كركوك، بسبب عدم الاتفاق على رسوم المرور. وتم إيقاف تصدير النفط من الخليج بسبب الحرب بين العراق وإيران. وفي نيسان ١٩٨٢ تم إيقاف ضخ النفط عبر سوريا وبذلك بقي طريق واحد للتصدير عبر تركيا وبطاقة مليون برميل يوميا والذي ينتهي في دورتيول بتركيا.

بما أن تلك العائدات كانت تشكل أكبر أجزاء الدخل القومي والإنتاج المحلي أهمية فمن المفيد محاولة تقييمها على تلك الأرضية، إذ حسبما يبين الجدول (٧ - ١٠) فقد تضاعف الدخل القومي من ١٤١٢,٢ مليون دينار في ١٩٧٣ - ويمثل هذا بدوره زيادة هائلة عن معدلات الخمسينيات والستينيات - إلى ٣٠٠٢,٥ مليون دينار في ظرف سنة واحدة وأصبح ثلاثة أضعاف في السنتين التاليتين ليبلغ ٤٤٧٨,٨ مليون دينار في ١٩٧٦

الجدول ٧ - ١٠:

الإنتاج المحلي الإجمالي والدخل القومي ومعدل دخل الفرد وفق الأسعار السائدة للفترة من ١٩٦٧-١٩٧٦ و١٩٧٩ و ١٩٨٢

السنة	إجمالي الإنتاج المحلي (مليون دينار)	الدخل القومي (مليون دينار)	معدل دخل الفرد (دينار)
١٩٦٧	٩٣٧,٧	٧٥٤,٢	٨٩,٦
١٩٦٨	١٠٦٢,٦	٨٤٠,٦	٩٦,٦
١٩٦٩	١١٠٣,٣	٨٩٧,٢	٩٨,٤
١٩٧٠	١١٩٧,٣	٩٥٦,٩	١٠٣,٩
١٩٧١	١٣٧٥,٠	١٠٨١,٣	١١٠,٩
١٩٧٢	١٣٨٨,٨	١١٦٦,٩	١١٥,٨
١٩٧٣	١٥٨٧,٥	١٤١٢,١	١٣٥,٥
١٩٧٤	٣٣٤٧,٧	٣٠٠٢,٥	٢٧٨,٩
١٩٧٥	٣٩٧٠,٥	٣٧٥٠,٥	٣٣٧,٢
١٩٧٦	٤٥٨٢,٨	٤٤٧٨,٨	٣٨٧,٢
١٩٧٩	٤٧١٤,٢	١٠٥٨٨,٥	٨٢٥,٩
١٩٨٢	٣٥٧٤,٥	١٢٣٣٤,٦	٨٧٤,٢

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية لسنة ١٩٧٧ ص ١٢٨ والنشرة الإحصائية السنوية لسنة ١٩٨٤ ص١١٩ - ١٢٢[*]

وازداد الناتج المحلي ودخل الفرد بنسبة مقاربة، ويدلل ذلك على زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية من كل الأنواع وكذلك على توسع في السوق الداخلية

[*] النشرات الإحصائية السنوية متناقضة وعلى سبيل المثال لنأخذ الإنتاج المحلي الإجمالي للسنوات من ١٩٧٢ الى ١٩٧٦ فى ثلاث نشرات الأولى ما أثبته المؤلفان في الجدول أعلاه والثانية نشرة عام ١٩٧٩ والثالثة نشرة عام ١٩٨١ فقد كان الإنتاج المحلي الإجمالي حسب نشرة ١٩٧٩ كالآتي: ١٣٢٧,١ و١٥١٢,١و ٣٣٣١,٥ و٣٩٠٤,٠ و٥١١٣,٨ على التوالي أما قيم الإنتاج المحلي الإجمالي لنفسُ الأعوام وحسب نشرة عام ١٩٨١ فقد كانت كالآتي: ١٣٦٩,٥ و١٥٥٥,٢ و٣٤٠٠,٩ و٣٩٧٤,٣ و٥٢٤٣,٠ على التوالي. [الممعرب]

بالمثل. كان لحجم الإنفاق الهائل من جانب الدولة - سواء أكان ينطوي بشكل عام على معنى اقتصادي أم لا - التأثير في جعل الدولة نفسها كأكبر زبون للبضائع الاستهلاكية وفي الخدمات ضمن الاقتصاد. وبما أن الغالبية العظمى من مشاريع التنمية العديدة كانت تنجز من قبل شركات أهلية - قطاع خاص - سواء أكانت أجنبية أم محلية فقد كانت الدولة والحالة هذه قد عملت كمولد أو محرك لعملية تراكم رأس المال الخاص. وبهذه الطريقة أمن النظام فرصا هائلة وعملاقة للإثراء «الفوري» ولتراكم الثروة وبذا كان يساهم ويسهل عملية التحويل للمجتمع العراقي[٣٢] وخلق هذا في النهاية وضعا أصبح فيه السوق يشكل العامل الحاسم في سياسات النظام الاقتصادية وغير الاقتصادية. تصبح العلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستهلاك المتزايدين من جانب وبين تراكم رأس المال الخاص من جانب آخر اكثر وضوحا من خلال نمو ما يوصف بأنه «المؤسسات الصناعية الكبيرة» أي الصناعات ذات الرأسمال الكثيف والتي تحتاج عادة إلى معدل من الإنفاق والاستثمار يفوق القدرة الاقتصادية لرأس المال الخاص في بلدان العالم الثالث. لذا فمن غير المدهش - بطبيعة الحال - أن تسود الدولة في هذا القطاع وكان تأثير ذلك أنها وسعت دورها الاقتصادي ضمن هذا القطاع وذلك بعد ارتفاع أسعار النفط (الجدول ٧ - ١١) وارتفاع حتى الاستثمار ضمن الرأسمال الخاص بنفس معدلات ارتفاع استثمارات الدولة في القطاع العام تماما وهذا مؤشر جلي على الاعتماد الوثيق - على الأقل في ذلك الوقت - للرأسمال الخاص على الإنفاق الحكومي. في الحقيقة كان معدل الزيادة في كل من مستلزمات الإنتاج وقيمة الإنتاج متساويا تقريبا في المؤسسات الصناعية الكبيرة للقطاع العام أما في القطاع الخاص كان أكبر قليلا. إذ ارتفعت قيمة الإنتاج بنسبة ٢١٣٪ في القطاع

---

(٣٢) مثلا عائلة محمود البنية وهو واحد من أغنى رجال الأعمال في العراق وله[*] ولعائلته العديد من الشركات المترابطة فيما بينها. والمثال الآخر يشمل عائلة محمد حديد - أول وزير مالية في عهد قاسم - وعائلة الكبيسي[**] من الرمادي وعلي حاج[***] يونس في الموصل وآخرين والكثير منهم كانت له مقاولات مع شركات أجنبية. أنظر عصام الخفاجي: مصدر سابق ١٩٨٣ ص ١٠٢ و١٠٣

[*] كان الحاج محمود البنية متوفى وقت كتابة الكتاب وكان الأحرى أن يقال لعائلته فقط [المعرب].

[**] الكبيسي نسبة إلى كبيسة على الفرات ولا يجوز أن تطلق على عائلة واحدة بل على العديد من العوائل هناك [المعرب].

[***] الاسم الصحيح هو الحاج يونس وليس علي حاج يونس وذلك خطأ مطبعي كما هو جلي [المعرب].

الجدول ٧ - ١١: المنشآت الصناعية الكبيرة من ١٩٧٢ الى ١٩٧٧ وفي ١٩٨٢

السنة	القطاع	عدد المنشآت	عدد العمال (بالآلاف)	قيمة الإنتاج (مليون دينار)	قيمة مستلزمات الإنتاج (مليون دينار)
١٩٧٢	عام	١٨٢	٧١,١ [+]	١٧١,٨١	١٠١,٥٠
	خاص	١١٠٧	٤٤,٧	٦٣,٩٦	٥٤,٠١ [++]
	المجموع	١٢٨٩	١١٦,٤	٢٣٥,٧٧	١٤٦,٥١
١٩٧٣	عام	١٨٥	٧٩,١	٢٢٤,٧٠	١٤١,٨٦
	خاص	١٠٩٠	٤١,٦	٦٧,٤١	٦٣,١٦
	المجموع	١٢٧٥	١٢٠,٧	٢٩٢,١١	١٨٧,٩٣
١٩٧٤	عام	١٩٨	٨٦,١٦	٢٦٤,٣٤	١٩٦,٠٨
	خاص	١٠٤٣	٣٧,٨٠	٨٧,٣٩	٦٣,١٦
	المجموع	١٢٤١	١٢٣,٩٦	٣٥١,٧٣	٢٥٩,٢٤
١٩٧٥	عام	٢٠٤	٩٣,٦٠	٣١٥,٧٨	٢٣٠,٢٥
	خاص	١١٤٥	٤١,٠٠	١٢٠,٦٥	٨٦,٤٦
	المجموع	١٣٤٩	١٣٤,٦٠	٤٣٦,٤٣	٣١٦,٧١
١٩٧٦	عام	٢٢٥	٩٩,٥٠	٤٢٨,٠٧	٢٨٣,١٥
	خاص	١٢٥٤	٤٣,٢٠	١٦١,٨٣	١١٥,٦٢
	المجموع	١٤٧٩	١٤٢,٧٠	٥٨٩,٩٠	٣٩٨,٧٧
١٩٧٧	عام	٢٦٦	١٠٥,٧٠	٥٢١,٥٣	٣١٠,٤٥
	خاص	١٢٨٢	٤٤,٤٠	٢٠٠,٢٥	١٤٤,١٥
	المجموع	١٥٤٨	١٥٠,١٠	٧٢١,٧٨	٤٥٤,٦٠
١٩٨٢	عام	٢٧٠	١٣٤,٣٠	١١١٠,٧٥	٦٣١,٢٦
	خاص	١٠٨٤	٣٨,٨٠	٤١٠,٥٢	٢٨٥,٩٣
	المجموع	١٣٨٤	١٧٣,١٠	١٥٢٠,٧٧ [+++]	٩١٧,١٩

المصدر: النشرات الإحصائية السنوية لسنة ١٩٧٦ ص١٢٤ ولسنة ١٩٧٨ ص٩١ ولسنة ١٩٨٤ ص٩٣

[+] يجب ان يكون العدد ٧١,٧ لينسجم مع المجموع. [المعرب]

[++] يجب ان يكون الرقم هو ٤٥,٠١ لينسجم مع المجموع وبالمقارنة مع السنة التالية يكون الرقم منطقيا لأن السنة التالية اعلى منه بقليل. [المعرب]

[+++] المجموع الصحيح لما مثبت أعلاه هو ١٥٢١,٢٧ ولكن قيمة الإنتاج في القطاعين وكما وردت في النشرتين الإحصائيتين لعامي ١٩٨٥ و١٩٨٦ كما يلي: للقطاع العام ١١١٠,١٧ مليون دينار وللقطاع الخاص ٤١٠,٥٣ مليون دينار ويكون المجموع ١٥٢٠,٧٠ مليون دينار [المعرب].

الخاص مقابل ٢٠٣٪ في القطاع العام بينما ارتفعت قيمة مستلزمات الإنتاج بنسبة ٢٢٠٪ و٢٠٥٪ في القطاعين على التوالي. ازداد عدد الورش الصغيرة والتي تحتاج إلى رأسمال أقل نسبيا وبسرعة (الجدول ٧ - ١٢).

الجدول ٧ - ١٢:

المؤسسات الصناعية الصغيرة في الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٦ وفي ١٩٨٢

السنة	مستلزمات الإنتاج (ألف دينار)	قيمة الإنتاج (ألف دينار)	الأجور والمزايا (ألف دينار)	إجمال عدد العمال	عاملون بأجر	عاملون بدون أجر[*]	عدد المؤسسات
١٩٧٠	٢٩٠٠٤	٥٢٨٢٧	٤٨٨١	٦٢٠٧١	٢١٨٢٢	٤٠٢٤٩	٢٨١٨٠
١٩٧١	٣١٠٣١	٦٠٧٨١	٥٩٤٧	٦٧٤٨١	٢٧٩٢٨	٣٩٥٥٣	٢٩٩٤٠
١٩٧٢	٣٣١٧٩	٥٩٧٩٧	٦٤٩١	٦٥٨٣٢	٢٨٥٤٣	٣٧٢٨٧	٢٩٥٨٣
١٩٧٣	٥٥٨٤٨	٨٥٨٨٣	٥٥٢٥	٥٩٨٧٦	٢٧٠٤٣	٣٢٨٣٣	٢٦٣٧٧
١٩٧٤	٦٠٤٩٢	٩٣٦١٦	٥٥٧٨	٥٨٧٧١	٢٦٠١٦	٣٢٧٥٠	٢٦٣٣٢
١٩٧٥	١٧٦٥٩٢	٢٧٨٢٩٨	٢٦٦٣٢	١٠١٩٩٣	٥٢٤٠٥	٤٩٥٨٩	٣٩٢٧٥
١٩٧٦	١٥٨٨٧٤	٢٦٧٩٤٤	١٩٣١٦	٨٥٤٦٠	٣٨٦٥٢	٤٦٨٠٨	٣٧٦٦٩
١٩٨٢	٤٢٦٩٠٥	٧٣٧٧٢٢	٥٦٨٩٥	٧٩٠١٩	٤٠٢١٤[**]	٣٨٨٠٥[**]	٣٤٧٨٢

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية لسنة ١٩٧٧ ولسنة ١٩٨٤

وكما يتضح من الإحصاءات الرسمية فإن أغلب هذه الورش تدعى في النشرات الإحصائية بالمنشآت الصناعية الصغيرة وهي تبدو وكأنها منشآت عائلية وتستخدم عاملين أو ثلاثة فقط بينما تتصاعد قيم مستلزمات الإنتاج وقيم الإنتاج بثبات في أوائل السبعينيات وصاعدا يرينا الجدول (٧ - ١٢) وبوضوح التأثير الفوري والمباشر الناجم عن زيادة إيرادات الدولة وإنفاقها على مستلزمات الإنتاج وعلى قيم الإنتاج في

[*] عادة يكون هؤلاء أرباب العمل أومن أفراد أسرهم [المعرب].

[**] أضيف الرقمان من المعرب نقلا عن النشرة الإحصائية السنوية لسنة ١٩٨٦ إذ كان مكانهما فراغان في الأصل [المعرب].

العديد من مثل تلك الورش بين عامي ١٩٧٤ و١٩٧٦ إذ ارتفعت قيمة مستلزمات الإنتاج من ٦٠,٤٩٢ مليون دينار إلى ١٥٨,٨٧٤ مليون دينار أي أكثر من الضعف وإيرادات قيم الإنتاج من ٩٣,٦١٧ مليون دينار إلى ٢٦٧,٩٤٤ مليون دينار أي ثلاثة أضعاف تقريبا وازداد عدد تلك الورش من ٢٦٣٣٢ ورشة إلى ٣٧٦٦٩ ورشة لكن مما يستحق الملاحظة هنا أن تلك الورش لم تتوسع في بشكل ملموس في عدد العمال المشتغلين في الورشة الواحدة لذا فإن الزيادة تمثل تكاثر تلك الورش في أعدادها أكثر مما تمثل توسعا في العمليات الإنتاجية لتلك الورش. في العمليات الإنتاجية فيما يخص العمالة «في الصناعة» استخدم القطاع الخاص مجتمعا حوالي ١٣٠٠٠٠ عامل في ١٩٧٧ بينما وظف القطاع العام ١٠٥٧٠٠ عاملا فقط تبدو أرقام ١٩٧٧ مرتفعة كثيرا وبشكل غير اعتيادي لذا لم نستخدمها. إن المرونة التي يتمتع بها القطاع الخاص في الصناعات المتوسطة بشكل عام (التي تستخدم ما بين ١٠ عمال إلى ٢٥٠ عامل) موضحة في الجدول (٧ - ١٣) الذي يبين أن مساهمة القطاع الخاص في قيمة مستلزمات الإنتاج وفي قيمة الإنتاج تعادل ٨٠٪ في أوائل الثمانينيات. بما أن إنفاق الدولة كان مركزا بشكل كبير في مشاريع البناء التحتي لذا لم تكن الصناعة المستفيد الأكبر.

الجدول ٧ - ١٣:

مساهمات القطاعين العام والخاص في قيمة مستلزمات الإنتاج وفي قيمة الإنتاج في المنشآت الصناعية التي تستخدم (١٠ إلى ٢٥٠ عاملا) في ١٩٨١ و١٩٨٢

	١٩٨١		١٩٨٢	
	٪ قيمة مستلزمات الإنتاج	٪ قيمة الإنتاج	٪ قيمة مستلزمات الإنتاج	٪ قيمة الإنتاج
القطاع العام	١٨,٧	٢٣,٦	١٨,٩	٢٠,١
القطاع الخاص	٨١,٣	٧٦,٤	٨١,١	٧٩,٩

المصدر: آر. شبرنكبورك «انفتاح وتحويل ملكية الأرض وتكريس النخبة في العراق المعاصر».

نجد في الجدول (٧ - ١٤) إيضاحا لمساهمات القطاعات المختلفة في الناتج القومي للفترة (١٩٧٧ - ١٩٧٩) وهو يبين بجلاء المساهمة العالية لقطاع الإنشاءات

ولقطاعات التجارة والمطاعم والفنادق والنقل والمواصلات والمخازن وقد أصبح مجموع مساهماتها مجتمعة حوالي ضعف مساهمة الصناعة تقريبا إذ ساهمت هذه القطاعات الثلاثة لوحدها بمبلغ ٨٣٢,٣ مليون دينار من الناتج القومي في عام ١٩٧٧ وبمقدار ٩٦٥,٦ مليون دينار عام ١٩٧٨ ومبلغ ١٠٤٨,٣ مليون دينار عام ١٩٧٩ وبكلمات أخرى بينما كانت مساهمة قطاع الصناعة أقل من ٧٪ من الناتج القومي ساهمت القطاعات الثلاثة بأكثر من ١٤٪ في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ وبأكثر من ١٠٪ بقليل في ١٩٧٩ وفق المعايير المطلقة يتضح أن القطاعات الثلاثة قد ساهمت بأكثر من ضعف مساهمة أي من قطاعي الصناعة والزراعة. فعند ذكر قطاع التعدين والمناجم

الجدول ٧ – ١٤:

الناتج القومي للفترة ١٩٧٧ – ١٩٧٩ بملايين الدنانير

قطاعات النشاط الاقتصادي	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	٤١٢,١	٤٧٣,٠	-
التعدين والتنقيب	٢٨١٨,٧	٢٩٩٠,٨	٥٨٦٨,٥
الصناعة	٣٨٨,٨	٤٦٤,٥	٥٠٤,٣
الكهرباء والماء والغاز	٣٤,٥	٤٥,٦	٤٩,٥
التجارة والمطاعم والفنادق	٢٦٣,٩	٣٠٨,٤	٣٣٤,٨
الأنشاءات	٢٧٧,٧	٣١٧,٦	٣٤٤,٨
النقل والمواصلات والخزن	٢٩٠,٧	٣٣٩,٦	٣٦٨,٧
التمويل والتأمين والصيرفة	١١٨,٨	١٣٩,٩	١٥٠,٨
خدمات الحكومة	١٠١,١	١١٨,٢	١٢٨,٧
خدمات أخرى	٦٣٥,٢	٧٤٢,٣	٨٠٥,٩
الناتج القومي حسب قيمة المعامل	٥٢٩١,٠	٥٩٣٨,٩	٨٥٥٦,٠
صافي الضرائب غير المباشرة	٣٧٨,٨	٨٩٠,١	١٠٠٧,٧
الناتج القومي حسب أسعار السوق	٥٦٧٠,٠	٦٨٢٩,٠	٩٥٦٣,٧

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الصادر عن الأتحاد العام للغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية بيروت ١٩٨٣

فإن ذلك يشير بشكل رئيس إلى مساهمة النفط في الناتج القومي. لقطاع الخدمات شأن هنا أيضا إذ ساهم بمقدار ٦٣٥,٢ مليون دينار عام ١٩٧٧ وبمقدار ٧٤٢,٣ مليون دينار عام ١٩٧٨ وبمقدار ٨٠٥,٩ مليون دينار عام ١٩٧٩ وهو رقم أعلى بكثير من كل من الصناعة أو الزراعة لسوء الحظ - بشكل خاص - لا توجد إيضاحات إضافية لقطاع الخدمات الأخرى في هذا الجدول بالرغم من أن مساهمته تصل إلى ١٠٪ و ١٢٪ من الإجمالي. لأجل غرضنا الحالي تكون المساهمة النسبية للقطاعات الصناعية مهمة جدا. بما أن نسب النمو في كل قطاع من هذه القطاعات مخفية بسبب انعدام المعلومات الدقيقة عن معدلات التضخم ويجعل هذا الأمر من المستحيل قياس «التطور» أو النمو الفعلي عبر السنوات.

يبين الجدول ٧ - ١٥ توزيع الاستثمارات للفترة ١٩٧١ - ١٩٧٤ ويتضح هنا تأثير ارتفاع أسعار النفط في ١٩٧٣ في شكل خاص إذ تضاعف الاستثمار ثلاث وحتى أربع مرات للفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٤ واستمر بالصعود خلال بقية عقد السبعينيات. بالرغم من أن لمثل هذه الاستثمارات تأثير محفز على الاقتصاد ككل - كما رأينا سابقا - لكن البنيان الكامل للاقتصاد والمساهمات النسبية للقطاعات المختلفة منه في الناتج القومي بقي ثابتا - على الأقل- لحين اندلاع الحرب ضد إيران عام ١٩٨٠[٣٣]

الجدول ٧ - ١٥:

توزيع الاستثمار للفترة ١٩٧١ - ١٩٧٨ بملايين الدنانير

السنة	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
الزراعة	٦٠,٠	٢٣,٢	٦٥,٠	١٩٠,٠	٢٠٧,٥	٢٦٨,٠	٣٨٦,٩	٤٩٥,٢
الصناعة	٥٠,٠	٢٨,٠	٦٠,٠	٢٢٥,٠	٤٤٨,٠	٧٠٩,٠	٩٦٦,٠	١٣٥٢,٤
النقل والمواصلات	٢٨,٠	١٦,٠	٤٠,٠	١٢٠,٠	١٦٦,٠	٢٤٢,٥	٣٥١,٦	٤٣٩,٥
الإنشاءات والخدمات	٢٨,٠	٢٢,٠	٤٥,٠	١٧٥,٠	١٨٨,٠	٢١٣,٥	٢٨٨,٢	٣٨٠,٤
إجمالي قطاعات الإنتاج	١٦٦,٠	٨٩,٢	٢١٠,٠	٧١٠,٠	١٠٠٩,٥	١٤٣٢,٧	١٩٩٢,٧	٢٦٦٧,٥

المصدر: أوراق عن العالم العربي رقم ٩٣٦ في ١٩ نيسان ١٩٧٨ [بالفرنسية].

(٣٣) شبرنكبورك: مصدر سابق ص ٢٣.

لقد شهد قطاع الإنشاءات صعودا هائلا - وبطبيعة الحال لايثير هذا الأمر الاستغراب - ويمكن في هذا القطاع ملاحظة سيادة رأس مال القطاع الخاص وخصوصا في عام ١٩٨٠، إذ ساهم القطاع الخاص بنسبة ٨٧,٨٪ من إجمالي مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج القومي وصعدت مساهمته إلى ٩٣,٨٪ بحلول عام ١٩٨٢[٣٤]

استنادا إلى الإحصاءات الرسمية كان عدد المشتغلين في قطاع الإنشاءات الحكومي قد ازداد من ٢٩٤٥٧ في ١٩٧٣ إلى ٣٨٠٢١ في ١٩٧٤ وثم إلى ٦٢٥٩٥ في ١٩٧٥ وإلى ٩٢٥٨٠ في ١٩٧٨[٣٥] أما عدد الذين استخدمهم القطاع الخاص في الإنشاءات فهو أكثر صعوبة في أن يحسب بدقة لأنهم اشتغلوا على أعداد كبيرة من العمال الموسميين ومهاجرين جدد من الأرياف وصلوا حديثا إلى المدينة ولم يكونوا مسجلين رسميا وبرغم ذلك يقدر الخفاجي عددهم بحوالي ٧٢١٣١ في ١٩٧٨ (الجدول ٧ - ١٦).

الجدول ٧ - ١٦:

عدد المستخدمين والمعدلات الشهرية لرواتبهم في قطاع الإنشاءات عام ١٩٧٨

درجة المستخدم	قطاع عام		قطاع خاص	
	العدد	معدل الأجر الشهري	العدد	معدل الأجر الشهري
مهندسون	٣٩٣٤	٢١٣,٨ دينار	٤١	١٤٣,٩ دينار
عمال	٩٢٢٤٢	٨٨,٥ دينار	٦٦٥٢٦	٩٧,٤ دينار
مدراء	٤١٥٩	١١٣,٢ دينار	٤٥	١٠٥,٥ دينار
حراس	٧٥٤٧	٣٦,٨ دينار	٥٥١٩	١٨,٩ دينار
آخرون	٥٥١٩	٩٥,٤ دينار		
الإجمالي	١١٣٤٢٨[*]		٧٢١٣١	

المصدر: عصام الخفاجي - مصدر سابق ١٩٨٣ ص ٤٤ - ٤٧

(٣٤) نفس المصدر ص ٢٥.

(٣٥) النشرة الإحصائية السنوية لعام ١٩٧٨ - بالإنكليزية طبعا - ص ١١٦

[*] يجب أن يكون الإجمالي ١١٣٥٠١ وهو جلي من جمع أرقام العمود نفسه. [المعرب]

وكذلك يوضح الجدول ٧ - ١٧ الزيادة في الطلب في قطاع الإنشاءات إذ دفعت زيادة عدد إجازات البناء والترميم إلى مضاعفة الطلب ثلاث مرات من ١٩٦٨ إلى ١٩٧٧ وازدادت قيم تلك الأبنية عشرة أضعاف خلال نفس الفترة[٣٦] إن الأهمية المتزايدة لقطاع الإنشاءات في الاقتصاد العراقي تبدو جلية جدا من بيانات الجدول ٧ - ١٨ والذي يعرض بيانات عن محافظة بغداد ويبين زيادة الأجور في القطاع العام على

الجدول ٧ - ١٧:

إجازات البناء والترميم والكلف المقدرة للفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٧ ولسنتي ١٩٧٩ و١٩٨٣

السنة	إجازات البناء		إجازات الترميم		إجمالي الإجازات	
	الكلفة مليون دينار	العدد	الكلفة مليون دينار	العدد	الكلفة مليون دينار	العدد
١٩٦٨	٢٩,٤٣٦	٢٣٧٤٢	٠,٣٨٠	٦٧٤٤	٢٩,٨١٦	٣٠٤٨٦
١٩٦٩	٣٥,٢٧٨	٢٥٦٦٤	٠,٤١٥	٦٢٨٤	٣٥,٦٩٣	٣١٩٤٨
١٩٧٠	٣٦,٣٥١	٢٦٥٧٠	٠,٤٩٠	٨١٠١	٣٦,٨٤١	٣٤٦٧١
١٩٧١	٣٥,٧٦٩	٢٥٥١٤	٠,٤٦٣	٨٠٥٦	٣٦,٢٣٢	٣٣٥٧٠
١٩٧٢	٤١,٦٦٧	٢٧٥٩٤	٠,٩٦٣	١٢٥٦٧	٤٢,٦٣٠	٤٠١٦١
١٩٧٣	٤٣,١٨٢	٢٦٨١٨	٠,٨١٥	١٢٨٢٠	٤٣,٩٩٧	٣٩٦٣٨
١٩٧٤	٥٤,٩٣٠	٢٧٩١٠	١,٢٤٢	١٥٧٤٧	٥٦,١٧٢	٤٣٦٥٧
١٩٧٥	٨٦,٢١٧	٢٩٩٠٢	٢,٢٢٨	١٣١٤٧	٨٨,٤٤٥	٤٣٠٤٩
١٩٧٦	١٨١,٢٥٣	٤٩٨٩١	٢,٨٧١	١٥٣٠٤	١٨٤,١٢٤	٦٥١٩٥
١٩٧٧	٢٤٥,٥٥٢	٦٣١٨٠	٥,٨٠٢	٣٠٥٩٠	٢٥١,٣٥٤	٩٣٧٧٠
١٩٧٩	٥٠٩,١٩٦	١٠٠٤٧٦	٨,٣٤٦	٢٦٤٢٦	٥١٧,٤٥٢	١٢٦٩٠٥
١٩٨٣	٩١٢,٤٥٦	٦٦٦٢١	١٣,٣٢٢	١٥٩٧١	٩٢٥,٧٧٨	٨٢٥٩٢

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية لسنة ١٩٧٨ ص ١١ ونشرة سنة ١٩٨٤ ص ٢٥٦

(٣٦) عصام الخفاجي: مصدر سابق ص ٤٤ - ٤٧.

نظيرتها في القطاع الخاص وفق المعايير النسبية والمطلقة وبالمقارنة مع العمالة في قطاعات الاقتصاد الأخرى. وتبرز العلاقة الوثيقة بين زيادة أسعار النفط والاندفاع الهائل في قطاع الإنشاءات من خلال الزيادات في الأجور في هذا القطاع في السنوات التي تلت ١٩٧٤ وبشكل مبكر منذ ١٩٧٦ بدأت الأجور في القطاع الخاص بتجاوز نظيراتها في القطاع العام وهذا مؤشر على أن القطاع العام بدأ بمنافسة القطاع الخاص للمحافظة على قوة العمل لديه. بما أن معظم الأعمال كانت تنتج عن مشاريع حكومية يعهد تنفيذها إلى مقاولين من القطاع الخاص - سواء محليين أو أجانب - أصبحت المقاولات اكثر الفعاليات الاقتصادية ربحية. من طبيعة الأشياء أن يكون من الصعب جدا الحصول على معلومات دقيقة عن الأرباح الحقيقية في هذا الميدان وان أي تقدير يجب أن يكون تخمينيا فقط.

الجدول ٧ - ١٨:

معدل الأجور السنوية للعاملين في قطاع الإنشاءات وقطاعات أخرى في محافظة بغداد للفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٦ بالدينار العراقي

السنة	قطاع الإنشاءات			القطاعات الأخرى		
	خاص غير ماهر	خاص ماهر وغير ماهر	عام ماهر وغير ماهر	الصناعات الصغيرة	صناعة الخدمات	الصناعات الكبيرة
١٩٦٥	١٤٣,٧٦٠	٢١٥,٩٦٥	٣٣٤,٠٠٢	١١٢,٧٠٠		٢٩٢,٦٦٠
١٩٦٨	١٨٨,٥٢٠	٢٦٩,٨٨٠	٣٠٣,٠٨٢	١١١,٠٢٤		٣١١,٥٧٠
١٩٦٩	١٩٥,٩٢٠	٢٨٦,٣٣٠	٣٠٩,٩٦٠	٩٨,٩٧٦		٣٣١,٢٦٠
١٩٧٠	٢٠٠,٤٩٤	٢٩٤,٧٥٠		٢٢٣,٦٧٣		٣٣٦,٠٠٠
١٩٧١		٢٨٩,٧١٠	٣١١,٨٧٠	٢٤٨,٧٥٠		٣٨٤,١٧٠
١٩٧٢	٢٢٣,٤٨٧	٣١٨,١٧٠	٣٠٨,٢٩٨	٢٧٢,٩٨٠		٤٠٠,٦٤٤
١٩٧٣	١٧٢,٧٤٢			٢٠٤,٥١٠	١٧٣,٥٤٠	٤٢٣,٣٢٠
١٩٧٤	٢٧٥,٠١٠	٣٩٧,٢١٠		١٨٦,٦٤٨		٥١٠,٠١٢
١٩٧٥	٤٠٩,٠٤٠	٦٦٤,٦٨٠				٥٩١,٣٥٠
١٩٧٦	٥٢٥,٦٥٠	٧٦٥,٦٠٠	٧٢١,٤٧٧	٢٩٧,٦٠٠	٤٢١,٠٠٠	٦٥٧,١٠٠

المصدر: الهاشمي «التحليل النظري لسوق الإسكان في القطاع الخاص في محافظة بغداد» ص ٧١.

كان هناك ٨٢٩ مقاولا مسجلين لدى مجلس التخطيط في ١٩٧٠/ ١٩٧١ وبعد ذلك بثلاث سنوات كان هناك ٢٧٨٨ مقاولا مسجلا. وبالمثل فقد قفزت الأرباح في قطاع البناء الخاص والإنشاءات من ٣٥,٠٤ مليون دينار في ١٩٧٥ إلى ١٥٥,٧٧ مليون دينار في ١٩٧٦ وهذا يمثل زيادة اكبر من ٤٠٠٪ في ظرف سنة واحدة(٣٧) بما أن الكثير من هؤلاء المقاولين كانوا من القادمين الجدد لهذا الميدان فإن الزيادة السريعة في أعدادهم تعطي مؤشرا جليا وبشكل خاص للجذب الذي يمثله قطاع الإنشاءات. وكان الكثير من هؤلاء - وليس بالضرورة جميعهم- يتمتع بامتيازات عبر النظام. ومن بين أغنى واحد وثلاثين مقاول واستشاري كان أربعة من بغداد: قحطان وهشام المدفعي، وخالد طبرة، وسلمان الجنابي، وعائلة السهو، وثمانية من الرمادي، وسبعة من تكريت، واثنان من النجف، واثنان من البصرة، وثمانية من مناطق أخرى.(٣٨) ومما يصدم المتتبع أن الأكثرية من هؤلاء جاءت من معاقل القوميين في الوسط والشمال.

لقد تم تسريع تلك الفرص للتراكم الرأسمالي الخاص في أواخر السبعينيات وتم دعم ذلك بشكل أكبر عبر مراسيم حكومية سنت خلال الحرب العراقية الإيرانية وبالأخص قانون ١١٥ لسنة ١٩٨٢ وقانون الشركات رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٣ الذي رفع سقف الاستثمار الخاص من حد أقصى يعادل ٢٠٠٠٠٠ دينار إلى حد أقصى يعادل مليوني دينار للشركات ذات المسؤولية المحدودة، وإلى خمسة ملايين دينار للشركات المساهمة. وقدمت، كذلك وفي نفس الوقت، للقطاع الخاص زيادة في التسهيلات الضريبية. وبشكل عام ارتفعت القروض الممنوحة من المصرف الصناعي من ٠,٦١ مليون دينار في ١٩٦٧ - ١٩٦٨ إلى ١٢,٥ مليون دينار عام ١٩٧٧ مع سهولة الوصول للتسهيلات الائتمانية أصبح تأمين رأسمال قليل كافيا للمباشرة بمشروع جديد وخصوصا إذا كانت له علاقة بقطاع الصناعة.

بالإضافة إلى ذلك أمن النظام للقطاع الخاص موادّ أولية مدعومة وإعفاءً من الرسوم الكمركية للمكائن والمعدات المستوردة[*] وبذا كان بإمكان المقاولين أن يشتروا أو يؤجروا مكائنَ ومعدات من الدولة وبأسعار تفضيلية والتي يمكن أن تستعمل في

---

(٣٧) عصام الخفاجي: «القاعدة الطفيلية للنظام البعثي في العراق» وذلك ضمن كتاب: «الحملة ضد الاضطهاد ومن أجل الحقوق الديموقراطية في العراق» (كاردري) لندن ١٩٨٦ ص ٧٧.

(٣٨) الخفاجي، مصدر سابق ١٩٨٣ ص ٨٤.

[*] كان تقديم المواد الأولية المدعومة معمولا به منذ عهد قاسم في ١٩٦١ لكنه كان حصرا على المعامل الصناعية المجازة من وزارة الصناعة فقط [المعرب].

مشاريع عديدة في نفس الوقت أو تؤجر لمقاولين أصغر. لقد كانت وزارة التخطيط مخولة بإقراض المقاول سلفة لغاية ٤٠٪ من قيمة المقاولة قبل البدء بالعمل[*] وذلك في بعض المشاريع ذات الكثافة العالية في رأس المال أو العنصر الأمر الذي مكنه من استخدامها لأغراضه لفترة طويلة(٣٩)

نجد في الجدول ٧ - ١٩ إيضاحا للتأثير الإجمالي لرأس المال الخاص على الاقتصاد والذي يبين أنه كان الغالب أو المهيمن في قطاع الإنشاءات والنقل وله مساهمة نسبية عالية في الزراعة والصناعة والتجارة.

الجدول ٧ - ١٩:

نسب مساهمات القطاعين الخاص والعام في الناتج القومي لبعض القطاعات الاقتصادية المنتقاة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢

القطاع الاقتصادي	١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢	
	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص
الزراعة	٤٦,٩	٥٣,١	٥١,٣	٤٨,٧	٥٢,٧	٤٧,٣
الصناعة	٦٢,٩	٣٧,١	٥٤,٦	٤٥,٤	٥٩,٢	٤٠,٨
الإنشاءات	١٢,٢	٨٧,٨	٦,٤	٩٣,٦	٦,٢	٩٣,٨
النقل والمواصلات	٢٨,٨	٧١,٢	٢٧,٥	٧٢,٥	٢٤,٠	٧٦,٠
التجارة	٥٩,٣	٤٠,٨	٥٥,٤	٤٤,٦	٥٦,٢	٤٣,٨
التعدين والاستخراج	٩٩,٧	٠,٣	٩٨,٦	١,٤	٩٨,١	١,٣
بقية القطاعات مع الكهرباء والماء والتأمين والإسكان والخدمات الشخصية والاجتماعية	٨١,٤	١٨,٦	٦٧,٤	٣٢,٦	٦١,٢	٣٨,٨

المصدر: شبرنكبورك - مصدر سابق - ص ٢٥

---

[*] هذا الرقم مبالغ فيه أولا وهذه السلفة كانت تدعى السلفة المقدمة سلفا ولا تمنح مثل هذه السلفة لجميع المقاولين بل كانت تمنح لمقاولات ماسمي بمشاريع التنمية الكبرى وللمشاريع العسكرية الحيوية - من وجهة نظر النظام بطبيعة الحال - وكانت القيم الفعلية لتلك النسبة تتراوح بين ١٠٪ و٢٥٪ من سعر المقاولة [المعرب].

(٣٩) عصام الخفاجي، مصدر سابق ١٩٨٦ ص ٧٦ و ٧٧.

لقد شجعت هذه الظروف المتعهدين على أن يحاولوا ملء بعض الفجوات بين الطلب والتجهيز للعديد من المواد الغذائية وكذلك على الارتباط بالعديد من المنشآت الصناعية عالية الاستثمار مثل مجمعات حقول الدواجن الكبيرة ومعامل الألبان ومنتجات اللحوم والفعاليات الأخرى المعتمدة على الزراعة.

لقد دخل موظفون متوسطون أو كبار وبعض مسؤولي الحزب في شراكات مع رجال الأعمال وأصحاب المهن الحرة في شراء أو إيجار الأراضي وخصوصا في ضواحي بغداد. لقد كان بإمكانهم الحصول على المضخات والشبكات والصفائح البلاستيكية وبقية العدد لمنظومات الري بالرش أو بالتنقيط من خلال الشركة العامة لاستيراد المكائن والمعدات[*] وكانت العوائد لهؤلاء المستثمرين مؤثرة جدا خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار أنه كان يتم تقديم القسم الأعظم من رؤوس الأموال المستثمرة من الحكومة وبشروط تفضيلية[٤٠] وكان من بين المنهمكين في هذه الأعمال من الأثرياء في نهاية السبعينيات خير الله طلفاح خال صدام حسين ووالد زوجته وعائلة الطالب من الموصل وحازم جواد وهو بعثي قديم من النجف[**] وكذلك الأخوان مرزة وهما من النجف أيضا وعبد الستار الدوري من بغداد وعائلتا الياور والمفتي من الموصل[٤١]

للنظرة الأولى يبدو أن الجدول ٧ - ١٩ يؤشر إلى أن هناك تعادلاً - تقريبياً - في الموازنة بين القطاعين العام والخاص في الميدان الزراعي، وبما أن الموصوف في الجدول هو ملكية الأرض الزراعية لذا يجب الانتباه إلى أن الصورة المقدمة مظللة بعض الشيء. فكان القسم الأكبر من أراضي الدولة يؤجر للأهالي في القطاع الخاص سواء أكان ذلك من الدولة نفسها مباشرة أم من المنتفعين من الأرض من الفلاحين الذين استفادوا من القرارات المختلفة للإصلاح الزراعي وفضلوا عدم العمل على قطع الأراضي التي وزعت عليهم بأنفسهم وبالنتيجة فإن تلك الأراضي - بالتأكيد- لم تكن مملوكة ملكية خاصة لكنها كانت تستخدم لتحقيق ربح ذي طبيعة خاصة. لقد تم

---

[*] ورد الاسم أصلا: الشركة العامة للاستيراد والصحيح ما أوردناه [المعرب].

(٤٠) شبرنكبورك: مصدر سابق ص ١٧ يعزو شبرنكبورك هذه التطورات إلى السياسة الجديدة المطبقة في ١٩٧٩ - ١٩٨٠ لكن الدلائل تدل على أن العملية بدأت قبل ذلك التاريخ بزمن طويل لكن تم تكثيفها فقط بتأثير الحرب. أنظر حول هذا الموضوع كتاب الخفاجي: مصدر سابق ١٩٨٣

[**] إن حازم جواد من الناصرية وليس من النجف. [المعرب]

(٤١) الخفاجي: مصدر سابق ١٩٨٣ ص ١١٥ - ١١٦

تشجيع هذه الترتيبات أكثر وأكثر بسبب كون توزيع الأراضي الزراعية يتخلف كثيرا جدا عن وقت الاستيلاء عليها وهذا من طبيعة الأشياء. وكان الكثير من ملاك الأرض والشيوخ قادرين على الاستفادة من سلطتهم التقليدية ليصبحوا «مستأجري» ما كان بحوزتهم من أرض[٤٢] بالإضافة إلى ذلك فقد كان بإمكان ملاك الأرض السابقين الاحتفاظ بأخصب وأحسن ارض لهم واستمروا في القدرة على الوصول إلى مصادر للماء لري تلك الأراضي وكذلك إلى المكائن الزراعية[٤٣] إذن فالجدول ٧ - ١٩ يرينا أن الإصلاحات قد أضعفت قوة الشيوخ القدماء نصف الإقطاعيين وملاك الأرض ووسعت نفوذ الدولة في الريف ولكنها - الإصلاحات - لم تغير أو تكشف الميزة المتغيرة لعلاقات الإنتاج السائدة والتي كانت تتطور باتجاه إخضاع الزراعة لقوى السوق مع الانحدار الملازم في عمليات الاستزراع. لقد رأينا انه بينما كان الهدف من النوايا الأصلية للإصلاحيين هو تحقيق عدالة اجتماعية أكبر في الريف لكنهم لم يكونوا مؤمنين بوجوب إلغاء الملكية الخاصة للأرض. لقد كان من الواجب توزيع الأرض المستولى عليها على الفلاحين الذين لم يكونوا يملكون أي أرض أو على فقراء الفلاحين وعلى الجمعيات التعاونية على النمط المصري التي كان من المفروض أن تؤسس في الأرياف.

برغم ذلك وفي التطبيق العملي خرج الفلاحون مع عائلاتهم من الأرض مجتمعين وكانت «الجمعيات التعاونية» محددة بالتسويق وفي الفعاليات التي تنجز بتجميع الأشخاص وتعاونهم مثل كري وصيانة قنوات الري[٤٤] وبرغم ذلك كان هناك في ١٩٧٧ - ظاهريا - ١٨٨٩ من مثل تلك الجمعيات تزرع أرضا مساحتها حوالي ٧,٧٥ مليون هكتار[*] وكان هناك أيضا ٣١ مزرعة من مزارع الدولة. لم يكن الكثير من هذه الجمعيات التعاونية[**] موفقا ووجدت أنه من الصعب عليها الاستفادة الكفؤة من

---

(٤٢) ماريون فاروق سلوغلت: مصدر سابق ١٩٨٢ ص ٢١٣. وكذلك فتاح: مصدر سابق.

(٤٣) سالم إبراهيم: «الوضع الاجتماعي - الاقتصادي واستخدام المكائن الزراعية في العراق» المعهد العربي للتخطيط. الكويت ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ص ٢٥ - ٣٧. وكذلك خمو: مصدر سابق ص ٤٣٠.

(٤٤) معلومات شخصية للمؤلفين.

[*] استعملنا تعبير الجمعيات التعاونية بدلا من تعبير التعاونيات الذي استخدمه المؤلفان لأن ذلك هو اسمها الرسمي والسائد [المعرب].

[**] استعملنا تعبير الجمعيات التعاونية بدلا من تعبير التعاونيات الذي استخدمه المؤلفان لأن ذلك هو اسمها السائد والرسمي. [المعرب].

المكائن المتوفرة لديها إما بسبب انعدام رأس المال أو الخبرة التقنية(٤٥) في الكثير من المناطق وخصوصا المناطق الجنوبية والوسطى حيث تدهورت الزراعة بفعل العديد من العوامل البيئية ولأسباب أخرى «صوت» الفلاحون بأقدامهم[*] واستمروا بالهجرة إلى المدن وخصوصا بغداد وحتى بأعداد أكبر وأكبر(٤٦)

كما رأينا سابقا في أوائل حكم البعث عندما كان يحاول المزايدة على اليسار والكسب على حسابه فقد وضع تحديدات إضافية على ملكية الأرض بموجب القانون ١١٧لسنة ١٩٧٠ وألغى دفع التعويضات للمنتفعين السابقين من الأرض وكنتيجة لذلك تم الاستيلاء على أراض أكثر بحيث وصل المجموع إلى ٢,٥٧٥ مليون هكتار بحلول عام ١٩٧٥ وبحلول ذلك العام أصبح مجموع ما تم توزيعه من الأراضي المستولى عليها ١,٥٥ مليون هكتار وتم التوزيع على ١٦٩١٧٥ مستفيد وتركت البقية معروضة للإيجار. في الحقيقة كان عدد مستأجري تلك الأراضي في ١٩٧٥ - على الأقل - ١٧٢٠٠٠ مستأجر أي يزيدون بقليل على عدد من وزعت عليهم الأراضي المستولى عليها(٤٧)

واصل إصلاح إضافي ونهائي في ١٩٧٥ تلك العملية إلى أن أصبح مجموع الأرض الموزعة ١,٩ مليون هكتار في نهاية ١٩٧٦ وموزعة على ٢٣٥٥٥٩ مستفيداً بينما تم الإبقاء على ٠,٩ مليون هكتار لكي تؤجر ل٩٧٢ ١١٥ شخص. لم يجر أي استيلاء أو توزيع إضافيين بعد ذلك ويبدو أن أسلوب ملكية الأرض لم يتغير منذ ذلك الوقت ولحد الآن(٤٨)

إذن وبالرغم من جميع النوايا المعلن عنها لكل الإصلاحات الزراعية المختلفة - وفي الحقيقة نتيجة للآليات التي طبقت بها تلك الإصلاحات المختلفة - أصبح

---

(٤٥) كان هناك أربعة أنواع من التعاونيات. أنظر إبراهيم: مصدر سابق ص ٣٤ -٣٧.

[*] يعني أن الفلاحين صوتوا على رفض البقاء في الأرض والأوضاع السائدة معا وذلك عندما هجروا أراضيهم [المعرب].

(٤٦) و.أ. حلمي: «الهجرة الداخلية والسياسة المناطقية في العراق» جامعة شيفيلد أطروحة دكتوراه ١٩٧٨ الصفحات ٧٣ و ٣٦١ و٤١٣.

(٤٧) لا تبين الإحصاءات اللاحقة أي فرق. أنظر النشرة الإحصائية السنوية لعام ١٩٧٨ ص ١٠٨ - ١٠٩

(٤٨) استنادا إلى سالم إبراهيم بقي ٣٠٪ من الأرض المزروعة - ٢٥ مليون دونم من أصل ٨٢,٥ مليون دونم - في أيدي القطاع الخاص وتختلف النسب من منطقة إلى أخرى لذا ففي مناطق الأنبار ونينوى والتأميم - كركوك - كانت النسبة تقارب ال (٥٠٪). انظر سالم إبراهيم: مصدر سابق ص ٣٧ و ٤٤.

استخدام الأرض لأجل الربح ضمن القطاع الخاص هو السائد أكثر وأكثر بالرغم من أنه كان للطبيعة البيروقراطية للأجهزة المنفذة للإصلاح - ومرارا - تأثير معيق بدلا من المساهمة في زيادة الإنتاج الزراعي وفي الإنتاجية وبذا كان الرأسمال الخاص غير قادر على الاستثمار بكفاءة وشمول كما كان يفترض به أن يفعل. مادام النظام البعثي يمتلك موارد كافية لتعويض كل من الهبوط العام في الزراعة ووضعية عدم قدرته على البقاء في وضع يلبي الطلب المتزايد على البضائع الاستهلاكية ويتم ذلك التعويض - ببساطة - باستيراد المواد الغذائية لذا لم تكن هناك حاجة ضاغطة على النظام ليهتم جديا بالعجز في هذا القطاع. ويبدو أن الحرب مع إيران قد أجبرته - نوعا ما - على أن يحاول زيادة نسبة اكتفاء البلاد من الناحية الزراعية وليحاول أن يخفض قائمة مشترياته من المواد الغذائية والتي وصلت إلى ١,٤ بليون (مليار) دولار في عام ١٩٨٠[٤٩] وعلى العموم كانت النتائج بعيدة جدا عن المشهد المتوقع إذ بعيدا عن إنتاج الدواجن الذي حقق زيادة تصل إلى ثلاثة أضعاف فإن الإنتاج الحيواني والحليب إما انخفض وإما بقي ثابتا منذ عام ١٩٧٩ وكان التحسن الوحيد هو في إنتاج الفواكه والخضر[٥٠] إذا أخذنا حجم المشكلة بعين الاعتبار ستكون الآمال بتخفيض قائمة استيرادات المواد الغذائية خلال فترة قصيرة بعيدة الاحتمال وخصوصا ما دامت كمية الغذاء المستوردة تعكس زيادة في الدخول وتبدلات في أنماط الاستهلاك وكذلك وبنفس المقدار ركود الإنتاج الزراعي. علاوة على ذلك كان من الضروري للنظام في السنوات الأولى للحرب أن يبقي على معنويات عالية وعلى بقاء الشعب خلفه في الحرب عن طريق ضمان تجهيز كميات كافية من الفواكه والخضر والدواجن وكذلك الاستمرار بإرضاء العدد الكبير من «المتعهدين» الجدد الذين انخرطوا في الإنتاج في هذا القطاع. وبذا بدأ النظام بإعطاء صفة شرعية ونظامية لوضع كان موجودا منذ زمن. لقد سمح القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٣ للمواطنين العراقيين بتأجير مساحات غير محدودة من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ولمدد تتراوح بين خمس سنوات وعشرين سنة وببدلات إيجار أوطأ بكثير من تلك السائدة في السوق[٥١] ورافق ذلك زيادة في القروض الممنوحة للقطاع الخاص

---

(٤٩) شبرنكبورك: مصدر سابق ص ٣.

(٥٠) شبرنكبورك: مصدر سابق في جدوليه ٤ و ٥ ص ١٤ - ١٥

(٥١) لأجل إيجاد سلسلة مباشرة من الأوامر بين صدام حسين نفسه وبين البيروقراطية المعنية عمد إلى حل المجلس الزراعي الأعلى المشكل من ١٤ عضو في ١٩٨٠ أنظر شبرنكبورك - مصدر سابق - ص ٧ - ٨ وكذلك مقاله الآخر: «البعثية في التطبيق: الزراعة والسياسة والأدب السياسي في سوريا والعراق» في مجلة دراسات شرق أوسطية المجلد ١٧ العدد ٢ - ١٩٨١ - ص ١٩١ - ٢٠٩

من قبل المصرف الزراعي التعاوني وبشكل ملحوظ[٥٢] وارتفعت الأسعار الفعلية لجميع السلع وذلك ليس بسبب قوى السوق التي لا تقاوم فقط ولكن كنتيجة لقرارات سياسية واضحة[٥٣] وكمؤشر آخر على الدرجة التي تغيرت فيها بنية المجتمع العراقي وعلى الجيشان والتشويش الذي أحدثه هذا التغير على حياة الأفراد يمكن استنتاجه من إحصاءات السكان. وكما يبين الجدول ٧ - ٢٠ استمرار الهجرة من الأرياف إلى ضواحي المدن - والتي ابتدأت في التسارع في فترة ما بعد ثورة تموز ١٩٥٨ - بكامل قوتها في السبعينيات.

الجدول ٧ - ٢٠:
سكان العراق للفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٣

السنة	العدد الكلي	السكان		النسبة ٪	
		حضر	قرويون	حضر	قرويون
١٩٧٠	٩٤٤٠١٠٠	٥٤٥٢٤٠٠	٣٩٨٧٧٠٠	٥٧,٨	٤٢,٢
١٩٧٥	١١١٢٤٣٠٠	٧٠٨٣٩٠٠	٤٠٤٠٤٠٠	٦٣,٧	٣٦,٣
١٩٧٧	١٢٠٢٩٧٦٠	٧٦٤٠٦٧٥	٤٣٨٩٠٨٥	٦٣,٥	٣٦,٥
١٩٨٠	١٣٢١٤١٠٠	٩١٢٠٣٠٠	٤٠١٣٨٠٠	٦٩,٠	٣١,٠
١٩٨٣	١٤٥٨٦٠٠٠(+)				

المصدر: أوراق عن العالم العربي رقم ٢٩٤ في ٥ نيسان ١٩٧٨ - بالفرنسية - والنشرة الإحصائية لسنة ١٩٨٤ ص ٤٨.
(+) رقم تقديري للسكان عام ١٩٨٣

وبحلول عام ١٩٨٠ كان ٦٩٪ من السكان يعيشون في المدن و ٣١٪ فقط يعيشون في الأرياف ويمثل هذا عكسا مباشرا في النسب بالنسبة لإحصاء عام ١٩٤٧

خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٠ كان معدل النمو السكاني في المدن هو ٦,١٪ بينما

---

(٥٢) انظر ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت و جي ستورك: «إنها ليست حربا مقدسة لتلك الدرجة: تأثير حرب الخليج على العراق» ضمن تقارير MERIP ١٢٥ و١٢٦ تموز وأيلول ١٩٨٤ ص ١١

(٥٣) شبرنكبورك: مصدر سابق ص ١١

كان في الأرياف سالبا (- ٢,٩٪) وكان مركز الجذب الرئيس هو بغداد وبعدد سكانها البالغ ٣,٠٣٦ مليون نسمة أي ٢٦,٤٪ من إجمالي السكان في ١٩٧٧ أما المدن الرئيسة الأخرى فكان عدد سكانها أقل من بغداد بكثير إذ كان سكان البصرة ٤٠٠٠٠٠ نسمة والموصل ٣٠٠٠٠٠ وكركوك ٢٠٠٠٠٠ نسمة. وكما الحال مع بقية دول الشرق الأوسط الغنية بالنفط كانت الهجرة من الأرياف إلى المدن نتيجة تضافر عوامل متعددة وكانت - جزئيا - بسبب ازدياد الفجوة بين المدينة والريف بدلا من تقلصها خلال تلك السنوات. وكذلك تحسنت التسهيلات الصحية والتعليمية في المدينة أكثر بكثير من الريف. من مسح للمهاجرين إلى بغداد أُجري عام ١٩٧٥ برزت حقيقة انه تم إيصال الماء والكهرباء إلى القليل والقليل فقط من القرى في جنوب العراق وان أحوال المساكن في تلك الأرياف لم تتحسن إلا بالكاد خلال العقد الذي سبق المسح. بالرغم من الإنفاق الحكومي الكبير استمر الإنتاج الزراعي بالتدني في معظم أرجاء البلاد وهذا يعود جزئيا إلى التدهور التدريجي طويل الأمد خلال نصف القرن الذي سبق وكذلك إلى الاستثمارات الكيفية غير المنسقة وأيضا بسبب الشكل الجبري - البيروقراطي الذي جرت الإصلاحات فيه[٥٤] يضاف إلى ذلك أن المدن عرضت على الفلاحين أجورا أعلى[٥٥] وفرصا أكبر للعمل. في الحقيقة عبر أغلب من شملهم المسح أعلاه[٥٦] بان توفر العمل والرغبة في مداخيل أكبر وغذاء أحسن كانت أكبر الدوافع أهمية في هجرتهم من الريف إلى المدينة وكانت أكثر أهمية لديهم من التسهيلات الصحية والتعليمية المتفوقة والمتوفرة في المدن. لقد كان لهذا التحويل السريع في بنية سكان المدن تأثير محسوس على كل من تركيب مجموعات الطبقة العاملة وعلى اهتماماتها السياسية. وبالمقارنة مع قوة العمل المتشكلة في المدن قبل الهجرة كان المهاجرون الجدد يفتقرون إلى الخبرة في النشاط السياسي والنقابي ومن المستحيل الحكم فيما إذا رافقت الهجرة عملية تحويل الفلاحين إلى بروليتاريين. إن البينة المتوفرة تدل على أن بعض المهاجرين قد خاضوا تجربة تسلق بعض مراتب السلم الاجتماعي وأصبحوا

---

(٥٤) يرى السيد حلمي ان التلف التدريجي للزراعة هو سبب الهجرة الرئيسي ويقول كذلك إن الهجرة تبدأ بخطوة واحدة: عادة يشك المهاجرون - وأغلبهم من الفلاحين الذين لاأرض لهم - بأخلاص الحكومة أو بقدرتها على تغيير الأوضاع في الريف. وكذلك فان الهجرة تكون شاملة باتجاه أن لايبقى أحد من أفراد الأسرة في الريف. انظر حلمي: مصدر سابق ص ٥٢ - ٥٣ و ٥٦١ و٨٩١.

(٥٥) الخفاجي: مصدر سابق ١٩٨٦ ص ١٤ - ١٦.

(٥٦) حلمي: مصدر سابق ص ٣٠١ - ٣٠٢.

منشغلين بمجال واسع من أنواع العمالة وخصوصا في قطاع الخدمات وحتى وصلوا - في بعض المناسبات - إلى أن يصبحوا مقاولين أو مقاولين ثانويين. ومثل نظرائهم المصريين والسوريين الذين هاجروا إلى الخليج إذ استفاد هؤلاء من الفرص التي خلقتها عائدات النفط(٥٧) لتسلق السلم الاجتماعي.

لقد زاد النمو السريع لسكان المدن من وضع الإسكان السيئ سوءاً وخلق وضعا مزدحما أكثر من إمكانية بغداد على استيعاب السكان وخصوصا في مناطق مثل مدينة الثورة والشعلة بحلول عام ١٩٧٥ كان هذان القسمان من المدينة - واللذان أُنشئا لاستيعاب بضعة آلاف من السكان - يؤويان أكثر من مليون إنسان. إذ بينما تضاعف عدد سكان بغداد ككل بثلاثة أضعاف للفترة ١٩٦٣ - ١٩٧٥ فقد تضاعف عدد سكان هذين القسمين عشر مرات خلال نفس الفترة وتحولا إلى مجمعي أكواخ هائلين فيزياويا واجتماعيا(٥٨) بالإضافة إلى ذلك فإن تدفق سيل المهاجرين دفع أسعار المساكن للارتفاع كثيرا وزاد من فرص ارتفاع أسعار الأرض والعقار وبشكل دراماتيكي وساهم كذلك في الارتفاع الهائل في قطاع الإنشاءات كما تم شرحه سابقا. لقد أمد المهاجرون الجدد سوق العمل في المدن بقوة عمل أرخص نسبيا ولكن في هذه المرحلة أصبح الطلب حرجا لدرجة احتياج سوق العمل لأعداد أكبر وأكبر من العمال من الخارج يقدر بحوالي مليوني عامل وأغلبهم جاء من مصر والمغرب وكذلك من جنوب وجنوب شرق آسيا. لقد تم تشغيل عدد كبير ومحسوس من القادمين من الريف في القطاع العام الذي توسع بسرعة في السبعينيات كما مبين في الجدول ٧ - ٢١ اشتغل ٢٦٥٠٠٠ عامل ما بين ١٩٦٨ و ١٩٧٧ في القطاع العام ما عدا منتسبي القوات المسلحة(٥٩) وذلك من بين المهاجرين من الأرياف والذين دخلوا سوق العمل والبالغ عددهم ٩٩٠٠٠٠. لقد كان عدد العمال في عام ١٩٧٨ يعادل ٦٦٢٦٥٦ وهذا الرقم ضعف نظيره للعام ١٩٧٣ وبما أن القطاع العام الصناعي- المنشآت الصناعية الكبيرة

---

(٥٧) يصف خاجادور كيف أن الأعضاء القدامى من الأصول العمالية في الحزب الشيوعي العراقي غرقوا في محيط من العمال الذين يختلفون تماما وهؤلاء الجدد كانوا قليلي الخبرة بالعمل السياسي وكانت أغلبيتهم غير سياسيين ويهتمون بجمع المال فقط. انظر آرا خاجادور: «من تجاربي الشخصية في العمل النقابي العمالي في العراق» ١٩٨٤ ص ٥٤. وتم وصف وضع مماثل في سوريا ،انظر إي. لونكنيز «الانفتاح الطبقي في سوريا: طبقة قيد التشكيل» ضمن الدورية الثالثة من EHESS باريس ١٩٧٧

(٥٨) حلمي: مصدر سابق ص ٢٩٤.

(٥٩) الخفاجي، مصدر سابق ١٩٨٣ ص ٤٦.

- قد استخدم وإلى حد ما - ١٠٥٧٠٠ عامل في ١٩٧٧ من أصل ٦٦٠٠٠٠ فرد مع ٢٠٠٠٠٠ آخرين في القوات المسلحة عام ١٩٧٧ لذا فإن الأغلبية الساحقة من السكان العاملين وبضمنهم - كما رأينا توا - حوالي ثلاثة أرباع المليون من المهاجرين من الأرياف استمرت في الحصول على دخلها من القطاع الخاص[٦٠] استمر القطاع الخاص بوصفه أكبر مستخدم للعمال (رب عمل) في تحديد معدلات الأجور والتي كان على الدولة أن تنافسها[٦١] استنادا إلى أحد المصادر ارتفعت الأجور في القطاع الخاص إلى خمسة أضعاف نظيرتها في القطاع العام[٦٢] وكما هو الحال في دول مثل السعودية حيث يكون دور الدولة هو الأكبر فقد كان للاستثمارات الرئيسة والإنفاق على تسهيلات البناء التحتي مثل الطرق والجسور والكهرباء والمباني العامة التأثير في تقوية دور الدولة في الاقتصاد.

الجدول ٧ - ٢١

عدد العمال في القطاع الحكومي للفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٨

السنة	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
العدد الأجمالي	٣٩٢٩٥٤	٤٠٤٤٥٤	٤٣٨٩٩٧	٤٨٢١٣١	٥٢٦٥٧٨	٥٨٠١٣٢	٦٦٢٦٥٦

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية لعام ١٩٧٨ ص ٢٧٨

برغم ذلك وكما رأينا سابقا استفاد القطاع الخاص المحلي من هذا الوضع مباشرة كما أن المجموعات الاجتماعية الجديدة أو الطبقات الجديدة - والتي كانت تبرز إلى الوجود باستمرار - وجدت مصالحها في بقاء النظام ودعمه والدفاع عنه. إن هذا الوضع بالإضافة إلى كل من الرقابة الشاملة والنافذة إلى كل مناحي الحياة والاضطهاد الشديد والشامل المستخدم من قبل النظام عبارة عن تفسير مهم لقوة وجبروت النظام المستمرين.

---

(٦٠) أنظر الصفحة ٣١٢ أعلاه.

(٦١) الخفاجي: مصدر سابق ١٩٨٣ ص ٥٣.

(٦٢) آرا خاجادور: مصدر سابق ص ٥٤. وكان هناك العديد من التعليمات الحكومية صممت لمنع العاملين في القطاع العام من الانتقال إلى القطاع الخاص. - اتصالات شخصية مابين ١٩٨٠ و١٩٨٤-.

الجدول ٧ – ٢٢: عدد العاملين في القطاع العام سنة ١٩٧٨

الوزارة	عدد المنتسبين	٪ الى الأجمالي
شؤون ديوان الرئاسة	٥٧٧٦٨	٨,٧٠
وزارة الخارجية	٤٨١	٠,١٤
وزارة التخطيط	٣١٨٧	٠,٤٨
وزارة الصناعة والمعادن	٩٤٧٦١	١٤,٣٠
وزارة النفط	٣٩٠١٢	٥,٩٠
وزارة التجارة	٢٦٥٩٢	٤,٠٠
وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي	٥٨١٨٢	٨,٨٠
وزارة الري	٦٠٢٢	٠,٩٣
وزارة المواصلات	٣٧٤٥٣	٥,٧٠
وزارة النقل	٢٧٩٨٥	٤,٢٠
وزارة الإسكان والتعمير	١٣٧٤٥	٢,٠٧
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٧٠٦٦	١,٠٧
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	١٨٨١١	٢,٨٥
وزارة التربية	٣٨٠٠٠	٥,٧٣
وزارة الداخلية	١٥١٣٠١	٢٢,٨٣
وزارة الشباب	٢٨٦٣	٠,٤٤
وزارة العدل	٥٧٢٩	٠,٨٧
وزارة المالية	١٧١٩٧	٢,٥٩
وزارة الصحة	٤٤٣٠٨	٦,٧٠
وزارة الإعلام	٤٣٦٦	٠,٦٦
وزارة الأوقاف	٢٨٦٤	٠,٤٤
وزارة الثقافة	٤٨٠٣	٠,٧٢
المجموع الكلي	٦٦٢٦٥٦	١٠٠

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية لسنة ١٩٧٨ ص ٢٧٠

على مستوى عام كان النظام محاذرا من أن رأس المال الخاص المحلي تعوزه القدرة والخبرة ليكون قادرا على تنفيذ برامج ومشاريع التنمية الطموحة التي كان النظام متلهفا لوضعها موضع التنفيذ. وكان يعتقد على نطاق واسع أنه بإمكان الدولة شراء «التنمية» جاهزة من السوق العالمية - وببساطة - بصرف نقود النفط على نحو مناسب.

لذا فقد توجه النظام إلى الشركات عديدة الجنسية والتي كانت لديها الخبرة والتقنية لتنفيذ مثل تلك المشاريع الكبرى مثل إنشاء صناعة بتروكيميائية كاملة أو نظام نقل جديد لبغداد. وقد منحت مقاولات عملاقة للشركات عديدة الجنسية والشركات الأجنبية الأخرى. لقد وصلت قيمة تلك المقاولات بين ١٩٧٠ و١٩٧٥ إلى ٦٨٢,٤ مليون دينار عراقي وارتفعت بحدة في النصف الثاني من السبعينيات لتصل إلى ١٠٦٥,٥ مليون دينار في ١٩٧٨ وإلى ٤٠٧٧,٢ مليون دينار في ١٩٨٠ وإلى ٧١٣٤,٣ مليون دينار في ١٩٨١[٦٣]

بعيدا عن جعل العراق ثاني أهم سوق في الشرق الأوسط لبضائع الغرب واليابان بعد السعودية أكدت هذه السياسات أن العراق أصبح مندمجا بعمق أكثر من أي وقت مضى بالاقتصاد الغربي وهذا يبرز جليا من إحصاءات الاستيرادات لتلك الفترة والتي تبين أولا أن الاستيرادات ارتفعت بشكل حاد جدا بعد ارتفاع أسعار النفط في ١٩٧٣[٦٤] وثانيا بان السلع الرأسمالية شكلت ٥٠٪ من الاستيرادات بين عامي ١٩٧٤ - ١٩٧٦ وبذا تزيد من اعتماد البلد على التقنية الغربية (الجدولين ٧ - ٢٣ و ٧ - ٢٤).

---

(٦٣) أخذت الأرقام لعامي ١٩٧٨، و ١٩٧٩ من وحدة المعلومات في مجلة الإيكونومست: «العراق: سوق جديدة في منطقة الاضطراب الكبير» لندن، ١٩٨٠ ص ٨٧. أما أرقام عامي ١٩٨٠، و١٩٨١ فمن جون تاونزند: «المضامين السياسية والاقتصادية للحرب: العقابيل الاقتصادية للمنخرطين بها» ضمن كتاب الأزهري (محرر): «الحرب العراقية الإيرانية» لندن ١٩٨٤ ص ٦٠ - ٦٢ كان الدينار العراقي في أواسط الثمانينيات يعادل ٣، ٣٩ دولار أمريكي

(٦٤) ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت وستورك: مصدر سابق ص ٣٠.

الجدول ٧ - ٢٣:
القيمة الكلية للأستيرادات والصادرات وإعادة التصدير وتجارة الترانزيت للفترة ١٩٥٨ - ١٩٧٨ ولعامي ١٩٧٩ و١٩٨٢
بملايين الدنانير

السنة	تجارة الترانزيت	إعادة التصدير	الصادرات عدا النفط	الاستيرادات
١٩٥٨	٨,٠٥٧	٢,٤٥٨	١٤,٢٤٨	١٠٩,٩٥٦
١٩٦٤	١,٦٦٦	٢,٨٨٧	١٥,٢٩١	١٤٧,٤٤٨
١٩٦٨	٢٠,٤٩٢	٤,٥٤١	٢٣,٠٢٩	١٤٤,١٦٥
١٩٦٩	٢٠,٣٥٦	٣,٩٣٧	٢٢,٠٠٢	١٥٧,١٦٩
١٩٧٠	٢٧,٩٤٢	٢,١٦٤	٢٢,٥٦٦	١٨١,٦٥١
١٩٧١	٣٣,٨٠٨	٠,٤٩٧	٢٢,٧٨٢	٢٤٧,٧٨٠
١٩٧٢	٦٥,٤٨٥	٢,٣٩٤	٢٨,٦١٤	٢٣٤,٦٨٠
١٩٧٣	٥٦,٠٩٥	٠,٢٧٢	٣٢,٥٢٣	٢٧٠,٣١٧
١٩٧٤	٨٩,٧٢٤	٠,٨٠٥	٢٨,١٣٠	٧٧٣,٤٣٢
١٩٧٥	١٢١,١٤١	٠,٠٠٢	٣٥,٥٦٥	١٤٢٦,٨٥٨
١٩٧٦	١٢١,٩٤٧	٤٦,٥٣٠	١١٥٠,٨٩٨	١٩٧٧
١٥٠,٠٧٥	٤٢,٦٧٠	١٣٢٣,١٥٣	١٩٧٨	٧٣,٠٥٦
٦٢,٩١٤	١٤٧٣,٥٧٦	١٩٧٩	١٠١,٨٧٥	٨٣,٦٨٧
١٧٣٨,٩٠٦	١٩٨٢	٢٠٩,٨٨٨	١٥,٥٤٤	٢٩٤٢,٤٢٠

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية لسنة ١٩٧٧ ص ٦٦ ونشرة عام ١٩٨٤ ص ١٥٨

الجدول ٧ - ٢٤:

تركيب التجارة الخارجية للفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٦ بملايين الدنانير

أصناف المواد التجارية	الاستيرادات			الصادرات عدا النفط		
	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
الغذاء والحيوانات الحية	١٨٤,٣٤	١٩٢,٤٧	١٣٨,٧١	١٠,٤٧	١٣,١٧	١٤,٢٨
المشروبات والسكاير والتبوغ	٢,٢٦	٢,٤٢	٥,١٦	٠,١٥	٠,٠٤	٠,١٠
المواد الخام ماعدا الوقود	٢٩,٠٦	٣٩,٤٢	٣١,٨٥	٥,٧٧	٤,٨١	٥,٢٠
وقود معدنية وزيوت تزييت	٢,٠١	٣,٤٤	١,٨٥	٨,٣٨	١٥,٤٨	٢٥,٥٨
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	١٢,٦٣	٢٢,٧٠	٦,١٢	٠,٠٥		
الكيمياويات	٤٢,٣٣	٧٣,٢٤	٥٣,٤٤	٠,٨٩	٠,٦٩	٠,٦٤
مواد مصنعة مصنفة حسب موادها	٢٢٦,١٢	٣٧١,٥١	٢٧٣,٤٩	١,٧٤	١,٠٥	٠,٦١
المكائن ومعدات النقل	١٨٤,٥٣	٥١٠,٥٠	٤٨٣,٢٢	٠,١٦	٠,١٥	٠,٠٦
مواد مصنعة مختلفة	١٦,٥٣	٢٨,٠٤	٢٩,٢٤	٠,٥٢	٠,٢٠	٠,٠٧
مواد وسلع غير مصنعة	٠,٢٨	١,٠٢	١,٨٤			

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية لسنة ١٩٧٨

يبين الجدول ٧ - ٢٥ بان الكم الهائل من الاستيرادات يأتي من الغرب واليابان بينما كان حجم الاستيرادات من الدول الاشتراكية بالنسب التالية: ١١٪ و ٩,٢٪ و٦,٩٪ من مجمل الاستيرادات للسنوات ١٩٧٧ و١٩٧٨ و١٩٧٩ على التوالي في وقت كانت تعتبر فيه روابط العراق مع الاتحاد السوفيتي وثيقة بشكل خاص[٦٥]

(٦٥) ك. دويشا: «الاتحاد السوفييتي في الشرق الأوسط: قوة عظمى في أفول» في مجلة الشؤون الدولية - الشتاء - ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ص ٤٣٨ - ٤٥٢.

الجدول ٧ - ٢٥:
التوزيع الجغرافي للاستيرادات للفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٩
بملايين الدولارات الأمريكية

المنطقة الجغرافية في العالم (بلد المنشأ)	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الدول الصناعية منها:	٣٣٩٣	٤٦٨٢	٧٥٥٩
الولايات المتحدة الأمريكية	٢١٨	٣٤٩	٤٨٦
اليابان	٧٨٩	١٠٥٤	١٧٥٩
المملكة المتحدة	٣٠٧	٤٥٨	٤٧٠
المانيا الغربية	٨٠٢	٨٨٢	١٢٥٨
فرنسا	٢٥٢	٥٥٧	٨٧٧
الأقطار المصدرة للنفط	٥٠	١٩٧	٢٠٥
الدول النامية عدا المصدرة للنفط ومنها:	٥٥٣	٨٠٨	١٣٥١
الأفريقية	٦	١٤	٢٤
الآسيوية	٢٢٤	٢٦٧	٤٢١
الأوربية	١٧٣	٣٢١	٤٨٣
الشرق الأوسط	٥٦	٧٤	١٦٧
نصف الكرة الغربي	٩٤	١٣٢	٢٥٦
الاتحاد السوفييتي والدول الأشتراكية والصين	٤٨٥	٥٨٠	٦٧٨
الإجمالي	٤٤٨١	٦٢٦٧	٩٧٩٣

المصدر: الاتحاد العربي العام للغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية: التقرير الاقتصادي العربي ص ١٩٢

بالرغم من انه كانت هناك زيادة مطلقة ونسبية في التجارة مع الدول النامية (١٢,٣٪ و ١٣٪ و١٣,٧٪) ما بين ١٩٧٧ و١٩٧٩ لكن الاستيرادات من الغرب واليابان كانت بنسبة ٧٥٪ تقريبا من إجمالي الاستيرادات لكل سنة. وبالمثل كان الحال مع الصادرات (الجدول ٧ - ٢٦) والتي تتكون بشكل أساسي من البترول الذي ذهب أغلبه

إلى الغرب وتعكس الزيادة الحادة في صادرات النفط في ١٩٧٨ و١٩٧٩ الوضع بعد الثورة الإيرانية عندما بدأ العراق بتغطية «إنتاج» إيران المفقود.

الجدول ٧ - ٢٦:

التوزيع الجغرافي للصادرات للفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٩

بملايين الدولارات الأمريكية

المنطقة الجغرافية في العالم	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الدول الصناعية ومنها:	٦٢٢٣	٧١٧٨	١١٢٣٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٨٢	٢٤١	٦١٠
اليابان	٦٧٤	٧١٢	١٦٣٦
المملكة المتحدة	٥٢٨	٨٦٧	٧٦٢
المانيا الغربية	١١٥	١٩٢	٣٠٢
فرنسا	١٦٦٥	١٩٢٢	٣٠٦٣
البلدان المصدرة للنفط	١٦	١٨	٢٣
الدول النامية عدا المصدرة للنفط ومنها:	٤٠٣٧	٤٥٨٥	٧٦٩٥
أفريقية	٤١٣	٤٤٦	٧٨٨
آسيوية	٦٩٨	٨٩٧	١٥١١
أوربية	١٥٢١	١٤٥٦	٢٦٣٥
الشرق الأوسط	١٦٥	٣٤٩	٦٣٦
نصف الكرة الغربي	١٢٠	١٤٣٧	٢١٢٥
الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية والصين	٢٩	٣٢	٥٢
الإجمالي	١٠٣٠٥	١١٨١٣	١٩٠٠٠

المصدر: نفس مصدر الجدول السابق ص ١٩٣

إن الأكثر أهمية هنا على أية حال هو أن النفط لا يزال والنفط وحده هو أهم سلعة يصدرها البلد. وهذه الحالة تطرح السؤال هل كان بإمكان العراق - ضمن معايير التنمية الخالصة - تغيير بنيته الاقتصادية بطريقة جذرية وأي أسس كانت ستوضع والتي

بإمكانها تقوية الاقتصاد إذا - على سبيل المثال - كان النفط غير موجود أو إذا انخفضت موارده جذريا[٦٦].

إن الإهمال الكبير لقطاع الزراعة - في الوقت الذي كانت فيه التنمية الكبيرة والمركزة مصيرية جدا لأجل خلق اقتصاد متكامل ومتنوع - يبدو وكأنه يدل على أن العراق - في الحقيقة - لم يكن سائرا على طريق الاكتفاء الذاتي أو على طريق النمو المكثف.

لسوء الحظ - وكما تم بيانه توا - فإن الحرب مع إيران وانعدام المعلومات الكافية جعلا من المستحيل الإجابة على السؤال أعلاه بدقة ولكن على أساس الأرقام التي اقتبسناها من الجداول يبدو أنه من المحتمل - من الناحية الجوهرية - إن وضع العراق يختلف قليلا عن وضع الدول العربية الغنية بالنفط بالرغم من كل الادعاءات اللفظية المناقضة.

إذن قاد النمو الهائل في عائدات النفط إلى أن تلعب الدولة الدور الأعلى والمسيطر في الاقتصاد وقاد ذلك إلى نمو فريد من نوعه في قوة وقدرة وسطوة الدولة وأدواتها القمعية والأمنية لم يسبق لها مثيل ولم يسبق أن تمتعت الشرطة والأجهزة الأمنية بسلطة متناهية الحدود في العراق - أو في بقية العالم العربي - كما تتمتع بها اليوم.

على خلاف دول مثل المغرب أو البرازيل - حيث قامت الشركات عديدة الجنسيات بالاستثمار هناك - أصبحت الدولة - في العراق - المستثمر الرئيسي والزبون الرئيس للرأسمال الخاص سواء كان المحلي أو الدولي على حد سواء.

ورغم بروز شرائح اجتماعية جديدة، كما هو الحال في بلدان العالم الثالث[٦٧]

---

(٦٦) بالطبع انه من غير الواضح إلى أي مدى أثر انخفاض أسعار النفط الأخير[*] على عوائد النفط العراقي بالرغم من ان الانخفاض حاد وقاسي وسوف يترك آثاره بالتأكيد على اقتصادات الدول المنتجة للنفط أما التأثير طويل الأمد فسوف لن يكون جذريا كما يمكن أن يفترض لأول وهلة. في العراق وفي كل مكان من الدول النفطية ستستمر عوائد النفط في أن تكون المصدر الرئيسي للدخل في المستقبل المنظور بالرغم من انخفاضه - نوعا ما - بفعل التغييرات الأخيرة في الأسعار.

[*] يتكلم المؤلفان عن انخفاض أسعارالنفط الذي حدث في١٩٨٦ولكن الأسعار عادت وارتفعت [المعرب].

(٦٧) للمقارنة مع الوضع في بيرو أمظر إي. في. كي. فيتزجرالد: «الاقتصاد السياسي لبيرو ١٩٥٦ - ١٩٧٩ : التنمية الاقتصادية وإعادة بنية رأس المال» لندن ١٩٧٩

استمرت الهيمنة الاقتصادية للدولة. وستستمر هذه الهيمنة على الاقتصاد العراقي المخرب في أوائل القرن الحادي والعشرين. ويبدو أن رأس المال المتراكم سيتكاثر ويتنوع بدلا من أن ينمو ويتعمق ومن المحتمل انه سيبقى معتمدا على الدولة كمولد رئيس لفرص الاستثمار وعلى العموم يبدو أن الأكثر احتمالا هو أن يستمر الوضع الحالي مادامت الدولة تملك عوائد عملاقة وهذه العوائد لم يتم توليدها أصلا ضمن المجتمع.

الفصل الثامن

الحرب بين العراق وإيران

العراق وإيران ١٩٧٥ - ١٩٧٩:

بعيدا عن الأهمية الأكيدة لكل من سياق المسألة الكردية والأمر الأكثر عمومية المتمثل في المبادرة بعملية عودة العراق من عزلته الديبلوماسية كانت اتفاقية الجزائر في آذار ١٩٧٥ مهمة بشكل بارز، وتتمثل تلك الأهمية في أن النظام العراقي، ولأول مرة منذ سنوات كثيرة، لم يعد بحاجة لأن يشغل نفسه بشكل جدي بضمان أمنه على حدوده الشرقية. لقد كانت درجة المودة في العلاقات بين بغداد وطهران للسنوات الأربع اللاحقة مبعث حيرة مستمرة بالنسبة لأولئك الذين لازالوا يصرون على أن العراق يدور في فلك الاتحاد السوفييتي. لقد استمرت هذه العلاقات الحسنة لحين سقوط الشاه في شباط ١٩٧٩ وعندها أصبح جليا أن الأمر يتطلب إعادة تقييم شاملة للعلاقات بين البلدين.

بالرغم من الاختلافات المهمة في الثقافة السياسية بين النظامين فإن العوامل الرئيسة التي ساهمت في صعود «المعارضة الدينية» في إيران خلال السبعينيات كانت مماثلة من حيث الطبيعة لتلك العوامل التي وصفناها في حالة العراق في ١٩٧٧ ألا وهي الانعدام الكامل - تقريبا - للبدائل «التقليدية» للتعبير عن المعارضة. عندما أصبح سقوط الشاه أكثر احتمالا - وبشكل متزايد - بدأ البعث بالقيام باتصالات مع المعارضة[*] بالرغم من أنه لم يكن من الممكن إخفاء علاقاته مع النظام الإيراني الآيل للسقوط إلا بشق الأنفس وذلك عندما اتضح جليا بأن الثورة الإيرانية لا تلقى

---

[*] يقصد المؤلفان المعارضة الإيرانية - بطبيعة الحال - [المعرب].

ترحيبا - وبشكل كبير - من العراق[*] وبالمقابل لم يستطع صدام حسين أقل من الاعتراف بالحكومة الإيرانية الجديدة والذي فعله في ١٢ شباط ١٩٧٩ أي بعد يوم واحد فقط من استيلائها على السلطة.

توترت العلاقات بين البلدين بسرعة كبيرة بإعادة إحياء المعركة القديمة حول الجزر الخليجية الثلاث واتهم كل طرف الآخر بمحاولة تقويض سلطته وأشار العراقيون[**] إلى المناشدات الإيرانية للشيعة العراقيين لإسقاط النظام واتهم الإيرانيون العراقيين بأنهم يثيرون على التمرد في (خوزستان) عربستان. وعلى الجانب العراقي سارع حزب الدعوة السري ورئيسه غير الرسمي آية الله محمد باقر الصدر في الإعراب عن دعمهم للنظام الجديد في إيران ففي برقية تهنئة أرسلها الصدر للخميني عبر فيها عن اعتقاده بأن «الطغاة الآخرين سيرون يوم حسابهم»[١] تزايدت التوترات خلال عام ١٩٧٩ والنصف الأول من ١٩٨٠ خصوصا بعد أن لم يبق الإيرانيون رغبتهم في تصدير الثورة الإسلامية إلى العراق والعربية السعودية ودول الخليج سرا.

تسببت غارة جوية عراقية عبر الحدود الإيرانية في حزيران ١٩٧٩ في مقتل ستة أشخاص، وعلى الرغم من الاعتذار الرسمي عن ذلك بعد أسبوع، استمر حصول مثل هذه الحوادث بانتظام خلال الخمسة عشر شهرا اللاحقة وكانت تحصل يوميا تقريبا ما بين شباط وأيلول ١٩٨٠[٢] في ١٢ حزيران ١٩٧٩ تظاهرت حشود كبيرة خارج السفارة العراقية في طهران «معيرة وبسخرية حكومة البعث مستخدمة شعارات كانت تطلق عادة ضد الإمبريالية والصهيونية»[٣] في تشرين الثاني وقبل احتلال السفارة الأمريكية بعدة أيام حذر العراق إيران بأن عليها أن تراجع اتفاقية الجزائر وتتخلى عن الجزر الثلاث وأن تقيم حكما ذاتيا لأقلياتها العربية والكردية والبلوشية[٤]. في ذلك

---

[*] كان هذا على الصعيد الرسمي أما على الصعيد الشعبي فكان الوضع عليالعكس تماما لكن تكميم الأفواه منع التعبير العلني عن ذلك. [المعرب]

[**] كان الأجدر أن يقول الحكام العراقيو أو النظام العراقي. [المعرب]

(١) الغارديان في ٢٨ شباط ١٩٧٩

(٢) أنظر قائمة بأكثر من ٨٠ حادثة في: «مسح الشرق الأوسط المعاصر» ١٩٧٩ - ١٩٨٠ الصفحات ٥١٨ - ٥٢١.

(٣) الغارديان في ١٢ حزيران ١٩٧٩

(٤) الفاينانشيال تايمز في ١ تشرين الثاني ١٩٧٩ وكانت هناك شائعات تلمح بأن هناك هجوما عراقيا متوقعا على إيران: الغارديان في ١٨ حزيران ١٩٧٩ وإنترناشنال هيرالد تربيون في ١٩ حزيران ١٩٧٩ ونيويورك تايمز في ١٥ كانون الأول ١٩٧٩

الوقت، كان الرأي السائد في مناقشة النزاع يبين أن جذوره تكمن في الخلافات حول الأراضي الحدودية أو إلى الكراهية المتبادلة ويقال إن ذلك يحدد مواقف العراقيين والإيرانيين كل تجاه الآخر(٥) برغم ذلك، وبينما يجب أن يكون كل نظام عراقي مهتما بالمحافظة على ممر للوصول إلى مياه الخليج عبر شط العرب ولم يكن هذا الحق الخاص موضع جدال جدي أبدا. وبما أن اتفاقية الجزائر قد قسمت ذلك الممر المائي حسب قاعدة خط مسار الوادي (خط التالوك) أو منطقة الوسط وبما أن ذلك المجرى عريض، كما تدل على ذلك البينة الذاتية لشط العرب، لدرجة كافية لاستقبال الملاحة للدولتين المتجاورتين معا لذا تصبح المطالبات العراقية الأخرى بالأرض في خوزستان وجزر الخليج - على الأغلب - مجرد جعجعة كلامية فارغة.

تمت مناقشة رد الفعل العراقي الأولي تجاه الثورة الإيرانية ضمن سياق الوضع السياسي العام في الفصل السادس أعلاه ولن يعاد تلخيصه هنا. برغم ذلك يجب مناقشة نقطتين من سوء الحسابات من جانب صدام حسين: تتمثل الأولى في أن قيادة البعث[*] قد بالغت كثيرا في حساب درجة تعاطف أو استعداد الشيعة في العراق - ككل - لدعم تشكيل نظام حكم ديني (ثيوقراطي) يدار من قبل رجال الدين في العراق. وبالمقابل يمكن فهم رد الفعل المفرط هذا من جانب صدام حسين جزئيا في ضوء سمة مهمة من سمات حكمه ألا وهي رغبته الطاغية في ضمان تحكمه الكامل والمطلق على جميع مناحي الحياة. إذ شعر بأن الثورة الإيرانية تشكل تهديدا مباشرا لذلك التحكم المطلق ومن المحتمل أن تشجع على بروز جيوب للمعارضة لم يكن صدام مستعدا لاحتمالها أو للتساهل معها. وتتمثل النقطة الثانية في أن صدام حسين قد بخس تماما تقدير قوة الشعور الوطني والحماس الإسلامي اللذين ولدتهما الثورة في إيران نفسها، وافترض كذلك أن التشوش والاضطراب الظاهريين في صفوف القوات المسلحة الإيرانية قد أعطياه الفرصة الفريدة لإقصاء نظام الخميني - الذي يعتبره نظاما غير ملائم له تماما - بهجوم مفاجئ وسريع. وسيؤكد مثل هذا النصر ويكرس استمرار

(٥) أنظر طارق إسماعيل: «العراق وإيران: جذور الحرب» نيويورك ١٩٨٢ وكذلك الناشرين شيرين طاهر خلي وشاهين أيوب: «الحرب الإيرانية العراقية أسلحة جديدة وحرب قديمة» نيويورك ١٩٨٣ وكذلك المحرر م.س. الأزهري: «الحرب العراقية الإيرانية» لندن ١٩٨٤ وأنظر كذلك المناقشات في الفصل السادس أعلاه.

[*] لم يعد في تلك الفترة للبعث كحزب سياسي أي وجود، بل كان عبارة عن جهاز بوليسي مجاني - كما عبر عنه أحمد حسن البكر - لا أكثر ولا أقل. [المعرب]

تحكمه المطلق على بلاده هو ككل بما في ذلك المدينتين المقدستين النجف وكربلاء، وافترض كذلك أن إيران ضعيفة و مهزومة ستكون أكثر استعدادا للتعاون مع العراق على خطوط تشابه تلك التي اتبعها الشاه في ما يخص الكرد. كما أن الانتصار على إيران كان كفيلا بأن يجعل صدام حسين وبلا شك - تقريبا - سيد الخليج وسترفعه - وبضربة واحدة - إلى موقع يكون فيه واحدا من أكبر القادة إن لم يكن الأكبرفي العالم العربي وهو موقع طالما تاق إليه طويلا. بالإضافة إلى ذلك فقد مثل سقوط الشاه ضربة قاسية للولايات المتحدة وللدول المحافظة في الخليج وإن إزاحة الخميني وإعادة الأمور إلى «مجاريها الاعتيادية» في المنطقة سيكون في صالحها كذلك خصوصا إذا تم تحقيق ذلك بدون تدخل مباشر من جانب الولايات المتحدة وتلك الدول. إذا أخذنا غرور صدام حسين واعتداده بنفسه - الشديدين - واعتقاده بأن قدرة اقتصاد بلده عالية ولا تقهر لذا بدا إغراء القيام بحملة عسكرية ضد إيران وكأنه لا يقاوم.

السنوات الأولى للحرب:

كان إغراء الفوائد المحتملة والتي ستنجم عن نصر سريع ومذهل على إيران بينة على أن ذلك الإغراء باهر جدا بحيث خلب لب صدام حسين والدائرة المحيطة به إلى الدرجة التي منعتهم عن أية رؤية واقعية للوضع الاستراتيجي إذ لا يمكن حتى لوضعية عدم الاستعداد للحرب الشديدة جدا للقوات المسلحة الإيرانية أن تغير الحقائق الجغرافية والديموغرافية. في المقام الأول إن تعداد سكان إيران - حوالي ٤٢ مليون نسمة - يعادل ثلاثة أضعاف سكان العراق - حوالي ١٣,٥ مليون نسمة تقريبا - والعامل الثاني أن طهران تبعد عن بغداد بمسافة ٨٥٠ كيلومترا ٦٥٠ كيلومتر منها داخل الأرض الإيرانية والعامل الثالث أن البلدين يشتركان بخط حدود مشترك يبلغ طوله ١٣٠٠ كيلومتر. وإذا أخذنا التقييدات الإضافية بعين الاعتبار والمتمثلة في أنه من غير المحتمل - ولدرجة عالية - أن تقوم سوريا بدعمه وأن الأردن غير قادر على تقديم أكثر من دعم محدود. من كل ذلك يتضح أن أكبر حماقة لصدام حسين تتمثل في تصوره بأنه قادر على تركيع إيران بأي شكل أو بأية سرعة كانت. برغم ذلك وبالرغم من كل الصعوبات سواء أكانت لوجستيكية أم غيرها تمكن النظام العراقي من الإبقاء على نجاحه إلى ربيع ١٩٨٢ وكان يساعده على ذلك الاحتياطي المتراكم لديه من العملات الصعبة من جهة ومن جهة أخرى ضعف مجموعات المعارضة العراقية الرئيسة وانقسامها. بالإضافة إلى ذلك أذعن غالبية الشيعة العراقيين ووقفوا إلى جانب بلدهم

أكثر من أن يقفوا إلى جانب الإسلام[*]. وبرغم كثرة محاولات الجمهورية الإسلامية الإيرانية لتصوير الحرب على أنها صراع بين قوى الإسلام الخيرة في إيران وبين أعوان الشيطان الأكبر في بغداد. وقف عدد قليل جدا من الشيعة العراقيين مع إيران وكان أغلبهم من العائلات الدينية التقليدية في المدن المقدسة. بينما يجب اعتبار ذلك يعود جزئيا إلى طبيعة النظام شديدة القمع وهو الذي لم يسمح بأي تعبير شعبي عن التعاطف الشيعي لكن الحقيقة تبقى وهي أن الإيرانيين لم يتمكنوا من الاستفادة في دعايتهم للفرار الجماعي من الجيش العراقي حيث كانت الغالبية العظمى من الجنود المكلفين بالخدمة الإلزامية أو الاحتياط من الشيعة. لذا فبينما كان النظام العراقي مرعبا وحتى مكروها في الداخل فإن استبداله بما يماثل أو قريب من نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية تبدو وكأنها كانت مرفوضة على الأقل بقدر مساو، إن لم تكن بقدر أكبر، من جانب أغلب العراقيين وكانوا ينظرون إلى الحرب من خلال هذه المعايير. تم توثيق مجرى الحرب بالتفصيل في كتب أخرى[٦] لكن قد يكون من المفيد تقديم خلاصة قصيرة هنا. جرت انتهاكات للحدود - كما رأينا سابقا - من قبل الطرفين وبشكل متزايد خلال النصف الأول من ١٩٨٠ وفي نيسان سفر النظام العراقي[*] حوالي أربعين

---

[*] أعتقد أن هذا الاستنتاج غير دقيق إذ إن موضوع الولاء للعراق ليس موضوع خلاف بين جميع الأديان والطوائف والقوميات المتعايشة في العراق إطلاقا. ويؤمن معظم العراقيين بأن صدام لا يمثل الشعب العراقي إطلاقا، كما أقر المؤلف في مقدمة هذه الطبعة، وعلى العكس كان العراقيون يلعنون صداما على توريطه العراق بتلك الحرب غير الضرورية ولا خلاف في ذلك بين الشيعة والسنة ولم يقف إلى جانبه سوى المنتفعين من النظام. وخير دليل على ذلك الأحكام التي صدرت ضد أبناء العراق من الموصل إلى البصرة ومن الرمادي إلى بعقوبة بتهمة إضرارهم بالروح المعنوية. ومعروف عن العراقيين تسامحهم الديني والطائفي والقومي وهم يبغضون أي تعصب لأن العراق يضم مزيجا متآخيا من الأديان والطوائف والقوميات ويقر ذلك التنوع كل من يحب العراق منهم. [المعرب]

(٦) أنظر ديليب هيرو: «يوميات حرب الخليج» ضمن Merip Reports العدد ١٢٥/ ١٢٦ في تموز/ أيلول ١٩٨٤ الصفحات ٣ - ١٤ والتي تم منها اقتباس الأحداث الحقيقية الواردة في الفقرات التالية.

[*] من المدهش تماما أن يصدر التعديل الأول لقانون الجنسية العراقية لسنة ١٩٢٣ في ١٢ شباط ١٩٦٣، أي بعد أربعة أيام بعد انقلاب شباط ضد قاسم ولم يكن الانقلابيون قد ثبتوا أقدامهم بعد. وبموجب هذا التعديل تم التمييز بين العراقيين الذين كانت تبعيتهم للدولة العثمانية قبل صدور ذلك القانون وبين العراقيين الذين كانت تبعياتهم لدول أخرى قبل القانون. وتمثل التمييز بإضافة حرف قبل رقم محفظة شهادة الجنسية وأعطي الحرف (ج) لذوي التبعية العثمانية والحرف (ت) لذوي التبعيات الأخرى. واستخدم هذا التعديل لأول مرة لغرض تسفير الكرد الفيليين في ١٩٧٢ ومن =

ألف شيعي من «أصل إيراني» إلى إيران وهذه عملية استمرت خلال الحرب كلها وبالنتيجة يوجد هنالك أكثر من (٤٠٠٠٠٠) أربعمائة ألف لاجئ من الشيعة العراقيين في إيران وسوريا[٧]

تأزمت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في حزيران ١٩٨٠ وفي ١٧ أيلول أعلن صدام حسين عن عزمه على إلغاء اتفاقية الجزائر فورا وبعد ذلك بأيام اندلع القتال الفعلي.

لقد بدا وللأشهر الأولى القليلة وحتى آذار ١٩٨١، كأن للعراقيين اليد الطولى في الحرب. إذ تمكنوا بحلول نهاية عام ١٩٨٠ من إنشاء رأس جسر لهم مهم جدا في خرمشهر عبر الكارون وأجبروا السكان المدنيين على إخلاء مدنهم الواقعة في جنوب غرب إيران في المقاطعة الإيرانية «خوزستان» - أي عربستان - وذلك بالرغم من أن السكان العرب في خوزستان أبدوا ترحيبا قليلا باخوتهم العراقيين على الجانب الثاني من شط العرب[*]. برغم ذلك وبالرغم من هذه المكاسب نجحت القوة الجوية الإيرانية في تحقيق تدمير جدي لمنشآت الصناعة النفطية في منطقة البصرة، إلى درجة لم يعد العراق فيها قادرا على تصدير النفط من حقوله الجنوبية منذ كانون الأول ١٩٨٠

= ثم وبشكل متواصل منذ ١٩٨٠، وكان من بين من تم تسفيرهم في عام ١٩٨٠ وما بعده من كان حتى أجدادهم قد ولدوا في العراق. وبعد احصاء السكان في عام ١٩٧٧ كانت دوائر الجنسية تكتب رقم شهادة الجنسية لذوي التبعية الإيرانية باللون الأحمر تمييزا لهم عن بقية التبعيات. ويدل هذا الإجراء على أن التحضير للحرب مع إيران كان يجري منذ ذلك الوقت على الأقل، ولم تقم الثورة الإيرانية بشئ سوى تقديم موعدها [المعرب].

(٧) راجع ديليب هيرو «إيران في ظل آية الله» لندن ١٩٨٥ ص ١٦٧ أعلن مجلس قيادة الثورة في حزيران ١٩٨٠: «إذا ثبت أن أية عائلة إيرانية غير مخلصة للثورة وللوطن ستتعرض للتسفير حتى وإن كانت تحمل شهادة الجنسية العراقية». وفي جانب آخر من جوانب الحملة ضد الإيرانيين، تم تشجيع العراقيين على تطليق زوجاتهم الإيرانيات. وفي ١٩٨١ أصدر مجلس قيادة الثورة قرارا يمنح فيه كل مواطن عراقي متزوج من إيرانية ويطلقها، أو إذا تم تسفيرها مبلغ (٤٠٠٠) دينار إذا كان عسكريا ومبلغ (٢٥٠٠) إذا كان مدنيا. وورد هذا في تقرير لمنظمة العفو الدولية للحكومة العراقية في الفترة ٢٢ - ٢٨ كانون الثاني ١٩٨٣ ونشر التقرير في لندن عام ١٩٨٣ وقدرت مفوظية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين في طهران بأن عدد اللاجئين العراقيين من أصل إيراني يقدر بحدود (٤٠٠٠٠٠) أربعمائة ألف لاجئ في إيران عام ١٩٨٥

[*] ماذا يتذكر أبناء عربستان من النظام العراقي الذي قام بتسليم قادة الجبهة الشعبية لتحرير عربستان مع ممثلي الجبهة الشعبية لتحرير عمان في بغداد إلى الشاه بعد اتفاقية الجزائرعام ١٩٧٥ [المعرب]

في نهاية آذار ١٩٨١ بدأ الإيرانيون هجومهم الحقيقي. وقد فشلت القوات العراقية في ذلك الوقت في الاستيلاء على سوسنكرد وبدأ الإيرانيون بدفعهم نحو الحدود الدولية خلال الأشهر القليلة اللاحقة.

من بين جميع دول الشرق الأوسط، عبرت سوريا وليبيا فقط عن انحيازهما لإيران وبعيدا عن غلق سوريا لأنبوب النفط المار عبر أراضيها في نيسان ١٩٨٢ واستقبالها لعدد كبير من اللاجئين العراقيين، لم تشرك أي منهما في الحرب مباشرة على الإطلاق. وكان الأردن مع العراق بشكل واضح وجلي، وقد حل ميناء الكويت وبشكل فعال محل ميناء البصرة كميناء رئيسي للعراق. بالإضافة إلى ذلك فإن دول الخليج والعربية السعودية، التي كانت متلهفة لمنع انتشار رسالة الخميني ضمن شعوبها، لم تكن كارهة كلية في أن يتم إضعاف جارها العربي الأعظم قوة (كما كانت تعتقد) وبشكل كبير في الصراع. وبرغم ذلك بدأت تلك البلدان بتزويد العراق بقروض ومساعدات مالية ملموسة بعد أن بدأت الحرب وقدرت قروضها بمعدل مليار دولار كل شهر منذ بداية الحرب[٨]

في أيلول ١٩٨١ أخرج الإيرانيون العراقيين من عبادان وعرض صدام حسين وقفا لإطلاق النار لمدة شهر بمناسبة رمضان[*] لكن الإيرانيين رفضوا ذلك العرض. في آذار ١٩٨٢ شن الإيرانيون هجوما رئيسا توج في استعادتهم خرمشهر في آيار. لقد كان الاستيلاء على تلك المدينة الاستراتيجية نقطة تحول رئيسة في الحرب وفي هذه المرحلة الحاسمة حاول صدام حسين إيجاد صيغة لإنهاء الحرب تحفظ ماء الوجه. برغم ذلك نجح الخميني في ذلك الوقت في تحويل الحرب إلى حملة وطنية إيرانية ضد صدام حسين ذلك الشيطان الذي يجب أن يطرد وكان طلب إقصائه عن الحكم يتزايد بشكل كبير في المفاوضات اللاحقة. بعد آيار ١٩٨٢ احتفظ العراق بجيوب قليلة جدا غرب دزفول وحول قصر شيرين وبحلول الخريف انتقلت ساحة المواجهة إلى الجانب العراقي من الحدود والتي تركزت هناك منذ ذلك التاريخ. في تموز ١٩٨٢ اخترقت القوات الإيرانية جبهة القتال ووصلت إلى مشارف البصرة وتمكن العراقيون من

---

(٨) أنظر هيرو: مصدر سابق ١٩٨٤ ص ٦ وكذلك الفاينانشيال تايمز في ٩ شباط و ٢٤ آب ١٩٨٣ يبدو أن أغلب المساعدات كانت تأتي من السعودية. أنظر Frankfurter Allgemeine Zeitung في ٢ نيسان ١٩٨٥

[*] يلاحظ هنا أن صدام نسي أنه بدأ الحرب في رمضان قبل عام واحد فقط. [المعرب]

منعهم من التقدم أكثر من ذلك مع خسائر هائلة بالأرواح على الجانبين.[*] بينما كان النظام العراقي عاجزا أبدا عن خلق حماس وطني في الداخل والاستفادة من الصراع بمثل مقدرة خصمه على استخدام الصراع بشكل فعال، وعلى الخصوص كان من الصعب الشك بموقف النظام الإيراني المعادي للغرب.

كان لانتقال القتال إلى الأراضي العراقية تبعتان رئيستان: الأولى، في المقام الأول وبالرغم من أن النظام العراقي هو الذي بدأ الحرب لكن أصبح بإمكانه الآن أن يظهر نفسه بمظهر المدافع ويدعو الآن إلى لم الصفوف ضد تهديد الغزو الخارجي. والثانية: إن الاتحاد السوفييتي وهو المجهز الرئيس للأسلحة العراقية والذي امتعض من قرار العراق بشن الحرب دون مشاورته - وهذا خرق للمعاهدة العراقية السوفييتية لسنة ١٩٧٢ - لم يعد قادرا على أن يبقى بمعزل عن الأحداث واستأنف تجهيز الأسلحة إلى العراق خلال سنة ١٩٨٢ يعتبر السيد هيرو أن هذا التغير في موقف الاتحاد السوفييتي قد عزز بفعل الإيرانيين أنفسهم بعد حملتهم الضارية ضد حزب تودة في الخريف[**] لكن يبدو أنه كان محتملا وبنفس القدر، أن الاتحاد السوفييتي توصل إلى الاستنتاج بأنه سيسهل عليه التعامل مع عراق «مشذب» أفضل من أن يتعامل مع إيران «منتصرة» مع جميع التضمينات التي يفرضها مثل ذلك النصر على الأجزاء الأخرى من المنطقة.

---

[*] هناك شكوى من أن النظام العراقي قد استخدم الأسلحة الكيميائية منذ ذلك الوقت وقدمت إيران شكوى بذلك وبالمقابل شاهدنا على التلفاز العراقي وضمن برنامج «صور من المعركة» جنودا إيرانيين وهم موتى على شاحناتهم ووجوههم مصفرة وبدون آثار لأية جراح عليهم. وعلق صدام قائلا(وما رد مخبر لهلهم) أي لم يعد ولا واحد منهم ليخبر أهلهم بمصائرهم. وقد راجت شائعات في تركيا بعد ١٥ تموز ١٩٨٢ بأن جنودا أمريكان قد ساعدوا العسكريين العراقيين في استخدام الغازات السامة في تلك المعركة التي سميت بمعركة شرق البصرة. [المعرب]

[**] بدأت تلك الحملة، في واقع الحال، في الربيع ووصلت ذروتها في الخريف بعد تقديم أعضاء اللجنة المركزية لحزب تودة إلى المحكمة والحكم عليهم بالإعدام. إذ أعاد التلفاز الإيراني في ٦ آذار ١٩٨٢ عرض اعترافات مسجلة منذ أيام الشاه لبعض أعضاء الحزب يدينون حزبهم فيها ويتهمونه بالعمالة للاتحاد السوفييتي. وفي ٨ آذار ١٩٨٢ وقعت الحكومة الإيرانية عقدا مع شركة بفاف Pfaff الألمانية الغربية لإنشاء مصنع لإنتاج مكائن الخياطة تحمل اسم الشركة ويوزع الإنتاج لعموم الشرق الأوسط. وقد نشر الخبران في الفاينانشيال تايمز واطلعت عليهما في حينه. يمثل هذان الخبران إشارة رمزية لما كان يرى في السر، إذ إن النظام الإيراني في سعيه للحصول على موردين للأسلحة لإدامة حربه مع العراق، قدم رأس حزب تودة ثمنا لذلك إلى الغرب. رد الغرب بإشارة رمزية في عقد إنشاء ذلك المصنع. ومن المعروف أن الدول الصناعية لا تسمح لشركاتها بمثل تلك العقود إلا بعد الحصول على إذن من مخابراتها. [المعرب]

ولأسباب واضحة مالت الولايات المتحدة إلى دعم العراق ضد إيران، مع النتيجة الشاذة المتمثلة في أن القوتين العُظميين كانتا جوهريا منحازتين إلى طرف واحد من طرفي النزاع. بالرغم من كل المساعدات وحتى بعد حصول العراق على الأكسوست والسوبر إتتدار[*] من فرنسا في صيف وخريف ١٩٨٣، بدا أن العراق إما غير قادر وإما غير راغب في القيام بضربة حاسمة ضد منشآت النفط في «خرج»[٩] وكان الإيرانيون في بداية ١٩٨٤ ما زالوا متخندقين وبثبات في مناطق الأهوار غربي شط العرب.

أعاد العراق في ٢٧ تشرين الأول ١٩٨٤ العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع الولايات المتحدة (والتي قطعت في تشرين الأول ١٩٦٧)، بالرغم من أن هذا الأمر كان وبشكل كبير إجراء شكليا ورسميا لأن الروابط بين البلدين كانت وثيقة لسنوات عديدة سابقة، وقد كان قسم رعاية مصالح الولايات المتحدة في السفارة البلجيكية ببغداد واحدا من أكبر البعثات الدبلوماسية في العاصمة العراقية[١٠]

منذ بداية ١٩٨١ كان العراقيون في وضع الدفاع وغير قادرين على شن أي هجوم جدي على إيران بعيدا عن المحاولة القصيرة والفاشلة في محاولة احتلال شاهراني في آذار ١٩٨٣ بالرغم من استمرار الإصابات في التراكم على الجانبين لكن لم يكن أي

---

[*] تعاقد العراق مع فرنسا لتصنع له (١٠) طائرات من نوع سوبر إيتندار وذلك في صيف ١٩٨٣ ونظرا لحاجة العراق الفورية الماسة لتلك الطائرات، سمحت الحكومة الفرنسية لطيران أسطولها في البحر الأبيض المتوسط بتأجير (٥) طائرات من ذلك النوع إلى العراق!! وهنا يجب التوقف قليلا، إذ لماذا تسمح دولة ليست طرفا في حرب معينة بتأجير طائراتها لأحد طرفي تلك الحرب؟ وهذا يدل على أن حرب صدام مع إيران لم تكن حرب العراق بل حرب الغرب ضد إيران. وقد نشر خبرا التعاقد والإيجار واطلعت عليهما في جريدة الفاينانشيال تايمز في حينه. [المعرب]

(٩) ومن الممكن أيضا أن حلفاء العراق قد أخذوا مأخذ الجد تهديد الخميني بأنه إذا تم التعرض لصادرات النفط الإيرانية فلن تعبر أية نقطة نفط عبر مضيق هرمز، فضغطوا على العراق لكي لا يهاجم جزيرة خرج. راجع هيرو، مصدر سابق ١٩٨٤ ص ١١

(١٠) «لذا وللأشهر التسعة الأولى من هذه السنة المالية التي تبدأ في الأول من تشرين الأول ١٩٧٩، أصبح مجموع صادرات الولايات المتحدة الغذائية إلى العراق (٢٥١) مليون دولار. بالرغم من أن العراق لم يبق على أية علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة منذ ١٩٦٧. لقد توسعت التجارة مع العراق وبقوة منذ ١٩٧٤» جريدة النيويورك تايمز في ٣٠ أيلول ١٩٨٠ ويحوي نفس المقال رسما بيانيا يبين أن الصادرات إلى العراق قد ارتفعت من أقل من (٥٠) مليون دولار عام ١٩٧٣ إلى حوالي (٤٢٠) مليون دولار في ١٩٧٩ وفي مقابلة صحفية مع وزير الخارجية الأمريكية أجرتها جريدة فرانكفورتر الغماينة في ٢٣ تشرين الأول ١٩٨٢ قال «بأن وزير الخارجية العراقي سعدون حمادي قد قال في صيف ١٩٨٢ بأن الولايات المتحدة كانت جادة في نواياها لمبادرة سلمية في الشرق الأوسط».

من الجانبين قادرا على الحصول على نتيجة حاسمة في ميدان المعركة واستمر الطرفان في تعزيز مواضعهما داخل التراب العراقي للسنتين والنصف التاليتين أي إلى ١٩٨٦ لقد أصبحت الحرب «دولية» منذ ١٩٨٤ عندما بدأ الجانبان وخصوصا العراق بمهاجمة ناقلات النفط في الخليج واستمرت «حرب الناقلات» وبشكل متقطع طوال عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥ في نفس الوقت وفي محاولة من العراق لتفادي هزيمة مخزية مهما كان الثمن، لجأ العراقيون إلى استخدام الغازات السامة ضد القوات الإيرانية. بالرغم من إنكار العراقيين المستمر بأنهم قاموا بهذا العمل، أكد تقرير للأمم المتحدة نشر في آذار ١٩٨٦ «في المناطق المحيطة بعبادان والتي قامت بعثة للتحقيق في الأمم المتحدة بالكشف عليها قد استخدمت فيها الأسلحة الكيميائية وبشكل مكثف ضد مواقع إيرانية من جانب القوات العراقية»[١١] في شباط ١٩٨٦ دفع الإيرانيون - الذين كانوا مصممين على عدم إنهاء الحرب إلا بعد هزيمة العراق والإطاحة بصدام حسين - حشودهم بهجوم جريء وخاطف على الفاو عبر شط العرب[*] وبالرغم من احتلال الفاو لم يكن هناك أي تقدم داخل العراق.

كان للحرب تأثير، وفقا لمصطلحات العلاقات الخارجية، في زيادة اعتماد العراق على الغرب وعلى حلفاء الغرب من العرب المحافظين بما فيهم مصر والأردن وكانت مصر تؤمن قطع غيار للأسلحة السوفييتية عندما كان الاتحاد السوفييتي عازفا عن أن ينغمر في الصراع عن قرب وأمن الأردن طريق إمداد بالترانزيت بالنسبة للبضائع القادمة إلى ميناء العقبة وكان هذا الطريق حيويا جدا لاستيرادات العراق. حاول صدام حسين الربط بين إيران والصهيونية، وذلك لمنفعة بعض سامعيه من العرب، واللذين يتخندق «الجيش العراقي النبيل» الآن في مواضعه لمواجهتهما وبالتالي فإن الحرب «مؤامرة صهيونية دولية» لا تستهدف العراق وحده بل المنطقة بأكملها[١٢] واستخدم مفهوم العروبة والتضامن العربي وباستمرار لتعميم وتوسيع الصراع ولدفع جيران العراق لأن يشعروا بالمسؤولية تجاه بقائه واستمراره. وكان يشار دائما إلى خطر التهديد الإيراني

---

(١١) لقد تم إرسال لجنتين من الأمم المتحدة إلى المنطقة الأولى بين ١٣ و١٩ آذار ١٩٨٤ والثانية من ٢٦ شباط إلى ٣ آذار ١٩٨٦ ونشرت اللجنة الثانية تقريرها في ١٤ آذار ١٩٨٦

[*] كانت الولايات المتحدة تقدم للعراق معلومات رادارية من طائراتها للإنذار المبكر أواكس المتواجدة في الأجواء السعودية فكيف لم تخبر العراق بذلك الهجوم؟! وقد شكا طه ياسين رمضان في حينه بأن الأمريكان قد ضللوا العراق بمعلومات رادارية مغلوطة. [المعرب]

(١٢) هيئة الإذاعة البريطانية في ٨ كانون الثاني ١٩٨٣

«للشعب العربي» وللمشرق العربي ولشبه الجزيرة العربية وللخليج العربي[١٣] وكان هذا التكتيك ناجحا بشكل جيد إذا أخذنا بعين الاعتبار المخاوف التي أثارها الخميني في العربية السعودية والخليج.

لقد تمثل جزء من الثمن الذي كان العراق مستعدا لدفعه من أجل الحصول على دعم الولايات المتحدة في تغيير «ثرثرته» المتشددة حول المواجهة العربية الإسرائيلية. وبعد أيام قليلة من استئناف العراق لعلاقاته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة في ١٩٨٤ أوضح طارق عزيز من خلال حديث للتلفاز الأمريكي بأن بلده سيدعم أية تسوية عادلة ومشرفة بين الدول العربية وإسرائيل. ومضى عزيز إلى أبعد من ذلك ليقول «إن العراق لا يعتبر نفسه طرفا مباشرا في المواجهة لأن إسرائيل لا تحتل أي جزء من التراب العراقي»[١٤] وربما كانت مثل هذه التصريحات أقل إثارة للانتباه مما بدت عليه فعلا، وذلك إذا أخذنا سجل العراق السابق في الشجب المتشدد للتراخي وعدم الفعل العربي في هذا الميدان.

الانعكاس السياسي للحرب على العراق:

لقد تسبب فشل العراق في تحقيق نصر فوري مفاجئ على إيران - والحرب الطويلة التي تلت هجومه - في تقييدات قاسية على القدرة السياسية والاقتصادية للنظام العراقي كما هو واضح بالبينة. لقد تظافر كل من التدمير الناجم عن الحرب، وهي الحرب التي ربط النظام وقائده نفسيهما إليها، والهزائم المستمرة والمخزية للجيش، والمعدل العالي للخسائر البشرية في جبهة القتال والتي وصلت بمجموعها إلى ما يقرب إلى ١ ٪ من إجمالي السكان، في إفقاد ماء وجه حزب البعث وصدام حسين معا. ولم يبقه في السلطة سوى مهارته في استخدام الدعاية، ومخاوف الشعب العراقي من إمكانية قيام جمهورية إسلامية في العراق، مع الوحشية الفظة المطلقة لقوى الأمن.

استمرت عبادة شخصية صدام حسين طوال فترة الحرب وبشكل غير منقوص وقد نص تقرير المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث الذي انعقد في حزيران ١٩٨٢ على: «صدام حسين رمز الحرية والاستقلال والفخر والوحدة والأمل في مستقبل أفضل للعراق وللشعب العربي. وهذه الحقيقة... تحثنا على الاستمرار في المسيرة خلف

---

(١٣) هيئة الإذاعة البريطانية في ٢٩ تموز ١٩٨٣

(١٤) جريدة النهار البيروتية في ٢ كانون الأول ١٩٨٤

الراية التي يحملها بكل الحب الممكن ونكران الذات والشجاعة». وبعد ذلك بسنة كتب أحد الصحفيين تقريرا يقول فيه: «من النادر أن تسير في الشوارع هنا بدون أن تصادف صورة أكبر من الحجم الطبيعي لصدام حسين في الزي العسكري أو بالزي المدني أو بالملابس العربية التقليدية وحتى بالونات الأطفال كانت تحمل صوره»[(١٥)]

كانت الحرب تدعى في بدايتها بقادسية صدام وذلك تيمنا بذكرى انتصار المسلمين على الفرس في سنة ٦٣٦ بعد الميلاد لكن هذه التسمية بدأت بالسقوط إلى الهامش بعد أن تراجع احتمال النصر فيها. وكذلك تم تغيير اسم مدينة الثورة - وهي إحدى ضواحي بغداد - والتي بناها عبد الكريم قاسم[*] في أوائل الستينيات وأصبح اسمها مدينة صدام في تشرين الأول ١٩٨٢

خلال سياق الحرب، لم يكن هناك إلا القليل من المقاومة الشيعية الفعالة ضد النظام العراقي، بالرغم من أنه كان هناك تعبيرات أكثر خطورة حول المعارضة من جانب الكرد والشيوعيين. لقد تم سجن وإعدام الكثير من الشيعة، والكرد، والشيوعيين، وفي آذار ١٩٨٥، كان هناك تقرير يتحدث عن اختفاء (٨٠٠٠) فرد من الذكور من عشيرة البارزاني والذين سبق وأن اعتقلوا عام ١٩٨٣، وفي آذار ١٩٨٦ كتب تقرير من شاهد عيان موثوق يتحدث فيه عن إعدام حوالي (٤٠٠٠) سجين سياسي في سجن «أبو غريب» عام ١٩٨٤[(١٦)] وبرغم ذلك فإن المعارضة الشيعية والشيوعية والكردية قد أضعفت لدرجة كبيرة، وذلك نتيجة لحقيقة أن تلك المجموعات الثلاث لم تكن موحدة، وإما لأنها معادية لبعضها البعض (الأمر الذي لايمكن تفاديه بسبب أهدافها السياسية المتباينة) وإما للأمرين معا. لقد كان معظم أفراد

---

(١٥) تقرير المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث وقد أقتبسناه من: «مسح الشرق الأوسط المعاصر» ١٩٨١ - ١٩٨٢ ص ٥٨٨ - ٥٩٠ وكذلك جريدة إنترناشنال هيرالد تربيون في ٣ آب ١٩٨٣ وكذلك جريدة Frankfurter Allgemeine Zeitung في ٢٤ تموز ١٩٨٤ وفي ٢٤ تموز ١٩٨٥

[*] في الواقع بنى قاسم قسما صغيرا وأسماه مدينة الثورة وأوصل لها الماء والكهرباء وبلط شوارعها. أما القسم الأعظم فقد بناه أصحاب الدور أنفسهم وذلك بعد أن قامت حكومة البعث الأولى وحكومة عارف بترحيل سكان الأكواخ وبعض الأحياء الفقيرة في بغداد ووزعت عليهم تلك الأراضي وذلك لأن سكان الأكواخ كانوا من الموالين للشيوعيين ولقاسم لذا أبعدتهم تينك الحكومتين عن بغداد تخلصا منهم [المعرب].

(١٦) حول الكرد «المفقودين» راجع التايمز في ١ آذار ١٩٨٥ أما مجزرة أبوغريب فقد وصفت في تقرير نشر في الصحافة حررته آن كلويد - عضوة مجلس العموم - في ١٤ آذار ١٩٨٦

المعارضة الشيعية إما غير مستعدين للتعاون مع الكرد وإما غير مستعدين للتعاون مع الشيوعيين. وكانت مجموعة جلال الطالباني الاتحاد الوطني الكردستاني) (أ و ك)، وهي إحدى مجموعات الكرد الرئيسة، على اتصالات متعددة بالبعث في بغداد، وهناك بينة على أنه كان وراء الهجوم الذي جرى بالتعاون مع القوات التركية على الحزب الديمقراطي الكردستاني (ح د ك)، وعلى الموقع الحصين للشيوعيين في جولامه رك في آيار ١٩٨٣[*] على العموم ستتم لاحقا مناقشة أن الطالباني و(أ و ك) يعتبران أن العلاقة الوثيقة لـ(ح د ك) مع طهران خطرة وتهددهما.

لقد استمرت الحيوية الديناميكية الداخلية للنظام العراقي في العمل كالسابق هذا وأن صدام حسين استمر بالتمتع بتحكم فردي مطلق وبشكل متزايد. لقد تم «ترشيق» مجلس قيادة الثورة ليصل عدد أعضائه إلى تسعة فقط وذلك بعد المؤتمر القطري التاسع في حزيران ١٩٨٢ وفي تشرين الثاني ١٩٨٢ نشر تقرير يفيد بأنه تم إعدام وزير الصحة الدكتور رياض إبراهيم حسين بدعوى أنه كان ينتفع من توريد الأدوية لكن يبدو أنه اقترح أن يتنازل صدام حسين عن الرئاسة لصالح أحمد حسن البكر، وقد مر موت الأخير في نهاية ١٩٨٢ بشكل غير ملحوظ تقريبا. تم في تشرين الأول ١٩٨٣ إقصاء اثنين من إخوة صدام غير الأشقاء من منصبيهما وهما برزان رئيس جهاز المخابرات ووطبان محافظ صلاح الدين[١٧] والظاهر أنهما كانا يعملان بشكل أعتبر مستقلا كثيرا عن أخيهما. بالإضافة إلى ذلك استمر النظام في إعدام معارضيه، فقد نشرت تقارير تشير إلى إعدام أعضاء في الحزب الشيوعي، وأعضاء من حزب الدعوة، وأعضاء من منظمات شيعية وكردية أخرى طوال سنوات ١٩٨٣، و١٩٨٤،

---

[*] في خريف ١٩٨٣، وأثناء الفترة التي كان يتفاوض فيها جلال الطالباني مع صدام، قامت مجموعة من (أ و ك) باستغفال بهاء الدين نوري ومن معه من قوات الأنصار الشيوعية ومن ثم استغفلت كريم أحمد الداوود ومن معه من قوات الأنصار بحجة القيام بجولة عسكرية ودية في المنطقة التي يسيطر عليها الشيوعيون. لكنها في حقيقة الأمر كانت تستهدف مقر اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، ولما لم تجدها في المكان الذي كانت تتوقع وجودها فيه عادت وهاجمت مجموعة الأنصار المتواجدة مع كريم أحمد الداوود من الخلف وأسرت ٤٤ فردا منهم. وقام جلال الطالباني بالإشراف بنفسه على إعدام ٤٢ شهيدا منهم ولم ينج منهم سوى كريم أحمد الداوود وشخص آخر تحدث مع آسريه بلغة كردية طليقة فضنوا بأنه كردي فأخلوا سبيله. وحدث ذلك في بشت آشان، وتناقلت الأخبار بأن ذلك الفعل كان بطلب من صدام حسين لأسر اللجنة المركزية لـ(ح ش ع) مقابل مكافأة مالية كبيرة للطالباني [المعرب].

(١٧) الغارديان اللندنية في ٧ تشرين الثاني ١٩٨٣

و١٩٨٥[١٨] وجرت كذلك حركة تنقلات دورية للقادة الميدانيين وباستمرار وكان من النادر ذكر القادة العسكريين بالاسم في الصحافة، وذلك لمنع بروز القادة العسكريين كأبطال، وكذلك لمنع بروز مجموعات معارضة داخل القوات المسلحة.

تاثيرات الحرب على الاقتصاد العراقي:

استمر النظام ولأول سنتين من الحرب في امتلاك أموال كافية تحت تصرفه مكنته من عزل المجتمع العراقي عن الإحساس بحالات الشحة وعن تقنين الحصص التموينية، ومثل هذه الأمور تصاحب التحركات العسكرية عادة.

ولقد رفع النظام، في بداية الحرب، شعار «استمرار الأعمال كالمعتاد»[١٩]

وكانت هناك تنويعة واسعة من المواد الغذائية والاستهلاكية متوفرة. وبالمثل ولحد ١٩٨٣ و١٩٨٤ بقي العمل جاريا في مشاريع التنمية وذلك بعيدا عن تلك المشاريع الموجودة بالقرب من البصرة والتي دمرت بفعل الهجمات الإيرانية أو حتى توقفت عن العمل لكنه ابتدأ بعدها بالتباطؤ أو توقف تماما. وكان ذلك ممكنا جزئيا بسبب أن الاقتصاد العراقي كان بوضع جيد قبل أن تبدأ الحرب وذلك على الأقل في ما يتعلق باهتمام الهيئات المالية العالمية وجزئيا بسبب أن بعض «زبائن» العراق الرئيسين وخصوصا في فرنسا واليابان أصبحوا مدينين[*] بمبالغ طائلة جدا بحيث بدا أن إنفاق أموال أكثر هو الضمانة الوحيدة التي تمكنهم من استعادة ديونهم.[٢٠]

---

(١٨) راجع على سبيل المثال جريدة التايمز في ٢٣ حزيران ١٩٨٣، إذ تقدم تقريرا عن إعدام ٦ أفراد من عائلة الحكيم، وجريدة اللوموند في شباط ١٩٨٣ إذ نشرت تقريرا عن إعدام رياض ابراهيم حسين. وراجع التايمز في ١٩ آذار ١٩٨٤ حيث تقدم تقريرا عن إعدام حوالي (٤٠) كردي، والغارديان في ٢٤ حزيران ١٩٨٤ إذ تضيف إعدام ٣ كرد آخرين، وراجع اللوموند في ٦ نيسان ١٩٨٤ حيث نشرت تقريرا ذكرت فيه بأنه تم إعدام (٣٠٠) شخص على الأقل في ١٩٨٣

(١٩) راجع مقال «لا سبب سيملي إنهاء الحرب» في الإيكونومست العربية العدد ١٣٦ في كانون الثاني ١٩٨١ ص ١٨، وراجع تقرير الإيكونومست الفصلي، وحدة الإيكونومست للإستعلاندمات حول العراق وللأعداد من ١ إلى ٤ لسنة ١٩٨١

[*] من المعلوم أن الشركات الأجنبية كانت تمول فعالياتها في العراق عبر قروض تقدم لها من جهات مصرفية في بلدانها. لذا فإن ما ورد أعلاه يدل على أن العراق قد أصبح مدينا لتلك الشركات بمبالغ أكبر مما كانت هي مدينة به لمصارفها [المعرب].

(٢٠) بكلمات تقرير سكوت Scott Ritter «لقد كانت المشكلة الأساسية في ما يتعلق بالاستمرار في عقد اتفاقات قروض مع العراق تكمن في أنه لأجل حث العراق على دفع فوائد القروض والدفعات المستحقة للديون القائمة، تم الحكم بأنه من الضروري عرض كمية جديدة من القروض»، تقرير =

بحلول عام ١٩٨٣، بدأت الشدة في أن تكون محسوسة، وعجزت مؤسسات الدولة وغيرها عن الإيفاء بتسديد الدفعات المستحقة عليها لصالح المقاولين الأجانب، وارتفعت تكاليف المعيشة بحدة، وخفضت قيمة الدينار العراقي رسميا ووضعت سقوف مالية على تحويلات المليوني عامل أجنبي إلى الخارج(٢١) وطلب كذلك من الأفراد «التبرع» للمجهود الحربي بالمال والحلي، وتمت اذاعة اسماء المتبرعين بشكل دوري من خلال الاذاعة وبهذه الطريقة تم تدبير مبلغ ٤٠٠ مليون دولار. حتى نهاية آب ١٨٨٣ انخفض الاحتياطي العراقي من العملات الصعبة من ٣٠ مليارد دولار (١٩٨٠) الى ٣ مليارد دولار. وهكذا صارت البلاد تحت رحمة عائدات دول الخليج من النفط مع إضافة أقيام ذلك النفط إلى ديون العراق. ولما انخفضت عائدات السعودية من النفط - نوعا ما- من ١١٣ مليار دولار عام ١٩٨١ إلى ٤٠ مليار دولار عام ١٩٨٤ لم يعد السخاء بمثل ذلك القياس وعلى الأخص بالحلي الذهبية[*] وكانت قوائم بالمتبرعين تقرأ بانتظام من الراديو(٢٢) ويبدو أنه تم جمع ما قيمته (٤٠٠) مليون دولار بهذه الطريقة. ممكنا وللأبد. بالإضافة إلى ذلك ضمن حجم القروض، التي تم التعاقد عليها خلال سياق الحرب، بأن يكون العراق مدينا لجيرانه وللبنوك الدولية طوال المستقبل المنظور(٢٣)

بحلول آب ١٩٨٣ هبط احتياطي العملات الصعبة العراقي من ٣٠ مليار دولار في نهاية عام ١٩٨٠[**] إلى ثلاثة مليارات وأصبح البلد معتمدا بالكامل - تقريبا - على

= حول صادرات المعدات الدفاعية والسلع مزدوجة الاستعمال إلى العراق والتحقيقات المتعلقة بذلك. المجلدان الأول والثاني اندن ١٩٩٦ وقد غقتبسته سارة غراهام - براون «معاقبة صدام: سياسات التدخل في العراق» لندن ١٩٩٩ ص ٤.

(٢١) راجع اللوموند في ٥ نيسان ١٩٨٤

[*] كانت هذه التبرعات تجمع بطريقة شبه قسرية وحتى قسرية أحيانا. وكان يطلب من الصناعيين والتجار الكبار، من قبل المنظمات الحزبية، الذهاب إلى القصر الجمهوري والتبرع هناك. وما أجبن هؤلاء!! إذ يذهبون مع عوائلهم إلى القصر الجمهوري والتبرع. أما المكاتب والمحال الصغرى فكانت تمارس على أصحابها ضغوط شديدة مع تهديدات مبطنة إن لم يتبرعوا. وتوقفت غرف النجارة عن تجديد هويات التجار المنتمين إليها ما لم يكونوا قد تبرعوا للمجهود الحربي. [المعرب]

(٢٢) راجع الفاينانشيال تايمز في ٩ كانون الأول ١٩٨٣

(٢٣) تم إعطاء بعض المؤشرات على مديونية العراق في الفاينانشيال تايمز في ٩ آيار ١٩٨٤، حيث ذكرت ضمنيا أنه تم اقتراض ٧,٥ مليار دولار زيادة على ما تم اقتراضه في العام السابق.

[**] وكانت احتياطات العراق قبل بدء الحرب في ٢٢ أيلول ١٩٨٠ تصل إلى ٣٨ مليار دولار وذلك نقلا عن «الفاينانشيال تايمز». [المعرب]

الهبات والصدقات من السعودية ودول الخليج وعلى مبيعات تمثل تأثيراً في الحرب في التعجيل بتوسيع حجم القطاع الخاص في الاقتصاد الذي كان، كما ذكرنا، قد بدأ بالتوسع أصلا، بعد الهزائم العسكرية في صيف ١٩٨٣ شرع النظام قانون ١١٣ لسنة ١٩٨٢ حول تنمية الاستثمار في القطاعين الخاص والمختلط في الصناعة، والذي قدم حوافز استثمارية ملموسة على شكل امتيازات ضريبية، وقروض منخفضة الفائدة للشركات الخاصة وللقطاع المختلط، مع تفضيل خاص للشركات المساهمة. إن تشجيع الشركات الأكبر يعني أن رأس المال أصبح قادرا على التحرك نحو «عمل بحجم أكبر» وهو الذي كان حكرا للقطاع العام سابقا وهذا يدلل على عكس جزئي لتأميمات ١٩٦٤ في بداية عام ١٩٨٤ أعلن النظام بأن تخصيصات الموازنة[*] للقطاع الخاص الصناعي والتجاري ستزداد لتصبح ١٧١٪ من نظيرتها في العام السابق.

أظهرت التطورات في الزراعة نمطا مماثلا وهنا تمثل تأثير الحرب في تكريس وتكثيف النزعات المندرجة ضمن سياسات الحكومة - على الأقل - منذ أواخر السبعينيات[**] لم تتحسن مستويات الإنتاج في القطاع الزراعي كثيرا بالرغم من الاستثمار الكبير من جانب الدولة.

ساهمت الشحة في الأيدي العاملة في القطاع الزراعي [***] والتقييدات الأخرى المرتبطة بالحرب مجتمعة في ضرورة زيادة حجم استيرادات المواد الغذائية زيادة كبيرة ومن ضمنها استيراد (٨٢٠٠٠٠) طن من الحبوب في كانون الأول ١٩٨٢ وفي نفس الوقت كان ٨٠ ٪ من القروض التي منحتها الدولة عام ١٩٨١ من نصيب القطاع الخاص، وحصلت صيغة من «إعادة الخصخصة» التدريجية في القطاع الزراعي. وفي

---

[*] هنا عدم تمييز واضح بين شيئين وهما موازنة الدولة والتخصيصات المالية للاستيرادات، إذ تتعلق موازنة الدولة بما يطلق عليه اسم الإنفاق العام وهو يتمثل في الأموال التي تنفقها الدولة على نشاطاتها، أما التخصيصات المالية لاستيرادات القطاعات المختلفة فهي أموال تدفعها تلك القطاعات بالدينار العراقي إلى مصرف الرافدين، لكن يقوم المصرف المركزي بتأمين ما يعادلها بالعملات الصعبة لكي تستورد تلك القطاعات ما يلزمها. وما عناه القرار هو التخصيصات المالية للاستيرادات. وعدم التمييز هنا طبيعي تماما إذ لم تألف أوربا مثل تلك الإجراءات من تقييد حركة رأس المال سوى لفترات قصيرة بعد الحرب العالمية الثانية [المعرب]

[**] وهذه سياسات سهل فيها النظام لأزلامه أمر السيطرة على الأراضي الزراعية وذلك عبر توسيع القطاع الخاص في الزراعة. [المعرب]

[***] تم الاستيعاض عن العمال العراقيين في قطاع الصناعة ولدرجة جيدة باستقدام العمال المصريين والعرب، اما في الزراعة فكانت هذه الاستعاضة أصعب نسبيا. [المعرب]

ظل ترتيب فرض منذ كانون الثاني ١٩٨٣، عرضت وزارة الزراعة منح إيجارات للأراضي لفترات من خمس إلى عشرين سنة للأفراد وللشركات المحلية أو العربية والتي يفترض أن تكون مهيأة لزراعة المحاصيل التجارية[٢٤] ولم يعد الفلاحون مجبرين على الانتماء أو بيع منتوجاتهم إلى الجمعيات التعاونية الزراعية أو مزارع الدولة، وسمح لهم ببيع حاصلهم مباشرة إلى القطاع العام أو إلى أسواق البيع بالجملة في القطاع الخاص. لقد أثبتت ظروف الحرب وبالبينة بأنها مفيدة لأقصى الحدود للأفراد الذين يملكون المعرفة والتسهيلات لاستثمار حاجة النظام الماسة للمنتوجات الزراعية والصناعية. بعيدا عن المأساة الإنسانية المروعة المرافقة للحرب كانت هناك ضغوط قليلة آنية لوقف الحرب. نجحت إيران في تصدير كميات كافية من النفط لخدمة ماكنتها الحربية الكبيرة وإلى حين نهاية الحرب، بينما ازدادت صادرات العراق النفطية تدريجيا بعد فتح خط أنابيب النفط المار عبر جنوب تركيا. بالإضافة إلى ذلك كانت ثمانينات القرن العشرين فترة أزمة رئيسة في عالم الصناعة النفطية، مع هبوط حاد ودائم في أسعار النفط. لقد انخفض إنتاج النفط في منطقة الخليج بأجمعها، في الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٣ من ٢١,٣ مليون برميل يوميا إلى ١١,٣ مليون برميل يوميا[٢٥] وكما أكد زميلان من معهد بروكينغ في ١٩٨٤ «بأنه. من المحتمل أن تؤمن حالة اللا غالب ولا مغلوب في الحرب طويلة الأمد أسواقا نفطية جيدة وسهلة نسبيا للسنوات القليلة القادمة»[٢٦] لذا لم يكن من مصلحة منتجي ومستهلكي النفط الكبار أن يتم وضع نهاية للحرب. كان من الصعب على دول الخليج والعربية السعودية أن تتوقف عن تمويل العراق، وذلك لأنه كان بإمكان العراق دائما الادعاء بأنه يحمي حلفاءه وذلك بمنع تصدير «الثورة الإيرانية» [إلى تلك البلدان]. والأكثر مرارة وسخرية، فإن الخسائر البشرية والاقتصادية التي كتبت على العراق في أواخر الثمانينيات كانت تعني بأن العراق قد بدا وكأنه يمثل تهديدا قليلا جدا لجيرانه قياسا

---

(٢٤) بحلول كانون الثاني ١٩٨٤ كانت الحكومة قد وقعت على (٣٠٠) مقاولة مع شركات زراعية محلية وعربية وذلك خلال عام ١٩٨٣ وسمح القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٣ بإيجار قطع أراضي تصل مساحاتها إلى (٤٠٠) هكتار [أي ١٦٠٠ دونم] للأفراد في القطاع الخاص راجع المجلة الاقتصادية للشرق الأوسط (MEED) في ١٣ كانون الثاني ١٩٨٤

(٢٥) راجع سلسلة «نفط وغاز الشرق الأوسط» التي تنشرها شركة أكسون عدد ١٩٨٤ ص ٥.

(٢٦) «النفط وحصيلة الحرب الإيرانية العراقية» مقتبس في تقرير (MERIP) رقم ١٢٥ \ ١٢٦ في تموز وأيلول ١٩٨٤ ص ٤٠ - ٤٢.

على ما كان يمثله في نهاية سبعينات ذلك القرن. وعلاوة على ذلك، فقد كان من غير المحتمل دائما أن تكون الكويت أو العربية السعودية قادرة على أن تتحمل التفكير في [قبول] نصر إيراني، مهما كان الثمن، مع كل التضمينات التي يمكن أن يفرضها ذلك النصر على أمنهما هما.

آخر سنتين من الحرب: ١٩٨٦ - ١٩٨٨

بحلول منتصف عام ١٩٨٦، يبدو أن الخسائر الهائلة في الطرفين قد أنتجت حالة لا غالب ولا مغلوب حيث تخندق الطرفان في مواضعهما بدون أن تبدو أية نهاية منظورة للحرب. بالإضافة إلى ذلك، بدأ عبء وجوب دعم العراق ماليا في التسبب بتقييدات قاسية على اقتصادي الكويت والعربية السعودية. وبعد فشل مؤتمر الأوبك في تشرين الأول ١٩٨٥ في الوصول إلى اتفاق مرض لتوزيع حصص الصادرات النفطية بين أعضاء المنظمة، قررت العربية السعودية زيادة صادراتها النفطية، وبالتالي دفعت أسعار النفط إلى الهبوط وذلك في محاولة لخدمة العراق ولإرباك الاقتصاد الإيراني معا. لقد ازدادت صادرات العربية السعودية من النفط من مليوني برميل يوميا إلى ٤,٥ مليون برميل يوميا، وهبطت أسعار النفط من ٢٧ دولار للبرميل في ١٩٨٥ إلى ١٥ دولار للبرميل في بداية ١٩٨٦[٢٧] بحلول عام ١٩٨٧، قاد التأثير المتراكم لهذه التطورات إلى تحول رئيس في الحرب. وقد بدأت إيران والعراق بالقيام بمحاولات جدية لتدمير منشآت تصدير النفط لدى الطرف الآخر، وقام العراق بهجمات مستمرة، وإن كانت غير ناجحة عموما على الناقلات التي تنقل النفط الإيراني. بالإضافة إلى ذلك فمن المفترض أن المخاوف من انهيار العراق والأصداء الواسعة لمثل ذلك قد فرضت على جيران العراق من العرب أن يلزموا أنفسهم بدعمه وبشكل لا يقبل أي بديل آخر، وخصوصا بعد الهجوم الإيراني على البصرة في كانون الثاني - شباط ١٩٨٧، وبعد «حرب المدن» التي رافقت ذلك الهجوم. لذا أصبحت الحرب تعني المنطقة [بأكملها] وبشكل متزايد، وهذا هدف كان صدام حسين يحاول تحقيقه منذ فترة طويلة. لقد أدى الانشغال السعودي والكويتي الأكبر في الحرب إلى تدويل الحرب حالما أصبحت مصالح الغرب معنية بشكل أكثر بذلك الصراع.

---

(٢٧) ويتمثل سبب آخر في زيادة العربية السعودية لصادراتها النفطية في أنها قررت استعادة حصتها السابقة في السوق. وفي مؤتمر الأوبك في آب ١٩٨٦ تخلى السعوديون عن حرب الأسعار لأسباب شتى. ديليب هيرو «الحرب الأطول: الصراع العسكري الإيراني العراقي» لندن ١٩٨٩ ص ٢١٣ - ٢١٥

تأثر موقف الكويت تجاه الحرب، وبشكل كبير بالهجوم الإيراني الناجح على الفاو في ١٩٨٦، الأمر الذي شعرت فيه الكويت بأن [الإيرانيين] أصبحوا قريبين جدا منها وهذا مما لا يريح الكويت. فوضعت قواتها بوضع الاستعداد التام واتخذت موقفا إعلاميا مؤيدا للعراق بصورة أكبر. وبالمقابل، وبعد الغارات العراقية على منشآت تصدير النفط الإيرانية في آب ١٩٨٦، بدأت إيران بتصعيد هجماتها على ناقلات النفط الكويتية. في ذلك الوقت اتصلت الكويت بكل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وطلبت منهما الحماية البحرية. بالرغم من أن مساهمة الاتحاد السوفييتي كانت هامشية (لقد أجر ناقلات نفط سوفييتية قليلة للكويت) وكان مجرد الإشارة إلى المساهمة السوفييتية في مثل ذلك كرة للبيريسترويكا، يثير مخاوف كبيرة في واشنطن بحيث إن إدارة ريغان لم تواجه صعوبة تذكر في الحصول على دعم كامل من الكونغرس من أجل تحريك «استجابة أمريكية» ملائمة. وتمثل التأثير العام لهذا في وقوف الولايات المتحدة إلى الجانب العراقي بشكل قوي وثابت(٢٨)، وهذا ميل كان يختمر لبعض الوقت وازداد زخما بحيث أصبح عاملا حاسما في خسارة إيران للحرب في النهاية. خلال بقية فترة الحرب قامت سفن القوات البحرية الأمريكية بهجمات متعددة على الناقلات الإيرانية وعلى منشآت النفط الإيرانية، وقامت بكل التعاون الوثيق مع العراق. وبمثل ما كان تحول الولايات المتحدة الثابت والقوي نحو دعم العراق. شهد عام ١٩٨٧ دعما سوفييتيا قويا للعراق، ووصل حجم التجارة بين الاتحاد السوفييتي والعراق إلى (١٢٠٠) مليون دولار محققا زيادة بنسبة ٤٦ ٪ عن عام ١٩٨٦(٢٩) في آب ١٩٨٧ وقع العراق والولايات المتحدة على اتفاقية اقتصادية وتقنية لمدة خمس سنوات، مصحوبة بمساعدات غذائية من الولايات المتحدة بقيمة مليار دولار. وفي نفس الوقت كانت الولايات المتحدة وبلدان غربية كثيرة تجهز العراق سرا وعبر بلدان ثالثة بأسلحة معقدة بما في ذلك وسائل تصنيع الأسلحة الكيميائية والبايولوجية (المانيا)(٣٠)[*]، أو جعلت من الممكن للعراق، بطرق أو بأخرى، شراء

(٢٨) أعلنت الولايات المتحدة بأنها ستحمي ناقلات النفط الكويتية حال رفعها لعلم الولايات المتحدة.

(٢٩) هيرو، مصدر سابق ص ٢٣٩.

(٣٠) تم توثيق دور المصانع الألمانية في تجهيز الأسلحة الكيميائية للعراق في كتاب دافيد ماك دو وول «تاريخ الكرد الحديث» لندن ١٩٩٦ ص ٦٣١ - ٦٦٧

[*] جهزت ألمانيا مصنع إنتاج الأسلحة الكيمياوية وكان الوسطاء ثلاثة أشخاص: الأول علي قاضي، ومن سخرية الأقدار أن يكون علي قاضي ابن القاضي محمد رئيس جمهورية مهاباد الذي أعدمه الشاه لكن ابنه علي كان من حاشية الشاه في آخر أيامه ويحمل علي قاضي الجنسية الألمانية عند =

تلك الأسلحة إما مباشرة وإما عبر بلدان ثالثة وغالبا ما كان ذلك خرقا لقوانين تلك البلدان ولضوابطها.(٣١)

بعد أن أصبح الوضع في جنوب العراق وكأنه تحت التحكم الأقوى [من جانب صدام] حوّل صدام حسين اهتمامه الآن نحو العراق الشمالي حيث كانت بعض المناطق الحدودية تحت الاحتلال الإيراني بحكم الأمر الواقع منذ تموز عام ١٩٨٣ وبموجب قرار مؤرخ في ٢٩ آذار ١٩٨٧ عين صدام حسين ابن عمه «المرعب» علي حسن المجيد كمسؤول أعلى في الشمال وقد سجل هذا التعيين بداية، أو ربما التصعيد التدريجي وإلى درجة تفوق التصور لحملة للإبادة الجماعية للشعب الكردي. وفي سياق ذلك العام، وعقب عملية كانت قد بدأت بالتصاعد تدريجيا منذ ١٩٧٧، تم محو حوالي (٣٩٩) قرية، أي تم ترحيل سكانها ومن ثم دكت منازلها ولوثت آبارها وإما ردمت بالإسمنت. في نيسان ١٩٨٧، وكما وصف السيد مكية وبوضوح شديد فقد رجمت قرية «شيخ ويسان» بالأسلحة الكيميائية، ورحّل الناجون من سكانها. يمكن أن ينظر الآن إلى هذا الهجوم والهجومات الأخرى المماثلة وكأنها مقدمة لحملة أكثر تنظيما ضد الكرد والمعروفة باسم «الأنفال» والتي بدأت بعد حوالي سنة من ذلك.(٣٢)

في ٢٠ تموز ١٩٨٧، وبعد ضغوط دولية ملحوظة، أصدر مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة قراره المرقم ٥٩٨، والذي دعا إلى وضع نهاية للحرب ووعد

= زمن التوقيع على عقد تجهيز المصنع، والثاني سردار داوود فتاح الجاف وكان والده من النواب الذين كانوا يفوزون بالتزكية في انتخابات أيام العهد الملكي، وعندما هرب الشاه إلى العراق بعد انقلاب الدكتور محمد مصدق، عينت الحكومة العراقية آنذاك والد سردار مرافقا للشاه طيلة مكوث الأخير في العراق. ويحمل سردار ثلاث جنسيات: عراقية، وإيرنية، وأمريكية وقد اطلعت شخصيا على جوازات سفره الثلاث. والثالث سرتيب شوكت أحمد الجاف ووالده ابن عم والد سردار. ومن الطريف أن صداما استدرج علي قاضي إلى العراق ومن ثم فرض عليه الإقامة الجبرية لكن «مدللا» وذلك خوفا من تسرب خبر الصفقة، ولم تحرك الحكومة الألمانية ساكنا لإطلاق أحد رعاياها، ولم يخرج علي قاضي من الإقامة الجبرية إلا بعد أيام من إخراج الجيش العراقي من الكويت في ١٩٩١ [المعرب].

(٣١) للوقوف على أمثلة عن الشرعية المشكوك فيها لهذه الصفقات راجع تقرير لجنة سكوت المذكور سابقا. وفي سياق جلسات الاستماع إلى نشاطات وكالة الاستخبارات الأمريكية في الكونغرس عام ١٩٩٣ برز أن حكومة الولايات المتحدة قد أقرضت العراق فعليا (٥) مليارات دولار عام ١٩٨٥ من خلال فرع المصرف الإيطالي «بانكا دي ناتسيوناله دي لافورو» في أطلنطا.

(٣٢) كنعان مكية «الجريمة، والصمت، والحرب، والطاغية، والانتفاضة، والعالم العربي» لندن ١٩٩٣ ص ١٦٤

بتشكيل لجنة تحقيق لتحديد الطرف المعتدي في الحرب. قبل العراق ذلك القرار لكن إيران ماطلت في الموافقة[٣٣] برغم ذلك ورغم أن إيران قد أضعفت، كما تبينه القرائن، لكنها احتفظت بقدرتها على توجيه ضربات جدية للعراق، وكذلك على الاستمرار باحتلال أراض عراقية. في ربيع ١٩٨٨ قامت إيران بشن هجوم على شمال العراق بمساعدة كل من (ح د ك) و(أ و ك) واحتلت مدينة حلبجة في ١٥ آذار ١٩٨٨ وقامت القوة الجوية العراقية في اليوم التالي بقصف حلبجة بالغازات السامة، مسببة موت حوالي (٥٠٠٠) شخص من المدنيين وفي هروب أكثر من مائة ألف آخرين من المدنيين إلى إيران وتركيا.[٣٤]

في نيسان وحزيران استخدمت القوات العراقية الغازات السامة في استعادة الفاو[*] ومهران.

بحلول هذا الوقت تفتّتت المقاومة الإيرانية بشكل واضح وأُحبط سعي الحكومة في طهران بصورة أكثر بعد إسقاط طائرة ركاب مدنية إيرانية بواسطة طراد أمريكي في بداية تموز ١٩٨٨ وفي سلسلة من التراجعات العسكرية نجم عنها أن إيران فقدت جميع الأراضي العراقية التي كانت تحتلها تقريبا وذلك بحلول منتصف تموز. وفي ١٨ تموز أعلن الخميني بأن الحكومة الإيرانية تقبل، في ذلك الوقت قرار مجلس الأمن المرقم ٥٩٨ وبدون أية شروط. استمر العراقيون خلال بقية شهر تموز في دفع القوات

---

(٣٣) هيرو، مصدر سابق ص ٢٣٩

(٣٤) ماك دو وول مصدر سابق ص ٣٥٧ - ٣٥٨، وغراهام - براون مصدر سابق ص ٢١٤.

[*] بعد دخول صدام حسين إلى الكويت روى الملك فهد قصة استعادة الفاو بشكل مختلف. ففي معرض سعيه لإثبات جنون صدام روى الملك كيف وصل صدام مطار الرياض في الثالثة والنصف صباحا ورفضه شرب القهوة إلا بعد أن يعده الملك فهد بأن يلبي طلبه ثم روى الملك إلحاح صدام عليه للتوسط لدى أصدقائه الأمريكان لإعادة الفاو إلى العراق، وتحت ذلك الإلحاح اضطر الملك فهد إلى الاتصال بأصدقائه في واشنطن فتلقى الملك ردا بأن ينتظر الجواب على طلب صدام بعد بضع ساعات، وفعلا جاءه الرد بأن على صدام أن ينتظر مدة أسبوع ويتوجه بعدها لاستعادة الفاو.
ويثبت حديث الملك هذا أن الإرادة التي فرضت حرب العراق مع إيران والإرادة التي أنهتها هي إرادة الولايات المتحدة. وأعلن النظام «تحريره» للفاو واندهش العراقيون عندما شاهدوا خلو المواضع الإيرانية السابقة من جثث القتلى، كما أظهرها البرنامج التلفازي «صور من المعركة» وارتكب إعلام النظام غلطة بأن نشر صور سيارات تحمل لوحات تسجيل إيرانية لكن الأرقام ٤، ٥، ٦ كتبت بنفس طريقة كتابتها في المشرق العربي بينما من المعلوم أن الإيرانيين يكتبوها بشكل مختلف، وكان هذا موضوع تندر هامس وزاد الحديث الهامس بأن الفاو قد سلمت تسليما ولم يتم تحريرها كما يدعي النظام. [المعرب].

الإيرانية خارج العراق الأوسط والجنوبي. وتحقق في ٢٠ آب وقف لإطلاق النار.

الأنفال عام ١٩٨٨:

باختصار، جلبت الحرب مع إيران والتي كان القتال فيها يدور في القسمين الأوسط والجنوبي، قدرا ملموسا من الراحة لشمال العراق ولسكانه الكرد. إذ سبق وأن أدت سياسات الترحيل [السابقة] إلى تدمير ما يصل إلى (١٤٠٠) قرية وذلك لحين ١٩٧٨[٣٥]، ونقل ما يصل إلى (٦٠٠ ٠٠٠) من ساكني القرى إلى «المجمعات»، وهي مخيمات تفتقر إلى أبسط وسائل الراحة في كردستان، وكذلك أدت إلى نقل أعداد كبيرة من الكرد للإقامة في جنوب العراق. وفي نفس الوقت استمرت الأحزاب الكردية في عدم الثقة ببعضها البعض وحتى كانت متعادية فيما بينها، فقد كان الطالباني وحزبه الاتحاد الوطني الكردستاني (أ و ك) كثير الشكوك بالعلاقات الوثيقة بين البارزانيين وطهران، وخصوصا دور (ح د ك) في الحملة التي شنتها طهران ضد الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني في كردستان إيران (ولأسباب جلية كان الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني بزعامة عبد الرحمن قاسملو مدعوما من قبل حكومة بغداد). ومن جانبهم كان (ح د ك) والبارزانيون يشكون بالعلاقات الوثيقة لـ(أ و ك) مع كل من دمشق وأنقرة، ومع قيادة الحزب الشيوعي العراقي بالرغم من أن التكتلات في الحزب الأخير في أواخر الثمانينيات قادت الحزب إلى أن يوزع دعمه بين (أ و ك) و (ح د ك). ويبدو أن مثل هذه الانقسامات لا يمكن تفاديها إذا أخذنا بعين الاعتبار التدمير الذي فرضه النظام العراقي على منطقة كردستان.

ما بين تموز وتشرين الأول من عام ١٩٨٣ احتلت القوات الإيرانية مدن: حاج عمران، وبنجوين، وقلعة دزة، وجميعها تبعد أميالا قليلة عن الحدود الإيرانية داخل العراق، وذلك بمساعدة (ح د ك). واستنادا إلى ماك داو وول، فإن هذه الحركات كانت جزئيا ضد بغداد وجزئيا ضد الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني وضد الأكراد العراقيين الذين كانوا يدعمونه، ويعني ذلك (أ و ك) ضمنيا[٣٦] وفي هذا الوقت تم نقل الـ (٨٠٠٠) فرد من الذكور من البارزانيين من معسكر اعتقالهم قرب أربيل، وبعد ذلك بوقت قصير بدأ الطالباني بالتفاوض مع صدام حسين وأدت تلك

(٣٥ (ماك دو وول، مصدر سابق ص ٣.

(٣٦) نفس المصدر السابق ص ٣٤٨.

المفاوضات إلى إعلان وقف لإطلاق النار في كانون الأول بين (أ و ك) وبين الحكومة العراقية، واستمر وقف إطلاق النار إلى كانون الثاني ١٩٨٥ أثناء فترة وقف إطلاق النار تلك كان من الممكن نقل الكم الهائل من القوات العراقية التي كانت تحتل كردستان إلى الجبهة الجنوبية. في تشرين الثاني ١٩٨٦ التقى قادة (أ و ك) و(ح د ك) في طهران لتشكيل جبهة بينهما، ولأشهر قليلة في ١٩٨٧ بدا وكأن التحالف بين إيران «وجميع» الكرد قد يفرض خطرا جديا على النظام في بغداد. وفي تقديره للجدية المحتملة للموقف، عين صدام حسين ابن عمه حاكما عاما لشمال العراق في آذار ١٩٨٧ ومن نتائج ذلك التعيين ما حدث في كل من «شيخ ويسان» وحلبجة كما تم وصفه توا. كانت نية [علي حسن] المجيد إخلاء المنطقة من سكانها بحيث لا يمكنهم دعم المغاورين. لقد تم نسف القرى ونقل سكانها. تم تجنيد أعداد كبيرة من الرجال في] أفواج [الجحوش أو القوى الكردية الموالية للحكومة، وغالبا ما قبل الكرد التسجيل في تلك الأفواج إما ضمانا لسلامة قراهم أو عشائرهم وإما لتحاشي أن يتم إرسالهم إلى جبهات القتال [مع إيران][٣٧] بعد أحداث حلبجة(آذار ١٩٨٨)، تم استخدام الهجمات بالأسلحة الكيميائية لتدمير القرى عبر كردستان [العراق] كلها. يقدر ماك داو وول بأنه تم قتل ما بين (١٥٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠٠) من الكرد في هذه العمليات (تقريبا في الفترة ما بين آذار وتشرين الأول من عام ١٩٨٨)، وقد مات قسم منهم جراء القصف بالأسلحة الكيميائية والقسم الآخر نقل إلى مناطق نائية من العراق حيث تم إعدامهم هناك. توجد لدى (أ و ك) لائحة تضم (٣٨٣٩) قرية مدمرة، وتمكن (٦٠٠٠٠) من المحظوظين الكرد من عبور الحدود إلى تركيا، وربما دخل (١٠٠٠٠٠) آخرون إلى إيران. أحدث كل من قصف حلبجة بالأسلحة الكيميائية في ١٩٨٨، والهروب اللاحق للكرد إلى تركيا وإيران، والأخبار التي تناقلتها لاحقا عن تجاوزات الأنفال (وهذا ما كانت تسمى به عملية الإبادة الجماعية للكرد)، (أحدثت) رد فعل ضئيل من جانب أسياد النظام العراقي في الغرب، ولم يتجاوز رد الفعل هذا بعض الإحساس بعدم الارتياح، وربما الإحساس بأن طفلا عنيدا صعب المراس قد تجاوز حدوده قليلا!! وكما تم توضيحه بإسهاب فيما بعد، فإن ضرب حلبجة كان، ببساطة، بداية لحملة أكبر وأكثر تكثيفا، بالرغم من أن حجمها ووحشيتها في ذلك

---

(٣٧) نفس المصدر السابق ص ٣٥٤ - ٣٥٧ وهذا تصحيح مفيد لكل التأويلات المتطرفة لدور الجحوش.

الوقت حتى بالنسبة لأعضاء المعارضة في المنفى(٣٨) ومع مرور الزمن، يتبين أن وكالات الاستخبارات في الولايات المتحدة وبريطانيا قد امتلكت فكرة واضحة تماما حول ما كان يجري هناك (من المفروض أنه يمكن رؤية دك البنية التحتية من صور الأقمار الصناعية) لكن حكومات الغرب (بما في ذلك حكومة فرنسا التي أظهرت سابقا بعض التعاطف مع مأزق الكرد العراقيين) أدركت أن الإدانة العلنية المباشرة [لتلك الأفعال الوحشية] ستكون مضرة بالنسبة لمصالحها التجارية(٣٩) وبقيت صامتة على العموم. وحسب صياغة السيد كنعان مكية بعبارات أخرى فإن حجم الإجرام وحجم الصمت كانا كبيرين ويمكن ملاحظتهما فعلا.

الوضع السياسي والعسكري بعد الحرب:

كانت كلف الحرب الإنسانية والاقتصادية تتصاعد بشكل مذهل. يقول ديليب هيرو بأن المصادر الغربية تقدر عدد القتلى بـ(٤٠٠ ٠٠٠) قتيل وأن ربعهم تقريبا من العراق[*] وثلاثة أرباعهم من إيران، وربما كان عدد الجرحى (٧٥٠ ٠٠٠) جريحا(٤٠) وقد حسب السيد مفيد بأن كلفة الحرب الكلية كانت ٤٥٢,٦ مليار دولار على الجانب العراقي ومبلغ ٦٤٤,٣ مليار دولار على الجانب الإيراني وكانت هذه الحسابات مبنية على الربط بين الدمار الذي أصاب البنية التحتية، وإيرادات النفط

---

(٣٨) مهما يكن السبب، فقد استغرق اختراق أخبار رعب الأنفال إلى الغرب بعض الوقت. لذا سمعنا بحلبجة ولم نسمع بالأنفال، عندما كتبنا مسودة الطبعة الثانية من هذا الكتاب (١٩٩٠)، ولم يظهر الوصف التخطيطي للسيد مكية إلى حين عام ١٩٩٣ بعد ٣ سنوات أصبح من الجلي أن معظم الكرد القاطنين في حلبجة قد قتلوا بها (أي قصف حلبجة بالغازات السامة) بعد الانتفاضة فقط عندما نشر المنتفضون أشرطة بالفيديو للقصف بالغازات السامة (وكانت هناك مشاهد من عدم الاقتناع ومن النحيب الهائل عندما كانت تعرض تلك الأشرطة، مقتبس من فالح عبد الجبار «لماذا فشلت الانتفاضة» في الكتاب المشترك الثاني «للحملة ضد الاضطهاد ومن أجل الحقوق الديمقراطية في العراق» الذي حررمن قبل فران هازلتون بعنوان «العراق منذ حرب الخليج: مواضيع للديمقراطية» لندن، مطبعة زد ١٩٩٤ ص ١٠١

(٣٩) غراهام - براون مصدر سابق ص ٦

[*] يعتقد العراقيون بأن عدد قتلى العراق في الحرب الإيرانية وحدها قد تجاوز ربع مليون إنسان، وهناك رقم مقارب من معوقي الحرب ناهيك عمن جرح وشفي من جراحه، إضافة للأسرى والمفقودين. [المعرب]

(٤٠) هيرو، مصدر سابق ص ٢٥٠

التقديرية التي لم تتحقق بسبب الحرب، والخسائر المقدرة في الناتج القومي العام[٤١] ولوضع هذا الأمر في منظور معين فإن الكاتب يشير إلى أن الرقم الكلي يتجاوز جميع عائدات العراق وإيران النفطية منذ بداية تصدير إيران والعراق لنفوطهما في ١٩١٩ و١٩٣١ على التوالي ولحين نهاية الحرب، بمقدار ٦٧٨,٥ مليار دولار.

كانت هناك، في السنتين ما بين انتهاء القتال وبين الغزو العراقي للكويت، محاولات مختلفة للوصول إلى تسوية دائمة. وعلى العموم، تشبث العراق بموقفه في المفاوضات، ويعود ذلك بأغلبه إلى رغبة صدام حسين في أن ينظر إليه وكأنه اكتسب نصرا ذا مغزى كامل، ومن المحتمل أيضا بسبب تضمينات الفقرة السادسة من قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ (أي البحث في المسؤولية عن البدء بالصراع) التي قد تشير إلى أن العراق هو الذي بدأ الحرب. لذا رفض العراق عرضا سوفييتيا لترتيب لقاء (وبالتالي التعجيل بـ)مفاوضات مباشرة وجها لوجه في أوائل ١٩٨٩، واستمرت هذه الحالة غير الحاسمة إلى حين غزو الكويت. وبرغم ذلك وبالرغم من أن العلاقات بقيت متوترة لم تكن هناك أية علامة على أن استئناف العداء الكامل محتمل أبدا. في (١٥) آب ١٩٩٠ أي بعد أسبوعين من غزو [صدام] للكويت، عرض صدام حسين، وبدون أي حياء، لإيران تسوية تستند إلى كل من التطبيقات الكاملة لقرار مجلس الأمن ٥٩٨، وإلى إعادة إحياء اتفاقية الجزائر في آذار ١٩٧٥، والتي سبق له وأن مزقها بشكل احتفالي في التلفاز العراقي قبل عشر سنوات. وتسبب هذا في الاعتراف العلني بأن كل الحرب [مع إيران] وبتكاليفها الإنسانية والمادية، قد أصبحت لا معنى لها وبشكل قاس.

بالرغم من حقيقة أن العراق لم يكن تحت ضغوط جدية لإعادة دفع ديونه في نهاية الحرب، فإن المدى الواسع لمديونيته في آب ١٩٨٨ قد عقَد، بالتأكيد، أمر التحول من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلام. وبصرف النظر عن الديون، فإن قائمة استيرادات الأغذية العراقية السنوية وصلت، على الأقل، إلى ٣ مليارات دولار (يأتي نصفها من الولايات المتحدة ونصفها الآخر من تركيا تقريبا). وقد قدرت الكلف السنوية للاستيرادات لأغراض مدنية وعسكرية ولإعادة الإعمار بحدود (١١) مليار دولار للفترة في أوائل التسعينات. وبرغم ذلك، فقد كان أحد تبعات الحرب الأبعد تأثيرا، وربما على العكس من الكثير من الآمال والتوقعات والمتمثل في أن العراق قد

---

(٤١) كامران مفيد «التبعات الاقتصادية لحرب الخليج» لندن ١٩٩٠ ص ١٢٧ - ١٢٨ و ١٣٥ - ١٤٠

برز بعد الحرب وهو أكثر قوة من الناحية العسكرية من حاله عندما دخل الحرب في ١٩٨٠ لقد كان تعداد الجيش العراقي عام ١٩٧٩ - ١٩٨٠ (١٩٠٠٠٠) فرد، وبحلول عام ١٩٨٧ - ١٩٨٨ وصل تعداده إلى أكثر من خمسة أضعاف ذلك أي حوالي مليون فرد، وكانت هناك زيادات محسوسة في المعدات الحربية:

	١٩٧٩ - ١٩٨٠	١٩٨٧ - ١٩٨٨
الدبابات	١٩٠٠	٦٣١٠
الطائرات القتالية	٣٣٩	أكثر من ٥٠٠
المروحيات	٢٣١	٤٢٢
المصفحات	١٥٠٠	٤٠٠٠

بالإضافة إلى ذلك، بنى العراق صناعة حربية مهمة[٤٢] بحلول نهاية الحرب والتي شملت منتوجاتها صواريخ أرض - أرض استنادا إلى صواريخ «سكود» السوفييتية الصنع، والتي طورت بمساعدة مصرية وأرجنتينية. وقد أصبحت مؤسسة التصنيع العسكري جزءا من وزارة الصناعة والتصنيع العسكري، وأنيطت رئاستها بحسين كامل المجيد، وهو زوج ابنة صدام، في تموز ١٩٨٨[٤٣] بحلول عام ١٩٨٩ - ١٩٩٠ بدأ حجم الإنتاج الحربي العراقي بإثارة اهتمام عالمي جدي وأصبح من المعلوم، وعلى نطاق واسع، أن العراق كان يصنع أسلحة كيميائية، وصواريخ متطورة، ولم يبق بعيدا عن اكتساب الوسائل اللازمة لإنتاج أسلحة نووية. وكانت المكونات الأساسية لجميع هذه الأسلحة تجهز من قبل شركات في أوربا الغربية والولايات المتحدة. لقد أشر استحداث وزارة جديدة تربط بين كل من التصنيع المدني والعسكري إلى مرحلة في مركزة الاقتصاد والقوة السياسية، إضافة إلى تقوية إشراف الحكومة وإدارتها لمعظم القطاعات المهمة في الصناعة، فإن حقيقة تلك الوزارة، والتي شملت مهامها مجمعات تصنيع بتروكيميائية كبيرة، كانت جزءا من القوات المسلحة وكانت تدار اعتمادا على بنى القيادة العسكرية بالرغم من ظهور صدام حسين ببدلة مهيب قبل اندلاع الحرب،

(٤٢) نفس المصدر ص ٨٧ و ٨٨.

(٤٣) أصبح حسين كامل قائدا للحرس الجمهوري في زمن توسيع مجلس قيادة الثورة في تموز ١٩٧٩ لتفاصيل تصنيع الأسلحة أنظر تقرير وحدة استعلامات الإيكونومست حول العراق العدد ٤ لسنة ١٩٨٨ و العدد ٢ لسنة ١٩٨٩

فإنه لم يمتلك أية خبرة عسكرية، وفي الحقيقة لايملك سوى رتبة عسكرية فخرية، وهذا أمر سلبي تماما في زمن السلم وأكثر سلبية من ذلك عندما تحول القتال إلى حرب مواضع طويلة الأمد، تلك الحرب التي ربط صدام نفسه ومستقبله بها. ومع تقدم الحرب، ولم تبدُ أية نهاية منظورة لها، أصبح لسلك الضباط أهمية أكبر وبشكل لا يمكن تفاديه. بالإضافة إلى ذلك كانت هناك، وبشكل دائم، إمكانية بروز منافسة أو تحد للرئيس من بين صفوف الضباط.

لأجل الوقاية من مثل هذا الاحتمال، فرض صدام حسين أكبر تحكم ممكن على الجيش وقادته الأمر الذي أضر بسير المعركة أثناء الحرب وبشكل جدي. فلم يقتصر الأمر على الصعوبة التي واجهها القادة في اتخاذ قرارات عسكرية مستقلة، بل كانوا حذرين، وبشكل دائم، من احتمال معاقبتهم إذا ارتكبوا أخطاءً أو إذا تم دحرهم في موقعة ما.

وتوفرت تقارير تفيد بإعدام عدة ضباط بعد الهزيمة المنكرة في الفاو في ربيع ١٩٨٦[*] وينتظر مصير مماثل أي شخص يشك بولائه، وعلى النقيض من ذلك، يتم نقل الضباط الناجحين إذا تم الإحساس [من جانب صدام حسين] بأن مآثرهم قد تحولهم إلى أبطال. لذا سقط اللواء ماهر عبد الرشيد فجأة من التفضيل في بداية خريف ١٩٨٨ وهو القائد التكريتي للفيلق السابع والذي برز بتقدير خلال القسم الأخير من معركة الفاو في ١٩٨٦، وقد تزوجت ابنته من قصي، الابن الأصغر لصدام حسين، وقد وصل العديد من أقاربه إلى مناصب عليا في الجيش وفي الإدارة

---

[*] كان هذا الأمر يطبق منذ الأيام الأولى للحرب، إذ على سبيل المثال طلب من عزيز إبراهيم الحديثي وكان آمرا لإحدى كتائب الدبابات التي كانت تهم بدخول المحمرة، وهو ضابط بعثي انتمى إلى حزب البعث منذ أيام قاسم، التقدم ودخول المحمرة فطلب إسكات المدفعية الإيرانية أولا ليكون دخول كتيبته المدينة سهلا، وهذا هو الإجراء المنطقي العسكري في مثل حالته، فما كان من قائد الفرقة إلا وأن سأله أترفض الدخول، فرد بل سأدخل وكان على متن أول دبابة عراقية دخلت المحمرة. وعندما علم عدنان خير الله، وزير الدفاع آنذاك إلا وأن أمر بإعدامه فورا، لكن تدخل إسماعيل تايه النعيمي حول الإعدام إلى إحالة إلى محكمة عسكرية ميدانية فحكمت عليه، وبإيعاز من القيادة العامة، بالسجن المؤبد، ولدى تمييز الحكم لدى محكمة التمييز العسكرية بين رئيس تلك المحكمة بأنه إذا لم يستلم إيعازا هاتفيا من القيادة العامة فإنه سيفرج عنه، وكنت حاضرا وسمعت هذا الحديث بنفسي. لكن تم تثبيت حكم السجن المؤبد عليه. وأطلق سراحه بعد هزيمة الفاو لكنه مات بحادث طائرة مروحية غامض في شمال العراق. وهذا غيض من فيض. [المعرب].

البيروقراطية، ويبدو أنه وضع تحت الإقامة الجبرية في منزله(٤٤) وقتل شقيقه في وقت لاحق وهو لواء آخر في الجيش بحادث طائرة مروحية.

عمل بناء القوة العسكرية الهائلة، في النهاية، على تعزيز موقع صدام حسين بشكل كبير في نهاية الحرب، وخصوصا بالمقارنة بموقعه اليائس والذي بدا وكأنه كان يزداد يأسا وقت الهجوم الإيراني على الفاو ١٩٨٦ فقد استخدم «النصر» على إيران ليقدم ادعاءات واضحة بزعامته للعالم العربي والذي دافع عنه هو و«الشعب العراقي النبيل» ببسالة طيلة سنوات ثمان، وقد عبر عن ادعاءاته تلك في استخدامه للشعور القومي العربي، وفي ظهوره المتصاعد والمرتب بعناية [في أجهزة الإعلام]، بالملابس العربية التقليدية رامزا بذلك إلى تجاوزه حدود العراق، وفي إعادة اكتشافه للإسلام وفي تعجله الرديء والمنافي للياقة للتدخل في الشؤون الداخلية للبنان[*] (وذلك جزئيا بسبب رغبته في الانتقام من سوريا لتحالفها مع إيران) حتى قبل أن تنتهي الحرب.

وبرغم ذلك فقد تشكلت قاعدة قوة صدام خلال الحرب بأكملها تقريبا من أفراد عائلته الموسعة، أو من أولئك الذين اندمجوا فيها من خلال علاقات الزواج والمصاهرة أو من العلاقة الطويلة لصدام شخصيا. لذا تزوج عدي، ابن صدام حسين ابنة نائب رئيس الجمهورية عزة الدوري[**] وتزوج حسين كامل حسن مجيد، الذي أصبح وزيرا للصناعة والتصنيع العسكري، والذي كان ابن عم بعيد لصدام[***] ابنة صدام الكبرى (رغد)، وتزوج شقيقه صدام كامل، وهو عقيد في كتيبة الصواريخ ابنة صدام الثانية (رَنا). وكان عدنان خير الله وهو ابن خال صدام حسين وشقيق زوجته ساجدة، وزيرا للدفاع ولحين موته غير الموقوت (والذي يبدو غير معقول بعض

---

(٤٤) نفس المصدر ص ١١

[*] حول تدخل نظام صدام في الشؤون الداخلية للبنان راجع كتاب كريم بقرادوني «محنة وطن»، وبقرادوني رئيس إحدى الكتل التي تشرذم إليها حزب الكتائب اللبناني وبقيت تحمل اسم الكتائب، ويوضح بقرادوني الأموال والأسلحة التي قدمها نظام صدام إلى الكتائب، والعماد ميشال عون، وقوات الأرز ومجموعة إيلي حبيقة، وحوارات طارق عزيز مع تلك الأطراف وعتبه عليها عندما اقتتلت فيما بينها، وورد في الكتاب أسماء ضباط المخابرات العراقية الذين قاموا بالتنسيق مع تلك القوى. وبقرادوني معجب بصدام حسين ويقارنه ببطرس الأكبر مؤسس إمارة موسكو الذي قام أخلافه بتكوين الإمبراطورية الروسية [المعرب].

[**] عزة الدوري نائب رئيس مجلس قيادة الثورة وليس نائب رئيس الجمهورية. [المعرب].

[***] كان والده ابن عم صدام. وقد شهد هذا ضد صدام حسين أمام محكمة الشعب (المحكمة العسكرية العليا الخاصة) أثناء محاكمة المشاركين في محاولة اغتيال قاسم وأفاد (أي كامل حسن مجيد) بأن عائلته لا تعترف بصدام حسين لسوء أخلاقه [المعرب].

الشيء) في حادث طائرة مروحية بسبب عاصفة رملية قرب البصرة[*] في نيسان ١٩٨٩، وكانت زوجة عدنان ابنة رئيس الجمهورية السابق أحمد حسن البكر، وكان والد عدنان وساجدة، خير الله طلفاح، وهو معلم مدرسة ابتدائية سابق، ولعدة سنوات محافظا لبغداد وأصبح خلال تلك الفترة رجل أعمال مفرط الثراء. وقد تزوج قصي، الابن الأصغر لصدام ابنة اللواء ماهر عبد الرشيد، لكن يبدو أنه انفصل عنها عندما سقط والدها من التفضيل في خريف ١٩٨٨ وكان أقرب اثنين من زملاء صدام حسين وهما طارق عزيز، وهو مسيحي من الموصل، وطه ياسين رمضان من الجزيرة (شمال غرب العراق)[**]، غير مرتبطين برابطة الدم أو المصاهرة مع صدام لكنهما كانا متعاونين معه قبل استلام البعث للسلطة في ١٩٦٨(٤٥) وبالإضافة إلى ذلك، فإن معظم الوزراء الجدد البالغ عددهم ستة عشر وزيرا والذين عينوا في ١٩٨٧ - ١٩٨٨ كانوا قد عملوا سابقا في المكتب الخاص للرئيس(٤٦).

إعادة بناء الاقتصاد والبيروقراطية:

تمثل واحد من الاستنتاجات في الفصل السابع في أن التزام الدولة بالتحديث والتنمية لم يقتصر على مجرد تحفيز السوق، بل جعل من الدولة مع إيراداتها الكبيرة

---

[*] سقطت الطائرة المروحية التي كانت تقل عدنان خير الله ما بين الموصل ومخمور في شمال العراق وليس قرب البصرة أما المروحية التي سقطت قرب البصرة فكانت تقل عبد السلام عارف. [المعرب].

[**] لم يكن طه ياسين رمضان من الجزيرة التي عناها المؤلف، بل هو من قبيلة كردية من القبائل الرحل في جنوب تركيا ويطلق عليهم في الموصل اسم التناويين، وانتحل اسم الجزراوي نسبة إلى مدينة (جزرة) جنوب تركيا وتسمى في العراق باسم مدينة الجزيرة. وسكنت عائلته عقرة أولا ثم انتقلت إلى الموصل وانتقل هو إلى بغداد وعمل في زمن قاسم في البنك العربي وعمل في صفوف حزب البعث منذ ذلك الوقت. وكان والده ولحين وفاته زمن الحرب الإيرانية العراقية يتكلم العربية برطانة واضحة. [المعرب].

(٤٥) نفس المصدر السابق وبمقالات مختلفة من ١٩٨٦ - ١٩٩٠، وكذلك «أسواق الشرق الأوسط» في ٨ كانون الثاني ١٩٩٠، وفي تقرير مركز دراسات الشرق الأوسط MECS لسنة ١٩٨٦، وكذلك معلومات شخصية للمؤلف. ويعتبر أماتزيا بارام بأن «موت عدنان خير الله كان قضاءً وقدرا تقريبا، بالرغم من توقيته غير المقنع» «نحو بناء الأزمة: استراتيجية صدام حسين للبقاء» واشنطن ١٩٨٨ ص ٢١ - ٣٥.

(٤٦) تقرير وحدة استعلامات الإيكونومست «العراق: سوق جديد في منطقة للاضطراب» لندن ١٩٨٠ ص ٩ - ١٠

من النفط مولدا رئيسا للفرص المناسبة للأعمال التجارية الخاصة وفي توسيع السوق. ورغم افتقار معظم الشركات الخاصة المحلية إلى الوسائل اللازمة لتنفيذ مشاريع بناء البنية التحتية الرئيسة والمشاريع عالية التقنية، لكنها كانت قادرة على الانتفاع من سياسات الدولة للتنمية قدر ما تساعدها طاقاتها وخبرتها المعرفية على ذلك. كان يتم تنفيذ المشاريع كثيفة رأس المال والتي تتطلب تقنية عالية، من قبل شركات أو مؤسسات عالمية، لكن القطاع الخاص المحلي انتفع عموما من الشروط التفضيلية التي خلقتها استثمارات الدولة وعلى وجه الخصوص في العقارات المدينية، والبناء، والنقل، والاتصالات، وفي الخدمات، وفي الزراعة. بالإضافة إلى ذلك أصبح قطاع المقاولات مربحا لأقصى الحدود، وخصوصا في الأوضاع التي كان يعمل المقاول فيها وسيطا بين الشركات الأجنبية ومقاوليها الثانويين المحليين. ومع ذلك، وبالرغم من الأرباح الكبيرة التي جنتها مثل هذه الشركات، وبالرغم من التوسع العام في حجم الطبقات الوسطى، بقيت القوة الاقتصادية للدولة هي الأعظم وهذا أمر انعكس في اعتماد اقتصاد البلاد على تصدير النفط. إذ وصلت قيمة صادرات السلع غير النفطية إلى ٠,٠٧ مليار دولار [أي ٧٠ مليون دولار] في ١٩٨٨ وهذا مبلغ ضئيل بالمقارنة بمبلغ ١٣,١٦ مليار دولار من إيرادات النفط في نفس السنة.

حاولت القيادة، في السنوات المبكرة للحرب وكما تم وصفه أعلاه، أن تشجع رأس المال الخاص على تنويع نشاطاته بعيدا عن النشاط في العقارات، والمقاولات، والتجارة، والخدمات، وحثت على التوجه نحو التصنيع المتوسط، وقد وضعت عددا من الضوابط لتشجيع ذلك التوجه. وقد تم وضع بعض معايير الخصخصة موضع التنفيذ، وعلى الخصوص في الزراعة. وذلك في محاولة لتقليل استيرادات المواد الغذائية ولأجل تشجيع تحقيق جودة أفضل وتجهيز منتظم، وكذلك لتوسيع دعم النظام ضمن الطبقات الوسطى المنتفعة من أعمال المقاولات. برغم كل ذلك ،ومع استمرار الحرب تدهور الوضع الاقتصادي بحدة، وأصبح موضوع إعادة النظر الجوهرية في الاقتصاد ضروريا جدا.

بحلول شتاء وربيع ١٩٨٦ - ١٩٨٧، وفي وقت الإحباط أمام الانتصارات الإيرانية المذهلة، ومع الخسائر العراقية المرعبة، أصبح من الواضح أن السمات المعقدة المسببة للخسائر والمستنزفة للوقت لبعض قطاعات النظام، قد أصبحت مسؤولية ملموسة، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بالتجهيز والتوزيع. انتفع صدام حسين من فرصة ادعائه بأنه كان من الداعمين، ولوقت طويل لاقتصاد السوق، ليطرح نفسه

وكأنه «يهب» شركات القطاع الخاص دورا اقتصاديا بارزا. لذا قامت القيادة بطرح سلسلة من الإيضاحات، ومن السياسات الاقتصادية التي عرفت مجتمعة باسم «الثورة الإدارية»، حيث كانت نواياها تتمثل في التقليل من قوة البيروقراطية، والتي عنت أيضا التقليل من قوة حزب البعث، إذ تحكم أعضاء الحزب بمعظم المواقع الرئيسة في الخدمات المدنية[*]، وقد تم توجيه البيروقراطية نحو خفض الإهدارات (في النشاط الاقتصادي)، وتمت خصخصة سبعة واربعين مصنعاً عائداً للدولة تنتج المواد الغذائية، والأقمشة، ومواد البناء، ومنتجات الألمنيوم، واللدائن [البلاستك][**] وقد بيع الكثير من مزارع الدولة إلى متعهدين من القطاع الخاص، وسمح للمزارعين ببيع منتجاتهم إلى باعة الجملة في القطاع الخاص مباشرة، وذلك في محاولة لإعادة ضبط وتعديل العمالة في وحلت اتحادات العمال في القطاع العام[***] في نفس الوقت[٤٧] ترافق مع هذا التخفيف العام للضوابط مع امتيازات ضريبية لاستيراد المواد الأولية والمدخلات الأخرى للصناعة، وكذلك مع تقديم التمويل من جانب الدولة لمشاريع القطاع الخاص. وشجعت الحكومة مشاريع القطاع المختلط والتي حلقت أرباحها نتيجة للقيود على استيرادات السلع غير الأساسية للقطاعات الأخرى أثناء الحرب. وسمح للمستثمرين في القطاع الخاص بتصدير منتجاتهم شريطة أن يعاد تحويل ٦٠٪ من قيمتها إلى العراق بالعملات الصعبة. بالإضافة إلى ذلك، تم تشجيع الاستثمارات العربية وذلك باستثناء تلك المشاريع من القيود والضوابط على تحويل العملات الأجنبية

---

[*] من المعلوم أن النظام، في أوائل أيامه، رفع شعار «الولاء قبل الكفاءة» بما في ذلك الشعار من تخريب لأداء أجهزة الدولة لذا كان أعضاء حزب البعث إن جاز التعبير يمسكون بالمواقع الرئيسة في الخدمات المدنية تطبيقا لذلك الشعار سيئ الصيت. [المعرب]

[**] لقد باع النظام تلك المصانع لأزلامه بأقل من قيمتها الدفترية، ويدفع كل من ترسو عليه المزايدة الشكلية ٢٠٪ من القيمة التي رست عليه مقدما والباقي بأقساط ربع سنوية لمدة (٦) سنوات. ولم تكن تلك المزايدات حقيقية إطلاقا بل كانت موزعة مسبقا، وكان بعض من صدق بصحة المزايدات يستبعدون بتهديدات مبطنة من أجهزة وأفراد النظام. وقد استرجع بعض هؤلاء الأزلام كامل قيمة المصانع التي استلموها في الأسابيع الأولى من بيع الأدوات الاحتياطية والمعدات الملحقة بالمصنع بعيدا عن المكائن الإنتاجية أصلا. [المعرب]

[***] صدر أغرب قرار في التاريخ وذلك بتحويل جميع العمال في القطاع العام إلى موظفين لذا فلم يعد هناك أي مبرر لوجود نقابات العمال في القطاع العام!! [المعرب]

(٤٧) بالرغم من السماح بتأسيس نقابات للعمال في القطاع الخاص، لكن يفترض، واستنادا إلى بنجيو Bengio فقد كان لأرباب العمل القوة إما لمنع تشكيلها وإما للإبقاء عليها ضعيفة (تقرير مركز دراسات الشرق الأوسط MECS لسنة ١٩٨٧)

إلى الخارج[*] وتم بيع محطات التزويد بالبنزين المملوكة من الدولة مع رحبات [كراجات] إيواء السيارات والأسواق المركزية والفنادق المملوكة من الدولة إلى القطاع الخاص.

لاشك أنه قد تم الترحيب بمعظم تلك الإجراءات، وربما قد قادت إلى كفاءة أكبر لكن مثل هذه الإجراءات قد عملت القليل لتقوية الدعم للنظام بين موظفي وبيروقراطيي الحزب، الذين مثلت لهم تلك الإجراءات هبوطا في القوة والتأثير.

لقد كان الجمع بين رفع الضوابط والتخفيف من التحكمات البيروقراطية في قطاع الدولة الاقتصادي وانحدار التوكيد على العقيدة البعثية علامة على جهود النظام لبناء دوائر جديدة داعمة في صفوف الطبقات الوسطى والمؤسسات العسكرية. وفي نفس الوقت استمر الرئيس والزمرة المحيطة به في الاستناد وبشكل مطلق تقريبا، على أجهزة القسر والإكراه (الشرطة وقوات الأمن الداخلي) وعلى الجيش كذلك من أجل استمرار سلطتهم وقوتهم وقد نمت الأهمية السياسية لتلك الأجهزة، وبشكل كبير نتيجة لعسكرة السياسة وللاستثمار العسكري المذكور أعلاه. وكان هذا مترافقا مع زيادة تكريس العبادة الشخصية الشديدة أصلا لصدام حسين ومع الوفرة الهائلة من تذكارات ونصب النصر.

لقد ترافق التبجح بالمبادرات الاقتصادية التي تعلن العودة إلى أو التقدم نحو تحرير أكبر مع إيماءات أقل وضوحا عن الميل للتحرك نحو حرية سياسية أكبر. لقد جرت أول انتخابات للمجلس الوطني، وهو كيان برلماني [شكلي] في ظل الدستور المؤقت، وذلك في عام ١٩٨٠، لكن تم الإعلان عن دورة انتخابية ثالثة في الأول من نيسان ١٩٨٩، وذلك على أرضية من الوعود بالخصخصة مع بعض التوكيدات الأكثر غموضا من الضمانات في أن تجاز الأحزاب السياسية المعارضة في المستقبل بعد وقت قريب. وبطبيعة الحال، وإذا لو تمت إجازة مثل تلك الأحزاب، فإن عليها العمل بتحفظ وبحذر تجاه مركز القوة الفعلي، ولن تتوفر لها الفرصة للبقاء إذا تجاوزت بعض الحدود غير المكتوبة لكنها واضحة تماما. لحين أواسط ١٩٩٠، لم تكن للمجلس الوطني أية مهام سوى العمل كمعبر إضافي عن القيادة، وذلك في قدرته على مساءلة وانتقاد الوزراء والموظفين الكبار، وفي بعض الظروف القدرة على التصويت لإقالتهم،

---

[*] لم يتم تنفيذ ذلك إذ كان حسين كامل يطلب شخصيا من المستثمرين تعهدا خطيا بعدم تحويل الأرباح إلا بعد مضي خمس سنوات بعد بدء الإنتاج. لذا لم تنقل إلى العراق إلا المصانع القديمة في البلدان العربية!! إذ لم يثق المستثمرون بصدق نوايا النظام. [المعرب]

وكان ذلك يرتب ظاهريا وكأنه قد نبع من مطلب شعبي بدلا من رغبة الرئيس. برغم ذلك، وإذا أخذنا بعين الاعتبار تجميع القوة والسلطة في العراق، مع الغياب الكامل تقريبا لحكم القانون، فقد عرف كل عراقي أن النقد الحقيقي والفعلي للقيادة أو لسياساتها كان في أحسن حالاته عبارة عن تهور، وفي أسوأ الحالات عبارة عن انتحار. ولتوكيد ذلك حذر صدام حسين في كانون الثاني ١٩٩٠ بأن الديمقراطية يجب أن لا تفسر وكأنها علامة على الضعف، وبعد أسابيع قليلة أخبر طارق عزيز جمعا من العلماء السياسيين المجتمعين في بغداد بأنه لا يمكن إدخال الديمقراطية بمعزل عن العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، مشيرا بذلك إلى الشعب العراقي، بأن نوع التحرير السياسي الذي يتصوره النظام لا يستوجب تحولا أساسيا في النظام السياسي القائم. في الحقيقة، كان للإجراءات المختلفة الموصوفة أعلاه التأثير القليل لتخفيف الأزمة الاقتصادية التي كان العراق يتخبط فيها في ١٩٨٩ و١٩٩٠، إذ كان رجال الأعمال العراقيون يقاومون، وبوضوح، إعادة أموالهم الموجودة في الخارج إلى العراق. وبشكل أساسي فإن الإصلاح الاقتصادي الذي ظن صدام حسين بأنه سيضع العراق على طريق إعادة البناء، لا يمكن أن يتحقق بدون التحويل الكلي للنظام السياسي نحو سيادة القانون لذا وجد صدام نفسه في فخ عدم التلاؤم بين رغبته في الإبقاء على تحكمه المطلق وبين المتطلبات الأساسية لاقتصاد السوق.

التمهيد للغزو:

بالرغم من أن الوضع الاقتصادي للعراق بعد الحرب كان سيئا، بالتأكيد، لكن لم يكن ممكنا وصفه كوضع ميؤوس منه، وذلك لو أخذنا بعين الاعتبار احتياطات البلاد النفطية الهائلة، إذ سيكون لكل من التدبير المتدبر للإنفاق الداخلي، وللتحكمات المتشددة بالاستيرادات، وكبح الإنفاق الحكومي، أن تجلب مجتمعة شفاءً اقتصاديا تدريجيا، بشرط أن لايكون هناك هبوط مأساوي في أسعار النفط. برغم ذلك لم يتم تبني مثل تلك السياسات. إذ بالرغم من ان إعادة بناء المدن، والبنية التحتية، والصناعة كانت، وبالتأكيد أهدافا مهمة، لكن تم تخصيص (٥) مليارات دولار سنويا لإعادة التسليح في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠، و٢,٥ مليار لإعادة الإعمار، والتي شملت مشاريع تبجحية مثل أنصاب النصر العديدة والقصر الجمهوري الجديد[٤٨] لذا فإن الوضع

(٤٨) وللأكثر شهرة من هذه راجع سمير الخليل «التمثال: الفن والابتذال والمسؤولية في العراق» لندن ١٩٩١

الاقتصادي العراقي اليائس كان تعبيرا عن أولويات صدام حسين، أكثر منه تعبيرا عن حقائق موضوعية.

في نفس الوقت، فإن الجهود المختلفة لإعادة بناء الاقتصاد المذكورة أعلاه قد قادت إلى ارتفاع حاد في الأسعار وفي تكاليف المعيشة عموما، وقد قدرت نسبة التضخم بمعدل ٤٥٪ في سنة ١٩٩٠ وقد أضر هذا وبأقسى شكل ذوي الدخل المحدود، وخصوصا موظفي الحكومة. وكما كان يمكن توقعه، رد رأس المال الخاص على إجراءات الحكومة في الخصخصة، باستثمارات مضارباتية وآنية بدلا من الاستثمارات الدائمة، الأمر الذي عنى أن الغني قد أصبح أكثر غنى وأن الطبقات الوسطى والفقيرة قد أصبحت أكثر فقرا. وكذلك قادت التقليصات المفروضة على البيروقراطية منذ عام ١٩٨٧ إلى حصول بطالة [ضمن من كانوا يعملون لدى الدولة]، لذا كان التسريح السريع للجنود مستحيلا من الوجهة السياسية، لذا برزت المشكلة الإضافية المتمثلة في إقناع النساء اللواتي سبق وأن تم إقناعهن بالعمل محل الرجال الذين سيقوا إلى جبهات القتال واللواتي أصبحن جزءا من قوة العمل (إقناعهن الآن) بالعودة إلى منازلهن. لقد تضافرت كل تلك العوامل في خلق شعور عام بعدم الموافقة وعدم الأمان لدى قطاعات من السكان سبق وأن تربت على أن تقدم لهم الدولة عملا مضمونا، وعلى دعم المواد الأساسية خلال السبعينيات والثمانينيات. بالإضافة إلى ذلك وبعد ثماني سنوات من الحرب والمعاناة كانت هناك آمال واسعة بأن السلام سيجلب رخاءً وأمنا أعظم، وهي آمال بقيت غير متحققة وعلى نطاق واسع إلى منتصف عام ١٩٩٠ ويجب أن لا يغيب عن البال طرح صدام حسين لنفسه كرجل قاد بلاده إلى نصر عظيم، والذي يجب أن يأخذ مكانه الصحيح في العالم العربي، بينما ينذر اقتصاد البلاد، في نفس الوقت بمستقبل مزعزع، لذا فمن المهين له أن يتعامل مع وقائع أكثر رتابة.

أوضح صدام بجلاء بعد الحرب مباشرة بأن إعادة بناء البلاد، وخصوصا مدينة البصرة، يجب أن ينظر إليه وكأنه تحد وطني، يتطلب تعاون جميع أفراد الشعب العراقي. وأكد كذلك على أن ذلك سيكون عالي الكلفة وبشكل لا يمكن تفاديه، وستكون التضحيات وشد الأحزمة على البطون ضرورية لفترة ما. بالإضافة إلى ذلك وبعد أن تخلى عن الالتزام بالاشتراكية وبالرفاهية الاجتماعية، والتي كانت جزءا مركزيا من عقيدة البعث، ركز الآن على وسائل جديدة لخلق التوترات التي تترعرع فيها المشاعر القومية وأعاد تأكيده على التزامه بالعروبة والشعب العربي.

تجمعت، في أوائل عام ١٩٩٠ عدة عوامل مترافقة مع بعضها لتمكن القائد من

أن يطرح نفسه وكأنه في «وضع قتالي» مرة أخرى، إذ نشرت منظمة «مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط» وهي منظمة للدفاع عن حقوق الإنسان مقرها في نيويورك، شجبا مريرا لسجل العراق في موضوع حقوق الإنسان[٤٩]

وفي آذار تم إعدام الصحفي البريطاني البالغ اثنين وثلاثين عاما فرزاد بازوفت (بتهمة التجسس) والذي أثار إدانة لفظية واسعة للعراق في أجهزة الإعلام الغربية. وثارت في نيسان فضيحة ما سمي بالمدفع العراقي العملاق[*] ثم ثارت فضيحة أخرى لاحقا عندما اكتشفت أجزاء أساسية مهمة للأسلحة النووية في حقائب مسافرين عراقيين عبروا من مطار هيثرو بلندن. تم تقديم هذه الأحداث كأدلة على مكيدة للإمبريالية الغربية ضد العراق والشعب العربي، وصعدت أجهزة الإعلام العراقية حملة قاسية وعنيفة ضد أمريكا. وكما هو واضح بالبينة فقد ربحت هذه الحملة الإعلامية قلوبا وعقولا في العراق وفي أجزاء أخرى من العالم العربي.

وقد أتهم جيران العراق بأنهم يخونون العراق أو مصالح الشعب العربي. وفي أوائل عام ١٩٩٠، كان موظفون عراقيون كبار يقومون بمحاولة التأثير على حكام الخليج ليخفضوا من إنتاج نفوطهم وكذلك من أجل رفع أسعار النفط إلى مايقارب (٢٠) دولاراً للبرميل. وفي نفس الوقت كان صدام حسين مصمما على أن يؤمن للعراق منفذا للمياه العميقة في الخليج، وربما لأجل إيواء الأسطول الجديد من السفن الحربية والفرقاطات والتي تعاقد على تجهيزها من إيطاليا. كان العراق محشورا بميناء أم قصر والمضائق الضحلة في رأس الخليج. كان صدام حسين واضعا عينيه على جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين، واللتين يمكن أن تقدما ميناءً بديلا مفيدا. في ربيع ١٩٩٠ رفع صدام من مطالبه وطالب بحرية بالوصول إلى الجزيرتين. وقام كذلك بإحياء حق العراق في حقل الرميلة الذي يمتد من شمال الكويت إلى داخل العراق. وعاقب الكويت بزعم تهورها في المطالبة بدفع بعض ديونها المستحقة على العراق، واتهمها أيضا بأنها كانت وسيلة أو آلة للإبقاء على أسعار النفط متدنية. في تموز تم إرسال قسم من الجيش العراقي إلى الحدود مع الكويت، وفي ٢ آب، وبعد أن رفضت الكويت مطالبه، غزا العراق الكويت ومن ثم ألحقها بالعراق لاحقا.

---

(٤٩) يفترض أنه تم نشر هذا التقرير في كتاب، راجع دافيد أس. كورن «حقوق الإنسان في العراق»

[*] لقد قام متعهد صنع المدفع العملاق بإخبار كل من وكالة الاستخبارات الأمريكية والموساد بأمر المدفع قبل أن يباشر بعمله، وعندما قطع شوطا، قام عملاء الموساد باغتياله في بلجيكا. [المعرب].

الفصل التاسع

غزو الكويت وما أعقبه

لقد كان رد الفعل سريعا على غزو الكويت في ٢ آب. اليوم. إجمالا لم تدعم العراق أية دولة عربية، لكن تردد بعضها وبشكل ملحوظ الأردن واليمن لأسباب انتهازية خاصة وتردد عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية أيضا في إدانة ذلك العمل مباشرة. وعلى المستوى العالمي الأوسع، أصدر مجلس الأمن الدولي وبسرعة عددا من القرارات التي تدين العراق. إذ دعا القرار (٦٦٠) في ٢ آب ١٩٩٠ إلى الانسحاب الفوري للقوات العراقية. وقامت بريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة بتجميد أرصدة وأموال العراق والكويت لديها في نفس اليوم، واقتدت ألمانيا واليابان بذلك في اليوم التالي. في ٣ آب حرك العراق قواته نحو الحدود العراقية - السعودية، وفي ٤ آب أصدر وزير الخارجية الأمريكية ووزير الخارجية السوفييتي بيانا مشتركا يعلنان فيه وقف تجهيز الأسلحة للعراق. وفرض قرار مجلس الأمن ٦٦١ في ٦ آب ١٩٩٠ مقاطعة تجارية ومالية شاملة ضد العراق. وفي ٧ آب أمر الرئيس بوش بالإرسال الفوري للقوات الأمريكية إلى العربية السعودية لحمايتها من هجوم عراقي محتمل. وفي ٨ آب أعلن العراق أن الكويت جزء من العراق (وستصبح المحافظة التاسعة عشرة من العراق في ٢٨ آب). وأعلن قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٢ بأن إلحاق الكويت غير شرعي. وأغلقت تركيا والعربية السعودية خطوط أنابيب النفط العراقية المارة عبر أراضيهما. وبدأ العمال الأجانب في الكويت من العرب والآسيويين بالتقاطر من الكويت عبر العراق نحو الحدود الأردنية، حيث كانوا يعبرون بمعدل (١٠٠٠٠) إلى (١٥٠٠٠) فرد يوميا خلال شهري آب وأيلول. وتبين خلال أيام معدودة وبوضوح بأنه لن يسمح للعاملين بعقود وللزوار الغربيين بمغادرة العراق، وقد أعلن صدام حسين هذا الأمر بوضوح في ١٨ آب ١٩٩٠ وتم إغلاق السفارات الغربية في الكويت وأرسل موظفوها إلى بغداد.

وخلال الأسابيع والأشهر اللاحقة قتلت القوات العراقية عددا كبيرا من الكويتيين بدون تمييز، وقامت بتطويق جميع العراقيين الموجودين في الكويت (وكان الكثير منهم من اللاجئين السياسيين) وأرسلتهم إلى الاعتقال. وتم اعتقال عدة آلاف من الكويتيين، ولم ير أحد الكثير منهم بعد ذلك ولحد الآن. وتم تجريد المستشفيات والأبنية العامة الأخرى من معداتها وأصبح نهب الأموال والهجوم على المدنيين أمرا اعتياديا. وارتفع سعر النفط بحدة، من حوالي ٢٠ دولاراً للبرميل قبل أن تبدأ الأزمة إلى أكثر من ٤٠ دولاراً للبرميل في منتصف أيلول ١٩٩٠، ولم يقم أي من العراق أو الكويت بتصدير النفط في وقتها. جرت محاولات عديدة للتوسط شملت الملك حسين من الأردن والرئيس المصري حسني مبارك ورئيس الوزراء البريطاني الأسبق ادوارد هيث والجامعة العربية، وفي نفس الوقت بدأ صدام حسين بالتحدث في مواضيع الربط مع القضية الفلسطينية، أي بالقول بأنه سينسحب من الكويت إذا انسحبت إسرائيل من الأراضي المحتلة. وتكاثرت بيانات مشتركة أمريكية سوفييتية، بإدانة أفعال العراق، بالرغم من أن الاتحاد السوفييتي قد أعلن بوضوح بأنه لن يشارك في أية حملة عسكرية ضد العراق. وفي ١٥ آب ١٩٩٠ قبل العراق بنود إيران للسلام بدون أية شروط، معيدا بذلك الأوضاع في شط العرب إلى ما كانت عليه وفق اتفاقية الجزائر في آذار ١٩٧٥، وملغيا بهذه المناسبة جميع المكاسب الرسمية التي حصل عليها في حرب السنوات الثماني. شهدت بعض الأجزاء من العالم العربي وعلى الخصوص في الأردن والمناطق المحتلة وبعض المدن في شمال أفريقيا هيجانا شعبيا، وكذلك كان هناك دعم واسع لصدام حسين وذلك بسبب ما فهم من احتمال تحديه «الشجاع» للغرب ولعملائه المحليين (والذين كان صدام حسين نفسه واحدا منهم حتى وقت قريب). على العموم كان هناك قليل من الود بين الفلسطينيين ودول الخليج وذلك بسبب الطريقة التي كانت يعامل بها الفلسطينيون هناك. وارتفع الشعور المعادي للأمريكان وللغرب إلى مستويات جديدة، دعا صدام حسين، وبكل استعداده لتحويل الميول لمصلحته، إلى الجهاد ضد «أعداء الإسلام». وقد أصدر الشيخ الطاعن في السن آية الله أبو القاسم الخوئي فتوى، وهو أعلى رجل دين شيعي في العراق في ١٧ آب تنص على إدانة تحالف المسلمين مع غير المؤمنين ضد المسلمين[*] واستمر صدام حسين في الالتجاء إلى إثارة العواطف الإسلامية على مدى الأشهر القليلة اللاحقة، مفضلا بطرافة غير اعتيادية إدانة

[*] بالنسبة لرجال الدين المسلمين لا يعتبر المسيحيون غير مؤمنين بل هم ذميون لذا يتضح الجانب القسري والجانب الاسترضائي معا في هذه الفتوى. [المعرب]

تواجد القوات غير المسلمة على التراب المقدس للعربية السعودية. وبما أن القوات غير المسلمة كانت تبعد بمئات الكيلومترات عن مكة والمدينة، فإن ذلك عبارة عن تأويل واسع لفكرة «التراب المقدس». برغم ذلك ومهما كان سوء تطابق فكرة صدام حسين بقيامه بحرب مقدسة «للإسلام ضد الكفر» مع الحقائق، فإن تمرده على الولايات المتحدة أكسبه، وبالتأكيد، مقدارا كبيرا من الدعم المتين في العالمين العربي والإسلامي. في نهاية تشرين الثاني ١٩٩٠ أصدرت الأمم المتحدة، وبضغط كبير من الولايات المتحدة القرار رقم ٦٧٨ وهو القرار الأكثر مصيرية لحين ذلك الوقت. إذ خول القرار الدول الأعضاء في الأمم المتحدة استخدام جميع الوسائل الضرورية لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت، إذا لم يقم بفعل ذلك بحلول ١٥ كانون الثاني ١٩٩١ اللاحق، لكن صدام حسين أصر على عناده[*] خلال خريف ١٩٩٠، قامت الولايات المتحدة بجمع تحالف لأكثر من ثلاثين دولة ضد العراق، بما في ذلك مصر وسوريا، وقد أرسل معظم الدول قوات رمزية إلى السعودية. وفي النهاية حشد ذلك التحالف نصف مليون عسكري. وعندما لم يستجب صدام حسين للإنذار النهائي في قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ بدأت الولايات المتحدة وحلفاؤها بقصف أهداف استراتيجية مختلفة في العراق في ١٧ كانون الثاني ١٩٩١ متسببة في وفاة أعداد كبيرة من المدنيين وفي تدمير كبير واسع النطاق للبنية التحتية للبلاد وقد رد العراق بشن هجمات بصواريخ سكود على أهداف في إسرائيل وفي العربية السعودية ومات حوالي ١٥ إسرائيلياً جراء أسباب عزيت إلى الهجمات الصاروخية تلك ولم ترد إسرائيل على تلك الهجمات[**] وبعد حوالي خمسة أسابيع من القصف انطلق هجوم بري على القوات العراقية في ٢٤ شباط ١٩٩١، انتهى بهزيمة منكرة ودمار الجزء الأكبر من الجيش العراقي النظامي في ٢٧ شباط. وعندما تم الإعلان عن وقف إطلاق النار كانت القوات العراقية خارج الكويت في اليوم السابق.

---

[*] لعبت جهات معينة على نفسية صدام حسين المريضة وذلك بأن تقوم باستفزازه كلما هم بتقبل تلك الوساطات. وحصلت أشهر تلك اللعبات عندما أوشك المبعوث السوفييتي بريماكوف على النجاح في تحقيق انسحاب مشرف، إذ برز هنري كيسنجر في التصريح بأنه تجب محاكمة صدام حسين حتى وإن انسحب من الكويت. وهنري كيسنجر معروف جيدا بعلاقته بوكالة الاستخبارات الأمريكية. [المعرب].

[**] هنا يتساءل المرء لماذا لم ترد إسرائيل على تلك الهجمات على أراضيها، وهي التي اجتاحت لبنان ردا على محاولة اغتيال سفيرها في لندن. ألا يدل ذلك على اتفاق بين أمريكا وصدام وإسرائيل؟ [المعرب]

بعد «كسب» الحرب ضد إيران والتي ادعى صدام حسين بأنه حارب فيها نيابة عن «الأمة العربية»، وجد صدام نفسه محشورا في طريق مسدود وبشكل واضح. فقواته المسلحة ازدادت بشكل هائل، من حوالي (٢٠٠ ٠٠٠) فرد إلى مليون فرد، وكذلك ازدادت أسلحته المتطورة بنفس النسبة. وكانت الحرب مع إيران مكلفة إلى أقصى الحدود في كل من الإصابات في العسكريين وفي تدمير البنية التحتية. وكانت عملية استعادة عافية اقتصاد ما بعد الحرب وبالتحديد من النوع البطئ الذي يستغرق مدة طويلة، ولم يكن صدام يملك الاستعداد الفكري للقيام بها أصلا. وكان تسريح الجيش الهائل صعبا من الناحية السياسية بسبب التدمير الهائل الذي حصل في اقتصاد البلاد، الأمر الذي عنى بأن فرص العمالة أمام من يتم تسريحهم قليلة جدا. لذا كان الوقت ملائما لصدام حسين في أن يؤكد مرة أخرى وبإيماءة كبيرة على حقه في «قيادة الأمة العربية» والتي اعتقد بأنها يجب أن تكون من حقه هو.

من المحتمل أن تكون هناك ثلاثة جذور لغزو الكويت: يتمثل الأول منها في طموح صدام حسين المَرَضي، وفي رغبته في تكوين دور قيادي بارز لنفسه في العالم العربي الأمر الذي كانت الوقائع الرتيبة ما بعد الحرب تمنع تحقيقه. ويتمثل الأمر الثاني في حقيقة أنه قد خلق آلة حربية هائلة يصعب تقليصها والتخلص منها بسهولة. ويتمثل الجذر الثالث في فهم أن التغييرات الكبيرة التي كانت تجري في أوربا الشرقية تعني أنه ليس في استطاعته هو ولا «الجماهير العربية» الاستمرار بالاعتماد على الاتحاد السوفييتي وحلفائه. وعلى العموم فقد اعتمد القرار [أي قرار الغزو]، بالتأكيد تقريبا، على مجموعة زائفة من الاعتبارات، وعلى فهم محدود لأقصى الحدود لما كان العالم خارج العراق وخارج الشرق الأوسط يتساهل معه، ولما كان لا يسمح به. ويجب أن لا يغيب عن البال أن ما ثنى الحاشية المقربة من صدام على التجرؤ وإبداء النصح السليم هو مصير من سبقهم ممن فعلوا ذلك، لذا لم يجرؤ أحد منهم على أن يتحدث عن حقائق الوضع التي لا يرغب سيده في سماعها. هنا يجب بيان ثلاث نقاط مهمة، ففي المقام الأول وبالرغم من أنه كان في العراق ولحد الآن واحد من أبشع إن لم يكن الابشع من بين الأنظمة الاستبدادية القاسية في الشرق الأوسط، فقد نجح صدام حسين في جذب الأتباع من العراق ومن بقية بلدان العالم العربي الأخرى. وقد كان قسم من هذا الولاء انتهازيا، أي بمعنى أنه قد تم شراؤه، لكن حيثما لا يمكن شراء مثل ذلك الولاء، وجدت دعاية صدام المنمقة التي تطرحه وكأنه ضد الإمبريالية، ولحين

١٩٨٤، وضد الصهيونية[١] بعض الصدى في الشوارع وفي مخيمات اللاجئين في العالم العربي، وخصوصا في الأردن والضفة الغربية وغزة، وكذلك بين بعض أوساط المثقفين العرب[٢] والنقطة الثانية، كان هناك إحساس، في دوائر الأعمال العربية والغربية بأنه مهما كان صدام حسين شريرا وقاسيا فانه «قام بفعل الأمور اللازمة» وبعزيمة دكتاتور سابق نجح «على الأقل» في «تسيير القطارات في مواعيدها»[*] وأخيرا، بالرغم من أنه كان سيخسر الحرب مع إيران لولا الأسلحة والدعم الذي تلقاه من الغرب، لكن الذاكرة الشعبية في المنطقة كانت انتقائية بشكل كاف (أو قصيرة المدى) لكي ينظر إلى صدام، وبشكل واسع وعلى خلاف بقية الحكام العرب، على أنه لم يخف إطلاقا من الوقوف بوجه الغرب. وفي هذا الخصوص استطاع صدام حسين، دائما، أن يحرك عواطفَ معينة في العالم العربي وعرف كيفية استثمار تلك العواطف.

لقد أصبح واضحا منذ زمن طويل، قبل استلام غورباتشيف السلطة في الاتحاد السوفييتي في ١٩٨٥، بأن الاتحاد السوفييتي كان مهتما جدا بعلاقاته مع الغرب لذا لن يدفع بثقله ومن كل قلبه وراء أية سياسة عربية أو مناورات قد تهدد إسرائيل بشكل حاسم. برغم ذلك، وبما أنه لم توجد دولة عربية أو تجمع من عدة دول عربية تحمل مثل هذه الأفكار منذ ١٩٧٣، لذا أصبح مثل هذا الضغط على الموقف السوفييتي أقل أهمية، وذلك لأن مساعدة الاتحاد السوفييتي لازالت مصيرية بطرق متنوعة أخرى[٣] بالنسبة للعراق وبعض الدول العربية الأخرى إذ لم تشعر الولايات المتحدة والغرب، على سبيل المثال، بأنه من حسن التدبير تأمين الأسلحة عالية التقنية للعراق إلا لحين ١٩٨٦ الأمر الذي ساعد العراق على هزيمة إيران في ١٩٨٨ وعلى غزو الكويت في ١٩٩٠ في الحقيقة ولحين ذلك الوقت، ولفترة طويلة بعد ذلك، كانت أسلحة العراق

---

(١) راجع ما ورد في الفصل الثامن.

(٢) راجع كنعان مكية «الجريمة، والصمت: الحرب، والطاغية، والانتفاضة، والعالم العربي». لندن ١٩٩٣ ص ٢٣١ - ٣٢٧.

[*] يقصد بذلك بأن صدام هو الدكتاتور الذي كان يساعد على سير الأعمال التجارية لتلك الدوائر وسداد ما تستحقه تلك الأعمال في مواعيدها، أي إنه خدم تلك الدوائر ومن جانبها لا يهمها ما يفعله بشعبه. [المعرب]

(٣) راجع هيلين كارير دانكوس «السياسات السوفييتية تجاه الشرق الأوسط ١٩٥٥ - ١٩٧٥ » باريس ١٩٧٥، وأوليس سمولانسكي مع بتي أم سمولانسكي «الاتحاد السوفييتي والعراق: سعي الاتحاد السوفييتي للتأثير» درم ١٩٧٥

الأساسية تأتي من الاتحاد السوفييتي. وما دام الراعي القديم باقيا في السلطة في موسكو كان بإمكان العراق، دائما، الاعتماد على تجهيزات المواد الحربية السوفييتية. لوضع الأشياء في نصابها الصحيح. فقد أنفق العراق ما بين ١٩٨٥ - ١٩٨٩ حوالي ١٢ مليار دولار على الأسلحة ذهبت ٧ مليارات منها إلى الاتحاد السوفييتي، واستلمت فرنسا ثاني مجهز رئيس للعراق بالأسلحة فوق المليارين بقليل في نفس الفترة. لذا فقد كان المناخ الجديد من الغلاسنوست (المكاشفة) والبريسترويكا في أواخر الثمانينيات والذي أدى إلى انهيار أنظمة أوربا الشرقية والاتحاد السوفييتي (وخصوصا إسقاط تشاوتشيسكو وإعدامه السريع) أمرا مقلقا لصدام حسين ولدرجة عالية على الرغم من الترحيب العالمي بذلك المناخ.

وكانت هناك تطورات أخرى منذرة بالشر في نفس الوقت. فمنذ أواخر ثمانينات القرن العشرين تمتع العراق بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة والبلدان الغربية الأخرى وبدأت تلك العلاقات وبشكل سري قبل ذلك بوقت طويل. وقد توثقت تلك العلاقات جزئيا بسبب قيمة العراق كسوق للأسلحة والبضائع الاستهلاكية التقليدية، وجزئيا بسبب وقفة البعث ضد الشيوعية أولا ومن ثم ضد إيران. لقد جهزت الولايات المتحدة نسبة ملموسة من حاجات العراق الزراعية، وبالإضافة إلى ذلك، فقد كانت هناك زيادة عظيمة في صادرات نفط العراق إلى الولايات المتحدة خلال ثمانينيات القرن العشرين. إذ ذهب ١,٢ ٪ من نفط العراق أي ١٠,١ مليون برميل في سنة ١٩٨٤، وفي أول سبعة أشهر من عام ١٩٩٠ لوحدها (حدث غزو الكويت في الثاني من آب ١٩٩٠) كانت النسبة ٣٢,٢ ٪ أو ٥١٤,٥ مليون برميل أي أقل بقليل من ٩٪ من إجمالي استيرادات الولايات المتحدة السنوية من النفط[٤] ونعيدها ثانية وكما مر ذكره في الفصل السابق، لم تتردد الولايات المتحدة والغرب عموما في بناء ترسانة العراق الاستراتيجية (وغالبا ما كان ذلك خرقا لضوابط الولايات المتحدة والغرب التصديرية)، وكانت الولايات المتحدة والغرب حذرة في انتقاد سجل العراق السيئ الصيت ،بالبينة، ضد حقوق الإنسان. لذا فعندما بدأت الغيوم بالتجمع في أوائل عام ١٩٩٠، وبدأت نشاطات النظام تخضع لمعاينة عدائية من جانب أولئك الذين اعتبرهم صدام قد أصبحوا أصدقاء له[٥]، يبدو أن الرئيس [صدام] قد توصل إلى استنتاج أن

---

(٤) منظمة الأوبك، المجلة الإحصائية السنوية، فينا ١٩٩١ الجدولان ٥١ و ٥٦.

(٥) راجع الفصل الثامن.

العلاقات الوثيقة التي تشكلت بينه وبين الغرب عبر السنوات القليلة السابقة أصبحت في طريقها إلى النهاية. استفاد صدام حسين، بقدرته غير الاعتيادية على السباحة ضد التيارات السياسية المتغيرة، بما في ذلك تبنيه المسرحي «للإسلام» عندما بدا ذلك له وكأنه يخدمه، من القلق الواسع غير المبرر إطلاقا الذي انتشر في بعض أوساط اليسار العريض في العالم العربي والقائل بأن نهاية الاتحاد السوفييتي ستقود إلى سيادة للغرب وعلى الخصوص الولايات المتحدة في المنطقة بحيث لن يمكن تحديها. وبدءا من شباط ١٩٩٠ شن صدام حملة شعواء على الولايات المتحدة وإسرائيل[٦] طارحا نفسه وكأنه القائد العربي الوحيد القادر على الدفاع عن الشعب العربي بثبات ضد الغرب وحلفائه في المنطقة. تمثل الامتداد المنطقي لمثل هذه السياسة (التي أصبحت الحنجرة والتهريج فيها بمثابة العقل)، وحالما وضع نفسه في الزاوية، في غزو الكويت.

برغم ذلك، وبينما كانت هذه الإيماءة الشجاعة والمسرفة شيئا واحدا، لكن العناد في وجه الاحتمالات المربكة شيء آخر تماما. يتمثل واحد من الأسئلة الأساسية التي لم تتم الإجابة عليها في كل هذا المسلسل من الأحداث في: «لماذا استمر صدام حسين في سياق فعل لا يمكن تصور أنه سيكون فيه غالبا، بدلا من القيام بتراجع مشرف». غالبا ما كان يذكر في هذا السياق استيلاء ناصر على قناة السويس، لكن ناصر استولى على ممر مائي يجري خلال بلده هو، وكان محبوبا جدا في بلاده وكانت قضيته تعتبر عادلة وعلى نطاق واسع. وعلى النقيض، لم يقم صدام حسين بمجرد غزو أراضي جار صغير غير قادر على الدفاع عنها، وقام هذا الجار بدفع الكثير من ديون صدام خلال العقد السابق، بل قامت قواته أيضا بقتل وسجن الكثير من سكان ذلك البلد وتركته مقفرا وأخذت جميع أمواله المنقولة إلى بغداد. هذا من جانب، ولو وضعنا هذا الأمر جانبا لم يكن هناك أي معنى حي تكون الكويت فيه منقوشة على قلب كل عراقي[٧] من جانب آخر. لقد ضاق صدر معظم العراقيين وبشدة من المغامرات

---

(٦) من الجائز أن «إعادة اكتشاف العدو الصهيوني» قد ربط بالشائعات حول إمكانية العراق على صنع الأسلحة غير التقليدية. راجع أماتزيا بارام «غزو العراق للكويت: صنع القرارات في العراق» في أماتزيا باراو وباري روبين (محرران) «طريق العراق إلى الحرب» نيويورك ١٩٩٣، ص ١٢ - ١٣

(٧) راجع أماتزيا بارام وباري روبين (مصدر سابق): «ارتكاب قاسم أكبر غلطة له في ١٩٦١ عندما حاول تحويل انتباه الشعب العراقي بعيدا عن المشاكل الداخلية، وذلك بالاستناد إلى تكتيك القادة العراقيين عندما يقعون في المشاكل وهو التكتيك الذي عفا عليه الزمن، أي تجديد المطالبة بالكويت». وكذلك راجع مالك مفتي: «خلق السيادات: النزعة العربية والاستقرار السياسي في سورية والعراق». اثاكا ١٩٩٦ ص ١٣٩

العسكرية بعد القتال لثماني سنوات مع إيران. وبينما كان الكويتيون يتذمرون ويدمدمون من أن يطلب منهم الدفع لإعادة تسليح العراق في المستقبل المنظور، نكرر القول ثانية وكما ذكرنا سابقا، لم يكن هناك معنى معقول في أن يكونوا قد هددوا العراق(٨)، فإن أي تقدير للمدى «الحقيقي» لمشاكل العراق الاقتصادية سيجد، وبالضرورة، أن فعل صدام غير موضوعي، بمعنى أن ركوب متن برنامج هائل لإعادة التسليح (وتطوير قابلية صنع الأسلحة النووية) كان خيارا سياسيا أكثر منه ضرورة استراتيجية عاجلة[*] وذلك إذا أخذنا الإنهاك الذي لحق بإيران بعد الحرب بعين الاعتبار(٩) علاوة على ذلك، وبينما يعتبر موضوع زيادة إنتاج النفط فوق الحصص المقررة في الخليج وبالتالي انخفاض الأسعار يعتبر مسألة حية منذ أوائل عام ١٩٩٠، إلا أن إتفاقا يتماشى بشكل عام مع رغبة العراق قد تم التوصل إليه (ولو على مضض) من قبل دول الأوبك في اجتماعها في جنيف في ٢٧ تموز، أي قبل غزو الكويت بستة أيام(١٠) مرة أخرى، وبالرغم من أن ديون العراق للدول السبع الكبار اقتصاديا عالية، وبشكل ملموس، لكن لم يكن هناك أي مؤشر واضح على أي انخفاض في سرعة وانتظام إعادة جدولة تلك الديون.

نقطة أخيرة، لقد قيل الكثير عن التشجيع الذي كان صدام قد تلقاه، أو من

---

(٨) راجع الفصل الثامن..

[*] هناك سبب من أهم جميع الأسباب التي ذهب إليها المؤلف، وهو أن أرصدة أزلام النظام في الخارج قد تضخمت وبشكل هائل وسريع من العمولات على الأسلحة أثناء الحرب مع إيران، وقد وصلت أسعار بعض تلك الأسلحة إلى خمسة أضعاف أسعارها الحقيقية. لذا كان اندفاع صدام حسين وراء التصنيع العسكري بسبب تلك العمولات. ومن المؤلم أن من يكتب عن صدام يتصور انه شخص يهمه العراق أو شعبه، بينما في واقع الحال لا يمكن اعتباره أكثر من قاطع طريق. وقد كان يخصص ١٠٪ من عائدات النفط لتذهب إلى حسابات خاصة به وكما بين ذلك وزير التخطيط الأسبق لديه جواد هاشم بحجة أن ذلك ثمن عودة الحزب إلى السلطة فيما لو أقصي عنها. [المعرب].

(٩) إذا أخذنا الأداء السابق للعراق (يقصد عدم اعتبار النظام العراقي لنفسه وكأنه في حالة مواجهة مع إسرائيل)، فان إصرار العراق على أن إعادة تسليحه أمر مصيري لمعركة العرب ضد إسرائيل، فان هذين الأمرين بعيدان عن الاحتمال بشكل متساو تماما.

(١٠) راجع بيتر سلوغلت «التقدم المؤجل: السياسات النفطية العراقية منذ ثورة ١٩٥٨» ضمن منشورات كيت غيلسبي وكليمنت أم هنري (محرران) «النفط والنظام العالمي الجديد» جاينسفيلد، فلوريدا ١٩٩٥ ص ٢٢٧ - ٢٥٦ قال المندوب العراقي في نهاية المفاوضات في جنيف: «إن هذه الاتفاقية جيدة جدا وبدية إيجابية للحصول على سعر لبرميل النفط يصل إلى ٢٥ دولاراً أو أكثر» (نفس المصدر ص ٢٤٤).

المحتمل أنه لم يتلقّه من سفيرة الولايات المتحدة في بغداد أبريل غلاسبي April Glaspie، ومن وزارة الخارجية، وحتى من الرئيس بوش، يبدو من التقارير المنشورة للسفيرة حول لقاءاتها مع صدام حسين في تموز ١٩٩٠، أن غلاسبي، (وهي دبلوماسية دربت على التحاور بالعربية قد قللت من جدية وخطورة الوضع، وارتدت منظارا مبالغا في التفاؤل حول لقاءاتها مع صدام حسين في تقاريرها التي أرسلتها إلى رؤسائها في واشنطن. يبدو أن غلاسبي قد وضعت توكيدا أكثر على محاولة الإبقاء على علاقات حميمة بين الولايات المتحدة والعراق، وعلى تكرار موقف وزارة الخارجية بالقول أن واشنطن تعتبر أن النزاعات العربية مواضيعُ يقوم الفرقاء المعنيون أنفسهم بحلها. برغم ذلك، وبينما يكون من الجائز أنها ذهبت أبعد من ذلك لتعطي العراق الانطباع بأن الولايات المتحدة ستنظر بشكل مختلف إذا قام العراق بتعديل حدوده مع الكويت ليستولي على الجزء الكويتي من حقل الرميلة أو إذا ألحق الجزيرتين الصغيرتين وربة وبوبيان (اللتين كان متلهفا لاستئجارهما لأجل توسيع خطه الساحلي على الخليج)[١١][*]، من المؤكد أن علو التمنيات في تفكير صدام حسين قد دفعه للتصور بأنه قد أعطي الإذن الأمريكي للقيام بغزو كامل فضلا عن ضم الكويت.

نتائج حرب الخليج :

استنادا لأحد المراقبين[١٢] فقد نجم عن الغزو والحرب (أي للفترة ما بين ٢ آب ١٩٩٠ و ٢٧ شباط ١٩٩١) مقتل ما لا يقل عن (١٠٠ ٠٠٠) من بين العسكريين والمدنيين معا، وجرح حوالي (٣٠٠ ٠٠٠) آخرين. وقد تم تشريد ما يقارب ٢,٥ مليون (بمعنى أنهم قد أجبروا على ترك منازلهم ومواقع عملهم أو تركوها بأنفسهم) وقد حصل دمار للأصول المالية وللبنية التحتية في العراق تصل قيمته إلى (١٧٠) مليار دولار، وربما ما قيمته (٦٠) مليار في الكويت، وذلك إذا استثنينا التأثيرات البيئية

---

(١١) لتفاصيل حول هذه المفاوضات والطلبات ما بين ١٩٦٥ و١٩٩٠ راجع أتش رحمان «صنع حرب الخليج: جذور النزاع الكويتي المديد حول الحدود مع العراق» ردنغ، ١٩٩٧ ص ٢٧٥ - ٢٩٢ وريتشارد شوفيلد: «الكويت والعراق: ادعاءات تاريخية، ونزاعات حدودية» لندن ١٩٩١

[*] كان لأمريكا حاجة ماسة لأن يغزو صدام الكويت، إذ سمح لها ذلك الغزو بالسطو على موارد الآخرين كما تنبأ لها ديغول في أيلول ١٩٦٤ في حديث له مع هيكل (راجع هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر). [المعرب]

(١٢) راجع جوست هلترمان: «تقرير الشرق الأوسط» تموز ١٩٩١

لتخريب العراق لأكثر من ٧٠٠ بئر نفطي كويتي. وإذا أخذنا بعين الاعتبار، بطبيعة الحال، كان عمر وقف إطلاق النار مع إيران، في آب ١٩٩١ أكثر من سنتين بقليل، فإن تأثير هذا الجرح ذاتي الإيلام على الاقتصاد العراقي المريض أصلا يفترض أمورا أكثر مما تقترحه الأرقام أعلاه. وكان التأثير على البلدان الأفقر في الشرق الأوسط وجنوب آسيا مأساويا. فقد أجبر (٢٠٠٠٠٠) مغترب فلسطيني و (١٥٠٠٠٠) مغترب مصري على مغادرة الكويت، وكذلك غادر (٦٠٠ ٠٠٠) آسيوي من الهند وباكستان وسري لانكا وبنغلادش. وغادر العراق (٣٥٠٠٠٠) مصري إضافي بعد أن التحقت مصر بالتحالف ضد العراق. لقد كان التأثير على اقتصادات بعض البلدان الأكثر فقرا في الشرق الأوسط وجنوب آسيا مأساويا، ونتيجة لذلك خسر الأردن حوالي (٤٠٠) مليون دولار سنويا من التحويلات النقدية من الخليج، وخسرت مصر حوالي (٥٠٠) مليون دولار سنويا. وفقد البنغاليون في الكويت ما يقرب من (١,٤) مليار دولار كقيمة لودائع وأصول مالية. بالإضافة إلى ذلك خسر الأردن رسوم الترانزيت على البضائع العراقية ونفطه الرخيص من العراق[*]، وحوالي (٥٠٠) مليون دولار من المنح من الكويت والعربية السعودية، وسوقه التصديري إلى العربية السعودية، وكل ذلك بسبب دعمه للعراق. لقد دفعت جهود اليمن لتبعد نفسها من الاعتماد على السعودية في أواخر الثمانينيات، نحو أحضان العراق، وهذه العلاقة لم تتمكن اليمن من أن تتحرر منها بسرعة، وبالنتيجة طرد (٧٠٠٠٠٠) عامل يمني ما بين أيلول وكانون الأول ١٩٩٠، وتوقفت تجارة تركيا مع العراق[**] بشكل مفاجئ. وقد عنت حالات منع التجول الطويلة الأمد في الضفة الغربية وقطاع غزة، بأن معظم العمال الفلسطينيين الذين يذهبون يوميا إلى أعمالهم في إسرائيل لم يعودوا قادرين على الحصول على عمل لهم، وبالتالي يفقدون دخلا يقدر بحوالي مليوني دولار يوميا.

---

[*] لم تنقطع تجارة الترانزيت إلى العراق عبر الأردن وذلك بسبب التحايل على ضوابط الحظر الدولي، وكانت البضائع المصدرة إلى العراق تحمل كلفا إضافية عالية جدا. وكذلك لم يخسر الأردن نفطه الرخيص من العراق، بل على العكس، فقد كان يتم تزويده بالجزء الأعظم من حاجته بنفط مجاني من العراق والى ما تصل قيمته إلى (٢٥٠) مليون دولار سنويا، والقسم المتبقي بسعر يعادل نصف السعر السائد عالميا. ثم زيدت قيمة ما يستلمه الأردن من النفط المجاني إلى (٣٠٠) مليون دولار سنويا منذ عام ١٩٩٧ وهذا الأمر موثق من قبل أجهزة إعلام النظامين الأردني والصدامي. [المعرب]

[**] من الضروري هنا الانتباه إلى تجارة تركيا مع العراق وإيران والدول العربية تشكل معظم إيراداتها، لذا شكل هذا الأمر القاعدة الاقتصادية لصعود التيار الإسلامي هناك بحجة أنه لو توجهت تركيا نحو أوربا فستكون في أسفل القائمة ولو اتجهت نحو الدول الإسلامية فستكون في مقدمتها [المعرب].

انتفاضتا الشيعة في الجنوب والأكراد في الشمال:

بعد أيام قليلة من وقف إطلاق النار بعد الهجوم البري، اندلعت انتفاضتان ضد النظام في جنوب العراق وفي كردستان. إذ بحلول ٤ آذار استولت قوات البيش مه ركه الكردية على مدينة السليمانية، وبحلول ٢٤ آذار كانت تلك القوات تتحكم بمعظم كردستان بما في ذلك مدينتي أربيل وكركوك. أما في الجنوب وبالرغم من سيطرة المنتفضين على مناطق واسعة بين نهاية شباط وبداية آذار، لكن وحدات الحرس الجمهوري ردت بوحشية استثنائية، وكانت قادرة على استعادة اليد الطولى بسرعة، وبشكل واضح في البصرة، وفي النجف وكربلاء(١٣) قام المتمردون بعد استيلائهم على المدن الجنوبية بقتل المسؤولين البعثيين المحليين، وأعضاء الأجهزة الأمنية وعائلاتهم[*] منفسين بذلك عن كراهيتهم للنظام المتسلط على رؤوسهم. وعندما استعاد الحرس الجمهوري السيطرة على المدن الجنوبية قام بحملات إعدامات بالجملة وبدون تمييز بين سكان تلك المدن وقد كتب على الكثير من الدبابات شعار «لا شيعة بعد اليوم»(١٤) وحدث تدمير شامل وواسع للأضرحة المقدسة لدى الشيعة ومساجدهم في المدن المقدسة. وقد قتل حوالي (٣٠٠٠٠٠) شخص في هذه العمليات.

في أواخر آذار شنت طائرات مروحية وقطعات عسكرية عدة غارات على كركوك وعلى مدن كردية أخرى. وتمت استعادة كركوك بعد قصف مكثف في ٢٨ آذار، وتمت أستعادة السليمانية في ٣ نيسان، وحصل نزوح هائل للكرد نحو الحدود العراقية

---

(١٣) راجع أوفرا بنجيو «الجماعتان الشيعية والكردية في العراق: من الاستياء إلى الثورة» ضمن كتاب أماتزيا بارام وباري روبين (محرران) «طريق العراق إلى الحرب » نيويورك ١٩٩٣ س ٥١ - ٦٦

[*] قام المنتفضون بقتل من ارتكب أعمالا شنيعة ضد المواطنين من مسؤولي حزب البعث وعناصر الأجهزة الأمنية، ولم يقوموا بقتل عائلاتهم كما ذهب المؤلف إليه، وخير شاهد على ذلك أن المخبرين على من شارك في الانتفاضة كانوا من أفراد تلك العوائل. وهناك شهادة أخرى على ديمقراطية المنتفضين قدمها التلفاز العراقي وبغباء وذلك ببثه لقاءً بين صدام وعضوٌ في ما يدعى المجلس الوطني، وهي شاعرة مداحة لصدام تحدثت فيها كيف أن المنتفضين أرادوا اعتقال أبنائها فرفضت تسليم أبنائها للمنتفضين وأصرت على ذلك، واتفقت معهم على الاحتكام لدى أحد مسؤولي المنتفضين وقد دعته باسم السيد الذي وافق على إطلاق سراح أبنائها وللأسف تغيب مثل هذه الحقائق حتى على الباحثين الرصينين وذلك بسبب التعتيم الإعلامي الغربي على فعاليات المنتفضين إبان الانتفاضة وفتح الباب واسعا أمام أكاذيب النظام. [المعرب]

(١٤) لا شيعة بعد اليوم (بالإنكليزية).

التركية والحدود العراقية الإيرانية[*].

بحلول نهاية نيسان كان هناك حوالي (٢,٥) مليون لاجئ من الكرد ومن الجنوبيين معا. ومن الصعب تقدير الإصابات في الانتفاضتين، ومات عدة آلاف آخرون من الإجهاد ومن التعرض لسوء الطقس في العراء على الحدود مع تركيا وإيران. أذنت إيران فورا للاجئين بدخول أراضيها، وتم إقناع تركيا بفعل ذلك في النهاية.

تم، في نيسان ١٩٩١ ترتيب «ملاذ آمن» (وهي منطقة تستبعد عنها القطعات العسكرية العراقية ويتم فيها حظر الطيران شمال خط العرض ٣٦ في المناطق الكردية، وقد فرض هذا الملاذ من جانب بريطانيا والولايات المتحدة. وفي ذلك الوقت وبالرغم من عزل وتطويق المنطقة من الجنوب[**] سمح هذا الإجراء ببروز الحكم الذاتي للمنطقة على قاعدة الأمر الواقع.

على العموم كانت السياسة الغربية نحو العراق في أعقاب حرب الكويت متذبذبة، ومشوشة، وتفتقر إلى بعد النظر للمستقبل. لقد تم، وبالتأكيد تشجيع التمردين الكردي والشيعي من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، لكن قوات التحالف لم تقدم أية مساعدة للمتمردين، الأمر الذي يثير الشكوك في «النوايا الحقيقية للولايات المتحدة وحلفائها»[***](١٥) لقد عبرت العربية السعودية وتركيا عن عدم ارتياحهما من أية

---

[*] في تلك الفترة أصدر جلال الطالباني توجيها بوجوب الانسحاب الشامل للمدنيين ولميليشيا البيش مه ركه أمام قوات النظام ولقد قاوم ١٢ فردا من قوات الأنصار الشيوعية وأوقفوا تقدم الجيش العراقي في مضيق جبل أزمر شمال شرق السليمانية وقام جلال الطالباني بتكريمهم من الإذاعة الكردية بالأسماء وأهدى لكل واحد منهم مبلغ (١٠٠) مائة دينار. وهنا يبرز السؤال: مثلما تمكن ١٢ فرداً من وقف تقدم الجيش في أزمر، ألم يكن بإمكان أعداد أكثر من ذلك وقف تقدم الجيش قبل جمجمال أو في مضيق بازيان او مضيق طاسلوجة؟ [المعرب]

[**] أي من جانب النظام. [المعرب]

[***] في ٢٦ شباط ١٩٩١ أعلنت قوات التحالف بأن عدد الأسرى من الجيش العراقي وصل الى ١٦٢ ألف أسير، وقد أذاعت ذلك كل من إذاعات لندن وواشنطن ومونت كارلو باللغة العربية، ثم عادت قوات التحالف لتعلن بعد وقف إطلاق النار بأن عدد الأسرى العراقيين (المسجلين) بلغ (٦٣٥٠٠) أسير. وهنا يثور السؤال: أين ذهب الأسرى الباقون؟ ويرد الجواب على ألسنة شهود عيان «سمعتهم بنفسي» من قوات الحرس الجمهوري، ومن قوات حمورابي بالذات، بأنهم قد أسروا في الكويت لكن سمح لهم بعد يومين بالانسحاب شمالا مع دباباتهم نوع (تي ٧٢) وقامت القوات الأمريكية بتزويد تلك الدبابات بالوقود. لذا كان التأييد للمنتفضين مجرد جعجعة إعلامية للتغطية على الفعل الحقيقي المتمثل بالدعم الفعلي للنظام. واشتملت اتفاقية خيمة صفوان على السماح للطائرات غير المجنحة بالتحليق فوق المنطقة، أي سمحت للنظام باستخدام تلك الطائرات =

مساعدة سرية أو علنية من جانب الولايات المتحدة التي قد تقوي إما الشيعة (ومن ورائهم إيران، كما أشيع في حينه) وإما للكرد، الذين أصبح من المستحيل عدم مساعدتهم بسبب التغطية التلفازية الواسعة لمأزقهم الحرج، وهما الأمران اللذان يجب احتواءهما. يبدو أن نظرة الإدارة الأمريكية بعد الحرب مباشرة، وفي الحقيقة لمعظم حقبة التسعينيات، كانت تتمثل في أنه مهما كانت حكومة صدام حسين مستهجنة، فإنه من «الأسلم» قبول استمرارها بدلا من أن ترمي الولايات المتحدة ثقلها مجموعة واحدة أو أكثر من المجموعات المعارضة المختلفة، رغم تحوير هذه النظرة بعض الشئ مع مرور الوقت.

بالإضافة إلى هذا القلق من جانب جيران العراق وحلفائهم الغربيين فقد عكس فشل الانتفاضتين عدم الاستعداد العام للمعارضة وغياب وحدتها. إن صعوبات التعبئة، بطبيعة الحال، واضحة لكن المعارضة بقيت غير قادرة على استغلال أي من ضعف المعنويات في صفوف الجيش أو حالة البؤس المتزايد للاقتصاد. في خريف ١٩٩٠، على سبيل المثال، أصبح أمر إطعام الناس في ظل حكم صدام ولأول مرة مشكلة جدية. ومما له دلالة، والذي يبدي وبشكل عميق علل المجتمع العراقي، وإن كان مدهشا وغير قابل للتصديق، أن يكون صدام حسين خلال حرب إيران - العراق وخلال القتال في كانون الثاني - شباط ١٩٩١ قادرا على استنهاض العواطف العراقية. وحسب كلمات فالح عبد الجبار، أدان جميع قادة المعارضة غزو الكويت وإلحاقها بالعراق وطالبوا بالانسحاب العراقي. ولم يفقد أي واحد منهم الأمل في إزاحة صدام لكنهم خافوا من أن يفقدوا وزنهم المعنوي في معارضة النظام إن لم يصطفوا مع العراق ضد الغرب.[١٦]

العقوبات وتفتيش الأمم المتحدة:

جمد قرار [مجلس الأمن التابع] للأمم المتحدة رقم ٦٦١ الصادر في ٦ آب ١٩٩٠ الأصول المالية العراقية في الخارج وفرض حظرا على الواردات والصادرات

= المروحية ضد المنتفضين. وهذه الطائرات أكثر فعالية ضد التحركات الشعبية من الطائرات المجنحة. [المعرب]

(١٥) تم الإمساك جيدا بهذا التشوش من قبل فؤاد عجمي: «قصر أحلام العرب» نيو يورك ١٩٩٩ ص ١٧٩ - ١٨٤

(١٦) راجع فالح عبد الجبار «لماذا فشلت الانتفاضة؟» ضمن كتاب فران هلزلتون (محررة) «العراق منذ حرب الخليج: آفاق الديمقراطية» لندن ١٩٩٤ ص ٩٧ - ١١٧

العراقية، سامحا بالإمدادات الطبية فقط وبدون قيود، وسمح كذلك في ظروف إنسانية باستيراد الأغذية. وكما تشرح الأمر سارة غراهام - براون بتفصيل كبير) ١٧ (، فإن نظام العقوبات الأصلي قد عدل بعد وقف إطلاق النار في نيسان ١٩٩١[*]، وبالرغم من عدم السماح للعراق بتصدير النفط لكن سمح له باستيراد المواد الغذائية، والمواد والتجهيزات الأساسية للحاجات المدنية. (وذلك بقرار [مجلس الأمن التابع] للأمم المتحدة المرقم ٦٨٧). كان بالإمكان رفع جميع القيود إذا نفذ العراق أربعة شروط رئيسة: تحديد وإزالة أسلحته للدمار الشامل، وإعادة رسم الحدود العراقية الكويتية على أن يرافق ذلك القبول بسيادة الكويت، وإطلاق سراح الكويتيين والآخرين من جنسيات أخرى والمحتجزين لدى العراق، وإنشاء لجنة تعويضات لتقوم بتقدير الدمار الناجم عن الحرب ودفع تعويضات لذلك الدمار بتخصيص نسبة ٣٠٪ من عائدات النفط العراقي لذلك الغرض. ولحين كتابة هذا النص (شباط ٢٠٠١) نفذ العراق شرطا واحدا بشكل كامل وتحت ضغط دولي هائل في تشرين الثاني ١٩٩٤ وهو ترسيم الحدود مع الكويت وسيادتها.

من الواضح أنه لم يتم في حينه تصور أن تستمر العقوبات لمدة تسع سنوات بعد فرضها. وعموما، أضعف مرور الزمن، ولدرجة كبيرة الإجماع الدولي الذي فرض تلك العقوبات، ويعود ذلك في المقام الأول جزئيا وبشكل مباشر إلى «لا إنسانية» تلك العقوبات الملموسة، لكن ذلك يعود أيضا وبشكل أساسي والأقل تشريفا، إلى أن المترددين وبشكل ملحوظ الصين وفرنسا وروسيا[١٨]، قد أصبحوا محبطين وبشكل متزايد من عدم استمرار قدرتهم على الاستفادة من الفرص التجارية المربحة والتي قيدتها العقوبات ووضعتها قيد الفحص والتدقيق بشكل فعال. بالإضافة إلى ذلك، تم التخفيف، ولو نظريا على الأقل، من قسوة العقوبات في نصوص قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المرقم ٩٨٦ في ١٤ نيسان ١٩٨٥ (والذي قبله العراق في كانون الثاني ١٩٩٦) وقرار مجلس الأمن المرقم ١١٣٥ في ٢٠ شباط ١٩٩٨ اللذين سمحا للعراق بتصدير نفطه تحت إشراف الأمم المتحدة أولا بقيمة ٢ مليار دولار (القرار

---

(١٧) راجع سارة غراهام - براون: «معاقبة صدام: سياسات التدخل في العراق» لندن ١٩٩٩ ص ٥٦ - ١٠٤

[*] كان وقف إطلاق النار في ٢٧ شباط ١٩٩١ والتعديل في نيسان. [المعرب].

(١٨) بالرغم من أن هذه البلدان الثلاثة قد دعمت دائما قاعدة الأمم المتحدة لمراقبة عائدات العراق النفطية: الإيكونومست في ٢٥ تشرين الثاني، و ١ كانون الأول ٢٠٠٠ ص ٥١.

٩٨٦) ومن ثم بقيمة ٣,٥٥ مليار دولار صافية (القرار ١١٥٣) مقابل الأغذية لكل (٦) أشهر، أي تتم مراجعة آليات تنفيذ هذين القرارين كل (٦ أشهر). أما الفرق البالغ ١,٧١ مليار دولار فقد خصص لدفع تعويضات الحرب، ولرسوم خط الأنابيب المار عبر تركيا وما إلى ذلك. وقبل القرار ١١٥٣ أيضا مبدأ استخدام بعض النقود (إلى حد ٣٠٠ مليون دولار) في استبدال وتصليح منشآت النفط. وفي تشرين الأول ١٩٩٩ رفع مجلس الأمن سقف العائدات ليصل إلى مبلغ (٨,٣) مليار دولار[١٩]

وبقدر ما تفيده المقارنة (التي لا تأخذ تغير السكان بالحسبان من ١٦,٢ مليون نسمة عام ١٩٨٧، مقابل ٢٢,١ نسمة عام ١٩٩٧) ولا تذبذبات الأسعار، ولا الكلف الكبيرة لإصلاح البنية التحتية المدمرة والبالية، فقد صدر العراق نفطا بقيمة (١٠,٧) مليون دولار في ١٩٨٥، وهي السنة التي أنفقت الحكومة فيها مبلغ (١٣,٩) مليار دولار كمشتريات للأسلحة.[٢٠] في الحقيقة، بدأت محاولات وضع ترتيبات «النفط مقابل الغذاء» من جانب الأمم المتحدة منذ وقت مبكر أي منذ ١٩٩١، لكن كان يتم رفضها وبشكل مستمر من جانب العراق باعتبارها إخلالا بسيادته. ومن الصحيح وبشكل مؤكد، أن هذه الجهود المبكرة قد أصرت على وجوب وجود درجة من المراقبة الموقعية، كما طالبت بقبول العراق لتواجد «أونسكوم» وهي لجنة الأمم المتحدة للكشف عن الأسلحة التي تشكلت في آيار ١٩٩١ لقد أصر العراق قبل كانون الثاني ١٩٩٦ (عندما قبل القرار ٩٨٦ بتردد) على رفع كامل للعقوبات لكنه فشل في الحصول على ذلك. ومن غير المحتمل، من الناحية الواقعية، تسهيل هذا الطلب مع بروز المفاجآت المستمرة عن حجم ترسانات العراق للأسلحة النووية، والأسلحة الكيميائية والأسلحة التقليدية، والتي سلطت الأضواء عليها من جانب كل من المرتدين العراقيين ذوي الرتب العالية ومن عمل أونسكوم نفسها. وهكذا وفي نهاية ١٩٩٤، أخبر المدير السابق للاستخبارات العسكرية [العراقية]، اللواء وفيق السامرائي، مستجوبيه الغربيين بأن العراق لا يملك صواريخ سكود والحسين فقط، بل قد طور أسلحة كيميائية وبايولوجية أيضا. وقدم كل من ارتداد حسين كامل المجيد، وهو زوج ابنة صدام حسين، وكان وزيراً للدفاع ووزيراً للتصنيع العسكري في آب ١٩٩٥ وارتداد رئيس الأركان نزار الخزرجي بينات إضافية على أن العراقيين لم يقدموا إلا القليل من الحقيقة في هذا الميدان.

---

(١٩) سلوغلت: مصدر سابق ص ٢٤٢ - ٢٥٢.

(٢٠) التقرير الشهري لإدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة: «العراق» في كانون الأول ١٩٩٩

لقد كانت فعاليات لجنة أونسكوم مثيرة لأعصاب العراقيين بشكل رئيس، لكن ولمرة بعد أخرى كان ذلك يعود، وبشكل كبير إلى بقاء الكثير لدى العراقيين قيد الكتمان. لقد شعر رئيسا لجنة أونسكوم، رولف إيكيوس (من ١٩٩١ إلى حزيران ١٩٩٧) وريتشارد بتلر (من تموز ١٩٩٧ إلى حزيران ١٩٩٩) بأن «برنامج العراق» للأسلحة البايولوجية، مع بادئات الأسلحة الكيميائية (في أكس VX) والتي من المظنون أنها لم تؤخذ بالحسبان، يشكل تهديدا مستمرا[٢١] من الواضح أن النظام شعر انه من الأهمية الكافية التضحية بتحسين أحوال شعبه من أجل الإبقاء على هذه القابلية.

كان عمل لجنة أونسكوم، خلال الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٨ يعرقل من قبل النظام العراقي. وبدأ سيناريو تافه في التطور، ويتمثل في محاولة مجموعة من المفتشين الوصول إلى مواقع معينة (بما فيها قصور صدام حسين). لكن ينكر على المفتشين حق الدخول لعدة أيام، وفي النهاية يحصلون على الإذن بالدخول، ويتم ذلك عادة بعد تهديدات بالقصف وبالردود الأخرى من جانب الولايات المتحدة. وعندما يدخل المفتشون، غالبا، ما يجدون أنفسهم يتجولون من غرفة فارغة إلى غرفة فارغة أخرى. أجبر مفتشو لجنة أونسكوم، في تشرين الثاني ١٩٩٧، على مغادرة العراق. وفي شباط ١٩٩٨ تم تجنيب العراق هجوما شاملا، وذلك بزيارة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان لبغداد فقط. وفي نيسان ١٩٨٨ كتب ريتشارد بتلر تقريرا يفيد باكتشاف آثار كواشف بايولوجية على صاروخ عراقي[*] ونجم عن مجابهة أخرى بين النظام والمفتشين في كانون الأول ١٩٩٨ عملية «ثعلب الصحراء» والتي قامت فيها القوات الجوية الأمريكية والبريطانية بقصف توليفة من منشآت التصنيع العسكري والأجهزة الأمنية. وتم إخلاء المفتشين قبل عملية ثعلب الصحراء مباشرة ولم يعودوا إلى العراق منذ ذلك الحين.

وبالنتيجة أصبحت فعالية وجدوى هذه العمليات مثارا للتحدي من جانب أصدقاء العراق الذين كانوا تواقين لرفع العقوبات. تجعل حقيقة كون المختبرات المستخدمة لتصنيع الأسلحة الكيميائية والبايولوجية قابلة للنقل بسهولة، بالإضافة إلى طبيعة مهمة أونسكوم التي تشبه البحث عن إبرة في كومة من التبن. وأصبحت الثقة بأعمال لجنة

---

(٢١) سارة غراهام - براون: مصدر سابق ص ٨٦.

[*] هذا الادعاء كاذب لأن إعادة العمل على الأسلحة البايولوجية جرت بعد وقف إطلاق النار، وكانت المعدات لمثل هذا المصنع ترد إلى العراق عن طريق الأردن وبرغم وجود الحصار وذلك كما أفاد بعض العراقيين في عمان ممن يعمل أقاربهم على تطوير تلك الأسلحة. [المعرب]

أونسكوم موضع تساؤل بعد فضح المفتش الأمريكي سكوت ريتر (أعمال تلك اللجنة) وأوضح بأنه كان يقوم، وبانتظام ،بإيصال نتائج تحقيقاته إلى كل من إسرائيل والمخابرات الأمريكية[٢٢] بينما قامت هذه المفاجآت بتعكير المياه بالتأكيد، وبخلق عاصفة من الشكاوى من جانب أولئك اللذين يعارضون العقوبات (لأسباب إنسانية ولأسباب أخرى يشك في نبلها) لكنها قدمت البينة على أن العراق كان مستمرا في تخزين الأسلحة التي كان من المفروض أن تقوم العقوبات ولجنة أونسكوم بتدميرها. تم في كانون الأول ١٩٩٩ حل لجنة أونسكوم، وحلت محلها، وبموجب قرار مجلس الأمن المرقم ١٢٨٤ ، لجنة جديدة سميت باسم «لجنة الأمم المتحدة للمراقبة وللتحقق وللتفتيش» «أونموفيك»، وهي عبارة عن فريق دولي من الدبلوماسيين (مع مجرد ممثل واحد فقط عن كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة)، وقد ترأسها الرئيس السابق للجنة الطاقة النووية الدولية السيد هانز بلكس. ولم يسمح، لحد الآن، للجنة أونموفيك بدخول العراق من جانب النظام.

بطبيعة الحال نجد أن الحجة التي تنقض العقوبات، والقائلة بأنها تضر الأبرياء، ولها تأثير قليل على الأطراف المذنبة من النظام نفسه، مقنعة تماما. لقد كتبت منظمات عالمية مختلفة تقارير تمزق القلب عن حالات الشحة في المواد الغذائية والطبية المختلفة، وقد تم خفض الحصة التموينية الشهرية للمواطنين بنسبة ٤٠٪ في تشرين الأول ١٩٩٤ ، وكان هناك سوء تغذية حاد بين الأطفال منذ عام ١٩٩١ وتم تثبيته في تقارير من قبل مراقبين محليين وخارجيين. وقد تدهورت تخصيصات التعليم والصحة بشكل ملحوظ جدا، ففي التعليم تركت أعداد كبيرة من المعلمين والمدرسين العمل في مجالات تخصصاتها ونجم عن ذلك هبوط في عدد الطلاب الذين يذهبون إلى مدارسهم. بينما عادت أمراض [سبق وأن اختفت من العراق] إلى الظهور مثل سوء التغذية المرتبط بنقص البروتين، والطاعون ،والسل وأمراض الجهازين التنفسي والهضمي منذ ١٩٩١[٢٣] في كانون الثاني ١٩٩٦، كان معدل راتب الموظف المتوسط بحدود (٥٠٠٠) دينار عراقي شهريا بينما كانت دجاجة واحدة تكلف (٤٠٠٠) دينار عراقي. وقد أجبرت عوائل كثيرة على بيع معظم مقتنياتها وممتلكاتها. وبحلول عام ١٩٩٦ ترك العراق حوالي (٣) ملايين عراقي (ربما يشكلون حوالي ١٥ ٪ من

---

(٢٢) راجع سكوت ريتر «نهاية اللعبة: حل المسألة العراقية مرة واحدة وللأبد» نيويورك ١٩٩٩

(٢٣) نفس المصدر السابق ص ١٨٠

سكان العراق) للعيش خارجه. (وقد غادر معظمهم عبر إيران والأردن، ومن ثم عبر سوريا بعد إعادة فتح الحدود معها في حزيران ١٩٩٧). وبالمقابل، جنت العوائل والأفراد القريبون من صدام حسين ودائرته ثروات طائلة من مؤسسة تحديد الحصص التموينية، وكذلك من المضاربات بالعملات الأجنبية، ومن مبيعات النفط غير الشرعية ومن الأساليب الأخرى للربح غير المشروع.

وصفت سارة غراهام - براون، بدقة الصعوبات التي تواجه وكالات الإغاثة الدولية والمنظمات غير الحكومية عند تقديم المساعدة للشعب العراقي، وكذلك التوترات بين هذه المنظمات والمنظمة الرئيسة للتنسيق بين نشاطات تلك المنظمات، أي المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وكذلك توترات تلك المنظمات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى المسؤولة عن التفتيش عن الأسلحة وعن الإشراف على تنفيذ العقوبات. ويكمن جزء من المشكلة، وخصوصا في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ في أن جهود الإغاثة تركزت على شمال العراق، حيث لم تعد أوامر الحكومة العراقية نافذة. وقد أمضى موظفو الأمم المتحدة وقتا طويلا في محاولة الحصول على موافقات للقيام بأعمال الإغاثة هناك، وكان يتم تجاهلهم أو خداعهم من قبل النظام. على العموم وضعت الحكومة العراقية، وبسبب عدم رغبتها في إدخال الوكالات الأجنبية الى البلاد، كافة العراقيل الممكنة والتي يصعب التغلب عليها إلى حد ما في طريق الإغاثة الدولية التي تهدف إلى التخفيف من المعاناة وللتغلب على حالات الشحة في المناطق الواقعة تحت تسلط الحكومة. لذا كان من المستحيل تقريبا على الوكالات الدولية الوصول إلى أولئك الذين رحلوا من الأهوار ما بين ١٩٩٣ - ١٩٩٥ وتم في النهاية إيصال الإغاثة إلى الشمال عبر الحدود الشمالية أي من تركيا، وبذلك تم تجاوز السلطات في بغداد كلية. وجدير بالذكر مرة أخرى بأنه لم يكن بإمكان المنظمات غير الحكومية ولا وكالات الأمم المتحدة التوقع بأن الأزمة ستمتد لتبقى قائمة في القرن الواحد والعشرين، لذا فإن الاتهامات بقصر آماد البرامج لم تكن بدون أساس. إن فشل هذه المنظمات الإنسانية ناجم كليا تقريبا عن الربط بين الإرادة السياسية الغامضة (وغالبا ما تكون غير متجانسة) للمجتمع الدولي وكذلك السياسات المدمرة للنظام العراقي. علاوة على ذلك وبسبب غياب المعلومات حول ما يجري في العراق بشكل صحيح (باستثناء المنطقة الكردية)، يكون من الصعب إلقاء اللوم على مدى عمل العقوبات أو برامج «النفط مقابل الغذاء» على الأمم المتحدة أو على السلطات العراقية. من المتفق عليه عموما، أن الحصول على موافقة لاستيراد مواد معينة تكون عملية بطيئة،

ومزعجة، ومن الجدير بالذكر أن رئيسين متعاقبين لدائرة الأمم المتحدة لتنسيق الإغاثة الإنسانية في بغداد قد استقالا، وهما دنيس هاليداي (من أيلول ١٩٩٧ إلى أيلول ١٩٩٨) وهانز فون سبونك (من أيلول ١٩٩٨ إلى شباط ٢٠٠٠) بالإضافة إلى جوتا بوركهارد رئيس البرنامج العالمي للغذاء في العراق لغاية شباط ٢٠٠٠، وكانت استقالاتهم بسبب العقبات المؤسساتية غير الضرورية والتي تمنعهم من أداء واجباتهم بكفاءة. ولا حاجة للقول بأن هذه العقبات غير مرتبطة بالعقبات التي واجهت (أو خلقت من قبل) فرق أونسكوم، وإن الكثير من المشاكل التي برزت كانت مرتبطة وبوضوح بحقيقة أن التفتيش والمساعدة كانا ينجزان من قبل أقسام مختلفة لنفس المنظمة [أي الأمم المتحدة].

السياسات الكردية منذ ١٩٩١:

قاد خلق الملاذ الآمن على معظم المنطقة الكردية في ١٩٩١ إلى الانسحاب التدريجي للسلطات المدنية والعسكرية العراقية في المنطقة، وإلى خلق منطقة حكم ذاتي حسب قاعدة الأمر الواقع تمتد على طول خط من الحدود التركية إلى الحدود الإيرانية وتمر جنوب مدينتي زاخو واربيل وغرب جمجمال وكفري. في أواخر نيسان وفي آيار ١٩٩١، زار القائدان الكرديان الرئيسان مسعود البارزاني وجلال الطالباني بغداد في ما يمكن وصفه بمخاطرة دون كيشوتية من أجل إنقاذ الآخرين، هذا إذا تجاهلنا الممارسات الوحشية للنظام في الماضي القريب،وفي محاولة منهما لإضافة خانقين وكركوك ومندلي إلى منطقة الحكم الذاتي. من الصعب وصف علاقات هذين القائدين مع بغداد سواء في ١٩٩١، أو في العقد اللاحق. يقترح تأويل مترفق[٢٤] بأن البارزاني على وجه الخصوص كان متأثرا بتدمير عشيرته، ولمعرفته بمقدرة النظام على القيام بعمليات وحشية لا حدود لها، لذا كانت أولوياته الرئيسة إنقاذ عشيرته، وهو الأمر الذي اعتقد بأنه سيحققه من خلال الاسترضاء بدلا من المواجهة والتحدي. وفي خريف ١٩٩١ توقفت المفاوضات في بغداد واندلع القتال بين قوات الكرد والحكومة وبدأت بغداد بعزل المنطقة الكردية. ولفترة من الوقت كانت توقعات قيام وحدة بين الحزبين في وقت الشدة، واقعية. وجرت انتخابات في المنطقة الكردية في آيار ١٩٩٢ ونتج عن التقارب في التصويت (توزعت الأصوات بالتساوي بين ح د ك وبين أ و ك

---

(٢٤) راجع دافيد ماك داو وول «تاريخ الرد الحديث» لندن ١٩٩٦ ص ٣٧٧.

بشكل أو بآخر) دعوة البارزاني والطالباني إلى أن يعملا في قيادة مشتركة للكيان الذي برز إلى الوجود أي «حكومة المنطقة الكردية». في الحقيقة لم يساهم أي من القائدين شخصيا في الحكومة على الإطلاق. وكما مر ذكره، احتاجت منظمات الإغاثة بعض الوقت لإعطاء تلك الحكومة وضعية الأمر الواقع، وعلى العموم شعرت تلك الوكالات بأنها مرتبطة بالتعامل مع ما وصف، وبشكل مضلل، بالحكومة الشرعية في بغداد. استمر النظام العراقي من جانبه بالحصار الاقتصادي للمنطقة وساعده على ذلك جشع وخوف الرؤساء المحليين وغيرهم. وعلى سبيل المثال، تم تهريب حصاد عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ وبيعه إلى الحكومة في بغداد. كانت الصعوبات أمام «حكومة المنطقة الكردية» مركبة بسلسلة من المشاكل الشخصية، والمناطقية، والوطنية، والعالمية. وعلى العموم فإن القائدين كانا يترأسان أتباعا يصنفون تبعا لمناطق وجودهم، بالإضافة إلى أنهما تخرجا من مدرستين عقائديتين مختلفتين. لقد جاء الدعم للبارزاني (ولد عام ١٩٤٦) و ل(ح د ك) بمعظمه من المنطقة الناطقة باللهجة الكرمانجية في شمال غرب العراق والمحصورة بين دجلة والزاب الكبير والحدود التركية وتضم العمادية وعقرة ودهوك وزاخو. بينما كان دعم الطالباني (ولد عام ١٩٣٣) يأتي بمعظمه من المنطقة التي تتحدث باللهجة السورانية أي المنطقة الشمالية الشرقية الممتدة من الزاب الكبير حتى الحدود الإيرانية وتضم اربيل وحلبجة وراوندوز والسليمانية[*] ورث [مسعود] البارزاني القيادة عن أبيه الملا مصطفى، الذي رمز إلى نمط تقليدي من الهوية الكردية (هذا تبسيط مبالغ فيه لواقع أكثر تعقيدا) والتي كانت أكثر «عشائرية» منها «سياسية» وكان اعتماده المبالغ فيه على إيران والولايات المتحدة يعتبر، وبشكل واسع، مسؤولا عن الهزيمة المأساوية للكرد عام ١٩٧٥[٢٥]

مال الطالباني من جانبه، ووالد زوجته إبراهيم أحمد، إلى تمثيل ما كان ظاهريا، على الأقل، خطا سياسيا أكثر تقدمية، بمعنى أن إبراهيم أحمد في وقته ومن ثم خليفته الطالباني، كانا دائمي الانتقاد للأحكام السياسية للملا مصطفى، محاولين إيجاد أرضية مشتركة مع البعث في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، وكانا حذرين لأقصى الحدود من علاقات البارزاني الوثيقة مع الولايات المتحدة والشاه. انفصل الطالباني

---

[*] للأسف الشديد لم يكن هذا التقسيم بارزا قبل ١٩٩١ لكن يبدو أن هناك قوًى معينة تسعى إلى تقسيم الكرد في العراق لغويا بعد ١٩٩١ [المعرب]

(٢٥) انظر ص ٢٢٠-٢٢٧.

بعيدا عن (ح د ك) وأسس (أوك) في دمشق عام ١٩٧٦[*] لقد كان إبراهيم احمد أحد مؤسسي الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران (مع القاضي محمد) والذي كان ينظر إليه كحزب لعموم الأمة الكردية، وبعد إسقاط الجمهورية الكردية في مهاباد، أذعن إبراهيم أحمد مكرها لتأسيس الحزب الديمقراطي الكردي العراقي الأمر الذي أملى وجود حركة كردية مقسمة على حدود الدولتين المتجاورتين [العراق وإيران] من ناحية أخرى، بينما ورث مسعود البارزاني أتباع أبيه العشائريين (لذا أبدى اهتماما قليلا في إصلاح البنى الاجتماعية القديمة[**] والتي استمرت بالوجود في المنطقة).

ينحدر أتباع الطالبانى من مجموعة الشرائح الأكثر تعلما وتنوعا والمهتمة بالشؤون الاجتماعية أكثر من غيرها والمتواجدة في المدن الكبرى شرقي المنطقة الكردية. إذا أخذنا بعين الاعتبار التاريخ المتعرج لعلاقات (ح د ك) و (أ و ك) مع الحزب الشيوعي العراقي (والتكتلات المحيرة داخل ح ش ع أيضا، لا يمكن بطبيعة الحال لمحاولات التصنيف الخالص أن تعبر عن الأفعال التي قام بها الاثنان لخدمة هذه المصلحة الآنية أو تلك. بالإضافة إلى ذلك فإن الكراهية بين الرجلين متبادلة.

بالإضافة إلى ذلك، فقد عنت حقيقة وجود سكان كرد في كل من إيران وتركيا (لا يمنحون في الغالب حقوقا دستورية) بأن البارزاني والطالباني كانا ينظران ومنذ مدة

---

[*] هذا الوصف غير دقيق إذ تأسس أ و ك في ١٩٧٥ واطلعت بنفسي على بيانه الأول. وكذلك بدأ الانشقاق عام ١٩٦٤ ومثل إبراهيم أحمد ومجموعته ما سمي بالمكتب السياسي لـ(ح د ك) وأطلقوا على أنفسهم لقب المتنورين. بطبيعة الحال ترجع جذور الخلاف إلى الخلاف الشخصي بين الملا مصطفى وإبراهيم أحمد في ١٩٤٦ وبعد توقيع الملا مصطفى على اتفاق بيان ٢٩ حزيران أطلقت مجموعة المكتب السياسي لقب جحوش ١٩٦٦ على اتباع الملا مصطفى. لكن عند مجيء البعث للسلطة مجددا عام ١٩٦٨ تحالفت كتلة المكتب السياسي مع البعث إلى حين اتفاقية ١١ آذار. وبعدها ذابت كتلة المكتب السياسي ومن بينهم جلال الطالباني. أما الاتحاد الوطني الكردستاني فقد جاء في بيانه الأول بأنه تشكل على أساس جبهة تحرير وطني ويضم تيارات متعددة داخله. لكن جلال الطالباني صفى بقية التيارات وأشهرها تيار كومه له اليساري. ويُتهم الطالباني بالتعاون مع الاستخبارات العسكرية العراقية على قتل رئيسه المسمى مام ريشا [المعرب].

[**] يشترك جلال ومسعود معا في هذه الصفة. إذ سبق وأن قامت الحكومة العراقية في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ بإعادة أراضي بعض الإقطاعيين، وخصوصا المتعاونين معها منهم. وبعد سيطرة الحزبين على المنطقة الكردية أقر مسعود وجلال ذلك الإجراء. وعلى سبيل المثال أقرا إعادة الأراضي القديمة لسردار داوود فتاح الجاف، وهو الذي حارب إلى جانب الحكومة في الأنفال وقد جرح في فخذه، وقام كل من مسعود البارزاني وجلال الطالباني بإهدائه بندقية تعبيرا عن انتهاء عداوتهما معه، على الطريقة الكردية. [المعرب].

طويلة إلى تأمين أسياد أجانب، إذ ارتبط البارزاني بداية بإيران (مع ما يستوجبه ذلك من علاقات سلبية مع ح د ك الإيراني) وارتبط الطالباني (وإن كان بمتانة أقل) بسورية. وكانت للرجلين معا علاقات معقدة مع تركيا وقد وقفا الى جانبها ضد حزب العمال الكردستاني [التركي][*] ويبدو انهما اعتقدا بالرغم من انه لا يمكن لأنقرة أن تقبل بأي سيناريو يعطي الشرعية لحزب العمال الكردستاني [التركي]، فإنها على الأقل في عام ١٩٩١ لم تكن ضد الكرد بشكل أعمى (أو لأنها لانت لأجل عدم إهمال حظوظها في الحصول على عضوية السوق الأوربية المشتركة)، بحيث تكون غير مستعدة «إطلاقا» للأخذ بعين الاعتبار لصيغة ما من منح الحقوق لمناطقها الكردية. وقد أثبت هذا الأمر ولحد الآن بأنه حسابات فطنة والذي تمثل في قيام أنقرة، مقابل التعاون العسكري معها ضد حزب العمال الكردستاني التركي (ربما بشكل بارز في آيار ١٩٩٧) بمنح بعض الدعم، من باب الأمر الواقع، لمنطقة الحكم الذاتي الكردية في العراق، وكان هذا الدعم مصيرياالدوام ذلك الحكم الذاتي. وكان القبض على عبد الله أوجالان والوقف الفعلي لنشاطات حزب العمال الكردستاني[**] ربما ساعد أنقرة على أن تكون أكثر استعدادا لمنح تلك الحقوق [للكرد في تركيا] بالرغم من استمرارها في إرسال القطعات العسكرية الى كردستان العراق لاصطياد مقاتلي (ب ك ك) الذين التجؤوا هناك.

شكلت المنافسة المريرة بين الرجلين وأتباعهما تهديدا جديا غير مرة لبقاء منطقة الحكم الذاتي، وربما كانت هذه المنافسة أكثر تدميرا من التكتيكات التدميرية لحكومة بغداد. لقد تشكلت السلطة التنفيذية، والتي من المفترض أن تدير شؤون المنطقة يوما بيوم، من عدد متساو من الحزبين، لكنها لم تتمكن من العمل بشكل سليم ومنسجم، وكانت المحسوبية، بطبيعة الحال تستخدم على نطاق واسع من الجانبين معا[٢٦] في الواقع الفعلي أدار كل حزب «قسمه الخاص به» من المنطقة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن كل حزب يتحكم بأعداد كبيرة من الرجال المسلحين، ووجود عدد كبير من البيش

---

[*] سألت في تموز ١٩٩١ مسؤولين من الحزبين كليهما (من قيادات الصف الثاني): إن حزب العمال الكردستاني حزب قومي كردي وأنتم قوميون كرد فلماذا تحاربونه بدلا من أن تدعموه؟ كان رد الجميع أن أمريكا تريد رأس ذلك الحزب وإلا فستطلب رؤوسنا نحن!! [المعرب].

[**] لقد استأنف العمل المسلح مرة أخرى فصيل من حزب العمال الكردستاني الأمر الذي يجعل من المستحيل إنهاء القلاقل في تركيا إلا بعد اعترافها بالحقوق القومية للكرد في تركيا. [المعرب]

(٢٦) نفس المصدر السابق ص ٣٨٥.

مه ركه أو الجحوش السابقين والذين يمكن ترتيب أو شراء دعمهم من قبل أي من الجانبين، يمكن تصور عودة الاقتتال بسهولة. قدمت إيران، التي أصبح دعمها للبارزاني متقطعا، آخذة بعين الاعتبار بأن العراق لم يعد بوضع يكون كريما في دعمه ل(ح د ك) الإيراني، (قدمت) دعمها الحاسم للحركة الإسلامية الكردية الناشئة، وكانت هذه الحركة قادرة على الانتفاع من القتال بين (ح د ك) و(أ و ك) في ربيع ١٩٩٤ واستولت (ولو آنيا) على حلبجة، وخورمال، وبنجوين. لقد قتل بضع مئات من المقاتلين في هذه المجزرة، والتي أعقبها مصادمات دموية إضافية بين الحزبين في نهاية ذلك العام، وذلك بالرغم من المحاولات الأجنبية (من قبل فرنسا والولايات المتحدة) للتوسط في تحقيق اتفاق ما. وتم إجراء المفاوضات بين الحزبين في باريس في أواخر تموز ١٩٩٤ (ومرة أخرى في دروغيدا خارج دبلن في آب ١٩٩٥)، لكن هذا لم يوقف اندلاع القتال المرير بين الحزبين على امتداد السنوات الثلاث اللاحقة. كانت النتيجة الحتمية لمثل هذه الأفعال، وبشكل لا يمكن تجنبه، خسارة الكرد العراقيين للكثير من الدعم الدولي الذي اكتسبوه على مدى السنوات الطويلة، وقد تسبب الاقتتال أيضا في إعاقة جهود الإغاثة هناك. وكانت واحدة من نقاط الخلاف الرئيسة تتمثل في حقيقة أن (ح د ك)، وبفضل مواقع مؤيديه يتحكم بطريق العبور من حدود تركيا (قرب زاخو) والذي كانت تمر منه ما بين ٧٠٠ إلى ١٠٠٠ شاحنة يوميا، لذا كان (ح د ك) قادرا على جمع رسوم جمركية وبالتالي احتكار مصدر رئيس من الموارد، وقد أبقى تلك الموارد لأغراضه الخاصة بدلا من تحويلها إلى خزينة مركزية. وكذلك فإن المنطقة الموجودة تحت نفوذ (ح د ك) أكثر اتساعا، وأكثر سكانا، وهي عموما بوضع أفضل من المنطقة التي يتحكم (أ و ك) بها.

في صيف ١٩٩٦ تصاعدت المشاكل بحيث هددت وجود الحكم الذاتي الكردي، إذ دخلت القوات الإيرانية، وبدعوة من الطالباني المنطقة التي يتحكم بها (أ و ك)، وطلب البارزاني المساعدة من بغداد لطرد تلك القوات. لذا أرسل (٤٠ ٠٠٠) فرد من قوات الحرس الجمهوري إلى أربيل، الأمر الذي ساعد (ح د ك) على الاستيلاء عليها وطرد (أ و ك) منها. واستمر القتال حتى تم طرد (أ و ك) من السليمانية، وبالرغم من استعادة الطالباني لتلك المدينة في شهر تشرين الأول اللاحق. خلال الأشهر التي أدت إلى الغزو العراقي لكردستان، كان الطالباني يتهم البارزاني بالتعاون مع بغداد، وهذا يثير السخرية بشكل خاص، إذا أُخذ سجله السابق في هذا الخصوص. وهددت الولايات المتحدة وتوعدت في الأيام التي سبقت الهجوم على أربيل لكنها لم تفعل شيئا.

بعد الاستيلاء على أربيل، بحثت المخابرات العراقية عن المعارضين الملتجئين هناك وأعدمتهم مع بعض أولئك المنتمين إلى منظمة ناشئة أخرى أسست أصلا بتمويل من وكالة الاستخبارات الأمريكية والتي كان من المؤمل منها أن تطيح بالنظام العراقي في بغداد. وتم توطين حوالي (٥٠٠٠) من المحظوظين الذين بقوا أحياء في الولايات المتحدة لاحقا، لكن الرسالة كانت واضحة وهي أنه لا يمكن بقاء أي كيان كردي مستقل ما دام صدام حسين في السلطة، وذلك إذا أخذنا التشرذم المستديم لأولئك الذين يتحكمون بالمنطقة.

أجبر الأسياد الرئيسون (تركيا والولايات المتحدة) البارزاني والطالباني على التوقيع على ترتيبات متعددة لتقاسم السلطة في ١٩٩٦ و ١٩٩٨، لكن إذا أخذنا بنظر الاعتبار «إطار الاعتماد الانتهازي»[٢٧] القائم بين القيادات الكردية وبغداد، يجب التقليل من التفاؤل بمقدار كبير من الحذر. ولا تبدي المعركة المدمرة على السلطة بين (أ و ك) و (ح د ك) أية علامة على التهدئة.

السياسات الشيعية منذ ١٩٩١

إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الشيعة يشكلون أعظم مجموعة من السكان فمن المدهش أنه لا يتم تمثيلهم سياسيا في السلطة المركزية أفضل من الكرد. يتمثل واحد من الأوهام الرئيسة حول السياسة العراقية (على الأقل بمعنى أن ذلك أثر ولفترة طويلة على صانعي السياسة في الولايات المتحدة) في الاعتقاد بأن هناك انقساما أساسيا، ومنذ أمد بعيد جدا بين الشيعة والسنة في العراق[٢٨]، وأن أحد الأهداف الرئيسة للشيعة هو خلق دولة إسلامية في العراق ذات علاقة وثيقة مع إيران. في الحقيقة هناك انقسام ذو مغزى أكبر، بين التكريتيين الممسكين بالسلطة وبين أغلبية السكان المستاءة والمحرومة من حقوقها من الشيعة والسنة على السواء. يعتبر معظم الشيعة العراقيون أنفسهم عراقيين عربا في المقام الأول (وهذا واضح تماما من تجربة حرب إيران - العراق) ويستاؤون جدا من محاولات العزل التي كانت الأنظمة المتعاقبة [في العراق] تعرضهم لها. بالإضافة إلى ذلك لم يتمكن حزب الدعوة إطلاقا من تأسيس جذور واسعة له بعد إعدام آية الله محمد باقر الصدر في ١٩٨٠، ويعود ذلك جزئيا وبالتأكيد

(٢٧) راجع تشارلس ترب «تاريخ العراق السياسي» دراسة ماجستير غير منشورة ١٩٩٩ ص ٢٨١
(٢٨) راجع ص ٢٥٤ - ٢٦٧.

إلى القمع المكثف، كما لم يوجد في العراق «علي شريعتي [عراقي]» لتعبئة جمهور من المؤيدين من أوساط الطبقة الوسطى والوسطى الأدنى. وينعكس البون الشاسع بين كبار رجال الدين المرتبطين بالمؤسسات الدينية في كربلاء والنجف وبين العدد الأكبر من الشيعة العلمانيين الذين يفكرون بطريقة شيعية ولا يملكون عقلية طائفية شيعية، (ينعكس) في العزلة المتزايدة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الذي يقوده محمد باقر الحكيم منذ ١٩٨٢[٢٩] بالإضافة إلى ذلك مزق بعض الشيعة الأكثر أصولية، الوحدة الهشة للمعارضة العراقية وذلك بكونهم إما يتعاملون ببرود وإما معادين لمفهوم وضعية منفصلة للكرد في العراق، ويحاججون بأنه يجب أن تكون الأمة الإسلامية غير قابلة للتقسيم. ومن الصعب تقدير قيمة الدعم الذي تتمتع به هذه الأفكار.

بالرغم من تشكيل الشيعة أكثر من نصف السكان أو ما بين ٧٠٪ و ٨٠ ٪ من السكان العرب، فقد كان الشيعة يتعرضون للتفرقة ضدهم من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة وخصوصا في ظل البعثيين، وبعد التسفيرات المكثفة في ثمانينيات القرن العشرين[٣٠] والتي تصاعدت وبلغت مداها في الانتقام الرهيب الذي قام به الحرس الجمهوري بعد الانتفاضة في الجنوب عام ١٩٩١، والتهجير القسري لنسبة كبيرة من السكان في أهوار الجنوب[٣١] في أوائل تسعينيات القرن العشرين فرض الحلفاء الغربيون منطقة حظر للطيران جنوب خط عرض ٣٢ شمالا في آب ١٩٩٢، ويعود ذلك جزئيا إلى الهجمات الجوية والأرضية على الجنوب وللتطهير العرقي اللاحق الذي

---

(٢٩) من غير الواضح ما هي تأثيرات الانتخابات الإيرانية الأخيرة على المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، إذا أخذنا بعين الاعتبار موقف محمد باقر الحكيم في مناصرة «ولاية الفقيه».

(٣٠) راجع الفصل السادس أعلاه، إذ كان من الواضح بالبينة من أن الشيعة أستفادوا من طائفية الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين (باتجاه أنه بدأ أخذ الطائفية بالحسبان يقل ويقل أكثر)، لكنهم خسروا ذلك الانتفاع أولا لصالح الأصولية الإسلامية والثورة الإيرانية (الأمر الذي عنى أنه يمكن اعتبارهم كطابور خامس محتمل لإيران) وثانيا أمام رغبة البعث في التحكم بجميع الجوانب السياسية والاجتماعية للحياة العراقية.

(٣١) أنظر حميد البياتي: «تدمير الأهوار الجنوبية» في فران هازلتون (محررة): «العراق منذ حرب الخليج: احتمالات الديمقراطية» لندن ١٩٩٤ ص ١٤١ - ١٤٦ وحول منشأ وأصول الأهوار راجع ستيفن دبليو. كول: «تكوين الأهوار في منطقة بورسيبا ومجرى الفرات الأسفل» في مجلة دراسات الشرق الأدنى المجلد ٥٣ العدد ٢ سنة ١٩٩٤ ص ٨١ - ١٠٣، مستخدما وصف الرحالة من القرنين السابع عشر والتاسع عشر، وكذلك بعض الوثائق القديمة. ويستنتج كول بان فرعا غربيا للفرات كان يقوم بتسريب ماء فيضان النهر على الأقل منذ القرن الثامن قبل الميلاد (ص ١٠٣).

فرض على عرب الأهوار. لقد مالت المعارضة الشيعية بمعظمها إلى أن تكون طائفية شيعية أكثر من كونها دينية، وذلك لأن تلك المعارضة، كانت على العموم رد فعل ضد التفرقة ضد الشيعة من قبل النظام، بدلا من الاستناد إلى أرضية دينية. في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ قتل ثلاثة من آيات الله الكبار من العتبات الشيعية المقدسة في «حوادث» [غامضة](٣٢)، وهم مرتضى بروجردي، وعلي الغروي، ومحمد صادق الصدر ولا يبدو أن موتهم قد حصل نتيجة قيامهم بأفعال في تمثيل الشيعة، بل بسبب الاحتمال القائل بأنهم قد يتحولون إلى أصوات مطالبة أو نقاط تجمع للشيعة. يرى معظم المعارضين الشيعة أن حل الوضع الذي وصل إلى طريق مسدود يتمثل في إعطاء الحقوق لكل الشعب في ظل نظام ديمقراطي. من الجائز أن بعبع «الجمهورية الإسلامية» في العراق، وبالتالي تقسيم العراق والذي طرح بتلهف عام ١٩٩١ من جانب السعودية وتركيا والولايات المتحدة كعذر لإبقاء صدام حسين في السلطة، لكن من الصعب الاعتقاد، خصوصا ضمن سياق التطورات التي حصلت في إيران عبر السنوات القليلة الماضية، أن هذا الوهم لم يفقد الكثير من النفوذ الذي كان يمتلكه يوما ما.

حقوق الإنسان في العراق(٣٣):

كان يتم انتهاك حقوق الإنسان في العراق بشكل روتيني خلال معظم الفترة منذ استلام البعث للسلطة في أواخر ستينيات القرن العشرين، وذلك بعيدا عن الهدأة النسبية في أواسط السبعينيات (تقريبا من ١٩٧٥ - ١٩٧٨)[*] عندما بدا للبعث انه من الضروري له الوصول إلى وفاق مع الشيوعيين.

يجب أن لا يغيب عن البال أن البعث خلال فترته الأولى في الحكم (شباط إلى تشرين الثاني ١٩٦٣) كان شريكا في حكومة مسؤولة عن تدبير أعمال عنف لم يسبق

---

(٣٢) راجع تقرير وزارة الخارجية للولايات المتحدة: «تقارير البلدان حول الممارسات ضد حقوق الإنسان: العراق» في ٢٥ شباط ٢٠٠٠ ص ٤، ١٠، ١٤

(٣٣) تم اقتطاف هذه الفقرة من تقارير الإدارة الأمريكية حول ممارسات حكومات البلدان التي تتعلق بحقوق الإنسان. ومن التقارير المقدمة إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومن اجتماعات تلك المفوضية.

[*] كانت الهدأة مع الشيوعيين فقط، ولأغراض تكتيكية، لكن السلطة استمرت في حربها ضد الفئات الأخرى [المعرب].

للشرق الأوسط أن مر بها في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية[٣٤] لقد افرد كل من كتاب دافيد ماك دو وول David McDowall والمجلدين من المقالات التي حررتها فران هازلتون لجمعية «الحملة ضد الاضطهاد ومن اجل الحقوق الديمقراطية في العراق» والتي يقع مقرها في لندن، وربما الأكثر نبضا كتابي (سمير الخليل / كنعان مكية): «جمهورية الخوف»، و«الجريمة، والصمت»[٣٥] مجالا كبيرا للجرائم التي ارتكبها النظام العراقي ضد شعب العراق في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين. ومنذ غزو الكويت (بالرغم من النقد المتقطع والمتباعد لسجل العراق بحقوق الإنسان خلال شهر العسل الطويل بين العراق والولايات المتحدة) أصبحت قراءة تقارير وزارة الخارجية الأمريكية السنوية حول حقوق الإنسان، وتقارير المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تبعث على الكآبة والرعب معا.

باختصار، لا وجود لسلطة القانون في العراق، وان الاعتقال والسجن والتعذيب والقتل عبارة عن أمور روتينية واعتباطية. استنادا إلى تقرير لمنظمة العفو الدولية في عام ١٩٩٧، اختفى مئات الآلاف من الناس منذ أوائل ثمانينيات القرن العشرين. وكانت عوائلهم تدعى، في بعض المناسبات، للذهاب إلى السجن أو إلى مستودعات الجثث لأخذ رفاتهم.

في آب ١٩٩٤ أوجب القانون رقم (١٠٩) وسم جبهات، وبتر آذان أو شفاه الفارين أو المتهربين من التجنيد الإلزامي، ولسارقي السيارات[٣٦] وكان الأطباء يكرهون على القيام بتلك العمليات وإلا سيكونون هم أنفسهم عرضة لتلك العقوبات. لا توجد هناك أية حرية لتشكيل الجمعيات، ولا توجد انتخابات بعيدا عن بعض الاستفتاءات الشكلية لتوكيد مبايعة الرئيس للبقاء في سدة الحكم. يعتبر انتقاد الرئيس، أو أية اقتراحات لا ترضى عن طريقة حكم البلاد، جرائم عقوبتها الإعدام.

خدم ماكس فان در شتول Max Van Der Stol كمقرر خاص حول العراق لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بين عامي ١٩٩٢ والى تشرين

(٣٤) راجع الفصل الثالث.

(٣٥) ماك داو وول: مصدر سابق. و«الحملة ضد الاضطهاد ومن أجل الحقوق الديمقراطية في العراق (كاردري): عراق صدام حسين: ثورة أم ردة رجعية؟» لندن ١٩٨٦ في هازلتون مصدر سابق. هناك طبعة محدثة لكتاب «جمهورية الخوف» مع مقدمة جديدة نشرت عام ١٩٩٨ باسم «جمهورية الخوف: سياسات العراق الحديث» وبتأليف كنعان مكية بدلا من الاسم المستعار سمير الخليل.

(٣٦) لقد نشر القانون في جريدة الثورة في ٢ آب ١٩٩٤ راجع مكية: مصدر سابق ص (ix).

الثاني ١٩٩٩ وإن المقتطفات التالية من تقريره للجلسة الخامسة والخمسين للبعثة في ٢٦ شباط ١٩٩٩ غنية عن التعليق: ٨٢ - في بداية ١٩٩٢ استنتج المقرر الخاص بان لثقل انتهاكات حقوق الإنسان في العراق نظائر قليلة جدا في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ويعتذر المقرر بأنه لم يتوفر هناك أي سبب ليغير وجهة نظره تلك. لقد قام النظام المتحكم بالعراق بالإلغاء الفعال للحقوق المدنية في كل من: الحياة، والحرية، وسلامة الإنسان وكذلك حريات التفكير، والتعبير، وتكوين الجمعيات، والتجمع وكذلك تم ازدراء حرية المشاركة السياسية، وبالمقابل لم يتم استخدام الموارد المتاحة لضمان الاستمتاع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. استنتج المقرر، في الحقيقة، أن النظام السياسي القانوني في العراق لا يتطابق مع معايير حقوق الإنسان، بل بالعكس، استلزمت انتهاكات لحقوق الإنسان منظمة ومنهجية مستمرة على امتداد البلاد، والتي تؤثر على جميع السكان. ويمارس الرئيس صدام حسين، على الخصوص، سلطة تنفيذية وتشريعية في حين يكون القضاة، والرؤساء الإداريين مسؤولين أمامه مباشرة، أما القوات المسلحة والشرطة ووكلاء حزب البعث فكلهم في خدمة الرئيس. وتخضع المحاكم لسلطة الرؤساء الإداريين (أي للسلطة التنفيذية) في مناطقها. وقد منعت الأحزاب السياسية من العمل ما عدا حزب البعث الذي يعتبر جزءا من الدولة. لا توجد هناك حرية للكلام أو الفعل حيث يعتبر أقل ادعاء بأن شخصا ما غير موال للرئيس كافيا لأن يتحمل ذلك الشخص عقوبة الإعدام. ولا توجد هناك أية حرية لنشر المعلومات من الراديو أو التلفاز، وهي وسائل الإعلام الأكثر شعبية. ٨٣ - تقود البنية القائمة للدولة المستندة إلى حزب حكومي واحد، وغياب أي برنامج ديمقراطي قصير أو متوسط أو طويل الأمد، وحقيقة انه لا توجد هناك أية تشريعات قادرة على التحكم بالممارسات الانتهاكية للدولة وضبطها، مما دعى المقرر الخاص إلى الاستنتاج بان الشعب العراقي لا يتمتع، ولن يتمتع في المستقبل المنظور بأي احترام لحقوقه الإنسانية. ٨٤ - يلاحظ المقرر الخاص أن الاضطهاد المستمر للسكان المدنيين من جانب حكومة العراق يعتبر انتهاكا لقرار مجلس الأمن الدولي المرقم ٦٨٨ في ١٩٩١ الذي أوصى «بأنه يجب على العراق، وكمساهمة منه في إبعاد التهديد للسلام والأمن الدوليين في المنطقة، أن ينهي فورا هذا الاضطهاد» (الفقرة ٢ من القرار).

٨٦ - يلاحظ المقرر الخاص، الآن وبعد ثماني سنوات من وصايته، بأنه لم يتم تبني أية توصية من توصياته الموجودة في تقاريره المبكرة المقدمة إلى حكومة العراق.

وقد فشلت الحكومة في التعاون المشترك مع المقرر الخاص خلال السنوات السبع المنصرمة وذلك بعدم الإجابة على أية مراسلات أرسلت إلى الحكومة، وبرفض السماح له بزيارة البلاد منذ ١٩٩٢، وبرفضها نشر مراقبين لحقوق الإنسان في العراق.

ويقدم نفس التقرير تفاصيلَ للهجمات على المدن والقرى في مناطق الأهوار في المحافظات الجنوبية بين آب وتشرين الثاني ١٩٩٨، ملاحظا أن تلك الهجمات قد تمت قيادتها بشكل مشترك من قبل قصي صدام حسين وعلي حسن المجيد. لقد أحرقت المساكن وهجر سكان القرى وكانت هناك إعدامات جماعية وبدون تمييز. لكن يبدو أن النظام لم يستعمل الأسلحة الكيميائية في هذه المناسبة. لكن بعيدا عن أن هذه التقارير مثيرة للكآبة، فإن هناك ظلالا لأحداث مماثلة لتلك الأحداث التي وقعت في عام ١٩٨٨، عندما جرت حملة تهجير هائلة في شمال العراق.

أثناء حرب الخليج [الثانية]، وبمناسبة ادعاء منظمات إنسانية عديدة، ترغب في إنهاء العقوبات وبحرارة، بأن الولايات المتحدة وحلفاءها قد بالغوا في وصف صدام حسين والنظام العراقي بالإجرام والشيطنة لكي يبرروا حرب الخليج، ومن ثم فرض العقوبات وإبقائها نافذة لحد الآن. لكن وكما تم ذكره مرارا في الصفحات السابقة، فمن الواضح أن الولايات المتحدة وحلفاءها، وكذلك الاتحاد السوفييتي السابق وحلفاءه قد بنوا معا وبفعالية هذا النظام القاسي وذلك عبر تجهيزه بأسلحة متطورة للدمار الشامل خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، وكذلك بأن أشاحت جميع الدول الأجنبية تقريبا بأبصارها عن الطبيعة الشيطانية الفائقة عن المعتاد للنظام العراقي ولحين غزو الكويت في آب ١٩٩٠

ليس هناك ما يغير هذه الحقائق، ومن الممكن في يوم ما في المستقبل، أن يقوم عضو في الإدارة الأمريكية بتقديم تكفير من نوع ما لما جرى والذي يماثل لما تم مؤخرا بالنسبة لدور الولايات المتحدة في ضمان بقاء ملكية مكروهة جدا من قبل الشعب في إيران في آب ١٩٥٣، وفي إسقاط حكومة منتخبة ديمقراطيا في شيلي في أيلول ١٩٧٣ برغم ذلك، ومهما كان تأثير العقوبات مهلكا، ومهما ستكون معاناة العراقيين من آثارها قاسية، فإن حكم صدام حسين الإرهابي المتمثل بالرعب والجرائم الهائلة ضد شعب العراق ولفترةٍ طويلة قبل العقوبات وخلالها عبارة عن حقائق دامغة لا يمكن التغاضي عنها ومأساوية تماما.

قد لا يكون صدام حسين قاتلا لعدد مساو لمن قتلهم هتلر أو بول بوت أو ستالين، لكن الحالة التي أوصل بلده إليها، وذلك بإصراره على إبقاء نفسه ونظامه في

السلطة يعني أن صورته تستحق أن تعلق في صالة عرض لصور الأشخاص المروعين والمرعبين.

السياسات العراقية منذ ١٩٩١

على الإجمال بقيت السياسات العراقية لمدة (١٠) سنوات تقريبا على ما كانت عليه قبل غزو الكويت: طاغية قمعي يدير دولة قد أفقرها إلى أعظم درجات الإفقار بمعاونة مساعدين قليلين بقوا معه لمدة طويلة، وكذلك أعضاء وثيقين من عائلته، ومدعوم ضمنيا، إن لم يكن ذلك بحماس كامل من قبل العديد من دول الجوار. ومنذ وصول حزب البعث إلى السلطة (نظريا على الأقل) في ١٩٦٨، ومنذ استلام صدام حسين المسؤولية الكاملة منذ ١٩٧٩ لم تتمكن أية سلطة بديلة فعالة من بناء نفسها خارج العراق، ولا في داخل العراق بطبيعة الحال، والتي كان من الممكن أن تحصل على اعتراف آني بها. إذ لم يتوفر لينين [عراقي] في المنفى ولا نلسون مانديلا [عراقي] في السجن، ليقوم أي منهما باستلام زمام القيادة. في هذا السيناريو الكئيب، ساعدت العوامل الخارجية صدام حسين ولدرجة عظيمة، سواء أكانت مصادفة (الثورة الإيرانية، وارتفاع أسعار النفط عندما عاد العراق إلى تصدير نفطه في أواخر تسعينيات القرن العشرين، والتفتت التدريجي للتحالف الذي شكل ضده في أيام الحماس المفرط ١٩٩٠ - ١٩٩١،) أم بشكل متعمد (الفترة الطويلة من العلاقات الوثيقة مع الغرب، والتي مكنته من بناء أجهزة أمنية عاتية، وكذلك بناء ترسانة هائلة ومرعبة من الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل). لقد تم تحوير عزل العراق ضمن الشرق الأوسط في العقد الأخير، إذ تحسنت علاقات العراق مع سوريا وتركيا، وبدأت تركيا باستئناف التجارة الضخمة في المواد الغذائية والسلع اليومية التي كانت قائمة قبل فرض العقوبات وحرب الخليج [الثانية] وتمت إعادة فتح خط الأنابيب الذي يربط العراق بالساحل السوري، والذي قطع منذ ١٩٨٢، وذلك في تشرين الثاني ٢٠٠٠ وقد وجدت كميات كبيرة من النفط العراقي طريقها إلى الخارج بعضها بشكل مشروع وبعضها بشكل غير مشروع عبر الحدود الأردنية والسورية والتركية. أما العلاقات مع إيران فكانت حذرة من الجانبين، وقد أقامت دول الخليج البعيدة علاقات ودية مع العراق، وعلى الأخص قطر، لكن الكويت والعربية السعودية كانتا تعارضان، وبشكل روتيني، رفع العقوبات. وفي دمشق، قامت الجموع الغاضبة بعد عملية ثعلب الصحراء ١٩٩٨، بمهاجمة سفارتي بريطانيا والولايات المتحدة مع مكاتبهما الثقافية، ولا يعرف هل أن

هذا مؤشر على مقدرة صدام حسين على الاحتفاظ بأسطورة تحديه الثابت للغرب، أم بسبب تضامن الشعب السوري مع الشعب العراقي. وأدى السير البطئ لعملية السلام، وخصوصا في ظل حكومة نتنياهو في إسرائيل وإلغاء أية آمال كانت لدى الفلسطينيين، والتي قد استثمرت من قبل خلفه ايهود باراك، إلى مظاهرات تمجد وقفة صدام «الثابتة» ضد الغرب والمؤيدة للفلسطينيين.

كان غزو الكويت بالنسبة للكثير من العراقيين في المنفى وقتا للإثارة والترقب الكبيرين، إذ قام الطاغية بتجاوز حدوده وسيناله القصاص. بطبيعة الحال كانت مثل وجهات النظر هذه موضع الاستنكار والنبذ من قبل القوميين العرب على اختلاف الوانهم، والذين تجاهلوا بابتهاج وبغباء الماضي الأكثر غموضا لبطلهم، ورأوا في تحدي صدام خطوة نحو تحقيق مطامح الأمة العربية، أو نحو تحرير فلسطين، أو أية أوهام خيالية تغريهم أعظم الإغراء. وعلى العموم، كان العراقيون يعرفون الأمور أفضل من إخوانهم العرب الآخرين، إذ عاشوا في ظل حزب البعث للسنوات الاثنين والعشرين السابقة.

لقد أعطت المعارضة، وللأسف، منذ الحرب الكويتية وفشل الانتفاضة التي أعقبتها الانطباع بأنها محشورة بين الركن والعمود [أي تساق من موقع إلى آخر] وغير قادرة على الاتفاق والتوحد نحو هدف مشترك، وميلها للانقسام إلى زمر أكثر صغرا وباستمرار. لقد حضر ما لا يقل عن ٧٣ منظمة من منظمات المعارضة المختلفة المؤتمر الذي انعقد في أوائل نيسان ١٩٩٦في دمشق. وفي أواخر ذلك العام كان أعضاء من المؤتمر الوطني العراقي، والذي اتخذ له مقرا في كردستان (التي تعتبر داخل العراق على وجه التخصيص) وخلال السنوات الأربع الماضية يراقبون وبكل عجز الاقتتال بين (ح د ك) و(أ و ك) عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥، وقد تعرضوا للانكشاف الرهيب عندما احتلت القوات العراقية أربيل في آب وأيلول ١٩٩٦

لم يكن النظام بدون مشاكل، إذ وردت تقارير وبشكل منتظم عن محاولات الانقلاب، ومحاولات اغتيال الأفراد المهمين في النظام في كانون الثاني وشباط عام ١٩٩٢، وفي تشرين الثاني ١٩٩٣ ،وفي آذار وآيار وحزيران ١٩٩٥، وفي حزيران وكانون الأول ١٩٩٦ وقد انخرط في بعض تلك المحاولات ضباط كبار في الحرس الجمهوري الذي تكون وبشكل أساسي، من أفراد من عشائر الدليم، والجبور، والعبيد، ويبدو أنه قد حصل انتقام رهيب من تلك الوحدات في ربيع ١٩٩٥ وكذلك

كانت هناك، وكما ذكر سابقا، عدة حالات محرجة من هروب بعض الأفراد من ذوي المناصب العالية.

وربما كانت الحالة الأعظم تأثيرا من تلك الحالات، هروب ابنتَي صدام حسين مع زوجيهما وأطفالهما إلى الأردن في آب ١٩٩٥ وكان أحد زوجي البنتين وهو ابن عم من الدرجة الثانية لصدام حسين[*]، حسين كامل المجيد الذي كان وزيرا للدفاع وللتصنيع العسكري والذي كان قادرا على إعطاء «مستجوبيه» في عمان[**]، تفاصيلَ دقيقة عن قدرة النظام العسكرية.

ويبدو ظاهريا أنه تم تجاهل حسين كامل وببرود من الغالبية العظمى من الجالية العراقية في المنفى في الأردن وهذا أمر غير مستغرب. إلى جانب ذلك خاب ظنه أيضا لعدم تبنيه من قبل الولايات المتحدة كوريث واضح لرئاسة الجمهورية العراقية. وبمنتهى الحماقة عاد زوجا ابنتي صدام حسين إلى العراق مع عائلتيهما في شباط ١٩٩٦حيث تم قتلهما[***] مع بعض أفراد عائلتهما في اليوم التالي بأسلوب تقليدي،

---

[*] كان والدهما ابن عم مباشر لصدام حسين وشقيقا لعلي حسن المجيد وقد شهد في المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب) في عهد قاسم ضد صدام. [المعرب].

[**] لا يتحدث أحد عن دور الملك حسين في هروب حسين كامل إطلاقا!! بينما كان له الدور الأكبر فيها، إذ سبق لحسين كامل أن زار عمان قبل هروبه بأربعين يوما في طريقه إلى ومن القاهرة لعقد صفقات لوزارة الصناعة و التصنيع العسكري مع السلطات المصرية. وقد ربح الملك حسين من عمله هذا المصالحة مع العربية السعودية وجميع دول الخليج عدا الكويت. وأعلن الملك حسين في مؤتمر صحفي بث من التلفاز الأردني بأن حسين كامل التجأ إلى دار عمه في الأردن وأسكنه في أحد القصور الملكية وهو قصر الحمر في ضاحية صويلح من عمان. وبعد أن استنفذت المخابرات الأمريكية والإسرائيلية والخليجية كامل معلومات حسين كامل دبر له النظام الأردني تهمة وذلك باستخدام أحد الصحفيين ليقدم إلى المحكمة بأن حسين كامل قد هدده بالقتل وقدم الصحفي بينة على ذلك بشريط مسجل!! لكن لغباء حسين كامل تصور أن هذه البينة ستؤدي به إلى السجن في عمان الأمر الذي جعله يتساهل أمام عروض السفير العراقي في عمان آنذاك نوري الويس ومع النداءات الهاتفية من ساجدة، وقدم السفير العراقي له شريط فيديو يعرض صدام وهو يقسم على القرآن الكريم على أن لا يمس حسين كامل بأي أذى ويعامله كمواطن عراقي عادي، فاقتنع وعاد إلى العراق حيث لقي مصيره هناك. [المعرب]

[***] تم ذلك بأن ترأس علي حسن المجيد وأقرباؤه تطويق حسين كامل وشقيقيه ووالدهم في دار شقيقة حسين كامل مجموعة مزودة بشتى أنواع الأسلحة بحجة أنه خان عشيرتهم. ونقلا عن شهود عيان وقف عدي وقصي يتفرجان على المذبحة الجارية، وتم تدمير المنزل الذي كانوا فيه وتحويله إلى قاع صفصف. وبعد قتل حسين كامل تأكد علي حسن المجيد من موته بأن داس على رأسه وأفرغ صلية أخيرة عليه. وبعد مدة أصدر النظام أمرا اعتبر حسين كامل شهيد غضب العشيرة وهدد بمعاقبة من يشتمه [المعرب].

من الواضح أن ذلك كان بأمر من والد زوجتيهما(٣٧) [*] وكانت إحدى نتائج هذه القضية زيادة غامضة في بروز عدي الابن البغيض لصدام حسين.

وكان عدي مسؤولا عن إطلاق الرصاص (وجرح) عمه وطبان إبراهيم أخ صدام غير الشقيق ووزير الداخلية وذلك في آب ١٩٩٥ويبدو أن سلوكه المثير كان واحدا من الأسباب الرئيسة وراء ارتداد حسين كامل(٣٨)

لقد ساهمت التمردات ضمن العشائر التي كانت موالية في السابق، وفرار بعض المسؤولين الكبار والحزازات الدموية الداخلية في عائلة صدام، وبشكل لا يمكن تجنبه، في تقليص قاعدة الدعم لصدام حسين، بالرغم من أنها، وبطبيعة الحال لم تكن كافية لأن يفقد التحكم.

ويحدد ترب ثلاثة تجمعات ضمن العائلة والتي كانت لها علاقات «متوترة» مع الرئيس: اخوة صدام الثلاثة من أمه (برزان، وسبعاوي، ووطبان)، وآل المجيد أبناء عمه (أي زوجي ابنتيه حسين كامل وصدام كامل، وعلي حسن المجيد مرتكب جريمة الأنفال، وشقيق الأخير عبد حسن المجيد، وولديه عدي وقصي(٣٩) وقد دخل عدي مع والده في مشاجرات خطيرة (وأكثرها بروزا قتله لحارس والده الشخصي في تشرين الأول ١٩٨٨) وكان عدي في خصام مع أفراد عائلة أبيه الموسعة. وقد تعرض عدي لمحاولة اغتيال في كانون الأول ١٩٩٦، وجرح جروحا خطيرة[**] (والتي أظهرت أن

---

(٣٧) راجع اماتزيا بارام «البناء باتجاه الأزمة: استراتيجية صدام من أجل البقاء» واشنطن ١٩٩٨ الفصل الأول.

[*] وكيف ينسى العراقيون جرائم حسين كامل العديدة. لكن واحدة منها تكفي ونقلا عن شهود عيان من المحظوظين الذين نجوا من مذبحة حسين كامل في مدينة المسيب بعد دخوله لها أيام الانتفاضة، إذ اصدر حسين كامل أمره بإعدام كل من يوجد على الجانب الأيسر من الشارع الرئيس ويخلى سبيل من وجد على الجانب الأيمن منه، وتم تنفيذ تلك الجريمة ببساطة!! (المعرب).

(٣٨) راجع بارام، مصدر سابق، إذ تقول «إن عدي قد حشر مكاسب حسين كامل العسكرية في الزاوية» وكذلك راجع ترب في مصدر سابق، إذ يقول «إن عدي استولى على حصة حسين كامل في تهريب النفط».

(٣٩) ترب: مصدر سابق.

[**] يعتقد الكثير من العراقيين في الداخل بأن محاولة اغتيال عدي قد دبرت من داخل العائلة نفسها، وهي إما بتدبير من صدام نفسه وإما بتدبير من قصي. ويستند من ينسبها إلى صدام بأن عدي قال في إحدى جلسات عربدته تعليقا على خلع ولي عهد قطر لوالده، إن ذلك ممكن في العراق، أما من ينسبها إلى قصي فيرون أن عدي يشكل عقبة أمام تقدم قصي لذا فإن إبعاد عدي سيمكن قصي من الصعود كخليفة لوالده.. ونقلا عن شاهد عيان كان موجودا في المنطقة أثناء الحادث وقضى =

خرقا للإجراءات الأمنية مثل هذه الحالة ممكن تماما). ومنذ ١٩٩٨ يبدو أن الرئيس قد ابتعد عن الاعتماد المكثف على أفراد العائلة وشبكة الأقارب نحو الاتجاه العام لإعادة الاعتبار لبعض الأهمية السابقة لحزب البعث. وقد يمثل هذا طريقة صدام في الاعتراف بأنه يواجه نقدا متزايدا حول الفساد والانتفاع اللذين كان أفراد الدائرة المحيطة به مباشرة متورطين بمها. في أواسط سنوات الحرب مع إيران وكما وصف سابقا، بدأ النظام في التحول نحو اقتصاد السوق، وذلك في محاولة لتشجيع «الكفاءة» لكن كان ذلك أيضا للتخفيف من أعباء قطاع الدولة المرهق. وكما هو الحال في أوربا الشرقية، كان الهيكل الرئيي من شركات ومؤسسات الدولة يتكون من أعضاء وقياديي الحزب (الشيوعيين في أوربا الشرقية والبعثيين في العراق)، والذين وجدوا أنفسهم، وبشكل تدريجي إما أنزلت مرتبتهم وإما عاطلين عن العمل. وقد حصل بعض «الترشيق» للجهاز البيروقراطي بواسطة التجنيد العسكري للحرب العراقية - الإيرانية ،ولحرب الخليج الثانية، لكن النظام لم يعد يملك الموارد للإبقاء على الجيش بنفس الحجم الذي كان قد وصله مرة سابقة وفي نفس الوقت، بدا النظام وكأنه يغازل العشائر وبشكل مثابر، وباتجاه نبذ الاعتماد على الحزب، بالرغم من وجوب طرح بعض الأسئلة حول الدور الدقيق الذي لعبه الحزب في ظروف ما بعد عام ١٩٦٨، وذلك عندما أصبحت العضوية في الحزب إلزامية تدريجيا، واختزلت وظيفة الحزب إلى القيام بمظاهرات ضخمة تمجد آخر أفعال الرئيس. لذا وفي الظروف الاجتماعية والاقتصادية المريعة في أواخر تسعينيات القرن العشرين، يبدو أن حزب البعث عاد ليكون موضوع استحسان من قبل النظام، وكسب الحزب مديح الرئيس لقيامه بالرقابة على الأسعار وللإشراف العادل على توزيع التجهيزات التموينية. ومن الصعب تقدير مدة بقاء هذه النزعة لفترة طويلة، لكن بارام أشارت إلى الترقية الأخيرة لبعض الحزبيين المخلصين القدماء، بمن فيهم من شارك صدام والبعث منذ محاولة إغتيال عبد الكريم قاسم في ١٩٥٩[*]. لذا حل اللواء الركن سلطان هاشم، وهو عسكري مسلكي من الموصل

= أسبوعين في أقبية المخابرات للاستجواب لمجرد تواجده في المنطقة مع زوجته وطفله الرضيع الذي كان في عربة أطفال، قال إن من أطلقا الرصاص على عدي نادياه بالاسم ففتح لهما نافذة السيارة من نوع بورش المصفحة ضد الرصاص، من جهة السائق مما يدل على أنه يعرفهما فانهالا عليه بالرصاص، ولم يجهزا عليه تماما بسبب تدخل نقيب فى شرطة المرور في الساحة الأمر الذي أربك خطتهما لذا رميا الرشاشتين واللحى المستعارة والقفازات وقد سهل الناس لهما سبيل الهروب. [المعرب]

[*] كان الرأي العام العراقي في ١٩٥٨ يدين ويحتقر الاغتيال السياسي، وكذلك الرأي العام العربي، =

محل ابن عم الرئيس علي حسن المجيد كوزير للدفاع، وحل أحد أبناء أرستقراطية ما قبل ثورة تموز ١٩٥٨، وهو محمد زمام عبد الرزاق السعدون، محل أخي صدام غير الشقيق وطبان إبراهيم كوزير للداخلية(٤٠) ويبدو أن التعيينات الأخيرة تؤكد هذا الميل. كما يبدو أن الرئيس مازال مستمرا بوضع اعتماد مكثف على مجموعة «مطبخه» من الزملاء القدماء الذين كانوا إلى جانبه دائما: طارق عزيز، المتحدث باسمه إلى العالم، وعزة الدوري، وطه ياسين.

= لذا اضطر فؤاد الركابي الذي كان أمينا عاما للقيادة القطرية لحزب البعث في العراق إلى إصدار كتابه «الحل الأوحد» لتبرير عملية اغتيال عبد الكريم قاسم. ونقلا عن حديث مباشر لخالد علي الصالح معي وبحضور سليم عيسى الزيبق عام ١٩٦٢ بعد أن أفرج قاسم عمّن حاول اغتياله بموجب شعاره الشهير «عفا الله عمّا سلف» بأنه رافق ميشيل عفلق إلى مكتب عبد الحميد السراج، نائب رئيس الجمهورية ورئيس وزراء الإقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة آنذاك، طلبا لمساعدة الجمهورية العربية المتحدة لحزب البعث في تلك العملية، وأن السراج رفض ذلك فما كان من ميشيل عفلق إلا وأن خرج غاضبا وصفق الباب خلفه قائلا: «سنقوم بذلك وسيحاسبكم التاريخ على عدم تعاونكم». وهذا يدل على أن قيادة البعث ضالعة في تلك العملية المشينة سياسيا بأعلى مستوياتها. أما في محاكمة الزمرة التي حاولت اغتيال قاسم، تبين أن لصدام حسين دورا هامشيا فيها وهو أن ينتظر في عيادة طبيب الأسنان حازم البكري ليرى فيما إذا مر موكب قاسم أم لا، فإن مر فدوره يتمثل في إخبار زمرة التنفيذ هاتفيا. لا أكثر ولا أقل. وتمر الأعوام، ويصبح صدام حسين رئيسا للجمهورية فإذا به يتبجح بتلك العملية المشينة وينسب لنفسه أدوارا لاوجود لها ويعطي لنفسه دورا تخطيطيا، وهذا بطبيعة الحال مجاف للحقيقة تماما. [المعرب].

(٤٠) راجع بارام، مصدر سابق، ص ٣٧ - ٦٤

الخاتمة

يعني غياب الأرقام الإحصائية، والصعوبة العامة في الوصول إلى العراق منذ بداية الحرب مع إيران، استحالة التحليل العام للاقتصاد على شاكلة تحليل الماضي القريب الذي أجريناه في الفصل السابع. سياسيا، من الواضح وبالبينة أن صدام أبدى سرعة ومهارة هائلتين في مقاومة وصد أي تهديد لحكمه الشخصي، وذلك بالاستناد إلى وسائل مختلفة، والسعي للحصول على الدعم من تنويعة مختلفة من المجموعات السياسية، لكنه من الصعب معرفة طريقة إدارة العراق اليومية، وطريقة أداء البيروقراطية لوظائفها، وكيفية الإبقاء على الخدمات الأساسية، وما إلى ذلك. ومن الصعب تخمين ما إذا كانت الظروف القاسية التي يعيش الشعب العراقي فيها ستتحسن كثيرا فيما لو رفعت العقوبات، أو حورت تحويرا كبيرا، يبقى هذا السؤال مسألة فيها نظر. بالرغم من أن مصداقية النظام ستكون موضع تساؤل كبير، فيما لو تم تخفيف العقوبات ولم تتغير الحياة اليومية في العراق. من غير المعقول أن تكون الترتيبات القائمة حاليا تلائم أهداف النظام الماكيافيلية، وذلك لأن بإمكانه الادعاء بأنه يتم منع تحقيق نواياه الطيبة بالخطط الشيطانية للمجتمع الدولي. وبالمقابل، ونظرا لاحتكار النظام لأجهزة القمع والإكراه، فربما سيمكن رفع العقوبات عن النظام، وببساطة من إعادة بناء قدرته الحربية بدلا من القيام بأي تخفيف للمعاناة الطويلة للشعب العراقي.

بات في حكم المؤكد أنه لن يكون في العراق سلام داخلي ومصالحة [وطنية] إلى أن يتم إبعاد صدام حسين وزمرته عن الحكم، بالرغم من عدم وجود أسباب قوية توحي بإبعاده في القريب العاجل. لا يعرف أن للرئيس والذي يبلغ ٦٣ عاما، مشاكل صحية معروفة بالرغم من انتشار الشائعات حول ذلك. كما أن طيش عدي وضيق أفقه وعجزه الفيزيائي بعد محاولة اغتياله لا تجعله وريثا محتملا ليخلف أباه، بالإضافة إلى ذلك وإذا أخذنا العلاقات المتوترة بشكل عام بين الأب والابن، يبدو من غير المحتمل

أن يكون عدي مرشح والده، وحتى إن كان مرشحه فإنه سيكون غير مقبول من أية مجموعة، قد تستولي على السلطة بعد والده. ويتمثل الاحتمال الأقل في أنه سيكون قادرا على إيجاد من يدعمه في محاولة انقلاب لصالحه للتخلص من والده.[*] ويعني هذا الأمر أن النظام يستند على أسس هشة. ولا يستوجب طول البقاء، الاستقرار بالضرورة. إن صدام حسين قادر على البقاء في السلطة بسبب احتكاره المطلق لوسائل القمع، والسلطة، والمحسوبية ويعرف الكثير من الذين قطفوا ثمار حكم صدام الطويل بأنهم لن يستطيعوا فعل ذلك إذا اختفى سيدهم، لذا فإن لديهم جميع الأسباب في أن لا يعارضوه. يمثل هذا الوضع سيناريوا ضاريا وكالحا، وهناك القليل الذي يدعو إلى التفاؤل. برغم ذلك فإن مفهومي: الدكتاتورية أفضل من الفوضى، وإن العراق سينقسم بشكل ما بعد سقوط صدام، مضللان ولا يقدمان أية مساعدة. وإن إمكانية قيام تركيا بانتزاع كردستان العراقية أو قيام إيران بانتزاع الجنوب الشيعي ما هما إلا أمرين غريبين تماما ولا يستحقان أي تعليق إضافي. بالإضافة إلى ذلك فإن شبح «البعبع الإيراني» يبدو غير مقنع وبشكل متزايد، ويتمثل التخوف من البعبع في الفكرة القائلة بأن استمرار وجود صدام حسين (إن كانت له أية قيمة ما) يعمل على كبح أية مغامرة إقليمية آنية من جانب الإيرانيين. وإذا أخذنا المؤشرات الواضحة على أن الحكومة الإيرانية تتحرك بحذر نحو الحصول على قبول لها من جانب الولايات المتحدة، لذا لم يعد لمثل هذه الفكرة أية قيمة حقيقية. ونكرر وبعد ثماني سنوات من الاستقلال، ومهما كان الكرد منقسمين والمنطقة غير مستقرة، فمن غير المحتمل أن تكون حكومة المنطقة الكردية مجمعة وبترحيب في العودة إلى تحكم بغداد بها. وبرغم ذلك، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أنه لا جدوى من فكرة «كردستان الكبرى» تمتد لتشمل المناطق الكردية الإيرانية، والعراقية، والتركية، لذا فإن بنية فيدرالية للعراق ما بعد البعث لا تبدو وكأنها خيار غير جذاب وغير ممكن التفكير به. في الحقيقة فإن ترتيبات مماثلة من اللامركزية والحكم الذاتي المناطقي، تبدو حلولا لعدد كبير من المشاكل التي تحدق بإيران، والعراق، وسوريا، وتركيا وأخيرا فمن الصعب تخيل أن العراق بعد صدام حسين سيستمر في فرض تهديد للأمن في بقية المنطقة. تعتبر نهاية النظام الحالي في بغداد، بغض النظر عن كيفية حصولها، مكونا جوهريا من مكونات السلام والاستقرار، ليس في العراق وحده، بل للمنطقة بأكملها.

---

[*] وحسم صدام الأمر مؤخرا بأن وضع الترتيبات الملائمة لأن يخلفه ابنه قصي. [المعرب]

كانت أكبر غلطة لعاصفة الصحراء، وبالتأكيد تتمثل في أنها أوقفت قبل الوصول إلى تسوية محددة. وإذا أخذنا السجل الماضي للولايات المتحدة في التدخل العسكري، فمن الصعب القبول أن تقارير الموظفين المتدينين قد أثرت على الإدارة [الأمريكية] وتعتبرها ستكون قد تجاوزت حدودها إذا تم السماح للجنرال شوارتزكوف بالضغط على بغداد، وإجبار النظام على الاستسلام. وبما أن ذلك لم يحصل، فليس لنا سوى الإصرار وبإلحاح على أن إدخال المسؤولية الديمقراطية، وحكم القانون في عراق ما بعد صدام حسين، سيعملان كأعظم العوامل في الوحدة الوطنية، وكلما طال أمد تأخير هذا الأمر، سيكون تحقيق تلك الوحدة أصعب.



المحتويات

هذا الكتاب

من الصعب الكتابة حول العراق بتجرد، وخصوصا بالنسبة لمن له خلفية طويلة من الاهتمام بالعراق والعراقيين، لقد كتبت الطبعة الأولى من هذا الكتاب عام ١٩٨٥، وبعد خمسة عشر عاما من ذلك التاريخ لا يزال نفس النظام البشع ممسكا بالسلطة ولقد تدهور وضع المواطن العادي في العراق تدهورا هائلا.

من المؤكد إنه من الضروري إيجاد حل لمأزق الشعب العراقي في بغداد، وليس في نيويورك أو واشنطن.

